

هذا كتاب تحفة الحبيب بشرح نظام غاية التقريب
للإمام الكامل والعالم العامل الشيخ أحمد
ابن الجازي بن بدير الفشيني في فقه
مذهب الإمام الشافعي رحم الله
الجميع وأسكنهم
المكان الرفيع
آمين

*(وجهامته نهاية التدريب نظام غاية التقريب للإمام
الجميل شرف الدين يحيى العمريطي رحمه الله تعالى)*

* فهرست كتاب تحفة الحبيب شرح نظام غاية التقريب للإمام الكامل والعلامة العامل *
 * (الشيخ أحمد بن الحجازي النقيشي رحمه الله تعالى) *

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٧٣	باب كيفية صلاة الخوف	٢	خطبة الكتاب
٧٤	فصل فيما يجوز لبسه للمحارب وغيره وما لا يجوز	٦	(كتاب الطهارة)
٧٥	(كتاب الجنائز)	١٠	فصل في السواك والآنية
٧٧	فصل في بيان غسل الميت وتكفينه ودفنه	١١	باب الوضوء
٧٩	فصل في بيان الجلل والدفن وغيرهما	١٦	باب المصنع على الخطين
٨١	(كتاب الزكاة)	١٨	باب الاستنجاء
٨٣	فصل في بيان نصاب البقر والغنم وما يجب اخراجه	٢٥	باب نواقض الوضوء
٧٤	فصل في بيان خلاصة الاوصاف وبيان الاشتراك	٢٢	باب الغسل
٨٥	باب زكاة النعدين	٢٤	فصل في الاغسال المسنونة
٨٧	باب زكاة الفطر	٢٦	باب التيمم
٨٨	فصل في قسم الصدقات على مستحقها	٣٠	باب النجاسة
٩٠	(كتاب الصيام)	٣٤	باب الحيض
٩٣	فصل في بيان ما يجب فيه الكفارة والفدية وغير ذلك	٣٦	باب ما يحرم على المحدث
٩٥	باب الاعتساف	٣٨	(كتاب الصلاة)
٩٦	(كتاب الحج)	٤١	فصل في بيان ما يجب عليه الصلاة وبيان النوافل
١٠١	باب محرمات الاحرام	٤٢	باب النفل
١٠٤	فصل في بيان الدماء وما يقوم مقامها	٤٣	باب شروط الصلاة
١٠٧	(كتاب البيع)	٤٥	باب اركان الصلاة
١٠٩	باب الربا	٤٩	فصل في بيان سنن الصلاة قبل الدخول فيها وبعده
١١٠	باب الخيار	٥٢	فصل في بيان ما يختلف فيه حكم الذكر والانثى في الصلاة
١١٢	فصل في بيع الثمرة والزرع قبل بدو صلاحها	٥٢	فصل في مباحات الصلاة
١١٣	باب السلم	٥٤	فصل في بيان ما تشتمل عليه الصلاة وما يجب عند العجز عن القيام
١١٤	باب القرض	٥٦	باب سجود السهو
١١٥	باب الرهن	٥٨	فصل في بيان الاوقات التي تسكر فيها الصلاة
١١٧	باب الحجر	٥٩	باب صلاة الجماعة
١١٩	باب الصلح	٦٢	باب صلاة المسافر
١٢١	فصل في اشراع الروشن في الطريق وما يذكر معه	٦٤	باب صلاة الجمعة
		٦٨	باب صلاة العيد
		٦٩	باب صلاة الكسوفين
		٧٠	باب صلاة الاستسقاء

صحيحة	صحيحة
باب الخوالة ١٦٢	باب الخوالة ١٦٢
باب الضمان ١٦٣	باب الضمان ١٦٣
باب الشراكة ١٦٤	باب الشراكة ١٦٤
باب الوكالة ١٦٦	باب الوكالة ١٦٦
باب الاقرار ١٦٨	باب الاقرار ١٦٨
باب العارية ١٦٩	باب العارية ١٦٩
باب الغصب ١٣١	باب الغصب ١٣١
باب الشفعة ١٣٣	باب الشفعة ١٣٣
باب القراض ١٣٤	باب القراض ١٣٣
باب المساقاة ١٣٦	باب المساقاة ١٣٤
باب الاجارة ١٣٧	باب الاجارة ١٣٦
باب الجعالة ١٣٨	باب الجعالة ١٣٧
باب احياء الموات ١٤٠	باب احياء الموات ١٣٨
باب الوقف ١٤١	باب الوقف ١٤٠
باب الهبة ١٤٢	باب الهبة ١٤١
باب المظنة ١٤٤	باب المظنة ١٤٢
باب المقيط ١٤٥	باب المقيط ١٤٤
باب الوديعة ١٤٥	باب الوديعة ١٤٥
(كتاب الفرائض) ١٤٥	(كتاب الفرائض) ١٤٥
فصل في الفروض المقدرة ١٤٨	فصل في الفروض المقدرة ١٤٨
فصل في التعصيب ١٥٠	فصل في التعصيب ١٥٠
باب الوصية ١٥١	باب الوصية ١٥١
(كتاب النكاح) ١٥٣	(كتاب النكاح) ١٥٣
فصل في حكم عورة النظر ١٥٥	فصل في حكم عورة النظر ١٥٥
فصل في اركان النكاح وبيال الاولياء وغير ذلك ١٥٦	فصل في اركان النكاح وبيال الاولياء وغير ذلك ١٥٦
فصل في المحرمات في النكاح ١٥٨	فصل في المحرمات في النكاح ١٥٨
فصل في مثبتات الخيار ١٦٠	فصل في مثبتات الخيار ١٦٠
فصل في الصداق ١٦٢	فصل في الصداق ١٦٠
باب القسم والنشور ١٦٤	باب القسم والنشور ١٦٢
باب الخلع ١٦٥	باب الخلع ١٦٤
باب الطلاق ١٦٦	باب الطلاق ١٦٥
فصل فيما يملك الزوج من الطلقات وفي الاستثناء والتعليق ١٦٧	فصل فيما يملك الزوج من الطلقات وفي الاستثناء والتعليق ١٦٦
باب الرجعة ١٦٨	باب الرجعة ١٦٧
باب الایلاء ١٦٨	باب الایلاء ١٦٨
صحيحة ١٦٩	
باب الظهار ١٧١	
باب الاعان ١٧٢	
باب العدة ١٧٣	
باب الاستبراء ١٧٥	
فصل فيما يجب للمعتدة وعليها ١٧٦	
باب الرضاع ١٧٧	
باب النفقات ١٧٨	
باب الحضانة ١٧٩	
(كتاب الجنائيات) ١٨٠	
فصل في شرائط وجوب القصاص وفي أمور أخرى ١٨٢	
باب الديات ١٨٤	
فصل في ازالة الاطراف وازالة المنافع ١٨٥	
فصل في القسامة ١٨٦	
باب الكفارة ١٨٧	
باب حد الزنا ١٨٨	
باب التعزير ١٨٨	
باب حد القذف ١٩٠	
باب حد شرب المسكر ١٩١	
باب قطع السرقة ١٩٢	
باب قطاع الطريق ١٩٣	
باب الصيال ١٩٤	
باب البغاة ١٩٤	
باب الردة ١٩٦	
(كتاب الجهاد) ١٩٧	
باب الغنمة ١٩٨	
باب قسم النقي ١٩٨	
باب الجزية ٢٠٠	
باب الصيد والذبائح ٢٠٣	
باب الاطعمة ٢٠٣	
تقريبهم ٢٠٣	
(خاصة) ٢٠٣	
باب الاضحية ٢٠٤	
قائده في ضابط المجرى في الاضحية ٢٠٥	
باب العقيقة ٢٠٥	

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢٠٥	فائدة مهمة	٢١٦	باب الشهادات
	باب السبق والرمي		تنبيهان
٢٠٦	خاتمة فيما يفعله العوام من الزهان	٢١٨	فرع في شهادة الاعمى
٢٠٦	باب الايمان	٢١٨	(كتاب العتق)
٢٠٨	فروع مهمة	٢١٩	فائدة مهمة
٢٠٩	خاتمة في فروع تتعلق بالباب	٢١٩	فرع مهم
٢٠٩	باب النذر	٢١٩	باب الولاء
٢١٠	(كتاب القضاء)	٢٢٠	باب التدبير
٢١١	فروع في جواز التحكيم	٢٢١	تنمة
٢١٣	باب القسمة	٢٢١	باب الكتابة
٢١٤	باب الدعوى	٢٢٣	فرع فيما اذا اجره نفسه أو عبده الخ
٢١٥	تنبيهان	٢٢٣	باب ام الولد
		٢٢٣	تنبيه مهم

* (تمت) *

هذا كتاب تحفة الحبيب بشرح نظم غاية التقريب
للإمام السكامل والعالم العامل الشيخ أحمد
ابن الجازي بن بدو القشيري في فقه
مذهب الإمام الشافعي رحم الله
الجميع وأسكنهم
المكان الرفيع
آمين

*(وبهامشه نهاية التدريب نظم غاية التقريب للإمام
الجميل شرف الدين يحيى العمريني رحمه الله تعالى)*

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على انعامه بقهم نهاية التدريب انظم غاية التقريب وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له
 القريب المحيى وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الكريم المحيى صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه صلاة
 وسلاما دائما ما تورد الغصن الرطيب وما دعا الى سبيل ربه خطيب (وبعد) فيقول الفقير الى رحمة ربه
 الغنى أحمد بن الحجازي بن بدير الفشيني ختم الله تعالى بالخيرات عمله ووالاه وأعطاه في الآخرة خير ما أمله
 وأولاه ان نظم غاية التقريب للاستاذ العلامة الصالح الناجح الفضال المهامة الشيخ شرف الدين يحيى
 ابن الشيخ نور الدين بن موسى ابن رمضان بن عميرة الشهير بالعمرطى حفظه الله تعالى بما خطبه
 أولياءه الكرام ولحظه بما لحظه أصفياه ذوي الاكرام لما كان في أعلى درجات البلاغة سامعا
 ولا سنى طبقات الفصاحة واقفا سألني بعض الاخوان المخلصين والاعزة المحصلين ان أشرحه شرحا
 لطيفا يحمل الفاظه ويبين مراده مع عمله انى لست من أهل ذلك الشأن ولا من سباق ذلك الميدان
 فأجبتة الى ذلك فاصدا به الاجر والثواب وشرعت فيه بعون المتفضل بالاكرام الوهاب * (وسميته بنحفة
 الحبيب بشرح نظم غاية التقريب) * أسأل الله تعالى ان ينفع به كإنفع بأصله بحمد نبيه محمد ورسوله
 وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنت النعيم آمين قال الناظم تبركا باسم الله العظيم
 واقتداء بكتابه الكريم * (بسم الله الرحمن الرحيم) * أى أنظم والاسم مشتق من السمو وهو العلو
 والله علم للذات الواجب الوجود والرحمن الرحيم صفتان بنيتا للمبالغة من رحم والرحمن أبلغ من الرحيم
 لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كلفى قطع وقطع ولقواهم رحن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة
 وقيل رحيم الدنيا وقدم الله عليهما لانه اسم ذات وهما أسماء صفات وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص
 اذ لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام * (فائدة) * نقل في الشفاء عن شرف المصطفى
 دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتاب فقال يا كاتب الق الدواة وحرف القلم وأقم الباء وفرج السين وافتح
 الميم وبين الجلالة وجود الرحمن ومد الرحيم فان رجلا من بنى اسرائيل كتبوا أجسامها فغفر الله له بذلك ثم ان

الناظم أعلى الله تعالى درجته دنيا وأخرى أراد كمال التأسى بكتاب الله تعالى فأتى بعد البسملة بقوله
 * (الحمد لله الذي قد اصطفى * للعلم خير خلقه وشرفا) *

الحمد لغة الثناء باللسان على الخليل الاختيارى على جهة التعظيم والتبجيل سواء تعلّق بالفضائل أم بالفاوِض
 وعرفا فعل ينبى عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الخادم أو غيره باللسان أو الجنان أو الأركان أو ابتدأ
 الناظم بالبسملة أولا ثم الحمد له اقتداء بأشرف الكتب السماوية وعملًا بقول خير البرية صلى الله عليه وسلم
 كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو أجزم أى مقطوع البركة وراه أبو
 داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره وجع بين الابتداعين عملا بالروايةين وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما
 إذا ابتداء تحقيق وإضافى فالحقيقى حصلى بالبسملة والإضافى حصلى بالحمد وقدم البسملة عملا بالكتاب
 والاجتماع والحمد مختص بالله كما أفادته الجملة سواء جعلت آل فيه للاستغراق أم للجنس أم للعهد الذهبى
 أو الحضورى أو الذكرى * (فائدة) * اختيرت صيغة الحمد على صيغة الشكر لاستعمال أحرفه على الحاء
 الحلقية والميم الشفوية والدال الالسانية حتى لا يخرج كل من الثلاثة من نصيبه من ذلك بالكلية وقول
 الناظم الذى قد اصطفى أى اختار للعلم خير خلقه وشرفا فالمراد بخير الخلق العلماء العاملون ويدل على
 ما ذكره قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم فبداً أنفسهم وفيه ثلاث كتبه أولى العلم
 دون غيرهم وناهيك به شرفا وقوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء فصرح خشية فيه هم وأعظم به
 شرفا لان معرفته سبب خشيته وقوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات قال ابن
 عباس لهم درجات فوق المؤمنين بسبع مائة درجة ما بين الدرجتين مسير خمسمائة عام والى هذا أشار الناظم
 بقوله وشرفا بالف الاطلاق اذ الشرف العلو والرفعة

* (وأفضل الصلاة والسلام * على النبي أفضل الانام) *

* (محمد وآله وصحبه * والتابعين كلهم وخزبه) *

قرن الناظم بالثناء على الله تعالى الثناء على نبيه صلى الله عليه وسلم فقال وأفضل الصلاة والسلام الخ لقوله
 تعالى ورفعتك كرك أى لأذكركم الأرض كرك مقرون بذكرى وجع بين الصلاة والسلام امتثالا
 لقوله تعالى صاوعا عليه وسلم وآله أخر وجامن كراهة أفراد أحدهما عن الآخر كما ذكره النووي رحمه الله
 تعالى فى اذكاره والصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن غيرهما تضرع ودعاء بخير والسلام بمعنى
 التسليم والنبي انسان ذكر من بنى آدم وأوحى اليه بشرع سواء أمر بتبليغه أم لا وهو أعلم مطلقا من الرسول
 لاختصاصه بالتبليغ وعبر بالنبي لذلك ولأنه أكثر استعمالا لقوله أفضل الانام أى الخلق واذا فضل الخلق
 فضل الملائكة والجن كما هو مذهب أهل السنة والجماعة وقوله محمد يدل بمسا قبله أو عطف ببيان له وهو علم على
 نبينا صلى الله عليه وسلم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به بالهام من الله تعالى لجدته تفاؤلا بأنه يكتر جد
 الخاق له لكثرة خصاله الجيلة كما روى فى السير انه قبل لجدته عبد المطالب وقد سماه فى سبع ولادته لموت
 أبيه قبلها لم سميت ابنك محمد وأليس من أسماء آبائك ولا أجدادك ولا قومك قال رجوت أن يحمدنى
 السماء والأرض وقد حقق الله رجاءه كما سبق فى علمه وآله هم المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطالب وصحبه
 جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمنا بنينا محمد صلى الله عليه وسلم والتابعين جمع تابع بمعنى
 التابعى وهو من لقي الصحابي وقوله كلهم تأكيد وقوله وخزبه تكملة للبيت قصد به التعميم * (تنبيه) *
 عطف الناظم الاحكام على الاصل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة والسلام باقبيهم ووجه الحمد والصلاة

خبر ببيان لفظا انشائيان معنى واختيارا مهمتهما على فعليتهما للدلالة على الثبات والدوام

* (وبعد ذاقا لعم خير رافع * لاسيما فقه الامام الشافعى) *

* (فهو ابن عم المصطفى ولم نجد * له نظيرا من قريش مجتهد) *

* (مطابقا بعلمه الطابقا * مطابقا للوارد اتفاقا) *

الحمد لله الذى قد اصطفى

للعلم خير خلقه وشرفا

وأفضل الصلاة والسلام

على النبي أفضل الانام

محمد وآله وصحبه

والتابعين كلهم وخزبه

وبعد ذاقا لعم خير رافع

لاسيما فقه الامام الشافعى

فهو ابن عم المصطفى ولم نجد

له نظيرا من قريش مجتهد

مطابقا بعلمه الطابقا

مطابقا للوارد اتفاقا

* (مجدد في عصره للعلماء * وبعده أصحابه الأجله) *

* (أعظم بهم أئمة وحسبهم * امامهم وخير كتب كتبهم) *

وبعد ذاك أي بعد ما تقدم من الحد والصلوة هي كلمة يؤتى بها لا تتقال من غرض إلى غرض لاني أول الكلام وهي مبنية على الضم لقواعدها عن الاضافة لفظا لا معنى وهي منصوبة في كلام الناطم وحصل الكلام على اعرابها كتب العربية وقوله فالعلم خير رافع أشار به إلى قوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات ومرا الكلام عليه والمراد به العلم الشرعي الصادق بالتفسير والحديث والفقه وما كان آله لذلك والآيات والاخبار والآثار في فضل العلم وأهله كثيرة شهيرة وقد قيل

وكل فضيلة فيها سناء * وجدت العلم من هاتيك الأسنى

فلا تعتد غير العلم ذخرا * فان العلم كـ نزل ليس ينقى

إذا علمت ذلك فالعلم رافع في الدنيا والآخرة لا سيما في الإمام المجتهد صاحب اللفظ النفيس أبي عبد الله محمد ابن ادریس الشافعي رضي الله عنه فانه من قریش أخری وصاحب البيت أدری يلتقي نسبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف كما هو مشهور وإلى ذلك أشار الناطم بقوله فهو ابن عم المصطفى أي المختار صلى الله عليه وسلم ونسبه نسب عظيم كافي فيه شعر

نسب كان عليه من شمس الضحى * نوراً ومن فلق الصباح عموداً

ما فيه الأسيد وابن سيد * حار المكارم والتقى والجودا

ومناقب الشافعي رحمه الله مفردة بالتأليف وقد ذكر الناطم بعض فضله بقوله ولم نجد له نظيراً من قریش مجتهد فقد انتشر علمه وتقرر جلالة على مدى الأزمان وقوله مطبق بعلمه الطباق إلى آخر البيت أشار به إلى ما رواه الاخوص بن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبقوا قریشاً فان علمها علا الأرض علما وفي رواية علا طباق الأرض علما قال الحافظ أبو نعيم هذه علامة بينة للمميز المتصف والمراد من ذلك ان وجلا من علماء هذه الامة من قریش سيظهر علمهم وينتشر في البلاد وتكتب تأليفه كما تكتب المصاحف وسيظهر قوله ولا تعلم ان هذه الصفة قد أحاطت إلا بالإمام الشافعي فعلم انه بعينه وقوله مجددي عصره للعلماء أشار به إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة من يجدلها دينها قال الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه في رأس المائة الأولى عمر بن عبد العزيز وفي رأس المائة الثانية محمد بن ادریس وهو الشافعي كان رضي الله عنه

حجاب الدعوة ولا تعرف له صـ غير قولـ كبير وهو الذي شرح الأصول والفروع وازداد على عمر الايام حسنا وبينا وولد رضي الله عنه بغزة سنة تسعين ومائة ثم انتقل إلى رجة الله تعالى وهو قطب الوجود يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائة بن ودفن بالعراقفة بعد العصر من يومه وعلى قبره من الجلالة والاحترام ما هو لا يثق بمنصب ذلك الامام ولما كان كمال التاسع بدل على كمال المتبوع عناسب أن يدح أصحابه اذ مدحهم في الحقيقة مدح له فلذلك قال وبعده أصحابه الأجله أي مجددون للعلم بعده أيضا وقد بين ذلك الجلال

السـيوطي في المنهاج النبوي في ترجمة الامام النووي بعد ما ذكرناه قالوا وعلى رأس المائة الثالثة أبو العباس ابن سريج وقيل الاشعري والرابعة أبو العلي سهل الصعلوكي وقيل الشيخ أبو حامد امام العراقيين والخامسة الغزالي والسادسة الفخر الرازي وقيل الرافعي والسابعة ابن دقيق العيد هكذا ذكره ابن السبكي في الطبقات وذكر في شيء آخر فايراجعه من أراد وقوله أعظم بهم أئمة أي ما أعظمهم وحسبهم امامهم وخير كتب كتبهم أي يكفهم ذلك في الفضل ومنافهم كثيرة شهيرة * (نسكتة) * اتفق لبعض أولياء الله تعالى انه رأى ربه في النوم فساله بأي المذاهب يشتغل فقال له مذهب الشافعي مذهب ملج * (تنبية) * الفقه لغة الفهم واصطلاح العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وفي قواعد الزركشي معرفة أحكام الحوادث نصا واستنباطا وقول الناطم مجتهد بالوقف وقوله مطبقة بتشديد الموحدة

مجدد في عصره للعلماء

وبعده أصحابه الأجله

أعظم بهم أئمة وحسبهم

امامهم وخير كتب كتبهم

المكسورة والالف في قوله الطباق لا ملاق وقوله للعلمه والاجتهاد بالوقف أيضا لوزن والتعاني كتب
وكتبهم ساكنة * (وصنف القاضي أبو شجاع * مختصرا في غاية الابداع) *

* (وغاية التقريب والتدريب * فصار يسمى غاية التقريب) *

* (مع كثرة التقسيم في الكتاب * وحصره خصال كل باب) *

أي وقد صنف القاضي شهاب الدين أحمد بن الحسين بن حمد أبو شجاع الاصفهاني رحمه الله تعالى مختصرا
قليل المباني كثير المعاني وفي غاية الابداع بكسر الهمزة فكان من أبدع مختصر في الفقه صنف وأجمع
موضوع له فيه على مقدار حجمه ألف وفي غاية التقريب للافهام وفي غاية التدريب على فهم المسائل فصار
يسمى بالبناء للمفعول بغاية التقريب وبغاية الاختصار أيضا مع بسكون العين كثرة التقسيم في الكتاب
المذكور لما يحتاج الى تقسيمه من الاحكام الفقهية الاتية مع حصره أي ضبطه خصال كل باب من الابواب
الاتية واجبة ومندوبة وقد علم الله سبحانه وتعالى من مؤلفه خلوص نيته فعم النفع به في الوجود واعتنى
بشرحه كثير من العلماء المشهود * (تنبيه) * غاية الشئ معناها ترتب الامر على ذلك الشئ كما تقول غاية
البيع الصحيح حل الانتفاع بالبيع وغاية الصلاة الصحيحة اجزاؤها * (تنبيه آخر) * الباب فرجة في سائر
يتوصل به من خارج الى داخل ومن داخل الى خارج وهو حقيقة في الاجسام كباب المسجد ومجاز في المعاني
كباب الصلاة ومعناه اصطلاحا اسم الجمل مختصة من الكتاب مشتملة على فصول ومسائل غالبا وسيأتي تعريف
الكتاب والفصل ان شاء الله تعالى

* (نظامته مستوفيا للعلمه * مسهلا لحفظه وفهمه) *

* (مع ما به تبرعا للحقته * أولا زما كطابق قبيدته) *

* (تمتة لاصله الاصيل * ولم يميز خشية التطويل) *

* (وحيث جاء الحكم في كتابه * مضغفا ثبت بالمفتي به) *

* (مبين ما اختاره بنقله * وربما حذفه من أصله) *

* (ان لم يجد لجله دليلا * ولا الى تأويله سيلا) *

* (وقدم مشيت مشيه في الغالب * في عده وحده المناسب) *

* (مرتبا ترتيبه مبينا * مخاطبا للمبتدئ مثلي أنا) *

* (لجامع مثل الشرح في الوضوح * وكنت فيه كالأب النصوح) *

* (أرجو بذلك أعظم الثواب * والنفع في الدارين بالكتاب) *

* (وربنا المسؤول في نيل الامل * والعون في الاتمام مع حسن العمل) *

اعلم ان النظام أسرع الى الحفظ من النثر خصوصا ما كان على بحر الرجز فلذلك قال النظم نظامته أي المختصر
المذكور أي جعلته نظاما مستوفيا للعلمه بان لا يفوت من مقاصده شيئا ومسهلا لنظامه لحفظه أي استخضاره
عن ظهر قلب غيب وفهمه أي مسهلا لفهمه مع بسكون العين ما به أي فيه تبرعا أي رائدا الحقته من
المسائل المحتاج اليها ولا زما لادمنه أي الحقته به أيضا كطابق فيه من العبارات التي عبر بها قيده أي المطلق
تمتة لاصله الاصيل ولم يميز بالبناء للمفعول أي ما ذكر من الزوائد واللازم عن الاصل بشئ خشية التطويل
اذ الاختصار مدوح شرعا قال صلى الله عليه وسلم أوتي جوامع الحكم واختصر لي الكلام اختصارا ثم وصف
نظامه أيضا بوصاف ترغب فيه منها انه يأتي بالمفتي به بدل المضعف الذي اشتمل عليه الاصل واليه أشار بقوله
وحيث جاء الحكم في كتابه الخ ومنها انه يبين ما اختاره الاصل بالحفظ أو يحذفه من أصله بالكلية اختصارا
ان لم يجد لجله دليلا لا يحمله عليه ولا الى تأويله سيلا واليه أشار بقوله مبينا ما اختاره الى قوله سيلا ومنها
انه مشي مشي أصله في الغالب وفي الحد وفي الغد المناسب واليه الإشارة بقوله وقدم مشيت مشيه في الغالب الى
آخر البيت ومنها انه رتب نظامه كترتيب الاصل وبين ذلك واليه أشار بقوله مرتبا ترتيبه مبينا وقوله مخاطبا

وصنف القاضي أبو شجاع

مختصرا في غاية الابداع

وغاية التقريب والتدريب

فصار يسمى غاية التقريب

مع كثرة التقسيم في الكتاب

وحصره خصال كل باب

نظامته مستوفيا للعلمه

مسهلا لحفظه وفهمه

مع ما به تبرعا للحقته

أو لا زما كطابق قبيدته

تمتة لاصله الاصيل

ولم يميز خشية التطويل

وحيث جاء الحكم في كتابه

مضغفا ثبت بالمفتي به

مبين ما اختاره بنقله

وربما حذفه من أصله

ان لم يجد لجله دليلا

ولا الى تأويله سيلا

وقدم مشيت مشيه في الغالب

في عده وحده المناسب

مرتبا ترتيبه مبينا

مخاطبا للمبتدئ مثلي أنا

لجامع مثل الشرح في الوضوح

وكنت فيه كالأب النصوح

أرجو بذلك أعظم الثواب

والنفع في الدارين بالكتاب

وربنا المسؤول في نيل الامل

والعون في الاتمام مع حسن

العمل

* (كتاب الطهارة) *
لها مياه سبعة وهي المطر
والماء من بئر وبرق
كذلك من عين وتليج وبرد
ثم المياه أربع أيضا تعد

لها مياه سبعة وهي المطر
والماء من بحرو بنوعه
كذلك من عين وتلج وبرد
ثم المياه أربع أيضا تعد

ثم المياه أربع أيضا تعد

لهم الجود في الهواء كما يعرض لهم الماء على وجه الأرض قاله ابن الرقعة في الكفاية واليهما الإشارة بقول
الناظم وتلج وبرد وقوله ثم المياه أربع أيضا تعديا تأتي شرحه مع ما بعده * (فائدتان) * الأولى الماء ممدود
على الأفصح وأصله مود وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت الفاء ثم أبدلت الهاء همزة ومن يحجب لطف الله
تعالى أنه أكثر منه ولم يحوج فيه إلى كثرة معاملة عموم الحاجة إليه (الثانية) أفضل المياه على الإطلاق الماء
النابع من بين أصابعه الشريفة صلى الله عليه وسلم ثم ماء زمزم لأن به غسل صدر النبي صلى الله عليه وسلم حين
شق عنه ولم يكن يغسل إلا بفضل المياه بل قال الباقي في أنه أفضل من الكوثر ثم ماء الكوثر لأجره من الله تعالى
منه ثم الأنهار الخمسة النازلة من الجنة وهي سيجان وجحجان والدجلة والفرات ونيل مصر

* (أما يكون طاهرا مطهرا * أي مطاوعا وليس مكرها ويرى) *

* (أو طاهرا مطهرا لكنه * مشمس بقطر حري يكره) *

* (أو طاهرا ولم يكن مطهرا * لكونه مستعملا أو غيرا) *

* (بظاهر مخالط كثير * سواء الحسى والتقدير) *

* (رابعها منجس بما وصل * إليه من نجاسة وهو أقل) *

* (من قلتين أو بها تغييرا * منع كونه بالقلتين قدرا) *

أي المياه المذكورة على أربعة أقسام كما أشار إليه بقوله ثم المياه أربع أيضا تعديا بالوقف أحدها ماء
طاهر في نفسه مطهر لغيره غير مكره استعماله وهو الماء المطلق وهو ما أشار إليه الناظم بقوله أما يكون
طاهرا مطهرا أي مطاوعا وليس مكرها ويرى والمطلق هو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد بأضافة كماء ورد أو بصفة
كما عرفت أو بلام عهد كقوله صلى الله عليه وسلم نعم إذا رأت الماء يعني المني ويتعين الماء المطلق لرفع حدث
وارزله نجس أما تعينه في رفع الحدث وهو أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص
له فلقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا في إزالة الخبث فلقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الأعرابي
في المسجد صبروا عليه ذنوبا من ماء والامر في الآية والحديث للوجوب على الأصل ولا صارف عنه والماء
ينصرف عند الإطلاق إلى المطلق لتبادره إلى الأذهان فلو طهر غيره من المائعات لما وجب التيمم عند فقده
ولا غسل البول به ولا يقاس عليه غيره لأن الطهر به عند الامام تعبدى وعند غيره معقول المعنى لما فيه من
الوقفة اللطافة التي لا توجد في غيره * (تنبيه) * دخل في الماء جميع أنواعه بآى صفة كان وكذا امتصاعه من
بخار مرتفع من غليان الماء ونحوه ما لا يسمى ماء كتراب التيمم وبخر الاستحشاء وادوية الدباغ والشمس
والنار وغيرها * (تنبيه) * آخر قوله في الحديث ذنوبا هو بفتح الذال المججمة وضم النون المدلول للملأوة
ماء أو القرية من الملأوة وقيل اللوم مطلقا ولو فارغوا قال أما ملأوه هو اللؤلؤ العظيم وقيل أنه لا يسمى
ذنوبا حتى يشد فيه الحبل قوله من ماء بيان للذنوب باعتبار ما يوضع فيه أو متعلق بمحذوف أي ذنوبا ملأوا
من ماء فأنها ماء طاهر في نفسه مطهر لغيره مكره استعماله شرعا وتزجها في الطهارة وهو الماء المشمس أي
الشمس ولو لا قصد في قطره حار في الماء من شأنه الانطباع غير التقدير واستعمل في البدن وهو حار ولم يضر
الوقت وجده غيره وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله أو طاهرا مطهرا لكنه مشمس بقطر حري يكره
ويخرج بقوله بقطر حار القطر البارد والمعتدل ويكره شديد السخونة والبرودة فلتنعه الأسباغ وكذا مياه الخود
وكل ماء مغضوب عليه كما عرفت من قوم لوط وماء البئر التي وضع فيها السكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم فإن
الله تعالى مسخ ماءها حتى صار كغائقة الحناء وماء ديار بابل وثالثها ماء طاهر في نفسه غير مطهر لغيره وهو
الماء القليل المستعمل في فرض الطهارة عن حدث كالغسل الأول وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله أو
طاهرا ولم يكن مطهرا لكونه مستعملا أما كونه طاهرا فلا ن السلف الصالح كانوا لا يحترزون عما
يظن عليهم منه وأما كونه غير مطهر فلا ن السلف الصالح أيضا لم يجمعوا المستعمل في أسفارهم القليلة
الماء ليتطهروا به بل عدلوا عنه إلى التيمم والمراد بالفرض ما لا بد منه ثم الشخص بتركه أم لا فيشيل

أما يكون طاهرا مطهرا

أي مطاوعا وليس مكرها

يرى

أو طاهرا مطهرا لكنه

شمس بقطر حري يكره

أو طاهرا ولم يكن مطهرا

لكونه مستعملا أو غيرا

بظاهر مخالط كثير

سواء الحسى والتقدير

رابعها منجس بما وصل

إليه من نجاسة وهو أقل

من قلتين أو بها تغييرا

مع كونه بالقلتين قدرا

وضوء الصبي والخفي الذي لا يعتد وجوب النية وما استعمل في غسل ميت أو كناية لتحل بسلم أو مجنونة أو
ممتعة من غسل حيض أو نفاس لتحل وطؤها ما المستعمل في نقل الطهارة كالغسلة الثانية والثالثة أو الغسل
المستعمل في الوضوء المجدد فالأصح أنه طهور ولو جسد المستعمل في بلوغ قلبي فطهور * (فائدة) * لا يثبت للماء
حكم الاستعمال مادام متردد على المحل ومن هذا القسم ما أشار إليه الناظم بقوله أو غير بطاهر بخلاف كثير
والمعنى ومثل الماء المستعمل الماء المتغير طعمه أو لونه أو ريحه بطاهر مستغنى عنه لا يمكن فصله عنه كسكن
وزعفران وماء شجر وطلع جبل تغير يمنع إطلاق اسم الماء عليه سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً لأنه لا يسمى
ماء ولهذا هو حائل لا يشرب ماء أو وكل في شرابه فشراب ذلك أو واشترابه وكيله لم ينجس ولم يقع الشرأله
سواء التغير الحسي والتقديرى كما أشار إليه الناظم من زيادته على أصله حتى لو وقع في الماء ما وافقه في
الصفات كما ورد المنقطع الرائحة فلم يتغير ولو قدرناه بخالف وسط كلون العنبر وطعم الزمان وريح
اللاذن غيره مضرب أن تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب للواقع فيه فقط ولا يقدر بالاشراك كون
الخبر وطعم وخلل وريح المسك بخلاف الخبث الغلظه واحترز بقوله بطاهر عن الخس وبالمخالط عن الجاور
الطاهر كعود ودهن ولو لم يبين وكافور صلب فلا يضر التغير به لا مكان فصله وبقاء اسم الإطلاق ولا يضر
تغير بكت وطبن وطحلب وما في مقوله ومجره رابعها ما نجس أى متنجس وهو مراد الناظم بقوله رابعها
متنجس بتشديد الجيم المفتوحة بما وصل إليه من نجاسة أى يدركها الطرف وهو أقل من القلتين أى بثلاثة
أرطال فأكثر تغير أم لا لفهم حديث القلتين الآتى وخبر مسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده
في الأناء حتى يغسلها ثلاثاً لأنه لا يدري أين بات يده نهاء عن الغمس خشية النجاسة ومعلوم أنها إذا خفيت
لا تغير الماء فلو لا أنها تنجسه لوصوله لم ينه * (فائدة) * قوله في الحديث إذا استيقظ أحدكم من نومه أى ولو
بالنهار والتقييد بالليل في رواية لا يفي داود إذا قام أحدكم من الليل جرى على الغالب وسببه أن أهل الحجاز
كانوا يقتصرون على الاستنجاء بالأجار وبلاذهم حارة فإذا نام أحدهم عرق محمل النجوة لا يمان النائم أن
تطوف يده على ذلك المحل النجس فتنجس وفي الحديث فوائد كثيرة نبه على بعضها النووي في مجموعها منها
أن الماء القليل أن أورد عليه نجس وإن قل ولم يغيره نجس به لأن ما تعلق باليد ولا يرى قليل وكان من
عادتهم استعمال ما صغر من الأناء التي لا تسع قلتي ومنها الفرق بين ورود الماء على النجس وعكسه حيث
ينجس الماء في الثاني دون الأول واللام يكن للأناء معنى ومنها أن موضع الاستنجاء لا يطهر بالجر بل يبقى
نجساً لكنه معفو عنه في حق الصلاة فقط حتى لو انغمس المستنجى بالجر في ماء دون القلتين نجس به ومنها
يندب الاحتياط في العبادات وتغيرها ما لم يخرج من حد الاحتياط إلى حد الوسوسة ومنها نيب
غسل المتنجس ثلاثاً كما يأتى لأنه إذا أمر به في النجاسة المتوهمة في الحقيقة أولى ومنها أنه يكره غمس اليد
في الأناء قبل غسلها ثلاثاً إذا قام من النوم أو شك في نجاسة يده بلانوم كما يأتى أن شاء الله تعالى وقول الناظم
أو بها تغيراً مع كونه بالقلتين قدراً معناه أو كان الماء كثيراً بأن بلغ قلتي فأكثر تغير بسبب النجاسة
فهو متنجس بخبر وجهه عن الطهورية ولو كان التغير يسيراً حسياً أو تقديرى أو ذلك للاجماع المخصص
لخبر القلتين الآتى بخبر الترمذى وغيره الماء لا ينجسه شئ كما خصه مفهوم خبر القلتين الآتى بالتغير
الحسي ظاهر والتقديرى بان وقعت فيه نجاسة متناهية توافقه في الصفات كبول انقطعت واحتتمه ولو فرض
مخالفة في أغلب الصفات كلون الخبر وطعم الخل وريح المسك لغيره فإنه يحكم بنجاسته فإن لم يتغير فطهور والخبر
إذا بلغ الماء قلتي لم ينجس كما ثبت قال الحاكم على شرط الشيخين وفي رواية لا يي داود وغيره بأسناد صحيح
فأنه لا ينجس وهو المراد بقوله لم ينجس الخبث أى يدفع النجس ولا يقبله وحاصل ما تقدم أن الماء ينقسم إلى
قسمين قليل وكثير فالقليل ينجس بمجرد ملاقاته النجاسة تغيراً أم لا والكثير لا ينجس إلا بتغير أحد أوصافه
الثلاثة * (تنبيه) * يستثنى من النجس ميتة لا نفس له ماله أصالة كإسباتى وكذا النجس لا يدركه بصر
معتدل أيضاً كما يأتى وخبر بقول الناظم بما وصل إليه من نجاسة ما إذا تغير بجملة على الشط فلا ينجس لأنه

مجرد تزويج وقد انتهى الشرط من الاتصال المذكور والالف في قوله مطهرا أو غيرا أو تغيرا لا إطلاق وقدرا
مبنى للمفعول * (والقلتان نصف ألف قريبا * برطل بغداد الذي قد حريا) *
لما ذكر القلتين في قوله نصف ألف حره ذلك الى ذكر وزنها بالرطل الشرعي فقال والقلتان بالوزن نصف
ألف أي خمسة مائة رطل يكسر الراء أنصع من فتحها وقوله قريبا أي تقريرا فيعني عن نقص رطل أو
رطلين وقوله برطل بغداد أي تقريرا في الأصح أخذ من رواية البيهقي وغيره إذا بلغ الماء قلتين بقال هجر لم
ينجسه شيء والقلة في اللغة القلعة العظيمة سميت بذلك لان الرجل العظيم يقاها بيده أي يرفعها وهجر
الهاء والجيم قرية بقرب المدينة النبوية على ما كنها أفضل الصلاة والسلام تجلب منها القلال وروي امامنا
الشافعي رضي الله تعالى عنه عن ابن جريج أنه قال رأيت قتال هجر فإذا القلة منها تسع قرشين وشيأ أي من
قرب الحجاز فاحتاط الشافعي بحسب الشيء تصفا اذ لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب
فتكون القلتان خمس قرب والغالب ان القرية لا تزيد على مائة رطل بغدادى وهو مائة وثمانية وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم في الأصح فالجمع من خمسة مائة رطل وبالمصري أربع مائة رطل وبالدمشقي
مائة رطل وسبعة أوطال وسبع رطل وبالمساحفة في المربع ذراع ورابع طول وعرضا وعرضا بذراع
الآدمى وهو شبران تقريرا

- * (وكل شيء مائع مع كثرتة * كالماء في التنجيس حال قلته) *
* (ولو جرى قليل ماء على محل * نجاسة أزالها ثم انفصل) *
* (ولم يزد وزنا ولا تغيرا * قطاهر ولم يكن مطهرا) *

في هذه الايات مسائلتان منيذتان على الأصل * المسألة الاولى ان غير الماء من المائعات وان كثير كالماء
القابل في تنجسه بغيره ملاقة النجس وان بلغ قليلا وهذا معنى قوله وكل شيء مائع الى آخر البيت والفرق
من وجوه منها ثبوت القوة لنجس الماء اذ له قوة مكاثرة وقوة مباشرة بخلاف غيره من المائعات ومنها ان
غير الماء من المائعات لا يشق حفظه من النجس وان كثير بخلاف كثير الماء ومنها ان وصف الطهور رية
قام بالماء أولا وبالذات في أصل الخلقة كإوقع في مقام الامتنان في قوله تعالى وأترلنا من السماء ماء طهورا
وفي خبر الماء طهور ولا ينجسه شيء ولا كذلك غيره فامتاز جانب الماء بهذا الشرف العظيم عن جانب غيره
كما لا يخفى * المسألة الثانية ان غسل النجاسة طاهرة فغيره بمطهرة اذ لم يتغير وطهر المحل ولم يزد وزنه بعد
اعتبار ما يشربه المحل من الماء ويعطيه من الوسخ والى ذلك أشار الناظم بقوله ولو جرى قليل ما بالقصر للوزن
على محل النجاسة الى آخره واحتراز بالقليل عن الكثير فانه لا ينجس الا بالتغير غير كاسر أما اذا انفصل الماء
القليل متغيرا أو غير متغيرا كان زاده على ما كان بعد اعتبار ما تقدم فهو نجس وذكر الناظم حكم هذه
المسألة لانها من تمة قسم الماء الطاهر غير المطهر وفي صنعه هذا الطاف حيث ذكر الماء المستعمل في الحدث
والخطب معا والالف في قوله تغيرا ومطهرا لا إطلاق * (خاتمة) * تشمل على مسائل منثورة تتعلق بالباب
الاولى لو زال تغير الماء الحسى أو التقديرى بنفسه بان لم يحدث فيه شيء كان زال بطول المكث أو بما انضم
اليه بفعل أو غيره أو أخذ منه والباقي قلتان طهر لزوال سبب النجس فان زال تغيره بمسك أو نحوه كزعفران
أو بتراب لم يطهر لانا لا ندري ان أوصاف النجاسة زالت أو غاب عليها ما ذكرنا فاستقرت الثانية ولو نجس قم
حيوان طاهر من هرة أو غير هائم غاب وأمكن ورود ماء كثيرا ثم وقع في طاهر لم ينجسه مع حكمنا بنجاسة
فيه لان الأصل نجاسة فيه وطهارة الماء وقد اعتضد أصل طهارة الماء باحتمال ولو غشيه في ماء كثير فرج الثالثة
لو كب طشت على طنجع نجس فغرق وزنجرة فغرق والزنجرة نجسان قاله سليم رحمه الله تعالى في قوله منه ان
نجار الماء النجس حكمه حكم أصله الرابع فلو غرغ بكفه جنب نوى رفع الجنابة أو أحدث بعد غسل وجهه
الغسله الاولى على ما قاله الزركشى وغيره أو الغسلات الثلاث على ما قاله ابن عبد السلام وهو الوجه ان لم يرد

والقلتان نصف ألف قريبا
برطل بغداد الذي قد حريا
وكل شيء مائع مع كثرتة
كالماء في التنجيس حال قلته
ولو جرى قليل ماء على محل
نجاسة أزالها ثم انفصل
ولم يزد وزنا ولا تغيرا
قطاهر ولم يكن مطهرا

الاقتصار على أقل من ثلاث من ماء قليل ولم ينو الاعتراف بان نوى استعماله أو أطلق صار مستعملاً فلو غسل
بمائه كف به باقى يده لا غيرها أجزاء وقول الجوينى فى تبصرته اذا نوى بعد غسل وجهه رفع الحدث والماء
بكفه ثم غسل به ساعده ارتفع به حدث كف دون حدث ساعده ضعيف اما اذا نوى الاعتراف بان قصد نقل
الماء من الأناة والغسل به خارج جهلم بصر مستعملاً

*** (فصل فى السوال والآنية) *** أما الفصل فعنه لغة الخارج بين الشئ وبين استعماله واصطلاحاً اسم لجملة مخصوصة من
الباب مشتملة على مسائل غالباً أما السوال فهو يكسر السين مشتق من سأل إذا دل وهو لغة الله لك وآنية
وشراً استعماله عوداً ونحوه وأما الآنية فهي جمع أناة وجمعها أوانى واستعمال الآنية فى المفرد والواو
فى أقل من تسعة يجاز

*** (سن السوال مطلقاً لكنه * اصائم بعد الزوال يكره) ***

*** (وأكدوه للصلاة والوضوء * وبعد نوم أولاً ثم يعرض) ***

أى يسن السوال مطلقاً عند الصلاة وغيرها الصلوات الحادية فى استحبابه كل وقت لكنه بعد الزوال أى زوال
الشمس فى الصيام أى فى شهره ولو نفل لا يكره تنزيه القول عليه أفضل الصلاة والسلام لخلوف فم الاصائم عند الله
أطيب من ريح المسك يوم القيامة متفق عليه اليوم القيامة فاسلم واخلوف بضم الخاء تغير واحة القم والمراد
باخلوف بعد الزوال الحديث جابر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال أعطيت أمى فى رمضان حسناً
ثم قال وأما الثانية فانهم يحسون واخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك والمساء بعد الزوال وأطيبية
اخلوف تدل على طيب أبقائه فتكره أن لا تموت زوال الكراهة بالغروب لأنه ليس بصائم إلا أن يحصل السوال
بكل خشن يزيل القلق من أواله أو غيره والأراك أوى من غيره من العبدان وعود النخل أوى من غير الأراك
ويسن أن يستاك باليمنى من عين فما شرف اليمنى ولينى به السنة ويسن أن يعوده لصغيراً لئلا يفسد
فى عرض الأسنان ظاهر أو باطن فى طول الغم ويجزئ طولاً لكن مع الكراهة فقد قيل أن الشيطان يستاك
طولاً إلا فى اللسان فيسن أن يستاك فيه طويلاً ذكره ابن دقيق العيد فى نسخة والاستاك كل وقت يستحب
وفى الزوال فى الصيام يستحب بدل قوله السوال إلى آخر البيت وقول الناظم لطف الله تعالى به وأكدوه
أى العلماء للصلاة أى فرضاً أو نفلًا وان لم يكن فيه متغير أو استاك فى وضوءه بالخبر لولان أشق على أمى
لامرهم بالسوال عند كل صلاة أى أمرًا بحباب وخبر ركعتان بسوال أفضل من سبعين ركعة بسوال رواه
الجيدى بأسناد جيد وأكدوه أيضاً عند الوضوء والخبر لولان أشق على أمى لامرهم بالسوال عند كل وضوء
أى أمرًا بحباب ومجمله فيه بعد غسل الكفين على ما قاله ابن الصلاح وابن النقيب فى عمده وكلام الامام وغيره
يعمل اليه وقال الغزالي كلما وردى مجمله قبل التسمية والأول هو الظاهر والتصریح بالوضوء هو من زيادة
الناظم على أصله وأكدوه أيضاً بعد نوم أى بعد القيام منه لخبر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من
النوم بشوص فاه أى يذكه بالسوال وأكدوه أيضاً لأمره بطبخ الهمة وسكون الزاى يعرض للشخص من
السكون الطويل والامساك من الأكل والكلام الكثير ونحو ذلك ويتأكد أيضاً لقراءة قرآن أو حديث
أو علم شرعى وإن كر الله تعالى والدخول منزل وعند الاحتضار ما قبل فيه أنه يسهل خروج الروح ومن
فوائده أنه يطهر القم ويرضى الرب ويبض الأسنان ويطيب النكهة ويقطع البلغم ويسوى الظفر
ويشدها لا تقوى الشيب ويصفي الخلقة تركى القطة ويضعف الآخر وغير ذلك وقد أوصاه بعضهم إلى
سبعين وذكر منها أنه يذكر الشهادة عند الموت عكس ما فى الحشيشة الخ فيسن كذا قال الزركشى
*** (تنبيه) *** يسن التخليل قبل السوال وبعد من أن الطعام وكون الخلال من عود السوال ويكره من
نحو الخديد ودروى أبو نعيم فى تاريخ أصبهان أنه صلى الله عليه وسلم قال نقوا أفواهكم بالخلال فانهم يحاسب
الملكين السكر بين الحفاظين وإن مدادهم الزين وقلمهم اللسان وأيس عابها شئ أضرم من بقايا الطعام
بين الأسنان

(فصل فى السوال والآنية)

سن السوال مطلقاً لكنه

اصائم بعد الزوال يكره

وأكدوه للصلاة والوضوء

وبعد نوم أولاً ثم يعرض

* (وجاز أن تستعمل الاواني * وان تكن من أنفس الاعيان)
 * (الامن النقيدين فاحكم في الاناء * بحرمته استعماله والاقتناء)
 * (لاضمة من فضة صغيرة * في العرف أو الحاجة كبرى)

اي و جاز أن تستعمل الاواني أي الطاهرة سواء كانت من نحاس أو من غير وان تكن الاواني من أنفس الاعيان كما قوت وزجر جندوفير وزجر وبلو ورجان وعقيق لانه لم يرد فيها نهي ولا يظهر فيها معنى السرف ولا يعرفها الا الخواص أما الاواني النجسة فيحرم استعمالها فيما تنجس به كماء قليل ومائع وقول الناطم الامن النقيدين أي الامن الاواني المتخذة من الذهب والفضة فاحكم أي الفقيه في الاناء المتخذ منها بحرمته استعماله واقتنائه أما الاستعمال فلقوله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانهم في الدنيا لو لم يكن في الآخرة ففيه تحريم استعمال آنية الذهب والفضة وصحافها على الرجال وغيرهم من النساء والخناثي بادراج النساء في ضمير الذكور تغليبا على قول المحققين وحقيقة على قول غيرهم ان عللة الحرمة استعمال عين الذهب والفضة مع الخبلاء وهي مشتملة لارجال وغيرهم وأما الاقتناء فلان ما حرم استعماله حرم اقتنائه كالتحذير من تناول الشراب بالذكر لغلبة نهي في الاستعمال لا للتقييد ونخص الاناء بالشراب والصحفة بالاكل لانهم ما معدان لهما غالباً والصحفة بفتح الصاد دون القصعة ويحرم على الولي ان يسقي الصغير بمسقط من آنيتهما * (تنبيه) * شمل كلامه الاناء الصغير والكبير حتى الخلال وميل الاكتمال واذا احتج الى الاكتمال بالرود من الفضة والذهب لجلاء العين جاز والتصریح بحل الاواني النفيسة والاقتناء من زيادة الناطم وكذا حكم الضبة وهو قوله لاضمة من فضة صغيرة أي فلا يحرم الاناء المضيب للصغير ولا يكره للحاجة ولما روى البخاري عن عاصم الاحول قال رأيت قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك رضي الله عنه وكان قد انصدع أي انشق فمسلسله بفضة أي شده بخيط فضة والفاعل هو أنس كما روى البيهقي قال أنس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا القدح أكثر من كذا وكذا ففيه جواز استعمال المضيب للحاجة بفضة صغيرة بلا كراهة فان كانت كبيرة للحاجة كما قال الناطم أو الحاجة كبيرة فيكره ومثل ذلك الصغير في زينة وخرج بقوله صغيرة للحاجة الكبيرة للزينة فخرام ومرجع الكبيرة والصغيرة العرف كما أشار اليه الناطم بقوله في العرف وبالفضة ما مضى بالذهب فخرام مطلقاً لان الخبلاء فيه أشد منه في الفضة خلافاً للرافعي في تسويته بينهما فمأذ كثر * (تنبيه) * المراد بالحاجة غرض الاصلاح لا تجز عن غير الذهب والفضة فان العجز عن غيرهما يبيح استعمال الاناء الذي كله ذهب أو فضة أو قسماً من المضيب به * (خاتمة) * سمر الدراهم في الاناء كالتضيب فيأتي فيه التفضيل السابق بخلاف طرحها فيه لا يحرم به استعمال الاناء مطلقاً وكذا الشرب بكفه وفي أصبعه خاتم أو في فمه دراهم أو شرب بكفه وفيها دراهم ويستحب تغطية الاواني ليلا ونهاراً للابقع فيها نهي بفاسد الماء ونحوه أو يؤذى المستعمل وتكفي التغطية ولو يعود بان يعرض على الاناء لغير خروا الآنية ولو ان تعرضوا عليها عودا وان يسمى الله تعالى وايعاء السقاء واغلاق الباب مسمياً أيضاً وكف الصبيان والمباشية أول ساعة من الليل واطفاء السراج للنوم والحكمة في كف الصبيان في أول ساعة من الليل ان الشياطين ينتشرون تلك الساعة لان الظلام أجبع للقوة الشيطانية من غيره وكذلك كل سواد الذك الذي يحرق من مفعود من الصبيان غالباً ذلك الوقت وقيل غير ذلك

وجاز أن تستعمل الاواني
 وان تكن من أنفس
 الاعيان
 الامن النقيدين فاحكم في الاناء
 بحرمته استعماله والاقتناء
 لاضمة من فضة صغيرة
 في العرف أو الحاجة كبرى
 * (باب الوضوء) *

* (باب الوضوء) *

هو يضم الواو الفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة متتابعة وهو المراد هنا بفتحها ما يتوضأ به وقيل بفتحها فمما قبل ضمها فيها والاصل فيه قبل الاجماع خبر مسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور وفرض مع فرض الصلاة قبل الهجرة بسنة وموجبه الحدث مع القيام الى نحو الصلاة ويتعلق غرض الناطم كماله بالكلام على فروضه وسننه بدأ بالفرض فقال

*** (فرض الوضوء نية مع غسله * لوجهه وغسل وجهه كله) ***

فرض الوضوء أي فروضه ستة * أولها النية والكلام عليها من سبعة أوجه مجموعة في قول بعضهم

حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود وحسن

لحقيقة الحاجة القصود وشرعا قصد الشيء مقترنا بفعاله وحكمها الوجوب لقوله تعالى وما أمر والابعدوا
الله فخصه به الدين قال الماوردي والاحلاص في كلامهم النية والخبر انما الاعمال بالنيات ومحلهما القلب
وموافقة اللسان له سنة وزمنها أول الفروض كنفس أول خر من الوجه وانما لم يوجبوا المقارنة في الصوم
لعمري رتبة الفجر وتطبيق النية عليه وكيفية اختلافه بحسب الابواب فيكون ههنا نية رفع الحدث أو نية
استباحت شيء مفتقر إلى وضوء أو أداء فرض الوضوء أو وضوء فقط من غير تعرض للوضوء بخلاف الغسل
لان الوضوء لا يكون الا عبادة والغسل قد يكون عادة وعبادة فالوضوء الطهارة عن الحدث صرح وشرطه الاسلام
النأوى والعلم بالنأوى وغيره عدم اتيانه بما ينافيها بان يستعملها حكمها وان لا تكون معلقة فلو قال ان شاء
الله فان قصد التعليق أو أطلق لم تصح وان قصد التبرك بحد والمقصود به التمييز للعبادة من العادة كالجلوس
في المسجد للاعتكاف تارة وللاسترخاء أخرى أو تمييز رتبها كالصلاة تكون للفرض تارة وللنفل أخرى
ويجب ان تكون النية عند أول مغسول من أجزاء الوجه كإشارة الناطم مع غسله لوجهه لتعترن بأول الفروض
فلا يكفي اقترانها بما بعد الوجه قطعاً لخلو أول المغسول وجوباً عنها ولا بما قبله من السنن لان المقصود من
العبادات أركانها والسنن قوابعها هذا اذا عرفت قبل غسل شيء من الوجه فان بقيت إلى غسل شيء منه كفي
بل هو أفضل لثبات على السنة السابقة لانها اذا خلعت عن النية لم يحصل له ثوابها * (فرع) * من دام حدثه
كعسك حاضراً ومن به ساس بول أو روج كفاية نية الاستباحت دون الرفع لبقاء حدثه ومن نوى بوضوءه تبرداً أو
شيئاً يحصل ببدون القصود كتنظيف مع نية تبرئة أجزائه لحصول ذلك وان لم ينو ولو نوى ان يصلي بوضوءه ولا
يصلي به لم يصح وضوءه لتلاعبه وتناقضه وكذا لو نوى به الصلاة بمكان نجس * الفرض الثاني غسل الوجه
والله أشار الناطم بقوله وغسل وجهه كله أي كل وجهه أي ظاهر كل وجهه لقوله تعالى فاعساوا وجوهكم
ولا جاع والمراد بالغسل الانغسال ثم حده طولاً ما بين منابت شعر رأسه وتحت منتهى حليته بفتح اللام على
الافصح وهم العظماء الذين ثبت عليهم الاسنان السفلى وعرضاً ما بين أذنيه لان الوجه ما تقع به المواجعة
وهي تقع بذلك منه موضع الغم وهو الشعر الثابت على الجهة أو بعضها ومنه منتهى اللحية والبياض
الذي بين الأذن والعذار وليس منه باطن أنف وقيم وعين كما استفيد من قولنا ظاهر فلا يجب غسله بل
ولا يستحب بل يكره ويجب غسل ذلك ان نجس وليس من الوجه أيضاً موضع الخديف بل هو من الرأس ولا
الصدغان ولا الزرعان وهما بياضان يكتنفان الناصبة فلا يجب غسل الثلاثة بل بسنن خروجه من خلاف من
أوجهه (تنبيهان) الأول يجب غسل شعور الوجه مطلقاً ظاهر أو باطن إلا ما كثف وتغير من اللحية وعارض من
ذكر وخارج من ذكر وغيره فيجب غسل الظاهر فقط والكشف ما يستر البشرة عند المخاطبة والتغير ما يمكن
افرادته بالغسل * الثاني لا بد من غسل جزء من نحو الرأس وتحت الحنك والأذنين اذ لا يتم الواجب الا به
فهو واجب وقول الناطم مع يسكون العين

فرض الوضوء نية مع غسله
لوجهه وغسل وجهه كله
وغسل كل ساعد ومرفق
فان بين بعضه فابق

*** (وغسل كل ساعد ومرفق * فان بين بعضه فابق) ***

من كفيه وذراعيه مع المرفقين وهو مراد الناطم بقوله وغسل كل ساعد ومرفق بكسر الميم وفتح الفاء أفصح
من العكس قال الله تعالى وايديك إلى المرافق أي مع المرافق والمرفق عظم الذراع مع عظام الساعد وقيل عظام
الذراع فقط وروي أبوهريرة رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم انه توضأ فغسل وجهه
وأصبح الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى شرب في العضد ثم اليسرى كذلك إلى أن قال هكذا رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتوضأ فان قطع بعض ما يجب غسله من اليدين وجب غسل ما بقي منه لان المبسو ولا يسقط
بالمسور والى هذا أشار الناطم بقوله من زيادته فان أبين بعضه فابق أي يجب غسله أو من المرفق بان

سالت الأبروة وبقي العظماء المسميان برأس العضد فيجب غسله أو رأسه أو فوقه نذب غسل باقي عضده
(تنبيهان) أحدهما يجب غسل شعر اليدين ظاهر أو باطن أو أن كثرت لندرتة وغسل باطن ظفر وان طال وغسل
باطن ثقب وشقوق فيها ما لم يكن له غو وفي اللحم والأوجب غسل ما ظهر منه فقط ويجري هذا في سائر
الأعضاء كما يقتضيه كلام المجموع في باب صفة الغسل (ثانيهما) لو عجز عن الوضوء لقطع يديه مثلاً وجب عليه
أن يحصل من بوضئه ولو باجرة مثل والنسبة من الآذنين فإن تعذر عليه ذلك تيمم وصلى وعاد لندرة ذلك

*** (ومسح بعض الرأس مطلقاً) * (وغسله رجليه مع كعبيهما) ***

الفرض الرابع مسح بعض الرأس وقول الناظم بما أي بما يسمى مسحاً ولو لم يمسح بشرة رأسه أو بعض شعرة
ولو واحدة أو بعضها في أحد الرأس بأن لا يخرج بالمدعنه من جهة ثم وله فلو خرج به عنه منها لم يكف قال الله
تعالى وامسحوا برؤوسكم أي ببعضها كما هو مقر وفي المطولات بيداً ونحوها وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
مسح بناصيته وعلى عمامته *** (فروع) *** الأول يكفي غسل بعض الرأس لأنه مسح وزيادة (الثاني) لو قطر
الماء على رأسه أو تعرض للخطر وان لم ينو المسح أجزاءه (الثالث) لو حلق رأسه بعد مسحه لم يجب إعادته في
الأصح والفرض الخامس ما أشار إليه الناظم بقوله وغسل رجليه مع كعبيهما أي وقدرهما إن فقدوا وهما
العظماء الثلاثة عند فصل الساق والقدم ففي كل رجل كعبان قال الله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين
أي معهما ودل على دخولهما في الغسل فعله صلى الله عليه وسلم كما مر في المرفقين *** (تنبيه) *** يجب إزالة
ما تحت الأظافر من وسخ يمنع من وصول الماء وإزالة ما في شقوق الرجلين من عین كشع وحناء قال الجويني
رحمه الله لم يصل إلى اللحم ويحمل على ما إذا كان في اللحم غوراً أخذت من عن المجموع

*** (والسادس الترتيب مثل ما ذكر * وغطسة تكفي وإن لم يستقر) ***

أي والفرض السادس الترتيب في أفعاله مثل ما ذكر من غسل الوجه أولاً مقترباً بالنية ثم غسل اليدين ثم
مسح بعض الرأس ثم غسل الرجلين على ما مر لفعله صلى الله عليه وسلم للوضوء المأمور به رواه مسلم وغيره
واقوله في حجة أبدأ بما بدأ الله به رواه النسائي بإسناد صحيح والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ولأنه
تعالى ذكر مسحوا بغير مغسولات وتفريق المتجانس لا تركيبة العرب اللفظية وهي هنا وجوب الترتيب
لأنه بقرينة الأمر في الخبر والآية فيها بيان الوضوء الواجب وأشار الناظم بقوله من زيادته وغطسة تكفي
وان لم يستقر أي أنه لو اغتسل بحدوث حدثاً أصغر بنية رفع الحدث أو نحوه ولو تم بعد أو بنية رفع الجنابة
غالباً صح وان لم يكف قدر الترتيب وهو مراده بقوله وان لم يستقر لأنه يكفي لرفع أعلى الحديثين فلا يصغر
أولى ولتقدير الترتيب في لحظات لطيفة *** (فروع) *** لو ترك الترتيب ولو سهواً أو وضأ أربعة بلاذنه دفعة
حصل غسل الوجه فقط ان نوى عنده والام يحصل شيء ولو نكس وضوءاً أو ربع مرات أجزاءه لحصول كل
عضو في مرة على الترتيب الملاحظ فيه ولو شك في تطهير عضو قبل الفراغ ملهه وما بعده أو بعد الفراغ لم يؤثر
ولما فرغ الناظم من الكلام على فروضه شرع يتكلم على بعض سنته اذهي كثرة وذكرك في المطولات
انما نحو الخمسين سنة ثم قال *** (وهالك عشر اكلها تسن له * النطق فيه أولاً بالسمية) ***

أي وهالك بمعنى خذ عشر من الأشياء تسن له أي الوضوء أولاً النطق فيه أولاً بالسمية لقوله صلى الله عليه
وسلم توضعوا باسم الله أي فائين ذلك وانما لم يجب لآية الوضوء المبينة لواجباته وأما خبر لا وضوء لمن لم يسم
الله فضيع أو محمول على السكامل كما في خبر لا صلاة لحار المسجد الا في المسجد أي كاملة وأقوالها باسم الله
وأكملها كالأحوال يستحب ان يقول بعد هذا الحمد لله على دين الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً
زاد الغزالي بعد هذا في بداية الهداية رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون وقول
الناظم أولاً مراده أول الوضوء وهو من زيادته وأول الوضوء غسل الكفين فينوي الوضوء ويسمي
الله عنده بان يقرن النية بالسمية عند أول غسلهما ثم يتلفظ بالنية ثم يكمل غسلهما لان التلقظ بالسمية
والنية سنة ولا يمكن أن يتلفظ بهما في زمن واحد فان تركها أولاً ولو عمداً است في أثنا فيقول بسم الله أولاً

ومسح بعض الرأس مطلقاً
وغسله رجليه مع كعبيهما
والسادس الترتيب مثل
ما ذكر

وغطسة تكفي وإن لم يستقر
وهالك عشر اكلها تسن له
النطق فيه أولاً بالسمية

وأخوه كافي الا كل وبما تقر وعلم انه لا يأتي بها بعد فراغه كافي المجموع لقوان مجلهما والظاهر انه يأتي بها
بعد فراغ الا كل ومثله الشرب لا ينقي الشيطان ما أكلمه * (تنبيه) * تسن التسمية لكل أمر ذي بال أي
حال يتم به شرعاً من عبادة وغبيرها كغسل وتيمم وذبح وجعاع وتلاوة ولومن أثناع سورة كالأصوات ووجو ذ كر
وتذكره لمكره أو محرم والأوجه كما قال الأذري رحمه الله انها تحرم لمحرم وهي سنة عين كافي الغسل والتيمم
وسنة كفاية كافي الا كل والجساع

*** (والغسل للكفين خارج الوعاء * ومضمض واستنشق ولجميعها) ***

الثانية من سنن الوضوء الغسل للكفين أي الى السكوعين خارج الوعاء بكسر الواو أي الأناة قبل المضمضة وان
تيقن طهرهما أو توأما من نحو ابريق اللاتباع رواه الشيخان فان شك في طهرهما بنوم مطلقاً أو غيره غسلهما
قبل ادخالهما الأناة الذي فيه ماء قليل أو ما تبع وان كثر ثلاثاً وان أدخلهما قبل ذلك كره تزيه الخبر إذا
استيقظ أحدكم من نومه وقد قدمناه بقوائده ولا نزول الكراهة الا بالثبوت وان تيقن الطهر بواحدة للخبر
فان الشارع اذا غيها حكم بغاية فأنما يخرج عن العهدة باستيفائها وهذه الغسلات هي المطلوبة بعينها أول
الوضوء لكن ينبت تدبيرها عند الشك على غمس يده وخارج بقولنا قليل الماء الكثير فلا يكره غمسهما فيه
قبل تمليشهما ولو تيقن نجاسة يده حرم الغمس المذكور قبل غسلهما بالماء في ذلك من التوضيح بالنجاسة

*** (فرع) *** اذا كان الماء في إناء كبير أو في حفرة مجوفة لا يمكن ان يصب منه على يديه وليس معه ماء صغير
يعترف به منه فطهر يدهما باخذ الماء بضمه أو بطرف ثوبه أو باستعانة غيره ثم يغسل به كفيه * السنة
الثالثة المضمضة وهي ادخال الماء في فمه سواء مجعاً أم لا والرابعة الاستنشاق وهي جعل الماء في الأنف وان لم
يصل الى الخيشوم وذلك للاتباع رواه الشيخان وهذا مراد الناطم بقوله ومضمض واستنشق بنون
التوكيد الخفيفة أو ما خبر تمضمضوا واستنشقوا فضعيف والمضمضة مقدمة على الاستنشاق شرطاً لسنة
فالواو في كلام الناطم بمعنى ثم وقدمت عليه اشرف منافع الفم على منافع الأنف لانه مدخل الطعام
والشراب اللذين بهما اقوام الحياة ومحمل الاذكار الواجبة والمنع والوقاية بالاعرف والنهي عن
المنكر ويسن ان يبالغ فيها غير الصائم وقول الناطم ولجميعها بصيغة الامر وألف التثنية اشار به الى ان
جميعها بثلاث غرفات أفضل من الفصل مطلقاً وذلك بان يتمضمض ثم يستنشق من كل منها لثلاثاً
كثيرة صحيحة بل قال الامام النووي رحمه الله لم يثبت في الفصل شيء اه والتصرح بهذه الكيفية من زيادة
الناظم وهي أفضل كذا في ثمان خمس ناهياً ونالها ان يعترف غرفة واحدة يتمضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق
منها ثلاثاً أو يتمضمض منها ثم يستنشق مرة وكذلك ثمانية وثلاثة ورابعها ان يعترف غرفتين يتمضمض من
واحدة ثلاثاً ثم يستنشق الاخرى ثلاثاً وخامسها ان يعترف ست غرفات يتمضمض من ثلاث ثم يستنشق
بثلاث وهذه أنظف الكيفيات وأضعفها السنة تتأدى بواحدة من هذه الكيفيات اذا الخلاف في الأفضل
وبسن الاستئذان بان يخرج بعد الاستنشاق ما في أنفه من ماء أو ذي يده اليسرى

*** (وامسح بجميع الرأس أو ما قدستر * والاذنين باطناً وما ظهر) ***

*** (بما دخل سائر الاصابيع * ولحية كشيقة في الواقع) ***

أي والسنة الخامسة مسح جميع الرأس للاتباع رواه الشيخان والسنة في كيفية مسح جميع الرأس ان يضع
يديه على مقدمه ويلصق مسجته بالآخرى واجهاميه على صدغه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يردهما الى ما بدا
منه هذا اذا كان له شعر ينقلب والا فليقتصر على الذهاب وهو مخير بين ان يمسح كله أو يمسح ما قبل منه
وتيمم بالمسح على نحو عمامة كما اشار اليه الناطم بقوله من زيادته أو ما قدستر أي ستر الرأس من نحو عمامة
تكمأ وقلنسوة وان لبس ما ذكر على حدث وذلك لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم توضأ فمسح بغطائه
وعلى عمامته ولا بد من مسح البعض كما مر والسنة السادسة مسح جميع الاذنين باطناً وما ظهرهما
بماء جديد وهو مراد الناطم بقوله والاذنين باطناً وما ظهر وقوله بما بالفتح للوزن أي بماء جديد أي من

والغسل للكفين خارج
الوعاء

ومضمض واستنشق
ولجميعها

وامسح بجميع الرأس أو ما
قدستر

والاذنين باطناً وما ظهر
بما دخل سائر الاصابيع
ولحية كشيقة في الواقع

غير بال رأس لانهما ليسا منه ولا من الوجه كما قال امامنا رحمه الله في المختصر والاصل في ذلك قول عبد الله بن زيد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ فاخذ لاذنيه ماء خلف الماء الذي أخذ لراسه وبأخذ اصابعه انضماماً جيداً وكيفية المسح ان يدخل مسجتيه في صمخيه ويدبرهما في المعاطف ويجراهما به على ظاهر اذنيه ثم يباقي كفيه وهما مائلتان بالاذنين استظهاراً * (تنبيه) * سكوت الناظم كاصوله عن مسح الرقبة يفيد عدم سنته وهو كذلك بل قال النووي انه بدعة والسنة السابعة تحليل اصابع اليدين والرجلين والحية الكشيقة والى ذلك أشار الناظم بقوله وخلل بصيغة الامر أى خلل أيها المتوضئ سائر أي جميع الاصابع وحية كشيقة أي خللها أيضاً التحليل اصابع اليدين والرجلين فحسب لقيط بن صبرة بفتح الصاد الملهمة وكسر الواو حدة سبع الوضوء وخلل بين الاصابع رواه الترمذي وغيره وصححه والتحليل في اصابع اليدين بالتشبيك بينهما وفي اصابع الرجلين بيداً بخصر الرجل اليمنى ويختتم بخصر الرجل اليسرى فيخلل بخصر يده اليسرى أو اليمنى كما روي في المجموع من أسفل الرجلين وأما التحليل للحية الكشيقة فلما روى الترمذي وصححه انه صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته ومثل اللحية المذكورة كل شعرة يكنى غسل ظاهره والتحليل بالاصابع من أسفله روى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ أخذ كفاه من ماء فادخله تحت حذاه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربي أما ما يجب غسله من ذلك كالخفيف والكثيف الذي في خد الوجه من لحية غير الرجل وعارضه فيجب اتصال الماء الى ظاهره وباطنه ومناقبه بتحليل أو غيره * (تنبيه) * اتصال الماء الى ما بين الاصابع واجب بتحليل أو غيره اذا كانت ملتصقة لا يصل الماء اليها الا بالتحليل أو نحوه فان كانت ملتصقة لم يجز فتهابيل يحرم وقول الناظم في الواقع تكمله * (وقدم اليمنى على الشمال * مثلثاني كلها موالى) *

وقدم اليمنى على الشمال
مثلثاني كلها موالى

أى والسنة الثامنة تقديم غسل اليد اليمنى على اليسرى كما قال وقدم اليمنى أيها المتوضئ على الشمال لشرفها وقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ ثم فابدؤا بيمينكم ولانه صلى الله عليه وسلم كان يحب النيام ويقال فيه النيام والنيان والمراد به الجانب الايمن في تنعله وترجله أى تسميحه شمره وظهره وفي شأنه كله أى مما كان من باب التكريم والترتيب كلبس الثوب والسر ويل والخف ودخول المسجد والخروج من الخلاء ونحوه وتقليم الظفر وتطيف الابط والتختم والاستنكاف وذلك اشرف الايمن ويرجى ان يؤخذ بها الكتاب يوم القيامة فقدمت في أعمال البر بخلاف ما لبس من باب التكريم والترتيب كدخول الخلاء ونحوه والخروج من المسجد والاستجماء وترج الثوب والنعل فأنما يبدأ فيه باليسرى ويغسل باليد اليسرى لما سبقت لذلك وعلى ما تقر به حمل خبر أبي داود عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل يمينه اطعاماً وشرباً ويجعل يساره لاسوى ذلك فلو عكس كأن قدم غسل اليسرى في الوضوء على اليمنى لم يؤثر في الصحة لكن يكره كراهة تنزيه للنهي عنه في خبر ابن حبان ومنع من حمله على التحريم الاجماع على عدم تحريمه كما منع من حمل الامر بالابتداء باليمن في خبر ابن خزيمة وحبان اذا توضأ ثم فابدؤا بيمينكم على الوجوب (تنبيه) يستثنى من سن النيام فيما امر الخسدان والعينان والاذنان والمختران والكفان فلا يسن النيام فيهما بل المعية الا ان يكون أقطع فيسن النيام * (فرعان) * مهمان أحدهما التواضع والتعبد والخروج من المسجد خرج منه يساره ووضعها على نعله اليسرى بلابس ثم خرج باليمن وابسها ثم لبس اليسرى ثانيهما يستحب اذا تبايع ان يضع يده على فيه كإبراهيم وأمه سلم وهل يضع اليمنى تبركاً بها أو اليسرى لانم التحبة الذي فيه اجتمع الان للعجب الطبري قال والثاني أنسب (والسنة التاسعة) التثليث كما قال الناظم مثلثاني كله ويسمى في ذلك الممسوح والمغسول والتحليل والمفروض والمندوب وذلك لما رواه مسلم انه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً وانما لم يجب التثليث لانه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة واحدة وتوضأ مرتين وتكره الزيادة على الثلاث والنقص عنها الا لعذر مما ياتي وبأخذ الشاك باليقين فاذا شك هل غسل ثلاثاً أو مرتين أخذ بالقل وغسل الاخرى * (تنبيه) * قد يسقط سن الثلاث لعارض بل

قد يجب الاقتصار على مرة كما اذا ضاق وقت الفرض بحيث لو اقصر عليها صلى فيه ولو زاد عليها اخرج عنه
وكذا اذا خاف من عطش محترم ولو لم يأت لان زاد عليها او ادراك الجماعة أفضل من ثلاث الوضوء وسائر آدابها ولا
يجزئ تعدد قبل تمام العضو أى الذى يجب استيعابه بالتطهير بخلاف الرأس فإنه لو مسح بعضه ثلاثا حصل
التثليث ولو توضع مرة لم تحصل فضيلة التثليث كما فى المجموع عن الجويني وأقره وهو الراجح (والسنة
العاشرة) الموالاة كما قال الناطم موالى بالوقف أى بين الاعضاء بالتطهير بحيث لا يجب الاول قبل شروع
فى الثاني مع اعتدال الهواء وضريح الشخص نفسه والزمان والمكان ويقدر الممسوح بمسحولا وان زاد على
مرة بالاختصار وانما سئلت للخروج من خلاف من أوجها وانما لم يجب لظاهر الآية السابقة ولما صرح عن
ابن عمر أنه توضع فى السوق الارجامه ثم دعى لجنارته فدخل المسجد ثم مسح على خفيه بعد ما جف وضوءه وصلى
وقد يجب اعراض كضيق وقت ونحو استحاضة * (خاتمة) * بسن ان يقول آخر الوضوء مستقبلا القبلة رافعا
يديه الى السماء أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لخبر مسلم من توضع
فاحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الى قوله ورسوله ففتح له أبواب الجنة الثمانية
يدخل من أيها شاء وزاد الترمذى على مسلم اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين رواه الحاكم
مسححا سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت استغفرك وأتوب اليك وله فله من توضع ثم قال الى
آخره كتب فى رق ثم طبع بها سبع فلم يكسر الى يوم القيامة أى لم يتطرق اليه ابطال وفى طابع لغتان فخرج
الموحدة وكسرها ومعناه الخاتم ويسن ان يصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله فى الحديث فاحسن
الوضوء أى باتيان الاكل الواو فیه من تسمية وسواك ومضمضة واستنشاق وغرة وتججيل وتثليث ومسح
كل الرأس وموالاة وغير ذلك وقوله ففتح بالتخفيف والتشديد كما قرئ به فى السبع ولما كان التوضي تخيرا
بين غسل رجله مسح خفيه ذكر الناطم حكم المسح على الخفين عقيب الوضوء فقال

(باب المسح على الخفين)

وأخباره كثيرة وقد روى المسح على الخفين خلافا لا يحصى من الصحابة ورضي الله عنهم وقال بعض المفسرين
ان قراءة الجفر فى قوله تعالى وأرجلكم الى السبعين المسح على الخفين

*(مسحهما يجوز فى الوضوء مع * ثلاثة من الشروط تتبع)*

*(ان يلبس من بعد طهر يكمل * ويستراجل فرض يغسل)*

*(ويصلح المشيه متابعا * وطهر كل زيد شرط اربعا)*

مسحهما أى الخفين يجوز فى الوضوء بدلا عن غسل الرجلين فالواجب على لا يسهما الغسل أو المسح لكن
الغسل أفضل لانه الاصل نعم ان أحدث لا يسهه ومعهما يكفي المسح فقط وجب كما قاله الرويانى أو ترك المسح
رغبة عن السنة أو شك فى جوازه بان لم تطمئن نفسه اليه أو خوف فوت الجماعة أو عرفة أو انه ماذا سير أو
نحوها فامسح أفضل بل بكره تركه فى الاولين وكذلك القول فى سائر الرخص واللائق فى الاخبار من الوجوب
وخرج بقول الناطم من زيادته فى الوضوء ازالة النجاسة والغسل ولو منسد وبافلامسح فيهما ومسحهما
مسح خف رجل مع غسل الاخرى فلا يجوز فلا قطع لو لبس خف فى السالمات ان بقى بعض المقطوعة فلا يكفي ذلك
حتى يلبس ذلك البعض خطا وانما يصح المسح باربعة شرائط كما أشار اليه الناطم بقوله مع ثلاثة من الشروط
تتبع الشرط الاول ما أشار اليه الناطم بقوله ان يلبس من بعد طهر يكمل أى يتم من الخدين خبر أبى بكر
رضي الله عنه أرخص النبي صلى الله عليه وسلم للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ولا يقيم يوما وليلة اذا طهر فلبس
خفيه أن يمسح عليهما فلو لبسهما قبل غسل رجله وغسلهما فى الخف لم يجز المسح الا أن ينزعهما من موضع
القدم ثم يدخلهما فى الخفين ولو أدخل احداهما فى الخف بعد غسلها ثم غسل الاخرى وأدخلها لم يجز المسح
الا ان ينزع الاولى من موضع القدم ثم يدخلها فى الخف ولو غسلهما فى ساق الخفين ثم أدخلهما موضع القدم
جاز المسح ولو ابتداء اللبس بعد غسلهما ثم أحدث قبل وصولهما الى موضع القدم لم يجز المسح الشرط الثانى

(باب المسح على الخفين)

مسحهما يجوز فى الوضوء

مع

ثلاثة من الشروط تتبع

ان يلبس من بعد طهر يكمل

ويستراجل فرض يغسل

ويصلح المشيه متابعا

وطهر كل زيد شرط اربعا

ما أشار إليه بقوله ويسترا أي يستراجل فرض يغسل وهو القدم بكعبيه من سائر الجوانب لامن الاعلى فلو
 رأى القدم من أعلا كأن كان واسع الرأس لم يضر عكس سائر العورة فإنه من الاعلى والجوانب لامن الاسفل
 فان العقب من سائر العورة يتخذ لستر أعلى البدن والخلف يتخذ لستر أسفل الرجل فان قصر عن محسب
 الفرض أو كان به تخرق في محل الفرض ضرر الشرط الثالث ما أشار إليه بقوله ويصلح أي وان يصلح المشية
 متابعا لثردده حاجته عند الخط والترحال وغيرهما مما ساجرت به العادة ولو كان لا بأس بمقدار بخلاف ما لا يمكن
 المشي فيه ما ناذ كرفلا يكفي المسح عليه الشرط الرابع ما أشار إليه بقوله وظهر كل أي من الخفين فلا يصح
 المسح على خف اتخذ من جلد ميتة قبل الدباغ لعدم إمكان الصلاة فيه وفائدة المسح وان لم تخصص فيه فالقصد
 الاصل منه الصلاة وغيرهما تبع لها ولان الخلف يدل عن الرجل وهو نجس العين وهي لا تظهر عن الحدث ما لم
 تزل نجاستها فكيف يصح على البدل وهو نجس العين والتنجس كالنجس كافي للمجموع لما ذكرنا لو كان على
 الخلف نجاسة معفوفة عنها ومسح من أعلاه لا نجاسة عليه مع مسح فان مسح على النجاسة زاد التلويث ولزمه
 حينئذ غسله وغسل يديه ذكره في المجموع ثم بين الناظم ان الشرط الرابع من زيادته بقوله زيد ثم رطبا
 رابعا

*(ويصح المقيم في اقامته * مقدار يوم كامل بليته)*

*(ويصح المسافر الموالى * تسلاثة تعد بالليالي)*

أي ويصح المقيم ولو عاصيا باقامته ومثله المسافر سفر اقصيرا أو طويلا وهو عاص بسفره وكذا كل سفر
 يمنع فيه القصر مقدار يوم كامل بليته فيستيجب بالمسح ما يستيجب بالوضوء في هذه المدة ويصح المسافر أي سفر
 قصر واعلم مراد الناظم بقوله الموالى ثلاثة أيام تعد بالليالي فيستيجب بالمسح ما يستيجب بالوضوء في هذه المدة
 والاصل في ذلك الخبر المسافر والمراد بقوله الليالي ثلاث ليال متصلة بهم اسواء سبق اليوم الاول ليلته أم لا فلو
 أحدث في أثناء الليل أو اليوم اعتبر قدر الماضي منه من الليالي الثلاثة أو اليوم الرابع وعلى قياس ذلك
 يقال في مدة المقيم وما لحق به

*(ثم ابتداء المدين بالحدث * وهو الذي من بعد لبس قد حدث)*

أي ثم ابتداء المدين أي مدة المسح في حق المقيم ومدة المسح في حق المسافر كائن بالحدث أي بانحوا الحدث
 وهو الذي من بعد لبس الخلف قد حدث لان وقت جواز المسح يدخل بذلك فاعبر بمرتبته منه فاذا أحدث ولم
 يمسه حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبسا على طهارة أو لم يحدث لم تحسب المدة ولو بقي شهرا
 لانها عبادة موقفة فكان ابتداء وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة وفي البيت ضرب من الجناس التام
 المماثل

*(ومن يسافر بعد مسح في الحضر * والعكس لم يستوف مدة السفر)*

أي ومن يسافر أي سفر قصر بعد مسح على خفيه أو أحدهما في الحضر والعكس أي ومن يقيم بعد مسح
 له في السفر لم يستوف مدة السفر بل يتم كل منهما مسح مقيم تغلب الحضر لاصلاته فيقتصر في الاول على
 مدة الحضر وكذا في الثاني ان أقام قبل استيفائه مدته والاوجب النزاع ويجزئه على ما زاد على مدة المقيم
 (تنبيه) سكت الناظم كماله عن كيفية المسح للخف وكيفية ما يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى
 على ظهر الاصابع ثم يمر باليمنى الى آخر ساقيه واليسرى الى أطراف الاصابع من تحت مفرج بين أصابع
 يده وهذه الكيفية سنة ويكره استيعابه بالمسح وتكراره وغسل الخف ويكفي مسح كمسح الرأس
 في محل الفرض بظاهر أعلى الخلف لا بأسفله وباطنه وعقبه وحرفه ان لم يرد الاقتصار على شيء منها كإيراد
 الاقتصار على الاعلى فيقتصر عليه وقفا على محل الرخصة

*(ومبطلات المسح بعد صحتة * ثلاثة وهي انتضاء مدته)*

*(كذلك خلع خفيه من رجله * وكل شيء وجب انفسله)*

أي ومبطلات حكم المسح بعد صحتة في حق لابس الخلف ثلاثة وهي أولها انتضاء المدة المحددة في حقهما فاذا لبس
 لاحدهما أن يصلي بعد انتضاء مدته وهو بظاهر المسح في الحالين وثانها ما أشار إليه بقوله كذلك خلع خفيه

ويصح المقيم في اقامته
 مقدار يوم كامل بليته

ويصح المسافر الموالى
 ثلاثة تعد بالليالي

ثم ابتداء المدين بالحدث
 وهو الذي من بعد لبس قد
 حدث

ومن يسافر بعد مسح في
 الحضر

والعكس لم يستوف مدة
 السفر

ومبطلات المسح بعد صحتة
 ثلاثة وهي انتضاء مدته

كذلك خلع خفيه من رجله
 وكل شيء وجب انفسله

من رجله أي من رجله أو أحدهما أو بظهور بعض الرجل وثالثها ما أشار إليه بقوله وكل شيء موجب
لغسله أي ما وجب الغسل من جنبه أو حيض أو نفاس أو ولادة فينزعه ثم يطهر ثم يلبس حتى لو اغتسل
لابس لا يمسح بقية المدة كما اقتضاه كلام الرافعي وذلك لخبر صفوان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا إذا
كنا مسافرين أو سفرنا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنبه واه الترمذي وغيره وصححه ووقس
بالجنب ما في معناها ولأن ذلك لا يتكرر وتكرر والحديث الأصغر (واعلم) أن من فسد نجسه أو ظهر شيء مما
ستره من رجله ولثاقفه وغيرهما أو انقضت المدة وهو بطهر الممسح في الثلاثة لم يغسل قدميه فقط بل طهر
طهرهما دون غيرهما بذلك ونزع بطهر الممسح طهر الغسل فلا حاجة إلى غسل قدميه * (قائدة) * قال في
الاحياء يستحب لمن أراد أن يلبس الخف أن يفضله لئلا يكون فيه حبيسة أو عقرب أو شوك أو نحو ذلك
واستدل لذلك بما رواه الطبراني عن أبي امامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فلا يلبس نجسه حتى يفضلهما ولما عقب الناظم باب الوضوء بالمسح لأنه رخصة فيه عقب ذلك بباب
الاستنجاء فقال

* (باب الاستنجاء) *

وأخوه عن الوضوء أعلا ما يجوز تقديم الوضوء عليه وهو كذلك بخلاف التيمم لأن الوضوء يرفع الحدث
وارتفاعه يحصل مع قيام المانع والاستنجاء طهارة مستقلة على الأصح وهو استعماله من طلب النجاء وهو
الخلاص من الشيء وهو ما خوذ من تجويف الشجرة وتحتها أي قطعها لأن المستنجي يقطع الأذى عن نفسه
وقد يترجم عن هذا الباب بالاستنابة وهي طيب الطيب فكان قاضي الحاجة يطلب طيب نفسه بأخراج
الأذى وقد يعبر عنه بالاستجمار وهو الحصى الصغار وتطلق الثلاثة على إزالة ما على المفض لئلا يكون الأولان
يعمان الخبز والماء والثالث مختص بالخز

* (باب الاستنجاء) *

ويجب استنجاء كل محدث
من كل رجس خارج ملوث
بالماء أو ثلاثة أحجار
ينقي بهن موضع الاقدار
والجمع أولى وليقدم الخبز
والماء أولى وحده ان اقتصر

* (ويجب استنجاء كل محدث * من كل رجس خارج ملوث) *

* (بالماء أو ثلاثة أحجار * ينقي بهن موضع الاقدار) *

* (والجمع أولى وليقدم الخبز * والماء أولى وحده ان اقتصر) *

أي ويجب استنجاء كل محدث من كل رجس أي نجس خارج ملوث ولو نادرا كدم وودي إزالة للنجاسة لا على
القول بل عند الحاجة إليه بقوله بالماء أو ثلاثة أحجار أشار به إلى أنه يجوز له ان يقتصر على الماء فقط لأنه
الأصل في إزالة النجاسة وان يقتصر على ثلاثة أحجار لأنه صلى الله عليه وسلم جوزه ما حيث فعله كما رواه البخاري
وأمر به فعله بقوله كما رواه إمامنا الشافعي قدس الله روحه وليس بخبر بثلاثة أحجار الموافق له ما رواه مسلم وغيره
من نهيته صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار * واعلم أن الواجب في الاستنجاء بالخز أمران
أحدهما ثلاث مسحان بأن ينقي بكل مسحة المحل ولو كانت باطراف حجر خبر مسلم عن سلمان ثم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها ثلاثة أطراف بخلاف رمي الجار لا يكفي
له تجزئه ثلاثة أطراف عن ثلاث رميات لأن القصد ثم عدد الرمي وهناك عدد المسحات فأنهم انقضاء المحل كما
أشار إليه بقوله ينقي بهن أي بالأحجار وما في معناها موضع الاقدار بالمعجمة أي المحل فان لم ينقي بالثلاثة وجب
الانقاء برابع فاكتر إلى أن لا يبقى الاثر لا يزال إلا الماء أو صغار الخرف ويسن بعد الانقاء ان لم يحصل بوتر
الايتار بواحدة كان حصل برابعة فبأي بخامسة تسار واه الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا استجمر أحدكم فليستجمر وتر أو صر فنه عن الوجوب رويه أبي داود وهي قوله صلى الله عليه وسلم من
استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج وأشار بقوله * والجمع أولى وليقدم الخبز * إلى أن
الأفضل أن يستنجي بالأحجار ثم يتبعها بالماء لأن العين تزول بالخز والآخر يزول بالماء من غير حاجة إلى تخامرة
نجاسة فان أراد الاقتصار على أحدهما فالأفضل فانه يزول العين والآخر واليه أشار الناظم بقوله من زيادته
* والماء أولى وحده ان اقتصر * أي على أحدهما * (تبيينات) * أولها شمل إطلاقه كماله تجارة الذهب

والفضة اذا كان كل منهما ماقالوا حجارة الحرم فيجوز الاستنجاء به على الاصح ثانياً ودخل في معنى الحجر
الوارد كل جامد طاهر قانع غير محترم تكسب وخرف لمصول الغرض به كالحجر نخرج بالجامد المائع غير الماء
الطهور وكذا ورد بالطاهر النجس كالبعر والنجس كالماء القليل الذي وقعت فيه نجاسة وبالطالع نحو الزجاج
والقصب الاملس وبغيره محترم المحترم كالماء والادوية كالحيز أو الجن كالعظم لا يطعمون الهائم كالحشيش
فيجوز والمطعمون لها اولاً كدب ين يعتد به فيه الاغلب وان استويا فوجهان بناء على ثبوت الباقي والاصح
الثبوت كقوله الروياني والماء ودي وانما جاء بالمنايع مع انه مطعم لانه يدفع النجس عن نفسه ومن المحترم
ما كتب عليه اسم معظم أو علم حديث أو دفعه نالها شرط الاستنجاء بالحجر وما ألحق به لانه يجوز ان لا ينجف
النجس الخارج فان جف تعين الماء ولا ينتقل عن المحل الذي أصابه عند دخوله واستقر فيه وان لا يطرأ عليه
أجنبي نجس كان أو طاهراً رطباً ولو بلل الحجر أو المايل الطاهر فلا يؤثران طراً ما ذكر تعين الماء رابعها
لوتدنا الخارج كالدم والودي والمذي أو انتشر فوق عادة الناس وقيل عادة نفسه ولم يجاوز في الغائط صفحته
وهي ما انضم من الالين عند القيام وفي البول حشفته وهي ما فوق الختان أو قدرها من مقطوعها جازاً الحجر
وما في معناه خامسها لا يجب الاستنجاء لودو بعرج خرج بالوث الغوات مقصود الاستنجاء من ازالة النجاسة أو
تخفيفها ولكن يسخر وجهاً من الخلاف سادسها الواجب في الاستنجاء ان يغلب على ظنه زوال النجاسة فلا
يضر شمر رأتحتها بيده فلا يدل على بقاء على المحل وان حكمه ناعلي يده بالنجاسة لان ما لم يتحقق ان محل الرج باطن
الاصبع الذي كان ملاصقاً للمحل لاحتمال انه في جوائبه فلا ينجس بالشل ولان هذا المحل قد خفف فيه في
الاستنجاء بالحجر تخفف فيه ههنا غلبة ظن زوال النجاسة سابعها يسن تقديم القبل على الدبر في الاستنجاء
بالماء عكس الاستنجاء بالحجر ثمانية ما قال في الاحياء يقول بعد فراغ الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن
فرجي من الفواحش

- * (وليجنب قبلتنا بعورته * قبلنا ودبراً عند فقد سترته) *
* (كذا القعود صوب شمس وقر * وتحت كل مثمر من الشجر) *
* (والظلل والطريق والاحجار * وكل ماء لم يكن بجاري) *
* (وجل ذكر وانكلام والعبت * وطهره بالماء موضع الخبث) *

ذكر في هذه الايات من آداب قاضي الحاجة أموراً أولها يندب لقاضي الحاجة أن يجنب استقبال القبلة
واستدبارها اذا كان في غير المعد لذلك مع سائر مرتفع قدر ثلث ذراع تقر يمافاً كثر بينه وبينه ثلاثة أذرع
فاقل بذراع الآدمي وارضاء ذيله كاف في ذلك فيهما وهو حيث دخل خلاف الاولى ويجرمان في البناء غير المعد
لقضاء الحاجة وفي الصحراء بدون السائر المتقدم ذكره وهذا امر اده بقوله وليجنب قبلتنا بعورته قبلنا ودبراً
بسكون البناء الموحدة فيها أي استقبالاً واستدباراً عند فقد سترته المذكورة والاصل في ذلك ما في الصحيحين
انه صلى الله عليه وسلم قال اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شقوا
أو غر بوا وفيها انه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبلاً الشام مستدبراً الكعبة وعن جابر
رضي الله عنه نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تستقبل القبلة ببول فرائيته قبل أن يقبض بعام استقبالها
رواه الترمذي وحسنه فعملوا الاول المقيد للحرمة على القضاء وما ألحق به لسهولة اجتناب المحاذاة فيه
بخلاف البناء غير المذكور مع الصحراء فيجوز فيه ذلك كفعله صلى الله عليه وسلم بيانا للجواز وان كان الاولى
لما تركه كما مر اما في المعد لذلك فلا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الاولى قال في المجموع ويستثنى من الحرمة
مالو كانت الرجح تهيب عن عين القبلة وشمالها فانهم لا يجرمون للضرورة واذا تعارض الاستقبال والاستدبار
تعين الاستدبار ولا يجرم ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها حال الاستنجاء والجماع والخارج الرجح اذا نهى
عن استقبالها واستدبارها فمقدح بحالة البول والغائط * ثانياً يندب لقاضي الحاجة أن لا يستقبل الشمس
والقمر ببول أو غائط فيكره ذلك وهذا امر اده بقوله كذا القعود صوب شمس وقر واقتصر الناظم على حكم
الاستقبال ولم يذكر الاستدبار كاصله تبعاً لما نقله النووي في أصل الروضة عن الجمهور انه يكره الاستقبال

وليجنب قبلتنا بعورته
قبلاً ودبراً عند فقد سترته
كذا القعود صوب شمس وقر
وتحت كل مثمر من الشجر
والظل والطريق والاحجار
وكل ماء لم يكن بجاري
وجل ذكر وانكلام والعبت
وطهره بالماء موضع الخبث

دون الاستدبار وقال في المجموع وهو الصحيح المشهور وهذا هو المعتمد وان قال في التحقيق انه لا أصل
للكراهة فالخيار باحتية والذي جرى عليه الأصل هو ما جرى عليه ابن المقرئ وحكم استنبال بيت المقدس
واستدبار محكم استنبال الشمس والقمر واستدبارهما * ثالثها يندب لقاضي الحاجة أن يجتنب ذلك تحت
كل شجر ولو كان الشجر مباحاً وفي غير وقت الثمرة صيانة لها من التلويث عند الوقوف فتعافها
النفس ولم يحرموه لان التنجيس غير متيقن نعم اذا لم يكن عليها ثمر وكان يجري عليه الماء من مطر أو غيره قبل
أن يثمر لم يكره كالألوان تحتها ثم أورد عليه ماء طهوراً يربحها يندب لقاضي الحاجة أن يجتنب ذلك في الظل
للنهي عن التحنن في ظاههم أي في الصنف ومثله ووضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء * خامسها يجتنب ذلك في
الطريق أي المسالك لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعائن قالوا وما اللعائن قال الذي يتخلى في طريق الناس أو
في ظلمهم تسيباً بذلك في لعن الناس أجمعاً كثيراً فاسبب اليهم ما يصبغ به المبالغة اذا أصلهم باللعائن لقول المبالغة
والمعنى احذر واسبب اللعن المذكور * سادسها يجتنب ذلك في الاجار بتقديم الجيم جمع حجر يضم الجيم
وسكون الخاء المهملة وهو الخرق النازل المستدير للنهي عنه في خبر أبي داود وغيره لما يقال انه مسكن الجن
ولانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فينأذى أو قوي فيؤذيه أو نجسه ومثله السرب وهو يفتح السين والزاء
الشق المستطيل * سابعها يجتنب ذلك في ماء لم يكن يجاري بزيادة الماء وهو الماء الراكد لا ينهي عنه في حديث
مسلم ومثله الغائط بل أولى والنهي في ذلك لا كراهة وان كان الماء قليلاً لا مكان طهره بالكثرة وفي الليل
أشد كراهة لان الماء بالليل ماوى الجن اما الجاري ففي المجموع عن جماعة الكراهة في القليل منه دون
الكثير أي ولكن يكره في الدليل لاسم وكرهه أيضاً قضاء الحاجة بقرب الماء الذي يكره قضاؤها فيه لعموم
النهي عن البول في الموارد وصب البول في الماء كالبول فيه * ثامنها يجتنب مر يد قضاء الحاجة جلي ذكر الله
أي لا يعمل في الخلاه ذكر الله تعالى أي مكتوب ذكر من قرآن أو غيره تعظيمه وقد كان صلى الله عليه وسلم
اذا دخل الخلاه فرع خاتمه وكان نقشه ثلاثة أسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر فان سها أو تعمده حتى
جاس لقضاء حاجته وهو حامل لذلك ضم كف عليه أو وضعه في عمامته أو غيرها * تاسعها يجتنب ندبا الكلام
ذكر اكان أو غيره فيكره ذلك حال قضاء الحاجة الا لضرورة كإذنا راعى فلا يكره بل يجب فان عطس جسد
الله بقلبه ولا يجري لسانه أي بكلام يسمع به نفسه * عاشرها يجتنب العجب فلا يعجب بيده ولا يلتفت بمناولا
شمالا ولا ينظر الى فرجه ولا الى الخارج منه ولا الى السماء * حادى عشرها يجتنب ندبا الطهر بالماء في موضع
الخبث فلا يستنجي بماء في محاسنه ان لم يكن معه ذلك لئلا يعود عليه الرشاش فينجسه بخلاف المستنجي بالخر
والمعد لذلك المشقة في المعد لذلك واقفة العمل في الاستنجاء بالخر وما تضمنه البيت الأخير من زيادة النظم
الاقوله والكلام وانتهى الباب بمسائل تتعلق بالباب تنبيه على الفائدة فنقول يندب أن يقدم داخل الخلاه
يساره والخارج عنه وأن يقول عند دخوله الى مكان قضاء حاجته بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث
والخبائث وعند انصرافه يغفر الله له الذي اذهب عنى الاذى وعافانى للتابع واه التسلق ومعنى
وعافانى أي من احتباسه أو من نزول الامعاء معه ويسن أن يبعد عن الناس في الصحراء وما الحق بهم في
البيات الى حيث لا يسمع الخارج منه صوت ولا يشم له ريح فان تعذر عليه الابعاد عنهم سن لهم الابعاد عنه
كذلك ولا يبول في موضع هبوب ريح وان لم تكن هابة اذ قد تهب بعد شروعه في البول فترد عليه الرشاش ولا
في مكان صلب ولا يبول قائماً أو يتم في قضاء الحاجة يساره لان ذلك أسهل لخروج الخاوج ويندب أن يرفع
لقضاء الحاجة ثوبه عن عورته شيئاً فشيئاً الآن يخاف تنجيس ثوبه فيرفع به بقدر حاجته ويسبله شيئاً فشيئاً قبل
انقضاء قيامه ويكره طائفة المذمومة في محل قضاء الحاجة لما روى عن أنس عن لقمان انه يورث وجهه في الكبد
ولا يدخل الخلاه حافياً ولا مكشوف الرأس للتابع ويسن أن يستبرئ من البول عند انقطاعه بنحو يتجصص
ونترد ذكر وغير ذلك

(باب نواقض الوضوء)

(باب نواقض الوضوء)

أى ما ينتهى به الوضوء

(نواقض)

- * (نواقض الوضوء خمس خارج * من يخرج به لا المني الخارج) *
 * (ونومه الامع التمكن * وما أزال العقل كالجنون) *
 * (ومس فرج الأدمي ببطن كف * وليس أنثى رجلا حيث انكشف) *
 * (لامس أنثى محرما أو في الصغر * ولا بسن أو بظفر أو شعر) *

نواقض الوضوء خمس فقط ولا يخالف من جعلها أربعة كما هنا لانهم قول المنهاج الا انهم يمكن مقعده
هو منطوق الثاني هنا وعلة النقص به غير معقولة المعنى فلا يقاس عليها غير هذا فلا ينقص بالباو غ بالسن ولا
بمس الامر الحسن ولا بمس فرج بهيمة ولا بكل لحم الجزور ولا بالقهقهة في الصلاة ولا بالنجاسة الخارجة من
غير الفرج كالفضول والجماعة ولا بنزع الخلف لان نزعه يوجب غسل الرجلين فقط على الأصح * أحدها الخارج
من مخرجيه أي المتوضي الحي الواضح أي من قبله أو من دبره سواء كان الخارج عينا أم يحاطا أم نجسا
جافا أم رطبا ما عدا كبول أم نادر الانفصال أم لا قليلا كان أم كثيرا طوعا أم كرها أما المشكل فان خرج
الخارج من مخرجيه جميعا فهو محدث وان خرج من أحدهما فلا ينقص ويستغنى عما ذكره ما زاده على أصله
بقوله لا المني الخارج منه أولا كان أمني بمجرد نظر أو احتلام ممكنة مقعده فلا ينقص وضوءه بذلك لانه أو يجب
أعظم الأمرين وهو الغسل بخصوصه فلا يوجب أدومه ما هو الوضوء بعينه كزنا المحسن لما أو جب أعظم
الحديثين لكونه زنا المحسن فلا يوجب أدومه ما لكونه زنا أمني غيره أو منيه إذا عاد فينقص خروجه لفقد
العلة * (تنبيه) * تعبر به مخرجيه كتعبير أصله بالسيلين جرى على الغالب اذ للمرأة ثلاثة مخارج اثنتان
في قبلها وواحدة في دبرها فلو خلق للرجل ذكران فإنه ينقص بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للمرأة
فرجان * ثانيها نومه أي المتوضي الامع التمكن لقوله صلى الله عليه وسلم العبدان وكاء السهم في نام فليتوضا
رواه ابو داود وغيره والسهم اسن مهملة مشددة مفتوحة وهما حلقة الدبر والو كاء بكسر الواو والمد الحيط الذي
يربط به الشيء والمعنى فيه ان البقعة هي الحافظة لما يخرج والنائم قد يخرج الشيء منه ولا يشعر به أما اذا نام
وهو يمكن اليسه من مقعده من أرض أو غيره فلا ينقص وضوءه ولو كان مستندا الى ما لو زال لسقط لامن
خروج شيء حيث يمكن دبره ولا عبرة باحتمال خروج زيج من قبله لانه نادر * (تنبيه) * دخل في ذلك ما لو
نام محتبيا وانه لا فرق بين الخفيف وغيره وهو ما صرح به في الروضة وغيره ان كان بين مقعده ومقعره تحاف
نقص كانه قد غلب في الشرح الصغير عن الرويان وأقره ولا يمكن لمن نام على قفاه ملصقا مقعده بمقعره ولو نام
متمكنا فسقط يده على الأرض لم ينقص وضوءه ما لم تزل اليته عن التمكن قبل ان ينام به ويسن الوضوء
من النوم ممكننا خروجا من الخلاف * (فائدة) * من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه لا ينقص وضوءه بنومه
مضطجعا وكذا سائر الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين على الاوجه * ثالثها ما أي شيء أزال العقل
الغريزي كالجنون والسكر وان لم يات به والمرض والاعمال لان ذلك أبلغ من النوم ولا فرق بين أن يكون
متمكنا أم لا قال الغزالي قدس الله تعالى روحه الجنون يزول العقل والاعمال يغمره النوم يستتره وقد علم من
كلام الناطق كاصله ان أوائل السكر الذي لا يزول به الشعور لا ينقص وهو كذلك رابعها مس فرج الأدمي
من نفسه أو غيره ذكر أو أنثى متصلا أو منفصلا ببطن كف بغير حائل لقوله صلى الله عليه وسلم من مس فرجه
فليتوضأ رواه الترمذي وصححه وخبر ابن حبان اذا أفضى أحدكم بيده الى فرجه وليس بينهما سترة ولا حجاب
فليتوضأ والافضاء لغة المس ببطن الكف فثبت النقص في فرج نفسه بالنقص في فرج غيره أولى لانه أخص
لهتم حرمة غيره والمراد ببطن الكف الراحة مع بطون الاصابع وبفرج المرأة ملتقى الشفرين على المنفذ
فلا ينقص بمس الانثيين ولا بباطن الالين ولا بما بين القبل والدبر ولا بالعانة وينقص بمس حلقة الدبر لانه
فرج وقبلا على القبل بجامع النقص بالخارج من كل منهما والمراد بهذا ملتقى المنفذ لما راعوه ينقص
فرج الميت والصغير ومحل الحب والذكر الا شل وباليده الشلاء يخرج بقول النافذ بمس بطن كف ورأس الاصابع
وما بينهما وحرفها وحرف الكف فلا ينقص بذلك لخر وجهها عن سمت الكف فضا ببطا ما ينقص ما يستتر عنه

فوقاض الوضوء خمس خارج
من مخرجيه لا المني الخارج
ونومه الامع التمكن
وما أزال العقل كالجنون
ومس فرج الأدمي ببطن
كف
وليس أنثى رجلا حيث
انكشف
لامس أنثى محرما أو في الصغر
ولا بسن أو بظفر أو شعر

وضع احدى اليدين على الاخرى مع تحامل يسير وبفرج الا كدحى فرج الشهوة والطير فلا تنقض بمسه قياسا على عدم وجوب ستره وعدم تحريم النظر اليه * حامسها المس أنى بشير ثم ارجس لا أى بشيرته حيث انكشف أى بغير حائل لقوله تعالى أو لا مستمسك النساء أى استمسك كقارئ به فعماف اللبس على الجبى من الغائط ورتب عليه - ما الامر بالنهي عند قد الماء فدل على انه حدث لا جامعته لانه خلاف الظاهر ولا فرق في ذلك بين ان يكون بشهوة أو اكراه أو سنان أو يكون الرجل محسوسا أو خصيا أو عنيئا أو المرأة محسوسا أو عنيئا أو ما من ساقطة الا ولها الاقطة أو كافرة بتعجب أو غير أه أو حرة أو رقبة أو أحداهم أميتا لكن لا ينقض وضوء الميت واللمس الجس باليد والمعنى فيه أنه مظنة أن الشهوة ومثاله في ذلك باقى صور والاتقاء فالحق به بخلاف النقص بمس الفرج كما مر فانه يختص ببطن الكف لان المس انما ينير الشهوة ببطن الكف واللمس بشيرها به وبغيره والبشرة طاهر الجلد وفي معناه اللحم كالحكم الانسان واللقوة باطن العين وخرج بقوله حيث انكشف ما اذا كان على البشرة حائل ولو رقبة انعم لو كثر الوسخ على البشرة من العرق فان نسبه ينقض لانه مزار كالجزء من البدن بخلاف ما اذا كان من غبار وبالرجل والمرأة الرجل لان والخنثيان والخنثى مع الرجل والمرأة ولو بشهوة لا تنفعا مظنة تها ولا حتمال التوافق في صورة الخنثى والمراد بالرجل الذكر اذا بلغ حد ابشتمى لا البالغ والمرأة الانثى اذا بلغت كذلك لا بالبالغ فتو يستثنى من ذلك ما ذكره الناطم زيادة على أصله بقوله لا لمس أنى محرم ما أى رجلا لا محرم ما أى لا ينقض لمس محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة ولو بشهوة لانه ليس مظنة للشهوة بالنسبة اليها كالمراة ولا تنقض صغيرة ولا صغيرة لم يبلغ كل منهما أحد الشهوة عرفا كما أشار اليه بقوله من زيادته أيضا وفي الصغر لا تنفعا مظنة الشهوة بخلاف ما اذا بلغا هوانا انفتحت بعد ذلك لخنوهرم كما أشار اليه في سابق ولا بسن أو بظفر أو شعر أو عظم لان معظم الالتذاذ في هذه انما هو بالنظر دون اللمس ولا ينقض العضو المبان غير الفرج والتصرح بالسن والظفر والشعر من زيادة الناطم أيضا وقوله أو بظفر يسكون الفناء ولما قدم الناطم الكلام على ما يتعلق بالوضوء المسمى بالطهارة الصغرى عقب ذلك بالكلام على الغسل المسمى بالطهارة الكبرى فقال

(باب الغسل)
وجوبه بستة أشياء
ثلاثة تختص بالنساء
الحيض والنفاس والولادة
عند انقطاع السك للعبادة
واشترك النساء مع الرجال
في الموت والجماع والانزال

(باب الغسل)

لمشاركته كل منهما في الطهارة بالماء ولم يتقدم الاكبر على الاصغر تكرارا الا في خمس مرات فصاعدا في اليوم والليله بخلاف الاكبر والغسل بفتح العين وضوء الغسلان الماء على الشئ مطاوعة وشرا عليه لانه على جميع البدن بنية والغسل بالكسر ما يغسل به الرأس من نحو سدر وخطامي

- *(وجوبه بستة أشياء * ثلاثة تختص بالنساء)***
- *(الحيض والنفاس والولادة * عند انقطاع السك للعبادة)***
- *(واشترك النساء مع الرجال * في الموت والجماع والانزال)***

أى وجوب الغسل كائن بستة أشياء ثلاثة منها تختص بالنساء وهى الحيض لقوله تعالى فاعترفوا بالنساء في الحيض أى الحيض ونحو البخارى أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي جهيش بضم المهملة وفتح الموحدة بعد هامة ثمانية تحنيط ثم شين مجمعة اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة واذا أدبرت فاغتسللى وصلى والنفاس لانه دم حيض يجمع والولادة ولو علقسة أو مضغة ولو بلابل لانه متى منعقد لا يتخلو عن بلل غالبا فاقسم مقامه كالنوم مع الخارج وتطربه المرأة على الاصح في التحقيق وغيره ويعتبر مع خروج كل وانقطاعه القيام الى الصلاة أو الى نحوها كفى الرافعى والتحقيق وكما أشار الى الناطم بقوله من زيادته عند انقطاع السك للعبادة وان صح في المجموع أن موجبه الانقطاع فقط فهذه الثلاثة تختص بالنساء واشترك النساء مع الرجال في ثلاثة أيضا اولها الموت لمسلم غير شهيد كما سيأتى ان شاء الله تعالى في الجنائز لحديث المحرم الذى وقصته ناقته فقال غسلوه بماء وسدر واه الشيخان وظاهره الوجوب وهو من فروض الكفايات والوقص كسر العنق وثانها الجماع أى التقاء الختانين باذخال حشفة ولو بلا قصد أو كان الذكر أشلى أو غير

منشراً أو قدرها من مقطوعها فراجع من أمر أو كان على الذكرك خرقه لمغفوفة ولو غلبت لقله صلى الله عليه وسلم إذا التقي الختانان فقد وجب الغسل وإن لم ينزل واه مسلم والختانان حزي على الغالب فلو أدخل حشفته أو قدرها من مقطوعها في فرج بهيمة أو دبر كان الحكم كذلك لأنه جاع في فرج وليس المراد بالنقاء الختانين انضمامهما لعدم إيجابه الغسل بالأجاء بل تخاذيهما يقال التقي الفارسان إذا تحاذيا وإن لم ينضميا وذلك أنهما يحصل باذخال الحشفة في الفرج إذا الختان محل القطع في الختان وختان المرأة فوق مخرج البول ومخرج البول فوق مدخل الذكر ويحجب صبي أو مجنون أو ولج أو أوج فيه ما يجب عليه ما الغسل بعد التكميل وصح من يميز ويجزيه ويؤمر به كالوضوء وإيلاج الخنثى لا أثر له في الغسل وثالثها الانزال أي خروج المنى أي من الشخص نفسه الخارج أول مرة والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم إنما الماء من الماء ولا فرق في وجوب الغسل بخروج المنى بين أن يكون من طريقه المعتاد وإن لم يكن مستحكما أو من غير غيره إذا كان مستحكما مع انسداد الأصل وخروج من تحت الصاب فإن خرج غير المستحكم من غير المعتاد كان خروج لرض فلا يجب به الغسل ولا يجب بخروج من غير غيره منه ولا بخروج من غير غيره منه بعد استدخاله ويعرف المنى بتدفقه أول مرة مع فتور الذكر وانكسار الشهوة عقبه وإن لم يتدفق لقائه أو خرج على لون الدم أو ريج عجين حنطة أو نحوها أو ريج طلع رطبا أو ريج بياض بيض دجاج أو نحوها فإن لم يلتد ولم يتدفق كان خروج باقي منه بعد غسله أما إذا خرج من قبل المرأة من جاعها بعد غسلها فلا تعيد الغسل إلا أن قضت شهوتها فإن لم يكن لها شهوة كصغيرة أو كانت ولم تقض كنائمة لا إعادة عليها فإن فقدت الصفات المذكورة في الخارج فلا غسل عليه لأنه ليس بمنى وهذه الخواص تشترك فيها الرجال والنساء على الرابع * (فرع) * لو أحس بنزول المنى فامسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا غسل عليه كما علم مما مر وصرح به في الروضة * (قصة) * إذا احتمل كون الخارج منيا أو غيره كودى أو مذى تخشع بينهما على المعتد فان جعله منيا اغتسل أو غير متوضأ وغسل ما أصابه لأنه إذا أتى به فتشظى أحدهما برى منه يقينا والأصل ببراءته من الآخر ولا معارض له وإذا اختار أحدهما وفعله اعتد به فإن لم يفعل كان له الرجوع عنه وفعل الآخر إذا لا يتعين عليه باختياره شيء

- * (وإن تردفروضه فالتيمه * والغسل للنجاسة العينية)
- * (وإن يعم الماء سائر البدن * مع الشعور ظاهر أو باطن)
- * (ويستحب قبله الوضوء له * والنطق في ابتدائه بالمسح له)
- * (والبدء باليمين فالشمال * مداككا مثائلا موالى)

أي وإن تردأهم المخاطب فرضه أي الغسل ولو لم يستنوا فهو لا تنة على ما صححه الرافعي من عدم الاكتفاء بغسله عن الحدث والخبث وفرضان على ما صححه النووي في كتبه من الاكتفاء لهما بغسله وهي المذهب * الأول النية لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات فينوي رفع الجنابة إن كان جنباً أو رفع حدث الحيض إن كانت حائضاً أو لتوطأ كافي الروضة وأصلها أو الغسل من الحيض كما قاله ابن المقرئ أو رفع الحدث سواء أضافه إلى الأكبر أم لا أو ينوي استباحة مفتحة إلى غسل أو أداء فرض الغسل أو فرض الغسل أو الغسل المفروض أو أداء الغسل وكذا الطهارة للصلاة أما إذا نوى الغسل فقط فإنه لا يكفي بخلاف الوضوء لأن الوضوء لا يكون إلا بمرور تكون النية مقرونة بأول ما يغسل من البدن سواء كان من أعلاه أو من أسفله إذا ترتب فيه فلو نوى بعد غسل جزء منه وجب إعادة غسله قال في المجموع وإذا اغتسل من إناء كبير يقينبغي له أن ينوي عند غسل محل الاستنجاء بعد فراغه منه لأنه قد يغفل عنه أو يحتاج إلى المسح فينتقض وضوءه أو أنى كفاية في لف خرقه على يده * (فرع) * لو نوى شخص رفع الجنابة وحديثه الحيض أو عكسه أو نوى رفع جنابة الجماع وجنابته باحتمال أو عكسه مع الغلط دون العمد كتنظيره في الوضوء ذلك في المجموع * والثاني الغسل بفتح الغين المعجمة للنجاسة العينية فإن لم تزل بقي الحدث

وإن تردفروضه فالتيمه
والغسل للنجاسة العينية
وأن يعم الماء سائر البدن
مع الشعور ظاهر أو باطن
ويستحب قبله الوضوء له
والنطق في ابتدائه بالمسح له
والبدء باليمين فالشمال
مداككا مثائلا موالى

وحمل الخلاف في النجاسة الحكيمة كما في المجموع ٧٧٠ مرفعهما مع الاصح انه يكفي لها مغسلة واحدة فان
واجبها غسل العضو وقد حصل فعلم من صنيع الناظم ان النجاسة ان كانت عينية ولم تزل بقي الحدث وهذا
محتمل وفاق فتعبيره أوضح من تعبير أصله بازالة النجاسة ان كانت على بدنه * الثالث أن يعم الماء سائر أي جميع
البدن مع جميع أجزاء الشعور وظاهر او ما بطن أي وباطنا وان كثف ويجب نقض الضغائر ان لم يصل الماء
الى باطنها الا بالنقض لكن يعنى عن باطن الشعر المعقود ولا يجب غسل الشعر النابت في العين والانف وان
كان يجب غسله من النجاسة لغلظها * (تنبيه) * دخل في قول الناظم سائر البدن الا طافا وما يظهر من
صماخي الاذن ومن فرج المرأة عند عودها القضاء والحاجة وما تحت القلفة وموضع شعر نكته قبل غسله ولا
يجب في الغسل مضمة ولا استنشاق ولا سافرغ من فروض الغسل ذكر سننه قال ويستحب قبله أي
الغسل الوضوء كله الا لا اتباع رواه الشيخان قال في المجموع عن الاحتجاب وسواء قدم الوضوء كله أم بعضه
أم أخذ أم فعله في أثناء الغسل فهو يحصل لسنة لكن الأفضل تقديمه ثم ان تجردت جنابته عن الحدث كان
احتمل وهو جالس متمكن فوى سنة الغسل والافوى رفع الحدث الاصل غير وان قلنا باندروجه خروجه من
خلاف من أوجبه فان ترك الوضوء أو المضمة كرهه ويسن له أن يتدارك ذلك ويستحب النطق في
ابتدائه أي الغسل بالمسحلة كالوضوء بقصد التبرك وذكر التسمية من زيادته ويستحب البدء أي الابتداء
باليمن فالشمال والمعنى يستحب تقديم غسل جهة اليمين من جسده طهرا وبطنا على جهة اليسار بان يفيض
الماء على شقه الايمن ثم الايسر لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في طهوره متفق عليه ويستحب الدلك
كما أشار اليه بقوله من زيادته مد الكفاية لك ما وصفت اليه يده من بدنه احتياطا وخروجه من خلاف من
أوجبه ويتعهد معاظفه بان يأخذ الماء بكفه فيجعله على المواضع التي فيها انعطاف والتواء كالاذنين وطبقات
البطن وداخل السرة لانه أقرب الى الثقة بوصول الماء ويتأكد في الاذن فيأخذ كفاه من ماء يضعه في الاذن
عليه برفق ليصل الماء معاظفه من يادته ويستحب التثليل تأسيه صلى الله عليه وسلم كما أشار اليه الناظم
بقوله من زيادته مثلنا وكيفية ذلك أن يتعهد ما ذكره ثم يغسل رأسه ويداه ثلثا ثم باقي جسده كذلك
بان يغسل ويداك شقه الايمن المتقدم ثم المؤخر ثم الايسر كذلك للاخبار الصحيحة الدالة على ذلك ولو انغمس في
ماء فان كان جاريا كفي في التثليل أن يمر عليه ثلاث جريات لكن قد يهوته الدلك لانه لا يمكن منه غالباً تحت
الماء اذ ربما يضيق نفسه وان كان راكدا انغمس فيه ثلاثا بان يرفع رأسه منه وينقل قدميه أو ينتقل فيه
من مقامه الى آخر ثلاثا ولا يحتاج الى انفصال جلته ولا رأسه كما في التسبيح من نجاسة الكلب فان حركته
تحت الماء كجرى الماء عليه ويستحب الموالاة كما أشار اليه بقوله موالي وهي غسل العضو قبل جفاف ما قبله
كما في الوضوء (قائدة) ان قيل لم جاء في الكتاب العزيز كيفية الوضوء دون كيفية الغسل فالجواب لما كان
الغسل من الجنابة معالوما قبل الاسلام من شرع ابراهيم عليه الصلاة والسلام لم يحتج الى بيان كيفية
بخلاف الوضوء كذا قال بعضهم * (خاتمة) * لا يسن تجديد الغسل بخلاف الوضوء فيسن تجديده اذا صلى
بالاول صلاة وما يسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدا الغسل عن صاع تقريرا قال في الاحياء لا ينبغي
أن يحلق رأسه أو يقلم أو يستحد أو يخرج دما أو يبين من نفسه جزءا وهو جنب اذ يراد اليه سائر أجزائه
في الآخرة فيعود جنباً ويقال ان كل شعرة تطالب صاحبها بجنبائها ويجوز أن ينكشف للغسل في خلوة
أو بحضرة من يحوز نظره الى عورته واسترا فضله

* (فصل في الاغسال المسنونة) *

- * (وهالك أيضا عدد اغسال تسن * بسبعة وعشرة عدد احسن) *
- * (لجعة والعيدو المكسوف * وغسل الاستسقاء والخسوف) *
- * (ومن يغسل ميتا ومن دخل * في ديننا من بعد كفر اغتسل) *
- * (ومن به انجاء او جنون * اذا أفاق غسله مسنون) *

* (وقاصد الدخول في الاحرام * كذا دخول البلدة الحرام) *

* (والوقوف بعده بعرفة * والعمية بعده بالزلفه) *

* (وفي معنى ثلاثة للرأى * والطرواف سائر الايام) *

اعلم ان الاغسال المسنونة كثيرة ذكر الناطم منها كاصلة سبعة عشر غسالا (بقوله) وهالك الى آخر الابيات
 أي خذ هذه احسنا * فالأول من السبعة عشر بتقديم السين على الموحدة الغسل الجمعة لمن يريد
 حضورها وان لم تجب عليه لخبر اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل أي أراد مجيئه او صرفه عن الوجوب خبر
 الترمذي وحسنه من تواتر يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل أي في السنة أخذ أي فقد غسلك
 بما حوزته السنة من الاقتصار على الوضوء ونعمت هي أي رخصة لوضوءه بدأ الناطم كاصلة بغسل الجمعة
 لانه أكد الاغسال على الراجح ويدخل وقت غسلها بالفجر الصادق لانه مضاف في الادلة الى اليوم ومن ذهابه
 الى المصلي أفضل ويكره تركه بلا عذر على الاصح فان عجز عن اتمامه بنية الغسل وحازا الفضيلة * (تنبيه) *
 لا يبطل غسل الجمعة بالحدث ولا الجنابة فيغتسل والثاني والثالث غسل العبد من الاضحية والفطراذ مراد
 الناطم الجنس لكل أحد وان لم يحضر الصلاة لانه يوم زينة فالغسل له بخلاف الجمعة ويدخل وقت غسلها
 بنصف الليل ويندب أن يكون بعد الفجر وان لم يصل لان الغسل لا يوم للصلاة كما ذكرناه والرابع غسل
 صلاة الكسوف بالكاف للشمس والخامس غسل صلاة الاستسقاء عند الخروج لها والسادس غسل
 صلاة الخسوف بالخاء المعجمة للقمر ويدخل وقت الخسوف بالقمر والكسوف بالواو لهما كما في المجموع
 * (تنبيه) * تخصيص الخسوف بالقمر والكسوف بالشمس هو الاصح كما في الصحاح وحكي عكسه وقيل
 الكسوف أوله فمما والخسوف آخره وقيل غير ذلك والسابع غسل من أي الذي يغسل ميتا بشديد
 الياء المكسورة أي الغسل من غسل الميت ولو مسلما العموم قوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فليغتسل
 ومن حله فليتوضأ رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه ومرفقه عن الوجوب خبر ليس عليكم في غسل
 ميتكم غسل اذا غسماوه رواه الحارثي ثم لا فرق في سنة الغسل بين كونه طاهرا او كونه جنبا وحائضا (تنبيه)
 يسن الوضوء من مسه والثامن غسل الكافر ولو مرتدا اذا أسلم وهو مراد الناطم بقوله ومن دخل في ديننا
 أي معاشر المسلمين من بعده كفر اغتسل تعظيما للاسلام وقد أمر صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم بالغسل
 لما أسلم وانما لم يجب لان جماعة أسلموا ولم يأمروهم النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل هذا ان لم يعرض له في كفره
 ما يوجب الغسل والاوجب على الاصح ولا عبرة بالغسل في الكفر في الاصح * (تنبيه) * أحداهما قد علم
 من كلام الناطم ان وقت الغسل بعد اسلامه لتصح النية ولانه لا سبيل الى تأخير الاسلام بعده بل المصرح به
 في كلامهم تكفير من قال لكافر جماعة ليس له ان يذهب فاعتزل ثم أسلم لرضاه ببقائه على الكفر تلك اللحظة
 ثانيهما يسن للكافر اذا أسلم حلق شعر رأسه لخبر أبي داود الق عذ لك شعرا الكفر ويسن غسل بدنه بماء
 وسيلان تيسر والا فغيره كاستنانه فيما يظهر والتاسع غسل من به نجاسة ولو لحظة والعاشر غسل من
 به جنون اذا أفاق كل منهما ان لم يتحقق منهما الزوال للاتباع في الانباء رواه الشيخان وفي معناه الجنون بل
 أولى لانه كما قال الشافعي قدس الله روحه قل من جن الا وانزل والحادي عشر غسل قاصد الدخول للاحرام
 بجمع أو عمرة أو حائضا ولو في حال حيض المرأة أو غاسها والثاني عشر الدخول في البلدة الحرام أي مكة
 شرفها الله تعالى ولو كان حلالا على المنصوص في الامم ومن ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون هذا
 من اغسال الحج من جهة انه لا يقع فيه * (تنبيه) * يستثنى من اطلاق الناطم كاصلة ما لو أحرم المكي بعمرة
 من قريب كالتعميم والغسل لم يندب الغسل لدخول مكة والثالث عشر للوقوف بعده في عرفته لا فضل
 كونه بنهر ويحصل أصل السنة في غيرها وقبل الزوال بعد الفجر كقوله من ذهابه في غسل الجمعة والرابع
 عشر الغسل للعمية بالزلفه على طريقة بعض العراقيين تبع الناطم أصله فيها وهو المذهب في الرخصة
 حكاه في الزوائد عن الجمهور ونص الامام على استحبابه للوقوف بمزدلفة بعد صبح يوم النحر وهو الوقوف

وقاصد الدخول في الاحرام

كذا دخول البلدة الحرام

والوقوف بعده بعرفة

والعمية بعده بالزلفه

وفي معنى ثلاثة للرأى

والطرواف سائر الايام

بالمشعر الحرام والخامس عشر الغسل لرمي الجمار الثلاث في كل يوم من أيام التشريق وهذا امر اراد الناظم بقوله وفي معنى ثلاثة لارامى فلا يغسل لرمي جرة العقبة يوم النحر اكتماع يغسل العيد كما قاله في الروضة ولان وقته متسع بخلاف رمي أيام التشريق والسادس عشر الغسل لاطواف أى لـكل من طواف الافاضة وطواف الوداع وهذا ما جرى عليه النووي في المنسك الكبير وهو بخلاف الراجح والمعمد عدم الاستحباب كما يقتضيه كلام المنهاج * (تنبيهان) * أحدهما كذهذه الاعمال يغسل الجمعة كما مر ثم يغسل غسل الميت ثانياً فيهما قال الزركشي قال بعضهم اذا اراد الغسل للمسنونات نوى اسبابها الا الغسل من الجنون فانه ينوى الجنابة وكذا المعنى عليه ذكره صاحب الفروع انتهى * (ثمة) * يسن الغسل من الحجامة ومن الخروج من الحمام عند اعادة الخروج منه ولا اعتكاف ولا كل ليلة من رمضان ودخول الحرم وخلق العانة ولباغ الصبي بالسن ودخول المدينة الشريفة وعند سيلان الوادي وتغير رائحة البدن وعند كل اجتماع من مجامع الخير أما الصلوات الخمس فلا يسن الغسل لها ما في ذلك من المشقة والسفر غ الطائفة من الطهارة لما في وضوء وغسل لا شرع في الطهارة الترابية كالأوبى والوقوع بها بل اعنا بقوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا غفراناً

* (باب التيمم) *

وهو لغة التقصد يقال عمت فلاناً وتيممت وتاممت وأتممت أى قصدت ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون قال الشاعر وما أدري اذا عمت أرضاً * أريد الخير أيمها يابني أ الخير الذي أنا بتخيه * أم الشر الذي هو يتبعني وشرعاً يصل التراب الى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة وقد جمع الشاعر بين المعنيين فيمجدوا القوم بقوله تيممكم لما فقدت أولى النهى * ومن لم يجد ماء تيمم بالتراب

وهو رخصة مطلقا على المعتمد وخصت بهذه الامة والاكثرون على أنه فرض سنة من الهجرة وأجمعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وان كان الحدث أكبر والاصل فيه قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر الى قوله تعالى فتمموا صلاتكم طيباً أى تراباً طهوراً وخبر مسلم جماعت لنا الارض كلها مسجد أو تربتها كلها طهورا يعنى مطهراً قال الخطابي في معناه ان من كان قبلنا لم تجعله الصلاة لافي البيع والسكناء أى بخلاف هذه الامة المحمدية فوسع الله لها في فعل مسلاتهم أى في أي بقعة من بقاع الارض تشرى بها قال بعض مشايخنا وما قاله يرجع الى صدر الحديث وأما قوله وتربتها طهوراً فالتراب من لغات التراب وفيه اشارة الى أنهم في زمن من تقدم من الانبياء وأممهم لم تكن كذلك بل كانت طاهرة غير مطهورة والله أعلم

* (شروطه وجود عذر كسفر * أو مرض يفضى مع الماء الضرر) *

* (ووقت فعل ماله تيمما * وسعيه في الوقت في تحصيل ما) *

* (والفقد بعد سعيه المذكور * وأخذ تراب خالص طهور) *

شروطه أى التيمم جيع شرط وسياق تعريفة في كمال الصلاة أموراً أحدها وجود عذر وهو العجز عن استعمال الماء ومثله بقوله كسفر أى فقد سبب سفر أو مرض يفضى مع الماء أى مع استعماله الماء الى الضرر والمعنى خوف محذور من استعمال الماء بسبب بطء أو مرض أو زيادة ألم أو شين فاحش في عضو ظاهر له عذر ولا تية السابقة والشين الاثر المستكره من تغير لون أو تحول أو استحشاف ونغرة تبقى ولجة تزيد والظاهر ما يبدو وعند المهنسة غالباً كالوجه واليدين وخروج الفاحش اليسير كقليل سواد أو بالظاهر الفاحش في الباطن فلا أثر لطوف ذلك * (تنبيه) * يعتمد في خوف ما ذكره في الرواية ويحقق بما ذكر حاجته الى الماء اعماش حيوان محترم ولو كان حاجته لذلك في المستقبل صوتاً للروح أو غيرهما عن التلف فيتميم مع وجوده والاعماش المبيح للتيمم يعتمد بالخوف في المرض ثانياً دخول وقت الصلاة كما أشار اليه بقوله ووقت فعل ماله تيمما باف الاطلاق فلا تيمم لموقت فرضاً كان أو فلا قبل دخول وقته لان التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت والوقت شامل لوقت الجواز ووقت العذر ويدخل وقت صلاة الجنائز

* (باب التيمم) *

شروطه وجود عذر كسفر
أو مرض يفضى مع الماء الضرر
ووقت فعل ماله تيمما
وسعيه في الوقت في تحصيل ما
والفقد بعد سعيه المذكور
وأخذ تراب خالص طهور

بأنقضاء الغسل أو بدله ويتم للنفل المطابق في كل وقت إرادته الوقت الكراهة إذا أراد إيقاع الصلاة فيه
 * (تنبيه) * يشترط العلم بالوقت فلو تيمم شاك فيه لم يصح وإن صادف نالها بشترط أي للتيمم السعي في
 الوقت في تحصيل ما بالقصر للوزن أي طاب الماء بعد دخول الوقت بنفسه أو بماذونه بما جوزه فيه من رحله
 ورفقته المنسوبين اليه ويستوعبهم كان ينادى فيهم من معهما بجوده ثم إن لم يجد الماء في ذلك نظر حواله
 عينا وشمالا وأما ما وخلفا إلى الحد الأدنى وخص موضع الخضرة والطير بمنزلة احتياط إن كان بمستومن
 الأرض فإن كان ثم وهدة أو جبل ترددان أمن مع ما يأتي اختصاصا وما لا يجب بدله لماء الطهارة إلى حد الحققة
 فيه غوث رفقته لو استغاث بهم فيه مع شغلهم بأشغالهم فإن لم يجد ماء تيمم كظن فقده رابعها المقعد للماء بعد
 سعيه المذكور أي تعذرا استعماله شرعا ولو وجد خاية مسيلة بطريق لم يجز الوضوء منها أو خسا كان يحول
 بينه وبينه سبع أو عود * (تنبيه) * اعلم أن للمسافر أربعة أحوال الحالة الأولى أن يتيقن عدم الماء
 فيتميم حينئذ بلا طاب إذا فائدة فيه سواء كان مسافرا أم لا وفقده في السفر جرحى على الغالب الحالة
 الثانية أن لا يتيقن عدم بل جواز وجوده وعدمه فيجب عليه طاب في الوقت قبل التيمم ولو بماذونه كما مر
 الحالة الثالثة أن يعلم ماء يحمل يصله مسافر لحاجته كاحتياط واحتشاش وهو فوق حد الغوث المتقدم
 ويسمى حد القرب فيجب عليه منه أن أمن غير اختصاص وما لا يجب بدله لماء طهارته ثبنا وأجرة من نفس
 وعضو وما لا زائد على ما يجب بدله للماء وانقطاع عن رفقته وخروج وقت والا فلا يجب عليه بخلاف من معه
 ماء ولو موضوعا لخروج الوقت فإنه لا يتم لانه واجد للماء ولم يعتبر واهنا الأمن على الاختصاص ولا على المال
 الذي يجب بدله بخلافه فيما مر ليقن وجوده الماء الحالة الرابعة أن يكون الماء فوق ذلك المحل المتقدم
 ويسمى حد البعد فيتميم ولا يجب قصد الماء بعده فلو تيقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل من تعجيل التيمم لأن
 فضيلة الصلاة بالوضوء ولو آخر الوقت أبلغ منها بالتيمم أوله وإن ظنه أو ظن أو تيقن عدمه أو شك فيه آخر الوقت
 فتعجيل الصلاة بالتيمم أفضل لتحقيق فضيلته دون فضيلة الوضوء خالصها أي الشروط أخذ تراب خالص ظهور
 أي بجميع أنواعه حتى ما يدوى به لقوله تعالى فيتميموا صعيدا طيبا أي ترابا طهورا كما فسره ابن عباس
 وغيره والمراد بالطاهر الطهور ودخل في التراب المذكور المحرق منه ولو أسود ما لم يصر رمادا كافي الروضة
 وغبرها والاعفر والاصفر والاحمر والابيض والماء كحل سفها وخروج التراب النورة والزنجير وسحقا
 الخرف ونحو ذلك وخروج بخالص ما لو خالطه جص أو دقيق أو نحوه أو اختلط به رمل ناعم يلاصق بالعضو فإنه
 لا يكفي وإن قل الخلط لأن ذلك يمنع وصول التراب إلى العضو أما الرمل الذي لا يلاصق بالعضو فإنه يجوز التيمم
 به إذا كان له غبار لانه من طبقات الأرض والتراب جنس له وخروج بالطهور والمتنجس والمستعمل وهو ما بقي
 بعضوه أو تناثر منه حاله التيمم كالتقاط من الماء ويؤخذ من حصر المسح يعمل في ذلك صحة تيمم الواحد أو
 الكثير من تراب يسير مرات وهو كذلك وقول الناطم ترب لغة في التراب * (فرع) * ولو وجد ماء صالحا
 للغسل لا يكفيه وجب استعماله في بعض أعضائه مرتين إن كان حديثه أصغر أو مطلقا إن كان غيره كما يفعل
 من يغسل كل بدنه ويكون استعماله قبل التيمم عن الباقي * (تنبيه) * يشترط قصد التراب لقوله تعالى
 فيتميموا صعيدا طيبا أي اقصدوه فلو سفته ربح على عضو من أعضاء التيمم فردده عليه ونوى لم يكف وإن قصد
 بوقوفه في مهب ريح التيمم لا تنفعا القصد من جهته بأنقضاء الفعل المحقق له

* (أما الفروض مطلقة فالنبيه * فيستيج القربة المنويه) *

* (ومسح كل الوجه واليدين * مرتين أي بضربتين) *

فروض التيمم أربعة وجعلها في المنهاج خمسة فزاد النقل وجعلها في الروضة سبعة فجعل التراب والقصد
 ركنين واسقط في المجموع التراب وعددها ستة وجعلها شرطاً في المنهاج أولى الذل وحسن عدد التراب ركناً
 لحسن عدد الماء ركناً في الطاهر وأما القصد فدخل في النقل الواجب قرن النية به الفرض الأول النية
 أي نية استحالة الصلاة ونحوها مما تنقرا استعماله إلى طهارة كطواف وحمل معصوف وسجود تلاوة فلو

أما الفروض مطلقة فالنبيه
 فيستيج القربة المنويه
 ومسح كل الوجه واليدين
 مرتين أي بضربتين

نوى فرض التيمم أو التيمم المفروض لم يكف ويوجب قرن النية بالنقل واستدامتها الى مسح شئ من الوجه وقد أشار الناظم بقوله من زيادته فيستيج القربة المنوية الى ما لا يستباح له * (تنبيه) * وان نوى استباحة فرض ونقل ايجاله عملا بنية أو فرضا فقط فله النقل معه أو نفلا فقط أو نوى الصلاة أو اطلاق صلى به النقل ولا يصلى به الفرض ولو نوى تيممه - إلا الجنازة فالاصح انه كالتييم للنقل الفرض الثاني مسح كل الوجه حتى ظاهر مسترسل لحينه والمقبول من أنفه على شفته لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم * الفرض الثالث مسح كل اليدين مع المرفقين لآية الفرض الرابع الترتيب كما قال الناظم من تبين المسار في الوضوء ثم لا فرق في ذلك بين التيمم عن حدث أصغر أو أكبر أو غسل مسنون أو وضوء مجدد أو غير ذلك مما يطلبه التيمم الفرض الخامس على ما جعده في المنهاج نقل التراب الى العضو والمسح بنفسه أو بماء أو غيره فلو كان على العضو تراب فرده عليه من جانب الى جانب لم يكف ولو نقله من وجهه الى يده أو من يده الى أخرى كفى لوجود معنى النقل وأشار الناظم بقوله من زيادته أى بضرب يمين الى اية يجب مسح وجهه ويديه بضرب يمين لغير الحاك التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيمم بضرب يمين مسح باحدها ووجهه وبالأخرى ذراعيه * (تنبيه) * لا يتعين الضرب فلو وضع يديه على تراب ناعم وعاقبهما بغير كفى ولا يجب الترتيب في نقل التراب الى العضو من بل هو مستحب فلو ضرب يديه التراب دفعة واحدة أو ضرب اليدين قبل اليسار ومسح بيمينه ووجهه وبيساره يمينه أو عكس جاز لان الفرض الاصلى المسح والنقل وسيلة الى

وسن بسم الله والتوا الى
مقدم النبي على الشمال
وأبطلوه بارتداد يحصل
وكل ما به الوضوء يبطل
ورؤية المسافر محرم بما
قضاؤه من بعده ان يلزم

* (وسن بسم الله والتوا الى * مقدم النبي على الشمال) * ذكر في من سنن التيمم ثلاثة أشياء أحدها بسم الله في أوله كالوضوء والغسل ولو حدث حدثاً كبيراً ناهياً الموالاة كالوضوء لان كلاً منهما طهارة عن حدث وان اعتبرناه هنا الجفاف اعتبرناه أيضاً بقدره فانهما تقديم النبي من اليدين على الشمال منها ومنه سنة البداءة على وجهه وتخفيف الغبار وتفريق أصابعه في أول الضربتين وتخليل أصابعه بعد مسح اليدين وأن يأتي بالشهادتين بعده * (وأبطلوه بارتداد يحصل * وكل ما به الوضوء يبطل) * * (ورؤية المسافر محرم بما * قضاؤه من بعده ان يلزم) *

وأبطلوه أى التيمم أى أبطله العلماء بامور ثلاثة أحدها الرد أعادنا الله تعالى منها بخلاف الوضوء لقوته وضعف بدله لكن تبطل نيته ان وقعت في أثناءه فيجب تجديد نية الوضوء فانها اكل بالجرما أى كل الذي به الوضوء يبطل وتقدم بيانه في بابيه نالها رؤية الماء أى الطهور في غير الصلاة وان ضاق الوقت بالاجتماع كما نقله ابن المنذر ونحوه برأى داود التراب كذا فيك ولو لم تجز الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فامسه جازك رواه الحاكم وصححه ولا به لم يشرع في المقصود فصار كالوراء في أثناء التيمم * (تنبيه) * وجود نية الماء عند مكان شرايه كوجود الماء وكذا التوهم المساعوان زال سر يعالوجوب طلبه بخلاف توهمه السيرة لانه لا يجب عليه طلبه لان الغالب عدم وجدانها بالطلب للجنح بها ومن التوهم رؤية سراج وهو ما يرى نصف النهار كانه ماء أو رؤية غمامة مطبقة بقربه أو رؤى يتركب طلع أو نحو ذلك مما يتوهم معه الماء وجود ما ذكر قبل تمام تكبيره الاحرام كوجوده قبل الشروع فيها وانما يبطل وجود الماء وتوهمه اذا لم يقترن بمانع يمنع من استعماله كعطش أو سبغ لان وجوده والحالة هذه كعدمه فان وجدته في صلاة لا يسقط قضاؤه بالتيمم بان صلى في مكان يغلب فيه وجود الماء بطل تيممه اذا فائدة الاشتغال بالصلاة لانه لا بد من اعادتها فان أسقط التيمم قضاؤه لم يبطل تيممه لانه شرع في المقصود فكان كولو وجد المنكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم ولان وجود الماء ليس حذوا لانه ممانع من ابتداء التيمم وبما تقر وظاهر معنى قول الناظم ورؤية الماء غير محرم بالخ. واعلم ان قطع الصلاة التي تسقط بالتيمم ليتوضأ ويصلى بدلها أفضل من اتمامها الا اذا ضاق وقت الفريضة فيعزم قطعها كما خرج به في التحقيق والالف في قوله ان يلزم الاطلاق

- * (ومن به جبهة تيمما * عن العليل بعد مسحها بما *)
 * (وغسل ما يبدو من الصحيح * في وقت طهر عضوه الجريح *)
 * (وحديث صلى بالقضالم يلزم * ما لم تكن بموضع التيمم *)
 * (أو وضعت بغيره على حدث * ولم يحجز تيمم مع الخبث *)

في هذه الأبيات مسائلتان (الاولى) من به جبيرة وهي خشبة أو نحوها كقصة توضع على الكسر ويشدها
 لخبث الكسر تيمما بالف الاطلاق وجوب بالمساروي أو داود والدارقطني بإسناد كل رجاله ثقات عن جابر في
 المشجوج الذي احتلم واغتسل فدخل الماء شجته فبات فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يكفيه ان
 يتيمم ويعصب رأسه بخرقه ثم مسح عليه أو يغسل سائر جسده وقول الناطم عن العليل أشار به الى ان التيمم
 بدل عن غسل العضو العليل وأما المسح فبدل عن غسل ما تحت أطرافه من الصحيح كما في التحقيق وغیره وهذا
 قال الناطم بعد مسحها بما بالقصر للوزن أي حيث عسر نزاعها الخوف بخذو ريمما تقدم بيان ذلك أي ان
 صاحب الجبيرة مسح بالماء عليها وكذا المصوق بقطع اللام والشقوق التي في الرجل اذا احتاج الى تقطير شيء
 فيها منع من وصول الماء ويجب مسح كلها بالماء استعماله ما أمكن بخلاف التراب لا يجب مسحها به وان
 كانت في محل له لانه ضعيف فلا يؤثر من وزاع حائل ويجب الجنب ونحوه متى شاء والمحدث وقت غسل عليه
 ويشترط في الساتر ليكن في ما ذكر ان لا يأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستعمال ويجب غسل الصحيح لانها
 طهارة ضرورية فاعتبر الاتيان فيها بقضي الممكن ويتيمم وجوبا كما مر واذا امتنع استعمال الماء في عضو
 من محل الطهارة لتحو مرض أو جرح ولم يكن عليه ساتر وجب التيمم لثلاثين موضع العلة بلا طهارة في غير
 التراب ما يمكن على موضع العلة ان كان بموضع التيمم ويجب غسل الصحيح بقدر الامكان كما قال الناطم في
 وقت طهر عضوه الجريح أي الجرح راجع لقوله تيمما وأشار به الى ان المحدث حدثا أصغر يتيمم وجوبا
 وقت غسل عليه لاعتبار الترتيب في الوضوء فلا ينقل عن العضو المعلول لابعط طهارته أصلا وبذلك لا مقدما
 ما شاء منه ما في العضو الواحد * (فرع) * الفصد كالجرح الذي يخاف من غسله ما صرقتهم له ان خاف من
 استعمال الماء وعصا به كالصوق وحيث صلى صاحب الجبيرة التي مسح عليه أو غسل الصحيح وتيمم بالقضاء
 لم يلزم أي لم يلزمه القضاء ما لم تكن أي الجبيرة بموضع التيمم أي على محله ووضعت بطهر اما اذا كانت بمحل
 التيمم فانه يجب القضاء بلا خلاف كما قاله في الروضة لانه نقصان البدل والمبدل جيبا أو وضعت بغير محل التيمم
 على حدث فانه يجب نزوعها ان أمكن بلا ضرر ويصح التيمم لانه مسح على ساتر فاشترط فيه الوضع على طهر
 كالحلف فان تعدل نزعه مسح وضلى وقضى لفوات شرط الوضع على طهارة فانتفى تشبيهه حينئذ بالخلف
 * (تنبية) * يجب القضاء أيضا ان أمكن التزعم ولم يقبل وكان وضعها على طهر والتصرع بالاعادة فيها اذا
 كانت بأعضاء التيمم من زيادة الناطم (المسألة الثانية) لم يحجز ولم يصح تيمم مع الخبث أي قبل زوال الخبث
 عن البدن بالنضح بها ولانه طهارة ضعيفة وهذه المسألة من زيادته

* (وأوجبوا إعادة التيمم * لكل فرض لا لنفل فاعلم) *

أي أوجبوا أي العلماء إعادة التيمم لكل فرض فلا يصح لي يتيمم غير فرض لان الوضوء كان لكل فرض
 لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاتيمموا بدل عنه ثم نسخ ذلك في الوضوء بانه صلى الله عليه وسلم لم صلى يوم
 الفتح خمس صلوات بوضوء واحد فبقى التيمم على ما كان عليه وبما روى البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تيمم لكل صلاة وان لم تحدث ولانه طهارة ضرورية ومثل فرض الصلاة في
 ذلك فرض الطواف وخطبة الجمعة فيمتنع الجمع بينهما التيمم واحد كطوافين مفترضين وبين طواف فرض
 وفرض صلاة وبين صلاة جمعة وخطبتها على ما رجحه الشيخان وهو المعتمد لان الخطبة قائمة مقام ركعتين وقوله
 لا لنفل فاعلم أشار به الى انه يصلي يتيمم واحدا ما شاء من النوافل لان النوافل كثيرة فيؤدي ايجاب التيمم
 لكل صلاة منها الى الترك والى حرج عظيم تخفف في أمره كخفيف بفرك القيام فيها مع القدرة وبترك القبلة في
 السفر كما يستعمله ان شاء الله تعالى في محله * (فرع) * لو تيمم لنافلة تيمم كان له ان يصلي به الجنازة * (خاتمة) *

ومن به جبيرة تيمما
 عن العليل بعد مسحها بما
 وغسل ما يبدو من الصحيح
 في وقت طهر عضوه الجريح
 وحديث صلى بالقضالم يلزم
 ما لم تكن بموضع التيمم
 أو وضعت بغيره على حدث
 ولم يحجز تيمم مع الخبث
 وأوجبوا إعادة التيمم
 لكل فرض لا لنفل فاعلم

يقضى وجوب ما يتيم ولو في سفر لقدماء بحمل ينذر فيه فقدم بخلافه بحمل لا ينذر فيه ذلك ولو مقيا ومتيم
لعدم ذكر كقدماء وخرج في سفر معصية كما سبق لأن عدم القضاء رخصة فلا تنطاط بسطر المعصية وعلى فاقده
الطهورين وهما الماء والتراب كمتعب ومن يحمل ليس فيه واحد منهما ان يصل إلى الفرض الحرمة لوقت ويعبد
اذا وجد أحدهما وانما يعبد بالنهم في حمل بسطة عليه الفرض اذا لاقته بالاعادة في حمل لا يسقط به الفرض أما
التفل فلا يفعل قطعا واعلم ان صلاته توصف بالجمعة ولهذا قال في المجموع تبطل بالحديث والكلام ونحوهما
ولما قدم الناظم ما لا يجوز جمع الحديث أي الخش احتاج الى بيان النجاسة فلا حرم أن قال

(باب النجاسة)

وَعَيْنٌ كُلُّ خَارِجٍ مِيقِنٌ
مَنْ أَيْ فَرَجٌ نَجَسٌ الْإِلْمِ
وَكُلُّ حَى طَاهِرٌ تَحْتَهَا
لَا الْكَلْبَ وَالْخَبْزَ يَرْمَعُ
فَرَعَهَا

وكل ميت نجس بغير شك
لا الاذى والجراذير السمك
وكل جزء في الحياة منفصل
كمية الحى الذى منه فصل
وجاء كل ميتة وعظامها
كذا الشجر وحكم كل حكمها
وعين كل مانع ان أسكرا
نجاسة كالخمر لا ما خدرا
ولا عفن عمالم يسئل له دما
فلا يضر ميتة قليل ما
ان لم يكن مع طرح أو تغيير
وعين دم ونحوه يسير

* (باب الخامسة) *

أى وأزالتها وهي الغة كل ما يستقذروا شر عام مستقذر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج وعرفها بعضهم بقوله كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع إمكان تناولها لا الحرم أو الاستقذار هو الضرر بها في بدن أو عقل خرج بالإطلاق السم فانه مبيع قليله الذي لا يضر وبالإمكان الجبر ونحوه وعدم الحرمة إلا دحى وبالاستقذار الخاط والمنى ونحوه ما يضر بالبدن والعقل التراب والحشيش المسكر وزاد بعضهم بعد قيد الإطلاق في حال الاختيار فان الضرورة لا تخبرهم معها وإسقاط الإمكان لان ما لا يمكن تناوله لا يوصف بحل ولا حرمة فلا يحرزه * (وعين كل خارج مقدر * من أى فربح نجس الالمسني) *

* (وعين كل خارج ميقن) * من أى فرج نجس (الامسني) *
 * (وكل حي طاهر تحتها) * لا المكاب والخنزير مع فرعهما) *
 * (وكل ميت نجس بغير شك) * لا الاذى والجسراد والسهمك) *
 * (وكل خزفي الحياطة منخل) * كيمية الحى الذى منه فصل) *
 * (وجاد كل ميتة وعظمها) * كذا الشحور حكم كل حكمها) *
 * (وعين كل مائع ان اسكرا) * نجاسة كالنمل لاما تحسدا) *
 * (وايعف عمالم يسئل له دما) * فلا يضر ميتته قليل ما) *
 * (ان لم يكن مع طريح او تعبير) * وعن دم ونحوه يسسبز) *

نصبت هذه الايات مسائل * (الاولى) * كل غن خارج يقبض من أى قرح قبلا او دبر انجس سواء كان معتادا كالبول والغائط أو نادرا كالودى والمذى وسواء كان ذلك من حيوان ما كولد ام لا لا حادثة الدالة على ذلك والمذى بالذال المعجمة ماء ابيض رقيق يخرج بلا شهوة قوية عند ثورانه والودى بالمهملة ماء ابيض كدر نخين يخرج عقب البول أو عند حمل شئ ثقيل ويستثنى من الخارج ما ذكره بقوله الا المني فانه طاهر من جميع الحيوانات الا السكاب والخنزير و فرغ أحدهما امامنى الآدى فلما فى الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها انها كانت تحكهن من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلى فيه وأمامنى غيره من الحيوان لما كولد وغيره فبقيا ساعليه بجماع انه أصل الحيوان * (تنبيه) * يستحب غسل المني كفى المجموع عن الاخبار الصحيحة فيه وخروج من الخلاف * (قائده) * البيض المأخوذ من الميته طاهر ان كان متصا بالاذلا * (الثانية) * كل حي طهره تحتها أى الحيوان كله طاهر العين حاله حياته ثم اعلم ان الاصل فى الاعيان جدا كان أو حيوانا الطهارة لانها مخلوقة لمنافع العباد ولا تحصل أو تكمل الا بالطهارة ويستثنى من هذا الاصل أشياء اذا ذكرت علم ان ما عداها على الاصل فما يستثنى من الحيوانات ما ذكره (بقوله) السكاب ولومع لما ذكرناه وأما ما سلم من قوله صلى الله عليه وسلم طهروا ما أجدكم اذاولغ فيه السكاب ان يغسله سبع مرات أى مطهره ولا حدث يظهر عنه فبعين الخبث ولانه صلى الله عليه وسلم دعى الى دار فلم يحبب والى أخرى فاجاب فقبل له فى ذلك فقال فى دار فلان كلب وفى دار فلان هرة فقال انهم باليست نجسة والخنزير لانه أسوأ حالا من السكاب اذ لا يقتنى ولا ينفع به ذكره الرافعى واستدل الماوردى على نجاسته بقوله تعالى ولحم خنزير فانه نجس فقال الضمير يعود لنفس الخنزير لان الجملة علمت نجاسته بدخوله فى عموم الميته واعترض فى المهمات على الرافعى فقال وينتقض بالحشرات أى فانه لا يقتنى أى ولا ينفع بها وهى طاهرة وأجيب بان الحشرات لا تدخل فى ذلك اذ لا تغفل

الانتفاع بخلاف الكلب والخنزير فان كلا منهما ما يقتفع به ويقتنى وبارز ذلك في الكلب وامتنع من
الخنزير ورفض كل منهما امام الاخر ومع حيوان غيره سواء كان النجس اباً أو اما كالمولود بين خنزير وروضة
وسواء كان المذكور ولداً أو ولد ولد وان سفل تغليباً للنجاسة * (قاعدة) * الفرع يتبع الاب في النسب
والام في الرق والحرية وأثر فيهما في الدين والنجاسات الباطنة والجزئية وان خففها في عدم وجوب
الزكاة وأخسها في النجاسة وتحریم الذبيحة والناكحة ومما يستثنى من غير الحيوان المسكر وسائر قريبا
* (الثالثة) * كل ميت يسكن الباء نجس والمراد به ما زالت حياته لا بد كآفة شرعية فيدخل مامات حتف
أنفه من ما كول أو غير ما كول وما ذكره مع فقد بعض الشروط لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وتحریم
ما ليس بمحترم ولا ضرر فيه يدل على النجاسة (تنبيه) خرج بالتعريف المذكور الجذنين فان ذكاته بذكاته
والصيد الذي لم تذك ذكاته والمتردى اذا ما تابا بالسهم ودخل في نجاسة الميتة ميتة ودون ذلك وتفتح فانها
نجسة لكن لا تنجس بعسر الاحترار عنها ويجوز ان كل معسرة لعسر تميزه ودخل فيها جميع أجزائها من عظم
وشعر وصوف ووبر وغير ذلك لان كلا منها محل الحياة والى هذا أشار الناظم بقوله وجلد كل ميتة وعظمها
الى آخر البيت فيستثنى من الميتة ما ذكره بقوله لا الآدمي أى لا ميتة الآدمي فانها طاهرة لقوله تعالى ولقد
كرمنا بنى آدم وليس من التكریم نجاسة ميتة وكذا المالك والخنزير وسواء المسلم وغيره وأجابوا عن قوله تعالى
انما المشركون نجس بان المراد نجاسة الاعتقاد واجتماعهم كالنجس لالنجاسة لالبدان وقوله والجراد والسمك
لما صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت الميتة ثمان الجراد والسمك والسكبد والطحال ولقوله
في البحر هو الطهور وماؤه الحل ميتته الرابعة الجزء المنفصل من الحي كما تضمنه قوله وكل جزء في الحياة منفصل
كيتة الحي الذي منه فصل والمعنى ان الجزء الذي انفصل من حي حكمه حكم ميتة ذلك الحيوان ان كانت
طاهرة كالأدمي والسمك والجراد فهو طاهر وان كانت نجسة فهو نجس كاللبن الغنم مثلاً سواء أبين بنفسه أم
أبانه غيره لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود وقال حسن والعمل عليه عند أهل العلم فيما يقطع من
المهمة وهي حية فهو ميتة وذكر هذه المسألة من زيادة الناظم * (تنبيه) * يستثنى من ذلك شعر الحيوان
المأكول وريشه فانها طاهرة ان انفصلت عنه في حال حياته لقوله تعالى ومن أصوافها وأوبارها
وأشعارها أنا ما ونا ما الى حين وللحاجة اليه في الملابس كإدات عليه الآية فهي مخصصة بعموم الحديث
السابق والصوف والوبر كالشعر ويستثنى أيضاً المسك وفارته وهي الخشب فانها طاهرة ان انفصلت في
حياة الطبيعة والافان انفصلت بعد موتها فانها نجسان النجاسة المسكر المائع نجس كقوله وعين كل مائع ان
أسكر النجاسة كالخمر وهي المتخذة من ماء العنب وسواء المحترمة وغيره كالنبيذ أيضاً وهو ما يتخذ من غير
العنب كالعسل أما الخمر فاستدل على نجاسته الشيخ أبو حامد وابن عبد البر بالإجماع وقال النووي في مجموعه
وأقرب ما يقال أى في الدليل على نجاستها ما ذكره الغزالي انه حكم بالنجاسة تغليظاً لوزن اذا وقع فيه أى ولا المائع
الكلاب وما ولد فيه وأما النبيذ فانه ملحق بها في التحريم فكذا في النجاسة وخرج بالمائع الجامد كالخشيش
والبنج فانها طاهرة ولو أسكرا كما قال لا ما خدر بالخلاء المائعة والدال المهمة المشددة المفتوحة وهذه
المسألة من زيادته السادسة تعني عن ما أي الذي لم يسلبه دم من الحيوانات عند شق عضومنها كالذباب
والزنبور والقمل والبراغيث ونحوها فلا يضر ميتته بها الضمير قليل ما بالقصر للوزن اذا وقع فيه أى ولا المائع
أيضا بشرط ان لا يطرده ولم يغيره كما قال ان لم يكن مع طرح أو تغيير وذلك لمشقة الاحتراز عنه ونظير
التخارى اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم لينزع فان في أحد جناحيه داء وهو في اليسار كما قيل
وفي الآخر شفاؤه انه يبقى بجناحه الذي فيه الداء وقد يفضي غمسه الى موته فلو نجس المائع لما أمر به وقيس
بالذباب ما في معناه من كل ميتة لا يسيل دمه فلو شكه كما في سبل دمه المتخمر بمثلها فيجرح الحاجة قال
الغزالي في فتاويه ولو كانت مما يسيل دمه لكان لا دم فيها أو فيها دم لا يسيل لصغرها قلها حكم ما يسيل دمه
أما لو طرحت فيه بعد موتها قصد أو غيرته الميتة لكثرتها نجس جزماً كما حرم به في الشرع الصغير والحوى

* (تنبيه) * اعلم ان ما لا يدركه البصر يعني عنه أيضا ولومن الخجاسة المغالطة المشقة الاحتراز عن ذلك وقوله وعن دم ونحوه يسير أشار به الى انه يعني عن اليسير في العرف من الدم ونحوه كالقيح الاجنبيين سواء كان من نفسه كان انفصل منه ثم عاد اليه أو من غيره غير دم السكب والخنزير وفرع أحدهما الان جنس الدم يتطرق اليه العفو فيقع القليل منه في محل المساسحة قال في الام والقليل ما تعافاه الناس أي عدوه عفو أو أدام نحو السكب فلا يعني عن شيء منه لغلظه كما صرح به في البيان وأما دم الشخص نفسه الذي ينفصل كدم الدماميل والقروح وموضع الفصد والحجامة فيعني عن قليله وكثيره انتشاره يفرق أم لا وفيه في عن دم البراغيت والقمل والبق وروث الذباب وعن قائل بول الخفاش وروثه وبول الذباب لعموم البلوى ومشقة الاحتراز عنها واعلم ان محل العنوع سائر الدماء ما لم يتخلط باجنبي فان اختلط به ولو دم نفسه كان خبيثا من عينه دم أو دميت لثقل يعف عن شيء منه نعم يعني عن ماء الطهارة إذا لم يتعمد وضعه عليها وينبغي ان يلحق بماء الطهارة ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله كما قاله بعض مشايخنا والالف في قوله تحتها وأسكر أو خدر أو لا إطلاق وقوله مع طرح أو تغيير بدرج الهمة

- * (والغسل في الايوال والاروات * محتم بسائر الانجاسات)
- * (بغسله تعمه وتذهب * بالعين منه والثلاث تنذب)
- * (الاصيبا بال قبل أسكله * خيرا فيكفي رشه عن غسله)

أي والغسل في الايوال والاروات محتم أي واجب بل سائر الانجاسات غسلها واجب سواء كانت من مأكول أو غيره وهذه هي الخجاسة المتوسعة توسد كثر الخفظة والمغالطة بعدها وكفي غسل ذلك مرة كما أشار اليه بقوله بغسله تعمه لما رواه أبو داود ولم يضعه فيكون حسنا ويحجبنا عن ابن عمر كانت الصلاة نجسين والغسل من الجنابة والبول سبع مرات فلم يزل صلى الله عليه وسلم يسأل ربه حتى جعلها أي الصلاة نجسا والغسل من الجنابة مرة واحدة وغسل البول من الثوب مرة واحدة صلى الله عليه وسلم أمر بصب ذنوب على بول الاعرابي وذلك في حكم غسله واحدة ثم اعلم ان الخجاسة على قسمين حكيمية وعينية فالحكيمية كبول جف فلم يدرك له صفة يكتفي جري الماء عليها مرة والعينية تجب إزالة صفاتها من لون وطعم وريح كما قال وتذهب بالعين منه إلا ما عسر زواله من لون أو ريح فلا تجب إزالة بل يطهر المحل أما إذا اجتمع فالتعريف أو ما عطل القوة دلالاتها على بقاء العين كما يدل على بقاء الطعم وحده وان عسر زواله ولا تجب الاستعانة في زوال الاثر بغير الماء الا اذا تعينت وشرط ورود ماء قل لان كثر على المحل لثلاث نجس الماء لو عكس فلا يطهر المحل وقوله والثلاث تنذب أشار به الى أنه اذا طهر المحل ينذب الثلاث بان يغسل مرتين أخريين لتكامل الثلاث فان المزيلة للخجاسة واحدة وان تعددت كما يأتي في غسلات السكب ولان ذلك يستحب عند الشك في الخجاسة تحب إذا استيقظ أحدكم من نومه فعند تحقها أولى وقد دم الناطم حكم الغسلات في كتاب الطهارة ثم شرع في حكم الخجاسة الخفظة بقوله الاصيبا بال قبل أسكله خيرا فيكفي رشه عن غسله وعنه الايوال الصبي الذي لم يأكل الطعام لا تغذى قبل رضى حولين فانه يطهر برش الماء عليه بان يرش عليه ماء يغمره ويغلبه بالاسيلان والاصل في ذلك ما رواه الشيخان عن أم قيس بنت محصن انها اجاعت بأبنها صغير لم يأكل الطعام فأجاسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بماء فغسله عليه ولم يغسله فخرج بالصبي الانثى والخنثى فلا يكتفي في بولهما ما الرش أما الانثى للحدوث يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وأما الخنثى فلا حتم سال الاثوثة وفرق بينهما بوجوه منها ان الانثى لا تغسل من بول الجارية نفق في بوله ومنها أن بوله أرق من بولها فلا يلصق بالمحل لصوق بولها به ومنها ما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه ان الله تعالى لما خلق آدم خلق حواء من ضاعه القصير فصارت بول الغلام من الماء والطين وبول الجارية من اللحم والدم وخرج بالا كل للتغذي أو كاه غير اللبن للخنثى أو للتدوي أو التبرك فلا يغسل من بوله ونقل عن نضر الشافعي أن الرضاع بعد الحولين بمنزلة الطعام والشراب * (تنبيهه) * لا بد من النضج من إزالة أو صافه كبقية الخجاسات

والغسل في الايوال والاروات محتم بسائر الانجاسات بغسله تعمه وتذهب بالعين منه والثلاث تنذب الاصيبا بال قبل أسكله خيرا فيكفي رشه عن غسله

(والشرط في نجاسة الكلاب * سبع واحداهن بالتراب)

شرع في حكم النجاسة المغلظة بقوله والشرط في نجاسة الكلاب * سبع واحداهن بالتراب أي في إزالتهما سبع من الغسلات بالماء الطهور واحداهن في غير أرض ترابية بالتراب الطهور بأن يكون قد راى كدر الماء ويصل بواسطة إلى جميع أجزاء المحل ولا بد من مزجه بالماء المقبل وضعهما على المحل أو بعده بأن يوضع أو يمرتين ثم يمسح قبل الغسل وإن كان المحل رطباً إذا الطهور والوارد على المحل باق على طهوريته بخلاف الاستنوى في اشتراط المزج قبل الوضع على المحل والكلاب جميع كلب ومثله الخنزير وفرع أحدهما في غسل الأناة وكل جامد ولو لم يعض من مسيد أو غيره وجوباً من ولو غلى كل من الكلب والخنزير وفرع أحدهما وكذا ملاقاته شيء من أجزاء كل منهما سواء في لعابه وبوله وسائر رطوباته وأجزائه الجافة إذا لفت رطباً سبع مرات على ما تقرروا الأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم طهوراً ناءً أحدكم إذا ولىخ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أو لاهن بالتراب رواه مسلم وفي رواية الدارقطني واحداهن بالمطعم وفي رواية صحيحة أخرجهن أو أولاهن دلت الأحاديث على وجوب ذلك في لعابه وفي غير منه بطريق الأولى لكون فيه أطيب ما فيه وقضية كلام الناطم واحداهن بالتراب في أي الغسلات حصل وهو كذلك وحكي في المجموع الاتفاق عليه لكن جعله في الأولى أولى ليستغنى عن التعريف في الوأصافه شيء من الغسلات ولا يحمل هذا المطلق على المقيسد لتعارض القيدين فيتساقطان ويرجع إلى التخيير بين أفراد المطلق ولأنه لا يقوم له من أشد أن أو نحوه مقامه وهو كذلك الحديث ولأنه أمر به فلم يعم غير مقامه كالتيحم ولا يكفي ذر التراب على المحل من غير مزج ولا مزجه بغير الماء من الماتعات فانهم أطلقوه الاكتفاء بما ذكر بالغسلات وإن تعدد الكلاب والولغات وهو كذلك واعلم أن النجاسة إذا لم تزل إلا بسبع غسلات متلاحسات كلها واحدة كما صححه النووي وإن التراب النجس والمستعمل لا يكفي وخرج بقوله في أرض غير ترابية الأرض الترابية فيكون في تسبيحها بجماع وحده إذا لم يعمى له كثرة ذر التراب هذا * (فرعان) * أحدهما لو أكل لحم نحو كلب لم يجب تسبيح محل الاستنجاء كما نقل عن النص ثانياً لو دخل كلب رأسه في أناء فيه ماء قليل فإن خرج منه جافاً لم يحكم بنجاسته وأورطاً كما في أصح الوجهين عملاً بالأصل ورطوبته يحتمل أنهما من لعابه

(ثم الدباغ آلة التطهير * في جلد غير الكلب والخنزير)

(والخمران تخلت تطهر لنا * ما لم يكن بطرح عين في الأناة)

لما ذكر الناطم النجاسات وأقسامها ذكر ما يطهر منها وهو شيئان الجلد يندبغ والخمر ينقلب بخلاف يعلم أن ما عداهما من النجاسات لا يطهر بالدبغ ولا بالاستحالة أما الدبغ فلأنه شرع لإزالة ما يطار على العين وذلك لا يتأتى فيها بل الغسل بزيل نجاستها أو بالاستحالة فلان العين باقية وإنما تغيرت صفتها وقد ذكر الشيء الأول بقوله ثم الدباغ آلة التطهير * في جلد غير الكلب والخنزير والمعنى أن جلود الميتة تطهر بالدباغ وهو انقاع الجلد من الفضلات بحيث لو وقع في المسام بعد إليه الثمن والفساد وسواء في ذلك جلد النائم كقول وغيره إلا الكلب والخنزير رأى وفرعهما فلا يطهر بالدبغ إذا حلجها أقوى أسباب الطهارة فإن لم يكن معها طاهر ادلا يطهر بغيره أو دليل ذلك ما رواه مسلم إذا دبغ الأهاب فقد طهر وحديث أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستمتع بجلود الميتة إذا دبغت وهو حسن كما قاله في المجموع وحديث طهور كل أديم دباغه رواه الدارقطني وقال أسناده ثقات وما رواه أبو داود وغيره بأسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم قال في شاة ميتة لو أخذتم لها بها فقالوا اللهم ميتة قال يطهرها الماء والقرط وقول الناطم جلد يخرج الشعر فلا يطهر بالدبغ إلا لا يتأثر به قال في المجموع وعليه مذهبنا عن قلبه الذي يبقى على الجلد ويحكم بطهارته أي يعطى حكم الطاهر لوافق قواهم أنه يتأثر بالدبغ وشمل إطلاقهم الطهارة بالدبغ ظاهر الجلد وباطنه وماله كان الدباغ من فاعل وما لم يكن كذا وقع جلد في مدبغة فأن دبغ فانه طاهر وعمل أيضاً الدباغ المنقى للجلد على الوجه المذكور ما حصل بكل حرمة طاهر ونجس كالشب وزرق العاير ونحوه ما لا يحصل بالتراب والتشميس

والشرط في نجاسة الكلاب
سبع واحداهن بالتراب
ثم الدباغ آلة التطهير
في جلد غير الكلب والخنزير
والخمران تخلت تطهر لنا
ما لم يكن يطرح عين في الأناة

إذا الفضلات لا تزول بذلك ولا يجب الماء في أثناء الدباغ وعلم أن الجاد بعد الاندباغ المذكور يصير كجامد
تنحس فيحتاج إلى الغسل لأن المستفاد من دباغه انما هو طهارته فان أدوية الدباغ تنحس بملافة الجاد
وأتصلت به فصار بذلك كالثوب المنحس ثم ذكر الناطم الشيء الثاني بقوله والخمران تخلت سواء كانت محترمة
وهي التي عرفت لا بقصد الخمرية أو غير محترمة بنفسها تطهر لأن علة النجاسة والتحريم الاسكار وقد زال
ويطهر دهنها وان غلت حتى ارتفعت وتنحس بها ما فوقها منه وتشرى منها الضرورة وكذا تطهر ان
نقلت من شمس إلى ظل وعكسه أو فخر رأس الدين إلى وال الشدة من غير نجاسة خلفها ما لم يكن التخلل بطرح
عين كالبصل والخبر الحار ولو غسل التخم في الاناء فان لم تطهر لتنحس المطروح فيه فينجسها بعد انقلابها
خلال الخمرة هي المتخذة من ماء العنب ويؤخذ من الاقتصار عليها ان النبيذ وهو المتخذ من غير العنب كالتمر
لا يطهر بالتخلل وبه صرح القاضي أبو الطيب لتنحس الماء به حال الاستداف فينجسه بعد الانقلاب خلوا وقال
البحوي يطهر واختاره السيوطي لأن الماء من ضرورته * (تنبيهان) * أحدهما لو وقع في الخمر شيء بغير طرح
كالقار يخرج لم تطهر معه على الأصح ثانيه - ما الخمر مؤنة كما استعملها الناطم وقد ذكر على ضعف ويقال فيها
خمرة بانه على لغة قذرة وقوله لنا كملة * (حاشية) * يجوز زامسك طرف الخمر والانتفاع به واستعمالها
إذا غسست وامسك الخمر من تصير خللا وغير المحترمة يجب اراقتها فلم يرقها فتخلت طهرت على الصحيح لما
واعلم ان ما خلا الحيض مما تقدم يشترك فيه الرجال والنساء ومن ثم قدم الناطم المشترك وأخر الحيض
المختص بالنساء ليوافق التابع متبوعه فقال

* (باب الحيض) *

أى والنفس والاستحاضة قد ذكرها على هذا الترتيب

- * (كل الدماء من سائر الفروج * ثلاثة تعد بالخروج) *
- * (نفاس أو حيض أو استحاضة * وفهما يحتاج للرباضة) *
- * (فالحيض ما أتى به الجبله * وليس عن وضع ولا عن علة) *
- * (ثم النفاس بعد وضع ثم ما * عداهما استحاضة فلا يعلم) *
- * (تخرج قبل تمام تسع * سنين أو مع طلقها والوضع) *

واعلم ان الدماء التي تخرج من فروج المرأة ثلاثة فقط نفاس وحيض واستحاضة وفهما يحتاج للرباضة إذا
لكل من الثلاثة حد غيره فالحيض لغة السيلان تقول العرب حاض الوادى إذا سال وحاضت الشجرة إذا
سال صمغها وشرع آدم جبلة أى تغضيه الطباع السليمة كما قال فالحيض ما أتى به الجبله يخرج من فروج
المرأة من أقصى رحمها على سبيل الصحة من غير سبب الولادة في أوقات معلومة كما قال وليس عن وضع ولا عن علة
فاحترق بقوله وليس عن وضع عن النفاس وقوله ولا عن علة عن الاستحاضة والاصل في الحيض قوله تعالى
ويسألونك عن المبيض أى الحيض وخبر الصحيحين - هذا شئ كتبته الله تعالى على نبت آدم * (فائدة) *
للحيض عشرة أسماء حيض وطبعث بالثلاثة وخلف واكبار وأعصار ودراس وعزال بالعين المهملة وفزال
بالفاء وطمس بالسبب المهملة ونفاس (فائدة) أخرى الذى يبيض من الحيوان على ما قال الحافظ أربعة
المرأة والضبيع والارنب والحفاش وجعهما بعضهم

أرانب يبيض والنساء * ضبيع وحفاش إلهادواء

وزاد عليه غيره أربعة أخرى وهى الناقرة والسكاة والوزغة والخمرة أى الأنثى من الخيل ثم النفاس لغة الولادة
وشرعاً هو الدم الخارج من فروج المرأة بعد وضع أى عقب فراغ الرحم من الحمل وسمى نفاساً لأنه يخرج عقب
نفس * (فائدة) * يقال نفست المرأة بضم نون وفتحه والذماء المكسورة فيها ما إذا ولدت يقال في الحيض
نفست بفتح النون وكسر الفاء لاغ - يرثى ما عداهما أى الحيض والنفاس استحاضة وهو الدم الخارج لعلة
من عرق من أدنى الرحم يقال له العاذل بالذال المعجمة ويقال بالمهملة كالحكاة ابن سيدة وفى الصحيح بحجة
وراء مهملة ذكره الناطم بقوله من زيادته

* (باب الحيض) *
كل الدماء من سائر الفروج
ثلاثة تعد بالخروج
نفاس أو حيض أو استحاضة
وفهما يحتاج للرباضة
فالحيض ما أتى به الجبله
وليس عن وضع ولا عن علة
ثم النفاس بعد وضع ثم ما
عداهما استحاضة فلا يعلم
تخرج قبل تمام تسع
سنين أو مع طلقها والوضع

تكرار ج قبل تمام تسع * سنين أو مع طلقها والوضع

أي والخارج مع الولد فان ذلك دم فساد ولا يقال الدم الطالق والخارج مع الولد حيض لان ذلك من آثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد بل دم فساد كما سنعلم المتصل من ذلك بحيضها المتقدم حيض واعلم ان الاستحاضة حدث دائم فلا يمنع الصوم والصلاة وغيرهما مما يمنعها الحيض كسائر الاحداث للضرورة فتغسل المستحاضة فرجها قبل الوضوء أو التيمم ان كانت تتيمم وبعد ذلك تعصبه وتنوضا ويكون ذلك وقت الصلاة لانها طهارة ضرورية فلا تصح قبل الوقت كالتيهم وبعد ما ذكر تبادل الصلاة تعاقبا للحدث فلو أخرت الصلاة لمصلحة الصلاة كسائر العورة وانتظار جماعة واجتهاد في قبلة وذهاب الى المسجد وتحصيل سعة لا يضر لانها لا تعد بذلك مقصورة وان أخرت غير مصلحة الصلاة ضرر في بطل وضوعها فيجب اعادته للاحتياط التكرار الحدث والنجس مع استغنائه عن احتمال ذلك لقدرته على المبادرة ويجب الوضوء لكل فرض ولو من ذورا كالتيهم لبقاء الحدث وكرار يجب تجديد العصابة وما يتعلق بها من غسل قياسا على تجديد الوضوء ولو انقطع ذمها قبل الصلاة ولم تعتمد انقطاعه وعوده أو اعتادت ذلك وسع زمن الانقطاع بحسب العادة وضوء أو الصلاة وجب الوضوء وإزالة ما على الفرج من الدم وقول الناظم فليعلم بالاف الاطلاق أو التثنية

* (والحيض نصف شهرها أقصاه * وليله بيومها أدناه) *

* (وسنة وسبعة ما غلب * وكونه من بعد تسع قد وجب) *

* (أقل طهر بعد حيضها جعل * كنصف شهر ثم أقصاه جهل) *

* (وان أردت قدره في الغالب * فنصف شهر بعد حيض غالب) *

* (وغاية النفاس للستين * وغالبا يكون أربعين) *

* (ولحظة أقله اذا حصل * وقد ترى ولادة بلا بل) *

* (وان أردت مدة الحمل الأقل * فنصف عام بين وضع وحبل) *

* (وبالسنين أربع للاثني عشر * وغالبا تسعة من أشهر) *

اشتملت هذه الايات على مسائل احداها أكثر الحيض نصف شهر خمسة عشر يوما وان لم تنصل الدماء والمراد خمسة عشر ليلة وان لم ينصل دم اليوم الاول بليلته كان رأيت الدم أول النهار للاستقراء وليله بيومها أدناه أي أقله زمان أي مقدار يوم وليله وهو أربع وعشرون ساعة فليكنه ستة أو سبعة كما قال وسنة أو سبعة ما غلب وذلك الخبر أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال الجنة بنت جحش رضي الله عنها تحيض في علم الله تعالى ستة أيام أو سبعة أيام ثم اغتسلى فاذا رأيت انك قد طهرت واستنعت فصل أربع أو عشر من أولها أو عشر من ليته وأيامهن موصى فان ذلك يجزئك وكذلك فاعلى في كل شهر كما تحيض النساء ويظهرن ميقات حيضهن وطهرهن وقوله تحيض بناء فوقية مفتوحة وحاء مهملة مفتوحة ومثناة تحتية مشددة مفتوحة معناه التزى الحيض واحكامه فيما أعلمك الله من عادة النساء من ستة أو سبعة والمراد غالبن للاستحالة اتفاق الكل عادة نائبا أقل زمن تحيض فيه المرأة تسع سنين قرية كافي المحرر ولو في البلاد الباردة للوجود لان ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعي ولا لغوي يتبع فيه الوجود كالقبض والحرز وهذا معنى قوله وكونه أي الحيض من بعد تسع أي من السنين القمرية قد وجب قال امامنا الشافعي رضي الله عنه أنجل من سمعت من النساء يحضن نساءهنامة يحضن لتسع أي تقرين بالأنحد ديدافيتساح قبل تمامها بما لا يسع حيضا وطهرادون ما يسعها ولا حدثا كثيرا السن فقد لا تحيض المرأة أصلا كما يأتي نالها أقل زمن طهر بين حيضها أي المرأة جعل بينا ثلثة لثلاثة عشر شهر وهو خمسة عشر يوما لان أشهر غالبا لا يتجاوز عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لم ان يكون أقل الطهر كذلك وخرج بقوله بين حيضها الطهر بين الحيض والنفاس فانه يجوز ان يكون أقل من ذلك سواء تقدم الدم الحيض على النفاس ان قلنا ان الحاصل تحيض وهو الاصح أم تاخر عنه وكان طوره بعد بلوغ النفاس أكثره كافي المجموع أما اذا طرأ قبل بلوغ أكثره فلا

والحيض نصف شهرها
أقصاه وليله بيومها أدناه
وسنة وسبعة ما غلب

وكونه من بعد تسع قد وجب

أقل طهر بعد حيضها جعل

كنصف شهر ثم أقصاه جهل

وان أردت قدره في الغالب

فنصف شهر بعد حيض غالب

وغاية النفاس للستين

وغالبا يكون أربعين

ولحظة أقله اذا حصل

وقد ترى ولادة بلا بل

وان أردت مدة الحمل الأقل

فنصف عام بين وضع وحبل

وبالسنين أربع للاثني عشر

وغالبا تسعة من أشهر

يكون حيضا الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوما وقوله وأقصاه جهل بالبناء للمفعول أيضا أفاده انه لا حد
لا كثر الطهر بالاجماع فقد لا تحيض المرأة في عمرها الامرة وقد لا تحيض أصلا وقوله وان أردت قدره الى
آخر البيت معناه وان أردت أمم الخطاب غالب الطهر في الشهر بعد غاب الحيض المتقدّم ذكره رابعها
غاية النفاس أي أكثره للستين بالاتباع يوما بل اليها وغالبا يكون أربعين يوما بل اليها ولحظة أقبل أي
النفاس اعتبارا بالوجود في الجميع كما مر في الحيض وقد تروى المرأة ولادة بلا بل والتصرّح بهذه من زيادته
خامسها ان أردت مدة الحمل أي معرفته فاقله ستة أشهر كما قال فنصف عام بين وضع وحبل ولحظة ان أي
لحظة لا وطء ولحظة للوضع مع امكان اجتماعهما بعد عقد النكاح كما أفاده بقوله بين وضع وحبل والدليل
على ان أقل الحمل ستة أشهر ما روى انه أتى الى عثمان رضي الله عنه بامرأة ولدت لستة أشهر فتشاور القوم
في رجه فقال ابن عباس رضي الله عنه ما أتزل الله تعالى وجهه وفصاله ثلاثون شهرا قال الماوردي فرجع
عثمان ومن حضر من القوم فصارا اجاعا ويقال ان الحسين بن علي رضي الله عنه ما ولد بعد ستة أشهر من
ولادة أخيه الحسن وان عبد الملك بن مروان ولد لاسنة أشهر وأكثر الحمل أربع سنين كما أشار اليه بقوله
وبالسنين أربع لا أكثر للاستقرار كما أخبر بوقوعه امامنا الشافعي وكذا الامام مالك حكى عنه انه قال جارتنا
امرأة محمد بن مجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة تحمل كل بطن
أربع سنين وقد روى هذا عن غير المرأة المذكورة غالب الحمل تسعة أشهر كما أشار اليه بقوله وغالبا بتسعة
من أشهر للاستقرار أيضا

(باب ما يحرم على المحدث)

- * (وتحرم الصلاة كالتمطوف * من حائض ومسهها للمصحف) *
- * (والنطق بالقرآن ان لم تقصد * أذكاره وابتها في المسجد) *
- * (كذا الدخول حيث تنضح الدماء * والصوم واستمتاع زوجها بها) *
- * (يكون بين مرة وركبة * بوطئها ولو لمسهها لا الرؤية) *
- * (وصومها من قبيل الاغتسال * يحصل دون سائر الخصال) *
- * (وماء سدس ثلاثة المؤخره * حرمه بالجنابة المؤخره) *
- * (وكل ما حرمته بالحيض حصل * لمحدث الا الثلاثة الاول) *

هذا شروع في الاحكام المرتبة على الحدث الا كما علم ان الحيض يحرم به أمور أولها الصلاة فرضها
وفعلها وكذا سجدة التلاوة والشكر ثانيها الطواف فرضه واجبه وفعله سواء كان في ضمن نسك أم لا
لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلاة الا أن الله أحل فيه الكلام فن تكلم فلا يتكلم بالخير واه
الحاكم عن ابن عباس وقال صحيح الاسناد ثالثها مسها للمصحف سواء في ذلك ورقة المكتوب فيه أو غيره
لقوله تعالى لا تمسه الا المطهرون وكذا يحرم عليها حمله أي المصحف لانه أبلغ من المس نعم يجوز زجله بالضرورة
تكوف عليه من غرق أو حرق أو نجاسة أو وقوعه في قاذورة أو في بد كافر ولم يتمكن من الطهارة بل يجب
أخذ حجة تذك في التحقيق والجموع فان قدرت على التيمم وجب وبخروج المصحف غيره كتمرة وانجس
ومنسوخ تلاوة من القرآن وان لم ينسج حكمه فلا يحرم (تنبيه) يحصل حمله في منعه تعالى اذ لم يكن
مقصودا بالحمل بان قصد حل غيره أو لم يقصد شي العدم للاخلال بتعظيمه حيث يختلف ما اذا كان مقصودا
بالحل ولومع الامتنع فانه يحرم وان كان ظاهرا كلام الشيخين يقتضي الحل في هذه الصورة كالمقصود الخب
القرآن وغيرهما رابعها النطق بالقرآن أي شيء منه ولو بعض آية للاخلال بالتعظيم سواء قصدت مع ذلك
غيره أم لا لقوله صلى الله عليه وسلم كاره الترمذي وغيره لا يقرأ الخب ولا الخائض شي من القرآن ويقرأ
روى بكسر الهاء مرة على التماس وبضمها على الخبر المراد به التماس ذكره في الجموع وضعفه لكن له منابغات
تحميه عنه أو أفاد الناطم بقوله من زيادته اذ لم تقصد اذ كاره يحمل اها اذ كاره القرآن وغيرها كراهة
وأخباره كقوله اعند الر كوب جهان الذي يخبر اها اذ كاره مقرنين أي مطيقين وعندا اصبية فانه

(باب ما يحرم على المحدث)
وتحرم الصلاة كالتمطوف
من حائض ومسهها للمصحف
والنطق بالقرآن ان لم تقصد
أذكاره وابتها في المسجد
كذا الدخول حيث تنضح
الدماء

والصوم واستمتاع زوجها بها
يكون بين مرة وركبة
بوطئها ولو لمسهها لا الرؤية
وصومها من قبل الاغتسال
يحل دون سائر الخصال
وماء الثلاثة المؤخره
حرمه بالجنابة المؤخره
وكل ما حرمته بالحيض حل
لمحدث الا الثلاثة الاول

وانا ليراجعون وعند افتتاح الاكل بسم الله الرحمن الرحيم وعند انتهائه الحمد لله رب العالمين فان قصدت
القرآن وحده أو مع الذكر حرم وان أطلقت فلا كتابه عليه النوى في الدقائق لعدم الاخلال بحرمته لانه
لا يكون قرآنا بالاعتقاد خامسها البشاهة أى مكنتها في المسجد أى وكذا ترددها بقوله تعالى لا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل قال ابن عباس وغيره أى لا تقربوا ما وضع
الصلاة لانها ليست فيها عبود وسبيل بل في مواضعها وهو المسجد ولقوله عليه الصلاة والسلام لا أحل المسجد
لخائض ولا جنب رواه أبو داود وخرج بالمشك والسررد العبود للآية المذكورة ان لم تخف الخائض
تلو يثمه أما اذا خافت تلو يثمه فيحرم كما أشار إليه الناظم بقوله من زيادته كذا الدخول حيث تنضح الدماء صيانة
للمسجد عن النوى وكل ما في معناها لمحق بها كسلس البول ومن به جراحة نضاحة الدم وخرج بالمسجد
المدارس والرباط ومصلى العيد ونحو ذلك سادسها الصوم فرضه ونفله فليس للخائض ان تصوم بقوله صلى الله
عليه وسلم اذا حاضت المرأة لم تصوم ولم تصل ويجب قضاء الصوم الفرض بخلاف الصلاة لقول عائشة رضي الله
عنها ان المرأة كان يصيبها ذلك الحيض فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة رواه الشيخان وانه قد
الاجماع على ذلك والمعنى فيه ان الصلاة تكفر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم سابعها الاستمتاع زوجها أى
الذى يكون بين سرورة وركبة ولو بلا شهوة لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض ولخبر أبي داود باسناد جيد
انه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امرأته وهى حائض فقال ما ذوق الأزار وخص بملهمه اصنعوا
كل شئ إلا النكاح ولان الاستمتاع بما تحت الأزار يدعو الى الجماع الحديث من حام حول الحمى يوشك ان يقع
فيه * (تنبيه) * قوله في الحديث يوشك بكسر الشين المعجمة أفصح من فتحها كما ذكره النووي في رياضه
وخرج بما بين السرورة والركبة ههنا وباقى الجسد فلا يحرم الاستمتاع به أو أشار الناظم بقوله بوطئها الى ثامن
المحرمات وهو الوطء ولو بعد انقطاع الحيض وقبل الغسل لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ووطئها في
الفرج كبيرة من العامد العالم بالتحريم المختار فيكفر مستحله كما قال في المجموع ويسن للواطئ المتعمد المختار
العالم بالتحريم في أول الدم وقوته التصديق بمقال اسلامي من الذهب الخالص وفي آخر الدم وضعفه بنصف
مقال وكما يحرم الوطء يحرم المس سابغين سرته او ركبتها كما قال الناظم أو لمسها أى ولو بلا شهوة ولا الرؤية
أى النظر ولو بلا شهوة فانه لا يحرم اذ ليس هو أعظم من تقبيلها في وجهها بشهوة واعلم أن دم الحيض اذا
انقطع لزمن امكانه ارتفع عنها سقوط الصلاة ولم يحل مما حرم به قبل الغسل أو التيمم غير الصوم لان تحريمه
بالحيض لا بالحدث وقد زال وهذا معنى قول الناظم من زيادته وصومها أى الحائض من قبل الاغتسال
أى أو التيمم يحل دون سائر أى باقى الخصال المحرمة فانها باقية الى أن تطهر بماء أو تيمم اماماء الاستمتاع فان
المنع منه انما هو لاجل الحدث والحدث باق وأما الاستمتاع فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن أى
يغتسلن * (تنبيه) * كحل الصوم بانقطاع الدم يحل أيضا الطلاق والطهر أما الطلاق فلزوال المعنى
المقتضى للتحريم وهو تطويل العدة وأما الطهر فانها مأمورة به فقول الناظم دون سائر الخصال أى التي
ذكرتها تبعا للأصل فلا اعتراض عليه وقوله وما عدا الثلاثة المؤخره * حرمه بالجنبه المؤثره أشار به
الى أنه يحرم على الجنب خمسة أشياء وهى الصلاة والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف وحمله والمكث
في المسجد أى للمس لم أى وكذا التروء فيه بغير عذر لما سبق وقد مر الكلام سابقا عليه ولا بد من زيادته
هنا وانه يجوز لمن به حدث اكبر اجزاء القرآن على قلبه ونظره في المصحف وقراءة ما نسخت تلاوته وتحرير
لسانه بحيث لا يسمع نفسه لانها ليست بقراءة قرآن وان الكافر لا يمنع من القراءة لانه لا يعتد بحرمته
ذلك كما قاله الماوردى وأما تعليمه وتعلمه فيجوزان رجا اسلامه والأفلا وخرج بالمشك والتردد العبور
وبالمسلم الكافر فانه يمكن من المكث في المسجد على الأصح في الروضة وأصلها لانه لا يعتد بحرمته ذلك
وليس للكافر ولو غير جنب دخول المسجد الا ان يكون لحاجة كالاسلام وسماع قرآن لا كما كل وشرب
وان باذن له مسلم في اللخول الا أن يكون له خصومة وقد عدا الحاكم للحكم فيه وخرج بالمسجد المدارس

وتحوهاو بغير عذر ما اذا حصل له عذر كان احتلم في المسجد وتعد عذرا عليه الخروج لاجل باب وخوف على نفسه أو عضوه أو ماله فلا يحرم عليه المكث لكن يجب عليه التيمم ان وجد غبار المسجد كذا ذكره في الروضة فان لم يجد لم يجز ان يتيمم به فلو خاف وتيمم به صح تيممه كالتييمم بالغبار المغصوب والمراة بتراب المسجد الداخل في وقته لا لجموع من ربح ونحوه * (تنبيه) * لابس بالنوم في المسجد لغبر الجنب ولو لغبر أعزب قد ثبت ان أكساب الصفة وغيرهم كانوا ينامون فيه في زمنه صلى الله عليه وسلم نعم ان ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فيه قاله في المجموع قال ولا يحرم اخراج الرمح فيه لكن الاولى اجتنابه لخبر ان الملائكة تنادي بما ينادى منه بنو آدم * (فائدة) * قال صاحب التلخيص ذكر من خصه الله صلى الله عليه وسلم دخول المسجد جنبه أو مال اليه النوى وقول الناظم كل ما حرمته به بالحيض حل لمحدث أى حدثنا مؤخره والمراد عند الاطلاق الا الثلاثة الاول بضم الهمزة وفتح الواو وأشار الى أنه يحرم على المحدث ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله على ما تقدم ايضاحه في الكلام على ما يحرم بالحيض وعلم أنه يحرم على المحدث ولو أصغر مس خريطة وصندوق فيه ما مصحف وما كتب المدرس قرآن كالحج ويحسب للمحدث قلب ورق المصحف بعود ونحوه ولا يجب منع المصنف غير المميز من حمل المصحف والالوح لا تعلم اذا كان محدثا ولو حدثنا كبر كافي فتاوى النوى أو ما غبر المميز فيحرم تحريكه من ذلك انما ينته كنه وبعثه راعى ان الحرمات بالحيض ثمانية وبالجنب خمسة وبالحدث الاصغر ثلاثة * (خاتمة) * يجب على المرأة تعلم ما تحتاج اليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فان كان زوجها عالما لزمه تعامها والا فلهما الخروج لسؤال العلماء بل يجب ويحرم عليه منعها الا أن يسأل هو ويخبرها فاستغنى بذلك وليس لها الخروج الى مجلس ذكر أو تعلم الا برضاها واذا انقطع دم النفاس والحيض وأظهرت فلزوج ان يطأها في الحال من غير كراهة وقد حكي حجة الاسلام الغزالي ان الوطء قبل الغسل يورث الجذام في الولد وقد قدمنا خبره قبل الغسل ولو أخبرته بحضها ولم يمكن صدقها لم يلزمه بلطف اليها وان أمكن وصدقها حرم وطؤها وان كذبها فلا تلامسها عانده ولان الاصل عدم التحريم بخلاف من علق به طلاقها فخير به فانها تطلق وان كذبها القصير في تعليقه لا يعرف الا من جهتها ولا يكره ما طبعته ولا استعمال ما منه من ماء أو مجرب أو نحوه وهنا انتهى ما يتعلق بالطهارة وما تقدم الطهارة وما يتعلق به التمسك الشرط على مشروطا واهية سامية أو بعموم الحاجة اليها معها بكتاب الصلاة فقال

* (كتاب الصلاة) *

وهي في اللغة عبارة عن الدعاء قال الله تعالى وصل عليهم أى ادع لهم وفي الشرع عبارة عن أقوال وأفعال مقترنة بالكبير مختصة بالتسليم بشرائط مخصوصة سميت الصلاة الشرعية صلاة لا شتما لها على الدعاء كما سميت قرآنا في قوله تعالى وقرآن الفجر لا شتما لها عليه وقدم الناظم المكتوب بان لانهم أهم وأفضل فقال

- * (مفروضها خمس فوق الظهر * من الزوال ينتهى بالعصر)
- * (اذ صار ظل كل شئ مثله * بعد الزوال غير ظل قبله)
- * (والعصر ياتي مع مصير طله * بعد الزوال زائدا عن مثله)
- * (وان يصير مثليه ظل طارى * بعد الزوال فهو الاختبارى)
- * (وبعد جواز ما لم تغرب * وبالغروب جاء وقت المغرب)
- * (لظهره والستر والاذان مع * اقامة وخمس ركعات يسع)
- * (وفي القديم يلزم امتداده * الى العشاء والراجح اعتداده)
- * (ورقته في الاختيار ما مضى * على الجديد ينقضى اذا انقضى)
- * (ثم العشاء من بعد جرة الشفق * وينتهى اذ بدا فجر صدق)
- * (مختاره لثلاث ليسل بجري * جوازه الى طلوع الفجر)

* (والصالح)

* (كتاب الصلاة) *

مفروضها خمس فوق الظهر
من الزوال ينتهى بالعصر
اذ صار ظل كل شئ مثله
بعد الزوال غير ظل قبله
والعصر ياتي مع مصير طله
بعد الزوال زائدا عن مثله
وان يصير مثليه ظل طارى
بعد الزوال فهو الاختبارى
وبعد جواز ما لم تغرب
وبالغروب جاء وقت المغرب
لظهره والستر والاذان مع
اقامة وخمس ركعات يسع
وفي القديم يلزم امتداده
الى العشاء والراجح اعتداده
ورقته في الاختيار ما مضى
على الجديد ينقضى اذا انقضى
ثم العشاء من بعد جرة الشفق
وينتهى اذ بدا فجر صدق
مختاره لثلاث ليسل بجري
جوازه الى طلوع الفجر

* (والصبح بالفجر الاخير يشرع * وينتهي بالشمس حين تطلع) *

* (ووقته المختار للاسفار * ثم الجواز للطاوع الجارى) *

مفر وضها أى الصلاة فى كل يوم وليلة خمس صلوات معلومة من الدين بالضرورة والاصل فيها الكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى أقيموا الصلاة أى حافظوا عليها دائماً بالكمال باكمال واجباتهم واستنها وقوله ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً أى محكمة موقوتة وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس الخبر المشهور وقوله فرض الله تعالى على أمتى ليلة الاسراء خمس صلوات فلم أزل أراجعه وأسأله التخفيف حتى جعلها خمساً فى كل يوم وليلة وقوله للاعرابي حين قال هل على غير هذا قال لا الا ان تطوع وكان فرض الصلاة ليلة المعراج قبل الهجرة بستة أشهر ولم ياصدروا لصحابة تبعوا للشافعى رحمه الله تعالى الباب بذكر المواقيت لان بدخولها تحجب الصلاة ويجزى وجه تفوت تبعهم الناظم أعلى الله درجاته والاصل فى المواقيت قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الجدر فى السموات والارض وعشيا وحين تظهرون قال ابن عباس رضى الله عنهما أروا حين تمسون صلاة المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وعشيا صلاة العصر وحين تظهرون صلاة الظهر وقوله صلى الله عليه وسلم أمتى جبريل عند البيت مرتين فصلى بى الظهر حين زالت الشمس وكان النبی قد رآه الشراك والعصر حين كان ظله أى الشخص مثله والمغرب حين أفطر الصائم أى دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق الاحمر والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى بى الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين صار ظله مثله والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر قاسم ثم النفث فقال يا محمد هذه اوقات الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره ولما كانت الظهر أول صلاة ظهرت لانها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد بدا الله تعالى بها فى قوله تعالى أقم الصلاة لأول الشمس بدأ الناظم بها فقال فوقت الظهر أى صلاته رسميت بذلك لانها تفعل وقت الظهيرة أى فى شدة الحر وقيل لانها ظاهرة وسط النهار وقيل لانها أول صلاة ظهرت كما مر فى الزوال أى أول وقتها من زوال الشمس وهو ميل الشمس عن وسط السماء المسمى بالوعاء اليه بحالة الاستواء الى جهة المغرب لافى الواقع بل فى الظاهر لان التكليف انما يتعلم به وذلك بزيادة ظل الشئ على ظله حالة الاستواء ويحدوثة ان لم يبق عنده ظل وذلك يتصور فى بعض البلاد كمكة وصنعاء اليمن فى أطول أيام السنة قاله فى الروضة كاصله او قول الناظم ينتهى بالعصر اذا صار ظل كل شئ مثله بعد الزوال غير ظل قبله أشار به الى آخر وقت الظهر وهو اذا صار ظل كل شئ مثله غير ظل الزوال الموجود عند الزوال واذا أردت معرفة الزوال فاعتبره بقامتلك أو شاخص تقبى فى أرض مستوية وعلم على رأس الظل فسا زال الظل ينقص من الخط فهو قبل الزوال وان أخذ الظل فى الزيادة علم ان الشمس زالت قال العلماء وقامتلك كل انسان ستة أقدام ونصف بقدمه * (تنبيه) * قال الاكثر من لظاهر ثلاثة أوقات فضيلة أوله ووقت اختيار الى آخره ووقت عذر وقت العصر لمن يجمع وقال القاضى لها أربعة أوقات ووقت فضيلة أوله الى ان يصير ظل الشئ مثل ربعه ووقت اختيار الى ان يصير مثل نصفه ووقت جواز الى آخره ووقت عذر وقت العصر ان يجمع ولها وقت ضرورة وسأى ووقت حرمة وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها ولا عذر وان وقعت أدعاء ويجزى ان فى سائر أوقات الصلاة وقول الناظم والعصر أى صلاتها وسميت بذلك لعاصرها وقت الغروب يأتى أول وقتها مع يسكون العين مصير ظله بعد الزوال زائداً عن مثله والمعنى اذا صار ظل كل شئ مثله وزاد أدنى زيادة حديث جبريل والزيادة على صيرورة ظل كل شئ مثله من أول وقت العصر وانما اعتبرت لتحقيق المعرفة بدخول وقت العصر لانه قد لا يعرف الا بها وقيل من وقت الظهر وقبل فاصلة بينهما وقوله وان أى وقت يصير مثله ظل طارئ بعد الزوال فهو الاختيار أى وقت الاختيار اذا صار ظل كل شئ مثله بعد ظل الاستواء كان حديث جبريل وسمى مختار المساقبة من الرخنان على ما بعده وفى الاقل يدعى بذلك لاختيار جبريل اياه وقوله فى الحديث

والصبح بالفجر الاخير يشرع
وينتهي بالشمس حين تطلع
ووقته المختار للاسفار
ثم الجواز للطاوع الجارى

والوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت الجواز ما لم تغرب أي الشمس وأعاد الناظم الظهير
عليها وان لم يتم لها ذلك علم بها كافي قوله تعالى حتى توارت بالجباب ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب
الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه وقوله وقت العصر ما لم تغرب الشمس * (تنبيه) * العصر سبعة
أوقات وفضل أول الوقت ووقت الاختيار ووقت عذر وقت الظهر لمن يجمع ووقت ضرورة ووقت جواز
بلا كراهة ووقت كراهة ووقت حمة وهو إخراجها بحيث لا يسعها وان قلنا أداء قول الناظم وبالمغرب
جاء وقت المغرب أي دخل وقت صلاتها الحديث جبريل * (وسميت) * بذلك لفعلها عقب الغروب والاعتبار
بدخول قرص الشمس وهو ظاهر في الصحارى ويعرف في العمران بزوال الشعاع من رؤس الجبال وأقبال
الظلام من المشرق وإلى متى يمتد في القول الجديد بمقدار ما يتظاهر ويستتر العورة ويؤذن لوقتها وقيم
وبعد أربع ركعات كافي المنهاج وأشار إليه الناظم بقوله لظهره إلى آخر البيت لأن جبريل عليه السلام
صلاها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها كذلك استدله أكثر الأصحاب ورد بان جبريل عليه السلام
انما بين الوقت المختار وهو المسمى بوقت الفضيلة وأما الوقت الجائز وهو محل النزاع فليس فيه أي حديث
جبريل تعرض له وانما استثنى بعض قدر هذه الأمور والضرورة والمراد بان خمس المغرب وسنتها البعدية
وذكر الامام سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها بناء على أنه يسن ركعتان قبلها وهو ما رجحه النووي رحمه الله في
القول القديم والقديم يلزم امتداده أي وقت المغرب إلى العشاء حتى يغيب الشفق الأحمر والراجح اعتداده فقد
قال النووي رحمه الله في المنهاج قلت القديم أظهر قال في المجموع بل هو جديد أيضا لان الشافعي رضي الله
عنه علق القول به في الاملاء وهو من كتب الجديد على ثبوت الحديث فيه وقد ثبت فيه أحاديث في مسلم منها
وقت المغرب ما لم يغيب الشفق وعلى هذا للمغرب ثلاثة أوقات وفضل واختيار أول الوقت ووقت جواز
ما لم يغيب الشفق ووقت عذر وقت العشاء لمن يجمع ولها أيضا وقت ضرورة ووقت حمة * (تنبيه) * تعبير
الناظم بالظهر الشامل للغسل والتيمم وزالة الخبث أولى من تعبير أصله بالوضوء * (فرع) * لو شرع في
المغرب في الوقت المضبوط جاز أن يستدعيه إلى غروب الشفق على الأصح لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ
سورة الاعراف في المغرب وقول الناظم ثم العشاء بالقصر أي بدخل وقتها من بعد حجرة الشفق أي إذا
غاب الشفق الأحمر لما سبق وخروج بالأجر الأصفر والابيض وهذا في النواحي التي يظهر فيها غيبوبة الشفق
أما الساكنون بناحية يقصر ليلاهم ولا يغيب عنهم الشفق فيصطلون العشاء إذا مضى من الزمان قدر
ما يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد إليهم ذكره القاضي حسين في فتاويه وقوله وينتهي أي وقت العشاء
بمعنى ينتهي إذا بدا أي ظهر فجر صادق أي صادق لجبريل في النوم تفريطا عما التفريط على من لم يصل
الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى واهم مسلم خرجت الصبح بدليل فبقى على مقتضاه في غير ما خرج بالصادق
الكاذب والصادق هو المنتشر وضوء معترضا بنواحي السماء بخلاف الكاذب فإنه يطالع مستطيلاباء - لاه
ضوء كذب السرحان بكسر السين كما قاله ابن الحاجب وهو الذئب ثم يعقبه ظلمة وشبهه بذب السرحان
لطوله وقوله مختاره لئلا يسئل يجوز أن أشار به إلى أن آخر وقت العشاء في الاختيار إلى ثلث الليل الحديث
جبريل السابق * (تنبيه) * للعشاء سبعة أوقات وفضل واختيار ووقت جواز ووقت حمة
ووقت ضرورة ووقت عذر وقت المغرب لمن يجمع ووقت كراهة وهو ما بين الفجر من كما قاله الشيخ أبو حامد
وقول الناظم والصبح أي صلاته وهو بضم الصاد وكسر هاء الغنة أول النهار فذلك سميت به هذه الصلاة
وقبل لأنها تقع بعد الفجر الذي يجمع بياض حرة والعرب تقول وجهه صبيح ما فيه من بياض حرة وقوله
بالفجر الأخير بشرع أي أول وقت طلوع الفجر الثاني وهو الصادق لحديث جبريل وينتهي بالشمس حتى
تطلع الحديث مسلم لم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس والمراد بطلوعها هنا طلوع بعضها
بخلاف غروبها كالمرايا لم يظهر بما ظهر فيها ولأن وقت الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فناس

أن يخرج بطالع بعض الشمس وقوله ووقته المختار للأسفار بكسر الهمزة أى الأضواء فظهر جبريل المار
ثم الجواز أى وقته للطالع أى إلى طلوع الشمس كما مر فلها ستة أوقات فضيلة أول الوقت ووقت
اختيار ووقت جواز بلا كراهة إلى الاجترار ثم وقت كراهة ووقت حومة ووقت ضرورة (واعلم) أن صلاة
الصبح نهارية ولا يكره تسميتها غداة كفى الروضة والاولى عدم تسميتها بذلك وتسمى صباحاً ويكره تسميتها
المغرب عشاء وتسمية العشاء عتمة ويكره النوم قبل صلاة العشاء والحديث بعد فعلها إلا في خير (خاتمة) في
شرح المسند للرافعي أن الصبح كانت صلاة آدم والظهر كانت صلاة داود والعصر كانت صلاة سليمان والمغرب
كانت صلاة يعقوب والعشاء كانت صلاة نوح وورد في ذلك خبر يجمع الله سبحانه وتعالى ذلك لتبنياعلمه
وعليهم الصلاة والسلام ولأمنه تعظيمه لكثرة الاجور له ولأمنه وحكمة اختصاص الصلاة بهذه الاوقات
تعبدي كما قاله أكثر العلماء وأبدي غيرهم له حكماً من أحسنهم تأدب كراة الإنسان بها نشأته اذ ولادته كطلوع
الشمس ونشوء كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها وشيخه كغروبها ويزاد بعضهم
وفناء جسمه كانهقائها وهرها وهو الشفق الاجر فوجب حينئذ تذكر بذلك كيان كاله في البطن وتبنيها للخروج
كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس والحكمة في كون الصبح ركعتين بقائه كسل النوم والعصرين
أو بعاقوف النشاط عندهما بمعاطاة لأسباب والمغرب ثلاثاً لانها وتر النهار والحق العشاء بالعصرين
ليخبر نقص الليل على النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيها أقوى وقيل غير ذلك
* (فصل) * عقده الناظم كماله لبيان من يجب عليه الصلاة وبيان النوافل مبتدئاً بالاول فقال

* (فرض الصلاة لازم الانام * بالعقل والبلوغ والاسلام) *

* (والطهر من حيض ومن نفاس * قدر الصلاة باتفاق الناس) *

فرض الصلاة لازم الانام بشرط أربعة * أحدها العقل فلا يجب على مجنون وثانيها البلوغ فلا يجب على
صغير لعدم تسكينه ما ورفع القلم عنهما كخص في الحديث وثالثهما الاسلام فلا يجب على كافر أصلي وجوب
مطالبة في الدنيا لعدم صحته ما منه لكن يجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة أتم كنه من فعلها بالاسلام
ورابعها ما زاده بقوله والطهر من حيض ومن نفاس فلا يجب على حائض ونفساء لعدم صحتهما منه ما فن
اجتمعت فيه هذه الشروط وجبت عليه الصلاة بالاجماع والا فلا ولا قضاء على الكافر اذا أسلم ترغيباً له في
الاسلام فان كان مرتداً وجب عليه القضاء بعد اسلامه تغليظاً عليه ولأنه حق لزمه باقراره فلا يسقط عنه
بالشهية كالانقار بالمال ولا قضاء على الحائض أو النفساء اذا طهرتا ولا على مجنون أو مغمى عليه اذا أفاقا
* (تنبيهان) * أولهما أشار الناظم بقوله من زيادته قدر الصلاة باتفاق الناس الى أنه يشترط ان يتخول من
الموانع قدر الطهارة والصلاة أى أخف ما يجزئ كركعتين في صلاة المسافرين نائهما لو زالت هذه الاسباب
المانعة من وجوب الصلاة وقدم بقى من الوقت قدر تكبيره فأكثروا وجبت الصلاة وكذا التي قبلها ان كانت
تجمع معها ويسمى هذا وقت الضرورة ثم قال

* (ويضرب الصبي بعد عشر * وبعد سبع يكتفي بالامر) *

أى يضرب الصبي أى والصبي على ترك الصلاة بعد عشر من السنين وبعد سبع من السنين يكتفي بالبناء
للمذعول بالامر أى اذا ميز والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين
واذا بلغ عشر فاضربوه علمنا صححه الترمذي وغيره وطاهر كلام الناظم انه يشترط تمام العاشرة لكن قال
الصغيرى والشيخ العلامة جمال الدين انه يضرب في اثنتاه او صححه الاسنوى وجرم به ابن المقرئ وهو الظاهر
لأنه مظنة البلوغ * (تنبيه) * أحسن ما قيل في حد التمييز أن يصير الطفل بحيث يأكل ويشرب ويستحجي
وحده ومقتضى ما في المجموع ان التمييز وحده لا يكفي في الامر بل لابد معه من السبع وقال في الكفاية انه
المشهور ومرشد اليه قول الناظم بعد سبع قال في المجموع والامر والضرب واجبان على الولي أباً كان أو جداً
أو وصياً أو قسماً من جهة التقاضى قال في الروضة يجب على الاباء والامهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة

* (فصل) *

فرض الصلاة لازم الانام

بالعقل والبلوغ والاسلام

والطهر من حيض ومن نفاس

قدر الصلاة باتفاق الناس

ويضرب الصبي بعد عشر

وبعد سبع يكتفي بالامر

والشرائع * (تنبيه) * آخره بلوغ الصبي بالسن في الصلاة وجب عليه تمامها وأجزأته ولو جهله لأنه صلى
الواجب بشروطه وان بلغ بعد فعلها بالسن أو بغيره فلا يجب عليه أعادتها ثم شرع في النوع الثاني فقال
* (باب النفل) *

- * (والنفل أقسام خمس تفعل * جماعة كالفرض فهي أفضل) *
- * (وهن الاستسقاء والكسوف * للشمس والعيدين والحسوف) *
- * (ومنهن سبع عشرة لا تشرع * جماعة بل للفروض تتبع) *
- * (من قبل فرض الصبح ركعتان * والظهر أيضا بعده ثنتان) *
- * (وأربع من قبل فرض الظهر * وأربع كذلك قبل العصر) *
- * (وبعد فرض المغرب اثنتان * كذا العشاء بعده ثنتان) *
- * (وركعة لوتره وهي الأقل * فان يصل قبلها عشرا كمل) *
- * (كذا الضحى ونفل ليل يوجد * مع التراويح الثلاث أكدا) *
- * (ثم الضحى أقله ثنتان * ولم يزد الجليل عن ثمان) *
- * (أما صلاة الليل فالتعبد * وهو الذي من بعد نوم يوجد) *
- * (وللتراويح اعتبر عشرين في * شهر الصيام كل ليلة تفي) *

اعلم ان النفل وهو في اللغة الزيادة وفي الاصطلاح ما عدا الفرائض ويسمى بذلك لأنه وإن دعي ما فرض الله تعالى والمسنون والمستحب والمغرب فيه والتطوع ألفاظ مترادفة وهو الزائد على الفرائض وان أفضل عبادات البدن بعد الاسلام الصلاة ففرضها أفضل الفروض وتطوعها أفضل التطوع وهو أقسام خمس منه تفعل جماعة كالفرض وهو أفضل من الذي لا تسن فيه الجماعة نعم تفضل رتبة الفرائض على التراويح والتضرع بالفضل من زيادته وهي أي الخس الاستسقاء والكسوف للشمس والعيدين والحسوف للفجر وسبأ أي الكلام ان شاء الله تعالى عليها في أوقاها وأفضلها العيدين والكسوف والاستسقاء ومنه أي من النفل سبع عشرة ركعة لا تشرع جماعة أي لا تسن جماعة فيها بل للفروض تتبع والركعة فيها تكميل ما نقص من الفرائض بنقص نحو خشوع أكثر ركعة تدبر قراءة فن فضلها أنهم ساجدة للفرائض يوم القيامة وهي ما تضمنه قول الناظم من قبل فرض الصبح ركعتان والظهر أيضا بعده ثنتان أي ركعتان وأربع أي وأربع ركعات من قبل فرض الظهر وأربع أي وأربع ركعات كذلك قبل العصر وبعد فرض المغرب اثنتان أي ركعتان كذا العشاء بعده ثنتان أي ركعتان واعلم ان الناظم كماله لم يبين المأثور من غيره ويانه ان المأثور كد من الروايات عشر ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء لخبر الصحيحين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل ما ذكر ويسن المؤظمة عليه أو ما غير المؤ كدفه وان يزيد ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها خير من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار رواه الترمذي وصححه وأربع قبل العصر لخبر رحم الله امرأته صلى قبل العصر أربع رواه ابن خزيمة وحبان وصححه * (تنبيه) * من غير المؤ كد ركعتان خفيفتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء والجمعة كالظهر فيما مر وقول الناظم ركعة لوتره وهي الأقل أشار به الى ان من القسم الذي لا يسن جماعة لوتره وأقله ركعة لأنه صلى الله عليه وسلم لم أوتر بواحدة كذا رواه مسلم من حديث ابن عباس وأدنى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة وهي أكثره كما أشار اليه الناظم بقوله من زيادته فإنه يصل قبلها عشرا كمل بتخفيف الميم المفتوحة وذلك للاخبار الصحيحة فلا تصح الزيادة عليها كسائر الروايات والدليل على ان الوتر سنة قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق مسنون فن أحب ان يوتر بثلاث فلا يخل وقوله حق فليس بواجب ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ففعلها لكم من العشاء الى طلوع الفجر ويسن

* (باب النفل) *

والنفل أقسام خمس تفعل
جماعة كالفرض فهي أفضل
وهن الاستسقاء والكسوف
للشمس والعيدين والحسوف
ومنهن سبع عشرة لا تشرع
جماعة بل للفروض تتبع
من قبل فرض الصبح ركعتان
والظهر أيضا بعده ثنتان
وأربع من قبل فرض الظهر
وأربع كذلك قبل العصر
وبعد فرض المغرب اثنتان
كذا العشاء بعده ثنتان
وركعة لوتره وهي الأقل
فان يصل قبلها عشرا كمل
كذا الضحى ونفل ليل يوجد
مع التراويح الثلاث أكدا
ثم الضحى أقله ثنتان
ولم يزد الجليل عن ثمان
أما صلاة الليل فالتعبد
وهو الذي من بعد نوم يوجد
وللتراويح اعتبر عشرين في
شهر الصيام كل ليلة تفي

جعل له آخر الليل ليخبر الصالحين اجمعين بآخر صلاتكم من الليل وترافان كان له تهجد آخر الوتر ان يتعبد
والا وتر بعد فريضة العشاء وراتبها هـ ذاماني الروضة كاصلا وقيدته في المجموع بما اذا لم يبق بنية فتنه آخر
الليل والا فتأخيره افضل فان وتر ثم تعبد لم تندب اعادته بقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة * (تنبيه) *
لا كراهة في الاقتصار على ركعة في الوتر خلافا لما في الكفاية عن أبي الطيب ولم يزد على ركعة الفصل بين
الركعات بالسلام وهو افضل من الوصل بتشهد في الاخيرة أو تشهدين في الاخيرتين وليس في الوصل غير ذلك
وتسن جماعة في وتر رمضان وسـ يأتي في كلام الناظم ندب القنوت فيه في النصف الاخير من رمضان واعلم
ان النوافل المؤكدة بعد الرواتب ثلاثة وهي ما تضمنه قوله

كذا الضحى ونفل ليل يوجد * مع التراويح الثلاث أكدوا

يعني العلماء ثم شرع في بيانهم مبتدئا منهم بالضحى فقال ثم الضحى أقله ثنتان أي ركعتان وأكثره ثمان كما قال
ولم يزد الجـ ل أي العلماء أو معظمهم عن ثمان وهو ما في المجموع عن الاكثرين وصححه في التحقيق وهو
المعتمد وقيل أكثره اثنا عشرة ركعة كفي المنهاج وهي صلاة الاشراف كما قال ابن عباس رضي الله عنهما في
قوله تعزى يسبحن بالعشى والاشراق الاشراف صلاة الضحى ويسن ان يسلم من كل ركعتين ووقتهما ان ارتفاع
الشمس الى الزوال والاختيار فعلا عند ضي ربيع النهار واما صلاة الليل فالتعبد وهو لغرفع النوم بالتكاف
واصلها صلاة التطوع بالليل بعد النوم كما قال وهو الذي من بعد نوم يوجد وقد واطب عليه النبي صلى الله
عليه وسلم وقد قال الله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وقال تعالى كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وقال
صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل رواه مسلم ومن أراد ان يجزئ الليل نصفين فالنصف
الاخير أولى بقوله تعالى والمستغفرين بالاسحار فحث على الاسـ تغفر في السحر والسحر نصف الليل الاخير
فهو شامل لمحل الرحمة والمغفرة وان أراد ان يجزئ ثلثة أجزاء فالثلث الاوسط للتهجد افضل قال الشافعي
لان الغفلة فيه أكثر والعبادة فيه أثقل وقد قال صلى الله عليه وسلم ذا كبر الله في الغافلين كشجرة خضراء
بين أشجار يابسة ويتأكدا الدعاء والاسـ تغفر في جميع ساعات الليل وفي النصف الاخير أكد وعند السحر
افضل وقد ذكر الوليد النيسابوري ان التهجد يشفع في أهـ ليلته ومن النوافل المؤكدة صلاة التراويح
وهي عشرون ركعة في كل ليلة من رمضان والى ذلك أشار الناظم بقوله وللتراويح اعتبر برعشرين في شهر
الصـ بام الى آخر البيت وقد اتفقوا على سنها وعلى انها المرادة من قوله صلى الله عليه وسلم لم من قام رمضان
اعتابا واحتسابا بغفر له ما تقدم من ذنبه وتسن جماعة وان يسلم من كل ركعتين وسبعت كل أربع منها ترويح
لأنهم كانوا يترجون عقبها أي يستريحون قال الحليمي والسرفي كونها عشرين ان الرواتب أي المؤكدة
في غير رمضان عشرون فوضعف لانه وقت جد وتشمير انتهى وفعلا بالقرآن في جميع الشهر افضل من تكرير
سورة الاخلاص ووقتها بين صلاة العشاء وطولع الفجر الثاني ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من
التراويح أو من قيام رمضان ولو صلى أربعين بنية لم يصح لانه خلاف المشرع بخلاف سنة الظهور والعصر
وما تضمنته الايات الثلاثة الاخيرة من زيادة الناظم (تتمة) من القسم الذي لا تندب الجماعة فيه تحية المسجد
وهي ركعتان قبل الجلوس لكل داخل وتحصل بفرض أو نفل آخر وتتمكروا بتكرار الدخول على قرب
وتغوت يجلسه قبل فعلها وان قصر الفصل الا ان جلس سهوا وقصر الفصل ومنه أشياء أخر تطالب من
المبسوطات (خاتمة) افضل القسم الذي لا تسن فيه الجماعة الوتر ثم ركعتا الفجر وهما افضل من ركعتين في
جوف الليل ثم باقى الرواتب الفرائض ثم الضحى ثم ما يتعلق بفعل غير سنة الوضوء كركعتي الطواف والاحرام
والتحية وهذه الثلاثة في الافضلية سواء ويسن ان يفصل بين سنة الصبح والفريضة باضطجاع على يمينه للاتباع
وان يقرأ في أول ركعتي الصبح والمغرب والاستحارة وتحية المسجد قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص

* (باب شروط الصلاة) *

اعلم ان الشروط جمع شرط وهو يسكون الراء لغة العلامة وفي التنزيل فقد جاء أثر اطها أي عـ لامانها

* (باب شروط الصلاة) *

واستلزاماً يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والمانع لغة الحائل واصطلاحاً ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته ثم اعلم أيضاً ان الركن كالشرط في انه لا بد منه ويقارقه بان الشرط هو الذي يتقدم على الصلاة وتجب استدامته فيها كالطهر والستر والركن ما تشتمل عليه الصلاة كالركوع والسجود

* (شروطها أربعة لذى الفطن * طهر اللباس والمسكان والبدن) *

* (وستر لون عورة وان خلا * وعلمه بالوقت وليستقبلا) *

* (وترك الاستقبال في نفل السفر * وشدة الخوف المباح مغتفر) *

شروطها أى الصلاة أربعة أولها طهر اللباس والمسكان والبدن من نجس لا يعفى عنه فلا تصح صلاته مع شئ من ذلك ولو مع جهله بوجوده أو بكونه مبطلا لقوله تعالى وثيابك فطهر واحترز بقول لا يعفى عنه عما يعفى عنه كعدم نحو البراغيت والمثارات كما تقدم في باب النجاسة وإن كثرت لعدم البلوى به نعم ان جل ما أصابه من نحو ثوب في كفه أو غبيرة أو فرس موصلى عليه لم يعف عنه ان كثروا يعفى عن أثر محمل استحماره وان عرق لجواز الاقتصار فيه على الجز في حقه لا في حق غيره ولو جل مستحمر في صلاته بطلت اذا حاجة الى

جمله فيها * (تنبيه) * يستثنى من المسكان ما لو كثرت في الطيور وفيه فانه يعفى عنه لا مشقة وقد في المطالب العفو عما لم يتعمد المشى عليه وزاد غبيرة الا ان يكون رطباً أو رجلاً مبلولة * (فرع) * لو صلى بنجس غير معفو عنه لم يعلمه أو علمه ثم نسى فصله ثم تذكر وجبت الاعادة وتجب اعادة كل صلاة تبين فعلها مع النجس بخلاف ما احتل حدوثه بعد ما يشترط أيضاً صحة الصلاة الطهر من الحدث الأصغر والا كبر عند القدرة فلو لم يكن متطهراً عند إحرامه مع قدرته على الطهارة لم تنعقد صلاته فان أحرم ثم أحدث بطلت صلاته ولو مع سبقة في غير الحدث الدائم وهذا الشرط داخل في كلام الناطم فهو نوع بديع أتى به وهو الاكتفاء

وثانها ستر لون عورة أى عن العيون وان خلا أى وان كان خالياً في ظلمة عند القدرة لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة فان عجز وجب ان يصلى عارياً ويتم ركوعه وسجوده ولا اعادة عليه وانما وجب الستر في الخلوة لا طلاق الامر بالستر ولان الله تعالى أحق ان يستحي منه ويحب ستر العورة في غير الصلاة أيضاً ولو في الخلوة الحاجة كاعتسال وعورة الذكر ومن بهارق ما بين سرته وركبته وعورة الحرة غير الوجه والكفين الى الكوعين والخشى كالانثى وقاصحية والسرة والركبة ليسا من

العورة على الاصح وشرط الساتر جرم يمنع ادخال لون البشرة لا حجبها كما أفاده الناطم بقوله من زيادته لون ولو بطين ونحو ما كدر كما عاصف متراً كخضرة تغر جت الظلمة ونحوها ولا يكفي ثوب رقيق ولا مهمل لا يمنع ادخال اللون ولا زجاج يحكى اللون والستر بثوب أو جلد أو خشبش أو ورق ونحو ذلك ويستتر العورة من الاعلى والجوانب لامن الاسفل فلورؤيت عورته من جيبه في ركوع لم يكف فايزه أو يشد وسطه ولو ستره بالحشة أو ستر خرق ثوبه بكفه كفى * (تنبيه) * يسن للرجل ان يلبس للصلاة أحسن ثيابه وان يصلى في ثوبين

اظهار قوله تعالى خذوا زينتكم والثوبان أهم الزينة وفي الخبر اذا صلى أحدكم فليلبس ثوبين فان الله أحق ان يتزين له ويكره ان يصلى في ثوب فيه صورة وان يصلى الرجل متلثمًا والمرأة متعقبة الا ان تكون في مكان وهناك أجنب لا يكثر زون عن النظرات إليها فلا يجوز لها رفع النقاب وسكت عن قول أصله للباس طاهر للاستغناء عنه بما تقدم من اشراط الطهارة في اللباس وثالثها علمه أى المصلى أى أوطئه بالوقت أى بدخوله

بالاجتهاد كدال عليه كلام المجموع فالوصل بدونه لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت ورابعها الاستقبال القبلة أى المكبة كما قال وليستقبلا لامرأى بالصدر لا بالوجه لصلاة القادر عليه لقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام والتوجه لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها فلا تصح الصلاة بدونه اجاعاً بخلاف العاجز عنه كمن يصلى لا يجرد من وجهه للقبلة وسر بوط على خشبة فيصلى بحاله ويعيد وقول الناطم وترك الاستقبال في نفل السفر * وشدة الخوف المباح مغتفر * أشار به الى انه يجوز للمصلى ترك

شروطها أربعة لذى الفطن
طهر اللباس والمسكان والبدن
وستر لون عورة وان خلا
وعلمه بالوقت وليستقبلا
وترك الاستقبال في نفل السفر
وشدة الخوف المباح مغتفر

الاستقبال في حالتين الحالة الاولى في نفل السفر المباح ولو قصر الى صوب مقصده فلا تباع في الركاب
رواه الشيخان وقيس به الماشي ثم ان كان المسافر راكباً وأمه كنهه التوجه في جميع صلاته واتمام ركوعه
وسجوده لزمه ذلك والا فلا يصح ان سهل عليه التوجه وجب في التحريم فقط والا فلا يكفيه اتمام ركوعه
وسجوده انخفض وان كان ماشياً لزمه اتمام ركوعه وسجوده والتوجه فيه ما وفي احرامه وجالوسه بين
السجدين ولا يحشى الا في قيامه واعتداله وتشهده وسلامه ونحوه بنفل السفر نفل الحضر فلا يجوز والحكمة
في التخفيف ان الناس يحتاجون الى الاسفار ولو شرط فيها الاستقبال للنفل لادى ذلك الى تولد اواردهم
او معاشيهم ويشترط في السفر ان لا يكون معصية وان يقصده بحلله عينا فيمتنع ذلك على العاصي بسفره
والهائم الحالة الثانية في صلاة شدة الخوف المباح من قتال او غيره فرضاً كانت أو نفلاً ليس بشرط فيها
لقوله تعالى فان خفتهم فرجالاً أو ركباً قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغيره مستقبليها رواه البخاري في النفس
وقول المناظم المباح يرجع لكل نافلة السفر وصلاة شدة الخوف كما نقرر وقوله النظم بكسر الفاء وفتح
الطاء وبعدها نون جمع فطنة والالف في قوله خلا ولا يستقبل الاطلاق * (تمة) * من شروط الصلاة أيضاً
العلم بكيفية الصلاة بان يعلم فريضتها وتميز فرضها من سنتها نعم ان اعتقدها كالفرض أو بعضها ولم يميز
وكان عامياً ولم يقصد فرضاً بنفل لم يحسب ولما كان الركن كالشرط في انه لا بد منه كما مر أيضاً عقب المناظم
الشروط بالاركان فقال

* (باب أركان الصلاة) *

وتقدم معنى الركن واعلم ان الصلاة تشمل على شروط وأركان وسنن وهي الابعاض التي تجبر بسجود السهو
وهيأت وهي التي لا تجبر وقد شبهت الصلاة بالانسان فالركن كراسه والشرط كحجائه والبعض كالعضائه
والهيأت كشعره

- * (أركانها على الطريق الآتية * بعشرة تعدد مع ثمانية) *
- * (نيتها مع لفظ تكبير صدر * مع القيام في الفروض ان قدر) *
- * (وبعد القراءة المستكملة * فاتحة الكتاب منها المستكملة
- * (وبعد الركوع واطمئن راكعاً * ثم اعتدل ولتطمئن رافعاً) *
- * (واسجد اذا ولتطمئن ساجداً * وبعده اجلس واطمئن قاعداً) *
- * (وبعد السجدة كالسابقة * واعددهما ركناً بالامارة) *
- * (وهكذا في كل ركعة خلا * تكبيرها مع نية قولاً) *
- * (واجلس أخيراً وأنت بالشهد * وبعده صل على محمد) *
- * (ونية الخروج في قول هجر * مسلماً من تباكماً ذكر) *

أركانها أي الصلاة على الطريق الآتية في النظم ثمانية عشر ركناً كافي التنبيه يجعل الطمأنينة في الركوع
والاعتدال والجلوس بين السجدين وفي السجدين ونية الخروج أركاناً وجعلها في الروضة سبعة عشر لان
الاضح ان نية الخروج لا تجب وفي المنهاج ثلاثة عشر يجعل الطمأنينات كالهيات التابعة والخلاف لفظي
* فالركن الاول نيتها أي الصلاة لانها واجبة في بعض الصلاة وهي اولها لا في جميعها فكانت ركناً كالتكبير
والركوع والدليل على وجوبها قبل الاجماع قوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين قال
المارودي والاضح في كلامهم هو النية وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ
ما نوى وأجعت الامة على اعتبار النية في الصلاة لا بدأ بها لان الصلاة لا تنعقد الا بها فان أراد أن يصلي فرضاً
وجب قصدها وتعيينها ونية الفرضية ولا تجب الاضافة الى الله تعالى لان العبادة لا تكون الا له لكن
يستحب كنية استقبال القبلة وعدد الركعات والنفل ذو الوقت والسبب كالفرض في اشتراط قصده فعل
الصلاة وتعيينها كصلاة الكسوف وراتبة العشاء قال في المجموع وكسنة الظهر التي قبلها والتي بعدها

* (باب أركان الصلاة) *

أركانها على الطريق الآتية

بعشرة تعدد مع ثمانية

نيتها مع لفظ تكبير صدر

مع القيام في الفروض ان قدر

قدر

وبعد القراءة المستكملة

فاتحة الكتاب منها المستكملة

وبعد الركوع واطمئن

راكعاً

ثم اعتدل ولتطمئن رافعاً

واسجد اذا ولتطمئن ساجداً

وبعد اجلس واطمئن قاعداً

وبعد السجدة كالسابقة

كالسابقة

واعددهما ركناً بالامارة

وهكذا في كل ركعة خلا

تكبيرها مع نية قولاً

واجلس أخيراً وأنت بالشهد

وبعد صل على محمد

ونية الخروج في قول هجر

مسلياً من تباكماً ذكر

ويكفي في النفل المطلق نية فعل الصلاة والنية بالقلب ويندب النطق بالنوى قبيل التكبير ليساعد اللسان
 القلب ولأنه أبعد عن الوسواس * (فرع) * تصح نية الاداء بنية القضاء وعكسه عند جهل الوقت بغيم
 ونحوه ولو نوى الصلاة ودفع الغريم صحت صلاته لأن دفعه حاصل وإن لم ينو بخلاف ما لو نوى بصلاته فرضا
 ونه لا غير نحو توسعة وضوء لتشرىك بين عبادتين لا تندرج احدهما في الاخرى ولو صلى لشواب الله أو هرب
 من عقابه صحت صلاته خلافا للفتن الرازي والركن الثاني تكبيرة الاحرام كما قال مع أي يسكون العين لفظ
 تكبيره صدم مع القيام أي في القيام تكبير المسمى بصلاته اذا قامت الى الصلاة فكبير ثم أقرأ ما تيسر معل من
 القرآن ثم أرفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم أرفع حتى تطمئن جالسا ثم أفعّل ذلك في
 صلاتك كلها رواه الشيخان ولا يتباع مع خبر صلوا كما رأيت وفي أصلي والمراد كما علمت وفي أصلي والرؤية بعبر
 عنها بالعلم قال تعالى ألم تركيف فعل ربك بالصحاب النبيل أي لم تعلم ذلك وإذا كان المراد بالعلم شمل الحديث
 قوله وفعله وسببت تكبيرة الاحرام بذلك لأنه يحرم به على المصلي ما كان حلالا قبلها من مفسدات الصلاة
 كالأكل والشرب والكلام ونحو ذلك وكيفية أن يقول القادر على النطق بـ الله أكبر والله أكبر لأنه
 لفظ يدل على التكبير وعلى زيادة مباغاة في التعظيم وهو الاشعار بالخصيص فصار كقوله الله أكبر من كل
 شيء ولا تضرز زيادة لا تمنع الاسم كالله أكبر وأجل والله الجليل أكبر في الأصح وكذا كل صفة من صفاته
 تعالى اذا لم يطل بها الفصل كقوله الله عز وجل أكبر بخلاف ما لو تخال غير صفاته تعالى كقوله الله هو
 الأكبر أو طائفت صفاته كقوله الله لا اله الا هو الملك القدوس أكبر فانه يضر وعلم من قول الناظم ينته مع لفظ
 تكبيرة أنه يجب قرن النية بتكبيرة الاحرام لانها أول الاركان بان يقرنهما باوله ويستعجم الى آخره واختار
 النووي في شرح المذهب والوسيط تبع الامام والغزالي الاكتفاء بالمقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد
 مستحضر الصلاة اقتداء بالاولين في تسامحهم بذلك وقال ابن الرفعة انه الحق وصوره السبكي والوسوسة عند
 تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل على خبل في العقل أو جهل في الدين * (تلميح) * يجب
 ان لا ياتي بما ينافي في النية ومن عجز عن النطق ترجمه ووجب التعلم ان قدر (والركن) الثالث القيام في القروض
 ان قدر عليه ولو بجعين باجرة فاضله عن مؤنته ومؤنته يومه وليمتنه فوجب حالة الاحرام به لخبر البخاري عن
 همران بن حصين قال كانت بي بواسير فدأت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع
 فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكاف الله نفسا الا وسعها وأجمع الامة
 على ذلك وهو مع يوم من الدين بالضرورة وشروطه نصب فقار ظهره أي عظامه فلو وقف منتحيا الى قدمه أو
 خلفه أو ما اتى على عينه أو يساره بحيث لا يسمى قائما لا يصح قيامه والانتحاء السالب للاسم ان يكون الى
 الركوع أقرب كما في المجموع وخرج بالعرض النفل فلا قدر على القيام النفل قاعدا أو مضطجعا مع القدرة
 وبالقادر العاخر كما سيأتي ولا تصح صلاة صبي قاعدا وان كانت نفلا كما في البحر وكذا المعادة * (فرع) *
 ولو خاف راكب سعة غرقا أو دوران رأس فانه يصلي من قعود على الاصح ولا إعادة عليه ولو كان به سلس
 بول لو قام سأل بوله وان قعد لم يسأل فانه يصلي من قعود على الاصح ولا إعادة عليه ولو قال طيب ثقلان يعني
 ماء ان صليت مستلقيا لم يكن مداواتك فله ترك القيام على الاصح (والركن) الرابع قراءة سورة الفاتحة كما
 قال وبعده أي القيام القرائة ثمان شروطا لا تفتحة الكتاب متعلق عليه وافعله صلى الله عليه وسلم مع خبر
 صلوا كما رأيت وفي أصلي الا في ركعة مسبوق فلا تجب فيها بمعنى انه لا يستقر وجوبها عليه لتحمل الامام لها عنه
 وقوله منها أي الفاتحة البسملة لانه صلى الله عليه وسلم عدها آية منها صححه ابن خزيمة والحاكم وهي آية من
 كل سورة سوى براءة السنة أن يصلها بالجملة وان يجهر بها بحيث يسمع الجهر بالقراءة ويجب رعاية حروف
 الفاتحة ولو أبدل حروفها بما آخر لم تصح قراءته لتلك الكامة لتغيره النظم ولو أبدل ذال الذين المجمة بالمهملة
 لم تصح وكذا لو أبدل جاء الحمد لله بالهاء ولو نطق بالقاف مترددة بينهما وبين الكاف كما ينطق بها العرب صح مع

الكراهة كجزءه الروباني وغيره ويجب رعاية تشديداته وهي أربعة عشر منها ثلاث في البسملة فلو
 خفف منها تشديده بطلت قراءته لذلك الكلمة ولو شدد الخفف أساءوا جزاً كما قاله الماوردي ويجب ترتيبها
 وهو أن يأتي بها على نظامها المعروف لانه مناط البلاغة والاعجاز وموالاتها بان يأتي بكلمتها على الولا
 لا تباع فيه قطعها لتخلل ذكر وان قل وسكوت طالع فبالاعز فيها أو سكوت قصده قطع القراءة بخلاف
 سكوت قصير لم يقصده القطع أو طويلا أو تخلل ذكر بعد من جهل أو سهواً أو عياعاً أو تعاقب ذكر بالصلاة
 ككلمته لقرآن مامه وفتحه عليه إذا توقف فيها فان عجز عن جميع الفاتحة لعدم معلمي أو مصحف أو غير ذلك
 فسبع آيات عدداً يأتيها على ما ولو منفردة ولا ينقص حرف منها عن حروف الفاتحة وان عجز عن القرآن
 أتى بسبع أنواع من ذكر أو دعاء فان عجز عن ذلك كله لم يمه وقفة قدر الفاتحة ولا يترجم عنها بخلاف التكبير
 لفوات الاعجاز فيها أدونه * (تنبيه) * يجوز في قول الناطم فاتحة الكتاب الرفع بحرف مبتدأ محذوف والنصب
 بتقدير أعني وقوله المستكمل له بطخ الميم وكسر هاو الفتح أنسب * والركن الخامس الركوع كما قاله وبعدها
 أي الفاتحة أركع لقوله تعالى اركعوا وانجزوا الصلوات ولا جناح لأقله في حق القائم ان يخشى الخناء
 خالصاً لا تخناس فيه وقد يبلوغ راحته ركبته إذا أراد وضعهما فلا يحصل مع الخناس لانه لا يسمى ركوعاً
 وأكله تسوية ظهره وعنقه فيجعلهما كالصفحة الواحدة ونصب ساقيه ونخذه وأخذ ركبته بيديه وتفرقة
 أصابعه للقبالة وقد كان صلى الله عليه وسلم يستوي بحيث لو صب الماء على ظهره لاستسكن أماركوع القاعد
 فأقله ان يخشى بحيث تحاذي جهته ما قدم ركبته وأكله ان يحاذي موضع سجوده * (تنبيه) * يشترط ان
 لا يقصد به غيره غير الركوع فلو قرأ في صلاته آية سجدة فهو لسجدة التلاوة ثم بداله ان يسجد ركوعاً بعد
 ما بلغ حد الركوع لم يكف * والركن السادس الطمأنينة فيه أي في الركوع بحيث يستقر كل عضو في
 محله كما كان عليه أولاً كما قالوا طمأنيناً كما حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان تستقر أعضاءه ركبها
 بحيث ينفض رفعه من ركوعه عن هويته فلا يقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة * والركن السابع
 الاعتدال كما قال اعتدل ولو نافله كما صححه في التحقيق لحديث النبي صلى الله عليه وسلم يحصل بعوده كما كان عليه قبل
 ركوعه قائماً أو قاعداً * والركن الثامن الطمأنينة فيه كما قالوا طمأنيناً كما حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 ما كان قبل ركوعه بحيث ينفضل ارتفاعه عن عوده إلى ما كان فلو ركع عن قيام فسقط عن ركوعه قبل
 الطمأنينة فيه عاد وجوباً إليه واطمأن ثم اعتدل أو سقط عنه بعد ما نهض معتدلاً ثم سجد وان سجد ثم
 شك هل اتم اعتداله اعتدل وجوباً ثم سجد * (تنبيه) * يشترط ان لا يقصد غيره فلو رفع فزعاً من شيء
 كحبة لم يكف * والركن التاسع السجود كما قالوا وسجد إذا أي بعد الاعتدال ثم طمأنيناً لقوله تعالى اركعوا
 واسجدوا وانجزوا الصلوات وهو لغة التطمأن والميل وشرعاً أقله مباشرة بعض جهته ما يصلي عليه من
 أرض فلو سجد سجدت فكن جهته لا تنقر نقرارواه ابن حبان في صحيحه وانما اكتفى ببعض الجهة للصدق
 اسم السجود عليها بذلك وخرج بالجهة إلى الجبين والأنف فلا يكفي وضعهما ولا يجب وضع كل يديه وركبته
 وقدميه كما صححه النووي بل يكفي وضع جزء من هذه الاعضاء أو العبرة في الدين بطن الكف وسواها الاصابع
 والراحة وفي الرجلين بطن الاصابع * (تنبيه) * لا بد ان يضع بعض الجهة المذكورة مكشوفاً اذا لم يكن
 عذر فلو سجد على عصابة جرح أو غيره لضرورة بان يشق عليه ان لها صريح ولا إعادة عليه وان سجد على متصل
 به جاز ان لم يتحرك بحركته ولو سجد على شيء في موضع سجوده كورقة فالتصقت بجهته وارتفعت معه وسجد
 عليها تانياً لضرورتها وان نجاها ثم سجد لم يضر ويشترط في السجود التمسك بسطحه وهو ارتفاع أسافله على أعاليه
 والتخامل على ما يسجد عليه بحيث لو سجد على قطن أو حشيش لا ينكس ويجب ان لا يهوى غير السجود كما
 في الركوع والركن العاشر الطمأنينة فيه كما قالوا طمأنيناً كما حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 ان جلوس بين السجدين كما قال وبعده اجلس بين السجدين ولو في نفل لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا رفع
 رأسه لم يسجد حتى يستوي جالساً والركن الثاني عشر الطمأنينة فيه كما قالوا طمأنيناً كما حديث النبي صلى

صلاته ويجب ان لا يقصد به غيره كما سرفى الركوع فلو رفع فزعامن شئ لم يكف ويجب عليه ان يعود الى السجود كما قال أى كالأولى فى الأقل والا كل وبعد السجدة كالسابقة أى السجدة تين واحد هما أى الفقيه ركنا واحدا لا بمفارقة لاتحادهما كما عده بعضهم الطهارة تين في سجدهما الأربع وركنا واحدا كذلك **(تنبيه)** * يجب ان لا ياتى بالجلوس والاعتدال لانهما ركنا قصيران ليسا مقصودين لذاتهما بل للفصل والسنة أن يرفع مكررا وان يجلس فترشاوان يقول فى الجلوس وب اغفر لى واوحنى واجبرنى وارفعنى وارزقنى واهدنى وعافنى للاتباع وما تقدم من الاركان يفعل فى كل ركعة الا تكبيرة الاحرام والنية فانها فى أول ركعة فقط كما أفاده الناطم بقوله من زيادته وهكذا فى كل ركعة الى آخر البيت والركن الثالث عشر الجلوس الاخير كما قال واجلس أُنحرا لانه محل ذكر واجب فكان واجبا كالقيام لقراءة الفاتحة والركن الرابع عشر التشهد فيه كما قال وآت بالتشهد أى فى الجلوس لقول ابن مسعود كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام على جبرائيل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا التحيات الى آخره وروى الدارقطنى فقولوه كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد دليل على أنه فرض وأيده قوله صلى الله عليه وسلم قولوا أقل التحيات لله سلاما علينا أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله واعلم أن التحيات جمع تحية وهى الملك والبقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من النقص وانما اجتمعت لان كل واحد من ملوكهم كان له تحية يحيا بها فقبل لنا قولوا التحيات لله أى الالفاظ الدالة على الملك مستحقة لله والباركات معناها الناميات والصلوات هى الصلوات الخمس وقيل كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الادعية والطيبات معناها المكملات الطيبات وهى ذكر الله تعالى وقيل الاعمال الصالحة والسلام معناها اسم الله عليك وعلينا أيها الحاضرين من امام ومأموم وملايكة وغيرهم والعباد جمع عبيد والصالحين جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله تعالى وحق العباد والرسول هو الذى يبلغ خبر من أرسله ولركن الخامس عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد الاخير كما قال وبعده أى التشهد الاخير صلى على محمد صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى صلوا عليه وقد أجمع العلماء على انها لا تجب فى غير الصلاة فتعين وجوبها فىها والقائل بوجودها مرة فى غيرها محجوج باجماع من قبله وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله اللهم صل على محمد وآله وأكملها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فى العالمين انك خير من محمد وفى بعض طرق الحديث زيادة على ذلك **(تنبيه)** * آل ابراهيم اسم عيل واسحق وأولادهما ونحو ابراهيم بالذكر لان الرحمة والبركة لم يجتمع للنبي غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت **(فائدة)** * كل الانبياء من بعد ابراهيم عليه السلام من ولد اسحق عليه السلام وأما اسمعيل عليه السلام فلم يكن من نسله نبي الانبياء صلى الله عليه وسلم قال ابن أبي بكر الرازى ولعل الحكمة فى ذلك انفراد الفضيلة فهو أفضل الجميع عليه الصلاة والسلام ويسن الدعاء بعد التشهد الاخير وما ثورده أفضل ومنه اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به منى أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت وغير ذلك من الادعية المأثورة والركن السادس عشر نية الخروج من الصلاة مقترنة بالتسليم الاولى فى قول هجر بالبناء للمفعول والاصح أن لا تجب قياسا على سائر العبادات ولان النية السابقة منسحبة على جميع الصلاة ولكن تسن خروجا من الخلاف والركن السابع عشر التسليم الاولى كما قال مسلم الخبر مسلم يخرجها التكبير وتحليها التسليم قال الحاكم صحيح على شرط مسلم وأقله السلام عليكم فلا يكفي السلام عليهم ولا تبطل به الصلاة لانه دعاء الغائب ولا عليكم ولا سلامي عليكم والسلام عليكم فان تعمد ذلك مع علمه بالخبر بطلت صلاته وأكمله السلام عليكم ورحمة الله لانه المأثور وتسن وبركاته كما صححه فى المجموع وصوبه والمعنى فى السلام ان المصلى كان مشغولا عن الناس وقد أقبل

عليهم والركن الثامن عشر ترتيب الأركان كما قال مرتباً كما ذكر بالبناء للمفعول في عيدها المشتمل على وجوب قرن النية بالتكبير وجعلها مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعود فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا ذلك وعده من الأركان بمعنى الفروض صحيح وبمعنى الأجزاء فيه تغليب والدليل على وجوب الترتيب الاتباع كما في الأخبار الصحيحة مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي أما السنن فترتيب بعضها على بعض كالأستفتاح والتعوذ وترتيبها على الفرائض كالفتحة واليسورة بشرط في الاعتداد بجماسنة لا في صحة الصلاة فإن ترك الترتيب فإن كان في الأركان الفعلية فسمي بآتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى في بيان سجود السهو وإن كان في القولية فإن قدم قولياً على قولياً كما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد أو فعلياً على قولياً كائن قدم السلام على التشهد فلا تبطل الصلاة بل يعيد ما قدمه فإن سلم عامداً أو لم يعده بطالت ولم يفرغ الناطق من بيان الأركان شرع في بيان السنن فقال

(فصل) * في بيان سنن الصلاة قبل الدخول فيها وبعده

(*) وللصلاة سنتان قبلها * وسنتان في خلال فعلها)

(*) فالأول الأذان والإقامة * لفرضها حتى القضاء اذرامه)

(*) والثاني أول التشهدين * في كل فرض فوق ركعتين)

(*) كذا القنوت آخر إذا اعتدل * في الصبح بل في الخمس إن أمر نزل)

(*) كذا قنوت الوتر في قيامه * من نصف شهر الصوم لاختتامه)

أي وللصلاة المكتوبة سنتان قبلها أي قبل الدخول فيها وسنتان في خلال فعلها أي بعد الدخول فيها فالأول من السنتين اللتين قبلها الأذان بالمجمعة ويقال التأذين والأذين فهو لغة الإعلام ومنه قوله تعالى وآذن في الناس بالحج أي أعلمهم وشرع أقول مخصوص يعرف به وقت الصلاة المفروضة والأصل فيه قوله تعالى وإذا ناديتهم إلى الصلاة ونذرهم المسجد فإذا حضر الصلاة فليؤذن لكم أحسدكم وليؤمكم أكبركم والثاني منها سماع الإقامة وهي في الأصل مصدر أقام وسمي الذكر المخصوص بها لأنه يقيم إلى الصلاة فالأذان والإقامة مشروعان بالإجماع فهما سنة للمكتوبة كما قال الناطق من زيادته لفرضها أي الصلاة ولو فاتت كما قال حتى القضاء إذا أي وقت رماه أي قصده دون غيرها من الصلوات كالسنن وصالاة الجنائز والمندورة ويقال في العيد ونحوه الصلاة جامعة **(تنبيه)** * يشرح الأذان في اذن المولود النبي والإقامة في اليسرى كما سيأتي إن شاء الله في العقيقة ويشعر أيضاً إذا تغوّلت الغيلان أي تمردت الجان لحبر صحيح ورد فيه يذرب الأذان للمنفرد وأن يرفع صوته به الإجماع وقعت فيه جماعة قال في الروضة كصالحها وانصرفوا يؤذن للأولى فقط من صلاة والاها ومعظم الأذان مشني ومعظم الإقامة فرادي وعدد كلمات الأذان تسعة عشر كلمة وقد بينا الأذان وما يتعلق به بياناً شافياً في شرح الزبد وقول الناطق والثاني تحذف الياء تخفيفاً أي من السنتين اللتين في خلال فعلها أي الصلاة أول التشهد والأول في فرض فوق ركعتين كذا الثاني منها القنوت * وأعلم أن سنن الصلاة بعد الدخول فيها بعضاً وهيأت فالأبعض ثمانية المذكور ومنها في النظم شيئان الأول التشهد الأول كله أو بعضه والمراد به اللفظ الواجب في التشهد الأخير دون ما هو سنة فيه والثاني القنوت إذا اعتدل أي في نائبة الصبح كله أو بعضه بل يقن في الصلوات الخمس إن أمر نزل بالمسلمين أي نزل بهم نازلة لكن ليس هذا من الأبعض ولفظ القنوت اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما نصبت فانك تقضي ولا يقضى عليك وأنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت وبلى في قول الناطق انتقالية لا بطلانية وقوله كذا أي كما بسن القنوت في اعتدال ركعة الوتر من نصف شهر الصوم لاختتامه أي إلى آخره سواء صلى الفرائض أم لا وهو كقنوت الصبح في الفاطمة وجبره بالسجود وسن المنفرد وإمام قوم محصورين رضوا بالتأويل أن يقول بعبدة قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه وهو مشهور **(تنبيه)** * يسن أن يقن الإمام بلفظ الجمع وإن يرفع يديه ويؤمن بالمأموم للدعاء ويقول

(فصل) *

وللصلاة سنتان قبلها

وسنتان في خلال فعلها

فالأول الأذان والإقامة

لفرضها حتى القضاء اذرامه

والثاني أول التشهدين

في كل فرض فوق ركعتين

كذا القنوت آخر إذا اعتدل

في الصبح بل في الخمس إن

أمر نزل

كذا قنوت الوتر في قيامه

من نصف شهر الصوم

لاختتامه

الثناء سراو يستمع لامامه كافي الروضة كاصلها وان لم يسمع من قنت والثالث من الابعاض القعود للتشهد الاول والرابع من الابعاض الصلاة على النبي في تشهد الاول والخامس القيام للقنوت الراتب والسادس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد لقنوت والسابع الصلاة على الآل بعد القنوت والثامن الصلاة على الآل في تشهد الاخير بناء على انه اسنة فيه وهو الرابع وسبقت هذه الابعاض القرب بها بالجهر بالسجود من الابعاض الحقيقية أي الاركان وخروجها بقية السنن كاذ كالأركوع والسجود فلا يجبر تركها بالسجود * (تنبيه) * لا تنس الصلاة على الآل في تشهد الاول على المعقد وان خالف فيه بعضهم وأما الهيئات فذكرها الناظم بقوله * (فصل) * في الهيئات وهي جميع هيئة والمراد بها ما عدا الابعاض

- * (وهذه هي آتها المذكورة * في خمس عشر خصلة محصورة) *
- * (رفع اليدين مع تحريم ومع * ركوعه والرفع منه اذ رفع) *
- * (ووضعه اليمنى على اليسرى كذا * توجهه وذكره التعودا) *
- * (والجهر والاسرار والتأمين في * أم القرآن ثم سورة نفي) *
- * (والنطق بالتكبير كلما انتقل * وجله التسميع كلما اعتدل) *
- * (كذلك التسميع في الركوع * وفي السجود ووضع الخضوع) *
- * (والافتراش في الجلوس الاول * أما الاخير فالقول الجلي) *
- * (وبسطه الشمال من يديه * موضوعتين قريب ركبتيه) *
- * (وقبضه اليمنى سوى المسبحة * فلم تزل مبسوطة مسبحة) *
- * (ترفع مع تشهد مشيره * بذلك والتسليمه الاخير) *

وهذه هي آتها أي الصلاة المذكورة في الاصل في خمسة عشر خصلة محصورة وفيه والافه هي كثيرة الاولى رفع اليدين مع تحريم أي رفع كفيه للقبلة مكشوفتين منشورة الاصابع منفردة وسطا عند ابتداء تكبيرة الاحرام مقابل منكبيه بان يحاذي أطراف أصابعهما على أذنيه وراحته منكبيه ومع ركوعه أي وعند الركوع وعند الرفع منه اذ رفع أي مع ابتداء رفع رأسه للاعتدال للاتباع * (تنبيه) * يسن الرفع عند التكبير أيضا عند القيام الى الثالثة من التشهد الاول كاصوبه في المجموع وفي زوائد الروضة وخبره في شرح مسلم أيضا (قائدة) قال ابن العماد في كشف الاسرار للحكمة في رفع الايدي والجهر بالتكبير قبل استدلال الاعي بالتكبير والاصم برفع اليدين على انتقالات الصلاة وقيل لان الكفرة كانت اذا صلت جعلت أصنامها تحت آباطها فشرع رفع اليدين تبريا من فعلهم وآلهتهم التي كانوا يعبدونها والثانية روضة أي المصلى بطن كف اليمنى على ظهر اليسرى بان يقبض في قيامه أو بدله يمين كوع يساره وبعض ساعدها ورسخها تحت صدره فوق سترته للاتباع والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين فان أرسلهما بلا عيب فلا بأس والحكمة فيه ان يكونا فوق أشرف الاعضاء وهو القلب والركوع العظيم الذي يلي ايهام اليد والعظم الذي يلي الرجل يوعى قال الغبي الذي لا يعرف كوعه من يوعى والرسخ المفصل الذي بين الكف والساعد وفيما ذكرته نظام ذكرته في شرحي على الزبد والثالثة التوجه نحو وجهي للذي فطر السموات والارض حنيقا مسلما وما آتانا من المشركين ان ضلاني واستحي وحييائي وهما في لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين للاتباع * والرابعة التعوذ للقرأة قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمعوا لله وانصتوا لعلكم تتقون * (قائدة) * (فائدة) * الحكمة في الجهر بالليل دون النهار

وهذه هي آتها المذكورة
في خمس عشر خصلة محصورة
رفع اليدين مع تحريم ومع
ركوعه والرفع منه اذ دفع
ووضعه اليمنى على اليسرى
كذا

توجهه وذكره التعودا
والجهر والاسرار والتأمين في
أم القرآن ثم سورة نفي
والنطق بالتكبير كلما انتقل
وجله التسميع كلما اعتدل
كذلك التسميع في الركوع
وفي السجود ووضع الخضوع
والافتراش في الجلوس الاول
أما الاخير فالقول الجلي
وبسطه الشمال من يديه
موضوعتين قريب ركبتيه
وقبضه اليمنى سوى المسبحة
فلم تزل مبسوطة مسبحة
ترفع مع تشهد مشيره
بذلك والتسليمه الاخير

لان صلاة الليل في الاوقات المظلمة فاستحب الجهر فيها ليعلم المارة ان ههنا جماعة تصلي ولان الكفار اذا سمعوا القرآن الغوا فيه فامر نأبأ الجهر وقت اشتغالهم بالنوم وترك الجهر في وقت حضورهم للابلاغ وفيه وانما استحب الجهر في صلاة الجمعة والعديد لحضور أهل البوادي والقرى كي يسموه فيتعلموه ذكره ابن العماد * والسادس التامين في أم القرآن بغديرهم للوزن أي التامين عقب الفاتحة بعد سكتة لطيفة لقارئها في الصلاة وخارجها لا تباع وآمين اسم موضوع لاستجابة الدعاء ومعناها اللهم استجب وفيها العتان المدد والعصر والمد أقصر وأشهر وسن في جهرية جهر بها وان يؤمن المأموم مع تامين امامه بخبر الصحيحين اذا أمن الامام فامنوا فانه من وافق تامينه تامين الملائكة غفر له مائة قدم من ذنبه * (فائدة) * آمين أربعة أحرف يخلق الله تعالى من كل حرف ملكا يقول اللهم اغفر لمن يقول آمين ذكره النووي في نهذبيه عن وهب بن منبه * السابعة السورة بعد قراءة الفاتحة كما قال تم سورة تفي أي كاملة ولو قصيرة في ركعتين أوليين لغبر المأموم من امام ومنفرد جهرية كانت الصلاة أو سرية لا تباع ويسن تطويل قراءة الاولى على الثانية ويحصل أصل السنة بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أحب كما أفاده الناطم ويسن للصبح طوال الفصل والظهر قريب منها والعصر والعشاء أو ساطع والمغرب قصاره ولصبح الجمعة في الاولى الم تنزل وفي الثانية هل أتى وأول الفصل الحجرات على الاصح وسمى مفصلا لكثرة الفصل بين سورته وقيل القلة المنسوخ فيه ولا سورة للمأموم في الجهرية بل يسمع لقراءة امامه وان لم يسمعها بعد أو غيره قرأ السورة على الاصح * والثامنة النطق بالتكبير كلما انتقل أي عند ابتداء الخفض كركوع وسجود وعند ابتداء الرفع من السجود وعند الارتفاع الى انشاء الجلوس والقيام * والتاسعة جملة التسميع أي قول سمع الله لمن حمده أي تقبل منه ولو قال من حمد الله سمع له كفي كلما اعتدل بان يتدنى به مع ابتداء رفع رأسه من الركوع فاذا انتصب قال ربنا لك الحمد وألهم ربنا لك الحمد وبواو بينهما قيل ولك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء عماشت من شيء بعد لا تباع في ذلك كاهواه مسلم ويزيد منفرد وامام محصورين رضوا بالتطويل أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكانك عبيد لا مانع لما أعطيت ولا منعت لما منعني ولا ينفع ذا الجند منك الجند ويجهز الامام بالتسميع ويسر بما بعده ويسر المأموم والمنفرد بالجميع والمبايع كالامام وغاب الناس الا أن على خلاف ذلك ان كثرة جهل الامة والمؤذنين بسنة سيد المرسلين والعامة ما تضمنه قوله كذلك التسميع في الركوع أن يقول سبحان رب العظيم ثلاثا لا تباع ويزيد منفرد وامام من مر اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي والحادية عشر التسميع في السجود الذي هو موضع الخضوع بان يقول سبحان رب الاعلى لا تباع ويزيد منفرد وامام من مر اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشمقه سمع وبصره تبارك الله أحسن الخالقين * (نتيجة) * تكره القراءة في الركوع وغيره من بقية الاركان غير القيام كافي المجموع ويسن الدعاء في السجود بخبر أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فكثر والدعاء في سجودكم والحكمة في اختصاص العظيم بالركوع والاعلى بالسجود كافي المهمات ان الاعلى أفعل تفضل والسجود في غاية التواضع لمساقيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الاعضاء على مواضع الاقدام وهذا كان أفضل من الركوع فجعل الابلغ مع الابلغ انتهى قات وفي قول الناطم موضع الخضوع إشارة الى هذا المعنى * (فائدة) * وهي بشارة عظيمة ورد في الخبر ان النار لا تأكل من ابن آدم أثر السجود قال النووي في شرح مسالم والمراد بالسجود الاعضاء السبعة ويرحم الله القائل

يا رب أعضاء السجود عتقتهما * من فضلك الوافي وأنت الباقي
والعتق يسري بالغنى باذا الغنى * فامني على الغنى بعنتي الباقي

والثانية عشر الافتراش وهو أن يجلس على كعب يساره بحيث يلي ظهرها الارض وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعه منها للقبلة يفعل ذلك في الجلوس للتشبه الاول ومثله الجلوس بين السجدين وجلوس المستبوق وجلوس المساهي وجلوس المصلي قاعدا للقراءة أما الجلوس الاخير فالمستحب فيه التورك وهي

الهيئة الثالثة عشر التورك وهو كالأقراش لكن يخرج يسرا من جهة يمينه ويصق وركه للأرض لا تباع
والحكمة في ذلك التميز بين جلوس التشهدين ليعلم المأموم حالة الإمام والرابعة عشر يس- طه أى المصلى
الشمال من يديه مع ضم أصابعها في تشهد إلى جهة القبلة بالاتفرج بينها التوجه كالمقبلة حالة كون
يديه موضوعتين قريب كتيبه بأن يضع كفه اليمنى على فخذه الأيمن وكفه اليسرى على فخذه الأيسر قريباً من
أطراف الركبة بحيث تسامت رؤسها الركبة وقوله وقبضه اليمنى سوا المسبحة وهو بكسر الباء التي بين
الاجهام والوسطى سميت بذلك لأنه يشار بها إلى التوحيد وتسمى بالسبابة أيضاً لأنه يشار بها عند الحاجة
والسبب لانها لم تزل مبسوطة وترفع بالبناء للمفعول مع تشهد مشيرة بذلك التشهد والمعنى يشير بها عند
قوله لا اله الا الله لا تباع ويدفعها ويرفعها يقصد من ابتدائها مرة الا الله ان المعبود واحد ليجمع في توحيد
بين اعتقاده وقوله ونعله وخصت المسبحة بذلك لان لها اتصالاً بباط القاب فكانت سبب لحضوره وبكره
تحريرها ولا تبطل به الصلاة * (تنبيه) * الفضل قبض الاجهام بيمينها بأن يضعها تحتها على طرف راحته
لا تباع والخامسة عشر التسليمية الأخيرة لا تباع رواه مسلم ولو اقتصر الإمام على تسليمة تسن للمأموم
تسليمية ثان لأنه خرج عن المتابعة بالاولى بخلاف التشهد الاول وتركه الامام لم تركه لوجوب المتابعة
قبل السلام ويسن ان ياتي بالتسليمتين بان يخلص بينهما كما صرح به الغزالي في الاحياء وان تكون الاولى
يميناً والثانية شمالاً لفتا في الاولى حتى يرى خده الأيمن فقط والثانية حتى يرى خده الأيسر كذلك فيبتدئ
أى السلام مستقبلاً القبلة ثم يلتفت ويتم سلامه بتسليماته ناوياً السلام على من التفت هو اليه من
ملائكة ومؤمنين انس وجن فينوي بركة اليمنى من على يمينه بركة اليسرى من على يساره وينوي من خلفه
ويخص امامه بآية ما شاء الاولى ولينوي المأموم الرد على من يسلم عليه من امامه ومأموم فينوي به من
على يمين المسلم بالتسليمية الثانية ومن على يساره بالاولى ومن خلفه وامامه بآية ما شاء ويسن للمأموم ان
لا يسلم الا بعد فراغ الامام بالتسليميتين كفي التحقيق وقول الناطم الجلي تكملته * (تنبيه) * قد علمت ان
التسليمية الثانية تسن وتصح سنها ما لم يعرض له عقب الاولى ما ينافي صلاته فان عرض له ذلك وجب الاقتصار
على الاولى وذلك كان خرج وقت الجمعة بعد الاولى أو انقضت مدة المسح أو شئ فيها أو تخرق الخلف أو نوى
القاصر الإقامة أو انكشف عورته أو سقط عليه نجس لا يعفى عنه أو تميز له خطؤه في الاجتهاد أو عتقت أمة
مكشوفة الرأس أو وجد العاري ستره في هذه الصور كلها يقتصر على تسليمة واحدة وجوباً كما مر

* (فصل) * في بيان ما يختلف فيه حكم الانثى في الصلاة

- * (في خمسة تخالف الانثى الذكر * في الحكم ندباً وأوجوباً باعتبار) *
- * (فرقيقه سن ان يباعدا * عن جانبيه راكعاً وساجداً) *
- * (وان يقل بطنه عن الفخذ * عند السجود وهي ضمت حينئذ) *
- * (وجهره يسن بالغروب * الى طلوع الشمس في المكتوب) *
- * (والسنة التسبيح للذكور * ان ناهم شيئاً من الامور) *
- * (وتخفف الانثى بكل حال * ونالها بحضرة الرجال) *
- * (وتصفق الانثى بطن كفها * ظهر اليد الشمال بعد كشفها) *
- * (وعورة الرجال حيث تشترط * من سره لركبة هنا فقط) *
- * (وعورة الحرة دون مبن * ما كان غير الوجه والكفين) *
- * (وان تسكن رقيقة فكذلك * وسوف ياتي حكم عورة النظار) *

أى في خمسة من الاشياء تخالف الانثى ولو صغيرة مميزة ومثلها الخنثى الذكر ولو صغيرة مميزة في الحكم حالة
الصلاة ندباً وأوجوباً بتعبير الناطم أحسن من تعبير أصله بالرجل والمرأة فرقيقه سن ان يباعدا عن
جانبيه راكعاً وساجداً أى في ركوعه وسجوده لا تباع وسن ان يقل بطنه بضم حرف المضارعة أى يرفع بطنه عن

* (فصل) *

في خمسة تخالف الانثى الذكر

في الحكم ندباً وأوجوباً

باعتبار

فرقيقه سن ان يباعدا

عن جانبيه راكعاً وساجداً

وان يقل بطنه عن الفخذ

عند السجود وهي ضمت

حينئذ

وجهره يسن بالغروب

الى طلوع الشمس في

المكتوب

والسنة التسبيح للذكور

ان ناهم شيئاً من الامور

وتخفف الانثى بكل حال

صوالها بحضرة الرجال

وتصفق الانثى بطن كفها

ظهر اليد الشمال بعد كشفها

وعورة الرجال حيث تشترط

من سره لركبة هنا فقط

وعورة الحرة دون مبن

ما كان غير الوجه والكفين

وان تسكن رقيقة فكذلك

وسوف ياتي حكم عورة النظار

الفخذ بفتح القاء وكسر الخاء المعجمة أى الفخذ من عند السجود لانه أباح في تمكين الجبهة والانف من محمل سجوده وقال في شرح مسلم وأبعد من هذا أن الكسالى وهى الانثى ضمت بعضها على بعض حديث فتحائف الذكر في انها تضم بعضها على بعض وان تلتصق مرفقها الجنبها في الركوع والسجود وان تلتصق بطنها لفخذها في السجود وجهه أى الذكربسـن بالغروب الى طلوع الشمس في الفرض الميكروب كما تقدم بيانه مستوفيا وتخفف الانثى صوتها بكل حال صوتها او دفعا للفتنة وان كان الاصح ان صوتها ليس بعورة اذا صلت بحضرة الرجال الاجانب والسنة التسبيح للذكور بان يقولوا سبحان الله ان نأجهم شئ من الامور رأى أصابعهم كتنبيه امام على سهوه واذن لداخل وانذار أعى خيف وقوعه في محذور ونحسب المحججين من نابه شئ في صلاته فليسبح وانما التصفيق للنساء ولا بد في التسبيح من قصه الذكربسـن أو الذكربسـن والاعلام والابطلت الصلاة وتصفق بفتح المثناة الفوقية وضاد موحدة وفاء مكسورة بعد هاء قاف الانثى بطن كفها اليمنى ظهر اليد الشمال بعد كشفها وبالعكس فلو ضربت بطن اليمنى على بطن اليسار على وجه اللعب بطلت صلاتها وان كان قليلا ولو صفق الرجل وسجعت المرأة لم يكن خالفا للسنة وعورة الرجال أى الذكربسـن حيث تشترط أى سترها في الصلاة من سره لركبة هنا فقط لخبر البيهقي اذا روج أحدكم أمته عبده أو أجيده فلا تنظر أى الامه الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة وعورة الحرة أى الانثى دون من يفتح الميم أى شئ لما كان غير الوجه والكفين أى جـع بدنه قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة هو الوجه والكفان وان تكن الانثى رقيقة أى أمة أو مبعضة فكذلك عورتها ما بين السرة والركبة وألحقت بالرجل بجماع ان رأس كل منهما ليس بعورة وسوف ياتي حكم عورة النكاح في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى * (تنبيه) * الالف في قول الناظم مباحدا وساجدا لالاق وقوله ظهر بالنصب مفعول لقوله تصفق * (فصل في مبطلات الصلاة) *

- * (والمبطلات للصلاة تعتبر * لمن أراد عدها إحدى عشر) *
- * (وهى الكلام العمد أو ما أشبهه * اذا بدا حرفان نحو القهقهه) *
- * (والفعل ان يكثر ولا والحدث * وما طرأ من نحس اذا مكث) *
- * (ومثل ذلك انكشاف عورته * وان يصير تاركا لقبلته) *
- * (وأكله وشربه وردته * أو غيبت بعد انعقاد نيته) *

اعلم ان المبطلات للصلاة المنعقدة أمور ذكر الناظم منها اربعة الاصله احد عشر سـمياً الاول الكلام العمد أى النطق بكلام البشر باللغة العرب وبغيرها بحرفين أفهما كقم أم لا كعن ومن أو حرف مفهم نحوق من الوقاية وع من الوعى وكذا مـدة بعد خوف وان لم يفهم نحو أو المدأف أو واو أو ويا فالمـدة ودون في الحقيقة حرفان وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس والحرفان من جنس الكلام وتخصيصه بالنهم فقط اصطلاح حادث للنجاح وخرج بالعمد من سبق لسانه الى الكلام وفي معناه من تكلم ناسياً انه في الصلاة أو تكلم جاهلاً لا تحريم ما تكلم به ان نشأ بيادية بعيدة عن العلماء أو قرب عهده بالاسلام فان كلامهما يعذر في سـمير الكلام فلا تبطل صلاته بخلاف الكثير عرفا ويعذر في تلفظه بالندرو في اجابة النبي صلى الله عليه وسلم في عصره اذا دعاه وخرج بكلام البشر كلام الله والذكربسـن والدعاء الثانى ما أشبه الكلام اذا بدا أى ظهر به حرفان نحو القهقهه في الضحك والبكاء ولو من خوف الاسخوة والاذنين والتأوه والتفخ من النعم أو الانف والتخخ أما التسم فانه لا يبطل الصلاة لانه عليه الصلاة والسلام تسم في الصلاة فلما سلم قيل له في ذلك قال مربي ميكايل فضحك الى فتبسمت له ويعذر في اليسـمير عرفان التخخ ونحوه للغلبة ولا يعذر في يسـمير للجهل وسائر السنن ولو نطق بنظام القرآن بقصد التفهيم كما يحى نخذ الكتاب بقوة مفهامه من استأذن أن ياخذ شـمياً أن قصد مع التفهيم قراءة والابطاط * (فرع) * لا تجب اجابة الابوين في الصلاة بل تحرم في الفرض وتحوز في النفل والاولى الاجابة فيه ان شق عليه جماعه

(فصل في مبطلات الصلاة)

والمبطلات للصلاة تعتبر

لمن اراد عدها إحدى عشر

وهى الكلام العمد أو ما أشبهه

اذا بدا حرفان نحو القهقهه

والفعل ان يكثر ولا والحدث

وما طرأ من نحس اذا مكث

ومثل ذلك انكشاف عورته

وان يصير تاركا لقبلته

وأكله وشربه وردته

أو غيبت بعد انعقاد نيته

* (فرع) * لو سلم امامه وسلم معه ثم سلم الامام ثانيا فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحدا منهما - ما لو سلم المأموم ويندب له سجود السهو لانه تكلم بعد انقضاء القدوة والثالث من مبطلات الصلاة الفعل أى العمل الذي ايس من جنس الصلاة ان يكثر ولا بد في العرف كالشئ والضرب في غير صلاة شدة الخوف فتبطل الصلاة بثلاث خطوات أو ضربات متواليات بخلاف القليل تكما وتين والكثير المتفرق لانه صلى الله عليه وسلم لم صلى وهو حامل امامة فكان اذا سجد وضعه معها واذا قام جالها وكثير الفعل اذا كان لشدة حرج وخفيفه كتحريك أصابعه في سجدة فلا تبطل وتبطل بالوثبة الفاحشة * (تنبيه) * سهو الفعل المبطل كعمده واعلم ان القليل من الفعل الذي يبطل اذا تعمدا اقام حاجته كمره الا في مندوب كعقل حية وعقرب فلا يكره بل يتدب * (فرع) * ولو فعل واحد من الفعل الكثير بنية الثلاث بطلت صلاته كما قاله العمراني والرابع من المبطلات الحدث فان أحدث قبل التسليحة الاولى عمدا كان أو سهوا بطلت صلاته لبطلان طهارته بالإجماع * (فرع) * لو صلى ناسيا للحدث أثيب على قصده لا على فعله أيضا ويسن لمن أحدث في صلاته ان يأخذ بانفه ثم ينصرف ليؤم انه رفع ستره على نفسه والخامس من المبطلات ما طهر من نجس أى ما حدث من نجاسة لا يعنى عنها في ثوبه أو بدنه اذا مكث فلو وقعت عليه نجاسة ترطبة أو يابس فافار الهافى الحال بقطع ثوب أو نفص لم تبطل ولا يجوز ان ينحى النجاسة بيده أو كفه فان فعل بطلت صلاته السادس من المبطلات ان تكشف عورته أى المصلى أى شئ منها وان لم يقصر كالوطيرت الرمح سترته الى مكان بعيد فان أمكن ستر العورة في الحال بان كشفت الرمح ثوبه فرد في الحال لم تبطل صلاته لانتفاء المحذور وبغية هذا العارض اليسير السابع من المبطلات ان يصير المصلى نارا كالقبائه كان يستدبرها أو يتحول ببعض صدره عنها بغير عذر فان كان بعد رقة قد علم حكمه مما تقدم في محله والثامن والتاسع من المبطلات أكله وشربه وان قل فان أكل أو شرب أو وضع سكرة بفيه فذا بت بطلت صلاته بخلاف ما لو أكل أو شرب ناسيا أو جهل تحريم ذلك فان صلاته لا يبطلها القليل من ذلك ويبطلها الكثير وقرق بين الصلاة والصوم بحيث لا يبطله كثير الاكل والشرب ناسيا بان المصلى ملتبس بهيمة يبعدها النسيان بخلاف الصوم فانه كف وتعرف الكثيرة والقلة بالعرف * (فرع) * المضغ من الافعال فتبطل بكثيره وان لم يصل الى الجوف شئ من المضغ (والعائسر) من المبطلات تغيير النية كما قاله وغيره بينائه للمفعول بعد انعقاد الصلاة نية كان نوى الخروج من الصلاة أو عزم على قطعها أو تردد فيه أو علق الخروج منها بشئ أو صرف نية فرضه الى غيره نفل أو فرض آخر ثم ان كان منفردا أو أدرك جماعة سن له صرف فرضه الى نفل لا يدرك قضيلها * (تنبيه) * من مبطلات الصلاة تطويل الركن القصير عمدا وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين لانهم ما غيروا صودين كفى المنهاج وهو المعتمد وتخالف المأموم عن امامه بركنين عمدا وكذا تقدم عليه بما عدا بغية عذر وابتلاع نخامة تزلت من رأسه ان أمكنه جها ولم يفعل

* (فصل) * معقود لبيان ما تشتمل عليه الصلاة وما يجب عند الجز عن القيام

- * (وكل ما في الخمس من روائج) * قولاً وفعل لا خذ أيضاً مجلاً
- * (فالركعات سبع عشرة ترا) * والسجدة ضعفت بالامام ترا
- * (والخمس فيها عشر تسليمات) * وتسعة من التسهيلات
- * (تسبيحها مثلثاتها مائة) * ونصفها بعد ثلاث منشاء
- * (وجله التكبير حيث تجمع) * فانها تسعون ثم أربع
- * (وجله الاركان من بعد المائة) * عشرون ثم ستة بحجراه
- * (منها ثلاثون ابتداء خصصت) * بالصبح فانهم كيف منه خلصت
- * (والغرب اختصت من الاركان) * بأربعين بعدها وكنان

* (فصل) *

وكل ما في الخمس من روائج
قولاً وفعل لا خذ أيضاً مجلاً
فالركعات سبع عشرة ترا
والسجدة ضعفت بالامام ترا
والخمس فيها عشر تسليمات
وتسعة من التسهيلات
تسبيحها مثلثاتها مائة
ونصفها بعد ثلاث منشاء
وجله التكبير حيث تجمع
فانها تسعون ثم أربع
وجله الاركان من بعد المائة
عشرون ثم ستة بحجراه
منها ثلاثون ابتداء خصصت
بالصبح فانهم كيف منه خلصت
والغرب اختصت من الاركان
بأربعين بعدها وكنان

*** (وقد بقي خمسون ثم أربع * على رباي فقط موزعه) ***

أي وكل ما في الصلوات الخمس مروا نجلى عليه لما أيها الفقهاء قولاً وفعلًا أي من قول وفعل نخذله أيضاً مجلاً
تشديد الذهن وتبينها لما تدرك في ركعات في الفرائض في اليوم والليله غير يوم الجمعة وسفر القصر سبع
عشرة ترى أي تعلم والحكمة في ذلك أن زمن البقطة في اليوم والليله سبع عشرة ساعة فإن النهار المعتدل اثنا
عشر ساعة وسهر الانسان من أول الليل ثلاث ساعات ومن آخره ساعتان لكل ساعة ركعة تجبر لما يقع فيها
من الخلل كما قاله الرازي والسجدة ضعفها بالامتر أي أربع وثلاثون سجدة في كل ركعة سجدة ثمان والخمس
فيها عشر تسليمات وتسعة من التشهدات اذ في الثانية تشهد واحد في كل من الباقي تشهدان وتسبيحها
حالة كونك مثلثاً في كل سجدة أي وفي كل ركوع كما صرح أي الصلوات مائة ونصفها بعد ثلاث منشاء أي
زائدة والمعنى مائة وثلاث وخمسون تسبيحة اذ في كل ركعة تسع تسبيحات مضروبة في سبعة عشر فتبلغ ذلك
وبين ذلك وايضاً في الثانية ثمانية عشر وفي الثالثة تسعة وعشرون وفي الرابعة مائة وثمان وتسبيحة
التكبير في الصلوات الخمس حيث تجتمع فانه تسعون تكبيرة بتقديم المائة على السنين ثم أربع تكبيرات اذ
في كل رابعة اثنتان وعشرون تكبيرة مع تكبيرة الاحرام وفي الثانية احدى عشرة تكبيرة وفي الثالثة
سبعة عشر تكبيراً في كل ركعة وتسعون تكبيرة ووجه الاركان في الصلوات الخمس مائة وستة وعشرون
ركناً كما قال من بعد المائة عشرون ثم ستة وكان الاولى أن يقول ثم سبعة والترتيب ركن كما صرح وكن تسع
أصله في ذلك ثم تفصيلها بقوله يحجزاه بضم الميم وفتح الجيم وزاى بعدها همزة على الصلوات منها ثلاثون ابتداء
للتفصيل بالصح وهي النية وتكبيرة الاحرام والقيام وقرأة الفاتحة والركوع والطمأنينة فيه
والرفع من الركوع والطمأنينة فيه والسجود الاول والطمأنينة فيه والجلوس بين السجدة والطمأنينة
فيه والسجدة الثانية والطمأنينة فيه والركعة الثانية كالاولى ما عدا النية وتكبيرة الاحرام وتزيد الركعة
الثانية أيضاً الجلوس للتشهد وقرأة التشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التسليم الاولى وسكت
عن الترتيب وقد علمت انه ركن وعد كل سجدة ركناً وهو خلاف ما قدمه في الاركان من عددها ركناً واحداً
وهو خلاف لفظي وانحراب اختصت باربعين بعد ما ركنان وكان الاولى أن يقول بثلاث وأربعين لما عرفت
أن الترتيب ركن أولها النية وآخرها التسليم الاولى وقد بقي من الاركان خمسون ركناً ثم أربع ركناً على
فرض رباي فقط موزعه والمعنى في كل صلاة الرابعة أربع وخمسون ركناً وكان الاولى أن يقول خمس
وخمسون زيادة الترتيب وأولها النية وآخرها التسليم الاولى كما علمت من صلاة الصبح فلا تطيل بذلك
*** (تنبيه) *** عدد ركعات الفرائض يوم الجمعة خمس عشرة ركعة وثلاثون سجدة وثمانون تكبيرة ومائة وخمسة
وثلاثون تسبيحة وثمان تشهدات وعدد ركعات الفرائض في سفر القصر احدى عشرة ركعة فيها
احد عشر ركوعاً واثنتان وعشرون سجدة واحدة وستون تكبيرة وتسعون تسبيحة وتسع
تشهدات وأما السلام فلا يختلف عدده في كل الاحوال وقول الناظم أيضاً مأخوذ من أض اذ رجع وقوله
تراو بلا مراً تكمله وقوله فافهم كيف منه خلصت تكملات أشار به الى تدقيق النظر في فهم كلام الاصل بل
هذا المحل من مشكلات الكتاب كما أشار اليه الناظم في بعض النسخ وكل ذلك بالبدية يعلم وجه الاركان
ايست تفهم لكن ما عدا كراهة تعني فيه بعض اشراح المعبرين والله أعلم

*** (ومن يصلي الفرض جالساً فليجزه) ***

*** (وان يكن مع عجزه لم يسقط * أيضاً جالساً فليصل مضطجعاً) ***

اعلم من عجز عن القيام في الفرض صلى جالساً كما تضمنه البيت الاول وذلك للحديث السابق ولا اجماع ولا
ينقص ثوابه عن ثواب المصلي قائماً لانه معذور وقد قال العلماء في قول الله تعالى الذين يذكرون الله قياماً
وقعوداً وعلى جنوبهم ان معناه الذين يصلون قياماً مع القدرة عليه وقعوداً مع العجز عن القيام وعلى جنوبهم
مع العجز عن القعود وليس الراد بالعجز عدم الامكان فقط بل خوف الهلاك وزيادة الارض وحقوق المشقة

وقد بقي خمسون ثم أربع
على رباي فقط موزعه
وكل ذلك بالبدية يعلم
وجه الاركان ليس تفهم
ومن يصلي الفرض عند عجزه
عن القيام جالساً فليجزه
وان يكن مع عجزه لم يسقط
أيضاً جالساً فليصل مضطجعاً

الشديدة في معانها ولو صلى العذر وقاعد فلا يتعين للعذر هئية بل يجوز له جميع هيات العود لا إطلاق الخبر
 لكن اقترأه أفضل من غيره من الجاسات لانها هئية مشروعة في الصلاة فكانت أولى من غيرها وبكره
 الاقعاء هنا وفي سائر جاسات الصلاة بان يجلس المصلي على ركبته ناصباً ركبتيه بان يلاصق اليه على قدميه
 بموضع صلاته وينصب فخذه وساقه كهئية المستوفى من الاقعاء نوع مستحب عند النووي وهو ان يفرش
 رجليه ويضع اليه على قدميه وقوله وان يكن مع عجزه لم يستطع أيضاً جلوساً بان ناله من الجلوس تلك المشقة
 الحاصلة من القيام فليصل مضطجع بالوقوف للوزن جنبه مستقبل القبلة بوجهه ومقدم يديه وجوبا
 والافضل ان يكون على الايمن ومن عجز عن الاضطجاع صلى مسانقياً على ظهره واخصاه للقبلة وركع
 ويسجد بقدر امكانه فان قدر على الركوع فقط كرهه للسجود فان عجز عما ذكر أو ما برأسه والسجود أخفض
 من الركوع فان عجز فيه صرّه فان عجز أجزأ فعل الصلاة ونوى بقلبه ولا إعادة عليه ولا تسقط عنه الصلاة
 وعمله ثابت لو جرد مناط التكليف (خاتمة) سئل الشيخ عز الدين عن رجل يتقى الشهات ويقتصر على
 ما كوله يسد الرمي من نبات الارض ونحوه فضعف بسبب ذلك عن الجمعة والجماعات والقيام في الفرائض
 فأجاب بأنه لا خير في ورع يؤدي الى اسقاط فرائض الله تعالى

(باب سجود السهو)

في الصلاة قرضا كانت أو نفلًا وهو لغة نسيان الشيء والغفلة عنه واصطلاحاً الغفلة عن شيء في الصلاة

- * (سن السجود عند فعل ما نهى عن فعله أو ترك ما موره) *
- * (وحيث كان الفعل عمداً يبطل * فاسجد له ان كان سهواً يحصل) *
- * (والترك للما موره ترك فرض * أو غيره من هئية أو بعض) *
- * (الفرض ليس بالسجود ينجز * بل فعله محتم فان ذكر) *
- * (بعد السلام والزمان يقرب * مع البناء بالسجود يندب) *
- * (وان يكن من بعد فعل مثله * فثله يكفي اذا عن فعله) *
- * (والبعض حيث فات لا يستدرك * بل يحرم استدراكه اذ يترك) *
- * (ان كان بعده بفرض اشتغل * ويندب السجود جبر التحلل) *
- * (وتارك الهئية لا يعود * لغفلها أيضاً ولا يعود) *

أي يسن السجود للسهو ولا حاديت الصحيحة عند فعل ما نهى عن فعله أو ترك ما موره في الصلاة فحيث
 كان الفعل عمداً يبطل الصلاة كزيادة ركوع أو سجود فاسجد له أي المصلي ان كان حصل من هذه الفعل
 سهواً فان حصل من ذلك باطلت صلاته اماماً لا يبطل عمده الصلاة كالاتفات والخطوات فان لم تسجد
 لسهو هذه اذ لم يبطل بسهو ككلام كثير في الاصح فان أبطل سهوه فلا سجود لانه ليس في صلاة واعلم ان
 تطويل الركن القصير يبطل عمده في الاصح فلا يسجد لسهوه وهذا هو القسم الاول وذكره من زيادة الناطم
 وأما القسم الثاني فيعذر كره بقوله والترك للما موره في الصلاة قرضا كانت أو نفلًا ثلاثاً شاعروها هي ترك
 فرض أو ترك غيره من هئية أو بعض وقد تقدم لك بيانهم اقباساً سبق فالفروض المتركة سهو ليس بالسجود
 ينجز بل فعله محتم أي واجب ان ذكره قبل سلامه لان حقيقة الصلاة لا تتم بدونه وان ذكر بالبناء
 للمفعول بعد السلام والزمان يقرب أي قريب ولم يبطأ نجاسة أتى به وجوباً مع البناء عليه بل حقيقة الصلاة
 وان تسكلم قليلاً أو استدبر القبلة أو خرج من المسجد ثم السجود يندب فان طأل أو وطئ نجاسة استأنفها
 والمرجع في طول النفل وقصره الى العرف وقوله وان يكن من بعد فعل مثله مما شملت نية الصلاة فانه
 يكفي عن فعل المتركة وما بعد المتركة الى فعل مثله لغو لوقوعه في غير محله نعم ان لم يكن المثل من الصلاة
 كسجدة تلاوة لم يجزه * (تنبيه) * محل ما ذكر اذا عرف الركن وموضعه فان لم يعرف أخذ باليقين وأتى
 بالباقي على الترتيب ويسجد للسهو وان كان المتركة النية أو تكبيرة الاحرام وجوز ان يكون أحدهما

(باب سجود السهو)
 سن السجود عند فعل ما نهى
 عن فعله أو ترك ما موره
 وحيث كان الفعل عمداً يبطل
 فاسجد له ان كان سهواً
 يحصل

والترك للما موره ترك فرض
 أو غيره من هئية أو بعض
 فالفرض ليس بالسجود
 ينجز

بل فعله محتم فان ذكر
 بعد السلام والزمان يقرب
 مع البناء بالسجود يندب
 وان يكن من بعد فعل مثله
 فثله يكفي اذا عن فعله

والبعض حيث فات لا يستدرك
 بل يحرم استدراكه اذ يترك
 ان كان بعده بفرض اشتغل
 ويندب السجود جبر التحلل
 وتارك الهئية لا يعود
 لغفلها أيضاً ولا يعود

استأنف الصلاة والشك في ترك الركن قبل السلام كمتيقن تركه * (فرع) * لو علم في آخر صلاته انه ترك سجدة من الركعة الاخيرة سجدة ثم تشهد أو من غيرها أو شك لزومه ركعة ففيها أو علم في قيام نائبة مثل ترك سجدة من الاولى فان كان جالس بعد سجدة التي فعلها بسجدة من قيام والا فاجلس مطمئناً ثم يسجد أو علم في آخر باعية ترك سجدة تين أو ثلاث جهل محلها فيها وجب ركعتان أو أربع جهل محلها وجب سجدة ثم ركعتان أو خمس أو ست أو سبع جهل محلها فسجدة ثم ثلاث وفي ثمان سجدة ثمان وثلاث ركعات وتصوّر ذلك بترك طمأنينة أو سجود على عمامة والبعض المترك عمد أو سهواً حيث فات لا يسجد ترك بل يحرم استدراكه بل يترك ان كان المصلّي بعده اشتغل بمرض أو تلبس أو تلبس كان تذكرة بعد انتضائه ترك التشهد الاول فيحرم عليه العود لانه تلبس بفرض فلا يقطع اسنة فان عاد عاصياً بالتحریم بطالت صلاته لانه زاد عمداً أو عادله ناسياً لانه في صلاة فلا تبطل بغيره ويلزم القيام عند تذكرة كرهه ولكنه يسجد للسهو كما قال ويندب السجود جبراً للخلل لانه زاد جالساً في غير موضعه أو جاهلاً بتحريم العود فلا تبطل في الاصل كالناسي لانه مما يخفى على العوام ويلزمه القيام عند العلم ويسجد للسهو وهذا في المنفرد والامام أما المأموم فلا يجوز له ان يخفف عن امامه للتشهد فان تخلف بطالت صلاته لفحش المخالفة وانما تصب المأموم ناسياً وجلس امامه للتشهد الاول وجب عليه العود لانه تابعه فان لم يعد بطالت صلاته اذا لم ينو المغارقة * (فرعان) * أحدهما لو ركع قبل امامه ناسياً تخير بين العود والانتظار أو عاد راساً له العود (ثانيهما) نسي قنواً تذكرة في سجوده لم يعد له ليلسه بفرض وسجد للسهو أو قبله عاد وسجد للسهو ان بلغ أقل الركوع في هويته لانه زاد ركوعاً سهواً أو العمد به مبطل اذ ضابط ذلك كما مر أبطل عمده كركوع أو سجود يسجد للسهو وهو ما لا كالاتفات والخطوتين لم يسجد للسهو وقول الناظم وتارك الهيئة لا يعود الى آخر البيت أشار به الى ان هيئات الصلاة اذا تركت لا تجبر بسجود السهو بخلاف الابعاض فلو سجدها طائفاً ناجزاً بطالت صلاته الا ان يكون قريب العهد بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء قاله البغوي في فتاويه

* (ومن يشك في صلاته اعتمد * يقينه و بعد ان بني سجدة) *

* (ثم السجود سجدة ثمان بعدما * يتها وقبيل ان يسلماً) *

فيه - امام ثمان الاولى من يشك في صلاته في عدد ما أتى به من الركعات أي ثمانية أو ثمانية أو ثمانية أو ثمانية اعتمد يقينه بالنصب بترغ الخافض أي اعتمد على يقينه وهو العدد الاقل لانه الاصل و بعد ان بني على ما بقي وجوباً بسجدة للسهو للتردد في زيادته ولا يرجع الى قول الغبر وان كان جمعاً كثير لانه تردد في فعل نفسه فلا يجوز له الرجوع الى فعل الغير كالحاكم اذا نسي حكمه فلا يرجع الى قول الشهود عليه قال الزركشي محله اذا لم يبلغوا عدد التواتر وهو بحث حسن وقضيته كما قال بعض المتأخرين من مشايخنا انه لو صلى في جماعة بالغوا هذا الحد انه يكتفي بفعلهم وخرج بقول الناظم في صلاته ما اذا شك بعد فراغه من الصلاة أي في غير النية وتكبيرة الاحرام لان الظاهر وقوع الصلاة عن تمام ولان اعتبار حكم الشك حينئذ يؤدي الى المشقة ودليل ما تقرر وخبر أبي سعيد الخدري انه صلى الله عليه وسلم قال فاذا شك أحدكم في صلاته فليذكر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن وليسجد سجدتين فان كانت الصلاة تامة كانت الركعة والسجدة ثمان نافذة وان كانت الصلاة ناقصة كانت الركعة تماماً والسجدة ثمان ترغمان أنف الشيطان * المسئلة الثانية سجود السهو وان كثر سجدة ثمان لاقتصاره صلى الله عليه وسلم ما في قصة ذي اليمين مع تعدده فانه صلى الله عليه وسلم سلم من اثنتي عشرة سجدة وسجدت وكيفية تسجد السجود الصلاة في سجدتين في سجدة واحدة يقول فيها ما يسجد من لا يسجد ولا يتم سجدة بعدما يتم الصلاة الى الصلاة وقبل السلام وقوله قبل ان يسلم بالالف الاطلاق أي بعد التشهد وقبل السلام سواء كان السهو بزيادة أو نقص الخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم لم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدة ثمان قال الزهري وفعله قبل السلام هو آخر الامر من فعله صلى الله عليه وسلم * (تنبيه) * قد يتعدد سجود السهو صورة للاحكام

ومن يشك في صلاته اعتمد
يقينه بعد ان بني سجدة
ثم السجود سجدة ثمان بعدما
يتها وقبيل ان يسلماً

في صور * منها لو سها امام الجمعة وسجدوا السهو فبان قوتها انما هو سها ظهر او سجدوا ثانيا آخر الصلاة لتبين ان السجود الاول ليس في آخر الصلاة * ومنها لو ظن سها فسجد فبان عدم السهو وسجد للسهو ولانه زاد سجدين سهوا * ومنها لو سجد في آخر الصلاة المقصورة فلم يزمه الاتمام فسجد ثانيا * ومنها لو اقدم مسجودا بن سها بعد اقدائه أو قبله وسجد الامام فالصحيح ان المأموم يسجد معه للمتابعة ثم يسجد أيضا في آخر صلاته لانه محل السجود * (خاتمة) * لو سلم ناسيا بالسجود السهو ثم عاد وشك في ترك تركن لزمه تدركه كما يقتضيه كلامهم * ومرادهم بالسلام الذي لا يؤثر بعده الشك سلام لا يحصل بعده عود الى الصلاة وسهو المأموم حال قدوته يحمله امامه ويحقق المأموم سهوا امامه فان سجد امامه للسهو لزمه متابعتة وان لم يعرف انه سها حلا على أنه سها فلو ترك المأموم المتابعة بعد ابطال صلاته لمخالفة حال القدوة فان لم يسجد الامام كأن تركه سجدا أو سهوا وسجد المأموم بعد سلام الامام جبر اللخل

*** (فصل) * في بيان الاوقات التي تكره فيها الصلاة**

- * (كل صلاة لم يكن لها سبب * في الخمسة الاوقات حتما تجتنب) ***
*** (من بعد فرض الصبح في وقت الاداء * الى طلوع الشمس عند الابتداء) ***
*** (وبعد ذلك الطلوع المعتبر * الى ارتفاع الشمس ورحا في النظر) ***
*** (وعند الاستواء الجمعه * فالنفل فيها جائز ان أوقعه) ***
*** (وبعد فرض العصر لا صفرارها * عند الغروب ثم لاستنارها) ***

اعلم أن الاوقات التي تكره فيها الصلاة بلا سبب خمسة اوقات والكرهية للتحريم كما يحكم في الروضة والمجموع هنا واليه أشار الناظم بقوله حتما أي وجوبا بيجتنب وان صحح في التحقيق وفي الظاهر من المجموع أنها كراهية تنزيه وقول الناظم كل صلاة لم يكن لها سبب أي متقدم أو مقارن لامتأخر في الخمسة الاوقات الآتية حتما تجتنب أي لا يصلي فيها في غير حرم مكرهة أمما لها سبب غير متأخر فانها تصح كفاية وصلاة كسوف واستسقاء وطواف وتحيمة مسجد وسنن وضوء وسجدة تلاوة وشكر وصلاة جنازة وأما ما لها سبب متأخر كركعتي الاستخارة والاحرام فانها لا تنعقد كالصلاة التي لا سبب لها * (تنبيه) * محل ما تقدم اذ لم يتحرر به وقت الكراهية بنية التحية فقط أو قرأ آية سجدة ليسجددها في مكان تحرره لم تصح للاخبار الصحيحة تكبر لا تحرك وبالصلاة تكبم طلوع الشمس ولا غروبها ثم بين الناظم الاوقات المكرهة مبتدئا وبالها فقال من بعد فرض الصبح في وقت الاداء الى طلوع الشمس وارتفاع الشمس عنه في الصبحين * وثانيه عند طلوعها كما قال وبعد ذلك الطلوع المعتبر سواء صلى الصبح أم لا الى ارتفاع الشمس ورحا في النظر أي رأى العين والافالمسافة بعيدة * وثالثها عند الاستواء حتى تزول لما روى مسلم عن عتبة بن عاص ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصل في فحين أو نقرب فحين موتا نحين تطالع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيق للغروب والظاهرة شدة الحر وقائنها يكون البعير باركافقوم من شدة حر الارض وتضيق بمنامة من فوق وضاده محجمة ثم بمنامة من تحت مشددة أي تميل والمراد بالدفن في هذه الاوقات ان يترقب الشخص هذه الاوقات لاجل الدفن وسبب الكراهية كما جاء في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقه فاذا استوت قارنهما فاذا زالت فارقه فاذا دنت للغروب قارنهما فاذا غربت فارقه اربع اوقات وقيل ان الشيطان يدن من الشمس برأسه في هذه الاوقات فيكون الساجد للشمس ساجدا له واعلم أن وقت الاستواء لطيف لا يسع الصلاة ولا يكاد يحرر به حتى تزول الشمس الا ان التحريم يمكن ايقاعه فيه فلا تصح الصلاة ويستثنى من ذلك ما أفاده الناظم بقوله الا الجمعة سواء أدرك الجمعة أم لا أي يوم الجمعة فالنفل فيها في وقت الاستواء عاجزان أو وقع فيه لاستثنائه في خبر أبي دؤاد والاصح جواز الصلاة في هذا الوقت مطا قاسواء حضر الجمعة أم لا * ورابعها بعد فعل صلاة العصر

*** (فصل) ***
 كل صلاة لم يكن لها سبب
 في الخمسة الاوقات حتما تجتنب
 من بعد فرض الصبح في
 وقت الاداء
 الى طلوع الشمس عند
 الابتداء
 وبعد ذلك الطلوع المعتبر
 الى ارتفاع الشمس ورحا في
 النظر
 وعند الاستواء الجمعه
 فالنفل فيها جائز ان أوقعه
 وبعد فرض العصر لا صفرارها
 عند الغروب ثم لاستنارها

أداءه ولو جموعه في وقت الظهر لا صفر أراها أي الشمس عند الغروب للنهي عنه في خبر الصحيحين وخامسها ما تضمنه قوله ثم لا ستأمرها أي عند غروب الشمس بالنهي عنه في خبر مسلم أما حرم مكة فلا تذكره فيه صلاة في شيء من هذه الاوقات مطلقا لخبر يابني عبد مناف لا تمتنعوا أحد اطاف بهذا البيت أو صلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح ولم ينفه من زيادة فضل الصلاة وخروج بحرم مكة حرم المدينة فإنه كغيره * (تنبيه) * قد علم مما تقرر انقسام النهي في هذه الاوقات الى ما يتعلق بالزمان وهو ثلاثة اوقات عند الطلوع وعند الاستواء وعند الغروب والى ما يتعلق بالفعل وهو وقتان بعد الصبح آداء وبعد العصر كذلك وقول الناظم عند الاستواء تكمله * (باب صلاة الجماعة) *

أفها امام ومأموم والاصل فيها قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية أمرهم في الخوف وفي الامن أولى قال الرازي رحمه الله عن بعضهم صلاة الجماعة هي الجبل الذي أمرنا بالاعتصام به قال تعالى واعتصموا بجبل الله جميعا ولا تفرقوا وسماها جبالا لان طريق الحق ضيق دقيق وقد راق فيه أكثر الخلق فمن تمسك بهذا الجبل فقد سلم من الزلق وفي الصحيحين صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس وعشرين درجة قال البرماوي في شرح البخاري واية السبع والعشرين لان فرائض اليوم واليلة سبعة عشر ركعة والرواتب عشرة فضوعف أجزا الجماعة بهذا الاعتبار ورواية الخمس والعشرين لان الرواتب خمسة فتضرب بها في نفسها تبلغ خمسة وعشرين وجمع غيره بين الروايتين من وجوه الاقول ان رواية الاولى لبعده المنزل عن المسجد والثانية لقربه والثاني الى واية الاولى في الجمع الكثير والثانية في القليل فان الكثير أفضل الا في مسائل منها ما لو تعطل مسجد قريب الغيبة أو كان امام الكثير فاسقا أو مخالفا في بعض الاركان أو كان القليل في المسجد الحرام والاقصى فالانفراد في هذه أفضل من الجماعة في غيرها كما نقل عن المتولي الثالث لعله صلى الله عليه وسلم اخبر بالخمسة أو لا ثم اخبره الله تعالى بزيادة الفضل فاخبر به الرابع السبع والعشرين ان أدرك الصلاة بكاملها والخمس والعشرون لمن أدرك بعضها في الجماعة الخامس لان السبع ان هو أعلم وأكثر خشوعا والخمس لمن هو أقل قال الغزالي في الاحياء عن أبي سايان الداراني لا يفوت أحد صلاة الجماعة الا بذنب أو ذنبه وفي ستمائة العارفين للنووي رحمه الله انه قال مكثت عشر من سنة لم احلم فتركت صلاة العشاء حول الكعبة فاصبحت جنبا وفات عمر رضي الله تعالى عنه صلاة الجماعة فتصدق بارض قيمتها مائة ألف وكان ولده عبد الله اذا فاتته صلاة الجماعة صام يوما واحدا ليلة واعتق رقبة وكان الاولون يحملون النعش الى باب من تخلف عن الجماعة وكانوا يعززون أنفسهم ثلاثة أيام اذا فاتتهم التكبير الاولى وسبعة اذا فاتتهم الجماعة

* (باب صلاة الجماعة أمر ندب * في الخمس والمنصوص انها تجب) *

صلاة التمام معسر المسلمين جماعة أي في جماعة المكتوبات الخمس أمر ندب أي سن وأكدا أي ولو للنساء للاحاديث الواردة فيها وهذا ما قاله الرافعي وتبعه الاصل والاصح المنصوص كما قاله النووي وما زاده الناظم أنها تجب فهي في غير الجمعة فرض كفاية لرجال أحرار عقيمين غير عراقة في أداء مكتوبة فتجب بحيث يظهر شعار الجماعة بأقامتها بحمل الجماعة في الصغيرة وفي الكبيرة بحملها يظهر بها الشعار ويسقط الطلب بعاثتها وان قلت فان أطيعوا على أقامتها في البيوت ولم يظهر لها شعار لم يسقط الفرض فان امتنعوا كاهم من أقامتها فانهم الامام أو نائبه درن آحاد الناس وهكذا لو تركها أهل محلة في القرية الكبيرة أو بالبلد ولا تجب على النساء ولا على من فيه ريق ولا على المسافرين ولا على العراة ولا في مقضية خلف مقضية من نوعها بل تسن اما المقضية خلف مؤداة أو بالعكس أو خلف مقضية ليس من نوعها فلا تسن ولا في المنذورة بل ولا تسن اما الجمعة فالجماعة فيها فرض عين كما سيأتي واعلم ان الجماعة لغير المراءة في المسجد أفضل منها في غير المسجد وجماعة المراءة في البيت أفضل منها في المسجد ويكره لذوات الهيئات حضور المسجد مع الرجال وأدراك تكبيره الاحرام مع الامام فضيلة وانما تحصل بالاستغفار بالتحريم عقب تحريم امامه مع حضوره تكبيرة احرامه وتذكر فضيلة

* (باب صلاة الجماعة) *
صلاة الجماعة أمر ندب
في الخمس والمنصوص انها
تجب

الجماعة في غير الجمعة ما لم يسلم الإمام اما الجمعة فانهم لا تدرك الا بركة كما يأتي وأدلة ما ذكر شهرية * (فائدة) *
عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من توشأ فاحسن وضوءه ثم راح الى المسجد فوجد
الناس قد صعدوا أعطاه الله مثل أجر من صلاها وحضرها ولا ينقص ذلك من أجرهم شيئا رواه أبو داود
والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم

* (والشرط في المأموم لا الإمام * ينتهي في حالة الاحرام) *

اعلم ان للاقتداء بشرط الشرط الاول يجب على المأموم أن ينوي الائتمام بالإمام والاقتداء به كقوله
والشرط الى آخره لا بد لان التبعية محتملة فافتقرت الى نية فان لم ينو مع تحريم انعقدت صلاته فإدى الجماعة
فلا تنعقد أصلا لا بشرط الجماعة ولا بشرط تعيين الإمام فان عين الإمام ولم يشر اليه وأخطأ بإطاعت صلاته
وقول الناظم لا إمام أشار به الى أن نية الإمام لا تشترط أي في غير الجمعة بل تستحب أيضا وضوءه
الجماعة فان لم ينو لم تحصل له اذ ليس للمعز من عمله الا ما نوى اما في الجمعة فيشترط أن يأتي بها فيها ولو تركها بإطاعت
جمعه * (تنبيه) * الصلاة المعادة كالجمعة اذا تصح فإدى فلا بد من نية الإمامة فيها

* (وتقتدى النساء بالرجال * ولا يصح عكسه بحال) *

* (ولا اقتداء مشكل بجنسه * ولا بانثى بخلاف عكسه) *

* (وغايرته بمثله فليقتد * ولا تصح قدوة بمقتدى) *

* (ولا اقتداء قارئ للفاتحة * بمسقط بعض الحروف الواضحة) *

* (أو مدغم وليس في محله * أو مبدل ويقتدى بمثله) *

وتقتدى النساء أي الاناث بالرجال أي الذكور ولا يصح عكسه بحال أي لا يقتدى الرجال بالنساء لقوله صلى
الله عليه وسلم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة وروى ابن ماجه لا تؤم امرأة رجلا ولا يصح اقتداء خنثى مشكل
بجنسه أي بخنثى مشكل لجواز أن يكون الإمام امرأة أو المأموم رجلا ولا بانثى كذلك بخلاف عكسه فيصح
اقتداء خنثى بانثى أو ثنتي امرأة أو رجل بالرجل وبانثى كورته مع الكراهة قاله المساوردي وتصح قدوة المرأة
بالمرأة وبالخنثى كما يصح قدوة الرجل وغيره بالرجل * (تنبيه) * فيه توضيح لما نقررنا علم ان قدوة الرجل
بالرجل وقدوة الخنثى بالرجل وقدوة المرأة بالرجل وقدوة المرأة بالخنثى وقدوة المرأة بالمرأة صحيحة وان قدوة
الرجل بالخنثى وقدوة الرجل بالانثى وقدوة الخنثى بالخنثى وقدوة الخنثى بالمرأة باطله فلهذه تسع صور خمسة
صحيحة وأربعة باطله وبما نقرر علم قوله وغيره بمثله فليقتدى ولا تصح لشخص قدوة في صلاة بمقتد بالإمام
حال اقتدائه لانه تابع لغيره يلحقه سهوه ومن شأن الإمام الاستقلال وحمل سهوه الغير فلا يجتمعان ولا يصح
اقتداء قارئ للفاتحة وهو من يحسنها بمسقط بعض الحروف الواضحة بأي أمكنه التعلم وهو من يحل بحرف
كتخفيف شديد من الفاتحة بان لا يحسنه أو مدغم بدغم بأبدل في غير محل الادغام بخلافه بلا ابدال كتشديد
اللام أو الكاف من مالك ويسمى هذا بالارت بالمثناة أو مبدل وهو من يبدل حرفا بحرف كن يأتي بالمثلثة ببدل
السين فيقول المتتقيم ويسمى هذا بالانغ فان أمكن الاي التعلم ولم يتعلم لم تصح صلاته والاصح كافتدائه
بمثله فيما يحل به * (فائدة) * الاي نسبة الى الحالة التي ولدته أمه عليها وقيل هي نسبة الى أمة العرب
لانهم لم تحسن الكتابة ولا القراءة * (تنبيه) * يذكره الاقتداء بنحو تأتاء كفاء ولا حن بما لا يغير المعنى
كضم هاء الله فان غيّر المعنى في الفاتحة كأنعمت بضم أو كسر أو لم يحسن الا الحن الفاتحة فكأنه فلا يصح
اقتداء القارئ به وان كان اللحن في غير الفاتحة صح صلاته والقدوة به حيث كان عاجزا عن التعلم أو جاهلا
بالتحريم أو ناسيا ما كونه في الصلاة وان ذلك لحن لكن القدوة به مكروهة فلما القادروا العالم العام فلا تصح
صلاته ولا القدوة به للعالم وزيادة الناظم على أصله في هذا المحل معلومة * (تتميم) * يجوز له توضيئ ان يأتي
بالتتميم الذي لا أعاد عليه بما سمع الخلف وللقائم ان يقتدى بالقاعد والمضطجع وان يأتي بالعدل بالحرر المفسق
مع الكراهة وبالعبد وبالبالغ بالراقي لئلا يكون البالغ أولى من الصبي والحر البالغ العدل أولى من الرقيق

والشرط في المأموم لا الإمام
ينتهي في حالة الاحرام
وتقتدى النساء بالرجال
ولا يصح عكسه بحال
ولا اقتداء مشكل بجنسه
ولا بانثى بخلاف عكسه
وغايرته بمثله فليقتد

ولا تصح قدوة بمقتدى
ولا اقتداء قارئ للفاتحة
بمسقط بعض الحروف
الواضحة
أو مدغم وليس في محله
أو مبدل ويقتدى بمثله

قوله أو رجل هكذا هو
بالاصل والعمل جوابه
ورجل خنثى بانثى كورته
اذ هذا هو الذي تكروه
القدوة به فليأمل اه

والعبد البالغ أولى من الحر الصبي والمبعض أولى من كامل الرق والاعمى والبصير في الامامة سواء ويقدم الوالي بحمل ولا يتم على غيره الا انه يقدم المعبر على المستعير كما امر انب نعم ان ولي الامام الامام الاعظم فهو مقدم على الوالي ويقدم الساكن في مكان سكنه ولو باعارة على غيره ويقدم الافقه فلا قرأ فلا وروى فلا قدم هجرة فلا سن فالنسب فلا نظف ثوبا وبندنا وصنعة فلا حسن صورة وصوتا

- * (ومما قلنا صحت صلاة المقتدى * ان كان مع امامه في المسجد)
- * (ولا يضرب فيه بعد مطلقا * او حائل بخواب أو غلقا)
- * (وان يكن كل بغير مسجد * أو فيه شخص منهما فليقتد)
- * (بشرط قرب وانتفاء الحائل * فان يكن مع رابط مقابل)
- * (لنافذ لموضع الامام * صح اقتداء سائر الاقوام)
- * (وذرع حدا قرب حيث يعتبر * هذا ثلاث من مثين تختبر)
- * (وحيث صحت قدوة فجوز * بكل شخص مسلم مجرب)
- * (بشرط علم المقتدى بحاله * وما جرى عليه في انتقاله)
- * (ولم يجوز للمقتدى التقدم * في موقوف وبالفساد يحكم)

* الثاني من شروط الاقتداء اجتماع الامام والمأموم في مكان واحد كما عهد في الجماعات في العصر الحالية ولا اجتماعهما أو بعة أحوال لانهم اما ان يكونا بمسجد أو بغيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما بمسجد والاخر خارجا فان كان بمسجد ففي أي موضع صلى المأموم فيه وهو عالم بصلاة الامام كفاه ذلك في صحة اقتدائه وهذا معنى قول الناظم

ومما قلنا صحت صلاة المقتدى * ان كان مع امامه في المسجد

ولا يضرحائل من أبنية نافذة اليه كبر وسطح بخواب أو غلقا أي أو لم يتعلق أيضا وسواء كان أحدهما أعلى من الآخر أم لا لانه كما مسجد مبني للصلاة فالمجتمعون فيه مجتمعون لاقامة الجماعة مؤدون لشعائرها فلا يضرحهم بعد المسافة واختلاف الأبنية * (تنبيه) * المساجد المتلاصقة التي تفتح أبواب بعضها إلى بعض كالمسجد واحد وان انفرد كل واحد منهما بامام وجماعة وان يكن كل بغير مسجد من فضاء أو بناء أو فيه أي المسجد شخص منهما كان صلى الامام في المسجد والمأموم خارجه فليقتد المأموم بالامام بشرط قرب أي من المسجد بان لا يزيد ما بينهما على ثلث ما تذر أعقر يما يكاني وبشرط انتفاء الحائل كالجدار الذي لا باب فيه والباب المغلق فان حال ما ذكر منع الاقتداء لعدم الاتصال وكذا الباب المرذوق والشباك المشاهدين لحصول الحائل من وجهه اذ الباب المرذوق مانع من المشاهدة والشباك المشاهدين مانع من الاستطراق أما الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقفين بحذائه والصف المتصل به وان خرجوا عن المحاذاة كما أشار إليه الناظم بقوله من زيادته فان يكن مع رابط مقابل لنا فذا وضع الامام إلى آخر البيت بخلاف العادل عن محاذاته فلا يصح اقتدائه للحائل وقوله من زيادته وذرع حدا قرب أي المسجد حيث يعتبر هنا ثلاث من مثين تختبر من آخر المسجد لان المسجد كما شيء واحد لانه محل للصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل فلو كان المأموم في المسجد والامام خارجه اعتبرت المسافة من طرف الذي يلي الامام واعلم انه لا يضرب في جيسع ما ذكر شارع وان كثر طرقه ونهروان أحوج إلى سباحة لانهم عالم بعد الحيولة ثم زاد الناظم على أمه له قوله وحيث صحت قدوة فزأيم الفقيه القدوة بكل شخص مسلم مجرب فلا تصح القدوة بالكافر العلن وكذا الخفي في الاصح فلو صلى الكافر لم يحكم بأسلامه سواء كان بدار الحرب أم بدار الاسلام واذا سمعناه يتلفظ بالشهادتين ترتيبا ومولاة وهو مكلف مختار أو مكره وهو حربي أو مرتد فأنفذ حكمه بأسلامه ولا تصح القدوة بغير المميز وقد مر هذا التمييز في محله الثالث من شروط الاقتداء علم المأموم بأفعال الامام كما قال بشرط علم المقتدى بحاله أي الامام وما جرى عليه في أفعاله لانه يمكن من متابعته وبحصل علمه برؤية امام أو بعض الصفوف أو سمع صوت الامام أو

ومما قلنا صحت صلاة المقتدى

ان كان مع امامه في المسجد

ولا يضرب فيه بعد مطلقا

او حائل بخواب أو غلقا

وان يكن كل بغير مسجد

أو فيه شخص منهما فليقتدى

بشرط قرب وانتفاء الحائل

فان يكن مع رابط مقابل

لنافذ لموضع الامام

صح اقتداء سائر الاقوام

وذرع حدا قرب حيث

يعتبر

هذا ثلاث من مثين تختبر

وحيث صحت قدوة فجوز

بكل شخص مسلم مجرب

بشرط علم المقتدى بحاله

وما جرى عليه في انتقاله

ولم يجوز للمقتدى التقدم

في موقوف وبالفساد يحكم

صوت تابعه وهو المبلغ الثقة وان لم يكن مصليا أو جهداية ثقة يجنب اعنى أصم أو بصير أصم في طاعة
(الرابع) من شروط الاقتداء عدم تقدم المأموم على إمامه في المكان كما قال لناظم من فوائد المريد ولم
يجز للمقتدى التقدم أى على الإمام من موقف فان تقدم عليه في أثناء صلاة بطأت وعند التحريم لم تنعقد كما
قال وبالفساد والاعتبار في التقدم وغيره بالعائيم بالعقب وهو مؤخر القدم لا السكع وللقاعدة بالآلية كما
أفتى به البغوي والعضد جميع بالجنب وللمستأق بالرأس على المعتمد والاف في قول لناظم أغلق اللاطلاق

* (وشروطها توافق النظام * - - - - - لائق المأموم والإمام) *

* (فالتس بالكمسوف والجنائز * وعكسه في الكل غير جائز) *

* (وفرضها بنقلها والعكس صح * كذا الاداء بالقضاء على الأصح) *

الخامس من شروط الاقتداء توافق النظام صلاتهم في الأفعال الظاهرة فلا يصح اقتداء مع اختلافهما
كسكوتيه وخسوف أو جنازة لتعذر المتابعة ويصح اقتداء مفترض بمتنفل ومؤد بقاض وبالعكس ولا يضر
اختلاف نية الإمام والمأموم وما تضمنته هذه الآيات من زيادة المناظم * (تنبيه) * من شروط الاقتداء
موافقته في سنن تفحش مخالفتها فلا وترو كما كسجدة تلاوة وتشهد أول على تفصيل فيه بخلاف ما لا تفحش
فيه المخالفة كحاسة الاستراحة ومنها تبعه إمامه بان يتأخر تحريمه عن تحريم إمامه فان خالف لم تنعقد صلاته
(خاتمة) * يستحب تسوية الصفوف قال صلى الله عليه وسلم إن الله وملائكته يصلون على من يمين
الصفوف وقال من سدر جنة رفع الله به أدرجه وبني له بيت في الجنة وقال إن الله وملائكته يصلون على أهل
الصف الأول قالوا يا رسول الله وعلى الثاني قال وعلى الثاني وقال لا يزال قوم يتأخرون عن الصف الأول حتى
يؤخروهم الله في الأول وقال من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله قال النووي في شرح المذهب ويسعى
الإنسان إلى الصف الأول ما لم يخف فوات الركعة الأخيرة * (باب صلاة المسافر) *

شرعت تخفيفا عليه لما لحقه من تعب السفر وهي نوعان القصر والجمع ذكر فيه الجمع للمقيم وأدجمها القصر
وبدأ به كغيره فقال * (قصر الرباعي جائز ولا يعتبر * له شروط ستة وهي السفر) *
* (وان يكون جائزا وان يرى * ستة عشر فرسخا كثر) *
* (ونية القصر مع الأحرام * وترك الاقتداء بذى النمام) *
* (وكونه مؤديا لسنن قصر * حيث القضاء والفوات في السفر) *

قصر الفرض المكتوب الرباعي دون الشرائع والثلاثي جائز والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وإذا ضربتم في
الأرض الآية قال يعلى بن أبي أمية قلت لعمران قال قال الله تعالى إن خفتهم وقد أمن الناس فقال عجبت مما عجبت
منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ولا تعتبر للقصر شروط
سنة أوها السفر في جميع الصلاة ولو انتهت سفره فيها كان بلغف سقمته دارا قامة أو شذ في انتهاها أتم
لزال سبب الرخصة في الأولى والثانية فيه في الثانية وهذا الشرط من زيادة المناظم ثانيا إن يكون
جائزا بان يكون سفره في غير معصية سواء كان واجبا كسفر حج أو مندوبا كزيارة قبر النبي صلى الله عليه
وسلم أو مباحا كسفر تجارة أو مكرها كسفر من غردا ما العاصي بسفره ولو في أثناءه كابق وناشرة فلا يضر ان
لان السفر سبب الرخصة فلا ينافى بالمعصية وثالثها ان يرى بالبناء للجهول والمعنى تكون مسافة السفر
المباح ستة عشر فرسخا كثر وهي ثمانية وأربعون ميلا أو ثمانية ذهابا وهي من حلتان وهما سبعمائة
مئة دليين بسير الاتقال ولو قطع هذه المسافة في لحظة في بر أو بحر فإنه يقصر اما الإياب فلا يحسب مع الذهاب
حتى لو قصد مكانا على مرحلة بنية أن لا يقيم فيه بل يرجع فليس له القصر وان ناله مشقة من حلتين متواليتين
لأنه لا يسمى سفرًا طويلا والغالب في الرخص الاتباع والمسافة تحديد لا تقرب لشبوت التقدير بالاميال
عن الصحابة ولان القصر على خلاف الأصل فيحتمل فيه بتحقيق تقدير المسافة وقد قال بعض الفضلاء
في مقدار ما تعزف به مسافة القصر شعرا

وشروطها توافق النظام
صلاتي المأموم والإمام
فالتس بالكسوف والجنائز
وعكسه في الكل غير جائز
وفرضها بنقلها والعكس صح
كذا الاداء بالقضاء على الأصح
* (باب صلاة المسافر) *
قصر الرباعي جائز ولا يعتبر
له شروط ستة وهي السفر
وأن يكون جائزا وان يرى
ستة عشر فرسخا كثر
ونية القصر مع الأحرام
وترك الاقتداء بذى النمام
وكونه مؤديا لسنن قصر
حيث القضاء والفوات
في السفر

ان البريد من الفراسخ أربع * والفرسخ فثلث أميال ضع
والميل ألف أي من الباعث قل * والباع أربع أذرع فتبع
ثم الذراع من الاصابع أربع * من بعدها العشرون ثم الاصابع
ست شعيرات فبطن شعيرة * منها إلى ظهر ولاخرى توضع
ثم الشعيرة ست شعيرات غدت * من شعيرة بغل ليس عن ذامدفع

وخرج بالهاشمية المنسوبة إلى بني هاشم الأموية المنسوبة إلى بني أمية فإسافة فيها أربعون اذ كل خمسة منها
قدر ستة هاشمية ورابعها نية القصر مع تكبير الاحرام لانه خلاف الاصل وهو الاتمام وخامسها تركه
الاقتداء بذى اتمام فلو اقتدى به ولو في جزء من صلاته كان أدركه في آخر صلاته لزمه الاتمام لخبر الامام
أحمد عن ابن عباس سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفر دأربعا اذا اقتدى بجمع فقال تلك السنة
وسادسها كونه مؤديا للصلاة المقصورة في احد أوقاتها الاصل أو العذري أو الضروري فلا تقصر فائتة
الحضري السفر لاها ثابت في ذمته تامة وتقضى فائتة سفر قصر في سفر قصر كقال الناظم لكن قصر حيث
القضاء إلى آخره * (تنبيه) * بقي من الشروط قصد وضع معاليهم بعين أول سفره ليعلم انه طويل
أم لا فلا قصر للهاثم وهو من لا يدري أين يتوجه وان طال سفره لا تنفخ علمه بطوله أوله ولا طالب غريم أو
أبقى متى وجده ولا يعلم موضعه وانه يشترط للقصر مجاوزة سور مختص بما سافر منه كبلد وقريه وان كان
داخله أما كن خربة ومزارع فان لم يكن له سور مختص به فاوله مجاوزة العمران وان تخلله خراب لا مجاوزة
بساتين ومزارع ولو كان فيها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة على الظاهر في المجموع خلافا لما
في الروضة وأصلها انهم ليس من البلد وأوله لساكن خيام مجاوزة حلة فقط مع مجاوزة عرض وادسافر في
عرضه ومع مجاوزة عرض مهبط ان كان في ربوة ومع مجاوزة مصعدان كان في وهدية هذا ان اعتدلت
الثلاثة فان أفرط سعتها اكتفى بمجاوزة الحلة عرفا وينتهي سفره ببلوغ مبدأ سفره من سور أو غيره من
وطنه أو من موضع آخر رجوع من سفره إليه ولا وقد نوى قبل بلوغه وهو مستقل إقامة به وان لم يصلح بها
امامها لمقاما أما أربعة أيام صحاح وقد علم ان أربعة لا ينقض فيها وان توقعه كل وقت قصر ثمانية عشر يوما
صحاحا يشترط أيضا العلم بمجاوزة القصر فلو قصر جافلا لم تصح صلاته لئلا يعبه كفى الروضة وأصلها ولما
فرغ الناظم من أحكام القصر شرع في أحكام الجمع بالسفر

* (والجمع بين ظهره وعصره * في وقت فرض منهما كقصره) *

* (كذلك جمع مغرب مع العشاء * في وقت أي ذن كالغرضين شأ) *

يجوز للمسافر سفر قصر أن يجمع بين صلاتي الظهر والعصر في وقت أيهما شاء تقديم أو تأخير كذا يجوز
له جمع مغرب مع العشاء في وقت أي ذن الفرضين شاء تقديم أو تأخير أو الجمعة كالظفر في جمع التقديم
والأفضل للآخر وقت الأولى التأخير ولغير التقديم للاتباع * (تنبيه) * يشترط لجمع التقديم أربعة
شروط الأولى الترتيب لان الوقت لها والثانية تباع والثاني نية الجمع في الأولى ليقهر التقديم المشروع
عن التقديم سهوا وعشا والثالث الولاء بان لا يطول بينهما فصل عرفا والرابع دوام سفره إلى عقد الثانية فلو
أقام قبله فلا جمع لزوال السبب ويشترط للتأخير أمران فقط أحدهما نية الجمع في وقت الأولى ما بقي قدر
يسعها تميزا له عن التأخير تعديا وثانيهما دوام سفره إلى تمامها فلو أقام قبله صارت الأولى قضاء لانها تابعة
للازمة في الاداء والعذر وقد زال قبل تمامها وقول الناظم العشاء وشأ بالقصر فهم ما شرع في الجمع في المطر
فقال

* (وللعميم الجمع بالتقديم * بمطر مقارن التسليم) *

* (من أول الغرضين والتحرر * أيضا بكل منهما فليعلم) *

أي يجوز للعميم الجمع بالتقديم في وقت الأولى بمطر ولو كان ضعيفا بحيث يبل الثوب ونحوه كثلج وبرد
ذائبين والاصل في ذلك ما في الصحيحين عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة الظهر

والجمع بين ظهره وعصره
في وقت فرض منهما كقصره
كذلك جمع مغرب مع
العشاء

في وقت أي ذن كالغرضين
شأ

وللعميم الجمع بالتقديم

بمطر مقارن التسليم

من أول الغرضين والتحرر

أيضا بكل منهما فليعلم

والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً إذا مس لم من غـ ير خوف ولا سفر قال الشافعي ومالك أراد ذلك في المطر ولا يجوز ذلك تأخير أو شرط التقديم أن يوجد نحو المطر عند التحريم بحال يقارن الجمع وعند تحله من الأولى ليصل بأول الثانية كما تفهمه قول الناطم من زيادته يقارن التسليم من أول الفرضين إلى آخره ويؤخذ مما سار اعتبار امتداده بينهما ما هو ظاهر ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى والثانية أو بعدها * (تنبيهه) * يشترط أن يصلي جماعة يصلي بعيد عن باب داره عرفاً بحيث يتأذى بذلك في طريقه إليه ولا جمع بغير السفر ونحو المطر كمرض ورج وطامة وخوف وحل وهو المشهور لأنه لم ينقل ونحو البراءة فلا يخالف إلا بصريح * (خاتمة) * قد جمع في الروضة ما يختص بالسفر الطويل وما لا يختص فقال الرخص المتعلقة بالطويل أربع القصر والعمار والمسع على الخف ثلاثة أيام والجمع على الاظهر والذي يجوز في القصر أيضاً أربع ترك الجمعة وأكل الميتة وليس يختص بالسفر والنفل على الرحلة على المشهور والتميم واسعاً على الفرض به على الصحيح فيها ولا يختص هذا بالسفر أيضاً به عليه الرافعي وزيد على ذلك صور ومنها ما لو سافر المودع ولم يجد المال ولا وكيله ولا الحياكم ولا الامين فله أخذها معه على الصحيح ومنها ما لو استحب معه ضرة زوجته بقرعة فلا قضاء عليه ولا يختص بالطويل على الصحيح

* (باب صلاة الجمعة) *

بضم الميم واسكانها وفتحها وحتى كسر هاو جمعها جمعان وجمع وسميت بذلك لاجتماع الناس لها وقيل لما جمع في يومها من الخير وقيل انه جمع فيه خلق آدم وقيل لاجتماعه مع حواء فيه في الارض وكان يسمى في الجاهلية يوم الغروبة أي البين للعظم وهي أفضل الصلوات ويومها أفضل الايام وهي بشر وطها الاثنية فرض عين لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وقوله صلى الله عليه وسلم راح الجمعة واجب على كل محتلم وفي الخبر من ترك ثلاث جمع منها أو ناطب مع الله على قلبه ويمت الجمعة ظهرامة قصورة وان كان وقتها وقتاً وتدارك به بل هي صلاة مستسقة له لأنه لا يغني عنها ولقول عمر رضي الله تعالى عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم ولم وقد نأب من افتقر والجمعة كسائر الفرائض الخمس في الاركان والشرائط وتختص بامور تشترط في لزومها أو موفى عنها وآداب ووظائف تشرع وستأتي كلها وقد بدأ الناطم بالقسم الأول فقال

* (الهاشروا سبعة لتلزموا * كون المصلي عند ذلك مسلماً) *

* (مكافأه مستوطناً حاذ كره * ذاك حجة بحيث لم ينل ضرر) *

لها أي لصلاة الجمعة أي للزومها شروا سبعة بتقديم السين على الواو اذ أولها الاسلام وهو شرط في كل عبادة ثانياً وثالثاً كون المصلي مكافأ أي بالغافلاً فلا جمعة على صبي ولا على مجنون والتكليف أيضاً شرط في كل عبادة قال في الروضة والمعنى عليه كالمجنون بخلاف السبيكران فإنه يلزمه قضاءها وظاهر اكثيرها رابعها كونه مستوطناً بجمعها أي مقبلاً إقامة تمنع حكم السفر فلا جمعة على مسافر مسافر مباح ولو قصر لا شغلها وخامسها كونه حراً فلا تجب على من فيرق لنقصه ولا شغلها بحقوق السيد عن التبرؤ لها وشمل ذلك المكاتب لأنه عبد ما بقي عليه درهم وسادسها كونه ذكراً فلا تجب على امرأة وخمسة لنقصهما وسابعها كونه ذاك حجة بحيث لم ينل أي يناله ضرر في حضورها فلا تجب على مريض ولا على معذور بحرخص في ترك الجماعة ما ينصونهما وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجد امرئ كاملاً كما أوجاراً أو أعاره ولو آدمياً كما قاله في المجموع ولم يشق الركوب عابها كشقة المشى في الوحل لا انتفاع الضرر وتلزم الاعمي ان وجد قائداً فان لم يجده لم يلزمه الحضور وان كان يحسن المشى بالعصا خلافاً للقاضي حسيين لما فيه من التعرض للضرر * (فرع) * يحرم على من تلزمه الجمعة السفر ولو طاعة بعد فجر يومه الا أن تمكنه الجمعة في مقصده أو طريقه أو يتضرر بخلافه عن الرفقة (قاعدة) الناس في الجمعة على ستة أقسام الأول من تلزمه وتنعقده وهو من اجتمعت فيه الصفات المعبرة الثاني من تنعقده ولا تلزمه وهو من له عذر على الاصح الثالث من لا تلزمه

* (باب صلاة الجمعة) *

لها شروا سبعة لتلزموا
كون المصلي عند ذلك مسلماً
مكافأه مستوطناً حاذ كره
ذاك حجة بحيث لم ينل ضرر

ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو المجنون والمغمى عليه والكافر الأصلي الرابع من لا تلزمه ولا تنعقد به لكن تصح منه وهو الصبي المميز والعبد والمسافر والمرأة والخنثى الخامس من تلزمه ولا تصح منه وهو المرتد السادس من تلزمه وتصح منه وفي انعقاده به خلاف وهو المقيم غير المستوطن ثم شرع في شروط الصحة فقال

- * (والشرط فيها أن تقام في بلد * باربعين واستدامة العدد) *
- * (وكونها جماعة في كلها * وركعة وكونهم من أهلها) *
- * (وخطبتان قبلها مع طهر * في وقتها وذلك وقت الظهر) *
- * (مع القيام والجلوس المعتبر * للفصل بين الخطبتين أن قدر) *
- * (والحمد لله مع الصلاة * على النبي والأمر بالخيرات) *
- * (وكونه للمؤمنين داعياً * وآية من القرآن تالياً) *
- * (وحيث ضاق الوقت أو شرط عدم * فالظاهر عندي أنهم من الزم) *
- * (فلا تقام في ذوى البوادي * ولو أقاموا عمرهم بوادي) *

والشرط فيها أن تقام في بلد
باربعين واستدامة العدد
وكونها جماعة في كلها
أوركة وكونهم من أهلها
وخطبتان قبلها مع طهر
في وقتها وذلك وقت الظهر
مع القيام والجلوس المعتبر
للفصل بين الخطبتين أن قدر
والحمد لله مع الصلاة
على النبي والأمر بالخيرات
وكونه للمؤمنين داعياً
وآية من القرآن تالياً
وحيث ضاق الوقت أو شرط
عدم
فالظاهر عندي أنهم من الزم
فلا تقام في ذوى البوادي
ولو أقاموا عمرهم بوادي

والشرط فيها أى في صحته مع شروط غيرها أمور أولها أن تقام في بلد أى أن تقام في خطبة أربعة أو طان المجيعين من البلد لأن الجمعة تقام في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لا كذلك سواء المساجد وغيرها بخلاف الصحراء وان كان بها خيلام كبراني في كلام المناظم قريبا ولو لم يمتد إلى البنية وأقام أهلها للعمارة لم يمتد إليهم الجمعة لانها وطنهم سواء كانوا في منازل أم لا * (قائدة) * في تناوب البزار أنه إذا كان البلد كبيراً وخرب ما حو إلى المسجد لم يزل حكم الوصل عنه ويجوز إقامة الجمعة فيه ولو كان بينهم ما فرسخ أو أكثر والضايف فيه أن لا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزته كقوله في القضاء المعلوم من خطبة البدان الجمعة تجوز فيه ان كان كذلك ثانيها أن تقام باربعين رجلا ولو بالامام ثالثها استدامة العدد المذكور في دوامها كالوقت فلو انقضى وأقيمت بطالت فيتم الباقيون ظهر أو في الخطبة لم يحسب ركن من ساقه حال نقصهم لعدم سماعهم له فان عادوا قريبا عرجا فجاز بناء على ما مضى منها فان عادوا بعد طول الفصل وجب استئنافها لان تقام المروا التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والاتباع بعد فيجب اتباعهم فيها كتنقصهم بين الخطبة والصلاة فانهم ان عادوا قريبا جاز البناء والاجب الاستئناف كذلك رابعها كونها جماعة في كلها أو في ركعة منها ولو الأولى لانهم تقام في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لا كذلك فلا تصح فرادى خامسها كونهم أى الاربعين من أهلها أى الجمعة وهم الاحرار الذكور والمكفون المستوطنون بعملهم لا يتابعون عنه شتاء ولا صيفا الحاجة سادسها خطبتان قبلها أى الصلاة لا تباع رواه الشيخان * سابعها الطهر من حدث ونجس أصغر أو أكبر مخففا أو مغلظا أو متوسطا كما جرى عليه السلف والخلف واليه أشار المناظم بقوله مع طهر تامن الوقت كما قال في وقتها وذلك وقت الظهر لا تباع رواه الشيخان مع خسر صلوا كبراً يتو في أصلي في شرط الاحرام بحيث يسعها أو سيد كر المناظم قريبا حكم ضيق الوقت واعلم أن المراد بالشرط التي ذكرت مالا يتعدى تاسعها القيام لا القادر في الخطبتين فان عجز فيه عن جالساً عاثرها الجلوس المعتبر للفصل بين الخطبتين ان قدر عليه لا تباع بطمأنينة في جلوسه كافي الجلوس بين السجدين ومن خطب قاعد العذر فصل بينهما بسكينة وجوبا واعلم أن أركان الخطبتين خمسة أشار المناظم إلى أولها بقوله والحمد لله أى لا تباع وإلى ثانيها بقوله مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لانهم عبادا فانتعرت إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالتلاوة لفظ الحمد والصلاة متعين لا تباع فلا يجوز الشكر والتعظيم والاله الا الله ونحو ذلك ولا يتعين لفظ الحمد بل يجوز نحمده الله أو الله الحمد أو ونحو ذلك ويتعين لفظ الجلالة فلا يجوز الحمد الرحمن ولا نحوه ويجزئ أصلي أو أصلي على محمد ونحو ذلك ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي أجدد أو المساح أو الخاشع أو نحو ذلك ولا يكفي بكنى بكنى الله محمد أو لا الايمان بلفظ الصبر وان تقدم اسم الله تعالى إلى ثالثها بقوله والأمر بالخيرات أى الوصية بالتقوى أى لا تباع رواه مسلم ولا يتعين

الخطب الوصية بالتقوى اذا الغرض الوعظ والجل على طاعة الله تعالى فيكفي اطيعوا الله وراقبوه وفي كلام
لناظم اشارة بذلك ولا يكفي التحذير من الاعتزاز بالدنيا وزخرفها وهذه الثلاثة اركان في كل من الخطبتين
والى رابعها بقوله وكونه للمؤمنين داعيا بما يقع عليه اسم دعاء المؤمنين والمؤمنات بالخروج في الخطبة الثانية
لان الدعاء يابق بالخواتيم ولو خص به الحاضرين كقوله وحكم الله كفى ولا باس بالدعاء للسالكين بعينه كفى
زوائد الرضا فان لم يكن في وصفه بحسب رتبة بسن الدعاء لائمة المسلمين وولادة امورهم بالاصلاح والاعانة على
الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك والى خامسة - هـ - بقوله وآية من القرآن تاليا أي قراءة آية في احدهما مما
للا تباع وواه الشجاعة وسواء في ذلك الوعد والوعيد والحكم والقصص ويعتبر فيها كونها مفهومة (تنبيه)
يشترط الولاة بين الخطبتين وبين اركانها وبينهما وبين الصلاة وسر العورة فیهما او اسمع الاربعين
الذين تنعقد بهم الجمعة اركانها وليس ترتيب اركان الخطبتين بان يبدأ بالحمد ثم الصلاة ثم الوصية ثم القراءة
ثم الدعاء كما جرى عليه السلف والخلف وكون الخطبتين على منبر فان لم يكن فعلی مرتفع وان يسلم على من عند
المنبر وان يقبل عليهم اذا صعد المنبر ونحوه وانتهى الى الدرجة التي يجلس عليها المسموعة بالستر وان يسلم
عليهم ثم يجلس فيؤذن واحدا لا تباع في الجميع وان تسكون الخطبة فصحيحة حوله لا مبتدله ولا ركيكة فريضة
للفهم لا غريبة وحشية وان تكون متوسطة وان لا يلتفت في شيء منها وان يشغل بمرأه بنحو سيق وقبوعناه
بحرف المنبر وان يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص وان يقيم بعد فراغه من الخطبة مؤذنا
ويبادر ليلعج المحراب مع فراغه من الإقامة فيسرع في الصلاة وان يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة الجمعة
وفي الثانية المنافقين جهرا للا تباع وزيادة لناظم الحسنة في هذا المحل غير خافية وأما قوله وحديث ضاق
الوقت أو شرط عدمه الى آخره أشار به الى ان الوقت المعتبر في سائر اذ اضاق عن الصلاة وعن خطبتها أو خرج
أو عدم شرط من شروطها كان فقد العدد أو الاستيطان فانها تصلي حينئذ ظهرا وكلاهما شرط القصر
يرجع الى الاتمام فسلم انهما اذا قامت لا تقضى جمعة قبل ظهور أو لو خرج الوقت وهم فيها وجب الظهور بناء
الحاقا للادوام بالابتداء فيسروا بالقراءة من حينئذ وقوله من زيادته فلا تقام في ذرى البوادى الى آخره
أشار به الى ان اهل الخيام لولازموا موضع عامن الصحراء ولم يبالغهم النداء من محل الجمعة لا جمعة عليهم ولا
تصح منهم لانهم على هيئة المستوفزين وليس اهم أبنية المستوطنين ولان قبائل العرب كانوا قريين حول
المدينة وما أمرهم صلى الله عليه وسلم بما اقول لناظم من القرآن بغير ضرورة

ولا يجوز جمعان في باد
الاكبر اقل يجوز فيه العدد
لا مطلقا بل قدر ما يحتاج له
فان تسكن زيادة فباطلة
اذا علمنا انها تخلفت
عن جميع لوجعوا بها كفت
ولا يضر كون غير الزائدة
تعاقبت اذ كلها كواحدة
وحيث ما لم يعلم التقدم
وغيره فالظاهر بعد يلزم

- * (ولا يجوز جمعان في باد * الاكبر اقل يجوز فيه العدد) *
- * (لا مطلقا بل قدر ما يحتاج له * فان تسكن زيادة فباطلة) *
- * (اذا علمنا انها تخلفت * عن جميع لوجعوا بها كفت) *
- * (ولا يضر كون غير الزائدة * تعاقبت اذ كلها كواحدة) *
- * (وحيث ما لم يعلم التقدم * وغيره فالظاهر بعد يلزم) *

اعلم انه قد بقي من الشروط ان لا يسبقها ولاية ائمة ارجح عظمى في محملها وان عظم كقَالَ الشافعي قدس الله تعالى
روحهم ورزقنا فتوجه لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يقيموا سوى جمعة واحدة ولان الاقتصار
على واحدة أفضى الى المقصود من اظهار شعائر الاجتماع واتفاق الكلمة قال الشافعي ولانه لو جازفها
بمسجدين جاز في مسجد الشعائر ولا يجوز اجماعا الا اذا كبر المحل وعسر اجتماعهم في مكان واحد بان
لا يكون في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة ولو بغير مسجد فيجوز التعدد للحاجة بمسجد الا ان الشافعي رضى
الله عنه دخل بعداد أهلها فيجمعونهم اجمعتين وقيل ثلاثا فلم يذكر عليهم حله الاكثر من على عسر
الاجتماع قال الرواية ولا يحتمل مذهب الشافعي غيره قال الصمري وبه أفق المزي في عصره وهذا معنى قول لناظم
ولا يجوز جمعان في بلد الى قوله بل قدر ما يحتاج له واعلم ان ظاهر النص منع التعدد مطلقا كما اقتصر عليه
صاحب التنبيه كالشيخ أبي حامد ومن تبعه فالاحتياط لمن صلى جمعة ببلد تعددت فيه الجمعة بحسب الحاجة ولم

يعلم سبق جمعة ان يعيدها ظهرا أما لو سبقها في محل لا يجوز والتعدد فيه الصحيحة السابقة لاجتماع الشرائط
فيها واللاحقة باطله والى هذا أشار الناظم بقوله فان تكن زيادة فباطله الى قوله كفت والمعبر سبق
التحريم بتمام التكبير وهو الراء وان سبقه الآخر بالهمزة ثم أشار بقوله ولا يضر كون غ - ير الزائدة الى آخر
البيت الى أنهما لم يوافقا معا وشك في المعية فلم يدر أوقعهما أو مر تبعا استؤنف الجمعة ان اتسع الوقت
لتوافقهما في المعية فليست احدهما أولى من الاخرى ولان الاصل في صورة الشك عدم جمعة مجزئة وأشار
بقوله وحيث ما لم يعلم التقدم الى آخر البيت انه اذا سبق احدهما الاخرى ولم تتعين كان جميع مريضان
تكبيرتين مثلا خفتين وجهلا التقدم فاخبر بذلك أو تعينت ونسيت بعده صلوا ظهرا لانا يتبعنا وقوع جمعة
صحيحة في نفس الامر ولم يمكن اقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت لها الجمعة غير معالومة والاصل بقاها الفرض
في كل طائفة فوجب عليهم الظهور وقول الناظم جمع يضم الجيم وفتح الميم وقوله جمعوا يضم الجيم وكسر الميم
المشددة وقوله وحيث ما لم يعلم بينا لله للمفعول وما تضمنته هذه الابيات من زيادته ثم شرع في بيان آداب الجمعة
وتسمى هيأتها

* (والغسل مندوب وتنظيف البدن * وأخذ أظفار وطيب فيسن) *

* (واللبس للبياض والانصات * لخطبة وتحريم الصلاة) *

* (الاصلاة ركعتين تندب * لداخل أخف قدر يطلب) *

والغسل مندوب وتنظيف

البدن

وأخذ أظفار وطيب فليسن

واللبس للبياض والانصات

لخطبة وتحريم الصلاة

الاصلاة ركعتين تندب

لداخل أخف قدر يطلب

هيأت الجمعة أمور أحدها الغسل لم يرد حضورها وان لم تجب عليه بل يكره تركه وقد مر الكلام عليه
في باب الغسل وأعادته هنا تيمنا بالسنن المتعلقة بالجمعة وتأنينا لتنظيف البدن بآزاله الروائح الكريهة
كالصنن فيزال بالماء ونحوه قال الشافعي رضي الله عنه من نطق ثوبه بقل همه ومن طاب ريحه زاد عقابه
وثالثها أخذ الأظفار ان طالت وكذلك الش - عرفينغ ابطه ويقص شاربه ويحلق عانته ويستحب أن
يتنظف باستعمال السواك وقدر روى أبوهريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقلم أظفاره
ويقص شاربه يوم الجمعة قبل ان يخرج للصلاة ورابعها الطيب أي استعماله وأحبه للرجال ما ظهر
ريحه وخفي لونه وللنساء ما ظهر لونه وخفي ريحه خامسها اللبس للبياض من الثياب فهي أفضل من غيرها
لخبر البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكفوا فيها ما وكأتم ويسن للامام أن يزيد في حسن الهيئة
والعمامة والارتداء لاتباع ولانه منظور اليه وفي تعبير الناظم بالبياض موافقة للفظ الحديث سادسها
الانصات للخطبة وهو السكوت مع الاصغاء اليها والاستماع اليها لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له
وأنتصوا واذا كرم المفسرون انها نزلت في الخطبة وسميت قرآنا لاشتغالها عليه وصرف الامر عن الوجوب
خبران رجلا دخل والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب يوم الجمعة فقال متى الساعة قاوما الناس اليه بالسكوت
فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية ماذا أعددت لها قال حب الله ورسوله
قال انك مع من أحببت فلم يذكر عليه السلام ولم يبين له وجوب السكوت ويجب رد السلام ويسن تسميت
العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم عند قراءة الخطيب ان الله وملائكته يصلون
على النبي صلى الله عليه وسلم وان اقتضى كلام الروضة باحثة الرفع ومرح القاضي أبو الطيب بكر اهته وتحريم
الصلاة أي يحرم ابتدائها اذا جلس الخطيب على المنبر الاصل الا ركعتين تحية المسجد فانها تندب لداخل
لصلاة الجمعة والامام يخطب ويستحب تخفيفهما كما قال الناظم أخف قدر يطلب ليتفرغ لسماع الخطبة
ولخبر مسلم اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركم ركعتين وليتجو زفهما هذا ان صلى سنة الجمعة والا
صلاها تخفيفة وحصات التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال * (تنبيه) * المراد بالتخفيف فيما ذكر
الاقتصار على الواجبات كما قال الزركشي لا الاسراع وبدله ما ذكره من أنه اذا ضاق الوقت وأراد الوضوء
اقتصر على الواجبات والتصرح بلبس البياض وتحريم الصلاة من زيادته * (تنبيه) * يسن أن يقرأ
اليكف يوم الجمعة وليتها لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ الكهف في الجمعة أضاء له ما بين الجمعتين وفي رواية

البهيقي من قرأها يوم الجمعة أضاعه من النور ما بينه وبين البيت العتيق وأخرج الترمذي من قرأ الدخان ليلة الجمعة أصبح مغفورا له وأخرج ابن مردويه عن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ الدخان ليلة الجمعة أو يوم الجمعة بنى الله له بيتا في الجنة ويكثر الدعاء بمهاولة لها وكذلك الصدقة وفعل الخير والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لخبران من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا على من الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة علي وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفرت له ذنوب ثمانين سنة والاعخبار الواردة في ذلك كثيرة * (خاتمة) * من قرأ بعد صلاة الجمعة سورة الاخلاص والمعوذتين والفاتحة سبعا سبعاً غفر له من ذنوبه ما تقدم كجاء في الخبر ذكره ابن الملقن في بحارته على المنهاج * (باب صلاة العيد) *

أى عيد الفطر وعيد الاضحية والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فصل لربك وانحر والمشهور في التفسير أن المراد به صلاة الاضحية وأول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة واشتقاق العيد من العود لكرهه كل عام وقيل لعود السرور بعوده وقيل لكثرة عوائد الله على عباده فيه وجمعه أعياد وانما جميع بالياء وان كان أصله بالواو للزومها في الواحد وقيل للفرق بينهما وبين أعياد الخشب * (وأكدوا الصلاة للعيدين * في حق ذي التكليف ركعتين) *
 * (ووقتاهما من الطلوع بحسب * الى الزوال والقضاء ينسب) *
 * (يكبر الانسان في القيام * سبعا سوى تكبيرة الاحرام) *
 * (مسجداً مسجداً لا مهلال * مع الجميع قبل ان يبسمه لا) *
 * (وبعد تكبير قيام الثانية * يأتي بخمس مثل سبع ماضيه) *
 * (وبعد هاتين خطبتان * كجمعة في سائر الاركان) *
 * (يستفتح الاولى بتكبيرات * تسع وفي الاخرى بسبع يأتي) *
 * (يعلم الاقوام حكم الفطر * ويوم عيد النحر حكم النحر) *

وأكدوا أى العلماء الصلاة للعيدين فهي سنة وكذا لأنما ذات ركوع وسجود ولا أذان لها كالأصالة السنن والصارف عن الوجوب خبره على غيره قال لا الآن تطلع وقد واطب النبي صلى الله عليه وسلم عابها وتسمع جماعة في غير الحاج بمنى بل تسن له منفردا وتسمع للمنفرد والعبد والمرأة والنخس والمسافر وهي في حق ذي التكليف بالبلوغ والعقل صلاة ركعتين بالاجماع يحرم بنية صلاة عيد الفطر والاضحية هذا أقوالها وسأني أكملها ووقتاهما من الطلوع للشمس أوله الى الزوال يوم العيد ويسن تأخيرها ورفع الشمس قدر ربح لا تباع وبيان وقتها من زيادته وكذا قوله والقضاء ينسب وأقاربه انه يندب قضاءها وأما أكملها فقد بينه بقوله يكبر الانسان في القيام من الركعة الاولى سبعا بتقديم السنين على الموحدة سوى تكبيرة الاحرام لما رواه الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم لم يكبر في العيد في الاولى سبعا قبل القراءة ويسن ان يقف بين كل اثنين كاتبة معتدلة مسجداً لا مهلال ويحسن في ذلك ان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر لانه لا تق بالخال وهي الباقيات الصالحات ثم يتعوذ بعد التكبيرة الاخيرة ثم يقرأ الفاتحة كغيرها من الصلوات واليه أشار الناطم بقوله من زيادته قبل ان يبسم لا وبعد تكبير قيام الركعة الثانية قبل التعوذ والقراءة يأتي بخمس للخبر المذكور ويسن ان يجهر ويرفع يديه في الجميع وان يضع يده على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين كفي تكبيرة الاحرام * (فرع) * لو شئت في عدد التكبيرات أخذ بالاقول كافي عدد الركعات ويندب أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الاولى وفي الثانية اقربت أو سبح اسم ربك الاعلى في الاولى والثانية في الثانية جهرا لا اتباع وقوله وبعد هاتين الصلاة تسن خطبتان كجمعة في سائر الاركان وأما شروط خطبتي الجمعة كالقيام فيها والجلوس بينهما والطهارة والسنة فلا تشترط في العيد ويستفتح ندبا بالخطبة بتكبيرات تسع بتقديم المائة على السنين والخطبة الثانية بسبع بتقديم السنين على الموحدة

* (باب صلاة العيد) *
 وأكدوا الصلاة للعيدين
 في حق ذي التكليف ركعتين
 ووقتاهما من الطلوع بحسب
 الى الزوال والقضاء لا ينسب
 يكبر الانسان في القيام
 سبعا سوى تكبيرة الاحرام
 مسجداً لا مهلال
 مع الجميع قبل أن يبسمه لا
 وبعد تكبير قيام الثانية
 يأتي بخمس مثل سبع ماضيه
 وبعد هاتين خطبتان
 كجمعة في سائر الاركان
 يستفتح الاولى بتكبيرات
 تسع وفي الاخرى بسبع يأتي
 يعلم الاقوام حكم الفطر
 ويوم عيد النحر حكم النحر

* (وفي كسوف الشمس من صلى أسراً * وسن جهر في الصلاة للقمر) *

* (وحيث فانت فيهما - ما فلا قضا * والخطبتان سنة كالمضي) *

اعلم ان صلاة الكسوف سنة مؤكدة للخبر المذكور وغيره وهي ركعتان فيحرم نية صلاة الكسوف أو الخسوف ويقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد السجدة الثانية بالطهارة في محلها فلهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك هذا أقلها وأكثرها فبما ذكره الناظم بقوله

فليأت بالقيام مرتين * كذا الركوع في كل اثنين

ففي كل ركعة قيامان وركوعان كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم يطيل في قراءة الجميع مع تطويله التسبيح كلما ركع فيستحب تطويل قراءة القومات الأربع وتطويل تسبيح الركعات وأما السجدة فلا يطيل فيها على الأصح في الرائي كما يتردد في التثنية والى هذا أشار الناظم بقوله تخفف ما سجوده إذا سجد وقال النروي الصحيح المختار انه يطيل السجود وقد ثبت اطالته في أحاديث كثيرة في الصحيحين عن جماعة من الصحابة ولو قيل يتعين الجزم به لكان قولنا صحيحاً لأن الشافعي قال إذا صح الحديث فهو قوي أو مذهبى وقد صح الحديث والى هذا أشار الناظم بقوله من فوائده المزیدة ورجحوا تطويله فليعلم قد قرأ في الأولى بعد الفاتحة وما يتقدمها من دعاء الافتتاح والتعوذ بالبراءة وقد رهاه لم يحسنه في الثانية كقراءة آية منها والثالث مائة وخمسون منها والرابع مائة منها تقر بها ويسبح في كل من الركوع والسجود الأول قدر مائة آية من البقرة والثاني ثمانين والثالث سبعين والرابع خمسين وخرج عما ذكره الجلوس بين السجدة والاعتدال من الركوع الثاني فلا يطولهما وتسبج في الصلاة في كسوف الشمس من صلى أسراً فإنه لا ينافي في سن جهر في الصلاة للقمر أي الخسوف لأنهم يلبسوا للتتابع فيها وحيث فانت فيهما فلا قضاء لزوال المعنى الذي لاجله شرعت وفوات صلاة كسوف الشمس بالانجلاء وغروبها كاسفة وفوات صلاة الخسوف بالانجلاء وطلوع الشمس لا بطلوع القمر فان حصل الانجلاء أو الغروب في الشمس أو طلوع الشمس في القمر في أثناءها لم تبطل بل بخلاف واعلم انه لا يجوز زيادة ركوع ثالث فاكتر أطول مكث الكسوف ولا إسقاط ركوع للانجلاء والخطبتان سنة كالمضي فيسن خطبتان بعد الصلاة جماعة كخطبتي الجمعة بحث فيها على التوبة والخير ويحرضهم على الاعتقاد والصدقة ويحذرهم الغفلة والاعتناء * (خاتمة) * يستحب لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والحسب ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفرداً كما قاله ابن المقرئ تبعه اللص واعلم ان الرياح أربع الصبا وهي من اتجاه الكعبة والدمبور وهي من ورائها والجنوب من جهة يمينها والشمال من جهة شمالها ولكل منها طبع فاصبها حارة وباسية وهي ريح الجنة التي تهب عليهم كل يوم وأمسلم جعل الله تعالى من أهلها

* (باب صلاة الاستسقاء) *

وهي لغة طلب السقيا وشرعاً طلب سقيا العباد من الله تعالى عند الحاجة إليها والاستسقاء ثلاثة أنواع أدناها الدعاء المجرد وأوسطها الدعاء بخلاف الصلوات وفي خطبة الجمعة وأفضلها الاستسقاء بصلاة وخطبة كما يأتي والاصل فيها الاتباع واه الشيخان وغيرهما

* (يسن عند قلة الأمطار * صلاة الاستسقاء في الاقطار) *

* (ويستحب بعد أن يكرروا * صلاة الاستسقاء ان لم يطرروا) *

* (فيجهر الامام قبل بالندا * يامرهم بان يصالحوا العدا) *

* (وتوبة من كل ذنب موبق * وكثرة الخيرات والصدق) *

* (وصومهم ثلاثة أياما * وليخرجوا في رابع صياما) *

* (الى المصلى مظهرى الخشع * بانحسب الثياب والتخضع) *

* (وخطبتان بعدها كالعيد * في القول والافعال والتأكيد) *

وفي كسوف الشمس من

صلى أسراً

وسن جهر في الصلاة للقمر

وحيث فانت فيهما فلا قضا

والخطبتان سنة كالمضي

* (باب صلاة الاستسقاء) *

يسن عند قلة الأمطار

صلاة الاستسقاء في الاقطار

ويستحب بعد أن يكرروا

صلاة الاستسقاء ان لم يطرروا

فيجهر الامام قبل بالندا

يامرهم بان يصالحوا العدا

وتوبة من كل ذنب موبق

وكثرة الخيرات والصدق

وصومهم ثلاثة أياما

وليخرجوا في رابع صياما

الى المصلى مظهرى الخشع

بانحسب الثياب والتخضع

وخطبتان بعدها كالعيد

في القول والافعال والتأكيد

- * (لكن هنا يسن للخطيب * زيادة الترهيب والترهيب) *
 * (كذا الدعاء بالجهر والاسرار * ويبدل التكبير باستغفار) *
 * (وليدع أيضا بالدعاء المأثور * عن النبي بلفظه المأثور) *
 * (وليجعلن أعلى الرداء أسفله * كذا اليسار لليمين حوله) *
 * (وليفعلوا كفعله وان دعاء * سرادعوا وأمنوا ان اسمعا) *
 * (وسبحوا الرعد أو برق مري * واغتسلوا في سيل واد قد جرى) *

أي يسن عند قلة الامطار أو انقطاع الماء أو موته صلاة الاستسقاء في الاقطار أي النواحي فهي سنة مؤكدة للمقيم والمسافر وأهل القرى والبادي والامصار لاستواء الكل في الحاجة وهي ركعتان كصلاة العبد في كيفية المقدمة وتصل في أي كان من ليل أو نهار لانها ذات سبب فدارت مع سببها وشمل كلام الناظم ما لو انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت اليه فيسن غيرهم أيضا أن يستسقوا اللهم ويسألوا الزيادة النافعة لأنفسهم اذ المؤمنون كالعصاة والواحد اذا اشتكى بعضه اشتكى كله ويستحب كما أفاده الناظم من زيادته أن يكرر وصلاة الاستسقاء مع الخطيبين ان لم يطرأ وحشي يستقوا فان سبقوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء وصلوا وخطب لهم الامام شكر الله تعالى وطلبوا للمزيد قال الله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم واذا أراد الخروج للصلاة فيجهر الامام أو نائبه قبل الخروج بالدعاء يامرهم بان يصالحوا العدا المتشاحنين لامر الدنيا ولحظ النفس لحریم الهجران فوق ثلاث وتوبة من كل ذنب موبق يكسر الموحدة والقف أي مهلك قولي أو فعلی متعاقب بحقوق الله بالنسبة والاقلاع والعزم على انه لا يعود والخروج من مظالم العباد المتعاقبة منهم من دم أو عرض لان ذلك أرجح للاجابة ومعالم ان التوبة واجبة أمر بها الامام أم لا ويامرهم بكثرة الطيرات والتصدق على المحتاجين والاعتاق وبصومهم ثلاثة بالثنوين أياما من أيام متتابعة قبل يوم الخروج لان الصوم معين على الرياضة والخشوع وصح ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظلوم والتقدير بالثلاثة مأخوذ من كفارة اليقين لانه أقبل ما ورد في الكفار توبامره بصير الصوم واجبا متلا كما أفق به النووي وسبقه اليه ابن عبد السلام في قواعده وأقره عليه جمع كالبكي والعمولي وعليه فيجب فيه التبيت والتعيين ويصح صومها عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود صوم تلك الأيام وايجز جوا في رابع أي في اليوم الرابع من صيامهم صياما الى المصلي مظهرى التخشع وهو خضوع القلب مع سكون الجوارح ولا يتطيلون ولا يتزينون بل يتنظفون بالماء والسواك وقطع الروائح السكرية لانه يوم مسئلة واستسكانة وقول الناظم باخشن الثياب بالخاء المعجمة والشين المعجمة أراد به قول أصله كغيره في ثياب بذلة بكسر الموحدة وسكون المعجمة أي مهننة أي ما يلبس من الثياب وقت الشغل ومباشرة الخدمة ومباشرة الانسان في بيته وقوله والتخضع المراد به الذل ويستحب اخراج الصبيان والشيوخ والجماعات لدعائهم أقرب للاجابة اذ التكبير أرق قلبا والاصح غير لاذنب له والخبر وهل ترزقون وتنصرون الابضعاء كرواه البخاري وروى لولا شباب خشع وبهائم رتع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا ويرحم الله القائل هذان البيتان ليسا من النظم

لولا عباد لاله ركع * وصبيحة من اليتامى رضع

ومهملات في الفلاة رتع * صب عليكم العذاب الاوجع

ويسن اخراج البهائم لان الجذب قد أصابها أيضا وتعزل عن الناس ويفرق بين الامهات والاولاد حتى يكثرو الصياح والضجة والزينة فيكون أقرب للاجابة ولا يمنع أهل الذمة لانهم مستترزون وفضل الله واسع وقد يحجبهم استدراجهم ويكره اخراجهم للاستسقاء ويسن لكل أحد من يستسقى أن يتشفع بأهل الصلاح لان دعائهم أقرب للاجابة لاسيما أقارب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يتشفع أيضا بما فعله من خير بان يذكره في نفسه فيجعله شافعا لان ذلك لا تلقى بالشهادة كذا في خبر الثلاثة الذين أوفى الغار

لكن هنا يسن للخطيب
 زيادة الترهيب والترهيب
 كذا الدعاء بالجهر والاسرار
 ويبدل التكبير باستغفار
 وليدع أيضا بالدعاء المأثور
 عن النبي بلفظه المأثور
 وليجعلن أعلى الرداء أسفله
 كذا اليسار لليمين حوله
 وليفعلوا كفعله وان دعاء
 سرادعوا وأمنوا ان اسمعا
 وسبحوا الرعد أو برق مري
 واغتسلوا في سيل واد قد جرى

ويستحب خطبتان بعدهما أي صلاة الاستسقاء كالعبادة في القول والأفعال والتأكيدها لا تباع رواه
أبو داود وغيره وتجزي الخطبتان قبلها لكن هنا كما أفاده الناطم من زيادته يسن للخطيب زيادة الترهيب
في الخسيرة وزيادة الترهيب أي التخويف كما يسن له الدعاء في الخطبتين بالجهر والأسرار فيه الغيب سرا
وجهرًا ويبدل التكبير أول الخطبتين باستغفار فيقول أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم
وأقرب إليه بدل كل تكبير ويكثر في أثناء الخطبتين من قوله استغفروا ربكم أنه كان غفارًا يرسل السماء
عليكم مدرارًا ويعدكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارًا ما لكم لا ترجون لله وقارًا وقد
خلفكم أطوارًا ومن دعاء الكرب وهو لا إله إلا الله الخليم الحكيم لا إله إلا الله رب العرش العظيم لا إله إلا الله
رب السموات والأرض ورب العرش الكريم ويتوجهه للقبلة من نحو ثلث الخطبة أي الثانية وليدع
أيضا في الخطبة الأولى بالدعاء المأثور رأي الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم بالفظه الذي يفوق على الدر المنثور
وقد أسنده إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه في المختصر وهو اللهم سقنا حية ولا سقنا عذاب ولا تحقق ولا بلاء
ولا هدم ويدعوا بضارباه الشافعي في الام وهو اللهم اسقنا غيثا غيثا هنيئا مريئا مريئا مريئا مريئا مريئا
سحبا طيبا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد والبلاد من الجهد والالاء
والضيق ما لا يشكي الا اليك اللهم أثبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع وأتزل علينا من بركات السماء وأثبت
لنا من بركات الأرض واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم اننا نستغفرك انك كنت غفارا فافعل
السماء علينا مدرارًا * (تنبيه) * الملائكة ترفع الدعاء المستدق وبالهمزة الساكنة والمشددة الجوع ولفظ
الحديث والذاع والاصل عبر عنه بمعناه فقال والجوع ويسن للخطيب عند استقباله القبلة أن يقول رداءه
للتفاؤل بقوله بل الحال من الشدة الى الرخاء فقد كان صلى الله عليه وسلم يحب المال الحسن والى ذلك أشار
الناظم بقوله وليجعلن أعلى الرداء أسفله * كذا اليسار للذين حوله وعكسه والمخفى يسن تحويل رداءه بان
يجعل عينه يساوه وعكسه ويسن رفع ظهر يديه الى السماء في الدعاء ورواه مسلم وحكمته ان القصد رفع البلاء
بخلاف القاصد حصول شيء يجعل بطن يديه الى السماء وليجعلوا أي الناس كما أفاده الناطم من زيادته كفعله
وهم جالسوس تبعاله وان دعا الخطيب سرادعوا أو آمنوا على دعائه ان أسجد ان دعا جهر او كل ذلك مندوب
وسيجوز الرعد أي عنده أو عند برق يرى بينائه للجهول كرواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير أنه كان
إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خفيته وقيس بالبرق العبرق
والمناسب أن يقول عنده سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا وفي الام عن الثقة عن مجاهد ان الرعد ملك
والبرق ماله أجنته يسوق بها السحاب قال الحسن بن علي بن فضال فيكون المسموع صوته أي صوت تسبيحه أو صوت
سوته على اختلاف فيه وأطلق الرعد عليه مجازا وروى انه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فنهفت
أحسن النطق وخسكت أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها ويسن أن لا يتبع بصرة البرق لما في الام
عن عروة بن الزبير انه قال اذا رأى أحدكم البرق والودق فلا يشير اليه بيده والودق بالمهمل المطر وفيه زيادة
المطر ويسن أن يقول عند نزول المطر اللهم صيبا أي عطاء نافع وان يدعو عاصفا عند نزوله وروى البيهقي
عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان دعاء الصوفى عند نزول الغيث وعند
اوقات الصلاة وعند ربه المكعبة وان يقول بعدده مبارنا بفضل الله وبرحمته ويكره ان يقول مطرنا بنوعك
فان اعتقد انه القاعل حقيقة كفر ولو تضرر وبكثرة المطر فالسنة أن يسألوا الله تعالى رفعه بان يقولوا ما قاله
عليه الصلاة والسلام لما شكى اليه ذلك اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية
ومتنابت الشجر وقد أفادت الواو ان طلب المطر حوالينا القصد منه بالذات وقاية أذاه ففهم معنى التعليق أي
اجعله حوالينا لا يكون علينا وفيه تعليلنا آداب الدعاء حيث لم يدع رفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره
بالنسبة لبعض الاودية والمزارع فطلب رفع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا باننا ينبغي لمن وصلت اليه نعمة من ربه
ان لا يستخط اعراض قارئها فيسأل الله رفعه وابقاها لان الدعاء يدفع الضرر ولا ينال التوكل والتوكل

التفويض ويستحب لكل أحد ان يظهر لأول مطر السنة ويكشف من جسده غير عورته ليصيبه شيء من المطر تبركاً لا بداع وان يغتسل أو يتوضأ في الوادي اذا سال ماؤه كما قال الناطم واغتسلوا في سيل وادند جري والافضل الجمع بين الغسل والوضوء فان لم يجتمعهما فليتوضأ والوادي اسم للخرقة على المشهور والالف في قول الناطم اسمها الاطلاق * (خاتمة) * يكره سب الرج ويسن الدعاء عندها الخبر الرجح من روح الله تعالى أي رحمة تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فاذا رايتوهما فلا تسبوهما واسألوا الله من خيرها واستعينوا بالله من شرها وقد كان صلى الله عليه وسلم اذا عصفت الرجح قال اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها ومن شر ما فيها ومن شر ما أرسلت اليه

* (باب كيفية صلاة الخوف) *

وهو ضد الامن وحكم صلته حكم صلاة الامن وانما أفردته كغيره باباً لانه يحتمل في الصلاة عنده في الجماعة وغيرهما لا يحتمل فيها عند غيره كما سنذكره والاصل فيها قوله تعالى واذا كنت فيهم فاقم لهم الصلاة الآية والاختبار الآية بصفة تجوز في الحضر كالسفر خلافاً لما لا ثم قال

* (أنواعها ثلاثة فان رأوا * أعداءهم يعبر قبلة دنوا) *

* (صلى الامام ركعة بطائفة * وغيرها عند العدو واقفه) *

* (وكلت لنفسها ولتنصرف * الى العدو وموضع الاخرى تقف) *

* (ولتأت الاخرى بالامام تقدي * يومها في ركعة وليقعد) *

* (وكلت لنفسها كما كذا كر * وسلمت مع الامام المنتظر) *

أنواع صلاة الخوف ثلاثة أحدها ان يكون العدو في غير جهة القبلة كما قال فان رأوا أي المساكن أعداءهم في غير قبلة دنوا أي قربوا أو في قبلة وثم سائرهم قليل وفي المسلمين كثرة وخيف هجومه فيفرقهم الامام فرقين بحيث يكون كل فرقة تقاوم العدو وفرقة تقف في وجه العدو للحراسة وفرقة تقف خلفه فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة أي من الثانية بعد ان ينحاز بهم بحيث لا يباغهم سهام العدو ثم اذا قام للثانية فارقتهم بالثانية وتم لنفسها الى ركعة الثانية وتنصرف بعد سلامها الى جهة العدو وتقف وموضع الاخرى للحراسة ولتأت الطائفة الاخرى بعد ذهاب أوائل الى جهة العدو والامام قائم في الثانية ويطلب القيام ندباً الى حقوقهم فيصلي بها بعد اقتداءهم بركعة فاذا جالس الامام للتشهد قامت الثانية وهو منتظر وهي غير منفردة قبل مقتديته ولحقته وهو جالس ثم يسلم ثم التحو وفضيلة التحال معه كما حازت الاولى فضيلة التحرم معه وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع رواها الشيخان * (تنبيه) * ان صلى الامام مغرباً على كيفية ذات الرقاع بفرقة ركعتين والثانية تركعة وهو أفضل من عكسه الجائز أيضاً وينتظر يحيى الثانية في جلوس تشهد أو في قيام الثالثة وهو أفضل أو صلى رباعية فبكل ركعتين فلو فرقهم أربع فرق وصل بكل فرقة ركعة صحت صلاة الجميع

* (وان يكن في القبلة الأعداء صف * امامنا أصحابه كما عرف) *

* (واجبروا جميعهم ولايركعوا * مع الامام كلهم ولايرفعوا) *

* (وليومعهما للعباد أهل صف * وغيرهم بالسيف للاعداء وقف) *

* (وليسجد الذين قد تخلفوا * عند انتصاب غيرهم وليقفوا) *

* (وفعلهم في الركعة الاخرى انعكس * فليسجد الامام بالذي حرس) *

* (في غيرها وليحرس الذي سجد * ويسجدون بعده اذا قعد) *

* (ويجاسون كالذين قبلهم -- م * وسلموا مع الامام كلهم) *

ثانيها ان يكون العدو في جهة القبلة ولا سائر بيننا وبينهم وفيما كثرة بحيث تقاوم كل فرقة العدو فيصنعهم الامام صفين فاكثر خلفه واجبروا جميعهم معه ويستمر ون معه الى اعتدال الركعة الاولى كما قال ولايركعوا

* (باب كيفية صلاة الخوف) *

أنواعها ثلاثة فان رأوا

أعداءهم يعبر قبلة دنوا

صلى الامام ركعة بطائفة

وغيرها عند العدو واقفه

وكلت لنفسها ولتنصرف

الى العدو وموضع الاخرى

تقف

ولتأت الاخرى بالامام

تقدي

يومها في ركعة وليقعد

وكلت لنفسها كما كذا كر

وسلمت مع الامام المنتظر

وان يكن في القبلة الأعداء

صف

امامنا أصحابه كما عرف

واجبروا جميعهم ولايركعوا

مع الامام كلهم ولايرفعوا

وليومعهما للعباد أهل صف

وغيرهم بالسيف للاعداء

وقف

وليسجد الذين قد تخلفوا

عند انتصاب غيرهم وليقفوا

وفعلهم في الركعة الاخرى

انعكس

فليسجد الامام بالذي حرس

في غيرها وليحرس الذي سجد

ويسجدون بعده اذا قعد

ويجاسون كالذين قبلهم

وسلموا مع الامام كلهم

مع الامام كلهم وايرفعوا فاذا سجد الامام في الركعة الاولى سجد معه أحد الصنفين ووقف الصنف الآخر على حاله الاعتدال يحرسهم كقال وغيرهم بالسيف للاعداد اوقف فاذا رفع الصنف الساجد من السجدة الثانية سجد الخارسون لا كمال ركعتهم كقال * وليسجد الذين قد تخلوا * عند انصاب غيرهم ولحقوه في الركعة الثانية كقال وليفتقروا أي يتبعوا له وسجد مع الامام في الركعة الثانية من حرس أو لا وحسب الفروقة الساجدة أو لا مع الامام فاذا جلس الامام للتشهد سجد من حرس في الركعة الثانية وتشهد الامام بالصنفين وسلم بهم كقال وفعلمهم في الركعة الاخرى انعكس الى آخر البيت وهذه صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرات وقول الناظم معه يسكون العين

- * (ثالثها عند التحام حرسهم * فليحرموا مع اختلاطهم بهم) *
 * (وايرع كل ما يكون واجبا * مهما استطاع ماشيا وراكبا) *
 * (ولا يضمر ترك الاستقبال * ولا كثير الفعل مع توالي) *
 * (ومن يصب سلاحه منهم دم * ولم يضعه فاقضه يلزم) *

ثالثها ان تكون الصلاة في شدة الخوف وان لم يلحقهم القتال بحيث لم يأمروا بهجوم العدو ولو لولا عنه وانفسه ورافض على كل واحد حينئذ ويراعى الواجب عليه في الصلاة كيف أمكنهوا كباوماشيا مستقبل القبلة وغير مستقبلها فيعذر كل منهم في ترك الاستقبال عند الجرح عنه بسبب العذر للضرورة كما فاده لناظم بقوله ولا يضمر ترك الاستقبال قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا قال ابن عمر في تفسيرهما مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال نافع لا أراه ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو انحراف عن القبلة لجامع الدابت وطال الزمان بطلت صلاته وقول الناظم فليحرموا مع اختلاطهم بهم أفاد به ان الجماعة أفضل من انفرادهم كافي الامن الهجوم الاخبار في فضل الجماعة وقد صرح ابن الرفعة وغيره بجواز اقتداء بعضهم ببعض وان اختلفت الجهة وتقدموا على الامام وقوله من زيادته ولا كثير الفعل مع توالي أفاد به انه لا تضر الاعمال الكثيرة كالضربات والطعنات المتوالية لحاجة القتال كما سأل ما ورد في المشي وترك الاستقبال ولا بعدد في الصياح لعدم الحاجة اليه لان السالك أهيب وقوله من زيادته أيضا ومن يصب سلاحه منهم دم الى آخره أشار به الى انه يجب ان يلقى السلاح اذا دعى دمالا يعنى عنه فان عجز عن ذلك شرعا بان احتاج الى امساكه أمسكه للحاجة ويقضى اندرة عذره كافي المجموع عن الاحتجاب بحسب المان في المنهاج (تنبيهات) أحدها لو لم يكنوا من الركوع والسجود اقتصروا على اليمين به وما وجعلوا السجود أخفض من الركوع (ثانيها) كالحوف في القتال الخوف على معصوم من نفس أو عضو أو منفعة أو مال ولو لم يغيره من نحو سبع كتيبة وحرق وغرق (ثالثها) محل ما تقدم اذا خيف فوات الوقت كما صرح به ابن الرفعة وغيره (رابعها) أسقط الناظم وأصله فوعاوا بها وهي صلاة بطن نخل وهي مذكورة في المبسوطات وأشرت اليها في شرح الزبد * (فصل) عقده الناظم كصله لبيان ما يجوز لبسه للمحارب وغيره وما لا يجوز له بدأ الناظم بما لا يجوز فقال

- * (على الرجال يحرم الحرير * وجزان يكسى به الصغير) *
 * (ومثله الابريس المتركب * مع غيره ان كان وزنا يغاب) *
 * (وكالحر يلبس خاتم الذهب * وكل ذلك للنساء مستحب) *
 * (وما دعت له ضرورة لبس * وفي الصلاة لم يجوز لبس النجس) *

اشتمت هذه الايات على مسائل الاولى يحرم على الرجال في حال الاختيار وكذا الختان في الحرير بأي استعماله يلبس أو فرش أو تدثر أو جلوس عليه أو استناد اليه وذلك لخبرهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم عن لبس الحرير والله يباح وان تجلس عليه رواه البخاري والحرير ما يحل عن الدودة بعد موتها ومثله القتر وهو ما قطعته الدودة وخرجت منه وهو كد اللون وقد علل الامام الغزالي رحمه الله الحرمة على الرجل بان في الحرير خنوة لا تليق بشهامة الرجال الثانية يجوز للولي لباس الصغير الحرير ولو في غير يوم عيد كما قال من زيادته وجزان

ثالثها عند التحام حرسهم
 فليحرموا مع اختلاطهم بهم
 ولا يرع كل ما يكون واجبا
 مهما استطاع ماشيا وراكبا
 ولا يضمر ترك الاستقبال
 ولا كثير الفعل مع توالي
 ومن يصب سلاحه منهم دم
 ولم يضعه فاقضه يلزم
 * (فصل) *
 على الرجال يحرم الحرير
 وجزان يكسى به الصغير
 ومثله الابريس المتركب
 مع غيره ان كان وزنا يغاب
 وكالحر يلبس خاتم الذهب
 وكل ذلك للنساء مستحب
 وما دعت له ضرورة لبس
 وفي الصلاة لم يجوز لبس النجس

يكسبه الصغير لانه غير مكاف وألحق به الجنون وكذا يجوز له تزينه بحلي الذهب والفضة الثالثة مثل الحرير في التحريم الا برسم وهو يكسر الهمة والراء وبفتحها وفتح الهمزة وكسر الراء ثلاث لغات الحرير المركب مع غيره من قطن أو كان فيجوز استعماله ان كان الحرير أكثر وزناً تغليماً لا أكثر بخلاف ما إذا استويا لانه لا يسمى ثوب حرير عرفاً فالرابعة يحرم على الرجال والخناثي التختيم بخاتم الذهب الخ برأي داود باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم أخذ في عينه قطعة من حرير وفي شماله قطعة من ذهب وقال هذا انى استعمالهما احرام على ذكرورامتى حل لانا نهم ونخرج بالتختيم اتخاذ الانف والاغلة والسن فانه لا يحرم اتخاذها ما من ذهب على قطوعه ما وان أمكن اتخاذهما من الفضة الخامسة يحل للنساء استعمال الحرير لفرش وغيره والتختيم بالذهب للخبر المار السادسة يجوز لبس الحرير في حالة الضرورة كحرو بردها كتي أو مضرين إزالة الضرر ويجوز أيضاً الفجأة حرب ولم يجد غيره يقوم مقامه والحاجة كحرب ودفع قتل وكذا ستر العورة في الصلاة وعن عيون الناس وفي الخلوة على الاصح اذا لم يجد غيره وهذا معنى قوله من زيادته وما دعت له ضرورة لبس بالبناء للمفعول السابعة يحل لبس الثوب المتجس في غير الصلاة المفروضة ونحوها كالطواف المفروض أو خطبة الجمعة اذا لم يتجس بدنه بواسطة وطوبى به بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيجوز سوا ما تسمع الوقت أم لا لقطاعة الفرض بخلاف النفل فانه لا يحرم لجواز قطاعة ما اذا لبسه قبل احرامه بفرض او نفل موسع فالحرمة على تأنيه بالعبادة الفاسدة لا على لبسه قال شيخنا شمس الدين الخطيب رحمه الله تعالى في شرحه على المنهاج فاستفاد ذلك فانه موضع مهم ولا يحل لبس جلد كلب وخنزير وكذا جلد ميتة قبل دبح الا ضرورة كحرو ونحوه نقول الناطق من زيادته وفي الصلاة لم يجوز لبس التجس بكسر الجيم مراده المتجس بدليل ما ذكرناه *

(خاتمة) * يحل استصباح نجس كمتجس في غير المسجد لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ان كان جامداً فاقوهوا وما حولهوا وان كان مائعاً فاستصباحوا به او فانتفعوا به لادهن نحو كلب كخنزير فلا يحل به الاستصباح لغاظ نجاسته ولما نهى الكلام على أحكام صلاة القتال ذكر أحكام الموتى وما يتعلق بها فقال *

(كتاب الجنائز) *

* (كتاب الجنائز) *
وينبغي للمرء شغل فكره
بحوته مهيئاً لأمره
وللمريض تنديد الوصية
ورده مظالم البرية
وحديث مات غمضت عيناه
مستقبلاً وليت أعضاه

بفتح الجيم جمع جنازة بالفتح والكسر وقيل بالفتح اسم للميت في النعش وبالكسر للنعش وعليه الميت وقيل بالعكس من جنزه أى ستره وصلاهم أشراً أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم الزكوع ولا يجوز دبل تضرع ودعاء وتوسل الى الحي الذي لا يموت بالعفو وترك الواخذة للميت *

(وينبغي للمرء شغل فكره * بحوته مهيئاً لأمره) *

(وللمريض تنديد الوصية * ورده مظالم البرية) *

(وحديث مات غمضت عيناه * مستقبلاً وليت أعضاه) *

اعلم ان كلمة ينبغي تحتل الوجوب والتدب وهي هنا للتدب فينبغي للمرء المكاف صححاً كان او مريضاً ان يشغل فكره بحوته بل يكتر من ذكره لان ذلك أخرج عن المعصية وادعى الى الطاعة ونظيراً أكثر وامن ذكرها ذم الذات يعنى الموت صححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم زاد النسائي فانه ما ذكر في كثير أى من الدنيا الاقله ولا قبل من العمل الا كثره وهادى بالذال المججمة معناه القاطع واما بالمهملة معناه المزيل للشيء من أصله والذات المقطوعة بالموت ثلاث أدونها الحسية وهى قضاء شهوة البطن والفرج ومقدماته وأوسطها اللذة الجبلية الحاصلة من الاستعلاء والرياسة وأعلاها اللذة العقلية الحاصلة بسبب معرفتنا الاشياء والوقوف على حقائقها وهى اللذة على الحقيقة قال في المجموع قال الشيخ ابو حامد الاسفراينى يستحب الاكثر من ذكرها الحديث وهو ما رواه الترمذى باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم قال لا يحياه استحيوا من الله حق الحياء قالوا انا نستحي من الله يا نبى الله والحمد لله قال ليس كذلك ولكن من استحيى من الله حق الحياء لم يحفظ الرأس وما وعى ولا يحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلى من أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحياء ويستعد للموت بالتوبة ورد المظالم أى الى أهلها بالمبادرة للآخرة الموت المفوت

لهما وهذا معني قول الناظم مهيا لامره وللمر يرض تنديب الوصيه ورده مظالم البريه اى الخلق فهو أولى بذلك من غيره لنزول مقدمات الموت به واعلم ان المشهور وجوب التوبة ورد المظالم فور الاكراهى عليه الناظم من عطفه رد المظالم على المنسوب وهو ما جرى عليه في الارشاد تبعه المقمولى وليحسن المريض ظنه بالله تعالى وحيف مات فمضت عيناه فبالتالي يقع منظره قبل ان العيين أول شئ يخرج منه الروح وأول شئ يسرع اليه الفساد ويسن أن يقول من بغمضه بسم الله وعلى ماله رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسن أن يوجهه القبله كحضره ويوضع على بطنه شئ ثقيل ويشد لحياه بعصابة عرضة ويأمن أعضاؤه ليسهل غسله ويسترجع جميع بدنه بثوب خفيف ويوضع على سريره ونحوه وتخرج عنه ثيابه التي مات فيها فلا يسرع اليه الفساد ويبادر بغسله اذا تبين موته بظهور شئ من أماراته كاسترخاء قدم وميل أنف وانخساف صدغ وأدلة ما ذكرناه كثيرة وما تضمنته هذه الايات من فوائد الناظم الزائدة وقوله شغل بفتح الشين المججمة * (فائدة) * الموت مفارقة الروح الجسد والروح عند جهور المتكلمين جسم لطيف مشبك بالبدن كاشتبك الماء بالعود الأخضر وهو باق لا يفنى عند أهل السنة وقوله تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها أتقدر عهده موت اجسادها وعنده جميع منهم عرض وهو الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وأما الصوفية والفلاسفة فليست عندهم جسام ولا عرضا بل هو جوهر مجرد غير متغير يتعلق بالبدن تعلق التدبير وليس داخل فيه ولا خارجا عنه

والغسل والتكفين والصلاة
والدفن للاموات واجبات
الا لشهيد فالصلاة تحرم
وغسله وان تغافحش الدم
والسقط كالشهيد في الصلاة
ان لم تبين أماراة الحياة
واجب التجهيز ان تخلقا
فان تبين فسكال كبير مطلقا
وتحرم الصلاة مطلقا على
ذى ذمة وجاز أن يغسل
والدفن والتكفين لازمان
ومثله ذوالعهد والامان
ويستتر الحربي بالتراب
وجاز أن يرمى الى السكالب

- * (والغسل والتكفين والصلاة * والدفن للاموات واجبات) *
- * (الا لشهيد فالصلاة تحرم * وغسله وان تغافحش الدم) *
- * (والسقط كالشهيد في الصلاة * ان لم تبين أماراة الحياة) *
- * (واجب التجهيز ان تخلقا * فان تبين فسكال كبير مطلقا) *
- * (وتحرم الصلاة مطلقا على * ذى ذمة وجاز أن يغسل) *
- * (والدفن والتكفين لازمان * ومثله ذوالعهد والامان) *
- * (ويستتر الحربي بالتراب * وجاز أن يرمى الى السكالب) *

فيها مسائل الاولى غسل الميت المسلم وتكفينه بسائر العورة والصلاة ودفنه من فر وض التكفافية على من علم بحاله من المسلمين بالاجماع لحبر فرض على امتي غسل موثاها والصلاة عليها ودفنها الثانية الشهيد لا يغسل ولا يصلى عليه فيحرم ذلك لما روى جابر وأنس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة والحرة والعبد والبالغ والصبي والفاسق والمحدث حدثا أكبر وهو من مات بسبب القتال مع الكفار في وقت قيام القتال سواء قتله كافر أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد اليه سلاح نفسه أو سقط عن دابته أو وطئته الدواب أو أصابه سهم لا يعرف هل رمية كافر أم مسلم وسواء وجد به دم أم لا مات في الحال أو بقي زمنا ومات بذلك السبب قبل انقضاء الحرب أو بعده وليس فيه الحركة مذبح ويحجب غسل نجس أصابه غير دم شهادة وأن أدى ذلك الى زوال دمه أو يسن تكفينه في ثيابه التي مات فيها فقط والحكمة في انه لا يغسل ولا يصلى عليه ابقاء أثر الشهادة عليه والتعظيم له باستغنائهم عن تطهيره ودعاء القوم له وسمى شهيدا لان الله تعالى ورسوله شهداه بالجنة وقيل لانه حي بنص القرآن وقيل لان أرواحهم شهدت وحضرت دار السلام لانهم أحياء وأرواح غيرهم انما تشهد بها يوم القيامة وقيل لانه يشهد عند خروجه وجمعا أعد الله له من الثواب والكرامة أما الشهيد العارى عما ذكر كالغريق والمبطون والميت عشة والميتة طاقا والمقتول في غير القتال المذكور وظلما يغسل ويصلى عليه وله ثواب الشهيد ومن هذا القسم الغريق والدليغ وصاحب الهدم وذات الجنب والمحموم وطالب العلم على طلبه ومن مات على وضوئه والمسكر والمسهوم ومن أكله سبع ومن قتل دون نفسه موأله وماله والمؤذن المحتسب والغريب ومن يلزم الوتر والضحي ومن يسأل الشهداءتين بصدق وقد نظم ابن العماد رحمه الله تعالى في شهداء الآخرة

نظاما بديعاً على ما ذكرناه * واعلم أن الشهيد ثلاثة شهادته هي في حكم الآخرة بمعنى أنه لا يغسل ولا يصل عليه والمراد بحكم الآخرة أن له ثواباً خاصاً وهو من قتل في قتال الحرب بين بسبب وقد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا وشهد الآخرة دون الدنيا وهو من قتل ظمأً بغير ذلك ونحوه مما سر وشهد في الدنيا دون الآخرة وهو من قتل في قتال الحرب بين بسبب وقد غل من الغنمة أو قتل مدبراً أو قاتل رياءاً أو نحوه وقول الناظم وإن تفاخس الدم من زيادته وأفاد به أن دم الشهادة لا يزال بخلاف النجاسة كما سر * الثالثة السقط بثلاث السين كالشهيد في الصلاة أي في أنه لا يصل عليه إن لم تبين أي تظهر فيه أمارات الحياة فيجهز بالصلاة عليه وفارقت الصلاة غيرها بأن الصلاة أوسع باباً من غيرها فإن ظهرت أمارات الحياة باختلاج ونحوه فقد أشار إليه الناظم بقوله وواجب التجهيز إلى آخر البيت وحاصل ما في مسألة السقط أنه إن لم يعلم حياته ولم يظهر خلقه فلا تجوز الصلاة عليه ولا يجب غسله ويسن ستره بخرقة ودفنه فإن علمت حياته بصباح أو غيره أو ظهرت أمارات الحياة باختلاج أو تحرك فكذلك يجب غسله ويكفن ويصل عليه ويدفن ليتبين حياته وموته بعدها في الأولى وظهور أماراته في الثانية وإن لم يعلم حياته وظهر خلقه وجب تجهيزه بالصلاة عليه * واعلم أن السقط النازل قبل تمام أشهره فإن بلغها فكذلك كبير كما أفنى به شيخنا الشهاب الزملي رحمه الله تعالى * الرابعة تحريم الصلاة على الذي ويجوز غسله ولا يجب ويجب تكفينه ودفنه ومثله المعاهد والمستأنس ولا يجب تكفين الحربى ومثله المرتد والزنديق ولا دفنهم بل يجوز اغتراف الكلاب على جيفهم لكن الأولى موارثهم ثلاثاً أي الناس برأيتهم وهذه المسئلة وشعبها من زيادته وقوله وواجب بغير تنوين والالف في قوله يغسل لا إطلاق

* (فصل) * في بيان غسل الميت وتكفينه ودفنه

* (وغسله كالحي لكن ذائب * نيتة لغسل ولم تجب) *

* (وكونه وترا كغسل الحي * أوله بالسدر والخطمي) *

* (وأخيراً الص الطهور * وفيه شيء قل من كافر) *

أقل الغسل تعميم بدنه بالماء مرة لأن ذلك هو الفرض في الغسل من الجنابة في حق الحي ولا يجب نية الغسل لأن القصد بغسل الميت النفاضة وهي لا تتوقف على نية أو كلمة ما أشار إليه الناظم بقوله وكونه وترا أي يندب كون الغسل وترا كغسل الحي والماء البارد أولى من المسخن الحاجة ويكون في أول غسله سدر أو خطمي بكسر الخاء وضمة هاء قالوا في كلامه يعني أو يصب عليه ماء قراح من فرقه إلى قدمه بعد زوال السدر ثلاثاً والماء قراح ويسن أن يجعل في الماء القراح كافوراً لا يفحش التغيير به أو صلوا فاه ومنه دؤب في كل غسله إلا أنه في الأخيرة أكد تقوية للجسد ومعالجته والنتن هذا حاصل كلام الناظم ولا يقرب المحرم طيباً بخلاف المعتدة * (توضيح لما تقرر) يسن أن يغسل في خلوة لا يدخلها إلا الغاسل ومن يعينه والولى وفي قيص بال أو يحق لأنه أستر له على مرتفع كالوح وبماء بارد الحاجة كوضوء بارد وان يجلسه برفق مائلاً إلى ورائه ويضع يمينه على كتفه وأيمانه في نقرة فقاه لئلا يميل رأسه ويسند رأسه بركبته اليمنى ويمسك يمينه على بطنه بمباغسة يخرج ما فيه ثم يضعه لقفاه ويغسل بخرقة ملفوفة على يساره سواء أتيه ثم يلقها أو يلف خرقه أخرى على اليد وينظف أسنانه ومنخريه ثم يوضع كالحي ثم يغسل رأسه فلحيته بنحو سدر ويسرح شعرها إن تلبد بمشط واسع الأسنان برفق ويرد المنتف إلى ثم ينظف شقه الأيمن ثم الأيسر ثم يحرفه إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن ثم يحرفه إلى شقه الأيمن فيغسل شقه الأيسر كذلك مستعينا في ذلك كما بنحو سدر ثم يزيله بماء من فرقه إلى قدميه ثم يعمه كذلك بماء قراح فيه قليل كافور وكما مر فهذه غسله ويسن ثالثة وثالثة كذلك ويسن أن يكون الغاسل أميناً فإن رأى خبيراً سن ذكره أو ضده حرم ذكره إلا المصلحة كبعدة

* (فرع) * من تعدر غسله عم كافى غسل الجنابة

* (وان ترد أقل واجب الكفن * فذلك ثوب ساتر لكل البدن) *

* (فصل) *

وغسله كالحي لكن ذائب

نيتة لغسل ولم تجب

وكونه وترا كغسل الحي

أوله بالسدر والخطمي

وأخيراً الص الطهور

وفيه شيء قل من كافر

وان ترد أقل واجب الكفن

فذلك ثوب ساتر لكل البدن

- * (والأفضل التكفين في ثلاث * لفائف والخس للأنثى) *
 * (من الشيايب البيض لكن يلزم * ان لا يكون في الحياة يحرم) *
 * (ولا يجوز ستر رأس المحرم * كوجه أنثى أحومت فليحرم) *

أقل التكفين ثوب واحد والأفضل أي الأكل للرجال التكفين في ثلاث لفائف تستر كل لفافة جميع البدن ففي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة ويجوز رابع وخامس بلا كراهة والأفضل للأنثى أي والخماني خمسة أزار وقميص فخمار وهو ما يغطي به الرأس فلما فتان وسن كون ما ذكر من الشيايب البيض لخبر وكفنوا فيها موناكم والزينة على خمسة كروية للرجل والمرأة للسرف ويكفن الميت بما له لبسه حيا فيجوز تكفين المرأة بالحرير والمزمار بخلاف الرجل والخشي واليه أشار الناظم بقوله من زيادته اسكن يلزم * ان لا يكون في الحياة يحرم ولا يجوز ستر رأس المحرم * كوجه أنثى أحومت فليحرم ذلك إبقاء لأحكام وتكره المغالاة في التكفين والغسول والقطن أولى من غيرهما ويحل التكفين أصل التركة فان لم يكن للميت تركة فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد وكذا الزوج الموصوف في الأصح ويسن ان لا يعد لنفسه كفنا ثلاثا بحاسب على اتخاذها الا ان يكون من جهة أثر محل أو أثر ذي صلاح فحسن ولا يكره ان يعد لنفسه قبر يدفن فيه قال العبادي ولا يصير أحق به مادام حيا وقول الناظم لفائف بالصرف لا وزن وقوله فليحرم تسكمله وإيضاح ذلك من زيادة الناظم ثم شرع في بيان كيفية الصلاة على الميت المسلم غير الشهيد كما مر والسقط في بعض أحواله وهي من خواص هذه الامة كما قاله الفاكهاني في شرح الرسالة

- * (ثم الصلاة وتسكن بالنية * ومطلقا ينوي بها القرصية) *
 * (وليأت بالتكبير أربعين * أم القرآن بعد أولها تلا) *
 * (وبعد ثلثها إذا صلى * على النبي المصطفى الاجل) *
 * (وليدع بعد ثالث التكبير * لميت وسن بالمأثور) *
 * (وبالدعاء المأثور بعد الرابع * والزمو المأموم بالمتابعة) *
 * (فهيمن لان خمس الامام * وبعدهن الواجب السلام) *

(اعلم) ان أركان الصلاة على الميت سبع منذ كثر الناظم كصله بعضها الركن الاول النية كغيرها من الصلوات ويكفي نية الفرض من غير تعرض الى فرض الكفاية على الأصح ولا يحتاج الى معرفة الميت وتعيينه بل لو نوى الصلاة على من يصلي عليه الامام جاز فان عينه كثر يد أو رجل ولم يشر اليه وأخطأ في تعيينه فبان عمرا أو امرأة بطلت صلاته فان أشار اليه بحت كفي زوائد الروضة تغليباً بالإشارة * (تنبيه) * يجب على المأموم نية الاقتداء بالركن الثاني القيام كغيرها من الفرائض والركن الثالث أربع تكبيرات لا تباع ودام الشيخان فلوراد عليهم لم تبطل صلاته لانه زاد كراوا إذا زاد امامه علمه لم يسئله متابعتي الزائد لعدم سنه للامام بل يفارق ويسلم أو ينتظره يسلم معه وهو أفضل والى هذا أشار الناظم بقوله من فواتده المزمينة في آخر الأبيات والزمو المأموم بالمتابعة فهين أي في التكبيرات الا ان خمس الامام والركن الرابع قراءة الفاتحة عقب التكبيرة الاولى أو بدلها عند الجزع عنها ويسن التعمد قبلها الادعاء الافتتاح لبنا هذه الصلاة على التحقيق * (تنبيه) * قول الناظم كصله أم القرآن بعد أولها تلاه وظاهر كلام الغزالي وتبعه الرافعي وصحة النووي في البيان لكن الرابع كذا في المنهاج انهم ساجد في غير الاولى من الثانية والثالثة والرابعة وجزم به في المجموع والركن الخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية كما أشار اليه الناظم بقوله وبعد ثلثها إذا صلى * على النبي المصطفى الاجل صلى الله عليه وسلم للاتباع وأقاهم اللهم صل على محمد ويسن الصلاة على الأول والركن السادس الدعاء للميت بخصوصه بنحو اللهم ارحمه اللهم اغفر له بعد التكبيرة الثالثة كما قال وليدع بعد ثالث التكبير * لميت وسن بالمأثور أي الوارد كقوله اللهم اغفر

والأفضل التكفين في ثلاث
 لفائف والخس للأنثى
 من الشيايب البيض لكن يلزم
 ان لا يكون في الحياة يحرم
 ولا يجوز ستر رأس المحرم
 كوجه أنثى أحومت فليحرم
 ثم الصلاة وتسكن بالنية
 ومطلقا ينوي بها القرصية
 وإيات بالتكبير أربعين
 أم القرآن بعد أولها تلا
 وبعد ثلثها إذا صلى
 على النبي المصطفى الاجل
 وليدع بعد ثالث التكبير
 لميت وسن بالمأثور
 وبالدعاء المأثور بعد الرابع
 والزمو المأموم بالمتابعة
 فهين لان خمس الامام
 وبعدهن الواجب السلام

لحياتنا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكراؤنا وأنثانا اللهم من أحبيته منا فاحبه على الاسلام والسنة
ومن توفيقه منا فتوفقه على الايمان والرحمة اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها
ومحبوبه واجباؤه فيها الى طاعة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وان محمد
عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم انه قول بك وأنت خير منزل به وأصبح فقير الى رحمتك وأنت غني
عن عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعا له عندك اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا
فتجاوز عن سيئاته ولقبره جنتك رضائك وقه فنتب القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الارض عن جنبه
حتى تبعه آمنه الى جنتك يا أرحم الراحمين ججع ذلك الشافعي رحمه الله من الاخبار واستحسنه الاحباب ويؤث
الضما في المراتب يقول في الطل بعد الاقل اللهم اجعله فرط الاوبه وسلفا وذخرا وعظما واعتبارا وشفعا
وثقل به موازينهم وأفرغ الصبر على قلوبهم ما ولا تقهت منهم ما بعده ولا تجرمهم ما أجروه ويقول بعد الرابعة اللهم
لا تجرمنا أجروه ولا تقهتنا بعده واغفر لنا وله كما استحسنه الاحباب واليه أشار الناظم بقوله وبالذات المأثور بعد
الرابعة * (تنبية) * يشترط لصحة هذه الصلاة شروط غير هامة من الصلوات وهو تقدم طهر الميت وتسليم الجماعة
فيها لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يموت يقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفيعهم
الله فيهم واهم مسلم ويكفي في اسقاط فرضها ذكر ولو لم يصح يراو يجب تقديها على الدفن والركن السابع
السلام بعد التكبيرة الرابعة كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعدد وقول الناظم أم بالنصب معمول
لقوله تلا قوله القران بغير همز

* (فصل) * في بيان الخلل والدفن وغيرهما

- * (ثم الرجال بعد ديمحاملونه * للقبر برحتهم الى مدونه) *
- * (ويستحب سله من رأسه * اذا أرادوا وضعه برمه) *
- * (وكونه على اليمين يضجع * وأوجبوا استقباله اذ وضع) *
- * (والجمع بين اثنين في قبر منع * فان دعت ضرورة لم يمنع) *
- * (وجازان كان حرميه * بينهما أو ملك أو زوجيه) *
- * (وواجب في القبر منع الراتحة * بعقه كذا السباع الجارحه) *
- * (ويستحب بسطة وقامه * وان يكون فوقه علامه) *
- * (وان يعزى أهله اذ افضى * الى ثلاث بعد دفن قدمه) *

لا يحكم الميت ولو أنشئ الى جال لضعف النساء عن حمله فيكره لهن ذلك وحمل الجنائز بين العمودين بان
يضعهما رجل على عاتقه ورأسه بينهما ويحمل المؤمنون رجلا لان أفضل من الترييح وهو ان
يتقدم رجلا ويتأخر آخران ويحرم جملها على هيئة مزرية كحملها في قفة أو هيئة يخاف منها سقوطها
والأفضل المشي امامها بقربها بحيث لو التفت لراها وتسكن الاسراع بها ان أمن تغير الميت بالاسراع
والا يتأني به فان خيف تغيره بالتأني أيضا زيد في الاسراع وبسبب ان غير الذكري ما يستره كالقبعة ويكره للغط
في الجنائز بل المستحب التفتكر في الموت وما بعده واتساعها بنار في جرة أو غبرها ولا يكره الركوب في
وجوعها وذكرا الرجل من زيادة الناظم ثم شرع في بيان الدفن على الوجه الاكمل بقوله ثم يحدونه أي يدفنون
في الحد بفتح اللام وضمة هاء وسكون الحاء فيهما وهو ان يحفر في أسفل جانب القبر القبلي ما لا يعن الاستواء قدر
ما يسع الميت ويستره فهو أفضل من الشق بفتح المعجمة ان صلبت الارض وهو ان يحفر قعر القبر كالنهر ويبني
حافته بلبن ويجعل الميت بينهما أما الارض الرخوة فالشق أفضل خشية الانهيار ويستحب سله أي استدخاله
من قبل رأسه فرق اذا أرادوا وضعه برمه أي قبره لما روى انه صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه ويقول
الذي يحد به سم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تباع ويستحب اضجاعه على اليمين ويجب وضعه
في اللحد وغيره مستقيلا القبلة بان يوجه في قبره بوجهه وبدنه اليها لشرعها كما فعل برسول الله صلى الله عليه

* (فصل) *

ثم الرجال بعد ديمحاملونه

للقبر برحتهم الى مدونه

ويستحب سله من رأسه

اذا أرادوا وضعه برمه

وكونه على اليمين يضجع

وأوجبوا استقباله اذ يوضع

والجمع بين اثنين في قبر منع

فان دعت ضرورة لم يمنع

وجازان كان حرميه

بينهما أو ملك أو زوجيه

وواجب في القبر منع الراتحة

بعقه كذا السباع الجارحه

ويستحب بسطة وقامه

وان يكون فوقه علامه

وان يعزى أهله اذ افضى

الى ثلاث بعد دفن قدمه

وسلم فلو دفن مستديرا أو مستلقيا نبش ووجهه للقبلة ما لم يتغير فإن تغير لم ينش وجو با* (فرع)* لو مات ذميا
 في بطنها جنين مسلم جعل ظهرها للقبلة توجهها للجنين المسلم إلى القبلة فإن وجه الجنين إلى ظهر الأم وإن دفن
 قيل في مقابر المسلمين وقيل في مقابر الكفار وقيل بينهما قال في الروضة والثالث هو الصحيح الذي قطع به
 إلا كثرون ونقله صاحب الحاوي عن أصحابنا* (فائدة)* يستحب أن يحثو من دنانير القبر ثلاث حبات
 يقول مع الأولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نعيدكم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى زاد المحب الطبري
 عند الأولى اللهم اغفر له عند المسألة الثالثة وعند الثانية اللهم افتح أبواب السماء له وعند الثالثة اللهم جلف
 الأرض عن جنبيه والجمع بين اثنين ابتدأ في قبر منع بل يفرد كل واحد بقبر حال الاختيار للاتباع فإن دعت
 ضرورة كان كثرت الموتى وعسر أفراد كل ميت بقبر لم يجتمع فيجب مع بين اثنين وثلاثة أو أكثر في قبر بحسب
 الضرورة ولا يجمع رجل وامرأة في قبر إلا ضرورة فيجوز عدمها كافي الحياة قال ابن الصلاح ويحمله إذا لم
 يكن بينهما محرمة أو زوجية ولا فيجوز الجمع وأشار الناطم إلى هذا بقوله من زيادته وجائز أن كان محرمة*
 بينهما أو ملك أو زوجية قال الأسنوي وهو متجه والذي في المجموع أنه لا فرق فقال أنه حرام حتى في الأم
 مع ولدها وهذا هو الظاهر كما جرى عليه شيخنا الشمس الخطيب في شروحه إذا العلة في منع الجمع الإيذاء
 لأن الشهوة قد انقطعت فلا فرق بين المحرم وغيره ولا بين أن يكون من جنس واحد أم لا* (تنبيه)* ليس أن
 يحجز بين الميتين بتراب حيث جتمع بينهما كما حرم به ابن المقرئ في شرح إرشاده ولو اتحد الجنس وأقل القبر
 حفرة تمنع الرائحة والسبع كما أشار إليه وأوجب في القبر إلى آخر البيت ويستحب أن يعقب القبر بسطة
 وقامة من رجل معتدل لهما وهما أربعة أذرع ونصف كما صوبه النووي خلافا للرافعي في قوله أنه ما ثلاثة
 أذرع وإن يكون فوقه علامة بأن يضع عند رأسه حجرا أو خشبة أو نحو ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم وضع عند
 رأس عثمان بن مظعون صخرة وقال أعلمهم بقبر أخى لادفن إليه من مات من أهلي والدفن بالمقبرة أفضل
 منه بغيرها لئلا يئس دعاة المسارين والزائرين ويستحب أن يعزى أهله إلى ثلاثة أيام أي الميت أي جميع
 من أصيب به بأن حصل له عليه وجد من أقاربه وغيرهم إذا قضى أي مات قبل الدفن وبعده لما رواه ابن ماجه
 والبيهقي بإسناد حسن ما من مسلم لم يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله من خضر الشابة
 لا يعزى بها أجنبي إنما يعزى بها محارمها وزوجها والتعزية بعد الدفن أولى لاشتغالهم قبله بتجهيزه إلا أن
 أقرط خزعهم فتعديدها أولى ليصبرهم ومعناها الأسر بالصبر والجسيل عليه بوعده الاجر والتخدير من الوزر
 بالجزع والدعاء للميت بالمغفرة والمصاب بحجر المصيبة وتعد التعزية إلى ثلاثة أيام بعد دفن قد مضى بيانه
 وتبوع الناطم كاصلة في هذا الكلام المجموع وظاهر كلام الروضة وأصلها أن ابتدأ الثلاثة من حين
 الموت وبه صرح جميع منهم القاضي أبو الطيب والبيهقي وابن الصباغ والمأوردى وابن أبي الدم والغزالي
 في خلاصته وهو المعتمد ومحل ما ذكر في الحاضر أما الغائب فتمتد إلى قدوم موثق في تعزية المسلم بالمسلم
 أعظم الله أجره واحسن عزائه وغفر لبيته ويستحب أن يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر عليه السلام
 أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته أن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفاء من كل هالك ودرك من كل
 فائت فبالله فثقوا وإياه فارحوا فإن المصاب من حرم الثواب ويقال في تعزية الكافر بالكافر فهي غير
 مندوبة بل جائزة وصحتها يخاف الله عليه ولا تنقص عدله لأن ذلك ينفعنا في الدنيا بكثره الجزية وفي
 الآخرة بالغدا من النار وقول الناطم يضرع ويوضع ومنع ويعزى بالبناء للمفعول

* (وحيث لا أطعم ولا نواح * وشق جيب فالبكاء مباح)*

* (ويكره التخصيص والبناء ولا * يجوز بناء في مكان سبلا)*

اعلم أن البكاء على الميت جائز قبل الموت وبعده لكن قبل الموت أولى من بعده كما قاله في الروضة لكن يكون من
 غير لطم أي ضرب بخد ولا نواح وهو رفع الصوت بالندب أي ولا جرح وشق ثوب أي هذه الأمور محرمة لقوله
 صلى الله عليه وسلم ليس منّا من ضرب الخد وشق الثوب ودعا بدعوى الجاهلية وفي خبر البكاء إذا لم

وحيث لا أطعم ولا نواح
 وشق جيب فالبكاء مباح
 ويكره التخصيص والبناء
 يجوز بناء في مكان سبلا

تذب تقام يوم القيامة وعليها سر بال من قماران ودور من حرب رواه مسلم والسر بال القميص والدور قميص
فوقه ويحرم أيضا تسويد الوجه والقاء الرماد على الرأس ورفع الصوت بأفراط في البكاء وتغيير الزى ولبس غير
ما حرت العادة به كفى زمانها ذلول فعمل أهل الميت شيئا من ذلك لم يعذب بصنيعهم لقوله تعالى ولا تزرزوا زرة
وزر وأخري بخلاف ما إذا أودى به كقول طرفة بن العبد

أذامت فالعيني بما أنا أهله * وشقي على الجيب بالينة معبد

ويكره تجصص قبر القبر أي تبييضه بالحص وهو الجبس والبناء على القبر تحوقبة كبيت للنهي عنه ماني
صحيح مسلم أما القامين فإنه لا بأس به وتكره الكتابة عليه ثم زاد الناطم على أصله قوله ولا يجوز بناء في مكان
سبلا وأقادبه أنه لو بني عليه في مقبرة مسجلة وهي التي حرت عادة أهل البلد بالدفن فيها حرم وهدم لأنه يضيق
على الناس ثم لا فرق بين أن يبني قبة أو بيتا أو مسجدا أو غير ذلك قال الدميري ومن المسبيل قرافة مصر قال
ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ مصر أن عمر بن العاص أعطاه المقوقس فيها ما لا يخبر ولا وذكر أنه وجد في
الكتاب الأول أنها تربة الجنة فكانت عمر بن الخطاب في ذلك فكتب إليه أني لأعرف تربة الجنة لا لأجساد
المؤمنين فاجعلها لهم ما أكرموا في قوله سبلا لا إطلاق (خاتمة) يسن وضع الجريد الأخضر على القبر وكذا
الريحان ونحوه من الشئ الرطب ولا يجوز للغير أخذه من على المقبر قبل بيته لأن صاحبه لم يعرض عنه
الا عند بيته لزوال نفعه لذي كان فيه وقت رطوبته وان برش على القبر ماء طهور يبارد لأمه ورد فيكره لأنه
اضاعة مالي قال السبكي ولا بأس بيسيره ان قصد به حضور الملائكة فأنتم السبكي الرائحة الطيبة انتهى ولعل هذا
هو المانع من حرمة اضاعة المال كما قاله بعض المتأخرين ويكره المبيت بالمقبر فلتأنيها من الوحشة وتندب
زيارة القبور للرجال وتكره للنساء ويستحب الاكثار منها ومن الوقوف عند قبور أهل الخير والفضل ويسن
ان يقف جماعة بعد دفن الميت عند قبره ساعة يسألون له الشيت ويسن تلقين الميت المكاف بعد الدفن
لحديث ورد فيه ولو نحو جيران أهل الميت نهية طعام بشبعهم يوما وإيالة ويحرم نهية الخونا نحة كنادبه لأنها
اعانة على معصية وأما اصلاح أهل الميت طعاما وجع الناس عليه بدعة غير مستحبة كما قاله ابن الصباغ

(كتاب الزكاة)

اعلم ان الزكاة في اللغة عبارة عن النمو والبركة يقال زكا الزرع اذا نما وركت النفقة اذا بورك فيها وفي
الشرع عبارة عما يخرج من مال أو بدن على وجه مخصوص والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى
وآتوا الزكاة وأخبار تكبر بنى الاسلام على خمس وهي أحد أركان الاسلام وهذا الخبر يكفر جاحدها وان
أني بها هذا في الزكاة المجمع عليها دون المختلف فيها كالزكاة ويقاتل الممتنع من أدائها وتؤخذ منه قهرا
كما فعل الله بقرضى الله عنه وكان فرضها في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر

- (وجوبها في خمسة قد انحصر * وهي المواتي والزروع والثمار)
- (والرابع القصدان ثم المتجر * خامسها وكلها مستذكر)
- (بشرط كون الشخص حرا مسلما * ومالكه منها نصابا تاما)
- (والحول الا في الزروع والثمار * والسوم وهو في المواتي معتبر)
- (وسومها معناه أن لا تاكل * في الحول الاما يباح من كالا)
- (اما المواتي ههنا فهي النعم * من ابل وبق ومن غنم)

انحصر وجوب الزكاة في خمسة أشياء من أنواع المال أولها المواتي وثانيها الزروع وثالثها الثمر
ورابعها النقدان وخامسها المتجر أي التجارة وكلها مستذكر مبينة وهذه الانواع ثمانية أصناف من أجناس
المال الابل والبقر والغنم والذهب والفضة والزروع والخل والكرم ولهذا وجبت ثمانية أصناف من
طبقات الناس وانما تجب الزكاة بشرط أي بشرط أولها كون الشخص حرا كالا أو بعضا فلا زكاة على
رقيق ولو كانت تلك المكاتب ضعيف وغيره لأماله فان عجز المكاتب صار ما بيده سيده ويتدنى حوله

(كتاب الزكاة) *
وجوبها في خمسة قد انحصر
وهي المواتي والزروع والثمار
والرابع النقدان ثم المتجر
خامسها وكلها مستذكر
بشرط كون الشخص حرا
مسلم
ومالكه منها نصابا تاما
والحول الا في الزروع والثمار
والسوم وهو في المواتي معتبر
وسومها معناه أن لا تاكل
في الحول الاما يباح من كالا
اما المواتي ههنا فهي النعم
من ابل وبق ومن غنم

من حينئذ وان عتق ابتداء حوله من حين عتقه وثانها كونه مسلما فلا تجب على الكافر الاصل على وجوب مطابقة في الدنيا لكان تجب عليه وجوب عقاب وتقط عنه بالاسلام ترغيبا فيه أما المرتد قبل وجوبها فان عاد الى الاسلام لم ينه لزمته لتبسين بقائه ملكه فان هلك مرتدا فلا وثالثها كون ملكه منها أي من الانواع المتقدمة نصا بابل أو بقرا أو غنم والمعنى بجمعها اسم الانعام لانها مختصة بجمع هذا الاسم لغته قال الله تعالى والانعام خلقها لكم فيها ذكوة ومنافع ومنها ما تكون ثم قال والحيل والبغال والحمير لمركبوهما ففصل ذلك عن الانعام فلا تجب الزكاة في الحيل ولا في الرقيق ولا في المتولد بين غنم وطيور * (تنبيهان) * أولهما لا يبل بكسر الباء جمع لا واحد له من لفظه وتسكن بأؤه للتخفيف والبقر اسم جنس للذكر والانثى سمي بذلك لانه يبقرا الارض أي يشقها بالحرارة والغنم اسم جنس للذكر والانثى لا واحد له من لفظه ثانيهما استفدنا من قول الناطم وجوبها في خمسة أشياء فندخلها في آخره في الزكاة عما لم يذكر اذ لا نص فيها ليس بنام ولا بعد للماء فلا يلحق بالمتخصص عليه لانه ليس في معناه وتفسير السوم من زيادة الناطم والالف في قوله عما وثالثها كذا لا طلاق

وينتدى بالابل في الحساب وفي بيان الفرض والنصاب فدون خمس لم تجب زكاة وبعدها في كل خمس شاة من بعد حول ان تسكن من ضان

أو شاة معز سنة حولان والخمس والعشرون فرضها جعل

بنت مخاض بعد حول من ابل وفرض ست مع ثلاثين اجعلا بنت لبون بعد عامين اقبلا وستة وأربعون حققة

بعد الثلاث فهي مستحقة

احدى وستون المؤدى جذعه وهي التي في السن وقت أربعه

وان تكن سبعين مع ست وجب بنتا لبون والمعيب يجنب

ان تكن تسعين معها واحدة فحققتان بالنصوص الواردة

وأوكان مع عشرين من بعد المائة

واحدة تكن ثلاث مجزئة ان كان كل أمها لبون

وبعد ذلك ضابط يكون بنت لبون كل أربعين

وحقة في كل ما خسينا

- * (وينتدى بالابل في الحساب * وفي بيان الفرض والنصاب) *
- * (فدون خمس لم تجب زكاة * وبعدها في كل خمس شاة) *
- * (من بعد حول ان تسكن من ضان * أو شاة معز سنة حولان) *
- * (والخمس والعشرون فرضها جعل * بنت مخاض بعد حول من ابل) *
- * (وفرض ست مع ثلاثين اجعلا * بنت لبون بعد عامين اقبلا) *
- * (وسنة وأربعون حققة * بعد الثلاث فهي مستحقة) *
- * (احدى وستين المؤدى جذعه * وهي التي في السن وقت أربعه) *
- * (وان تكن سبعين مع ست وجب * بنتا لبون والمعيب يجنب) *
- * (وان تكن تسعين معها واحدة * فحققتان بالنصوص الواردة) *
- * (اوكان مع عشرين من بعد المائة * واحدة تكن ثلاث مجزئة) *
- * (ان كان كل أمها لبون * وبعد ذلك ضابط يكون) *
- * (بنتا لبون كل أربعين * وحقة في كل ما خسينا) *

أي وينتدى بالابل بسكون الباء في الحساب لانها أشرف أموال العرب وفي بيان الفرض والنصاب وهو القدر الذي تجب فيه الزكاة فقول فدون خمس من الابل لم تجب فيها زكاة لخبر ليس فيمادون خمس من الابل صدقة وبعدها أي الخمس في خمس شاة وفي عشرين شاة وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين من أربع شياه وقوله من بعد حول الى آخر البيت أشار به الى ان الشاة الواجبة جذعة ضأن لها سنة أو ثنية معز لها سنتان والمخرج بخير بين الجذعة والثنية ويعتبر كونها صحيحة وان كانت ابله مراضا لانها واجبت في الذمة ويجزئ كونها ذكر وان كانت ابله اناثا وانما واجبت الشاة وان كان وجوبها على خلاف الاصل للرفق بالفرعيتين لان ايجاب البعير يضر بالمال واجاب جزء من بعير وهو الخمس مضربه وبالفقر اعوان الخمس والعشرون فرضها جعل بنت مخاض بعد حول من ابل أي لها سنة وطعنت في الثانية رسميت بذلك لان أمها أن لها من ولادتها أن تحمل مرة أخرى فتصير من الخاض أي الحوامل وفرض ست مع ثلاثين اجعلا بنت لبون أي من الابل بعد عامين أي لها سنتان وطعنت في الثالثة رسميت بذلك لان أمها أن لها ان تلد فتصير لبونا وستة وأربعون حققة من الابل بكسر الباء تجب فيها بعد ثلاث أي لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة رسميت بذلك لانها استحققت ان تركب ويطرقها الفحل ويحمل عليها وهذا معنى قوله وهي المستحقة بكسر الخاء أي لما ذكر ويحوز فتحها مستحقة الاخذ عما ذكر واحدى وستون المؤدى عنها جذعة بالذال المعجمة من الابل وهي التي في السن وقت بالفاء المشددة أربعه من السنين وطعنت في الخامسة رسميت بذلك لانها

أجذعت مقدم أسنانهم أى أسقطته وقبل لتكامل أسنانهم وأو هو آخر أسنان الزكاة وأعلم ان الاثنية معتبرة في الجميع لما فيها من رفق الدر والنسل وان تكن - - معين مع ست وجب فيها بنتا لبون من الابل الصحيحة كما قال من زيادته والمعيب يجنب وان تكن تسعين معها واحدة لحقتان من الابل تجب فيها بالنصوص الواردة فيها تكبر أبي بكر رضى الله عنه في كتاب الص - - دفقة اتى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري عن أنس أو كان مع عشرين من بعد المائة * واحدة تكن ثلاث مجزئة ان كان كل بالثنتين أمها لبون والمعنى في مائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون من الابل ثم يستمر ذلك الى المائة والثلاثين فيعتبر الواجب فيها وفي كل عشرة بعدها في كل أربعين من الابل بنت لبون منها وفي كل خمسين حقة منها كما قال وبعد ذلك ضابط يكون الى آخره * (تنبيهات) * أحدهما المقادير الزائدة بين النصاب لا يتعلق بها شيء من الزكاة وتسمى أوقاصا لأنها ما واجتمع عنده فرضان كما تسمى بعير لم يتعين أربع حقات بل هن أو خمس بنات لبون فان وجدنا عنده تعين الأغبط أو أحدهما أخذ ولا يكاف الآخر والالف في قوله اجعل - - لا واقبل الا لطلاقة وقوله قبل لتكمله * (فصل) * في بيان نصاب البقر والغنم وما يجب اخراجه

* (ثم الثلاثون التي من البقر * فيها تبسيع سنة حول ذكر)

* (والاربعون فرضها سنة * وسنها حولان فادر السنة)

* (وهكذا بمقتضى الحساب * تكرر الفرضين والنصاب)

أول نصاب البقر ثلاثون ففيها تبسيع ذكر سنة سنة سمي بذلك لانه يتبع أمه في الرعى أولان قرنه يتبع اذنه والاربعون فرضها سنة وسنها حولان وسميت بذلك لتكامل أسنانها اجاء بذلك خبر رواه الترمذي وغيره وصححه الحاكم وغيره وهكذا بمقتضى الحساب تكرر الفرضين والنصاب في كل سنتين تبسيعا وفي كل سبعين تبسيعا ومسنة وفي ثمانين مسنة وفي تسعين ثلاث أتبعة وفي مائة سنة وتبعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبسيع وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة وقوله فادر السنة لتكمله

* (وان ترد أدنى نصاب في الغنم * فاربعون شاة فيه - - حيث تم)

* (أحدى وعشرين اجتمعن مع مائه * فيها اثنتان قدر فرض أجزاء)

* (والمائتان حيث زادت واحدة * فيها ثلاث من شياه وارده)

* (وحيث صارت أربع مائتين * فيها شياه أربع يقينا)

* (وهكذا تكرر للشاة * من بعد ذابعدة المئات)

وان ترد أيها الفقيه معرفة أدنى أى أقل أى أول نصاب في الغنم فاربعون شاة فيه أى في نصابها شاة حيث تم النصاب جذعة من الضأن لها سنة أو ثنية من المعز لها سنتان وفي مائة وأحدى وعشرين من شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم كل مائة شاة هذا المخلص كلام الناظم فلو تفرقت ما شاة المسالك في أماكن فهي كالتى في مكان واحد حتى لو ملك أربعين شاة في بلدين لم تكن الزكاة ولو ملك ثمانين في بلدين في كل أربعين لا يلزمه الاشاة واحدة وان بعدت المسافة بينهم ما خلا فالامام أحمد فانه يلزمه عند التباعدا شاتان

* (فصل) * في زكاة خلطة الادصاف وتسمى خلطة الجوار وفي بيان الاشتراك

* (وفي الخليطين الزكاة تعتبر * زكاة شخص واحد فقط ومن)

* (ان يتحد مراعاة والمشرى * ومسرح الجميع ثم المحاب)

* (والفحل والرعى كذا الراعى * ومطالعاني شركة الشباع)

اعلم ان الخلطة نوعان خلطة جوار وخلطة اشتراك وقد يعبر عنها بخلطة الاعيان وقد ذكر الناظم النوع الاول بقوله وفي الخليطين الزكاة تعتبر زكاة شخص واحد فقط ومن يشترط لتأثير الخلطة ان يكون المجموع نصابا وان يكون الخليطان من أهل وجوب الزكاة وان تدوم الخلطة في جميع السنة وتختص خلطة الجوار

* (فصل)

ثم الثلاثون التي من البقر
فيها تبسيع سنة حول ذكر
والاربعون فرضها سنة
وسنها حولان فادر السنة
وهكذا بمقتضى الحساب
تكرر الفرضين والنصاب
وان ترد أدنى نصاب في الغنم
فاربعون شاة حيث تم
أحدى وعشرين اجتمعن مع
مائه

فيها اثنتان قدر فرض أجزاء
والمائتان حيث زادت واحدة
فيها ثلاث من شياه وارده
وحيث صارت أربع مائتين
فيها شياه أربع يقينا
وهكذا تكرر للشاة
من بعد ذابعدة المئات

* (فصل)

وفي الخليطين الزكاة تعتبر
زكاة شخص واحد فقط ومن
ان يتحد مراعاة والمشرى
ومسرح الجميع ثم المحاب
والفحل والرعى كذا الراعى
ومطالعاني شركة الشباع

بالاشتراك في أمور الأول اتحاد المراح قال ان يتقدم راحها وهو بضم الميم مأواه ليلاً الثاني اتحاد المشرب وهو بفتح الميم موضع شرب المشية سواء كان من غير أو من غيره والثالث اتحاد المسرح وهو بفتح الميم واسكان المهملة اسم للموضع الذي تسرح فيه ثم تساق الى المرحى * والرابع اتحاد الحلب وهو بفتح الميم موضع الحلب والخامس اتحاد الفحل الذي بضم الحاء اذا اختلف النوع كضأن ومعز فلا يضر اختلافه قطعاً الا ضرورة والسادس اتحاد المرحى وهو بفتح الميم اسم للموضع الذي ترحى فيه والسابع اتحاد الراعي ومعناه كافي الروضة ان لا يختص أحدهما برأع ولا يضر تعدد الرعاة ولا بشرط اتحاد الحالب الذي يحلب اللبن على الاصح كجاز الغنم والانتاء الذي يحلب فيه ولهذا عدل الناطم عن قول أصله والحالب واحد لضعفه وأبدله بقوله كذلك الراعي فاذا وجدت هذه الشروط صار السالان كالل الواحد * (تنبيه) * الاظهر تأثير خلطة الثمر والزروع والنقد وعرض التجارة باشتراك أو مجاورة كافي المشية وانما يؤثر خلطة الجوار في الثمر والزروع والشجر بشرط ان لا يتميز النماط ورو هو بالمهملة أشهر من النجمة فقط الزروع والشجر والجرب وهو بفتح الجيم موضع تجفيف الثمار والبيدر وهو بفتح الموحدة والدال المهملة موضع نصفية الخلطة وفي النقد وعرض التجارة بشرط ان لا يتميز الدكان والحارس ومكان الحفظ كاليزان والوازن والنقاد والمنادى والحراث وجذاذ النخل والبكال والحال والمتعهد والمقنع والحصاد وانما اعتبر الاتحاد في ذلك ليجتمع السالان كالمال الواحد وتخف المؤنة وأما النوع الثاني وهو خلطة الاشتراك وفيه مثل خلطة الجوار وهو المراد بقول الناطم من زيادته ومطلقاً في شركة السباع والمراد منها أن لا يتميز نصيب أحدهما عن الآخر كما شية ورثا اثنين أو ابتاعاها فهي شائعة بينهم

* (فصل) * في بيان نصاب الزروع والثمار وما يجب اخراجه

- * (وتلزم الزكاة في الزروع * بشرط كونها من الزروع) *
- * (وان يكون الحب قوتاً مدخراً * وما على نخل وكرم من ثمر) *
- * (ثم النصاب خمسة من أوسق * والفرص عشر ما يسيل قدسقى) *
- * (وما سقى بالنضح نصف عشره * وقسط كل منهما بقدره) *
- * (وكل وسق كيله بالصاع * ستون أي في سائر البقاع) *
- * (وقدره هذا الصاع بالامداد * أربعة في سائر البلاد) *
- * (وزن هذا المد بالعراق * وطسل وثلاث وهو باتفاق) *
- * (والخلف في رطل العراق قدسما * في وزنه أي كيهكون درهمهما) *
- * (قال النواوي مائة وربعها * وبعدها ثلثة تتبعها) *
- * (واجب لها أربعة الاسباع * من درهم أيضاً بلانواع) *

اعلم ان الزكاة تجب في الاقوات وهي من الحبوب الخلطة والشعير والارز والعنبد والحب وجوزب والدخن والذرة واللوبي والماس والهرطمان وهو الجلبان ومن الثمار النخل والعنب ووجوه وجوب الزكاة في هذه الاشياء ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الزكاة من كثير منها والحق الباقي به لشمول معنى الاقتيات لجهاد صلاحيتها للدخار وعظم منافعها وما عدا هذه لم يختلف قول الشافعي في معظمها انه لا زكاة فيها ولا يكفي في وجوب الزكاة كون الشيء مقتناً على الإطلاق بل الشرط ان يكون يئتمه الأدميون وهذا مراد الناطم بقوله من فوائده المازية وتلزم الزكاة في الزروع بشرط كونها من المزروع بان يزرعه المالك أو نائبه فلا زكاة فيما تروى بنفسه أو زرع غيره بغرضه وان يكون الحب قوتاً مدخراً وما على نخل وكرم من ثمر أبا الزيتون والزعفران والورس والقسطرطم والعسل فلا تجب الزكاة في شيء منها ثم النصاب المعتبر في المعبرات خمسة من أوسق لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة والوسق جمع وسق بفتح الواو وكسر هاء سمي به لانه يجمع الصبيحان والفرص في خمسة أوسق عشر ما أي الذي يسيل

* (فصل) *

وتلزم الزكاة في لزروع بشرط كونها من المزروع وان يكون الحب قوتاً مدخراً وما على نخل وكرم من ثمر ثم النصاب خمسة من أوسق والفرص عشر ما يسيل قدسقى وما سقى بالنضح نصف عشره وقسط كل منهما بقدره وكل وسق كيله بالصاع ستون أي في سائر البقاع وقدره هذا الصاع بالامداد أربعة في سائر البلاد ووزن هذا المد بالعراق رطل وثلاث وهو باتفاق والخلف في رطل العراق قدسما في وزنه أي كيهكون درهمهما قال النواوي مائة وربعها وبعدها ثلثة تتبعها واجمع لها أربعة الاسباع من درهم أيضاً بلانواع

بالتنوين أو جماء السماء أو جماء انصب من جبل أو نهر أو عين قدسقي وما سقى بالدولاب الفرض فيه نصف عشره لقوله صلى الله عليه وسلم فيها سقت السماء أو العيون أو كان عثريا لعشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وقد انعقد الاجماع على ذلك كما قال البيهقي وغيره والمعنى فيه كثرة المونة وتخفيفها كافي المعلوم في السائمة والعثري يفتح المهملة والمثلثة وقبل باسكانهم ما سقى بالسبيل والنضح ما يسقى عليه من بعير أو نحوه والاثني ناضحة وفيما سقى بالنوعين كالنضح والمطر يقسط باعتبار مدة عيش الثمر والزرع وغنائم الابل أكثره ما ولا بعدد السقيات كما أشار إليه الناظم بقوله من زيادته وقسط كل منهما باعتباره فلو كانت المدة من يوم الزرع مثلا الى يوم الادراك ثمانية أشهر واحتاج في أربعة منها الى سقية فسقى بالمطر وفي الاربعة الاخرى الى سقيتين فسقى بالنضح وجب ثلاثة أو باع العشر وكذا الوجه في المقدار في نفع كل منهما باعتبار المدة أخذنا بالاسوا واحتاج في ستة منها الى سقيتين فسقى جماء السماء وفي شهرين الى ثلاث سقيات فسقى بالنضح وجب ثلاثة أو باع العشر ووسع نصف العشر ثم أخذ في بيان الوسق بقوله من فوائده الزائدة وكل وسق كيله بالصاع ستون صاعا وقد ردها الصاع بالامداد أو بعقرو وزن هذا المذهب العراقي أي بالبعده ادى رطل وثلاث وهو باتفاق الشيخين النووي والرافعي والخلاف بينهما في رطل العراق قد سما في وزنه أي كم يكون درهما قال الامام النووي انه ما ثمة ثمانية وعشرون درهما أو أربعة اسباع درهما وهو مراد الناظم بقوله قال النووي الى آخر الايات وقال الرافعي ما ثمة ثلاثون درهما والاصحاب المذكور تحديد كافي نصاب المواشي وغيره والعبارة فيه بالكيل على الصحيح وانما قدر بالوزن استظهارا فالوسق بالوزن ألف رطل وستمائة رطل بالعراقي وكيله بالاردب المصري ستة ارباب وربع ارباب كفا له القمولى يجمع الالف والصادين صاعا الزكاة الفطر خلافا للشافعي في جعلها خمسة ارباب ونصف وثلاث لانه جعل الصاع قد حين الاسبعي مد وقول الناظم مدخر وقوله في سائر البقاع تسكم له وايضا وكذا قوله في سائر البلاد (تمة) انما تجب الزكاة فيما ذكره ببدو صلاح الثمرة لانه حينئذ ثمرة وهو قبل ذلك قبل فالحول غير شرط هنا كما مر من الاشارة اليه

(باب زكاة النعدين)

وفيه زكاة المعدن والركاز والتجارة والمراد بالنعدين الذهب والفضة والاصل في ذلك قبل الاجماع مع ما ياتي قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة والكثرة هو الذي لم يؤد زكاته * واعلم أن الذهب والفضة من أشرف نعم الله تعالى على عباده اذ بهما قوام الدنيا ونظام احوال الخلق فان حاجات الناس كثيرة وكما تقتضي بهما بخلاف غيرةهما من الاموال فمن أبطل الحكمة التي خلقها الله لمن حبس قاضي البلاد ومنعه أن يقضي حوائج الناس ثم قال *

*(وتلزم الزكاة في النعدين * وان يكونا غير مضر وبين)*

*(سوى حلى المرأة المباح * ولو كسيرا قابل الاصلاح)*

*(فن حوى عشرين مثقالا ذهب * حولافيهما نصف مثقال واجب)*

*(أو مائتين من دراهم الورق * خمسة دراهم للمستحق)*

*(وخذ لكل زائد بقدره * ونسبة المأخوذ ربع عشره)*

*(وان يكن من معدن يستخرج * فربع عشر منه حال يخرج)*

*(وفي الركاز الخمس فور يخرج * وهو الدفين الجاهلي المخرج)*

أي وتلزم الزكاة في النعدين للآية المنسوبة وغيرهما من الاخبار الصحيحة وان يكونا غير مضر وبين سوى حلى المرأة المباح من ذهب وفضة لتحال فلا تلزم الزكاة فيه لانه معدلا استعمال مباح فاشبهه العوامل من النعم وأشار الناظم بقوله من زيادته ولو كسيرا قابل الاصلاح الى أنه لو انكسر الحلى المباح للاستعمال وقصد اصلاحه أو مكن بلا صوغ فإنه لا تلزم الزكاة فيه وان دام احوال الدوام صورة الحلى وقصد اصلاحه أو تركي المحرم من حلى أو من غيره كاللاواني بالاجماع وكذا المسكر وكالضبة الكبيرة من الفضة للحاجة والصغيرة

(باب زكاة النعدين)

وتلزم الزكاة في النعدين

وان يكونا غير مضر وبين

سوى حلى المرأة المباح

ولو كسيرا قابل الاصلاح

فن حوى عشرين مثقالا

ذهب

حولافيهما نصف مثقال واجب

أو مائتين من دراهم الورق

خمسة دراهم للمستحق

وخذ لكل زائد بقدره

ونسبة المأخوذ ربع عشره

وان يكن من معدن يستخرج

فربع عشر منه حال يخرج

وفي الركاز الخمس فور يخرج

وهو الدفين الجاهلي المخرج

لأرضه ومن المحرم الميل للمرأة وغيرها فيحرم عليها أن تلحق شخص مباح من ذهب أو فضة لجلاء عينيه فهو
مباح فلازكاة فيه والسوار والخجل للرجل بان يقصد اتخاذهما فلهما حرمان بقصد به فلو اتخذ
الرجل سوارا مثلاً لا يفصله لا لبس ولا غيره أو يقصد إجارته لمن له استعماله بلا كراهة فلازكاة فيه لا تنفاه
القصد المحرم والمكروه وخرج بالنقدين سائر الجواهر كاللؤلؤ والياقوت فلازكاة فيه لعدم وروده في
ذلك إذا تقرر ذلك فمن حوى عشر من مثقال ذهب بالوقف للوزن حولاً أي في حول بان استقر النصاب
بشماته في جميع الحول ففيه نصف مثقال تحديداً وجب إخراجها أو حوى مائتين من دراهم لورق بكسر
الراء أي الفضة فلهما سدراهم تعاملاً للمستحق إلا في ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في أقل من عشر من
دينار شيء وفي عشر من نصف مثقال وقوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقعة ربع العشر وخذلك كل رائد على
النصاب ولو يسيراً بقدره أي بحسابه أي لا وقص في الذهب والفضة لعدم وروده ولا مكان التجزئ بلا ضرر
بخلاف النعم كما مر فالنقد من النقدين ربع العشر كما أشار إليه الناظم بقوله ونسبة المأخوذ ربع عشره
والمراد بالوزن وزن مكة لقوله صلى الله عليه وسلم المكيل مكيال المدينة والوزن وزن مكة وهذا المقدار
تحديد فلا ينقص في ميزان ويتم في آخر فلازكاة للشك في النصاب والمثقال لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً وهو اثنتان
وسبعون حبة وهي شعبة معتدلة لم تقشر وقطع منها ما دق وطال * (تنبية) * لا يكمل نصاب أحد
النقدين بالآخر ويكمل الجيد بالردى من الجنس الواحد وعكسه ولا شيء في المغشوش حتى يبلغ خالصه
نصاباً وقول الناظم وإن يكن أي ما ذكر من نصابي الذهب والفضة من معدن بكسر الدال وفتحها أي مكان
يخلقه الله فيه يستخرج ذلك أي يستخرجه من هومن أهل الزكاة من أرض مباحة أو مملوكة له فربع
عشر منه حالاً يخرج فبشرط فيه النصاب لا الحول لأن الحول إنما يعتبر لاجل تكامل النماء والمستخرج
من المعدن نماء في نفسه فاشبه الثمار والزروع ووقت الإخراج عقب التخليص والتفتية من التراب ونحوه
وقوله دراهم بالصرف للضرورة وفي الركاك الجنس أي لمارواه الشيطان فوإيج أي حالاً فلا يشترط فيه
الحول كالمعدن ويصرف هو والمعدن مصرف الزكاة ولا بد أن يكون نصاباً وهو أي الركاك الذين الجاهلي
المخرج من موات أو ملك أحياء فإن وجد في ملك شخص أو موقوف عليه فلا شخص إذا ادعاه وان لم يدعه
بان نقاه أو سكت فإن ملك منه وهكذا حتى ينتهي الأمر إلى المحي للارض فيكون له وإن لم يدعه بانه ملكه أما
الذين الإسلامى كما يكتب عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام فاقطعه وهكذا إن لم يعلم
من أي الضر بين بان كان مما لا أثر عليه كالنمر وعلم من قول الناظم وهو الذين انه لا بد أن يكون دفيناً فإن
وجدته ظاهر فإن علم أن السميل أظهره فركاؤه أنه كان ظاهراً فلقطه وإن شك كما وشك في أنه ضرب
الجاهلية أو الإسلام وقد مر والجاهلي منسوب إلى الجاهلية وهم ما قبل الإسلام أي مبعث النبي صلى الله
عليه وسلم كما مر به الشيخ أبو علي وهو بذلك أكثره وجهاً لهم ثم شرع في زكاة العروض بقوله

* (وقوم التجار عرض المتجر * في الحول بالنقد الذي به اشترى) *

* (وايجز جوا من ذلك ربع عشره * كالتقدي في نصابه وقدره) *

والاصل في وجوب زكاة التجارة خبر سمر بن جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا أن نخرج
زكاة ما نعدده للبيع فإذا علم ذلك فتم عرض التجارة عند الحول بما اشترى به ويخرج من قيمته ربع
العشر كفي الذهب والفضة ولا يجوز إخراجها من عين العرض وأعلم أن العرض يقع العين واسكان الرأ
جميع صنوف الأموال غير الذهب والفضة ويقع الرأ جميع متاع الدنيا من الذهب والفضة وغيرهما وقول
الناظم وقوم التجار عرض المتجر * في الحول والنقد الذي به اشترى أي وإن أبطله السلطان فإذا اشترى
عرض التجارة بشيء انعقد حوله وجبت زكاته إذا بلغ ثمنه نصاباً آخر الحول ويقوم بما اشترى به هذا إن ملك
عرض التجارة بنقد ولو في ذمته أو غير نقد البلد الغالب أو دون نصاب فإنه يقوم به لأنه أصل ما بيده وأقرب
إليه من نقد البلد الغالب فلو لم يبلغ منه نصاباً لم تجب الزكاة وإن بلغ بغيره أما إذا ملكه بغير نقد كعرض

وقوم التجار عرض المتجر

في الحول بالنقد الذي به

اشترى

وايجز جوا من ذلك ربع

عشره

كالتقدي في نصابه وقدره

ونسكاح وخلع فبغالب نقد البلاد يقوم به

*** (باب زكاة الفطر) ***

و يقال صدقة الفطر سميت بذلك لان وجوبها بدخول الفطر ويقال أيضا زكاة الفطرة بالاناء والتاعف
آخرها كأنهم امن الفطرة التي هي الخلقة المرادة من قوله تعالى فطرق الله التي فطر الناس عليهم والاصل في
وجوبها قبل الاجماع أخبرنا كبر ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على
الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد مذكر أو أنثى من المسلمين قال وكيع بن الجراح زكاة
الفطر لشهر رمضان كسجدة السهو والصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة

*** (أوجب زكاة الفطر بالاسلام * عند غروب آخر الصيام) ***

*** (مع اليسار عند ذلك وهو ان * يزيد قدر ماله من المؤن) ***

*** (من كل ما يحتاجه في ليلته * ويومها عن نفسه وعيالته) ***

*** (فليخرج الانسان يوم العيد * عن نفسه والاهل والعبيد) ***

*** (صاعا لكل واحد وما وجد * من غالب الاقوات في ذلك البلد) ***

*** (ولم تجب عن ناشز وكافر * بل الا اذا في الحال عن مسافر) ***

*** (باب زكاة الفطر) ***

أوجب زكاة الفطر بالاسلام

عند غروب آخر الصيام

مع اليسار عند ذلك وهو ان

يزيد قدر ماله من المؤن

من كل ما يحتاجه في ليلته

ويومها عن نفسه وعيالته

فليخرج الانسان يوم العيد

عن نفسه والاهل والعبيد

صاعا لكل واحد وما وجد

من غالب الاقوات في ذلك البلد

ولم تجب عن ناشز وكافر

بل الا اذا في الحال عن مسافر

أوجب أيها الفقهاء زكاة الفطر بالاسلام فلا فطرة على كافر أصلي ا قوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين
ولانهم اطهرة لاصنام و ليس للكافر أهلية التطهير ولا أهلية اقامة العبادات وأما المرندي فطرته ومن عليه
مؤنته موقوفة على عوده الى الاسلام وتلزم الكافر الاصلي فطرة فريضة الاسلام وقرئ به المسلم كالنفقة عليها
وأوجب زكاة الفطر عند غروب شمس آخر يوم من شهر الصيام لانها مضافة في الحديث للفطر من رمضان
في الخبر المتقدم فخرج عن مات بعد الغروب ودون من ولد بعده وأوجبها مع اليسار عند ذلك الوقت فلا
فطرة على معسر وقت الوجوب وان أسير بعد غروب وهو ان يزيد قدر ماله من المؤن عن كل ما يحتاجه في ليلته
أي العيد ويومها دون ما عداها من نفسه وعيالته أي عياله ويشترط أيضا ان يكون فاضلا عن مسكن وخدام
لاثنين به يحتاج اليهما وعن دست ثوب يليق به ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولولا آدمي كبر بحقه في
المجموع *** (تنبيه) *** علم مما نقر ان الشرط ثلاثة للاسلام وغروب الشمس من آخر يوم من رمضان
واليسار وبقي شرط رابع وهو الحرية فلا فطرة على رقيق لاعتن نفسه ولا عن غيره فاذا تقرر ذلك فليخرج
الانسان ندبا يوم العيد قبل حالته للاتباع ويحرم تأخيرها عن يوم العيد بلا عذر كغيبته ماله أو المستحقين
واعلم ان الفطرة قد يؤدى بها الانسان عن نفسه وقد يؤدى بها عن غيره لقوله صلى الله عليه وسلم أدوا الصدقة عن
تعاون وجهات التحمل ثلاثة القرابة والنسكاح والمال وكما تقتضى لزوم الفطرة في الجاهلية وقد ذكر
الناظم الثلاثة بقوله عن نفسه أي فليخرج عن نفسه والاهل والازواج والقرابة والعبيد أي الارقاء أي
المسلمين وضابط ذلك ان من لزمه فطرة نفسه لزمه فطرة من لزمه نفقته بذلك أو قرابة أو زوجة ان كانوا مسلمين
ووجد ما يؤدى عنهم وكلام الناظم شامل لذلك اذ قوله صادق بالزوجية والقرابة ككفر ربه اسكن يستثنى
من هذا الضابط مسائل منها لا يلزم المسلم فبارة الرقيق والقريب والزوجة الكفار وان وجبت نفقتهم
لقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق من المسلمين ومنها لا يلزم العبد فطرة زوجته حرة كانت أو غيرها
وان أوجبنا نفقتها في كسبه ونحوه لانه ليس أهلا للفطرة نفسه فكيف يتحمل عن غيره ومنها مسائل أخر
أطلب من كتب المذهب المبسوطة فلا تأويل بها وقول الناظم صاعا لكل واحد أشار به الى ان الواجب في
الفطرة عن كل نفس صاع للغير المار وتقدم معرفت وزن الصاع في زكاة النبات والاصل فيه الكيل وانما
قدره العلماء بالوزن استظهارا أو العبرة بالصاع النبوي ان وجد أو معياره فان فقد أخرج قدر يتقن انه لا
ينقص عن الصاع قال في الروضة قال جماعة الصاع اربع حفنات بكف رجل معتدلها انتهى وهو بالكيل
المصري قدحان وينبغي ان يزيد شيئا يسير الاحتمال اشتباههما على طين أو تبن أو نحو ذلك وقد قال ابن الرفعة

كان قاضي القضاة محمد الدين السكري رحمه الله تعالى يقول حين يخاطب بمصر خطبة عيد الفطر والصاع قدحان بكيل بلدكم هذه سالم من الطين والعيب والغث ولا يجزئ في بادكم هذه إلا القمع انتهى وقد قال القفال الشافعي في محاسن الشريعة معني لطيفاً في إيجاب الصاع ذكرته في شرح الزبد فليراجع من أراد وقول الناظم من زيادته أو ما وجد أشار به إلى أن من أبسر ببعض صاع لزمه إخراجها كما هو الأصح ولو وجد بعض الصبيان قدم نفسه ثم زوجه ثم ولده الصغير ثم الأب ثم ولده الكبير ويجب أن يكون الصاع من غالب الاقوات في ذلك البلد أن كان بالدا أو في غيره من غالب قوت محله لأن ذلك يختلف باختلاف النواحي والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة كافي المجموع لا غالب قوت وقت الوجوب خلافاً للفرز في وسطه وجنس الصاع الواجب الذي فيه العشر أو نصفه ويجزئ الاقطاثبوتة في الصححين وهو لبن يابس غير منزوع الزبد وفيه ماء لبن وجبن لم يترع زبد هـ ما قوله من زيادته ولم تجب أي الفطرة عن امرأة ناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها السقط نفقتها كلياً في باب النشور أن شاء الله تعالى بل تخرج عن نفسها ولا عن كافر لما تقدم وقوله بل إلا في الحال عن مسافر رده على قول مرجوح أن زكاة العبد الغائب لا تجب إلا عند عودهم والمذهب كافي المنهاج وغيره العبد إذا انقطع خبره عن تواصل الرفاق يجب إخراج فطرته في الحال ولا يقاس على زكاة المال الغائب لأن المهلة شرعت بمعنى التمسك وهي غير معتبرة ولعل ما جرى عليه الناظم سبق فلم أنظر أو لعله قال ولا إلا في الحال عن مسافر فصفه كاتب * (تنبيهات أوائلها) * يجب صرف زكاة الفطر على الأصناف الثمانية وقيل يكفي الدفع إلى ثلاثة من الفقراء والمساكين لأنهم أقلية في الغالب وهذا قال الاصطخري وقيل يجوز صرفه الواحد وهو مذهب الأئمة الثلاثة وابن المنذر وحكي الراجح عن صاحب التنبية جواز صرفها إلى واحد قال الأذري وعليه العمل في الأعصار والامصار وهو المختار والاحوط دفعها إلى ثلاثة (ثانيهما) لودفع فطرته إلى فقير من تلزمه الفطرة فدفعها الفقير إليه عن فطرته جاز للدفع أخذها

* (فصل) * في قسم الصدقات أي الزكاة على مستحقين أو سميت بذلك لاشعارها بصدق بأذنها

- * (وتدفع الزكاة للأصناف * وعدهم في الذكركرغبيرخاف) *
- * (فقيرنا ومثله مسكينا * وعامل وداخل في ديننا) *
- * (مكاتب وغارم وغارمي * مع منشي الاسفار أو مجتاز) *
- * (والواجب استيعابهم بالقسمة * أن يوجدوا ويحصر وافي البلدة) *
- * (وعند فقد بعضهم من البلد * فليقتصر على الذي منهم وجد) *
- * (وواجب ثلاثة فاكتر * من كل صنف أهله لم يحصر و) *
- * (وأوجبوا حيث الامام فرقا * تعميمهم ولو بنقل مطلقا) *
- * (ولم تقع عن فرض من أعطاهما * لكافر ولا لآل طه) *
- * (أو لغني أو رقيق مطلقا * ومن عليه ذوالزكاة أنفق) *
- * (لكن لغارم أو جزأت مع الغني * وغارم لفتنة قدسكنا) *

وتدفع الزكاة للمتقدم ذكرها للأصناف الثمانية المذكورين في قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين على أموالهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل وهذا أمر إلهي وقوله وعدهم في الذكركرأي القرآن غير خاف وقد علم بالحصر أنهم لا تنصرف عنهم وهو مجمع عليه وإنما الخلاف في استيعابهم فالاول من الأصناف المذكورة الفقير وهو من لا مال له ولا كسب لائق به يقع جميعهما أو مجموعهما وقعا من كفايته مطعماً وملبساً ومسكناً أو غـ بهم مما لا بد منه كمن يحتاج إلى عشرة ولا عاك ولا يكسب إلا درهمين أو ثلاثة أو أربعة وسواء كان ما ملكه نصيباً أم أقل أم أكثر والثاني المسكين وهو من له مال أو كسب لائق به يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه ما كان يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه العشرة ولا يمنع فقر

* (فصل) *

وتدفع الزكاة للأصناف وعدهم في الذكركرغبيرخاف فقيرنا ومثله مسكينا وعامل ودخل في ديننا مكاتب وغارم وغارمي مع منشي الاسفار أو مجتاز فالواجب استيعابهم بالقسمة أن يوجدوا ويحصر وافي البلدة

وعند فقد بعضهم من البلد فليقتصر على الذي منهم وجد وواجب ثلاثة فاكتر

من كل صنف أهله لم يحصر و واجبوا حيث الامام فرقا تعميمهم ولو بنقل مطلقا ولم تقع عن فرض من أعطاهما لكافر ولا لآل طه

أو لغني أو رقيق مطلقا ومن عليه ذوالزكاة أنفق لكن لغارم أو جزأت مع الغني وغارم لفتنة قدسكنا

الشخص مسكنه وثيابه وعبدته الذي يحتاجه لخدمته وماله الغائب برحلتين والمؤجل وكسب غير لائق
والثالث العامل على الزكاة كساع يجبرها أو كاتب يكتب ما أعطاه أو باب الأموال وقاسم وحافظ للأموال
وحاشر يجمع أرباب الأموال ويحشرهم ليأخذ الساعي منهم الزكاة والوقاض فلاحق لهم ما في الزكاة فإن
رزقهم ما في جنس الجنس المرصدا لمصالح والرابع المؤلفة قلوبهم وهو جمع مؤلف وهو من أسلم ونيته في الإسلام
ضعيفة كما قال الناطم ودخل في ديننا فيمتاف ليقوى إيمانه أو من أسلم ونيته في الإسلام قوية ولكن له شرف
في قومه يتوقع باعطائه إسلام غيره أو متالف على قتال ما نبي الزكاة أو أعادينا والخامس الرقاب وهم المكاتبون
كتابة صحبة غير مترك في معاون ولو غير اذن ساداتهم ولو قبل حلول النجوم ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم
ما يفي بنجومهم امام مكاتب المترك فلا يعطى من زكاته شيئا للعودة الفائدة اليه مع كونه ملكه والسادس الغارم
وهو ثلاثة أقسام من استدان لنفسه في مباح وهو معسر والغارم لاصلاح ولو غني والغارم للضمان ان أعسر
مع الدين أو هو وحده وقد ضمن بغير اذنه والسابيع سبيل الله تعالى وهو الغازي الذي كرم المتطوع بالجهاد
فيعطى ولو غنيا عاقلة على الغزو والثامن ابن السبيل وهو من شئ سفر من بلاد مال الزكاة أو محتاج في سفره
ان احتاج ولا معصية بسفره والواجب استيعابهم أي الاصناف الثمانية بالقسمه ان يحضر أو يحصر وفي
البلدة لان الله تعالى أضاف الصدقة اليهم بلام التمليل وشرك بينهم بلام التشميل وعند فقده بعضهم من البلد
فيقتصر في الاعطاء على الذي منهم وجد وجوب تعميمهم من وجد منهم واجب أيضا ان لم ينحصر وبالبلدة أو
انحصر ولا وفيهم المال ثلاثة فأكثروا كل صنف أهله لم يحضر والذكرة في الآية بصيغة الجمع وهو
المراد في سبيل الله وابن السبيل الذي هو للجنس الاعمال فانه يسقط اذا قسم المال وأوجبوا حيث الامام
أو نائبه فزاد عليهم أي الاصناف ولو بنقل الزكاة اذ يجوز له نقلها مطلقا بخلاف المالك فانه يحرم عليه فلا
يجوز نقل الزكاة من بلد وجوبها مع وجود المستحقين الى بلد آخر فان عدمت الاصناف في بلد وجوبها أو
فضل عنهم شيء رد نصيب البعض أو الفضل عنه الى الباقي ان نقص نصيبهم عن كفايتهم (توضيح) لما تقدم
يجب تعميم الاصناف الثمانية في القسم ان أمكن بان قسم الامام ولو نائبه ووجدوا الظاهر الآية فان لم
يمكن بان قسم المالك اذ لا عامل أو الامام ووجد بعضهم وجب الدفع الى من يوجد منهم أو تعميمهم من وجد
منهم وعلى الامام تعميم أحاد كل صنف وكذلك ان انحصر وبالبلد وفيهم المال فان لم ينحصر وأو
انحصر ولا وفيهم المال لم يجوز الاقتصار على أقل من ثلاثة من كل صنف لاسر * (تنبيه) * لو امتنع
المستحقون من أخذ الزكاة قوتلوا * (فرع) * لو كان له دين على غيره فقال جعلته عن زكاتي لم يجزه على
الصحيح حتى يقضيه ثم يرد اليه ولا تصح الزكاة لكافر كما أشار اليه الناطم بقوله ولا تقع أي الزكاة عن فرض
من أعطاهما لكافر لخبر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ولا لآل طه صلى الله عليه
وسلم وهم بنو هاشم وبنو المطلب فلا تحل لهم لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أو ساخ الناس
وانما لا تحل لمحمد ولا لآل محمد واهل بيته لم وقال لأهل ليكم أهل البيت من الصدقات شيئا ان لم يكن في خمس
الجنس ما يكفكم أو يغنيكم ولا تحل أيضا لغيرهم من القوم منهم نعم يجوز ان يكون المال والكيال
والوزان والحافظا كافرا أو هاشميا أو مطائبا ولا يجوز دفع الزكاة أيضا لغيره من حاضر عنده أو كسب لائق
به يكفبه ولا لرفيق غير مكاتب اذ لا حق فيه المن به رفق غير المكاتب وهذا مراده بقوله أو لغيره من حاضر عنده أو كسب لائق
لمن تلزم المترك في دفعته كما قال ومن عليه ذوا الزكاة انفقوا أي بزوجية أو بعضية أي لا تدفع اليهم باسم الفقراء
أو الساكنين لغناهم بذلك وله دفعها اليهم من من سهم باقي الاصناف ان كانوا بذلك الصنف المرأة لا تكون
عاملة ولا غاربه كافي الروضة ثم زاد الناطم على أصله قوله لكن لغاير آخرات مع الغنى لاسر وغارم لفنته قد
سكننا كان خاف فنته بين فنتين تنازعنا في قتيل لم يظهر قاتله فيحمل الذية تسكيننا للفنته يعطى ولو غنيا مرغوبا
في هذه المكرمة وقول الناطم يحصر وايمناه تحتية تضمومة وحامهم له ساكنة وصادمهم له مفتوحة ورأى من
الحصر والالف في قوله فزادنا فزادنا وسكنا لا طلاق * (خاتمة) * يسر للامام ان يعلم شهر الاخذ الزكاة ويسر

أن يكون المحرم لانه اول السنة الشرعية قال النووي رحمه الله تعالى يستحب لكل من أعطى زكاة أو صدقة أو كفارة أو نذرا أو نحوها أن يقول ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم
 * (كتاب الصيام) *

اعلم ان المناظم كغيره عقب كتاب الزكاة كتاب الصيام لما شاركته في تركية الابدان والصيام والصوم لغة الامسالة ومنه قوله تعالى حكاية عن من منى نذرت للرجن صوما أى امساكوا سكوتاً عن الكلام وشرعا امساكاً عن المفطرات على وجه مخصوص مع النية والاصل في وجوبه قبل الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أى من الامم الماضية قبل ما من أمة الا وقد فرض الله عليها الصيام الا أنهم مضوا عنه أو التثنية في أصل الصوم دون وقته وخبر بنى الاسلام على خمس وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وأركانه ثلاثة صيام ونية وامساك عن المفطرات واعلم أنه لا يكره ذكر رمضان بغير شهر لعدم ثبوت نسي فيه بل ورد من صام رمضان من قام رمضان الحديشان المشهوران

* (وبانتهاش شعبان للكمال * أو حكم قاض قبل بالهلال) *

* (شهر الصيام واجب الصيام * بالعقل والبلوغ والاسلام) *

* (وقدرة على أداء الصوم * ونية - فريضه لكل يوم) *

* (وواجب تقديهما عن فجره * وأجرات في النفل قبل ظهره) *

يجب صوم رمضان بأكمال شعبان ثلاثين يوماً أو رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان أو حكم القاضي لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين وثبت رؤيته في حق من لم يره بعدل شهادة لقول ابن عمر أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم أخبرني أيت الهلال فصاموا وأمر الناس بصيامهم وأبو داود وصححه ابن حبان والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم وهي شهادة حسبة ويكفي فيها أشهادان رأيت الهلال والظاهر كما قال الأذري ان الامارة الدالة كروية القناديل المعلقة بالمنائر في آخر شعبان في حكم الرؤية وإذا ثبت رمضان برؤية هلاله فكان ثبت حكمه في حق من يمكنه ان يطلع بمطالع مكان الرؤية دون غيره على المعتد ويجب الصرم أيضاً على من أخبره موثوق به بالرؤية اذا اعتقد صدقه وان لم يذكره عند القاضي أمالوعرفه حاسب أو منجم فلا يلزمه به الصوم ولا يجوز لأغيرهما ويجوز لأهمما يجوزهما عن فرضهما على المعتد * (تنبيهات) * الاول محل ثبوت رمضان بعدل في الصوم قال الزركشي وقوابله كصلاة التراويح والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان الا في غير ذلك كدين مؤجل ووقوع طلاق وعق معلقين به الثاني لا عبرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بان اليلة أول رمضان فلا يصح الصوم به بالاجماع لغة ضبط الرأى لا للشك في الرؤية الثالث مما عمت به البلوى تعليق القناديل ليلة الثلاثين من شعبان فتبييت النية اعمه اذا علمه سائماً تزال ويعلم به ما من نوى ثم تبين خمارانه من رمضان وقد أفق بعض المتأخرين بصحة صومه بالنية المذكورة لبناهم على أصل صحيح ولا قضاء عليه فان نوى عند الازالة تركه لزمه قضاؤه * الرابع ثبت الشهر بالشهادة على الشهادة وإذا ثبت شهر الصيام بما تقدم وجب صومه بالعقل فلا يجب على مجنون الا اذا اتم عزيل عقله من شراب أو غيره فيجب ويلزمه قضاؤه بعد الافاقة والبلوغ فلا يجب على صبي كالأصلاة أو مربه اسبوع ان أطلق ويضرب على تركه لعشر والاسلام فلا يجب على الكافر الا على معنى انه لا يطالب به كالمسلم والافقه ومخاطب بقروع الشريعة على الاصح وقدرة أداء الصوم فلا يجب على من لا يطيقه حساً أو شرعاً ككبر أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نحو هو بما تقر علم ان شرط وجوب الصيام أربعة الاسلام والبلوغ والعقل والاطاقة والتصريح بالاطاقة من زيادة المناظم وكذا ما تضمنه البيت الاول ونصف البيت الثاني وأما شرط الصحة فهى أربعة ايضا وهى الاسلام والبلوغ والعقل والنقاء عن الحيض والنفاس والوقت القابل ليخرج العبدان وأيام التشريق كما يأتي قريباً ان شاء الله تعالى والنية فرض في الصوم كما قال مع نية طاعة برأى الأعمال بالنيات وتحملها القلب ولا تسكنى باللسان

(كتاب الصيام)

وبانتهاش شعبان للكمال

أو حكم قاض قبل بالهلال

شهر الصيام واجب الصيام

بالعقل والبلوغ والاسلام

وقدرة على أداء الصوم

مع نية فرضه لكل يوم

وواجب تقديهما عن فجره

وأجرات في النفل قبل ظهره

قد عا ولا يشترط التلقظ بها ساقط عا ولا يشترط الفرض الصوم من رمضان أو غيره التبيت وهو إيقاع النية ليلا لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني وقال رجاله ثقات وهو محمول على الفرض وقولنا ساقط فمضام منسوب بفتح الخاء أى مع نية فى الفرض وقوله لكل يوم أفاد به أنه لا بد من التبيت لكل يوم فظاهر الخبر ولا ن صوم كل يوم عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم كالصلاة يتخللها السلام ولا يشترط للتبيت النصف الأخير من الليل ولا يضر الاكل والجماع بعدها ولا يجب تجديدها إذا نام بعدها ثم انتبه ليلا ولا يجب تقديدها عن بقية أى عليه أمر واجب التعمين فى الفرض بأن ينوى كل ليلة أنه صائم غدا من رمضان أو عن نذر أو عن كفارة أو آخرات أى النية فى النفل قبل ظهره أى الزوال ويشترط حصول شرط الصوم من أول النهار بأن لا يسبقهما مناف للصوم * (تنبيه) * ظاهر كلام الناظم أنه لو تسكر ليتقوى على الصوم لم يكن نية صومه صريح فى العدة والمعمد أنه لو تسكر يصوم أو شرب ليدفع العطش نهرا أو امتنع من الأكل أو الشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر كان ذلك نية أن خطر بهالة الصوم بالصفات التي يشترط التعرض لها تضمن كل منها قصد الصوم ولا يشترط التعرض للفرضية على الأصح فى المجموع وإن كان مقتضى كلام المنهاج الاشتراط ولا يشترط تعيين السنة كما لا يشترط الاداء وكما لا التعمين فى رمضان أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى وأعلم أن الصبي فى تبيت النية لصومه كالبالغ (فرع) لو نوى ليلة الاثنين من شعبان صوم غد عن رمضان إن كان منه فكان منه لم يقع عنه إلا إذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبداً وأمرأة أو فاسق أو مرأق فيصح ويقع عنه

* (وشروطه الامساك عن تعاطي * مفطر عمدا كالاستعاط) *

* (وأكله وشربه وحققته * ووطئه وقبضه وردته) *

* (كذلك الانزال عن مباشرة * وما باحليل واذن قطره) *

* (والحيض والنفاس والجنون * وافعل ثلاثا فاعلمها مسنون) *

* (فالفطر عجل والسحور أخر * وقول هجر فى الصيام فاهجر) *

وشروطه أى الصوم الامساك عن تعاطي فطر بضم الميم وفتح الفاء وتشديد الطاء المهمة عمدا ومثل المفطر المذكور منها الاستعاط فيبطل الصوم بوصول شئ الى الدماغ باستعاط ومنها الاكل والشرب عمدا فيبطل بهما الصوم وإن أكل أو شرب ناسيا لم يفطر وإن كثر الخبر الصحيحين من نسي وهو صائم فكل أو شرب فليتم صومه فانما أماعه الله وسقاه والحاصل أن ما وصل من عين وإن قلت كسمة عمدا الى مطلق الجوف من منفذ مفتوح أبطل الصوم سواء كان محل الغذاء أو الدواء كباطن الحلق والبطن والامعاء وباطن الرأس لأن الصوم هو الامساك عن كل ما يصل الى الجوف فلا يضر وصول دهن أو كحل بتسريب المسام كما لا يضر اغتساله بالماء وإن وجد أثر الماء بباطنه ولا يضر وصول ريقه من معدن جوفه أو وصول ذباب أو بعوض أو غبار طريق أو غر به دقيق جوفه لعسر التخرز عنه والتقطير فى باطن الأذن مفطر ولو سبى ماء المصضة أو الاستنشاق الى جوفه نظر إن بالغ فطر والا فلا ومنها حقيقته أى الصائم وهو بضم المهملة إدخال دواء أو نحوه من الدبر فهى بمبالغة للصوم ومنها دخول طرف أصبع فى الدبر حالة الاستنجاء ففطر به والتقطير فى باطن الاحليل أو إدخال عود أو نحوه فيه مفطر وإذا أدخل المسور مقعدته باضبعه لم يفطر كما صححه البغوى لاضطراره اليه ومنها وطؤه فيبطل الصوم بأدخال حشفته أو قدرها من مقاعها عمدا مختارا عالما بالتحريم فرحا ولو درا من آدمى أو غيره أنزل أم لا فلا يفطر بالوطء ناسيا ولا مأسا كره عليه أن قلنا بتصوره وهو الأصح ولا مع جهل تحريمه كالأكل والشرب ومنها قيوه عمدا فيبطل به الصوم وإن تيقن أنه لم يرجع منه شئ الى الجوف بخلاف ما لو كان ناسيا ومنها رده لمنافاته العبادة أعادنا الله تعالى منها ومنها الانزال ولو قطرة عن مباشرة بنحو لمس كقبلة بلا حائل لانه يضر بالايلاج من غير انزال فبالانزال مع نوع شهوة أولى بخلاف ما لو كان بحائل أو بنظر أو فكر ولو بشهوة لانه انزال بغير مباشرة كاحتلام ويحرم بنحو اللمس كالتعبلة

وشروطه الامساك عن تعاطي
مفطر عمدا كالاستعاط
وأكله وشربه وحققته
وطئه وقبضه وردته
كذلك الانزال عن مباشرة
وما باحليل واذن قطره
والحيض والنفاس والجنون
وافعل ثلاثا فاعلمها مسنون
فالفطر عجل والسحور أخر
وقول هجر فى الصيام فاهجر

ان حرك شهوة خوف الانزال والافترا كه أولى ومنها ما أى الذى باحليل واذن قطره فيبطل به الصوم كما سرت
 الاشارة اليه وهذا من زيادة النظم فيجب الامسالك عن تعاطى هذه الامور كلها عدا ومن مبطلات الصوم
 أيضا الخيض للاجماع على تحريمه وعدم صحته والنفس لانه دم حيض يجتمع والجنون لما فاته العبادة ومن
 مبطلات الصوم أيضا الولادة على الاصح في التحقيق وهو المعتد بخلافه لما في المجموع من الحياض بالاحتلام
 لوضوح الفرق ثم أشار النظم الى بعض سنن الصوم ولو نفلا بقوله وافعل أي الصائم ثلاثا فعلها مسنون
 فالفطر على هذا أولها فيسن تجبيل الفطر اذا تحقق غروب الشمس لخبر الصحيحين لا تزال أمتي بخير ما عجلوا
 الفطر زاد الامام أحد وأخروا السجور ولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى ويكره تأخيرها ان قصد ذلك
 ورأى أن فيه فضيلة والافلا باس به نقله في المجموع ويسن كونه على رطب فان لم يجد فاعلى تمر فان لم يجد
 فعلى ماء وقوله والسجور أخرها ثانيا فيسن تأخير السجور ما لم يقع في شك في طوع الفجر لخبر المارولانه
 أقرب الى التقوى في العبادة فان شك في ذلك كان تردد في بقاء الليل لم يسن له التأخير ويسن السجور لخبر
 تسكروا فان في السجور بركة ويحصل بقليل من الطعام وكثيره ويدخل وقتها بنصف الليل وقوله وقول
 هجر في الصيام فاهجر هذا ثالثا فيسن ترك الهجر من الكلام واعلم أرسدنى الله وإياك ان الشراح
 للاصل اختلافوا في قوله وترك الهجر فضبطه بعضهم بفتح الهاء أى ترك الهجر ان من الكلام جميع النهار
 واستدل لذلك بأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما يسأل عنه فقالوا هذا أبو سرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد
 ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال صلى الله عليه وسلم مروه أن يتكلم وأن يستظل ولا يقعد وليتم صومه
 رواه البخارى قال ولهذا يكره صمت يوم الى الليل كما حرم به صاحب التبيين وأقره وضبطه بعضهم بضم الهاء
 وهو الاسم من الاهجار وهو الافشاش في النطق من غيبة وغيرها ورافقه النظم بقوله وقول هجر فيصون
 الصائم لسانه عن قبيح الكلام كالكذب والغيبة والنميمة والمشائعة وغيرها فان قيل ترك الفحش من
 الكلام واجب فكيف يحسن عدمه من السنن فالجواب ان المعنى انه يسن للصائم من حيث الصوم فلا يبطل
 صومه بارتكاب ذلك بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستماعه قال السبكي رحمه الله
 وحديث خمس يفسدن الصائم الغيبة والنميمة الى آخره ضعيف وان صح قال الماوردي فالمراد بطلان
 الثواب لا الصوم قال ومن هنا حسن عدم الاحتراز عنه من آداب الصوم وان كان واجبا مطلقا اعلم انه قد بقي
 من سنن الصوم أمور منها ترك الشهوات التي تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر اليها وترك نحو حتم وقصد
 وترك ذوق طعام أو غيره وترك علك بفتح العين ويسن الغسل عن الحدث الا كبريل لا وأن يقول عند فطره
 اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وان يكثر تلاوة القرآن ومدارسته في رمضان وأن يعتكف فيه لاسمى في
 العشر الاواخر منه لرجاء أن يصادف ليلة القدر التي هي كما قال الله تعالى خير من ألف شهر وأدلة ما ذكرناه
 شهيرة

- * (والصوم في العيدين والتشريق لم * يجوز بحال بل فساده انحتم)
- * (ويوم شك مثلها فالمنع * مالم يوافق عادة التطوع)
- * (أوصاه عن نذره أو عن قضا * أو كان عن كفارة فيرتضى)
- * (لكن على ذي الرؤية المحقة * صيامه وكل من قد صدقه)

الصوم في العيدين الفطر والاضحى وأيام التشريق الثلاثة لم يجوز بحال بل فساده انحتم أما صوم العيدين
 قبل الاجماع المستند الى نهى الشارع صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين وأما أيام التشريق فلا نهى عن
 صيامها كإراءه أبو داود وفي مسلم أيام منى أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى ويوم شك مثلها أى الايام
 المذكورة فلم يمنع صومه لتحريمه كفى الروضة والمنهاج والمجموع لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد
 عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم مالم يوافق صومه عادة المتطوع كأن كان يسرد الصوم أو يصوم يوما
 ويفطر يوما والاثنين والثلاثين فوافق صومه يوم الشك أو صامه عن نذره أو عن قضا أو كان صومه عن كفارة
 فيرتضى صومه ولا يحرم بل يجب في النذر والقضاء والكفارة ويسن فيما اذا وافق عادة تطوعه ويوم الشك

والصوم في العيدين
 والتشريق لم
 يجوز بحال بل فساده انحتم
 ويوم شك مثلها فالمنع
 مالم يوافق عادة التطوع
 أو صامه عن نذره أو عن قضا
 أو كان عن كفارة فيرتضى
 لكن على ذي الرؤية المحقة
 صيامه وكل من قد صدقه

هو يوم الثلاثاء من شعبان اذا حدث الناس برؤية الهلال ولم يشهدوا أحد أو شهدوا بعدد من صديان أو عبيد أو فسقة وطن صدقه ومن انفر برؤية الهلال وجب عليه الصوم وكذا من اعتقد صدقه كما مر أول الباب والى هذا أشار الناطم بقوله من فواته المزيده لكن على ذى الرؤية المحققة صيامه أى الشك وجربا وكل من قد صدقه (تمة) يحرم الصوم بعد نصف شعبان ما لم يكن عن سبب أو وافق عادة له أو واصله بالنصف الأول بان صام الخامس عشر واستمر صائما فان أظفر بعد ذلك ولو يوما واحدا امتنع عليه صوم بعد ذلك ومتى اعتاد صوم الاثنين والخميس فى النصف الأول كان له صوم ذلك فى الثانى

(فصل) فى بيان ما يجب فيه الكفارة والفدية وغير ذلك مما يأتى

- * (ومن يجامع عامدا نهاره * فبالقضاء ألزمه والكفاره)
- * (اعتاق عبيد مؤمن ومابه * عيب يخل بعدا كنسايه)
- * (لكنه ان لم يجد يصوم * شهرين مع تتابع يدوم)
- * (أو لم يطق فليطعم من مبالغ * ستين مسكينا السكلى مدح)
- * (وبعد ذالم يسقط الوجوب * بالعجز لكن يسقط الترتيب)

* (فصل) *

ومن يجامع عامدا نهاره
فبالقضاء ألزمه والكفاره
اعتاق عبيد مؤمن ومابه
عيب يخل بعدا كنسايه
لكنه ان لم يجد يصوم
شهرين مع تتابع يدوم
أو لم يطق فليطعم من مبالغ
ستين مسكينا السكلى مدح
وبعد ذالم يسقط الوجوب
بالعجز لكن يسقط الترتيب

أى ومن يجامع بتغيب جميع الحشفة أو قدرها من مقلوعها عامدا مختاراً المباح بالتحريم فى فرج ولودجوا من آدمى أو غيره نهاره أى فى نهار رمضان وهو مكاف صائم أثم بالجماع بسبب الصوم فبالقضاء ألزمه أيها الفقيه والزم الموطوءة المكفأة به أيضا لافساد صومها بالجماع وعليه وحده الكفارة قال زمه بادونها اذ لم يؤمر بها الا لرجل المواقع مع الحاجة الى البيان ولتقصان صومها بتعريضه لابطالان بعروض الحيض أو نحوه فلم تكمل حرمته حتى يتعلق بها الكفارة ولا تنهأ غرم مالى يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كالمهر وتسكر والكفارة بتسكر والفساد كان جامع فى يومين ولومن رمضان واحد وان لم يكفر عن الاول اذ كل يوم عبادة برأسها بخلاف ما اذا تكرر والجماع فى يوم واحد لعدم تسكر والفساد ولا كفارة على من أفسده بغير جماع أو بجماع فى غير رمضان كذا ذكر وقضاء لان النص انما ورد فى افساده فى صوم رمضان بجماع ولا على مسافر أو ظفر بالزالان انما ليس للصوم بل له مع الزنا * (فرع) * لا كفارة على من جامع عامدا بعد الاكل ناسيا وطن انه أظفر بالاكل لانه يعتقد انه غير صائم وان كان الاصح بطلان صومه بهذا الجماع كالجامع على ظن بقاء الليل فبان خلافه والكفارة المذكورة مرتبة فيجب أولا اعتاق عبيد مؤمن ومابه عيب يخل باكتسايه أى بعمله كياتى ان شاء الله تعالى فى الظاهر لكن ان لم يجد الرقبة لمؤمنة لسامية من العيوب المضرة بالعمل يصوم شهرين عن تتابع فان لم يستطع صومها فاطعم ستين مسكينا ككما قال أو لم يطق فليطعم من مبالغ من القوت ستين مسكينا أو فقير السكلى مسكين مدح غالب فى البلد والاصل فى ذلك خبر الصحيحين عن أبي هريرة جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل كنت وأهلك قال وما أهلك قال واقع زوجتى فى رمضان قال هل تجد ما تعق رقبة قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر قال تصدق بهذا قال على أفقر منا يا رسول الله فوالله ما بين لابتيه أى جبلتيه أهل بيت أحوج اليه منا ففعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابهم ثم قال اذهب فاطعمهم أهلاك والعرق بفتح العين والراء المهملة مكمل ينسج من خوص النخل فكان فيه قدر خمسة عشر صاعا وقيل عشرون وقول الناطم من زيادته وبعد ذالم يسقط الوجوب أشار به الى انه لو عجز عن جميع الخصال المذكورة واستقرت الكفارة فى ذمته فاذا قدر على خصاله منها فاولها كالأول كان قادرا عليها وقت الوجوب وان قدر على الاكثر رتب * (تنبيهان) * الاول له العدول عن الصوم الى الاطعام لشدة الغلة وهو بفتح الغين ولا مساكنة شدة الحاجة للأنكاح * الثانى لا يجوز صرف الكفارة الى عتاله كالزكاة وسائر الكفارات وأما قوله فى الخبر أطعمه أهلاك فى الام كمال الرافعى يحتمل انه أخبره بطريقه

فصره اليه صدقة وقيل غير ذلك وقول المناظم بعد ما كتسابه زيادة بعد وقوله يدوم تكمله وقوله لم يطعم من بنون التوكيد الخفيفة

- * (ومن يت بلاقضا ان قصرا * كان الولي بعده مخيرا)
- * (ان شاء صام صومه أو أطمعها * عن كل يوم مدحبا قدما)
- * (وجاز للشخص في سن الكبير * ترك الصيام ان تحقق الضرر)
- * (ولا قضاء بل تعين الادا * من كل يوم مدحبا قدما)
- * (وحامل ومرضع تضررت * بصومها أو ضر طفل أفطرت)
- * (وان يكن خوف فاعلى طفل وجب * مع القضاء عن كل يوم مدحبا)
- * (وقطار ذي تعرض وذى سفر * قصر مباح والقضالم يغفر)
- * (وكل شخص بالقضا تأخرا * حتى أتى شهر الصيام كفرا)
- * (وعدة الامداد كالايام * وكررت تكررا لا عوام)

اشتملت هذه الايات على مسائل الاولى من يموت وعليه صيام من رمضان أو كفارة أو نذر، بلاقضاء بعد التمكن منه تقصيرا كان الولي بعده مخيرا بين شيئين ان شاء صام عنه صومه الذي عليه كالمذهب القديم وهو المعتمد وان شاء أطمع عن كل يوم فانه مدحبا وهو وظل وثلت بعد ادى من طعام يجزئ في الفطرة كما قال قدما أى قدم بيانه في الفطر أمان من مات قبل تمكنه من قضاء الصوم كان مات عقب رمضان واستمر به العذر الى ان مات فلا فدية عليه ان فاته بعد والافكه من مات بعد تمكنه منه الثانية جاز للشخص في سن الكبير بان صار شيخا أو صار عجوزا تركه ان تحقق الضرر رأى بان كان يلحقه مشقة ومثاله المريض الذى لا يرجى برؤه ولا يجب القضاء بل يطعم ان كان حرا عن كل يوم مدا كما قال بل تعين الادا الى آخر البيت وذلك لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين اذا لم يجدوا فدية حال الشباب ثم يعجزون عنه بعد الكبر أو ان كلمة لا مقدرة أى لا يطيقونه أما الرقيق فلا فدية عليه اكبر أو مريض أو مأتا فديقا الثالثة الحامل ولوم من زنا والمرضع ولو مستأجرة أو متبعة ان خافت من حصول ضرر بالصوم كالضرر الحاصل للمريض على أنفسهما أى ولو مع الولد أفطرتا وجوبا كما قال وحامل ومرضع تضررت بصومها أو ضر طفل أفطرت ويجب عليهما مع القضاء بلا فدية كالمرضى وان خافا منه على أولادهما فقط بان تخاف الحامل من اسقاطها والمرضع ان يقل اللبن فمات الولد أفطرتا أيضا ويجب عليهما القضاء للفطر والفدية كما قال وان يكن خوف فاعلى طفل وجب مع القضاء عن كل يوم مدحبا وهو وظل وثلت بالبعد ادى كالمريض الذى لا يقوى فدية فدية قال ابن عباس انهم انسخوا الفدية عن الحامل والمرضع عذرا ولا يصح أنه يلحق بالمرضع في لزوم ما مر من افطرتا لانه مشرف على الهلاك بغرق أو غيرة لانه فطرا ارتقى به شخصان فيمعلق به بدلان القضاء والكفارة * (فائدة) * مصرف الفدية الفقراء والمساكين فقط دون بقية الاصناف ولا يجب الجمع بينهما وله صرف امداد من الفدية الى شخص واحد لا صرف مدالى شخصين الرابعة المريض وان تعدى بسببه والمسافر سفر اطول ولا مباحا يطهران بنية الترخص ويقضيان كما قال وفطر ذي تعرض وذى سفر الى آخر البيت وذلك لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر أى فافطرتا فعدة من أيام أخر ولا بد في فطر المريض من مشقة تبجله التيمم فان خاف على نفسه الهلاك أو ذهب منفعة عضو وجب عليه الفطر لقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم وان غلب عليه الجوع والعطش حكم المريض وأما المسافر السفر المذكور فيجوز له الفطر ان لم يتضرر به ولكن الصوم أفضل فان تضرر به فالفطر أفضل الخامسة من ترك قضاء رمضان بعد تمكنه حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مدحبا بغير دخول رمضان ويتكرر بتكرار السنين على الاصح كما أفاده بقوله من زيادته وكل شخص بالقضا تأخرا الى آخره والالف في قصرا وأطعمها وقدما وتأخرا وكفرا للاطلاق وقوله ان تحقق يجوز بناؤه لافعال والمفعول وقوله بلاقضاء بالقصر وقوله أو ضر بطح

ومن يت بلاقضا ان قصرا
كان الولي بعده مخيرا
ان شاء صام صومه أو أطمعها
عن كل يوم مدحبا قدما
وجاز للشخص في سن الكبير
ترك الصيام ان تحقق الضرر
ولا قضاء بل تعين الادا
عن كل يوم مدحبا قدما
وحامل ومرضع تضررت
بصومها أو ضر طفل أفطرت
وان يكن خوف فاعلى طفل
وجب
مع القضاء عن كل يوم مدحبا
وقطار ذي تعرض وذى سفر
قصر مباح والقضالم يغفر
وكل شخص بالقضا تأخرا
حتى أتى شهر الصيام كفرا
وعدة الامداد كالايام
وكررت تكررا لا عوام

الضاد المجمة بعد هاراع مفتوحة معناه ضرر فادغم الراء في الراء والوزن وقوله مع القضاء بالقصر وقوله مباح بالرفع خبر اقوله وفطر ولتختتم الباب بشئ من الصوم المسنون ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم قال من صام يوماً في سبيل الله باع الله وجهه عن النار سبعين خريفاً فيسن صوم الاثنين والخميس ويوم عرفة وناسوا عواشور راعوسنة من شوال لادلة شهيرة ويكره افراد يوم الجمعة والسبت أو الاحد بالصوم وصوم الدهر مكره ولمن خاف ضرراً أو فوات حق ومستحب لغيره ويحرم صوم المرأة تطوعاً وزجها حاضر الا باذنه ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاة نافلة فله قناعها وحرم قطع صوم واجب أو صلاة واجبة وأفضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم ثم رجب ثم باقى الاشهر الحرم ثم شعبان والله أعلم

* (باب الاعتكاف) *

اعلم ان الناطم عقب الصوم بباب الاعتكاف لما شاركهما في العبادة البدنية والاعتكاف لغت لزوم الشئ وحبس نفسه عليه خيراً كان أو شراً وشراً اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاواسط من رمضان ثم اعتكف الاواخر ولازمه حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان طهرا بيتنا للطائفين والعاكفين وأركانها لبث نية ومعتكف ومعتكف فيه وكلها متأتى

* (والاعتكاف سنة وليعتبر * وجوبه في حق من له نذر) *

* (فليس من شرطه الصيام * بل شرطه التمييز والاسلام) *

* (وليست به مسجد والنية * وليتو في مندوره الفرضية) *

* (وبالجنون والجماع يبطل * كذا بحيض ونفاس يحصل) *

* (وبالخروج يبطل المندور * لكن لعذر يخرج المعذور) *

الاعتكاف سنة مؤكدة فقد ورد من اعتكف فواق ناقة فكأنما اعتق نسمة فهو مستحب في جميع الاوقات وفي العشر الاخير من رمضان أكثر اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وطالبه اليسلة التقدر ولا يجب الا بالنذر كما أفاده الناطم بقوله من زيادته وليعتبر وجوبه في حق من له نذر وليس من شرطه الصيام بل يشترط أن يكون مع الصيام خيراً وجامناً خلاف من جعل له شرطاً فيه بل شرطه التمييز والاسلام فلا يصح اعتكاف صبي غير مميز ولا كافر وشرطه أيضاً العقل والنقاء عن حيض ونفاس وجنابة فلا يصح اعتكاف مجنون وسكران ومغمى عليه لعدم نية الكافر ومن لا عقل له ولا اعتكاف حائض ونفاس وجنابة لم يكتب في المسجد عليهم وشرطه له بقدر ما يسمى عكوفاً أي إقامة فلا يكفي مجرد عبور ولا أقل ما يكفي في طمأنينة الصلوة ويسن ان يكون يوماً كاملاً لا خروجا من الخلاف فان من قال ان الصوم في الاعتكاف شرط لا يصح اعتكافه أقل من يوم وشرطه ان يكون بمسجد فلا يصح في غيره لا لتباعده وام الشيطان ولا لاجماع ولقوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد والجامع وهو مسجد الجمعة أفضل للاعتكاف من بقية المساجد وللعذر وجب من الخلاف ولا يستغناء عن الخروج للجمعة وشرطه النية في ابتدائه كالصلاة لانها تميز العبادات عن العادات ويتعرض في نذره للفرضية كما أفاده بقوله من زيادته وليتو في مندوره الفرضية واعلم انه لا يقتضي من العبادات الى المسجد الا التحية والاعتكاف والطواف وبالجنوب أى والدعاء والجماع وان لم ينزل يبطل الاعتكاف المندور فيه التوالى اذا كان ذاكره عالمياً بتحریم الجماع فيه سواء جالس في المسجد أم عند الخروج منه لا صحاب حكم الاعتكاف عليه حينئذ وكذا يبطل بحيض ونفاس يحصل في امرأة لا تخلو عنه غالباً وبالخروج من المسجد بكل بدنه بلا عذر يبطل الاعتكاف المندور وغيره وان قل زمنه لمسا فاته من اللبث لم يكن لعذره من بول وغائط وغسل من جنابة أو حيض أو نفاس ان طال مدة الاعتكاف بان كانت لا تخلو عنه غالباً أو مرض لا يمكن المقيم معه يخرج المندور ويجب قضاء أوقات الخروج بالاعتكاف

* (باب الاعتكاف) *

والاعتكاف سنة وليعتبر

وجوبه في حق من له نذر

وليس من شرطه الصيام

بل شرطه التمييز والاسلام

وليست به مسجد والنية

وليتو في مندوره الفرضية

وبالجنون والجماع يبطل

كذا بحيض أو نفاس يحصل

وبالخروج يبطل المندور

لكن لعذر يخرج المعذور

لا ينقطع التتابع بها الا اوقات قضاء الحاجة (تنبيه) يبطل أيضا بالبشارة بشهوة فيمادون الفرج ان أنزل
والاذلا ولا ينقطع التتابع بالخرج مكرها بغية يرحق ولا يخرج مؤذنا راتب مداوة للمسجد منفصلة عنه
أوعن وجبته قريبة منهما لا لفه صعودها للاذان والاف الناس صوته ولو نذر مدة متتابعة لزمه التتابع فيها
وفي مدة الايام يلزمه اعتكاف الليالي المختلة بينها في الارح والصبح انه لا يجب التتابع بلا شرط ولو نذر يوما
لم يجز تفريق ساعاته * (خاتمة) * لو عين الناذر في نذره مسجد مكة أو المدينة أو أقصى تعين فلا يقوم غيرها
مقامها لمزيد فضلها أو يقوم مسجد مكة مقام الأخير بن يزيد فضله عليها ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى
لمزيد فضله عليه ولو عين غير الثلاثة مسجد الم يتعين ولا يضرب في الاعتكاف التطيب والتزيين باغتسال وقص
شارب ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك فان اشتغل المعتكف بالقرآن والعلم فإدابة خير لانه طاعة في طاعة ولا
يكرهه الصنائع في المسجد كالحياطة والكتابة ما لم يكثر منها فان أكثرها كرهت الا كتابة العلم فلا يكره الاكثر
منها فانها طاعة كتعليم العلم لم ذكره في المجموع وله ان يأكل ويشرب ويغسل يديه فيه والاولى ان يأكل في
سفرة أو نحوها وان يغسل يده في طشت أو نحوه ليكون أنظف للمسجد

* (كتاب الحج)

اعلم ان الحج لما كان واجبا على التراخي ناسب ان يحتتم به ربيع العبادات وهو يفتح الجملة وكسرها الغتان
قرئ بها في السبع وهو لغة القصد وشرعا قصد الكعبة للنسك الا في بيانه وهو فرض على المستطيع
لقوله تعالى والله على اناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وخبر بنى الاسلام على خمس وحديث جوا قبل
ان لا تحجوا قالوا كيف تحج قبل ان لا تحج قال ان تقعد العرب على بطون الاودية يمنعون الناس السبيل
وهو معاليوم من الدين بالضرورة يكفر حاحده الا ان يكون قريب عهد بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة عن
العلماء وهو من الشرائع القديمة ترى ان آدم لما حج قال له جبريل ان الملائكة كانوا يطوفون بهذا البيت
قبلك بسبعة آلاف سنة وأول من حج آدم عليه السلام كما قال صاحب التفسير قال انه حج أربعين سنة من الهند
ما شأ وقيل ما من نبي الا حجه وقد اختلفوا في السنة التي فرض فيها الحج فقيل في سنة خمس وقيل في سنة ست
وقيل سنة سبع وقيل سنة ثمان والمشهور سنة ست * (فائدة) * لم يحج النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة
سوى حجة الوداع وتسمى حجة الاسلام وقد حج قبل النبوة وبعد هاجان لا يعرف عددها واثم بعد ان هاجر
أربع مرات عمرة الحديبية وعمرة التعميم وعمرة من الجعرانة في آخر وقعة حنين وعمرة مع حجة في العيدين
من حديث أنس انه صلى الله عليه وسلم اعتمر أربعين مرة * (تنبيه) * كان ابن عباس رضي الله عنهما يقول
من مات ولم يرك ولم يحج سأل الرجعة الى الدنيا وكان نفسه يرفقه تعالى رب ارجعون اعلى عمل صالحا فيما
ترك كذا وكان يقول هذه الآية من أشد شيء على أهل التوحيد

* (كل امرئ فـلزم كما أمر * بان يحج مرة ويغمر - ر)

* (ان كان حراما لمسلم كافرا * وأمكن المسير والخوف انتفى)

* (وواجب الزاد والراحلة * زيادته عن كل ما يحتاج له)

اعلم ان الحج لا يجب في العمر بأصل الشرع الا مرة واحدة وقد يجب أكثر من مرة اعارض كذا وقضاء عند
فساد التطوع وان العمرة فرض في الاظهر لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي اقضوا ما تامين ولا تحج
في العمر الا مرة واحدة اذا تقرر ذلك فكل امرئ فـلزم بان يحج مرة ويغمر ان كان حراما فلا يجب ان على من
فيه روق لان منافع مستحقة لسببه وفي إيجاب ذلك اضراء بسببه مسلمة لا يجب ان على كافر أصلي
وجوب مطالبة كالأصله فان أسلم وهو معسر بعد استطاعة الكفر فلا أثر لها الا في المرتد فان كلا منهما
يستقر في ذمته باستطاعته في الرد ذكره في المجموع مكافأ بالبلوغ والعقل فلا يجب ان على صبي ومجنون لعدم
تكليفهما كسائر العبادات وأمكن المسير الى مكة المشرفة بان يكون قد بقي من الوقت ما يتمكن فيه من
المسير المعتاد لاداء النسك على المعتمد كما نقله الرافعي عن الأئمة ان عرضه ان الصلاح بانه شرط لاستقراره لا

* (كتاب الحج)

كل امرئ فـلزم كما أمر

بان يحج مرة ويغمر

ان كان حراما لمسلم كافرا

وأمكن المسير والخوف انتفى

وواجب الزاد والراحلة

زيادته عن كل ما يحتاج له

لوجوبه فقد صوب الامام النورى ما قاله الرافعى وقال السبكي ان نص الشافعى ايضا يشهد له ويشترط
 للوجوب ايضا أمن الطريق ولوطنانى كل مكان بحسب ما يلىق به كما قال والخوف انتفى فلو خاف فى طريقه
 على نفسه أو عضوه أو نفس محترمة معه أو عضوها وماله ولولوى سيرا سبعة أو وعدوا أو رصدا ولا طريق له سواه لم
 يجب ان يسلك عليه الحصول الضرر * (تنبيه) * يجب ركوب البحران غلبت السلامة فى ركوبه وتعين
 طريقا كسلك طريق البر عند غلبة السلامة فان غلب الهلاك أو استوى الامر ان لم يجب بل يحرم السابيه
 من الخطر * (تنبيه ثان) * شرط صحة كل من الحج والعمرة الا - الام فقط فلولوى أن يحرم عن الصبي
 والمجنون ويصح احرام المميز باذن الولي وانما يصح مباشرة من المميز وانما يقع عن فرض الاسلام
 بالمباشرة اذا باشر المكاف الحرفي من الفقير دون الصبي والعبد اذا كمل ابعده ويعتبر فى لزومه
 الاستطاعة فلا يجبان على غير مستطيع لفهوم الآية وهى نوعان استطاعة مباشرة واستطاعة تحصيلها بغيره
 وقد ذكر الناظم النوع الاول بقوله وواجب الزاده والراحلة الى آخر البيت والمعنى أن يكون واجدا لكل ما
 يحتاج اليه من ما كولى ومشروب وملبوس حتى السفرة التى ياكل عليها فى ذهابه الى رجوعه الى بلده وان لم
 يكن له بها أهل وعشيرة لما فى الغربة من الوحشة وانتزاع النفس الى الاوطان فلولوى عدم ما ذكر لكن كان
 يكسب فى سفره ما يفي بمؤنته وسفره طويل مرحلتان فاكثرت لم يكاف الحج لانه قد ينقطع عن الكسب اعارض
 وينقد بأن لا ينقطع فالجميع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة وان قصر سفره وهو يكسب فى كل يوم
 كفاية أيام كاف الحج بان يخرج له اقله المشقات بخلاف ما اذا كان لا يكسب فى كل يوم الا كفاية يوم فلا
 يلزمه لانه قد ينقطع عن كسبه فى أيام الحج فيضطر ولا بد أن يكون واجدا للراحلة الصالحة لئلا يشترط أو
 استتجار بمن أو أجرة مثل لمن يئنه وبين مكة مرحلتان فاكثرت قدر على المشى أم لا لكن يشدب للقدار على
 المشى الحج خروجا من خلاف من أوجبه ومن يئنه وبين مكة مرحلتان وهو قوى على المشى يلزمه الحج
 لعدم المشقة فلا يعتبر فيه وجود الراحلة فان لحقه بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجوده وحمل وشركه يحل
 فى الشق الآخر ويشترط كون الزاد والراحلة قاضيين عن دينه ومؤنته من عليه نفقتهم مدة ذهابه وايابه كما
 أفاده بقوله من زيادته عن كل ما يحتاج له والاصح اشتراط كونه قاضيا عن مسكنه وعبد يحتاج اليه لمخرجه
 ويشترط وجود الماء والزاد فى المواضع المعتادة له فيها وهو القدر اللائق به فى ذلك الزمان والمكان وعلف
 الدابة فى كل مرحلة ويشترط فى المرأة أن يخرج معها زوج أو محرم أو نسوة ثقات والاصح أنه لا يشترط محرم
 أو زوج لاحدا من وانه يلزمها أجرة المحرم اذا لم يخرج الابن أو اما النوع الثانى وهو استطاعة تحصيله بغيره فن
 مان وفى ذمته وجب الاجحاج عنه من تركته والمعضوب العاجز عن الحج بنفسه الكبير أو غيره ان وجد أجرة
 من يحج عنه باجرة لئلا يلزمه الحج بها ويشترط كونها قاضية له عن الحاجات المأكورة فحين يحج بنفسه لكن لا
 يشترط نفقة العيال ذهابا وايابا * (قاعدة) * عن عائشة رضى الله عنها ترفعها اذا خرج الحاج من بيته كان فى
 حرز الله فان مات قبل ان يقضى نسكه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وانفق الدرهم الواحد فى ذلك الوجه
 يعدل أربعين ألف ألف فيما سواه وعن ابن مسعود رضى الله عنه يرفعه من جاء حاجا يريد وجه الله تعالى فقد
 غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وفى حديث ابن حبان من حديث ابن عمر رضى الله عنهما امرؤ عان للحاج
 حين يخرج من بيته ان راحلته لا تخطو خطوة الا كتب الله له بها حسنة وحط عنه بها سيئة فاذا وقف بعرفة قال
 ينزل الى سماء الدنيا فيقول انظر الى عبدى أتوفى شعائره برا تشهد كم على انى قد غفرت لهم ذنوبهم وان
 كانت عدد قطر السماء ورمل عالج واذا رى الجار لا يدري أحدهما حتى يتوفاه الله يوم القيامة واذا خلق رأسه
 فله بكل شجرة سقطت من رأسه نور يوم القيامة فاذا قضى آخر طوافه بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه
 رواه الأزرقي فى تاريخ مكة من حديث أنس رضى الله عنه من يذنبه وقال لا تضع ناقتك خفا ولا ترفعها الا كتب
 الله لانه حسنة وحط عنه سيئة وأما ركعتان بعد الطواف فتعذر لركعتين من ولدهما عيل وأما سبعين بين الصفا
 والمروة فعدل سبعين رقة وزاد فى الوقوف فقول عبدى مغفور لك ولبن شعيتم له وأما ما يملك الجار فيغفر لك

بكل حصاة رميتها كبيرة من الكثر الموبقات وأما محرك فدخلوا عند ذلك وقال في الطواف فيما في ملك
فيضع كفيه بين كتفيه ويقول أنا عمل لما قد بقي فقد غفر لك ما مضى ثم شرع الناطم في بيان أركان الحج
والعمرة فقال * (أركانه الاحرام والوقوف مع * حلق وسعي والطواف اذ رجع) *
* (وكها غـ ير الوقوف تعتمر * أركان كل عمـ رة بها اعتمر) *

أركانه أى الحج ستة * الأول الاحرام بالنية بان ينوى الدخول في الحج لخبرنا عن الاعمال بالنيات ويستحب
اللفظ بما نواه فيقول بقلبه وسأله نويت الحج وأحرمت به لله تعالى لبيك اللهم لبيك الى آخره وينعقد معينا بان
ينوى بحج أو عمرة أو كلاهما وما هو مطلقا بان لا يزيد في النية على نفس الاحرام وسعى الاحرام بذلك لاقتضائه
دخول الحرم وتحريم الانواع الـ ثمة * (تنبيه) * بسن الغسل للاحرام كما سر في باب الغسل وان يطيب
بدنه للاحرام ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ونحضب يدي امرأة الى الكوعين بالحناء ومسح وجهها
بشيء منه وان يصلي مر يد الاحرام في غير وقت الكراهة تركعتين للاحرام ويستحب دخول مكة قبل الوقوف
بعرفة والافضل دخولها من ثنية كداء بالفتح والمدهوى العليا وان لم تكن بطريق بقره يخرج من ثنية كدى
بالضم والقصر وهى السفلى والثنية الطريق الضيق بين الجبلين واذا دخل مكة ورأى الكعبة شرب رفع
يديه وان يقول اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه ممن حجه واعتمره
تشريفا وتعظيما وتكريما وتعظيما واما بر اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا بنينا بالسلام ويدخل المسجد من
باب بني شيبه وان لم يكن بطريق بقره ويمد أبطواف القدوم كما يأتي بيانه ومن دخل الحرم لانسك بل لحج أو تجارة
سن له احرام ينسك والركن الثاني الوقوف بعرفة لخبرنا الحج عرفته واجبه حضوره من أرضه وان كان مارا
في طلب أبق بشرط كونه محرما أهلا للعبادة لا مغنى عليه جميع وقت الوقوف ولا بأس بالنوم ووقت الوقوف
من وقت زوال الشمس يوم عرفة الى فجر يوم النحر وليحذر الانسان من التقصير في يوم عرفة فانه أعظم الايام
والموقف أعظم المواقف والمجامع يجمع فيه الاولياء والخواص ويكثر البكاء مع ذلك فهناك تسكب العبرات
وتقال العثرات وترجى الطالبات وينبغي أن يستفرغ الانسان جهده في الذكر والدعاء وقراءة القرآن وأن
يدعو بانواع الادعية وياتى بانواع الاذكار ويدعو منفردا ومع جماعة ويدعو لنفسه ولوالديه وللمشايخه
وأقاربه وأصحابه وأصدقائه وأحبائه وسائر من أحسن اليه وجميع المسلمين وفي الصحيحين أفضل الدعاء دعاء
يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله وحده لا شريك له * (فائدتان) * الاولى في كتاب
الدعوات من حديث ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعا من قرأ قل هو الله أحد بدوم عرفة ألف مرة أعطى
ما سأل * الثانية في التعريف بغير عرفة بخلاف في البخاري أول من عرف بالبصرة ابن عباس ومعناه انه اذا
صلى العصر يوم عرفة أخذ في الدعاء والذكر والضراعة كما يفعل أهل عرفة واهـ ذاق الامام أحمد أوجوه
أنه لا بأس به وقد فعله الحسن وجماعة وكبره جماعة منهم الامام مالك قال النووي ومن جعله بدعة لم يلحقه
بفاحش البدع بل يخفف أمره أى اذا اختلف الاعمال بالرجال بالنساء والافهون أخفها والركن
الثالث الحلق أو التقصير لتوقف التحلل عليه مع عدم جبره بالدم كالأطواف وأقله ثلاث شعرات أى أقل
ما يجزئ حلقا أو تقصيرا أو تنقفا أو حرقا أو قصا أو بنورة * والركن الرابع السعى ماروى الدارقطني وغيره
بأسناد حسن كفى المجموع انه صلى الله عليه وسلم لم يستقبل القبلة وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعى قد
كتب عليكم واجبات السعى ثلاثة الاول أن يبدأ بالصفا ويختم بالمروة وعوده منها اليه مرة أخرى والثاني
أن يكون سبعاً والثالث أن يسعى بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بين السعى وطواف القدوم
الوقوف بعرفة ومن سعى بعد طواف قدوم لم يسكن له اعادته ويستحب أن يرقى الذكرك على الصفا والمررة وقد
قامه فاذا رقى قال الله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده
لا شريك له المثلث وله الجديحي ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير ثم يدعو بما شاء ديناً وديناً يعيد
الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً وان يمشى أول السعى وآخره وان يعد في الوسط ووضع النوعين مع وفهناك

أركانه لاجرام والوقوف مع
حلق وسعى والطواف اذ
رجع
وكها غـ ير الوقوف تعتمر
أركان كل عمرة بها اعتمر

وأما المرأة فلا ترقى على الصفا والمرورة لانه أستراها وانما جعل التخميد والتليل دعاء لانه ثناء على الله تبارك وتعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيته فوق ما أعطى السائلين وقد قال الشاعر
أأذكر حاجتى أم قد كفانى * حباً أولاً ان شئتكم الحياء
إذا أننى عليكم المرء يوماً * كفاه من تعرضه الثناء

والركن الخامس الطواف للأفاضة لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وواجبات الطواف بأفواعه ثمانية الأول ستر العورة والثاني طهره عن حدث أصغر وأكبر وعن نجس كافى الصلاة فلو زلانى الطواف جدد الستر والطاهر وبني على طوافه والثالث جعل البيت عن يساره راتاقاً وجهه والرابع بدوه بالحجر الأسود بخاذاً به بجميع بدنه فلو بدا بغيره لم يحسب ما طافه فاذا انتهى إليه ابتدأ منه ولومشى على الشاذوان الخارج عن عرض جدار البيت أو من الجدار فى وازاته أو دخل من أحد ففتح الحجر المحوط بين الركنين الشاميين لم يصح طوافه والخامس كونه سبعاً والسادس كونه فى المسجد والسابع نية الطواف ان استقل بان لم يشمله نسك والثامن عدم صرفه لغيره كطلب غريم أو ما للسنة فان يطوف ماشياً ويستلم الحجر أول كل طوفة يقبله ويضع جهته عليه فاذا عجز استلم فان عجز أشار بيده ويراعى ذلك فى كل طوافه ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما ويستلم الركن اليماني ولا يقبله وان يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وليقل قبالة البيت اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار وعند الانتهاء الى الركن العراقى اللهم انى أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر فى الاهل والمال والولد وعند الانتهاء الى الميزاب اللهم أظنى فى ظلك يوم لا نل الا ظلك واسقني بكاس محمد صلى الله عليه وسلم شراباً هنيئاً لا أظمأ بعده أبداً اذا الجلال والاكرام وبين الركن الشامى واليماني اللهم اجعله بحمامبر وراسعياً مشكوراً وعاملاً بروراً وتجارة لن تبور يا عز يزيا غفور وبين الركنين اليمانيين ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار ويدعو بما شاء وما نورا والدعاء أفضل من غير المأثور * (فرع) * لو شك فى عدد الطواف أو السعى أخذ بالاقلى والركن السادس ترتيب معظم الاركان بان يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والخلق أو النقص ويرى الطواف على السعى ان لم يفعل بعد طواف القدوم ودليله الاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم ولم يتعرض الناظم لهذا لركن كاصله وقد عده فى الروضة ركناً فى المجموع شرطاً وما فى الروضة أنسب كافى الصلاة وقول الناظم اذ ارجع أى من معنى المسكة وقوله وكافها غير الوقوف الى آخر البيت أشار به الى أركان العمرة وهى خمسة الاحرام والطواف والسعى والخلق والترتيب فى جميع أركانها كما ذكرناه وذلك لشمول الأدلة السابقة واعلم ان الركن والواجب عندنا مترادفان الا فى هذا الباب فقط فالغرض ما لا توجد ماهية الحج الا به ولا يجبر تركه بدم والواجب ما يجبر تركه بدم ولا يتوقف وجود الحج على فعله ولما فرغ الناظم مما لا يجبر تركه شرع فيما يجبر تركه فقال

* (والواجب الاحرام من ميقاته * والرمى للحجار فى أوقاته) *

* (وان يبيت الشخص فى المزدلفة * وفى منى الليالى المشرفة) *

* (وترك ما يسمى محيطاً ساتراً * وان يطوف للوداع آخراً) *

والواجب أى الواجبات غير الاركان خمسة الاول الاحرام من ميقاته ولومن آخره والافضل من أوله والميقات فى اللغة الحد والمراد به هنا زمن العبادة ومكانها فالميقات الزمانى للحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذى الحجة فلو أحرم به فى غير وقتها انعقد عمره وجميع السنة وقت احرام للعمرة والميقات المكانى للحج فى حق من بمكة نفس مكة وميقات المتوجه من المدينة ذوا الحليفة والمناجى من الشام ومصر والمغرب الخفة وميقات المتوجه من تهامة اليمن يلحظ وميقات المتوجه من المشرق والعراق وغيره ذات عرق والاصل فى المواقيت خبر الصحابين انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذوا الحليفة ولاهل الشام الخفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهلى اليمن

والواجب الاحرام من ميقاته
والرمى للحجار فى أوقاته
وان يبيت الشخص فى المزدلفة
وفى منى الليالى المشرفة
وترك ما يسمى محيطاً ساتراً
وان يطوف للوداع آخراً

يعلم وقال هن لهن ولهن أئى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمره ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ
 حتى أهل مكة من مكة ومن سالك طريقها لا ينهض إلى ميقاتها فان جازى ميقاتها أحرم من محاذاته أو ميقاتها
 فالأصح أنه يحرم من محاذاته بعد هما وان لم يحاذ أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات
 فيبقائه مسكنه ومن بلغ ميقاتها غلب من يردن كما ثم أراد فيبقائه موضعاً وان بلغه مريد الم يجوز بجزائه بغير
 احرام فان فعله لزمه العود ليحرم منه الا اذا ضاق الوقت أو كان الطريق نحو فافان لم يعد لزمه دم وان أحرم
 ثم عاد فالأصح أنه ان عاد قبل أن يلبس به ينسل سقط الدم والا فلا وميقات العدة مرة لمن هو خارج الحرم ميقات
 الحج ومن بالحرم يخرج إلى أدنى الحل ولو بخطوة فان لم يخرج وتأتى بأفعال العدة أخراته في الاظهر وعليه دم
 فلو خرج إلى الحل بعد احرامه سقط على المذهب وأفضل بقاع الحل الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية والواجب
 الثاني الرمي للجمار في أوقاته أي جرة العقبة بسبع حصيات ورمي الجمار الثلاث اذا عاد إلى منى وبات فيها
 وليالي التشريق الثلاث اذا لم ينقر في الثاني منها كل جرة بسبع حصيات فمجموع الرمي سبعون حصاة
 وبشرط أن يبدأ بالكبرى ثم الوسطى ثم يختم بحجرة العقبة وعبارة الناطم بقوله والرمي للجمار وأجود
 من قول أصله ورمي الجمار الثلاث لشموله جرة العقبة يوم النحر كما قدرته في كلامه فانه واجب بحجرتي كبد
 ويدخل وقتها بنصف ليلة النحر ويبقى وقت اختياره إلى غروب شمس يومه وأما وقت الجواز فإلى آخر أيام
 التشريق ويدخل رمي كل يوم من أيام التشريق برجال شمس ويخرج وقت اختياره بغيرهم وأما وقت الجواز
 فإلى آخر الوقت من أيام التشريق وبشرط رمي النحر وغيره كونه سبع مرات كونه بيد وكونه بحجر فيجزي
 بالواضع وقصد المرمى وتحقق أصابته بالحجر وإذا ترك رمي يوم أو يومين عمد أو سهواً وأدركه في باقي الأيام على
 الاظهر ولا دم فان لم يتدارك وجب الدم فان ترك رمي يوم النحر أو يوم من أيام التشريق ذم وكذا في اليومين
 والثلاثة وكذا لو ترك الكل عند الجهور والمذهب تكميل الدم في ثلاث حصيات وفي الحصة الواحدة قدم
 طعام وفي الحصة اثنين مدان والواجب الثالث ان يبيت الشخص بالمزدلفة والواجب في المبيت بها ساعة في
 النصف الثاني من الليل فاذا دفع قبل النصف الثاني لزمه العود فان لم يعد حتى طلع الفجر لزمه دم ويسن ان
 يأخذ منها حصي الرمي وهو سبعون حصاة منها سبع للرمي يوم النحر والباقي لأيام التشريق وهو ثلاث وستون
 حصاة لكل جرة سبع حصيات ويسن ان يرمى بقدر حصي الحذف وهو طول الأظفار طولاً وعرضاً بقدر
 الباقلا ومن عجز عن الرمي استتاب من رمي عنه ولو اوجب الرابع ان يبيت في منى إلى أيام التشريق معظم
 الليل ويحفل وجوب مبيت الليلة الثالثة لمن لم ينظر النفر الاول كما أشرفت إليه بقوله فيسأرا إذا لم ينظر في الثاني
 منها فن ترك المبيت في الليلة الثالثة لزمه دم أو في ليلة فداء أو ليلة فدان نعم يجوز تركه للمعذور كرماء
 الابل وأهل سقاية العباس والواجب الخامس التحذير عن محرمات الاحرام كما أفاده من زيادته بقوله وترك
 ما يسمى بحجها سائر أوقاتها أيضاً والواجب السادس طواف الوداع كما قال من زيادته نحو الفلاصه حيث
 جعله من السنن وان بطوف الوداع آخر أي إذا أراد الخروج من مكة سواء كان حجاً أم لا فأقبا يقصد الرجوع
 إلى وطنه أم مكياً يسافر لحاجة ثم يعود وسواء كان سفره طويلاً أم قصيراً النبوة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قولاً وفعلين تركه لزمه دم ومن خرج بالوداع وعاد قبل مسافة القصر وطاف سقط عنه الدم أو بعده
 فلا في الأصح وللحائض النفر بالوداع فلو طهرت قبل مفارقة مكة فلهما العود والطواف أو بعده فلا
 والنفساء كالخائض ولا يكت بعد فان مكث لغير اشتغاله بأسباب الخروج كشراة الزاد وشراة الرحلة ونحوهما
 لم يحتج إلى عادته والأصح ان طواف الوداع ليس من المناسك وقول الناطم يسمى مبنى للمفعول * (فائدة) *
 قال الشافعي رحمه الله يسن لمن فرغ من طواف الوداع ان يأتي الملتزم فيلصق بطنه وظهره بمحاطة البيت
 ويسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى على الباب واليسرى على الجدار الاسود ويدعو بما أحب والمأثور
 أفضل ومنه اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابن أمك جلتني على ما سخرت لي من خلقك حتى صيرتني في
 بلادك وبغيتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فان كنت عني راضياً فادعني راضياً والافن الا ان

قبل ان تنأى عن بيتك دارى و يبعد عنك مزارى هذا أو ان انصرفى ان أذنت لى غير مستبدل بك ولا راغب
عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبى العافية فى بدنى والعصمة فى دينى وأحسن منقلبى وارزقنى العمل بطاعتك
ما أبقيتنى واجمع لى خبرى الدنيا والآخرة انك على كل شئ قدير قادر على ذلك ثم يصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم ويسن دخول البيت والصلاة فيه

* (ويستحب أن يلي الفتى * وأن يطوف للقدم اذأتى)
* (وأن يكون مفرد المذكر * بأن يحج ثم يعمر - ديعة -)
* (وركعتان للطواف أكدا * كذا البياض والازار والردا) *

اعلم أن سنن الحج كثيرة وذكر الناظم منها أموراً أولها التلبية الاعند الرمي فيستحب التكبير فيه دونها
ويستحب الاكثر منها خصوصاً عند تغير الاحوال كنزول وركوب وصعود وهبوط واختلاط رفقة وفراغ
صلاة وغير ذلك ومن لا يحسن العربية يأتى بها بلسانه وصيغتها لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان
الجد والنعمه لك والمالك لا شريك لك ويسن أن يرفع الرجل صوته به بحيث لا يضر نفسه وتقتصر المرأة على
سماع نفسها واذا رأى ما يجبه قال لبيك ان العيش عيش الآخرة واذا فرغ من التلبية صلى وسلم على النبي
صلى الله عليه وسلم وسال الله الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار وثانها طواف القدوم كما قال وان يطوف
للقدم اذأتى للاتباع ولودخل الناس فى مكتوبة صلاهم معهم أو لا ولو أقيمت الصلاة وهو فى أثناء الطواف
قدمت الصلاة وكذا لو خاف فوت فريضة أو سنة مؤكدة ولو قدمت امرأة ثم راو هى جيلة أو شريفة لا تبرز
للرجال آخر الطواف الى اليسار ويختص طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف ومثله الخلال وثالثها
ان يكون مفرد المذكر من خبره - سلم عن ابن عمر قال أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفردا
والا فردفسره الناظم بقوله بأن يحج ثم يعمر بان يخرج الى أدنى الحل ويحرم بالعمرة فان الحج
والعمرة يؤديان على ثلاثة أوجه الأول هذا والثانى التمتع وهو عكسه والثالث القران بان يحرم بهام عافى
أشهر الحج أو العمرة ثم يحج قبل شروعه فى طواف ثم يعمل عمل الحج فيهما أو أفضلها الافراد ان اعتمر عامه ثم
التمتع أفضل من القران وعلى كل من التمتع والقران دم ان لم يكونا من حاضرى المسجد الحرام وهم من
مساكينهم دون مرحمتين منه ورابعها ركعتا الطواف كما قال وركعتان للطواف بعده خلف المقام فان
لم يتيسر فى الحجر فان لم يتيسر فى المسجد فان لم يتيسر فحيت شاء من الحرم ثم فى أى موضع شاء من غيره ولا
تفوت الامورته وخامسها ما تضمنه قوله كذا البياض والازار والمعنى يسن أن يلبس الاحرام ازارا ورداء
أبيضين جديدين والافغسولين ونعلين وحذاف الناظم من أصله هنا أمور البنائى على ضعيف ولا بد ان يتجرد
الرجل عند الاحرام عن الخيط وجوباً على المعتمد ولا نزاع على المرأة والخشى فى غير الوجه والكفين كما يأتى بيانه
قريباً وقد بقى للعج سنن كثيرة ذكرت منها جلا فى المناسك ونسرح الزبد ثم شرع فى بيان محرمات الاحرام فقال

* (باب محرمات الاحرام) *

* (وهذه عشر نخصال تحرم * من محرم واكلها ستعلم)
* (لبس الخيط معالقمان الذكر * وستر بعض رأسه بلا ضرر)
* (ووجهها كرساه اذا استتر * وقلم أطفار كذا حلق الشعر)
* (وقتل صيد كالخلال فى الحرم * والقطع من أشجاره كالصيد ثم)
* (والوطء والنسكاح والمباشرة * بشهوة ومس طيب عاشره)
* (ثم القدمان كل مامنها وجد * الا النكاح فهو غير منه - قد)
* (والظفر فيه المد والظفران * كالشعرتين فيه - مامدان)
* (والنسكان مطلقاً قد أبطالا * بالوطء الاوطء من تحلال)
* (وواجب بالوطء هدى والقضا * وكونه فى فاسد به مضى) *

ويستحب ان يلي الفتى
وان يطوف للقدم اذأتى
وان يكون مفرد المذكر
بان يحج ثم يعمر
وركعتان للطواف أكدا
كذا البياض والازار والردا
* (باب محرمات الاحرام) *
وهذه عشر نخصال تحرم
من محرم واكلها ستعلم
لبس الخيط معالقمان الذكر
وستر بعض رأسه بلا ضرر
ووجهها كرساه اذا استتر
وقلم أطفار كذا حلق الشعر
وقتل صيد كالخلال فى الحرم
والقطع من أشجاره كالصيد ثم
والوطء والنسكاح والمباشرة
بشهوة ومس طيب عاشره
ثم القدمان كل مامنها وجد
الا النكاح فهو غير منه
والظفر فيه المد والظفران
كالشعرتين فيه مامدان
والنسكان مطلقاً قد أبطالا
بالوطء الاوطء من تحلال
وواجب بالوطء هدى والقضا
وكونه فى فاسد به مضى

وهذه عشر خصال من أمور كثيرة تحرم من محرم أي على محرم الحج أو عمرة أو غيرها وكما تعلم أولها لبس
 المحيط مع العلقا وما في معناه كالمسوح على هيئة واللبد وسواء كان من قطن أو جلد أو غير ذلك في جميع بدنه
 إذا كان معمولا على قدره على الهيئة المألوفة فيه فيخرج مما إذا ارتدى بقميص أو قباء أو تزرير أو بيل فإنه
 لأفدية في ذلك والاصل في ذلك الاخبار الصحيحة تكبر الصحابين عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه
 وسلم ما لبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف
 إلا أحد الأبيد فعلى لبس الخفين وليقطع ما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا مسه زعفران
 أو ورس زاد البخاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين ويخرج بقول الناطم من الذكر المرأة فلها لبس
 المحيط في الرأس وغيره إلا القفاز في الاظهر * (تنبيهه) * لو احتاج إلى لبس المحيط لداواة أو حرا أو برد جاز
 ووجبت الفدية وثانها ستر بعض رأسه أي الذكر ولو لبس البياض الذي وراء الأذن * وثالثها ستر بعض
 الوجه من المرأة كما قال ووجهها أي المرأة كرسه إذا استتر بما يبعد سائر أعرافه من محيط أو غيره كمنسوة
 وعمامة وخرقة وعصابة وكذا طين تخين في الاصح ومحمل التحريم إذا لم يكن عذر كإفاده الناطم من زيادته
 بقوله بلا ضرر فإن كان كداواة أو حرا أو برد جاز ووجبت الفدية واحدة تزرى ستر الرأس بالذكر عن المرأة
 وفي ستر الوجه في المرأة عن الذكر أما ما لا يبعد سائر كوضع يده أو يد غيره أو زنبيل أو أجل أو اتوسد
 بوسادة أو عمامة والانعماس في الماء والاسد تظلال بالمحمل وإن مس رأسه فلا يحرم * (تنبيهه) * إذا
 أراد المرأة ستر وجهها عن الناس أرخت عليه ما يستره كحجاب متخاف عنه بخوص خشيعة بحيث لا يقع
 على البشرة وليس لها ستر الكفين ولا أحدهما بالقفاز كالحرا وهو شيء يعمل للبدن يحشى بقطر وتكون
 له ازرار تزر على الساعدين من البرد تلبسه المرأة في يديها ومراد الفقهاء بما يشمل المحشوق وغيره * ورابعها
 قلم أظفاره من اليد والرجل والمراد إزالة التسمية أو غيره وتكمل الفدية في إزالة ثلاثة أظفار * وخامسها
 حلق الشعر أي إزالة من الرأس أو غيره بحلق أو غيره قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم أي شعورها وشعر
 سائر الجسد ملحق به وتكمل الفدية في إزالة ثلاث شعرات * وسادسها قتل صيد بري ما كول وحشى
 كالللال أي كالحرم على الحلال اصطفا بالما كول أو المولد منه ومن غيره في الحرم بالاجماع كما قاله في
 المجموع والاصل في ذلك قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما أي أخذته وخبر الصحابين أنه
 صلى الله عليه وسلم لم قال يوم فزع مكة أن هذا البلد حرام بخرمته لا يعرض شجر ولا ينفر صيده أي لا يجوز
 تنفير صيده لا لحرم ولا لحلال فغير التنفير أولى وقيس بمكة باقي الحرم * (تنبيهه) * يذكره أن يقل رأسه أو
 لحية فان قتل منها قتله تصدق ولو بقلعة ندبا وبقول الناطم والقطع من أشجاره أي الحرم كالصيد ثم أي
 هناك أشار به إلى أنه يحرم على المحرم والحلال قطع شجر الحرم كقتل الصيد فيحرم قطع كل شجر رطب غير
 مؤخر حتى إلا اليابس وكذا العوسج وكل ذي شوك على الصنم والمستنبت كغصن على المذهب والاطهر
 تعلق الصنم به فتعفن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة وان صغر جذا فالحقمة ويضمن النكاح
 بالقيمة فان اخلف فلا وان كان يابس فطعمه فلا يابس أو فاعه ضمن ويجوز ذلك للعذر كرمي الهائم فيه وأخذ
 لعلها ويحل الاذخر وكذا غيره للدواء * (تنبيهه) * صيد حرم المدينة حرام وكذا وج الطائف ولا يضمن
 في الجديد * (فائدة) * حدود الحرم معروفة وأنظم بعضهم مسافتها بالأميال فقال
 وللحرم العديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال إذا زمت اتقائه
 وسبعة أميال عراق وطائف * ومن حدة عشر ثم تسع جعرانه
 وزاد بعضهم ومن عن سبع بتعديمين سديها * وقد كلف فاشكر لربك احسانه
 * وسابعها الوطء باذخال الحشفة أو تحوها من مقطوعها فإنه يحرم بالاجماع ولو لم يمتد في قبل أو دبر ويحرم
 على المرأة التحلل بمكين زوجها المحرم من الجماع لأنه اغالة على معصية ويحرم على الحلال وطء زوجته
 المحرمة ونامنها النكاح أي عقد بولايه أو وكالة وكذا قبوله أو توكيله أما الرجعة فلا تحرم عليه على

الصحيح لانها استدامة مكاح وتاسعها المباشرة قبل التحلل الاول فيمادون الفرج بشهوة لا بغيرها وكذا يحرم الاستمتاع بالبدن وعائرها من طيب أي استعماله في بدنه أو ما يوسعه ولو نعل كالمسك والكافور والورس والزعفران وعدم استعماله ان يأكله أو يحنقه به أو يستعط وان يحتوي على بحيرة تعود فيتجرب به وان يشد المسك أو الغبر في ثوبه أو تضعه امرأة في جيبه أو تلبس الحسلي المحشوبه أو يجلس أو ينام على فراش مطيب أو أرض مطيبة أو يدوس الطيب بجماله لانها ملبوسة فيجب مع التحريم في ذلك الفدية * (تنبيهان) * أحدهما الواسط بين الطيب في المخالطة بان لم يبق له ريح ولا طعم ولا لون كان استعماله في دواء جاز استعماله وأكله ولا فدية وما يقصده بالاكل أو التداوى وان كان له ريح طيبة كالنفاح وسائر الابازير الطيبة كالصابون لم يحرم ولم تجب فيه الفدية * ثانيهما من محرمات الاحرام أيضا ذن شعر الرأس أو اللحية بدهن غير مطيب من سم وز بدوزيت وذائب شحم وشع وغيره المضاف منه من التزيين للشعر وتيمته المنافين لخبر المحرم أشعث أغبر أي شأنه المأمور به ذلك ففي مخالفته بالدهن المذكور والفدية وخرج بالدهن الاكل فلا يحرم ولا فدية في دهن رأس أقرع وأصابع وذقن أمر دلائلها المعنى والاحرام الاحتجام والقصد ما لم يقطع فيها شعر وقوله ثم القدا أي الفدية التي بيانها في الفصل الآتي تجب في كل ما منها أي من المحرمات المذكورة وجد الا المكاح فهو غير منعقد فلا تجب فيه الفدية اذ وجوده كالعدم والظفر الواحد اذا أزاله فيه المدمن الطعام وكذا الشعرة الواحدة والظفر اذا أزالها كما كالشعرتين فيهما مدمن من الطعام ويكمل الدم في إزالة ثلاث شعرات وثلاثة أطفار كالتقدم وما تضمنه هذا البيت من زيادته واعلم ان المذخور له الحلق اذا كثر الهوام برأسه أو كانت به جراحة أو حوجه أذا هال الى الحلق وعليه الفدية ولو نبتت شعرة أو شعرات داخل الجفن وكان يتأذى بها فله قلعها ولا فدية عليه لان التأذى من نفس الشعر فهو كالصيد الصائل على الحرم بخلاف الصورة الاولى ولوحاق الرأس أو قلم الظفر ناسيا وجبت الفدية على الاصح لان الاتلافات لا فرق فيها بين العمد والخطا كما في ضمان الاموال وقوله وان سكن أي الحج والعمرة مطالقة قد أبطل بالوطء في الفرج فقط وان لم ينزل اذ اوقع في العمرة قبل الفراغ منها وفي الحج قبل التحلل الاول قبل الوقوف بالاجماع وبعده خلا فلا يبيح فدية لانه وطء صادف احراما صحيحا لم يحصل فيه التحلل الاول ولو كان المجمع في الحج والعمرة رفقا أو صياحا لم يفرق بينهما في الفدية ولا فرق ولا فسوق والفسوق العصيان والآية لفلقها لفظ الخبر ومعناها النهي أي لا تفرقوا ولا تنفصوا ولا صل في النهي الفساد وقاسوا العمرة على الحج أما غير المميز من صبي ومجنون فلا يفسد ذلك بجماعه وكذا الناسي والجاهل والمكروه واجب في الوطء المذكور هدي وهو بدنة فان لم يجد بدنة فأن لم يجد نسج من اغنم فان لم يجد قومت البدنة بالدرهم واشترى بالدرهم طعاما أو تصدق به فان لم يجد صام عن كل مذبذوما وقد ذكره الناظم بعدواذا جامع الحرم لا يخرج عنه بالفساد بل يجب المضى في فاسد نسجه من حج وعمرة ويجب القضاء روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم انهم قالوا من أنسد نسجه مضى في فاسده وقضى من قابل وقول الناظم والظفر والظفر ان يسكون الغناء والائتم في قوله فدا بطلا للثنية وفي قوله تحلل لالاطلاق * (تنبيه) * يحصل التحلل الاول في الحج بفعل اثنين من ثلاث وهي رمي يوم النحر والحلق والتقصير والطواف المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي من قبل ويحصل به اللبس وسائر الرأس للرجل والوجه للمرأة والحلق والقلم والطيب والصيد ولا يحل به عقد المكاح والمباشرة فيمادون الفرج واذا فعل الثالث بعد الاثنين حل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات بالاجماع أما العمرة فلا يسألها التحلل واحد لان الحج يطول زمنه وتكثر أعماله فابح بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر بخلاف العمرة ثم شرع الناظم في الفوات فقال

ومن يفت وقوفه تحللا
بعمره ان كان عن حصر خلا
أو فاته ركن سواء لم يحل
من ذلك الاحرام الا ان فعل
وان يفته واجب بوقدما
أو سنة فما بشئ ألزما

- * (ومن يفت وقوفه تحللا * بعمره ان كان عن حصر خلا)
- * (أو فاته ركن سواء لم يحل * من ذلك الاحرام الا ان فعل)
- * (وان يفته واجب بوقدما * أو سنة فما بشئ ألزما)

في هذه الايات مستلزمات الاولى من فاته الوقوف بعرفة وبهوانه يفوت الحج تحلل وجوباً بعمره أي بعملها من طواف وسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم وحق لان في بقائه بحرمه ما حاشه ان يعسر احمله ويجب قضاء الحج الذي فاته بوقوف عرفة فرضاً كان أو تطوعاً والمساواة في الموطأ باسناد صحيح عن هبار بن الاسود ان عمر رضي الله عنه أفتى بذلك واشتهر في الصحابة ولم ينكر وهو يجب عليه مع القضاء الهدي أيضاً وهو دم التمتع وسبيل بيانه * (تنبيه) * انما يجب القضاء في فواته ان يشاء عن حصر فان اشاعه بان حصر فسلك طريقاً آخر فاته الحج وتحلل بعمره فلا إعادة عليه لانه بذل ما في وسعه وهذا مراد الناطم بقوله من زيادته ان كان عن حصر بخلافه في الثانية من فاته ركن من أركان الحج سواء أي الوقوف أو من أركان العمرة لم يحل بفتح المثناة التحتية وكسر المهملة أي لم يخرج من ذلك الاحرام الان فعل ذلك المتروك ولو بعد سنين لان الطواف والسعي والخلق لا آخر لوقتها وان يفوته واجب من واجبات الحج والعمرة المتقدمة عمداً أو سهواً أو جهلاً يرق دماً وجوباً به وشاة تجزئ في الاضحية وهو المراد هنا حيث أطلق أو ترك سنة من سنين الحج أو العمرة لم يلزمه بتركها شيء كتر كها من سائر العبادات والالف في قوله تحلل والزالا طلاق وقوله فعل والزما بالبناء للمفعول

(فصل) في بيان الدماء وما يقوم مقامها

- * (وسائر الدماء في الاحرام * محصورة في خمسة أقسام) *
- * (فالاول المرتب المقدر * بترك أمر واجب ويجزئ) *
- * (بذبح شاة أو أصنام * للجزء عنه عشرة أياماً) *
- * (ثلاثة في الحج في محله * وسبعة اذا أتى لاهله) *

اعلم أن المقصود بهذا الكلام على أمرين أحدهما أي دم يجب على الترتيب وأي دم يجب على التخيير وهاتان الصفتان متقابلتان فعني الترتيب انه يتعين عليه الذبح ولا يجوز العدول الى غيره الا اذا عجز ومعني التخيير انه يفوض الامر الى خيره فله العدول الى غيره مع القدرة عليه والثاني أي دم يجب على سبيل التقدير وأي دم يجب على سبيل التعديل وهاتان الصفتان متقابلتان أيضاً فعني التقدير ان الشرع قدر البدل العدول اليه ترتيباً أو تخييراً لا يزيد ولا ينقص ومعني التعديل انه أمر به بالتقويم والعدول الى الغير بحسب القيمة اذا تعذر ذلك فسائر الدماء الواجبة في الاحرام بترك ما هو وارثك من منهي محصورة في خمسة أقسام فالاول المرتب المقدر وهو الدم الواجب بترك واجب مما سار ويجزئ الواجب المتروك بذبح شاة تجزئة في الاضحية أو سبع بدنة أو سبع بقرة فان لم يجد صام عشرة أيام بدلها وجوباً بالثلاثة منها في الحج في محله لقوله تعالى فمن لم يجد أي الهدي فصيام ثلاثة أيام في الحج أي بعد الاحرام بالحج فلا يجوز تقديمها على الاحرام بخلاف الدم ويستحب قبل يوم عرفة لانه يستحب للحاج فطره ولا يجوز صوم شيء منها يوم النحر ولا في أيام التشريق في الجدي وصام بعد الثلاثة سبعة من الايام اذا أتى أي رجع الى أهله ان أراد الرجوع اليهم لقوله تعالى وسبعة اذار جمعتم ولقوله صلى الله عليه وسلم للمستعنين من كان معه هدي فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذار جمع لاهله رواه الشيخان فلا يجوز صومها في الظاهر بل ذلك فان أراد الاقامة بمكة صامها كافي الجبر ويندب تسابع السبعة اداء كانت أو نساء * (تنبيهان) * أحدهما لو فاتت الثلاثة في الحج بعد ذب أو غيره لزمه قضاءها بغيرها ويترك في قضاءها بينها وبين السبعة بقدر أربعة أيام يوم النحر وأيام التشريق ومدة امكان السير الى أهله على العادة الغالبة كافي الاداء (ثانيهما) قول الناطم بترك أمر واجب شامل للاثنة أنواع دم التمتع وانما وجب بترك الاحرام بالحج من الميقات والثاني دم الفوات للوقوف بعد التحلل بعمل عمرة أو ثالث الدم المنوط بترك ما هو ومن الواجبات المتقدمة وقت وجوب الدم على التمتع احرامه بالحج لانه حينئذ يستمتع بالعمرة الى الحج والافضل ذبح يوم النحر والالف في قوله صام الا لا طلاق

* (ثاني الدماء تخيير مقدر * بنحو حلق من أمور تحظر) *

* (فصل) *

وسائر الدماء في الاحرام
محصورة في خمسة أقسام
فالاول المرتب المقدر
بترك أمر واجب ويجزئ
بذبح شاة أو أصنام
للجزء عنه عشرة أياماً
ثلاثة في الحج في محله
وسبعة اذا أتى لاهله
ثاني الدماء تخيير مقدر
بنحو حلق من أمور تحظر

* (فالشاة أو ثلاثة أيام * يصومها أو أصعب طعام) *

* (لستهم من مساكين الحرم * لكل شخص نصف صاع منه ثم) *

ناني الدماء الواجبة وهو تخير معدل الدم الواجب بنحو خلق من أمور وتحظر أي تمنع من المحرم كقلم ظفر من يد أو رجل إذا فدية تكمل في إزالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أطفار كما تقدم بان التحديد الزمان والمكان فالشاة تجب أو ثلاثة أيام يصومها ولو منفردة أو أصعب طعام يتصدق بها وهي ثلاثة أصعب بعد الهزيمة وضم المهمة جوع صاع لستهم من مساكين الحرم لكل شخص منهم نصف صاع منه أي من الطعام ثم يقطع المثلثة أي هنالك وذلك أقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه أي خالق فقديته من صيام أو صدقة أو نسك (فائدة) سائر الكفارات لا يزيد المسكين فيها على مد الا في هذه

* (ثالثها نخير معدل * بقطع نبت أو بصيد يقتل) *

* (فان يكن للصيد مثل في النعم * فليذبح المثل ابتداء في الحرم) *

* (أو يشتري لاهل ذلك الحرم * حيا بقدر ماله من القسم) *

* (أو يعدل الامداد منه صوما * يصومه عن كل مد يوما) *

* (وخير وافي الصوم والا طعام في * اتلاف صيد حيث مثله نفي) *

ثالثها أي الدماء الواجبة وهو تخير معدل الدم الواجب بقطع نبت حرمي أو بصيد ما كول بري وحشي يقتل ومثله المتولد من الماء كول البري الوحشي ومن غيره كمتولد بين حمار وحشي وحمار أهلي والصيد ضربان ماله مثل من النعم في صورته وخالفته تقر يبافيضن بالمثل ومالا مثله فيضن بالقيمة ان لم يكن فيه نقل ومن الاوّل ما فيه نقل بعضه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضه عن الساف فيتبع فان يكن للصيد المقتول أو المزم من مثل في النعم أو شبه أي شبه ضروري من النعم فليذبح المثل ابتداء في الحرم ويتصدق به على مساكينه وفقرائه في اتلاف النعمة بدنة وفي البقر الوحشي أو حماره بقرة وفي الغزال وهو ولد الطليبة إلى أن يطلع قرناه جفرا صغير ففي الذكركردى وفي الانثى عناق فاذا طلع قرناه سمى طبيبا والانثى طليبة وفيهما عز وهي الانثى من المعز التي تم لها سنة وفي الارنب عناق وهي أنثى المعز وفي البر نوع جفرا وهي أنثى المعز اذا بلغت أربعة أشهر وفي الضبع كبش وفي الثعلب شاة وما لا نقل فيه من الصيد يحكم بمثله من النعم عدلان لقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم الآية ويجب ان يكون العدلان فقيهين فطنين اذا تقرروا هذا فان شاء أخرج المثل أو قومه بدراهم بقيمة مكة يوم الاخراج واشترى بقبضته طعاما يجزئ في الفطارة وتصدق به وجوبا على مساكين الحرم وفقرائه القانطين وغيرهم كما قال الناطم أو يشتري لاهل ذلك الحرم إلى آخر البيت فلعلم منه انه لا يجوز التصديق بالدراهم أو يصوم عن كل مد من الطعام يوما في أي مكان كان كما قال أو يعدل الامداد عنه في آخر البيت وأما قوله وخير وافي الصوم إلى آخر البيت فاشاره إلى أنه اذا كان الصيد مما لا نقل فيه كالجراد وبقية الطيور ما عدا الحمام سواء كان أكبر جثة من الحمام أم لا فإنه يخرج بقيمة طعاما يتصدق به على مساكين الحرم وفقرائه أو يصوم عن كل مد يوما في أي موضع كان فيأصاع على المثلى وانما لزمته القيمة عملا بالاصل في المتقومات وقد حكمت الصحابة بها في الجراد ولانه مضمون لامثله فضمن بالقيمة كما في الآدمي ويرجع في القيمة إلى قول عدلين اماما لا مثله مما فيه نقل وهو الحمام وهو ماعب وهو كالحيام والعمرى والغاخت وكل مطوق ففي الواحدة فيه شاة من ضان أو معز يحكم الصحابة رضي الله تعالى عنهم (تنبيه) معنى قولهم عاب شرب الماء بلامض ومعنى هدر أي رجس صوته وغرد واعلم أن جزاء شجر الحرم كجزاء الصيد كما أفاده الناطم من زيادته

* (رابعها مرتب معدل * فواجب بالحصر حيث يحصل) *

* (دم فان لم يستطع فليطعم * قوتا يرى بقدر قيمة الدم) *

* (وصام عند العجز عن اطعام * ما يعدل الامداد من أيام) *

فالشاة أو ثلاثة أيام

يصومها أو أصعب طعام

لستهم من مساكين الحرم

لكل شخص نصف صاع منه ثم

ثالثها نخير معدل

بقطع نبت أو بصيد يقتل

فان يكن للصيد مثل في النعم

فليذبح المثل ابتداء في الحرم

أو يشتري لاهل ذلك الحرم

حيا بقدر ماله من القسم

أو يعدل الامداد منه صوما

يصومه عن كل مد يوما

وخير وافي الصوم والا طعام في

اتلاف صيد حيث مثله نفي

رابعها مرتب معدل

فواجب بالحصر حيث يحصل

دم فان لم يستطع فليطعم

قوتا يرى بقدر قيمة الدم

وصام عند العجز عن اطعام

ما يعدل الامداد من أيام

رابعها أي الدماء الواجبة وهو مرتب مع عدل دم الاحصار فاذا منعه عدو من اتمام نسكه وهو محرم ولم يكن له طريق غيره ذبح هديا وتحلل لقوله تعالى وأنحوا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدي ومعناه فان أحصرتم وأردتم التحلل فعليكم بما استيسر من الهدي اذا احصار عجزه لا يوجب الهدي فان لم يستطع فلا يظهر ان له بدلا قياسا على دم التمتع وغيره والبدل طعام بقيمة شاة فان عجز عن الطعام صام حيث شاء عن كل مد يوما (تنبيه) لا تحلل بالمرض فان شرطه تحلل به على المشهور والاحصار أحد الموانع من اتمام النسك واذا أحرم العبد بلا إذن فلسيده تحل له وللزوج تحليل زوجته من حج تطوع لم ياذن فيه وكذا من الغرض في الاظهر

- * (خامسها يختص بالمجماع * مرتب مع عدل كالرابع)
- * (لكن هنا البعير قبل معتبر * وبعده للجوز رأس من بقر)
- * (وعند عجز عنه سبع من غنم * ثم الطعام يشتري عند العدم)
- * (بقيمة البعير حيثما وجد * وعدله من الصيام ان فقد)
- * (ولم يجب كون الصيام في الحرم * والهدي والا طعام فيه ملزم)

خامسها أي الدماء الواجبة يختص بالمجماع وهو مرتب مع عدل كالرابع لكن هنا البعير قبل معتبر فيجب به بدنة على الرجل بصفة الاضحية وحيث أطلقت البدنة فالمراد بها هنا البعير ذكر أو أنثى وبعده أي البعير يجب للجوز بان لم يجد رأس من بقر يجوز في الاضحية وعند عجز عنه أي رأس البقر يجب سبع من الغنم أي ضان أو معز ثم الطعام يشتري عند العدم بقيمة البعير حيث ما وجد الطعام وعدله من الصيام يجب ان فقد أي الطعام فيصوم عن كل مد يوما في أي مكان كان والمراد بالطعام في هذا الباب ما يجوز في الفطرة ولم يجب كون الصيام الواجب عليه عند العجز أو التحير في الحرم بل يجوز به أن يصوم حيث شاء من حل أو حرم كما تقرر ولا منفعة لاهل الحرم في صيامه ويجب فيه تيمم النية وتعيين جهته من تمتع أو غيره كما قاله القمولى والهدي والا طعام فيه أي في الحرم ملزم أي واجب ونجب النفقة على فقرائه ومساكينه كما تقرر ولا يجوز له على أقل من ثلاثين من الفقراء أو المساكين أو منهم ما لا يجوز له أكل شيء منه ولا نقله الى غير الحرم وان لم يجد فيه مسكينا ولا فقيرا أو أفضل بقعة من الحرم لزم معتمر المروءة لانها موضع تحله ولذبح الحاج منى لانها موضع تحله ثم زاد الناظم على أصله ما ذكره بقوله

- * (وشربنا من ماء زمزم نذب * للدين والدينيا وكل ما طلب)
- * (كالعلم والنكاح أيضا والشفا * وان تزور بعد قبر المصطفى)
- * (صلى عليه ربنا وسلاما * وآله وصحبه وكراما)

أي شربنا من ماء زمزم نذب للدين والدينيا والخبير الحاكم في المستدرك ما عزم من لما شرب له فيستحب شربه للدين والدينيا وكل ما طلب كالعلم والنكاح أيضا والشفا ويستحب لمن شربه للمغفرة أو الشفاء من مرض ان يستقبل القبلة ثم يسمي الله ثم يقول اللهم انه بلغني عن رسولك صلى الله عليه وسلم ان ما عزم من لما شرب له وأنا شربه لتغفر لي اللهم اغفر لي وكذا اذا شربه للشفا ونحوه ويسن التزود منه وأما ما يذكر على السنة ان فضيلته ما دام في محله قال في المعاصد الحسنة فهذا شيء لا أصل له ولزم أن أسماء كثيرة منها زمزم وهو زمزم جبريل وسقيا السبعيل وبركة وسيدة ونافعة وعروة بشرى وصافية وروضة وسالمة وميمونة ومباركة وكافية وعافقة ومغذية وطاهرة وحسنة وغير ذلك وخواصها كثيرة ويسن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج لحسب من حج ولم يزور في فقد جفائي رواه ابن عدي في الكامل وغيره وروى الدارقطني وغيره من زار قبري وجبت له شفاعتي ومفهومها انها اثره غير زيارته صلى الله عليه وسلم من أهـم القربات وأرجح المساعي وأفضل العبادات فاذا انصرف الحاج والمعتمر من مكة يستحب لهم أن يتوجهوا الى المدينة المنورة لزيارته وليكثر المتوجه اليها من الصلاة والسلام عليه وزيد منها اذا أبصر جدرانها من لا يزور يستحب أن يغتسل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الى روضته وهي

خامسها يختص بالمجماع
مرتب مع عدل كالرابع
لكن هنا البعير قبل معتبر
وبعد للجوز رأس من بقر
وعند عجز عنه سبع من غنم
ثم الطعام يشتري عند العدم
بقيمة البعير حيث ما وجد
وعدله من الصيام ان فقد
ولم يجب كون الصيام في الحرم
والهدي والا طعام فيه ملزم
وشربنا من ماء زمزم نذب
للدين والدينيا وكل ما طلب
كالعلم والنكاح أيضا والشفا
وان تزور بعد قبر المصطفى
صلى عليه ربنا وسلاما
وآله وصحبه وكراما

ما بين القبر والمبر وهي روضة من رياض الجنة كافي الصالحين فيصلي تحية المسجد بحجب المبر ثم يأتي القبر
فيمسح برأسه ويستدير القبلة ويبعد منه نحو أربع أذرع ويصير ناظر إلى أسفل ما يستقبله من مقام
الهيبة والجلال فارغ القلب من علائق الدنيا وسلم ولا يرفع صوته فيقول السلام عليك يا رسول الله السلام
عليك يا خيرة الله من خلقه السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا سيد المرسلين وخاتم النبيين السلام عليك
وعلى آلك وأصحابك وأهل بيتك وعلى النبيين وسائر الصالحين أشهد أنك باعثت الرسالة وأديت الأمانة
ونجحت الأمة فجز الله عنا خير أوفضل ما جرى رسولا عن أمتهم وإن كان قد أوصاه أحد بالسلام قال السلام
عليك يا رسول الله من فلان بن فلان ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر الصديق رضي الله
عنه ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه
ومن شاء من المسلمين ويغتم هذا الوقت الشريف ومن أحسن ما يقول الزائر عند قبره الشريف

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه * فطاب من نشرهن القاع والأكم

روحي الفداء لقبر أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم

أنت الحبيب الذي ترجى شفاعته * عند الصراط إذا ما زلت القدم

وايجذر من الطواف بقبره صلى الله عليه وسلم فإذا أراد السفر استحب أن يودع النبي صلى الله عليه وسلم ويقول
اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسر لي العود إلى الحرم من السبيل بمنك
وفضلك وارزقني العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة ورددنا المسلمين غافلين آمنين * (خاتمة) * يحرم نقل
تراب الحرمين وأتجارهما وما عمل من طين أحدهما كإبريق إلى الحل فيجب رده إلى الحرم بخلاف ما رزم كما
مر ويحرم أخذ طبيب الكعبة فن أراد التبرك مسحها بطيب نفسه ثم يأخذها وأما ستر الكعبة فالأمر فيه إلى
الإمام يصرفه في حفظ مصارف بيت المال بيعا وعطاء لا يتلف بالبلى وبهذا قال ابن عباس وعائشة وأم
سلمة رضي الله تعالى عنهن وجوزوا لمن أخذها لبيعه ولو جنبوا حائضا ويسن للمسافر إذا رجع إلى أهله أن
يحمل لهم هدية ولو حجر أو أن يرسل إليهم من يعالهم بقدمه إلا أن الشاة ترجى كائناً كان في قافلة أو نحوها
وهنا انتهى الكلام على ما يتعلق ببيع العبادات والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب البيع) *

اعلم أن الناظم أعلى الله درجته فبي ببيع المعاملات بعد ختم بيع العبادات لاحتياج قيام البنية الإنسانية
إلى اكتساب ما يقوم به من مأكل ومشرب وسكن ومسكن وأثمان ما يحصل ذلك ونحوه مما
لا غنى عنه إذا الإنسان الواحد في الطبائع يحتاج إلى ما تشتمل عليه مدينة كاملة من صناعات وبياعات
وزراعات وحرف وإلى غير ذلك بوضع ذلك أن القرص من الخبر لا يصل إلى العبد ليؤي عليه شذيقه إلا بعد
أن يعمل فيه نحو ما تصانع فليت شعري متى يعيش العبد القصير العمر أو طويله يحصل بعض تلك
الصناعات فسبحان من يدبر ما كره كيف يشاء وهو الحكيم الخبير وقدم الناظم من ذلك الربيع كتاب البيع
على غيره لتضمن البيع تحصيل الأموال واستثمارها والمقصود منها المعاش الدنيوي لأن يكون سبيبا
إلى تحصيل المقصود الآخروي إن شاء الله تعالى والبيع لغة مقابلة شيء بشيء قال الشاعر

مابعتكم مهجتي الأوصالك * ولأسلمها الأيديا

وشرع مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والأصل فيه قبل الاجتماع آيات كقوله تعالى وأحسب الله البيع
وأخبار تكبر مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الكسب أطيب قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور أي
لا غش فيه ولا خيانة رواه الحاكم وصححه وأركانه ثلاثة عاقدة ومقود عليه وصيغة

* (يصح بيع حاضر مشاهد * ويصح شيء لم يشاهد فاسد)

* (لكن يصح بيع شيء ملترزم * في ذمة بالوصف بيعاً أو سلم)

* (كتاب البيع) *
يصح بيع حاضر يشاهد
ويصح شيء لم يشاهد فاسد
لكن يصح بيع شيء ملترزم
في ذمة بالوصف بيعاً أو سلم

* (إذا جرى في طاهر معلوم * به انتفاع يمكن التسليم) *

* (من مالك أو من له ولاية * بصيغة صريح أو كتابه) *

يصح بيع شيء حاضر يشاهد لانتفاء الغرر وبيع شيء لم يشاهد فاسد للمنهى عن بيع الغرر ولكن يصح بيع شيء يصح السلم فيه موصوف في الذمة كما قال ما تزم في ذمة بالوصف إذا وجدت الصفة المشروطة ذكرها في باب السلم الآتي على ما وصف به الشيء المسلم فيه مع بقية شرطه لا تنبئ في بابها والبيع شرط خمسة أولها الطهارة كما قال إذا جرى أي البيع في طاهر أي أو يظهر بغسله كثر ثوب تجسب على الاسترشاد منه فلا يصح بيع كلب ولو معلوم بميتة ونجر ونخزير ونحوها الخ بر الصريحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير وقيس بها ما في معناها ولا يصح بيع ما لا يظهر بالغسل فإنها ما أشار إليه بقوله من زيادته معلوم أي لاعتقاد قدين عينا وقدرا وصفته على ما يأتي بيانه حذرا من بيع الغرر المنهى عنه كبيع أحد الثوبين أو العبد من ثأنها ما أشار إليه بقوله به انتفاع أي حسا أو شرعا فلا يصح بيع ما لا نفع فيه لقائه كحبي حنطة أو خمسة شكا أو روجه - فهو غراب وخشران لا نفع فيها وإن ذكر لهما منافع في الخواص ولا يصح آفة الله والمهر المحرمة كالطنبور والمزمار والباب وإن اتخذت من نقد لا نفع فيها ولا يصح بيع كتب الكفر والتنجيم والشعبذة والفلسفة كما حرمه في المجموع * (تنبيه) * كإلا يصح بيع ما ذكر لا يصح بيع كل شيء لا ينفع كالاسد والذئب ويصح بيع الفهد للصيد والفيل للقتال والنحل للعسل والطاووس للأنس بالونه رابعها وخامسها ما ذكره بقوله من زيادته يمكن التسليم من مالك أو من له ولاية فلا بد أن يكون مقدورا على تسليمه حسا أو شرعا يوثق بحصول الغرض ويخرج عن بيع الغرر المنهى عنه كما يأتي ولا بد أن يكون ما كالمصاحب العقد الواقع لحديث لا يصح إلا بشاؤك رواه أبو داود والترمذي وقال إنه حسن فلا يصح بيع الفضولي * (فرع) * لو باع مال مورثه طائفا بحياته وكان ميتا صح في الظاهر ولا بد في صحة البيع من الصيغة وهي الإيجاب من البائع وهو ما دل على التملك بذلك دلالة ظاهرة كعقله وما كتبت والقبول وهو ما دل على التملك دلالة ظاهرة كقبولته وتملكته لقوله تعالى ولانا كأموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم وقال صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن تراض أي بطل البيع بالرضا وهو أمر خفي فاعتبر به لفظ بدل عليه فلا يصح بيعا طائفا ولو في المحقرات والمأخوذ بها كما أخذ ببيع فاسد فيطالب كل صاحبه بمساو فعمله وببدله إن تاف ويحوز تقدم لفظ المشتري على لفظ البائع وينعقد بالكتابة مع النية كجعله للكذا أو لوالى حاضر لا على ما هو عليه * (تنبيه) * يشترط في الإيجاب والقبول أن لا يتخلل بينهما كلام أجنبي عن العقد ولا سكوت طويل وهو ما أشعر بأرضه عن القبول وإن توافق الإيجاب والقبول معني فلأوجب بالف مفسورة فقبل بالف صححة أو عكسه لم يصح وبشروط أيضا عدم التعليق والتأجيل فلو قال إن مات أبي فقد بعته لك هذا بكذا أو بعته لك هذا شهر الم يصح وذكر الصيغة من زيادة الناطم ولم يتعرض كاصوله لشروط العاقد وشرطه بائعا أو مشتريا بالطلاق تصرف فلا يصح عقد مسمى ومجنون أو مجبور عليه بسفه وعدم اكراه بغير حق فلا يصح عقده كره في ماله بغير حق لعدم رضاه أو يصح بحق كان توجبه عليه ببيع ماله لوفاء دين فاصح كرهه الحاكم عليه وإن يكون بصيرا ولا يصح شراء كافر معصا ومسلما في الظاهر الآن بعته عليه * (تنبيهات) * تتعلق بالباب أولها قال الدميري في شرح المنهاج فرع السهم التي يقتل قلبها أو كثيرها ولا تستعمل في الادوية لا يصح بيعها على الأصح خلاف الغرر إلى وشيخه وشيخه وأما التي يقتل كثيرها وينفع قليلها في الادوية كالسقمونيا والافيون والخشخاش فصح الشيطان جواز بيعه وقال القاضي أبو الطيب يجوز بيع قليله دون كثيره ورده ابن الصباغ والصواب تحريم بيع الأفيون والتجارة فيه - لأنه مسكر مخدر مفسد - دلالة القول والابدان والادبائ نأنها يصح سلم الاعمي وان عي قبل تمييزه بعوض في ذمته تعين في المجلس وبكل من يقبض عنه أو من يقبض له رأس مال السلم والمسلم فيه ولو كان رأى قبل العمى شيئا محال لا يغير قبل عقده عليه كالبصير ولو اشترى البصير شيئا ثم عي قبل قبضه لم ينسخ البيع

إذا جرى في طاهر معلوم
به انتفاع يمكن التسليم
من مالك أو من له ولاية
بصيغة صريح أو كتابه

كله النوى ثالثه الا يصح بيع البصل والجزر ونحوهما في الارض لانه غرر رابعها الوباغ بنقد مثلا
وتم نقد غالب تعين أو نقدان مثلا ولا غالب اشترط تعيين لفظا وتكفي معاينة عوض عن العلم بقدره اكتفاء
بالتحقق المحبوب بالمعاينة خامسها ما ذكره الناطم من ان الشروط خمسة هو ما في المنهاج واكتفي بالعلم
عن الرؤية * (ولا يصح مطلقا بيع الغرر * ولا مبيع قبل قبض معتبر) *

فيه مسائلتان * الاولى لا يصح بيع الغرر وحقيقته ما تردد بين امرين الا غالب منهما ما أخوفهما هكذا عرفه
الماوردي وقيل ما انطوى عناء قبضه فلا يصح بيع الضال والابق والمغصوب فان باعه اقامد على انتزاعه صح
على الصحيح ولا ما لا يقدر على تسليمه كالطائر الطائر كما مر وما يحجب صفته كالجل في البطن وغير ذلك ودليل ذلك
ما رواه مسلم عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن بيع الغرر ولا يصح بيع الغائب الا اذا
رأه قبل العقد وهو محال لا يغير غالب كالارض والاواني الحديد والنحاس ونحو ذلك ويعتبر رؤية كل شيء على
ما يليق به ففي الكتاب لا بد من رؤية الورق ورقته ورقته في البياض رؤية جميع الطاقات وفي الدار لا بد من
رؤية البيوت والسقوف والسطوح والمستحم والبالوعة وفي البستان رؤية أشجاره ومجرى مائه وفي الرقيق
ذكر كراكان أو ثور رؤية ما سوى العور ولا اللسان والاسنان ويشترط رؤية كاهن حتى شعرها وفي
الثوب نشرة لبري الجميع ولولم ينشر مثله الا عند القطع ويشترط رؤية وجهه ما يختلف منه كان يكون
صفيقا كد يباح منقش وبسط بخلاف ما لا يختلف وجهه كسكر باس فيكتفي رؤية أحدهما * (فرع) *
بيع اللبن في الفرج باطل وان حاب منه شيء ورؤية قبل البيع للنهي عنه ولعدم رؤيته ومثله بيع الصوف
قبل الجزأ والتذكية لا تخلطه بالحادث * المسئلة الثانية لا يصح بيع المبيع قبل قبضه منقولا كان أو عقارا
وان أذن فيه البائع وقبض الثمن لقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن خزام لا تبع عن شيء حتى تقبضه ورواه البيهقي
وقال اسناده حسن متصل ومثل البيع الهبة والاجارة والسكابة والقرض وجعله صداقا وعوض خلع وصلى
ورأس مال سلم * (تنبيه) * يحصل قبض غير منقول من أرض وشجر ونحو ذلك بتخليته لمشتري وان يمكنه منه
ويسلمه المفتاح وتفرغ من منافع غير المشتري وقبض المنقول من سفينة وحيوان وغيرهما بنقله مع تفرغ
السفينة المشحونة بالامعة نظرا للعرف ويكتفي في قبض الثوب ونحوه بما يتناول باليد التناول

* (باب الربا) *

هو بالقصر والفهم بدل من واو يكتبها او بالياء بضالغة الزيادة قال تعالى اهتزت وربت أي زادت وغت وشرعا
عقد على عوض غير مألوم التماس في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما وهو على
ثلاثة أنواع بالفضل وهو البيع مع زيادة أحد العوضين على الآخر وبالبدل وهو البيع مع تأخير
قبضهما أو قبض أحدهما أو بالنسبة وهو البيع لاجل أي بيع مال بمال نسبية وزاد المتولى رابعا وهو
ربا القرض بان يقرضه مالا بماله بشرط جرم منفعة قال ابن عمر كل قرض جرم منفعة فهو وجه من وجوه الربا
والاصل في تحريم الربا قبل الاجماع قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله عز وجل يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا وقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وهو من
الكبائر وقال الماوردي لم يحصل في شريعة قط لقول الله تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه يعني في الكتب
السالفة ويقال انه علامة على سوء الخاتمة كأيذاء أولياء الله تعالى والمراد بهذا الباب بيع ربوي وما يعتبر
فيمن ياد على ماسر

* (بيع الطعام بالطعام يشترط * له التساوي ان يكن جنسا فقط) *

* (كذلك الحلول والمقايضة * حقيقة من مجلس المعاوضة) *

* (فلم يبيع بجنسه جنس فضل * ولا يجوز مطلقا الى أجل) *

* (وكالطعام في جميع ما عرف * نقد بنقد جنسه أو مختلف) *

* (ثم اعتبار العلم بالتمائل * فيما يحجب بالجفاف الكامل) *

ولا يصح مبيع الغرر

ولا مبيع قبل قبض معتبر

* (باب الربا) *

بيع الطعام بالطعام يشترط

له التساوي ان يكن جنسا فقط

كذلك الحلول والمقايضة

حقيقة في مجلس المعاوضة

فلم يبيع بجنسه جنس فضل

ولا يجوز مطلقا الى أجل

وكالطعام في جميع ما عرف

نقد بنقد جنسه أو مختلف

ثم اعتبار العلم بالتمائل

فيما يحجب بالجفاف الكامل

* (فلا يجوز في الطعام الرطبان * يبيعه بجنسه - الا اللبن) *

* (والحيوان ان يبيع باللحم * يحجز بحال والفساد فيه) *

اعلم ان الرطبان يجري في الذهب والفضة والاعوامات لاني غير ذلك والمراد بالمطعم ما يقصد للطعم أو تفكهها أو تدوايا كما يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلاً بمثل سواء بسواء يبيد ما يبيد فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد أي مقايضة فانه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما التقويت فالحق فيهما ما في معناهما كالارز والذرة ونص على التمر والمقصود منه التفكه والتاديم فالحق به ما في معناه كالزبيب والتين ونص على المخ والمقصود منه الاصلاح فالحق به ما في معناه كالمصطكي والزنجبيل ولا فرق بين ما يصلح الغذاء أو يصلح البدن فان الاغذية تحفظ الصحة والادوية ترد الصحة اذا تقرر ذلك فلا يبيع طعاما طعاما ان كان جنسا اشترط ثلاثة شرط واحد هو الحلول وثانيها المماثلة أي التساوي في القدر من غير زيادة حبة ولا نقصها وثالثها التقابض في المجلس للعوضين للخبر السابق وهذا معنى قول الناطم يبيع الطعام بالطعام يشترط الى قوله المعاوضة وان كان جنسين كمنطة وشعير جازا للفاضل واشترط الحلول والتقابض فلا يباع بوي بجنسه حرثا فان خرجا سواء للجهل بالمماثلة عند العقد والجهل بالمماثلة كحقيقة المقاضاة فلا يجوز بيع الجنس بالجنس متفاضلا ولا الى أجل للخبر المتقدم وقوله وكا طعام في جميع ما عرف به نقد بنقد جنسه واختلف أشار به الى ان النقد بالنقد كطعام بطعام فيما مر * (تنبيهات) * أولها اعلة الرطبان الذهب والفضة جوهرية الاثمان غالبها وهي منتفية عن الفلوس وغيرهما من سائر العروض فلا يبايعونها الا بقرينة الصيغة في ذلك فلو اشترى بدنانير ذهباً صوغاً قيمته أضعاف الدنانير اعتبرت المماثلة ولا تنظر الى القيمة ثالثها اذا أراد بيع مال الرطبان بجنسه مع زيادة فلا يجوز الا بتوسط عقد آخر مثله اذا أراد بيع دراهم أو دينارين صحاح بمكسورة أكثر من وزنهما فطريقه ان يعرض الصحاح من الآخر ويستعرض منه المكسورة ثم يبرئ كل واحد منهما صاحبه رابعها لو يبيع طعام بنقد أو ثوب لم يشترط شيء من الشروط السابقة خامسها المماثلة تعتبر في المكمل كالأوان تداون في الوزن وفي الموزون وزنا وان تفاوت في السكيل ويعتبر في كون الشيء مكبلاً أو موزوناً غالب عادة التجار في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لظهور انه اطاع على ذلك وأقره وما لم يكن في ذلك العهد أو كان وجه حاله يراى فيه عادة بلد البيع ثم زاد الناطم على أصله قوله ثم اعتبار العلم بالتماثل * فمما يحذف بالجناف الكامل فلا يجوز في الطعام الرطبان ان يبيعه بجنسه الا اللبن تعتبر المماثلة فيما يحذف كالثمار والحبوب بالجناف الكامل فلا يباع رطب المطعومات برطبها يفتح الرأء فيهما ولا يجافها اذا كانت من جنس الا في مسألة العرايا ولا يكفي بمماثلة الدقيق والسويق والخبز بل تعتبر المماثلة في الحبوب حبوا في حبوب الدهن كالمشمس حبوا ودهنا وفي العنب والرطب يباعون في اللبن لبنا وسمننا صامع في شمس أو نار فيجوز بيع بعضه ببعض وزنا وان كان ما تعا على النص ولا يباع اللبن الحليب الا بعد سكونه وغوثه ولا يكفي مماثلة ما أثر فيه النار بالطبخ أو الغلي أو الشوي ولا يضر تأثير تميزه كالعسل والسمن وقول الناطم الا اللبن أشار به الى جواز بيع اللبن بالأسبن ولو سامضاً رائباً وخامراً ونخيضاً ما لم يغل بالنار أو يخطأ بالماء أو ينعوه ومثل اللبن ما شابهه من المائعات كاللدهان والخلول وقوله والحيوان ان يبيع باللحم * لم يحجز بحال والفساد فيه عدم جواز بيع اللحم بالحيوان ولو لحم سمك سواء كان من جنسه كالحكم بقر بقر أو من غير جنسه من ما كول وغيره كالحكم بقر بأوبعيره لانه صلى الله عليه وسلم لم يبي أن تباع الشاة باللحم رواه البخاري والبيهقي وقال اساده صحيح ونهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه أبو داود عن سعيد بن المسيب مرسله لا والله الترمذي عن زيد بن سلمة الساعدي * (تنبيه) * دخل في معنى اللحم السمك والكبد والقلب والايه والكبيبة ويصح بيع الجلود بالحيوان بعد دباغه بخلافه قبله ولم يفرغ الناطم من صحة العقد وفساده شرعاً في لزومه وجوازه بسبب الخيار فقال

* (باب الخيار) *

فلا يجوز في الطعام الرطبان
يبيعه بجنسه الا اللبن
والحيوان ان يبيع باللحم
يحجز بحال والفساد فيه عدم
*(باب الخيار) *

والاصل في البيع الزم لان القصد منه نقل الملك وقضية الملك التصرف وكلاهما فرع للزوم الا ان الشارع أثبت فيه الخيار رفعا بالمتعاقدين وهو نوعان خيار تشبه وخيار نقيصة فخير التشبهى ما يتعاطاه المتعاقدان باختيارهما وشهوتهم ما من غير توقف على فوات أمر في المبيع وسببه المجلس أو الشرط وقد شرع في بيانهما

- * (اما خيار مجلس التبايع * فثبت للمشتري والبائع)
 * (فيسمى حق كل منهما * حتى يرى مفارقا أو ملزما)
 * (وغيره لكل اشتراطه * ثلاثة كماله اسقاطه)

اذ تم البيع ثبت لكل من المتبايعين الخيار في فسخ البيع ما لم يتفرقا أو يتخيرا بالمارى مالاً عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر ما اذا اختلفا من المجلس عرفا طوعا بغيره ما ولو نسبنا أو جهلا فينقطع خيارهما بالخبر السابق بخلاف ما اذا لم يتفرقا وان طال مكثهما أو تمسا شيا منازلا وزادت المدة على ثلاثة أيام والتخاران يقولان اخترنا أو أخذنا أو أمضينا العقد أو أجزأنا أو أجزأنا وما أشبه ذلك ولو مات أحدهما انتقل الخيار لوارثه على الأصح * (تنبيه) * يثبت خيار المجلس في أنواع البيع كالصرف وبيع الطعام بالطعام والسلم والتولية والتسليم وصلح المعاوضة وشراؤه من يعتق عليه والهبة ذات الثواب ولا يثبت في بيع العبد من نفسه والقهمة التي لا رد فيها والخوالة وان جعلنا هاهنا ولا في الإبراء أو النكاح والهبة بلا ثواب وكذا الشفعة والأجرة والمساقاة والصدقة وعوض الخلع في الأصح ثم أشار إلى خيار الشرط بقوله وغيره أي خيار المجلس وهو خيار الشرط فيجوز لكل من المتبايعين اشتراطه لهما أو لأحدهما أو لغيرهما حتى العبد المبيع في الاظهر ثلاثة اشهر من الأيام ودونها أي أقل منها بخلاف مالوا أطلق أو قدر بمدة مجعولة أو زادت على الثلاثة وابتدأها من تمام العقد بالاحباب والقبول نعم ان شرطت في ابتداء المدة فابتدأها من الشرط في الأصح وان شرط ابتدأها من التفرق أو التخاذل بطل العقد للجهالة والاصل في ذلك خبر الصحاحين عن ابن عمر رضي الله عنهما ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يتخذ في البيع فقل له من يبايعك فقل له لا خلافة ثم أتت بالخيار في كل ساعة ابتعتها ثلاث ليال وخلافة بكسر المجهمة وبالموحدة الغين والخديعة قال في الروضة كاصلها الشهر في الشرع ان قوله لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام * (تنبيه) * متى كان الخيار لهما فذلك البيع موقوف فان تم العقد بان انه للمشتري من حين العقد والافلا بائع وان كان لأحدهما فذلك البيع له وتصرفه فيه نافذ وله فواته وعليه مؤنته وحيث حكم بملك المبيع لأحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث توقف فيه توقف في الثمن * (تنبيه) * آخر يحصل فسخ البيع في مدة الخيار بخو فسخ البيع كرفعتة والاجازة فيها نحو أجزأت المبيع كأمضيته وقول المناظم كماله اسقاطه أشار به إلى انه يجوز لهما اسقاط الخيار أصلا ورأسا أو الالف في قوله ملزما لا إطلاق

- * (والمشتري رد ما اشتراه * بكل عيب عند ما يراه)
 * (اما بشرط لم يكن موفيه * أو بالقضاء العرفي أو بالتصريح)
 * (وحيث عند المشتري تعيبا * فلا يرد حيث يبيع أبا) *

هذا النوع الثاني وهو خيار النقص وهو المتعلق بفوات مقصود مضافون نشأ الفان فيه من قضاء عرفي أو التزام شرطي أو تعزير بفعلي فالأمر الأول وهو ما يظن حصوله بالعرف وهو السداد لا متضمن العيب كما أشار إليه بقوله والمشتري رد ما اشتراه بكل عيب عند ما يراه ان كان العيب باقيا وتنقص العين به نقصا يفوت به غرض صحيح أو تنقص قيمته أو غلب في جنس المبيع عدمه اذ الغالب في الاعيان السلامة وخرج بالقييد الأول بالموال العيب قبل الرد وبالثاني قطع أصبع زائدة أو قلعة بسيرة من نفذ أو ساق لا توتر شيئا ولا تفوت غرضا فلا رد بهما وبالثالث ما لا يغلب فيه ما ذكره كقطع سن في السكر وثيو بتي أو انها في الامنة فلا رد به وان نقصت القهمة ولا مطمع في استيفاء العيوب فمما خصصه وان وجب له وعوضه ورجحه وذا رقيق وسرقته وما باقه وبخره

اما خيار مجلس التبايع
 فثبت للمشتري والبائع
 فيسمى حق كل منهما
 حتى يرى مفارقا أو ملزما
 وغيره لكل اشتراطه
 ثلاثة كماله اسقاطه
 والمشتري رد ما اشتراه
 بكل عيب عند ما يراه
 اما بشرط لم يكن موفيه
 أو بالقضاء العرفي أو بالتصريح
 وحيث عند المشتري تعيبا
 فلا يرد حيث يبيع أبا

وصنائه المستحكم وبوله في المراس في غير أوايه وسواه حدث العيب قبل قبض المبيع بان قارن العقد أم حدث بعده وقبل القبض لان المبيع حينئذ من ضمان البائع فكذلك جزاؤه وصفته أو حدث بعد القبض واستند لسبب متقدم على القبض جهله المشتري أما لو تعيب عند المشتري فلا رد فهر كما أفاده الناطم بقوله من زيادته وحيث عند المشتري تعيبا إلى آخره والرد بالعيب قوري ولا يكاف غير المبادرة المعنوية فلو علمه وحضرت الصلاة أو كل أو ليس أو قضى حاجته أو كان في حمام أو مل فالحال للجازو بشرط للرد ترك الاستعمال فلو استخدم العبد كقوله اسقني أو ناولني أو أغلق الباب أو نزل عن الدابة سرحها أو كادها بطل حقه ويعذر في ركوب جوح يعسر سوقها وقودها ولا يتوقف الرد على حكم القاضي أو حضور الخصم وله الرد ولو بوكيل وله الدفع إلى القاضي وهو كدفان كان البائع غائبا ولا وكيل له حاضر ورفع المشتري إلى الحاكم كوأثبت الشراء منه ونسأيم الثمن إليه والعيب والفسخ به وحلف قضي له بالثمن من ماله ورضع المبيع عند عدل وإن لم يكن له مال يبيع فيه المبيع ولو أمكنه الشهادة على الفسخ في طر يقبل منه فإن عجز عن الشهادة لم يلزمه التلفظ بالفسخ على الأصح * (فرع) * لو اختلف في قدم عيب صدق البائع بيمينه على حسب جوابه وأما القسمان الآخران وهما الالتزام والتعذر بالفعلي فمحلها المبسوطات * (تتمه) * الزيادة في المبيع والثمن المتصلة كسمن تتبعه في الرد كحل قارن بيعه فإنه يتبع أمه في الرد وإن يادة المنفصلة كالأجرة لا تتبع الرد بالعيب وهي لمن حصلت في ملكه من مشتري أو بائع وان رد قبل القبض لانها فرع ماله

(فصل)

بيع الثمار دون شرط القطع
قبل الصلاح مستحق المنع
ان أفردت في بيعها عن الشجر
وتركه بعد الصلاح مغتفر
والزرع عند بيعه مثل الثمر
في بيعه والارض معه كالشجر
فقطاعه قبل الصلاح بشرط
لا بعده وان يبيع معها سقما
* (باب السلم) *

* (فصل) * في بيع الثمرة والزروع قبل بدو صلاحها *

- * (بيع الثمار دون شرط القطع * قبل الصلاح مستحق المنع) *
- * (ان أفردت في بيعها عن الشجر * وتركه بعد الصلاح مغتفر) *
- * (والزرع عند بيعه مثل الثمر * في بيعه والارض معه كالشجر) *
- * (فقطاعه قبل الصلاح بشرط * لا بعده وان يبيع معها سقما) *

لا يصح بيع الثمار بغير شرط قطع ولا تبقية الا بعد بدو صلاحها فيجوز بعد بدو بشرط قطعها وبشرط ابقائها لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها فيجوز بعد بدو وقبل الصلاح ان يبعث مفردة عن الشجر لا يجوز البيع ولا يصح للخبر المذ كور الا بشرط القطع في الحال وان كان الشجر للمشتري وان يكون المقطوع منتعابه واذا كان الشجر للمشتري لم يجب الوفاء بالشروط وان بيعت الثمرة مع الشجر جاز بلا شرط لان الثمرة هنا تتبع الأصل ولا يجوز بشرط قطعها لان فيه جحرا على المشتري في ملكه ثم زاد الناطم على أصله ان الزرع عند بيعه مثل الثمر في التفصيل المذ كور فيجوز بيعه بعد بدو صلاحه بشرط قطعها وبشرط ابقائه ويصح بيعه مع الارض من غير شرط القطع بل لا يجوز بشرطه كما مر وقد جعل عمل الماوردي يدو الصلاح ثمانية أقسام الاول باللون كصفرة الشمس وجمرة العناب الثاني بالاطم كالأوة قصب السكر وحوضه لومان معز والمررة الثالث النضج في البطيخ والتين الرابع بالقوة والاشتداد كالقمح والشعير الخامس بالطول والامتلاء كالغلف والبقول السادس بالكبر كالقثاء السابع باشتقاق أكامنة كالقطن والجوز الثامن بانفتاحه كالورد وورق التوت * (خاتمة) * لا يصح بيع حنطة في سبلها بصافية وهو المحاقلة ولا رطب على نخيل بتمر وهو المزبنة ويرخص في العرايا وهو بيع الرطب على النخل خصوصاً بتمر على الارض كالأول والعناب في الشجر خصوصاً بيب في الارض فيبأدون خمسة أو سق تحديداً بقدر الجفافي بماله ولا يختص ببيع العرايا بالافراء لا طلاق أحاديث الرخصة ولا يجوز بيع مثل العرايا في باقي الثمار كالخوخ والاور لا نهامة سورة بالاوراق فلا يتأخر الحرص فيها

* (باب السلم) *

ويقال له السلف والسلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق والأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الآية قال ابن عباس رضي الله عنهما انزلت في السلم وخبر الصعيديين من أسلاف

في شيء فليسلف في كبل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم

* (هو اصطلاحا بيع مال ملتزم * في ذمة بالوصف مع لفظ السلم) *

* (مؤجلا بالشرط أو ممتجلا * وحيث كان مطلقا تجزأ) *

اعلم ان السلف بيع موصوف في الذمة بلفظ السلم أو نحوه وهذا التعريف من زيادة الناطق وذكري تعاريفه عبارات أخر منها أنه عقد على موصوف في الذمة يبدل بعطى عاجلا ومنها أنه تسليم عاجل في عوض يجب تجزأه ومنها أنه اسلاف عوض حاضر في عوض موصوف في الذمة ويصح حاله ومؤجلا بان يصريح بما كلفه فاداه بوله من زيادته بالشرط أما المؤجل في النص والاجماع وأما المؤجل فبالاولى لبعده عن الغرر فإذا عرف ذلك فان صرح بالحل لول أو التأجيل فكذلك وان أطلق فلا يصح الصحة ويكون حالا كالشحن المعلق في البيع والى ذلك أشار بقوله من زيادته وحيث كان مطلقا تجزأ بالاف الاطلاق

* (وشرطه تسليم رأس المال * مكانه مع علمه بالحال) *

* (وعلم كل منهما قدر الاجل * وموضع التسليم حيث القبض حل) *

* (وقدر ما سلم فيه يذكّر * مع نوعه وجنسه ويحصر) *

* (مع وصفه وشكله الذي الف * ان كانت الاغراض فيه تختلف) *

هو اصطلاحا بيع مال ملتزم
في ذمة بالوصف مع لفظ السلم
مؤجلا بالشرط أو ممتجلا
وحيث كان مطلقا تجزأ
وشرطه تسليم رأس المال
مكانه مع علمه بالحال
وعلم كل منهما قدر الاجل
وموضع التسليم حيث
القبض حل
وقدر ما سلم فيه يذكّر
مع نوعه وجنسه ويحصر
مع وصفه وشكله الذي الف
ان كانت الاغراض فيه تختلف

شرطه أي السلم أو ومنها تسليم رأس المال مكانه أي في مكانه أي في مجلس العقد قبل لزومه فلو تفرق قبل قبضه بطل العقد أو قبل قبضه بطل فيسلم يقبض ولا تنكفي الحوالة وان جعل القبض في المجلس فلو أطلق كالمات اليه لاند ينار في ذمتي في كذا ثم عين المدينار وسلم في المجلس قبل التخيير جاز ذلك لان المجلس حريم العقد فعلم بذلك أنه لا يشترط تعيين رأس المال في العقد وان الصحيح جواز في الذمة كما قرره لاسكن يجب تعيين رأس المال الذي في الذمة قدرا ووصفا ليعلم ثم يعين ويسلم في المجلس دون المعين فانه لا يشترط معرفة قدره بل يكفي كونه جزأ أو كفي بالعيان كما في البيع ويجوز كون رأس المال منسعة وقبض بقبض العين * ومنها علم كل منهما ما أي المسلم والمسلم اليه قدر الاجل لقوله تعالى الى أجل مسمى وللخير المار أوّل الباب قبض بالاجل المجهول لقوله في رجب مثلا لانه جعله طرفا مكانه قال يحل في جزء من اجزائه بخلاف ما لو قال الى رجب فانه يصح بحل بوله لتحقق الاسم به ويصح التأقيت بالنور وزر وهو نزول الشمس في برج الميزان وبعيد الكفار ان عرفه المسلمون ولو عدلين منهم أو المتعاقدان ومنها ما أشار اليه بقوله ووضع التسليم حيث القبض حل والمعنى يشترط في السلم المؤجل ذكر موضع قبضه اذا عقد بموضع لا يصلح للتسليم كالدابة أو يصلح وحل المسلم فيه مؤثته لتفاوت الاغراض فيما اراد من الامكنة أما اذا صلح للتسليم يكن لحله مؤثته فلا يشترط ما ذكر ويتعين مكان العقد للتسليم للعرف ويكفي في تعيينه أن يقول تسلمه لي في بلد كذا الآن تكون كبيرة كبنعداد البصرة فيكفي احضاره في أولها ولا يكتفي احضاره الى منزله أما السلم الحال فيتعين فيه موضع العقد للتسليم نعم ان كان غير صالح للتسليم اشترط البيان كما قاله ابن الرقعة فان عينه غيره تعين * (تنبيه) * المراد بموضع العقد تلك المحلة لانه نفس موضع العقد ويكفي ما تضمنه قوله وقدروا أسلت فيه يذكّر الى آخر البيتين فيشترط أن يكون المسلم لم فيه معلوم القدر فيذكر قدره أي المسلم فيه بما ينفي الجهالة عنه من كبل فيما يكال أو وزن فيما يوزن أو عدد فيما يعد أو ذرع فيما يذرع ويصح سلم المكمل وزنا والموزن الذي يتأني كيله كالدنان يكون معلوم الجنس والنوع ويحصر بوصفه وشكله اذا كانت الاغراض فيه تختلف اختلافا ظاهرا بخلاف ما يتساهل الناس باهماله ذكره غالبا كالسكر والسمين في الرقيق فلا يشترط ذكره في الاضغ فينضبط الرقيق بالنوع كتركه ورنجي فان اختلف صنف النوع كرومي وجب ذكر لونه ان اختلف كالبض مع وسطه كان يصف بياضه بحمرة أو سمرة وذكر سنة كبن خمس سنين وذكر قدره طولا أو غيره تقر بالوصف والسن والقدر حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلا بلا زيادة ولا نقصان لم يجز لندوره بشرط في ماشية من ابل وبقر وغيرهما ما ذكر في الرقيق الا ذكر وصف اللون

والقد فلا يشترط ذكرهما في طير وسمك نوع وجثة وفي لحم غير صيد وطير نوع كعدم بقر ذكركرخصي
رضيع مغلوف جذع أو ضدها أو يقبل بالاعتدال من العظم إلا أن شرط نوعه في ثوبان بذكر جنسه كقطان
ونوعه وبلده الذي تسبح فيه أن يختلف به الغرض وطوله وعرضه وغلظه وصفاته ونوعه أو ضدها ومطلق
الثوب يحمل على الخاتم ويصح السلم في المقصود وفي المصوغ قبل تسجبه وفي الثمونية ونوعه وبلده ومعتقه
أو حداثته وصغر الخياط أو كبرها أو توسطها أو سائر الخبوت كالنمر وفي غسل ثوب كلب و زمانه كصبي
ولونه كإبيض ويشترط معرفة العقادين صفات المسلم فيه المذكورة في العقد فإن كانا جاهلاهما أو أحدهما لم
يصح العقد وكذا معرفة غيرهما في الأصح ليرجح اليه عند تنازعهما وهو عدلان على الأصح

- (ثم الذي أسلمت فيه شرطه * إمكان مضبط لو أريد مضبطه) *
* (وكونه بغيره لم يخلط * أو كانت الأركان فيه تنضبط) *
* (ولم يكن معينة فلو عقد * في صبرة أو بعض صبرة ففسد) *
* (وكونه وقت الحلول مغالب * وجوده حيث الأداء بطلب) *
* (ولم يتنع خيار شرط فيه * لا مجلس بل ذلك يقتضيه) *
* (كذلك من موانع التجوز * نائب نازيس للتميز) *

شرط المسلم فيه أمر واحد هان يكون مضبوطا بالصفة التي لا يضر وجودها كالجوب والادهان والشمار
والثياب والادواب والاشجار والاشخاش والحديد والرصاص وغير ذلك من الأموال التي تنضبط بالصفات
أما ما لا ينضبط به فلا يصح السلم فيه وكذا ما يعز وجوده كاللؤلؤ والسكر والبواقي وسائر الجواهر والجارية
وأختها وولدها والى هذا أشار الناظم بقوله إمكان مضبط وثانها كونه جنسا واحدا بغيره لم يخلط اختلاطا
لا ينضبط مقصوده كالختلط المقصود الأركان التي لا تنضبط كبريسة ومجمون وغالية وخف مركب لا شمله
على ظهارة وباطنه فإن كان الخلف مفردا صح السلم فيه أن كان جديدا أو اتخذ من غير الجلد والامتنع ولا
يصح في رؤس الحيوان لأنها تجمع أجناسا مقصودة ولا تنضبط بالوصف ولا في الجلد لاختلاف الأجزاء
في الرقة والغلاف ويصح في اصطال مربعة أو مدورة ويصح في الدراهم والدينانير بغيرهما لا بمثلها ما ولا في
أحدهما بالآخر إلا كان أو وجلا وثالثها ما أشار إليه بقوله ولم يكن معين بل بشرط أن يكون دينارا
لأن لفظ السلم موضوع له فلو أسلم في عين كاسمت اليك هذا الثوب في هذه الصبرة أو بعضه أقبيل فسد أي
لم ينعقد سلم الانتفاء الديني ولا بيعا لاختلاف اللفظ ورابعها كونه وقت الحلول يغلب وجوده حيث
الأداء بطلب أي عند وجود التسليم لأن المبيع وزعن تسليمه يتنع ببيعة فيتمتع السلم فيه فإذا أسلم في منقطع
عند الحلول كالرطب في زمن الشتاء لم يصح وخامسها أن يكون العقد ناجزا لا بدخله خيار الشرط كما قال
ولم يتنع خيار شرط فيه لأنه لا يخلو التأجيل والخيار أعظم غير رامنعه لا خيار مجلس فلا يتنع فيه بل ذلك
يقضيه لعدم قوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو السلم يبيع موصوف في الزمة كما مر
وسادسها أن لا تدخل النار لأحالة أي فيصير غير مضبط كما أشار إليه بقوله كذلك في موانع التجوز إلى
آخوه فلا يصح السلم في خبز ومطبوخ ومشوى لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتعدر الضبط
بختلاف ما ينضبط بتأثير ناره كالغسل المصفي بها والسكر والفانيد واللبس واللينة فيصع السلم فيها كما مال إليه
ترجح النووي في الروضة وهو المعتمد * (فرع) * زاد الناظم على أمه بابا في الأقراض

(باب القراض) *

- (والقراض للمحتاج مندوب ولم * يصح الاقراض ما فيه السلم) *
* (وجاز قرض الخبز لا قرض الاما * أن حل وطه ولجوزان حرما) *

اعلم أن القراض وهو تمليك على أن يرد ببدله مندوب إليه لقوله تعالى وأفعوا الخبز واقرضوه صلى الله عليه
وسلم من نفس عن أخيه كبرية من كبر الدنيا نفس الله عنه كبرية من كبر يوم القيامة والله في عون

ثم الذي أسلمت فيه شرطه
إمكان مضبط لو أريد مضبطه
وكونه بغيره لم يخلط
أو كانت الأركان فيه تنضبط
ولم يكن معينة فلو عقد
في صبرة أو بعض صبرة ففسد
وكونه وقت الحلول يغلب
وجوده حيث الأداء بطلب
ولم يتنع خيار شرط فيه
لا مجلس بل ذلك يقتضيه
كذلك من موانع التجوز
تأثير نازيس للتميز
(باب القراض)

والقراض للمحتاج مندوب
ولم
يصح الاقراض ما فيه السلم
وجاز قرض الخبز لا قرض
الاما
أن حل وطه ولجوزان حرما

العبد مادام العبد في عون أخيه وقدر وى ابن ماجه عن أنس انه صلى الله عليه وسلم قال رأيت مكتوباً على باب الجنة عليه أسرى في الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة قال لان السائل قد يسأل وعنده المستقرض لا يستقرض الا من حاجة قال العلامة الشيخ نور الدين الحلي رحمه الله في توجيه كون درهم القرض بثمانية عشر لان درهم القرض بذره من دراهم الصدقة كلور درهم الصدقة بعشر قودرههم القرض يرجع للمقرض بدله وهو بذره من دراهم من جملة مبالغ أصله وهو عشر دن يتأخروا للمقرض ثمانية عشر انتهى وقال ابن عمر رضي الله عنهما الصدقة انما يكتب لك آخرها حتى تصدق بها وهذا يكتب لك آخرها ما كان عند صاحبه نعم قد يجب لعارض كالمضار وقد يحرم كما اذا غلب على ظنه انه يصرفه في معصية وقد يكره كما اذا غلب على ظنه انه يصرفه في مكروه وعلم انه لا يحل للشخص ان يظهر الغنى ويخفي الفاقة عند القرض كما لا يجوز زله اخفاء الغنى واطهار الفاقة عند أخذ الصدقة وصيغته أقرضتك أو أسألتك هذا أو خذته بمثل أو ما كتبتك على ان ترد بدله ويشترط قبوله في الاصح ويشترط في المقرض أهلية التبرع ولا يجوز اقراض مال لا يسلم فيه كما قال الناطم ولم يصح الاقرض ما فيه السلم لصحة ثبوته في الزمة لانه صلى الله عليه وسلم لم اقترض بكر أو قيس عليه غيره أما ما لا يسلم فيه كالجارية وولدها والجواهر ونحوها فلا يجوز اقراضه في الاصح لان مال لا ينضب أو يندرج وجوده بتعذر ويعسر رد مثله و جاز قرض الخبز وزنا باجماع أهل الامصار على فعله في الاعصار بل انكاره فهو مستثنى مما ذكر وان صحح البغوي في التذويب المنع وقيل يجوز عدد او ربحه الخوارزمي في السكا في قال في الروضة وذكر في التهمة وجهين في اقراض الخمر الحامض أحدهما الجواز ووجهه بعض المتأخرين وهو ظاهر لا طراد العادة بخلاف ما سخر به في الانوار من المنع فالعبرة كما قال السبكي بالوزن كالخبز ولا يجوز قرض الاماء بكسر الهمزة ان حل وطء والمغني لا يجوز قرض الجارية التي تحل للمقرض ولو غير مشتهة لانه قد ينطو لها ويردها ما لا تحل بحرمية أو تبس أو نحوه فانه يجوز ان يقرضها كما قال الناطم ولا يجوز ان حرما * (تنبيه) * رد في القرض المثل في المثل ولو في نقد بطل التعامل به لانه أقر بالحقه و رد في النقد اذا اقترض المثل صورته لانه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر او رد رباعيا وقال ان خياركم أحسنكم قضاء واهم مسلم ولا يجوز الاقراض بشرط رد صحيح عن مكسر أو رد زيادة أو رد جسد عن ردى عوي يفسد بذلك العقد على التصحيح فالورد هكذا بلا شرط فحسن بل مستحب للخبر المسار ولا يكره للمقرض أخذه ولو بشرط ان يرد مكسرا عن صحيح أو ان يقرضه غيره انما الشرط والاصح انه لا يفسد العقد ولو شرط أحدا فهو كشرط مكسر عن صحيح ان لم يكن للمقرض غرض فان كان كزمن نهب فكشروط صحيح عن مكسر في الاصح وللمقرض شرط رهن وكفيل ويملك القرض بالقبض وللمقرض الرجوع عن عيبه مادام باقيا بحاله في الاصح * (فائدة) * روى ابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من استقرض في حاجة غير مكروهة فالله معه وكان عبد الله بن جعفر يقول كل ليلة لو كرهت ان اقترض لي لايت والله معي (خاتمة) قال القرطبي لا يمنع القرض للاعراض لقصة أبي ضمضم وهو ماري واما ابن عدي في السكا والبراز والبيهقي وأبو داود في المراسيل المأمرا النبي صلى الله عليه وسلم بالصدقة وتوحيث عليها قال اللهم اني أتصدق بعرضي على من ناله من خلقك فامر النبي صلى الله عليه وسلم لم يناد يا ننادي أين المتصدق بعرضه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان الله قبل صدقتك وفي الحديث أقرض من عرضك ليوم عرضك

* (باب الرهن) *

* (باب الرهن) *

هو لغة الثبوت والدرام ومنه الحالة التي رهنه أي الثابتة وقال المساوردي هو الاحتباس ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وشرع جعل عين مال وثيقة بدين يستوفي منها عند تعذر وفائه والاقتضيل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فمرهان مقبوضه وخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند يهودي يقال له أبو الشعم على ثلاثين صاعا من شعير لاهله ثم قيل انه اقتضه قبل موته لخبر نفس المؤمن معلقة بدينه أي محبوسة في القبر غير منسطة مع اذ واج في عالم البرزخ وفي الآخرة معوقة عن دخول الجنة حتى يقضى عنه وهو صلى الله عليه وسلم مثله

عن ذلك والاصح انه لم يشكك بقول ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعه مرهونة عندهم ودي
والخبر محمول على غير الانبياء تنزيها لهم وعلى من يخالف وفاء وقصر أمان لم يقصر بان مان وهو معسر وفي
عزمه الوفاء فلا تجب نفسه واعلم أن الوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالاولى لحرف جحد
والاخير بان لحرف الافلاس وأركان الرهن أربعة وهي رهون ومرهون به وصيغة وعقدان

- * (يصح رهن سائر الاعيان * ان صح فيها البيع لا كالجاني)
- * (لكل دين لازم وفي زمن * خيار شرط أو سواء بالثمن)
- * (ولا رجوع بعد قبض المرهن * فان تعدى بعد قبضه ضمن)
- * (وحقه معلق بعينه * جميعها الى وفاء دينه)
- * (وبامتناع رهن من الوفا * يباع كل الرهن أو جزء كفي)

أي يصح رهن جميع الاعيان ان صح فيها البيع فلا يصح رهن دين ولو لم يكن هو عليه لانه غير مقدور على
تسليمه ولا رهن منفعة كان رهن سكنى دار مدة ولا رهن عين لا يصح بيعها كوقف ومكاتب وأموال ولد ولا يصح
رهن الجاني المتعلق برقبته مال كما أشار اليه بقوله من زيادته كالجاني بخلاف المتعلق بما اقود أو بدمته مال
*(تنبيه) * يستثنى من منطوق كلامه المذبر فان رهنه باطل وانجاز بيعه لان السيد قد عوت فجأة فيبطل
مقصود الرهن والارض المزروعة يصح بيعها ولا يجوز رهنها من مفهوم الامانة التي لها ولد غير غير لا يجوز
اقرار أحدهما بالبيع ويجوز بالرهن وعند الحاجة يباع ولو زرع الثمن عليه ما ولا يصح ان يقوم المرهون
وحده ثم مع الا تخلفا لانه قد قبضه وهذا هو الركن الاول وأما الركن الثاني وهو المرهون به فقد أشار اليه
بقوله بكل دين فلا يصح بالعين المضمونة كالمنصوبة والمستهارة ولا بغير المضمونة كالقراض والمودع لان الله
تعالى ذكر الرهن للمداينة فلا يثبت في غيرها ولا تخلف الا تسوفي من ثمن المرهون وذلك بخلاف الغرض الرهن
عند البيع ويشترط في الدين الذي يرهن به كونه ثابتا فلا يصح بغيره كمنفعة وحق الغد لان الرهن وثيقة
حق فلا تقدم عليه وكونه معلوما للعاديين فلو جهلاه أو أحدهما لم يصح وكونه لازما أو آليا الى اللزوم وإلى
هذا أشار الناطم بقوله لازم فلا يصح في غير ذلك كإلى الكتابة وجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل ويجوز
الرهن بالثمن في مدة الخيار كما أفاده الناطم بقوله من زيادته وفي زمن خيار شرط أو سواء بالثمن والاصل في
وضعه اللزوم بخلاف مال الكتابة وجعل الجعالة وظاهر ان الكلام حيث قلناه لك المشتري البيع لئلا يك
البائع الثمن كما أشار اليه الامام أما الركن الثالث وهو الصيغة فلا يصح الا باليجاب وقبول بشرطهما المعتبر
وأما الركن الرابع وهو العقد فشرطه كونه مطابقا للتصرف ولا يلزم الرهن الا بقبضه فمماس في البيع باذن
من الراهن اذ قبض منه من يصح عقده للرهن وللراهن الرجوع في المرهون ما لم يقبضه المرهن أو نائبه ولا
رجوع له بعد قبض المرهن ويحصل الرجوع قبل قبضه بتصرف يزيل ملكا كقبضه مقبوضة لئى والحل
الرهن ويرهن مقبوض اتعاق حق الغير وتقييمه بهما بالقبض هو ما جزم به الشيخان وقضية ان ذلك بدون
قبض لا يكون رجوعا لكن نقول عن السبب في غيره عن النص والاصحاب انه رجوع وصوبه الاذرى وهو
المعتمد ويحصل الرجوع أيضا بالكتابة وتبديل واحمال لان مقصودها العلق وهو مناف الرهن لا بوطء وتزويج
لعدم منافاتهم له ولا يموت عاقده وجنونه وانجسائه ويخمر عصبه وابق عبد * (تنبيه) * على الراهن المسالك
مؤنة المرهون كمنفعة رقيق وعلف دابة وأجرة سقى أشجار ولا يمنع من مصلحة الرهن كقصده وحجامة والرهن
أمانة بيد المرهن فلا يضمن بمثل ولا قيمة اذا تلف الا بالتعدي بالنقص كما أشار اليه الناطم بقوله فان تعدى
بعد قبضه ضمن لخروج يده عن الامانة ولا يسقط بثلثه شيء من الدين كما أفاده بقوله من زيادته وحقه معلق
بعينه الى آخر الحديث ويصدق المرهن في دعوى التلف به فهو لا يصدق في الرد عنه عند الاكترين على المعتمد
(ضابط) كل أمين ادعى الرد على من ائتمنه صدق بيمينه الا الراهن والمستاجر وينك الرهن بالاجر من جميع
الدين فالرجوع منه شيء لم ينفك شيء منه لانه وثيقة لجميع أجزاء الدين الا اذا تعدد صاحب الدين كان رهن عبدا

يصح رهن سائر الاعيان
ان صح فيها البيع لا كالجاني
لكل دين لازم وفي زمن
خيار شرط أو سواء بالثمن
ولا رجوع بعد قبض المرهن
فان تعدى بعد قبضه ضمن
وحقه معلق بعينه
جميعها الى وفاء دينه
وبامتناع رهن من الوفا
يباع كل الرهن أو جزء كفي

من اثنين بدينهما على صفقة واحدة ثم برئ عن دين أحدهما أو الصفقة وان اتحد الدائن والمدين كان رهن نصف عبدي صفقة وباقية في أخرى أو من عليه الدين كان رهن اثنان من واحد بدين عليهما وان اتحد وكلاهما لان المدار على اتحد الدين وتعدده وينفك أيضا بفسخ الرهن اذا فسخه المرتهن ولو بدون الراهن لان الحق له وهو جائز من جهته وينفك أيضا بغيره والجميع الدين بقضاء أو حوالة أو غيرهما وقول الناطم من زيادته وبامتناع رهن من الوفا * يباع كل الرهن أو يبرأ كفي أشار به الى ان المرهون يباع عند الحاجة لوفاء الدين ان لم يوف من غيره ويقدم المرتهن ثم على سائر الغرماء يبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتهن فان لم ياذن قال له الحاكم تاذن أو تبرئ ولو طلب المرتهن بيعه فاني الراهن ذلك ألزمه القاضي قضاء الدين أو بيعه فان أصر على الامتناع أو أقام المرتهن حجة بالدين الحال في غيبة الراهن باعها الحاكم عليه وفاء الدين من ثمنه وقد سئل الامام السبكي رحمه الله تعالى في شخص رهن عينا بدين مؤجل وغاب من له الدين فاحضر الراهن المبلغ الى الحاكم وطلب منه قبضه لينفك الرهن هل له ذلك فأجاب بان له ذلك وهو ظاهر * (فرع) * ليس للراهن ان يقول بالمرتهن احضر المرهون وأنا أقضي دينك اذ لا يلزم الاحضار وما يحتاج اليه من مؤنة على رب المال * (تنبيه) * لو اختلف الراهن والمرتهن في أصل الرهن أو في قدره صدق الراهن المالك بيمينه لان الأصل عدم ما يدعيه المرتهن هذا ان كان رهن تبرع أما الرهن المشروط في بيع بان اختلف في اشتراطه فيه أو اتفقا عليه واختلفا في شيء مما سطر غير الاولى فيتحالفون فيه كافي سائر صور البيع اذا اختلف فيها وان ختم الباب بمسئلة كثيرة الوقوع وهي ان الواقف قد يوقف كتب أو بشرط ان لا يخرج منها كتابا من محل يحبسها فيه الابرهن وذلك لا يصح كما صرح به الماوردي وان أفتى القفال بخلافه وضعف بعضهم ما أفتى به القفال بان الراهن أحد المستحقين والراهن لا يكون مستحقا اذا المقصود بالرهن الوقف من غن المرهون عند التلف وهذا الموقوف لو تأنف بغير تعدد ولا تفرط لم يضمن وعلى الغاء الشرط لا يجوز اخراجه برهن ولا بغيره فكانه قال لا يخرج مطلقا نعم ان تعدد الانتفاع به في المحل الموقوف فيه وثيق بمن يتنفع به في غير ذلك المحل وان برده الى محله بعد قضاء حاجته جاز اخراجه كما أفتى به بعض المتأخرين * (باب الحجر) *

هو في اللغة المنع ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لا اعرابي الذي قال له ارحني ومحمد ولا ترحم معناه أحد القدر حجرت واسعا أي رحمة الله واسعة فلا يجوز ان تحجرها وتنعيمها من الوصول الى غيرنا وفي الشرع المنع من التصرفات المالية والأصل فيه قوله تعالى وابتلوا البتة حتى اذا بلغوا النكاح الآية وقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا الآية وقد فسر الشافعي رضي الله عنه السفيه بالمبذر والضعيف بالصبي وبالكبير المختل والذي لا يستطیع ان يعمل بالمعلوب على عقله فاحذر الله تعالى ان هو لا ينيوب عنهم أولياؤهم فدل على ثبوت الحجر عليهم

- * (والشخص ممنوع من التصرف * بمانع من ستة لم تختصف) *
- * (وهي الصبا كذا جنون يعرف * فلا يصح معها ما تصرف) *
- * (ولا من المبذر السفيه * ان كان محجورا عليه فيه) *
- * (وكالسفيه المفلس المدين * تزيد عن أمواله الديون) *
- * (لكن يصح مطلقا في ذمته * كذا النكاح ثم خلع زوجته) *

الحجر نوعان نوع شرع لمصلحة المحجور عليه ونوع شرع لمصلحة الغير فالنوع الاول الذي شرع لمصلحة نفسه يضر به على ثلاثة فقط أولها الحجر على الصبي أي الصغير ذكرا كان أو أنثى ولو ميزا الى بلوغه فينفك بلا قاض لانه حجر ثبت بلا قاض فلا يتوقف زواله على ذلك قاض وهذا امر اذا الناطم بقوله الصبا بكسر الصاد أي الصغير وثانيها الحجر على المجنون الى افاقته منه فينفك بلا قاض كما سطر في الصبي وهذا امر اذ بقوله كذا جنون وقوله فلا يصح معهم اسكون العين تصرف أشار به الى ان تصرف كل من الصبي والمجنون غير صحيح أما الصبي فلانه مسلوب العبارة والولاية الا ما استثنى من عبادة مميوزا ذن في دخول واصل هدية من مميوزا مأمون أما

* (باب الحجر) *

والشخص ممنوع من التصرف

بمانع من ستة لم تختصف وهي الصبا كذا جنون يعرف

فلا يصح معها تصرف ولا من المبذر السفيه

ان كان محجورا عليه فيه وكالسفيه المفلس المدين

تزيد عن أمواله الديون لكن يصح مطلقا في ذمته

كذا النكاح ثم خلع زوجته

الجنون فسلوب العبادة وغيرها والولاية من ولاية نكاح وغيرها والنهاية الحجر على البايع السفيه
المبذول له كان موميته في بحر أو نحوها أو بغيره باحتمال غيب فاحش في معاملة أو بصرفه في بحر في خبر
كصدقة ولا في مطاعهم وملايس وقوله ولا من المبذول السفيه إلى آخره عطف على قوله فلا يصح معها
تصرف فتصرف السفيه من ماله غير صحيح أيضا لأنه مسلوب العبادة في التصرف المالك كبيع ولو بقطعة
أو باذن الولي ويصح إقراره بما يجب عقوبة كصدوقه وتصح عبادة بدينه كإتة أو ماله واجبة لكن
لا يدفع المال من زكاة وغيرها بلا إذن من موليه ولا تعيين منه للمنفوع السفيه لأنه تصرف مالى أما المالية
المنذوبة كصدقة التطوع فلا تصح منه وأفاد الناطم بقوله من زيادة أن كان محجورا عليه فيه
أن تصرف السفيه الماهل صحيح واختلاف فيه قيل هو الذي لم يحجر عليه سواء بالغ رشيد أو مبذرا وقيل هو
الذي طرأ عليه السفيه بعد الرشد قال الشيخ الوفاي والطارقة الثانية هي المرجحة والله أعلم أما إذا زال المانع
بالبلوغ أو الإفاقة أو الرشد فإنه يصح التصرف من حيثة والبلوغ يحصل أبا ما كالخمس عشرة سنة قربة
تحت يدية وابتدأها من انفصال جميع البدن أو بالامتناء لآية وإذا بلغ الأطفال منهم الحلم والحلم الاحتلام
وهو لغة ما برأ النائم والمزاد به هنا المني في نوم أو بقطعة بجماع أو غيره وقت أمكان الامتناع بكل تسع سنين
قربة بالاستبراء أو حيض في حق الأنثى بالاجماع والرشد يحصل ابتداء بصلاح دين ومال فلا فسق بعد بلوغه
رشد فلا حجر عليه أو بذر بعد ذلك حجر عليه القاضى لا غيره وهو وليه أو جن بعد ذلك فوالى موليه في الصغر
وولي الصغير أب قابضه وان علا قومه فقاض * وأما النوع الثاني الذي شرع لمصلحة الغير فيضرب على المفاس
وهو الذي ارتكبتها الحالة اللازمة للزاد على ماله فيحجر عليه وجوب ماله إن استقل أو وليه في مال
موليه إن لم يستقل بسؤال الغير مالا حجر بالموثر إذا لم يطالب به في الحال ولا بد من غير لازم كحجر المكتبة
لتمكن المدين من إسقاطه ولا بد من مسأله أو ناقص عنه ولا بد من الله تعالى إذا تقر ذلك فتصرف المفاس
بعد ضرب الحجر عليه غير صحيح كما أشار إليه الناطم بقوله وكان سفيه أى في عدم التصرف مفاس مدين تزيد عن
أمواله المدينون لكن يصح تصرفه ما كان باع سلبا طامعا أو غيره أو اشتري به من في ذمته أو
اقترض أو استأجر أو لا ضرر على الغرماء فهو يصح نكاحه ومطالعة وخلع زوجته واستيفاءه القصاص
واسقاطه القصاص ولو جحبا بالذات لا يتعلق بهذه الاشياء * (تنبيهان) * أحدهما يباع في الدين بعد
الحجر عليه مسكنه وخادمه ومركوبه وإن احتاج إلى خادم أو مركوب أو يترك له دست ثوب يلبس به ولا يجب
عليه أن يؤجر نفسه لبقية الدين ثانيهما إن ادعى أنه عسر أو قسم ماله بين غرمائه وزعم أنه لا يكمل غيره
وأشكر وأما زعمه فإن لم يملكه الدين في مقابلة مال كسراه أو قرض فعليه البينة بالعسرة الأولى وبأنه
لا يملك غيره في الصورة الثانية وإن لم يملكه في مقابلة مال صدق بيمينه سواء كان باختياره كضمان وصدقات ثم
بغير اختيار كإش جناية تقبل بينة العسرة في الحال بشرطه مشاهدة خبره باطنه وليقبل هو وعسر ولا
بمحض النفي كقوله لا يملك شيئا وإذا ثبت عساره لم يجب حبسه ولا ملازمته بل يهول حتى يوسر وانظار
العسر واجب ورب الدين بخير بینه وبين الأروا لا يقال التحجير بين شيئين يقتضى استواءهما في الحكم
فكيف يحجر بين واجب ومندوب والواجب أفضل لانا نقول أن المندوب قد يفضل الواجب كالصدقة بالف
دينار تطوع فانه أفضل من درهم كذا ابتداء السلام أفضل من رده (فرع) لو كان للوالد على الوالدین لم
يجبس له به على المذهب (فرع) أخذ كره المبرى من وقعت الاجارة على عينه لا يجبس في الدين بل يقدم
حق المستاجر كإيه قدم حق المرنم أفقى به الغزالي رحمه الله تعالى

وإيس الرقيق فيما بيده
تصرف الاباذن سيده
فإن شري بغير إذن واقترض
يكن عليه بعد عتقه العوض
وإن يعامل بعد إذن سيده
يجب وفاء الدين مما في يده
وإن جنى جناية في رقه
لحقها معلق بعنقه

* (وإيس الرقيق فيما بيده * تصرف الاباذن سيده)

* (فإن شري بغير إذن واقترض * يكن عليه بعد عتقه العوض)

* (وإن يعامل بعد إذن سيده * يجب وفاء الدين مما في يده)

* (وإن جنى جناية في رقه * لحقها معلق بعنقه)

*** (وهو القصاص ان جنى تعمدًا * وفي سواه بيعه أو الفداء) ***

*** (وحينما جنى على الاموال * فلا قصاص مطلقا بحال) ***

اعلم أن تصرف الرقيق ينقسم الى ثلاثة أقسام ما لا ينفذ وان أذن فيه السيد كالولايات والشهادات وما ينفذ
بغير إذنه كالعبادات والطلاق وما يتوقف على اذنه كالبيع والاجارة فان لم ياذن له في التجارة لم يصح شراؤه ولا
اقتراضه الا باذن سيده لانه محجور عليه لحق سيده فيسترده البائع سواء كان في يد العبد أو يد سيده فان تلف
في يد العبد فانه يكون في ذمته يتبع به اذا عتق لثبوته برضا مالكة ولم ياذن له فيه السيد فان تعامل أي الرقيق
بعد اذن سيده له يجب وفاء الدين مما في يده وها أنا ذكر لك ضابطا فيما يتلفه الرقيق أو يتلف تحت يده اعلم
ان ما يتلفه أو يتلف تحت يده ان لم يغير رضا مستحقه كالتلف أو تلف بعصب تتعلق الضمان برقبته ولا
يتعلق بذمته وان لم يرض رضا مستحقه كفي المعاملات فان كان بغير اذن السيد تتعلق بذمته يتبع به اذا عتق
سواء رآه السيد في يد الرقيق أم لا أو باذنه يتعلق بذمته وكسبه وماله تجارته وان يتعلق في يد السيد كان للبائع
تضمن السيد لوضع يده عليه وله مطالبة العبد أيضا بعد العتق لتعلقه بذمته لا قبله لانه معسر ثم ان أذن له
سيده في التجارة تصرف بحسب الاذن فان أذن له في نوع لم يتجاوز به كالمكيل وليس له بالاذن في التجارة
الملك ولا يؤجر نفسه ولا يتجرع ولا يعمل سيده ولا رقيقه المأذون له في التجارة يبيع وشراء وغيرهم اولا
يتكبر من عزل نفسه ولا يصير ما ذناله يسكوت سيده ويقبل اقراره بدون المعاملة ومن عرف رفق شخص
لم يجز له معاملة حتى يعلم الاذن بسماح سيده أو بيته أو شيوخ دين الناس ولا يكفي قول العبد انما اذن لي لانه
متهم وقول الناظم من زيادته وان جنى جنائيه في رقبه * فحقها معلق بعنقه وهو القصاص وان جنى تعمدًا
وفي سواه بيعه أو الفداء الى آخره أشار به الى ان الرقيق اذا جنى جنائيه في رقبه فانه يتعلق بحقها برقبته فان جنى
عمدا اقتص منه أو غير عمد فبيعه السيد أو يقديه بالاقطاع من قيمته وارثه ولا قصاص في جنائيه على الاموال
في رقبه اذ لا محال شيئا

وهو القصاص ان جنى تعمدًا
وفي سواه بيعه أو الفداء
وحينما جنى على الاموال
فلا قصاص مطلقا بحال
ثم المريض نافذ التصرف
في قدر ثلث ماله وان شفى
فان زدوداؤه مخوف
فالحكم فيما زاده موقوف
حتى يجيز وارثه بعده
أو يبطله ان أراد وارده
* (باب الصلح) *

*** (ثم المريض نافذ التصرف * في قدر ثلث ماله وان شفى) ***

*** (فان زدوداؤه مخوف * فالحكم فيما زاده موقوف) ***

*** (حتى يجيز وارثه بعده * أو يبطله ان أراد وارده) ***

اعلم ان النوع الثاني الذي شرع لمصلحة الغير الحجر على العبد الذي لم يؤذن له في التجارة لحق سيده وقد علمت
ذلك ويضرب أيضا على المكاتب لحق سيده والله تعالى أعلم ويضرب على المريض المخوف عليه بما ياتي ان شاء
الله تعالى في الوصية فيما زاد على الثلث لحق الورثة حيث لا دين وفي البيع ان كان عليه دين مستغرق فاذا
تقرر ذلك فالمرضى نافذ التصرف في قدر ثلث ماله فان زد على الثلث ودأه أي مرضه مخوف فالحكم فيما
زاد موقوف على اجازة جميع الورثة بعد موته لا قبله كما هو معلوم من باب الوصية وخرج بقوله مخوف ما اذا
ظنه غير مخوف فان حمل على الفجأة كوجع الضرر نفذ تصرفه والا كسهال يوم أو يومين فمخوف وسيأتي
ان شاء الله تعالى في الوصية زيادة اوضح على هذا * (تنبيه) * زاد الشيخان في هذا النوع الحجر على الراهن في
العين المرهونة لحق المرتهن وعلى المرتد لحق المسلمين وأورد عليه ما في المهمات ثلاثين نوعا

*** (باب الصلح) ***

اعلم ان الناظم أعلى الله درجته عقب كماله باب الحجر باب الصلح لان المحبوس يسأل الصلح بحسب الامكان
لانه يرى نفسه في أضيق مكان والصلح لغة قطع النزاع وشراء عاقبة يحصل به ذلك وهو أنواع صلح بين المسلمين
والكفار وبين الامام والبلغا وبين الزوجين عند الشقاق و صلح في المعاملات وهو المراد هنا والاصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى والصلح خير وقوله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حل حراما أو حرم
حللا رواه ابن حبان وصححه والكفار كالمسلمين وانما خصهم بالذكر لانقيادهم الى الاحكام غالبًا فالصلح
الذي يحل الحرام كان يصلح في خير والذي يحرم الحلال كان يصلح ان لا يتصرف في المصالح به ولفظه يتعدى

للمتروك بين وعن وللمأخوذ بعلى والباء غالباً

- * (يصح بالاقرار في مال وما * يفضي اليه كقصاص لزماً)
- * (أنواعه حطية وعارية * والثالث المعاوضات الجارية)
- * (فإن جرى عن دينه المحقق * ببعضه فبرئ مما بقي)
- * (وإن جرى عن عبده الذي غصب * بالبعض فالباقي لغاصب وهب)
- * (وإن جرى عن نخل ودار جارية * في الملك بالسكنى فصلح العارية)
- * (ولم يجب فيها مضي مقايضه * أصلاً وأما ضابطا المعاوضه)
- * (فصلحه عما ادعى بأخراً * وكل ما في البيع فيها قد جرى)
- * (كرد عيب والتماس شفعة * ومنع بيع قبل قبض الساعة)
- * (والشرط فيه حيث ضرر بيمين * وشرطه خصوصية قبل الطالب)

الصلح قسمان صلح على اقرار و صلح على انكار فاما الصلح الاول فصالح باقرار أي معه في مال ثابت في الذمة فلا يصح على غير اقرار من انكار أو سكوت كما قاله في المطلب عن سليم الرازي رحمه الله كان ادعى عليه داراً فأنكر أو سكوت ثم تصالحا عليها أو على بعضها أو على غير ذلك كقول أودين لأنه في الصلح على غير المدعى به محرم للخلال إن كان المدعى صادقا ولو لتعريم المدعى به أو بعضه عليه أو بحال الحرام إن كان المدعى كاذبا لا أخذه ما لا يستحقه * (تنبيه) * إذ تصالحا ثم اختلفا في انهما تصالحا على اقرار أو انكار فالذي نص عليه أنشافه أن القول قول مدعى الانكار لأن الأصل أن لا عقود ولو أثبت عليه بينة بعد الانكار جاز الصلح كما قال السارودي لأن لزوم الحاق باليمينه كزومه بالاقرار ولو أقر ثم أنكر جاز الصلح ولو أنكر فصولح ثم أقر كان الصلح باطلا كما قاله السارودي ويصح الصلح أيضا في كل ما يفضي اليه أي المال كقصاص لزماً أي كالعفو عن القصاص كالمؤثب له على شخص قصاص قصاصه عليه على مال بلفظ الصلح كصالحته من كذا على ما تستحقه على من قصاص فانه يصح أو بلفظ البيع فلا أنواعه أي الصلح حطية وعارية ومعاوضة فاما صلح الحطية فهو الجارى على بعض العين المدعاة كمن صالح من دار على بعضها أو من ثوبين على أحدهما وهما ذاهبة لبعض العين المدعاة لمن هي في يده فيشترط للعقد القبول ومضي مدة مكان القبض ويصح في بعض المتروك بلفظ الهبة والتبليغ وشبههما وكذا بلفظ الصلح على الأصح كصالحته من الدار على ربعها ولا يصح بلفظ البيع لعدم الثمن وهذا امر إذا لم ينظم بقوله وإن جرى عن عبده الذي غصب * بالبعض فالباقي لغاصب وهب وقوله قبل هذا فإن جرى في دينه المحقق إلى آخر البيت أشار به إلى أن صلح الأبرار من الدين هو الاقتصار من حقه على بعضه ويسمى صلح الحطية أو يصح بلفظ الأبرار والحطية ونحوهما كالأوضاع والاستعانة بلفظ الصلح على الأصح وأما صلح العارية فقد أشار اليه بقوله وإن جرى عن نخل ودار جارية * في الملك بالسكنى فصلح العارية والمعنى إذا صالح على منفعة العين فهو عارية ثبت فيها أحكامها فان عسرين فيها مدة فعارية مؤقتة والافطلة وأما ضابطا صلح المعاوضة فصالحه عما ادعى بأخراً أي عدوله من حقه المدعى به إلى غيره كان ادعى عليه داراً أو شقة صامنها فاقوله بذلك ثم صالحه بمنفعة على ثوب أو نخل ذلك صح ويجري عليه حكم البيع كرد عيب وثبوت شفعة ومنع بيع قبل قبض الساعة ونحو ذلك سواء عقد بلفظ الصلح أم بغيره لأن حد البيع يصدق على ذلك * (توضيح) * لما تقدم اعلم أن الصلح على ضربين صلح على دين و صلح على عين وكل منهما نوعان فالاول من نوع الدين الأبرار وهو الاقتصار من حقه على بعضه وقد تقدم والثاني من نوع الدين معاوضة وهو الجارى على غير العين المدعاة فان صالح على بعض أموال الرابا على ما وافقه في العلة اشترط قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعيينه في لفظ الصلح على الأصح وإن لم يكن العوض ربوياً فان كان العوض عيناً صح الصلح وإن لم يقبض في المجلس وهذا امر إذا لم ينظم بقوله ولم يجب فيها مضي مقايضه أصلاً وإن كان ديناً صح على الأصح ويشترط في المجلس تعيينه والنوع الاول من نوع العين صلح الحطية الذي

يصح بالاقرار في مال وما
يفضي اليه كقصاص لزماً
أنواعه حطية وعارية
والثالث المعاوضات الجارية
فإن جرى عن دينه المحقق
ببعضه فبرئ مما بقي
وإن جرى عن عبده الذي
غصب
بالبعض فالباقي لغاصب وهب
وإن جرى عن نخل ودار جارية
في الملك بالسكنى فصلح العارية
ولم يجب فيها مضي مقايضه
أصلاً وأما ضابطا المعاوضه
فصلحه عما ادعى بأخراً
وكل ما في البيع فيها قد جرى
كرد عيب والتماس شفعة
ومنع بيع قبل قبض الساعة
والشرط فيه حيث ضرر
بيمين
وشرطه خصوصية قبل الطالب

قرناه وزاده الناطم على أصله والثاني من نوع العين صلح المعاوضة وهو عدوله من حقه الى غيره وقد يكون
سماوا جعله وخلعا وغيرها كفي المبسوطات وقول الناطم والشرط فيه حيث ضرر يجنب أشار به الى ان
الصلح يبطل بالشرط كصالحك بكذا على ان تبغني أو على ان تؤخرني المكان الغلاني بكذا أو على أن أبرئك
من كذا ان اعطيني الباقي لانه اما هبة أو ابراء أو بيع أو اجارة وكل منهما لا يصح مع هذا الشرط ونحوه
فكذلك لما كان في معناها وقوله وشرطه خصوصية قبل الطالب من زيادته وأشار به الى انه يشترط في الصلح
سبق خصوصية * (تنبيه) * لم يذكر الناطم القسم الثاني وهو الصلح على الانسكار فيبطل ان جرى على نفس
المدعى وكذا ان جرى على بعضه في الاصح كفي المنهاج فلو قال صالحني عما تدعيه فانه لا يكون اقرارا لانه قد طوع
الخصوصية وقول الناطم لما بالاف الاطلاق

* (فصل) * في اشراع الروشن في الطريق وما يذكر معه

- * (ومن له يجنب شارع بنا * يجعل عليه ان أراد روشننا) *
- * (وشرطه لمسلم ان لم يضر * كظلمة وصدمة لمن يمر) *
- * (ولا يجوز جعله أصلا اذا * بناء للدرب الذي لم ينفذ) *
- * (الاباذن أهل كل دربه * هم كل شخص باب داره) *
- * (وحق كل واحد منهم به * ما بين بابي داره ودربه) *
- * (فقاله بلا رضى أصحابه * احداث باب داخل عن بابه) *
- * (وعكسه بغير اذن يفعل * لكن بشرط ان يسد الاول) *
- * (والصلح يجري في جردار * ووضع أخشاب على جدار) *

أي يجوز للانسان ان يجعل على بنائه الذي يجنب الشارع روشننا أي جناحا وهو الخارج من الخشب ومثله
الساباط وهو السقفة على جاتين والطريق بينهما لانه صلى الله عليه وسلم لم نصب بيده ميزابا في داره
العباس رواه الامام أحمد والبيهقي وقال ان الميزاب كان شارعا لم يجز جعله صلى الله عليه وسلم بشرطه كونه
للمسلم أما الكافر فليس له الاخراج الى شوارع المسلمين وان جاز استطرافه لانه كاعلاء البناء على المسلم في المنع
وشرطه ان لا يكون مضرا كما قال ان لم يضر أي المارة في مروره هم فيه كظلمة وصدمة لمن يمر ويشترط
ارتفاعه بحيث يرتفع الماشي منتهب من غير احتياج الى تخطي رأسه ويشترط مع هذا ان يكون على
رأسه الحولة العالية كما قاله الماوردي وان كان من الفرسان والقوافل فلا يرتفع ذلك بحيث يرتفعه المحمل على
البعير من أخشاب المطالة لان ذلك قد يتفق وان كان نادرا أما اذا فعل ما منع فانه زال لقوله صلى الله عليه وسلم
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والمزيل له الحاك لاكل أحد لما فيه من توقع الفتنة لكن لكل المطالبة بما رآه
لانه من ازالة المنكر ولا يجوز فعله أي الروشن أصلا اذا بناء للدرب المشترك الذي لم ينفذ الاباذن أهل كل
دربه وهم أي أهل غير النافذ كما أفاده الناطم من زيادته بقوله كل شخص باب داره لانه لا يصح جداره من غير
نفوذ بابه اليه وحق كل واحد منهم به * ما بين بابي داره ودربه أي تحتهم شركة كل منهم بما بين بابه ورأس
غير النافذ لانه محل تودده * (تنبيه) * يجري ان يبني في الطريق دكة أو غيرها أو يغرس فمما شجرة وان انتفى
الضرر ويجوز الصلح على اشراع الجناح أو الساباط بعوض وان صالح عليه الامام لان الهوان لا يفرد بالعقد
وقول الناطم فماله بلا رضى أصحابه الى قوله ان يسد الاول أشار به الى انه لا يجوز لمن له باب في رأس
الدرب المشترك تأخير الباب الجديد الى أسفل الدرب الاباذن من تأخير باب داره من الشرع عن باب دار
المريد لذلك سواء أقرب من القديم أم بعده عنه وسواء أسد الاول أم لانه يجوز ان له باب تقديم الباب بغير
اذن بقية الشرع في الدرب المشترك اذا أسد الباب الاول لانه ترك بعض حقه فان لم يسده فشرع كائنه منعه
* (فرع) * لو كان بابه آخر الدرب فأراد تقديمه وجعل الباقي دهايزا جاز وقوله من زيادته والصلح يجري
الى آخره أشار به الى انه يجوز الصلح بمال على مروره في درب مثلا منعه أهله استطراف من ليس له فيه حق

* (فصل) *

ومن له يجنب شارع بنا
يجعل عليه ان أراد روشننا
وشرطه لمسلم ان لم يضر
كظلمة وصدمة لمن يمر
ولا يجوز جعله أصلا اذا
بناء للدرب الذي لم ينفذ
الاباذن أهل كل دربه
هم كل شخص باب داره
وحق كل واحد منهم به
ما بين بابي داره ودربه
فقاله بلا رضى أصحابه
احداث باب داخل عن بابه
وعكسه بغير اذن يفعل
لكن بشرط ان يسد الاول
والصلح يجري في جردار
ووضع أخشاب على جدار

لأنه انتفاع بالارض ووضع أخشاب على جدار بين دارين يختص به أحد المالكيين أو يكون مشتركا ولا يحبر عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل مال امرئ مسلم الا يطيب نفس والا فليقله لن ينفذ الاطلاق وقوله يسد بالنساء للنفقة

(باب الحوالة)

هي بفتح الحاء أقصم من كسر هاء الخول والانتقال وشرا عاقد يقتضى نقل دين من ذمة الى ذمة والاصل فيها قبل الاجماع خبر الصحيحين مطلق المعنى ظلم واذا اتبع أحدكم على ملي فليتبسع باسكان الناء في الموضوعين كزار واه البهقي هكذا والمطال المدافعة والملي المعنى المكثر والاصح ان الحوالة تبسع دين بدين يجوز للعاجزة وأركانها ستة تحيل ومختم ومحال عليه ودين للمحتمل على المحيل ودين للمحتمل على المحال عليه وصيغة وكلاهما تؤخذ مما ياتي واعلم انه اذا كان لزيد عليك عشرة وولدك على عمر ومثلهما اذا حب زيدا على عمر وفات محيل وزيد محتمل وعمر ومحال عليه وقد كان لزيد عليك دين وولدك على عمر ودين وحببت بينك وبين زيد مضافهما انتقل حقه الى عمر وهذه أمور لا بد منها في وجود الحوالة

*(وجوزوا حوالة الانسان * غريمه على غريم ثاني)*

*(بكل دين لازم معلوم * لا الاصل في الديان والنجوم)*

*(والشرط ان يرضى به المحيل * ومن محال يوجد القبول)*

*(كذا اتفاق الجنس في دينيهما * والنوع والوصاف مع قدرهما)*

*(كذلك الحلول والتأجيل * وحيث صحت يبرأ المحيل)*

*(ودينه الذي على المحال * عليه صار الاذن للمحتمل)*

وجوزوا أي العلماء حوالة الانسان غريمه على غريم ثان فيستحب قبولها على ملي والخبر المار وصرفه عن لجوب القياس على سائر المعامضات ويعتبر في الاستحباب كبحته الاذرى أن يكون المولى عوفيا ولا شبهة في ماله وانما تصح بشروط أشار الناطم الى أولها بقوله بكل دين لازم معلوم فيشترط كون المحال به وعليه لازما وهو ما لا خيار فيه فلا تصح من لادين عليه كما فهم من هذا الشرط وهو الاصح وتصح بالثمن في مدة الخيار وعليه لان أصله اللزوم ولا يصح بالجعل قبل الفراغ ولا عليه ولا بابل الدية ولا عليها وتصح بنجوم الكتابة ولا تصح عليها ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدر اوصافه بالصفات المعبرة في السلم كما فاده بقوله من زيادته معلوم واعلم ان الدين اما لازم أو غير لازم فالاول تصح الحوالة به وعليه اتفاق الدينان في سبب اللزوم أو اختلافهما كان كان أحدهما ثمنًا والاخر أجرة أو قرضا والثاني ان كان آيالا للزوم كالثمن في مدة الخيار جازت الحوالة به وعليه وان لم يكن آيالا للزوم كنجوم الكتابة فقد علمت حكمه وبما تقر علم انهم لا تصح بالعين لما سر لانها تبسع دين بدين وتصح بالدين المثلى كالنقد والحبوب والتمتع كالعبيد والسيارات وأشار الى الشرط الثاني بقوله والشرط ان يرضى به المحيل والى الثالث بقوله ومن محال يوجد القبول لان المحيل ايفاء الحق من حيث شاء فلا يلزم بجهة وحق المحتمل في ذمة المحيل ولا ينتقل الا برضاه اذا اذم تتفاوت والامر الوارد للندب كما سر وعبر الناطم كاصاله بالقبول المستدعي للايجاب لافادة انه محال الحق والتصرف كالعبد المبيع ولان الحق للمحتمل فله أن يستوفيه بغيره كماله وكل غيره في الاستيفاء وأشار الى الشرط الرابع بقوله كذا اتفاق الجنس في دينيهما أي موافقة ما في ذمة المحيل للمحتمل من الدين المحال به وما في ذمة المحال عليه المحيل من الدين المحال عليه في الجنس فلا يصح في الدراهم على الدنانير وعكسه وفي النوع والوصف والقدر والحلول والتأجيل وفي قدر الاجل وفي الصحة والتكسر لانها ليست على حقيقة المعارضات وانما هي معاوضة ارفاق اجيزت للعاجزة فاعتبر فيها التساوي كإلى القرض وقوله وحيث صحت الى آخره أشار به الى أن المحيل يبرأ بالحوالة الصحيحة أي تبرأ ذمته عن دين المحتمل ويسقط دينه عن المحال عليه فان عذر أخذ منه بفلس أو غيره كعبد أو موت لم يرجع الى محيل كالأخذ عوضا عن الدين وتلف في يده *(خاتمة)* * لو شرط يسار المحال عليه أو جهله فانه لا يرجع على المحيل كمن اشترى شيئا ومغبون فيه ولا عبرة بالشرط المذكور لانه

(باب الحوالة)

وجوزوا حوالة الانسان

غريمه على غريم ثاني

بكل دين لازم معلوم

لا الاصل في الديان والنجوم

والشرط ان يرضى به المحيل

ومن محال يوجد القبول

كذا اتفاق الجنس في دينيهما

والنوع والوصاف مطلق

قدرهما

كذلك الحلول والتأجيل

وحيث صحت يبرأ المحيل

ودينه الذي على المحال

عليه صار الاذن للمحتمل

مقصر بترك التخص ولو شرط الرجوع عند التعذر بشئ ثم اذ كرم تصح الحوالة ولا يجعل أن يجعل وإن
يحال من الحال عليه على مدينه

*** (باب الضمان) ***

هو ائحة الالتزام وشرايقه لا التزام حق ثابت في ذمة الغير أو احضار من هو عليه أو عين مضمونة أو بدن من
يستحق حضوره ويقال للعقد الذي يتحصل به ذلك ويسمى المانز لئلا ضامنا وزعميا وكفيل وجيلا وغير
ذلك والامل فيه قبل الاجماع أخبار كبر الزعيم غارم رواه الترمذي وحسنه وخبر الحاكم باسناد صحيح انه صلى
الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنانير وأركان ضمان المسال خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه
ومضمون به وصيغة

- * (صح ضمان كل دين قد لزم * مع كونه جنسا وقدرا قد علم)
- * (لا نحو قرضه الذي سيفعل * ولا ضمان الجعل أو ما يجهل)
- * (وصح في ذلك المبيع اذ يشك * في حل ما لا يشتري وهو الدرك)
- * (ومستحق الدين مكنوه من * تغريمه الاصيل والذي ضمن)
- * (فكل من وفاة منهما واجب * سقوط ما عليهما من الطالب)
- * (ثم الاصيل غارم للثاني * باذنه في الدفع والضمان)

*** (باب الضمان) ***

صح ضمان كل دين قد لزم
مع كونه جنسا وقدرا قد علم
لا نحو قرضه الذي سيفعل
ولا ضمان الجعل أو ما يجهل
وصح في ذلك المبيع اذ يشك
في حل ما لا يشتري وهو الدرك
ومستحق الدين مكنوه من
تغريمه الاصيل والذي ضمن
فكل من وفاة منهما واجب
سقوط ما عليهما من الطالب
ثم الاصيل غارم للثاني
بإذنه في الدفع والضمان

صح ضمان من يصح تبرعه ويكون مختارا فيصح الضمان من سكران وسفيه لم يحجز عليه ومحجور فليس
كشراؤه في الذمة وإن لم يبال بالبعد فلا من صبي ومجنون ومحجور بسفه ومريض مريض الموت عليه
دين مستغرق في الذمة ومكره ولو باكره سيده وصح ضمان رقيق باذن سيده لا ضمانه لسيده ويشترط في
الضمان كونه حقا ثابتا بحال العقد وإن يكون لازما كما قال صح ضمان كل دين قد لزم أو أصله اللازم فلا يصح
ضمان ما لم يجب كإقاله من زيادته لا نحو قرضه الذي سيفعل أي ولا نفقة ما بعد اليوم لأن وجهه لان الضمان
نوعية بالحق فلا يسبق وجوبه كالتشاهد ولا يصح ضمان الجعل قبل الفراغ من العمل ولا المجهول قدره أو
جنسه أو صفته لما مر الا في ابل الدية فيصح ضمانه مع الجهل بصفته الا انهم معلومة السن والعدد ويصح
ضمان المهر قبل الدخول أو الموت وضمن المبيع قبل قبضه لانه آيل الى الاستقرار وبالضمن في مدة الخيار لانه
آيل الى اللزوم بنفسه فالحق باللازم * (تنبيه) * البراء من الدين المجهول جنسا أو قدرا أو صفته باطل لان
البراءة متوقفة على الرضا ولا يعقل مع الجهالة ويشترط في الصفة للضمان والكفالة الاتية لفظا بشعر
بالالتزام كضمت دينة على فلان أو تكفلت بدينه ويستثنى من عدم الصحة ضمان ما لم يجب كضمان درك
المبيع أو الثمن بعد قبض ما يضمن كان يضمن المشتري الثمن أو لبائع المبيع ان خرج بمقابلته مستحقا
أو عيبا أو رديا أو ناقصا نقص صفة شرطت أو صحت وزن ولهذا أشار الناطم بقوله صح أي الضمان في ذلك
المبيع وإن لم يكن بحق ثابت للحاجة اليه لان الحاجة تدعو الى معاملة من لا يعرف من الغرباء ولا يوثق بيده
وملكه ويخاف عدم الظفر به لو ظهر الاستحقاق فاحتجج الى التوثيق وذلك ان يشك في حل ما لا يشتري كما مر
وهو ضمان الدرك وهو بفتح الدال مع فتح الراء واسكانها التبعة أي المطالبة بالمؤاخذه سميت بذلك لالتزام
الغرماء عند ادراك المستحق عين ماله ويسمى أيضا ضمان العهدة وشرط في المضمون له وهو الدائن معرفة
الضامن عنه لثغرات الناس في استيفاء الدين تشديدا وتسهيلا ومعرفة وكيله كعرفته كما أفتى به ابن الصلاح
وان أفتى ابن عبد السلام بخلافه لان الغالب أن الشخص لا توكل الا من هو أشد منه في المطالبة ولا يشترط
رضاه لان الضمان محض التزام لم يوضع على قواعد المعاهدات ولا رضا المضمون عنه ولا معرفته لجوارز التبرع
بإداعين غيره بغير إذنه ومعرفته وقوله مستحق الدين مكنوه أي العلماء ولو وارثا من تغريمه الاصيل أي
المضمون عنه والذي ضمن ولو تبرعا بان يطالب بهما جعيا أو بطالب أيهما شاء بالجوع أو يطالب أحدهما
بعضه والاخر ببقية أما الضامن فلخبر الزعيم غارم وأما الاصيل فلان الدين باق عليه فكل من وفاة أي الدين

منها واجب سقوط ما عليه من الطاب فلو برئ الأصل من الدين برئ الضامن ولا عكس في ابراء بخلاف
 ما لو برئ بغير ابراء كاذ كزولومات أحدهما والدين مؤجل حل عليه لان ذمته خرجت بخلاف الحى فلا
 يحل عليه لانه يرتفع بالاجل وانما يخير في المطالبة ثم الأصل أى المضمون عنه غلام للثاني أى للضامن بأذنه
 في الدفع والضمان فاذا غرم الضامن الحق لصاحبه رجع بما غرمه على المضمون عنه اذا كان الضمان
 والقضاء بأذنه لانه صرف ماله الى منفعة الغير بأذنه أما اذا انتفى اذنه في الضمان والاداء لارجوع له لتبرعه
 فان اذن في الضمان فقط وسكت عن الاداء رجع على الأصح لانه اذن في سبب الاداء ولا يرجع اذا ضمن
 بغير الاذن وأدى بالاذن لان وجوب الاداء سبب الضمان ولم ياذن فيه نعم لو أدى بشرط الرجوع رجع
 كغير الضامن * (تنبيهان) * أحدهما يحل الرجوع اذا أدى من ماله أماً لو أخذ من سهم الغارمين فأدى
 به الدين فانه لا يرجع كما ذكره في سهم الصدقات وان انتفى الاذن في الضمان والاداء الثاني حيث ثبت
 الرجوع فكفاه حكم القرض حتى يرجع في المنقوض بمثل صورته كما قاله القاضي حسين ومن أدى دين غيره
 بأذن ولا ضمان رجع مع مؤد ولو ضامنا اذا أشهد بذلك ولو رجع لخالف معه لان ذلك جهة هذا أدى بحضرة
 مدين ولو مع تكذيب الدائن أو في غيبته لكن صدقه الدائن لسقوط الطالب بانفراده وقول الناظم قد علم
 وسيفعل ويجهل ويشك بالبناء للمفعول (تقاة) يصح ضمان رد العين المضمونة كالغصون لانه المقصود
 منها المال بخلاف غير المضمونة كالودعة فلا يصح ضمانه لان الواجب على من هي تحت يده التحلية بالرد
 وأما ضمان قيمته لو تلفت فلا يصح لعدم ثبوته ثم أشار الناظم الى كفالة البدن وتسمى أيضا كفالة الوجه
 وهى بفتح الكاف اسم لضمان الاحضار دون المال فقال

* (وجائز أن يكفل الانسان من * عليه حق آدمى بالبدن) *

* (فان يسلم نفسه المكفول * للمستحق يبرأ الكفيل) *

كفالة البدن صحيحة لا طابق الناس عليها في الاعصار والحاجة اليها واستوثق لها بقوله تعالى حكاية عن
 يعقوب عليه السلام انا من أرسله معكم حتى تؤتون موثقا من الله لنا تنبى به اذا ثبت ذلك فتجوز الكفالة ببدن
 من عليه مال كما قال وجائز أن يكفل الانسان من عليه حق آدمى أى لازم ولو عقوبة أو حق مالى لله تعالى
 بالبدن أى ببدن من يستحق حضوره مجلس الحكم عند الاستعداد بخلاف عقوبة الله تعالى وانما تصح
 كفالة من ذكر بأذنه ولو بة ائمه ولو من ذكر صبي أو مجنوناً بأذن وليه أو مجنوناً أو معتقاً تصحيل القرض في
 الحال أو ميتاً قبل دفنه يشهد على صورته اذا تحمل الشهادة عليه كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه وكالبدن
 الجزء الشائع كائنه والجزء الذى لا يعيش بذونه كراسه فان تكفل ببدن من عليه مال شرط لزومه الكفيل
 ثم ان عين تحمل التسمية في الكفالة فكذلك ولا تعين محلها كفى السلم فيها أو يبرأ الكفيل كإفادته الناظم
 من زيادته بقوله فان يسلم نفسه الى آخره فان غلب لزومه احضاره ان أمكن بان عرف محله وأن الطريق
 ولا حائل ولو كان في مسافة القصر ويجهل في مدة ذهابه وإيابه عادة فان مضت المدة المذكورة ولم يحضره حبس
 الى أن يتبعه ذرا حضار المكفول بموت أو غيره أو يوفى الدين فان وفاه ثم حضر المكفول قال الاسنوى فالمتجه
 ان له الاسترداد ولا يطالب كفيل بمال ولا عقوبة وان فأت التسمية بموت أو غيره لانه لم يلزمه ولو شرط انه يغرم
 المال ولو مع قوله ان فان تسلم المكفول لم تصح الكفالة لان ذلك بخلاف مقتضاها

* (باب الشركة) *

هى بكسر الشين واسكان الراء وبفتح الشين مع كسر الراء واسكان الغنة الاختلاط وشرعا يثبت الحق في شئ
 لاثنتين فأكثر على جهة الشروع والأصل فيها قبل الاجماع خبر السائب بن يزيد انه كان شريك النبي صلى
 الله عليه وسلم قبل البعثة وافتخر بشركته بعد البعث وخبر يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن
 أحدهما صاحبه فاذا خانته خرجت من بينهما والمعنى أنا معهما بالحفظ والاعانة فامدهما بالمعونة في
 أموالهما أو أنزل البركة في تجارتهم فاذا وقعت بينهما الحيلة تفرقت البركة والاعانة عنهما وهى معنى

وجائز أن يكفل الانسان من
 عليه حق آدمى بالبدن
 فان يسلم نفسه المكفول
 للمستحق يبرأ الكفيل
 * (باب الشركة) *

خرجت من بينهما وهي أربعة أنواع شركة أبدان بان يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما بينهما
 وشركة مفادضة كان يشترك كسبهما الهما وعليهما ما يعرض من غرم وشركة وجوه بان يشترك
 ليكون بينهما جاري ما يشتر يانه بجو أحوالهما ثم يبيعانه وشركة عنان بكسر العين على المشهور من عن
 الشئ ظهر وهي الصحيحة ولهذا اقتصر الناطم عليهما دون الثلاثة الباقية فباطلة لانها شركة في غـ برمال
 كالشركة في احتطاب واصطياد وليكثرة الغرر فيها لاسيما شركة المفادضة نعم ان نوبيا بالمفادضة وفيها مال
 شركة العنان صحت وأركان شركة العنان خمسة عاقدان ومعهود عليه وعمل وصيغة

- * وعقدها بصيغة في النقد صم * بل كل مثلي كسب في الأصح *
- * مع اتفاق الجنس والصفات في * ما لهما والاذن في التصرف *
- * والخلط للمالين خلطا يوجب * تعذر التمييز حيث يطالب *
- * والربح والخسران حيث يحصل * بنسبة المالين فيها يجعل *
- * ثم الشريك مطلقا أمين * لئلا على المهرط التضمين *
- * والعقد فيها جائز ان يلزم * فليفسخ بموت فرد منهما *
- * كذلك الجنون والاعفاء * وفسخه له متى يشاء *

وعقدها أي شركة العنان بصيغة وهي ما يدل على الاذن من كل منهما الا تخفى التصرف بان يتصرف
 منهما أو من أحدهما كياتي في النقد صم كالدراهم والدنانير بل صم في كل مثلي كسب في الأصح أما النقد
 الخالص فبالاجماع وأما المغشوش ففيه وجهان أحدهما كافي زوائد الروضة جواز ان يستمر وواجه
 وأما غير النقد من المثلي كالبر والسعير والحديد فعلى الاظهر انه اذا اختلط بجنسه ارتفع التمييز فاشبهه
 النقدين * (تنبيه) * من المثلي تبر الدراهم والدنانير فتصح الشركة فيه ولا يصح عقد الشركة في المنقوم
 اذا لم يكن الخلط في المتقومات لانها أعيان مميزة ولانه حينئذ قد يتلف مال أحدهما أو ينقص فلا يمكن
 قسمة الآخر بينهما واعلم أن شروط الشركة أربعة على المعتمد الاول منها أن يتفق المالان في الجنس
 والنوع كما قال مع اتفاق الجنس والصفات في مال لهما أي دون القدر اذا لا يحذور في الفوات فيه لان الربح
 والخسران على قدرهما والثاني أن ياذن كل واحد منهما صاحبه في التصرف كما قال والاذن في التصرف
 لان المال المشترك لا يجوز لاحد الشرير يكتفي أن يتصرف فيه الا باذن صاحبه ولا يعرف الاذن الا بصيغة تدل
 عليه فان قال أحدهما للآخر اخرجتج أو تصرف التجري في الجبيع فيما شاء ولا يتصرف القائل الا في نصيبه مما لم
 ياذن له الاخر في تصرف في الجبيع أيضا فلا تصرف كل منهما على اشتراكهما في الاذن المذكور فلم
 يتصرف كل منهما الا في نصيبه لاحتمال كون ذلك اخبارا عن حصول الشركة في المال ولا يلزم من حصولها
 جواز التصرف بدليل أن المال الموروث شركة في المال والثالث الخلط للمالين خلطا يوجب تعذر التمييز حيث
 يطلب المال في امتناع المتقوم ولا بد من كون الخلط قبل العقد فان وقع بعده ولو في الجاس لم يكف اذا
 لا اشتراك حال العقد فبعد العقد بذلك ولا يكفي الخلط منع وجود التمييز لاختلاف جنس كدراهم
 ودنانير أو صفة كصباح ومكسرة وحنطة جديدة وحنطة عتيقة أو بضاء وسوداء لا مكان التمييز وان كان
 فيه عسر * (تنبيهان) * أولهما محل هذا الشرط اذا أخرجا مالين وعقدان اشتركا فيهما تصح فيه
 الشركة أولا كالعروض بارث وشراء وغيرهما أو اذن كل منهما للآخر في التجارة صحت الشركة لان المعنى
 المقصود بالخلط حاصل * ثانيهما الحيلة في الشركة في العروض المتقومة أن يبيع بعض عرضه ببعض
 عرض الآخر واذن كل للآخر في التصرف لان المقصود بالخلط وهو حاصل بل ذلك أبلغ من الخلط لان
 ما من جزء هاتين الا وهو مشترك بينهما والشرط الرابع أن يكون الربح والخسران على قدر المالين باعتبار
 القيمة لا الاجزاء تساوي الشرير كان في العمل أو تفاؤنا فيه والى ذلك أشار الناطم بقوله والربح والخسران
 الى آخر البيت لان ذلك ثمره المالين فكان ذلك على قدرهما فان شرط اختلافه كان شرط التساوي في الربح

وعقدها بصيغة في النقد صم
 بل كل مثلي كسب في الأصح
 مع اتفاق الجنس والصفات في
 ما لهما والاذن في التصرف
 والخلط للمالين خلطا يوجب
 تعذر التمييز حيث يطالب
 والربح والخسران حيث
 يحصل
 بنسبة المالين فيها يجعل
 ثم الشريك مطلقا أمين
 لئلا على المهرط التضمين
 والعقد فيها جائز ان يلزم
 فليفسخ بموت فرد منهما
 كذلك الجنون والاعفاء
 وفسخه له متى يشاء

والخسران مع التفاضل في المالبين أو التفاضل في الربح والخسران مع التساوي في المالبين ففسد العقد لانه
مخالفاً لوضع الشركة ولو شرط أن يادة في الربح للاد أكثر منه ما بطل الشرط كالمشروط بالتفاضل في
الخسران ويرجع كل منهما على الآخر باجزة عمله في مال الآخر وتنفيذ التصرفات منهما لوجود الاذن
والربح بينهما على قدر المالبين ويتسلط كل منهما على التصرف اذا وجد الاذن من الطرفين بالاضطرار ولا
يبسح بنسيئة للغير ولا بغير نقد البلد ولا يشتري بعين ولا يسافر بالمال المشترك لما في السهم من الخطر فان
سافر ضمن فان باع صح البيع وان كان ضامناً ولا يدفعه لمن يعمل فيه لانه لم يرض بعينه فانه فعل ضمن
هذا ان أراد فعله بغير اذن شريكه فان اذنه في شيء مما ذكر جاز ويشترط في العاقبة أهلية التوكيل وتوكل
لان كلامهما وكيل عن الآخر فان كان أحدهما هو المتصرف اشترط فيه أهلية التوكيل وفي الآخر أهلية
التوكيل فقط حتى يجوز كونه أعني فاه في المطالب وتركه مشاركا كالكافر ومن لا يجتر من اليا ونحوه مندوب
ثم زاد الناطم على أصله قوله ثم الشريك مطلقاً أمين فيقبل قوله في الربح والخسران وفي التلف ان ادعا بال
سبب أو سبب تخفي كالسرقة فان ادعا بظاهر كحريق وجعل طواب بيدته ثم يصدق في التلف به بيمينه فان
عرف الحر يق دون مجموع مصدق بيمينه أو مجموع مصدق بلا عين لكن على المفترط النظمين أي ضمان كانه قدم
والعقد فيها أي الشركة جاز من الجانبين ان يلزمها لكل واحد منهما فسخها متى شاء ولو بعد التصرف
وينعزلان عن التصرف بفسخ كل منهما فان قال أحدهما لا يجوز لئلا لا يتصرف في نصيبه لم ينعزل
العازل في تصرف في نصيب المعزول فليفسخ عقدهما جازت فرداي واحد منهما كما كذلك الجنون بفسخ
عقد هـ ما به أيضاً وكذلك الانعزال لانه عقد جاز من الجانبين وقوله وفسخه أي لعقد هـ ما به بشاء من
زيادته وقد مر الكلام عليه وكذلك من زيادته قوله بل كل مثلي كذب في الاصح والالف في قوله لن يلزمنا
للاطلاق * (خاتمة) * ولو قال من في يده المال هولي وقال الآخر هو مشترك أو قال من في يده المال هو مشترك
وقال الآخر هولي مصدق صاحب اليد بيمينه لانهم سادل على المال ولو اشترى أحدهما شيئا وقال اشترى به
لشركة أو لنفسه وكذبه الآخر مصدق المشتري لانه أعرف بقصد هولي قال صاحب اليد اقسمنا أو صار ماني
بيدي وقال الآخر هو مشترك مصدق المتكبر بيمينه لان الاصل عدم القسمة

* (باب الوكالة) *

هي بفتح الواو وكسر هـ الغسة التفويض يقال وكل أمره الى فلان فوضه اليه فاكفي به ومنه تركت على الله
وشرعاً استنابة جاز التصرف مثله فيما يقبل النيابة والاضل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فابعثوا حكماً من
أهلهم وحكماء من أهلها وخبر الصحاح انه صلى الله عليه وسلم بعث السعة لانه لا يملكه وقد وكل صلى الله عليه
وسلم عمر بن أمية في نسكاح أم حبيبة وقال القاضي حسين انها مندوب اليها لقوله تعالى وتعاونوا على البر
والتقوى ومن البر والتقوى أن يتوكل عن الغير بالقيام بما شغاله وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل ووكيل
فيه وصيغة

* (باب الوكالة) *
يجوز أن يوكل الانسان في
ما كان فيه جازاً التصرف
بنفسه ثم الوكيل مثله
والقول في قبض وصرف قوله
بل الوكيل مطلقاً أمين
والمال مع تفرطه مضمون
فلا يسع الا بقصد البادة
مجمعاً مع قبضه بالقيمة
ولا يسع من نفسه وطفله
وجاز لابن بالغ كاصله
وعقد هـ فيه الجواز قد فشا
فقل لكل فسخها متى يشاء
وحيث مات منها شخص
بطل
كذا الجنون يبطل اذا حصل
ويمنع التوكيل في الاقرار
وسائر الايمان والظهار
ليكنه بصيغة التوكيل
معترف بالحق للوكيل

- * (يجوز أن يوكل الانسان في * ما كان فيه جازاً التصرف)
- * (بنفسه ثم الوكيل مثله * والقول في قبض وصرف قوله)
- * (بل الوكيل مطلقاً أمين * والمال مع تفرطه مضمون)
- * (فلا يسع الا بقصد البادة * مجمعاً مع قبضه بالقيمة)
- * (ولا يسع من نفسه وطفله * وجاز لابن بالغ كاصله)
- * (وعقد هـ فيه الجواز قد فشا * فقل لكل فسخها متى يشاء)
- * (وحيث مات منها شخص بطل * كذا الجنون يبطل اذا حصل)
- * (ويمنع التوكيل في الاقرار * وسائر الايمان والظهار)
- * (ليكنه بصيغة التوكيل * معترف بالحق للوكيل)

يجوز أن يوكل الانسان فيما كان فيه جائز التصرف بنفسه بملك أو ولاية لأنه إذا لم يقدر على التصرف بنفسه
فبناؤه أولى وهذا في الغالب والافتقار استثنى منه مسائل طردا وعكسا فن الطرد انظار بحقه فلا يوكل في
كسر الباب وأخذ حقه ومن العكس الاعمى فيوكل في تصرفاته وإن لم تصح مباشرة له للضرورة وغير ذلك
كما هو في المبسوطات فيصح توكيل الولي في حق محجوره أبا كان أو جدي في التزويج والمال أو فيما في المال
ما لم تجر العادة بمباشرة له وقول النساظم ثم الوكيل مثله أشار به إلى أن الوكيل أي شرط الوكيل صحة
مباشرة التصرف المأذون فيه لنفسه والأفلا يصح توكيله لأنه إذا لم يقدر على التصرف لنفسه فغيره أولى فلا
يصح توكيل صبي ومجنون ومغمي عليه ولا توكيل امرأة في نكاح ولا يحزم ليعقده في إقراره وهذا في الغالب
أيضا والافتقار استثنى من ذلك مسائل منها الصبي المأذون له فيتوكل في الأذن في دخول وإيصال هديه وإن لم
تصح بمباشرة له بغير إذن ومنها المرأة فتتوكل في طلاق غيرها ومنها غير ذلك كما هو في المطولات وشرط الموكل
فيه أن يملكه الموكل حين التوكيل فلا يصح التوكيل فيما يملكه ويملكه من سينكحها لأنه لم يباشر ذلك
بنفسه فكيف يستنيب غيره الاتبع فيصح التوكيل ببيع ماله لا يملكه تبعه المأذون كما نقل عن الشيخ أبي حامد
وغيره ويشترط أن يقبل النيابة في كل عقد كبير وهبة وكل فسخ كما قاله ورد يعيب وقبض واقتباس وخصومة
من دعوى وجواب وتلك مباح كاحياء وموت واصحابا واستيفاء عقوبة لا في إقرار فلا يصح التوكيل فيه ولا
في التقاط ولا في عبادة كصلاة إلا في نسك من حج أو عمرة ودفع نحو زكاة ككفارة وذبح نحو أضحية كعقيقة ولا
يصح في شهادة ولا في نحو ظهار ولا في نحو عيّن ولا بد أن يكون الموكل فيه معلوما ولو من وجه كوكلتك في بيع
أموالي وعتق أرقائي لا في نحو كل أموري كسكنى قليل وكثير ولا بد من لفظ من الموكل يشعر برضاه كوكلتك في
كذا ولا يشترط قبول الوكيل لفظا بل معنى وهو عدم الرد فلورد فقال لا قبل أو لا أفعل بطلت ويصح
توقيت الوكالة لتعليقها أو يصح تعليق التصرف كوكلتك الآن في بيع كذا أو لا تبعه حتى يجيء رمضان
والقول في قبض الموكلة وفي صرف من مال موكلة عنه قوله أي الوكيل بل الوكيل مطلقا ولو يجعل أمين
والمال مع تفريطه مضمون كسائر الامناعو يصدق بيمينه في دعوى التلف والرد على الموكل لأنه اتهمته
بخلاف دعوى الرد على غيره الموكل كرسوله وإذا تعدى كان ركب الدابة وأليس الثوب تعدى ضمن
كسائر الامناع ولا يتعزل لأن الوكالة إذن في التصرف والامانة حكم يترتب عليها ولا يلزم من ارتفاعه
بطلان الأذن وقوله فلا يبيع أي الوكيل بالوكالة المطلقة أي أو يشترى إلا بقرعة البلد أي بلد البيع
لابد أن التوكل مع الامنع قبضه أي حالا فلا يبيع بنسيئة بالقيمة أي بثلث المثل إذا لم يجد رابعا يزايدة عليه فان
وجده فهو كالمبيع بدونه فلا يبيع إذا كان يغبى فاحش وهو لا يحتمل غالبا بخلاف اليسير وهو ما يحتمل
غالبا فيغفر فبيع ما يساوي عشرة بتسعة يحتمل وبثمانية لم يحتمل أما لو خالف فباع على أحد غير هذه
الأنواع وسلم المبيع ضمن بدله لتعديده بتسليمه ببيع فاسد فيسترد من بقي وله بيعه بالأذن السابق ولا يضمن
ثمنه وإن تلف المبيع غرم الموكل بدله من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه * (فرع) * لو قال لو كره
بيع بكم شئت فله ببيع بغير فاحش لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد أو بما شئت أو بما تراه فله ببيع بغير نقد البلد
لا يغبى ولا بنسيئة أو بكم شئت فله ببيع بنسيئة لا يغبى ولا بغير نقد البلد أو بما عاز وهان فله ببيع بعرض
وغبن لا بنسيئة وذلك لأن كمال العدد يشمل القليل والكثير وما للجنس فيشمل النقد والعرض لكنه في الأخيرة
لما قرن بعرضه انشمل عرفا القليل والكثير أيضا وكيف للحال فشمّل الحال والمؤجل ولا يبيع أي لا يجوز
للوكيل أن يبيع ما وكل فيه من نفسه ولا من طفله وإن أذن له في ذلك لأنه متهمة في ذلك بخلاف ولده الرشيد
وأبيه كما أفاده النساظم من زيادته بقوله وجاز لابن البالغ وأصله وعقدها أي الوكالة فيه الجواز قد فشأين
العلماء فقل أي الفقيه لكل منهما فسخها متى شاء ولو بعد التصرف سواء تعاق به حق ثالث كبيع
المرهون أم لا وحديث مات منه ما شخص بطل عقدها أي انفسخ حكما كذا الجنون أي والأغماء مبطل
لعقدها حكما إذا حصل وتنفخ شرعا بعزل أحد هما بان يعزل الوكيل نفسه أو يعزله الموكل ويتعمده

انكارها بالعرض له فيه بخلاف انكاره لها نسياناً ولغرض كاخفاها من ظالم وبطريق وقبح كسجبر
سفيه أو فليس عمالاً ينفذ من اتصف بها وبفسقه فيما فيه العدالة شرط كوكالة النكاح والوصاية ونحو ذلك
موكل عن محل التصرف أو منفعة كبيع ووقف لزوال الكالة وإيجار ما وكل في بيعه وقوله وينبغي التوكيل
في الاقرار أي مطلقاً وسائر الاعيان والظاهر ما حكمت الاشارة اليه فاذا قال لغيره وكلت لتقر عني فلان بكذا
فيقول التوكيل أنقرت عنه بكذا أو جعلته مقراً بكذا لم يصح لانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل
كالشهادة لكن الموكل يكون مقراً بالتوكيل على الاصح في الرخصة لا شعارة بثبوت الحق عليه وهذا امر
الناظم بقوله من قوائمه المزييدة على أصله لكنه بصيغة التوكيل إلى آخره * (تنبيه) * محل الخلاف فيما
إذا قال وكلت لتقر عني كما تقر فلوقال أقر عني فلان بالنفاه على كان اقراراً قطعاً ولو قال أقره على باللف
دينار لم يكن اقراراً قطعاً صرح به صاحب النجيز وقول الناظم متى بشا بالقصر للوزن * (تنبيه) * من
ادعى انه وكيل يقبض ماله على زيد لم يجب دفعه إلا ببينة لو كالتسه لا احتمال انكار الموكل لاهل ولكن يجوز له دفعه
ان صدقه في دعواه لانه يحق عنده أو ادعى انه محتال به أو انه وارث له أو وصى له به وصدقه وجب
دفعه له لا اعتباراً بانتهقال المالك اليه

* (باب الاقرار) *

هو لغة الاتية من قر الشيء أي ثبت وشعر بالخبر الشخص بحق عاينه فان كان يحق له على غيره فدعوى أو
غيره على غيره فشهاده الأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى كوفوا قوامين بالقسط شهد الله ولو على أنفسكم
فسرت شهادة المرء على نفسه بالاقرار وخبر الصححين أعدياً أنيس إلى امرأته هذا فان اعترفت فالرجوع أو اجعت
الامة على المأخذة وأركانها أو بعه مقرو مقوله ومقر به وصيغة

- * (بغير مال صح من مكاف * ومطلقاً من مطابق التصرف) *
- * (طوعاً بحق الله والانسان * ولارجوع بعده في الثاني) *
- * (وجائز اقراره بما جهل * ثم البيان واجب اذا سئل) *
- * (في نوعه ولو بغير جنسه * فان أبي فاحكم اذا بحسبه) *
- * (ويقبل لنفسه بغير الخبير * وان جرى الاقرار بالكثير) *
- * (ولفظ الاستثناء بعده قبل * مالم يكن مستغراً أو منفصلاً) *
- * (ويستوى الاقرار في حال المرض * وغیره فلا تقدم بالعرض) *

يصح الاقرار بغير مال من مكاف أي بالغ عاقل فلا يصح اقرار من هو دون البلوغ ولو كان غير الرافع القلم عنه
ولا اقرار مجنون ونعمى عليه ومطابقاً صح الاقرار من مطابق التصرف والمعنى ان كان الاقرار بمال اعتبر فيه
الرشد فلا يصح اقرار سفيه بدين أو اتلاف أو نحو ذلك قبل الحجر أو بعده نعم يصح اقراره في الباطن في غير م بعد
ذلك الحجر ان كان صادفاً فيه ونحوه بالمسأل اقراره بمو جب عقوبة كدوقودوان عفا عنه على مال لعدم تعاقبه
بالمسأل وشرط المقر أيضاً ان يكون مختاراً كما قال طوعاً فلأكره على الاقرار كان اقراره باطلاً لقوله تعالى الا
من أكره وقابه معامش بالاعيان جعل الاكره مسقطاً لحكم الكفر بالأولى ما عداه وصورة الاكره ان
يضر بغيره فلا يضر بغيره في القضية فاقرحال الضرب أو بعده لزمه ما أقر به لانه ليس مكرهاً اذا لم يكره
من أكره على شيء واحد وهذا الضرب ليصدق ولا ينحصر الصدق في الاقوال قال الاذرى رحمه الله والولاية
في زماننا ياتهم من يتهم بسرقة أو قتل أو نحوها فيضربونه بغير الحق ورايد ذلك الاقرار بما ادعاه خصمه
والصواب ان هذا اكره سواء أقر في حال ضربه أم بعده وعلم انه لم يقر بذلك اضرب ثانياً انتهى قلت وما
قاله متعين خصوصاً في زماننا الذي اشتهر فيه هذا كفاً بالله تعالى السوء بمحمد وآله آمين * (تنبيه) * حاصل
ما تقر دان صحة الاقرار فتقرر الى ثلاثة شروط البلوغ والعقل والاختيار فان كان محالاً اعتبر فيه شرط رابع
وهو الرشده وصح الاقرار بحق الله تعالى وينقسم الى قسمين أحدهما ما يسقط بالشبهة كالزنا وشرب الخمر

* (باب الاقرار) *

بغير مال صح من مكاف
ومطابقاً من مطابق التصرف
طوعاً بحق الله والانسان
ولارجوع بعده في الثاني
وجائز اقراره بما جهل
ثم البيان واجب اذا سئل
في نوعه ولو بغير جنسه
فان أبي فاحكم اذا بحسبه
ويقبل التفسير بالخبير
وان جرى الاقرار بالكثير
وافظ الاستثناء بعده قبل
مالم يكن مستغراً أو منفصلاً
ويستوى الاقرار في حال
المرض
وغیره فلا تقدم بالعرض

وقطع السرفة واقصر عليه الناطم تبع الاصله وثانيهما لا يسقط بها كالأصل الكفاية وصح الاقرار بحق
 الانسان أى الذى كذب القذف لشخص ولا رجوع بعده أى الاقرار فى الثانى أى حق الاذى اذا أقرب به
 لتعلق حق المقر له به الا اذا كذبه المقر له وأما الاول وهو حق الله تعالى الذى يسقط بالشبهة فاذا أقرب به كان له
 الرجوع فيه لان مبناه على الدرة والستر ولانه صلى الله عليه وسلم لم عرض لماعز بالرجوع بقوله لعائش فبات
 لعائش لمست أبك جنون وبس فتقدم من ذلك ان للقاضى ان يعرض له بذلك ولا يقول له ارجع فيكون أمرا
 بالكذب وخرج بالاقرار ما لو ثبت بالبينه فلا يصح رجوعه بما لا يسقط بالشبهة * (تنبيه) * بشرط المقر له كونه
 معينا وكونه فيه أهلية استحقاق المقر به وعدم تكذيبه للمقر وبشرط فى الصيغة لفظا صريحا أو كناية
 يشعر بالاتزام كقوله لن يدعى أو عني كذا وبشرط المقر به ان لا يكون له كمال المقر حين يقر فقوله دارى
 أو داني لعمر واغور (فروع) مهمة من شرح المنهاج للدميرى رحمه الله لو كتب لن يدعى ألف درهم ثم قال
 للشهود اشهدوا على بما فيه فليس باقرار خد لا فلا يبي حنية لبناء أن الاقرار لا يثبت بالفعل بل بالقول ولم
 يوجد قول ولو قال ان شهدا على فلان وفلان أو شهدا بكذا فهما صادقان فهو اقرار فى الاظهر وان لم يشهدا فلو
 قال ان شهدا على بكذا صدقتهما فاقرا أيضا اما اذا قال ان شهدا على فهما صادقان فانه لا يكون اقرارا بل تركية
 وتعدى الا وقد أفق الشيخ برهان الدين مدرس العا كهيبة بدمشق فى امرأة أشهدت على نفسها ان هذا الرجل
 ابن عمها وصدقها ان العصوبة ثبتت وبرهانها اذ امانت وهى مسئلة تعم بالبلوى لاسيما اذا كان المقر له به غائبا
 فكثيرا ما يقر مريض بان له وارثا غائبا اما ابن عم أو أخوه فيضع وكيل بيت المال يده على المال مدعيان بيت
 المال لا يدفع هذه الدعوى وأفق الشيخ باندفاع وكيل بيت المال بذلك وحفظ هذا المال عجز رده هذا الاقرار
 حتى يحضر الغائب قال فى فتاوى القاضى وشيخه العفالى وابن الصلاح مما يرشد الى ذلك والله سبحانه وتعالى
 أعلم وقول الناطم وجائز اقراره بما جهل بالبناء للمفعول أشار به الى انه اذا اقر بمجهول كشيء وكذا صح اقراره
 ويرجع اليه فى بيانه كما قال ثم البيان واجب اذا سئل فى نوعه ولو بغير جنسه فلو قال له على شئ أو كذا قبل نفسه
 بغير عبارة مريض وسلام ونجس لا يقتضى تكثير مرسوء كان ما لاوان لم يقول كفلس وحبة برأى لا كفؤ ودون
 منفعة وحد قذف وزيل اصدق كل منها بالشئ مع كونه محترما فان امتنع من البيان حيس كما قال من زيادته
 فان أبى فاحكم اذا حبس - فان اقر بمال كان وصيه بنحو عظيم أو كبير أو كثير قبل تفسيره بما قال من المال
 وان لم يقول كما فاده الناطم من زيادته أيضا بقوله يقبل التفسير بالحقيق * وان جرى الاقرار بالكثيرى
 ويكون وصيه بالعظيم ونحوه من حيث اتم غاصبه وكفر مستحله * (قاعدة) * قال امامنا الشافعى رضى الله عنه
 وقدس الله روحه أصل ما أبى عليه الاقرار ان ألزم اليقين وأطرح الشك ولا يستعمل الغلبة وقول الناطم
 ولفظ الاستثناء بالمد وهو هنا ما بنى الشافعى الاقرار عليه اخراج ما لولاه للدخل فيما قبله بالأول ونحوها بعد
 أى الاقرار أى مع جمعه - ففى قبل بالبناء للمفعول لكثرة وقوعه فى القرآن والسنة وكلام العرب بالم يكن
 مستغرقا ومنفصلا بالوقف للوزن فيصح الاستثناء فى الوقف وغيره بشرط أولها عدم الاستغراق فان
 استغرق المستثنى منه كعشرة الا عشرة لم يصح وهذا الشرط زاده الناطم ثانيها ان يكون متصلا بحيث يخدم مع
 الاقرار أى أو غيره كلاما واحدا فبضر الفصل بينهما بكلام أجنبي أو سكوت أو تغتر الفصل اليسير بسكينة
 تنفس أو عى أو تذكر أو انقطاع صوت ثالثها ولم يذكره الناطم وأصله قصده قبل فراغ الاقرار لان الكلام
 انما يعتبر بقامه فلا يشترط من أوله ولا يكفى بعد الفراغ والالزام رفع الاقرار بعد لزومه وقوله ويستوى
 الاقرار فى حال المرض وغيره أشار به الى أن الاقرار فى حال الصحة والمرض ولو نحو فاسوا فى الحكم بصفته
 فلو أقر فى صحته بدين لانسان وفى مرضه بدين لآخر لم يقدم الاول كما قال فلا تقدم بالغرض بل يستويان
 كلو ثبتا بالبينه وأعلم ان اقرار المريض لو اقرته صحى على المذهب كالأجنبي لان الظاهر انه يحق لانه انتهسى
 الى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر

* (باب العارية) *

* (باب العارية) *

بشديد الباع وقد روى الخفيف وهي اسم لما عار وحققتها شرعا بالاحتجاج بالانتفاع بما يحصل الانتفاع به مع بقائه عينه والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفسر جوار المفسرين قوله تعالى ويعتصمون بالمعصية بما يستعمله الجيران بعضهم من بعض كالبدن والغاس والاروة وخبر الصيحين انه صلى الله عليه وسلم استعار فرسا من ابي طلحة فركبه والحاجة داعية اليها وهي مستحبة وذات ثواب كاعارة الثوب للدفع حر او برد وقد تحرم كاعارة الامة من اجنبي وقد تنكره كاعارة العبد المسلم من كافر وان كان مأثورا بغيره ومستعير ومعار وصيغة

- * (وجائز اعارة العين التي * تبقى مع استعمالها ان حدث)
- * (وكان ايضا نفعها محض اثر * وجازان يبيحه نسلا ودر)
- * (حيث المعبر مالك المنافع * وكان ذات برع في الواقع)
- * (وجائز توقيتها الى اجل * كذا الرجوع قبل ان يقضى الاجل)
- * (والمستعير ضامن في الحال * ان تلفت بغير الاستعمال)
- * (ثم الضمان للمعار يعرف * بما يساوي عينه اذ تلفت)

وجائز اعارة العين التي تبقى مع استعمالها ان حدث اذ هاب عينها كالمطعم ونحوه فلا تعارفات الانتفاع بها انما هو بالاستئصال فان بقي المقتصد ومن الاعارة واما ما ينتفع به انتفاعا محرما كالآلات الملاحية فلا تعارأ ايضا وقوله وكان ايضا نفعها محض اثر اي باقيا كالثوب والعبد كالمصر نفعه بالمنفعة العين فلو اعاره شاة للبيها وشجرة للمعترتها ونحو ذلك لم يصح وأما الناطم بقوله من زيادته وجزان يبيحه نسلا ودر اي ان النسل والدر من فروع المعارف هي غير مضمونة لانه لم يأخذها الا لا انتفاع بها * (فرع) * لو اعاره شاة ودفعها له وماله كدرها ونسلا لم يصح ولم يضمن أخذها الدر والنسل لانه أخذها بجهة فاسدة ويضمن الشاة بحكم الاعارة لفسادها ولا تصح الاعارة بها الانتفاع فيه كالحمار الزمن وقوله حيث المعبر مالك المنافع الى آخر البيت من زيادته وأشار به الى أن شرط المعبر أن يكون مالك المنفعة المعار وان لم يكن مالكها العين لان الاعارة انما ترد على المنفعة دون العين فنقص من مكترل من مستعير لانه غير مالك للمنفعة وانما أصبح له الانتفاع فلا عكس نقل الاباحة وان شرط المعبر ايضا صحة تبرعها لتأثير ما بالاحية المنفعة فلا تصح من صبي ومجنون ومكاتب بغير اذن سيده ومجنون وسفوفس ولا بد أن يكون مختارا فلا تصح من مكتره وبشرط في المستعير تعيين واطلاق تصرف وفي الصيغة لفظ بشعر بالاذن في الانتفاع كاعترتك أو خذ هذه لتنتفع به وأعرني مع لفظ الآخر وأفعله وان تأخر أحدهما عن الآخر في الاباحة وقوله وجائز توقيتها الى اجل أشار به الى صحة الجارية المطلقة من غير تقييد زمن وموقته كشهرة فلا يترق الحال بينهما مال كن المؤقتة يجوز فيها تكرير المستعير ما استعاره فاذا استعار أرض البناء أو غراس حاراه ان يبنى أو يغرس المرة بعد الاخرى ما لم تنقض المدة أو يرجع المعبر في المطابقة لا يفعل ذلك الا مرة واحدة فان نفع ما بناء أو غرسه لم يكن له اعادته الا باذن جديد الا ان صرح له بالتجديد فجدد مرة بعد اخرى وقوله الرجوع قبل ان يقضى الاجل من زيادته وأشار به الى أنه يجوز اسكل من المعبر والمستعير الرجوع في العار به متى شاء لانهم عتد بجائز من الطرفين نفسيهما بما تنفسح به الو كاله ونحوها من موت أحدهما أو غيره * (تنبيه) * يستثنى من رجوع المعبر ما اذا أعار أرضا لدفن ميت محترم فلا يرجع المعبر في موضع الذي دفن فيه ولا يمنع أيضا على المستعير ردها فهي لازمة من جهة المحتق يندرس أمر المدفون لا يحب الذنب وهو مثل حبة الخرد في طرف القصص لا يكاد يتحقق بالاشاهدة بحفاضة على حرمة الميت ولهما الرجوع قبل وضعه في القبر لا بعد وضعه وان لم يوارا بالقراب كارجحه في الشرح الصغير خلافا للميتولي ويستثنى أيضا ما سأل أنوطلب من البسوطان وقوله والمستعير ضامن في الحال أشار به الى ان العين المستعارة مضمونة على المستعير ان تلف بغير الاستعمال المأذون فيه وان لم يفرط كتلفها با فتة سحرية لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه

وجائز اعارة العين التي تبقى مع استعمالها ان حدث وكان ايضا نفعها محض اثر وجازان يبيحه نسلا ودر حيث المعبر مالك المنافع وكان ذات برع في الواقع وجائز توقيتها الى اجل كذا الرجوع قبل ان يقضى الاجل والمستعير ضامن في الحال ان تلفت بغير الاستعمال ثم الضمان للمعار يعرف بما يساوي عينه اذ تلف

ولقوله صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه العارية مضمونة قرأه أبو داود وغيره وقوله ثم الضمان لامة عار الى آخره
أشار به الى ان المعاري ضمن بقيمتها يوم تلفه متقوما كان او مثابا وهو ما جرى عليه الاصل كالانوار واقتضاه
كلام جريح السكن قال ابن أبي عصرون يضمن المثل بالمثلي وجرى عليه السبكي وهو الجاري على القواعد فهو
المعتمد * (تنبيه) * مؤن الرد العارية مضمونة أيضا والرد المبرئ من الضمان ان يسلم العين لمالكها أو وكيله
في ذلك فلو رد الدابة الاصل قبل أو الثوب أو نحوه للبيت الذي أخذه منه لم يبرأ ولو لم يجد المالك فسلمها لزوجته
أو ولده فإرسالها الى المري فضاغت فالمالك ان شاء غرم الراد أو المستلم منه والقرار عليه وقول الناظم محض
بالتنوين وأثرهم حزمة متوحدة فثامه ثلثة متوحدة أيضا * (خاتمة) * لو اختلف المعبر والمستهبر في رد
العارية صدق المعبر بيمينه لان الاصل عدم الرد

* (باب الغصب) *

هو لغة أخذ الشيء ظاهرا وشرا الاستيلاء على حق الغير ولو منقعة كقامته من قعد في مسجد أو سوق أو غير
مال كزبل بغير حق والاصل في تحريمه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
واخبار كخبران دماءكم وأموالكم واعراضكم عليكم حرام وخبر من ظلم قيد شجرة من أرض طوقه من سبع
أرضين واهما الشيطان

* (كل امرئ بالغصب منه قد صدق * باخذ ذحق غيره بغير حق) *
* (أوعد دون أخذه مستوليا * أو تلفا لغيره تعديا) *
* (أو طار طير عند فتحه القفص * أو حل زقاقه في بيت فنقص) *
* (والزموه أجرة المغصوب * مع رده والارث للتعيب) *
* (والمثلي للمثلي منه لا لعدم * وفي سوي المثلي أكثر القيم) *
* (من وقت غصبه الى الاتلاف * وصدقه عند الاختلاف) *

الغصب بصدق من المربع باخذ حق غيره بغير حق كما مر ولور كوب دابة لغيره أو جلس على فراشه فغاصب
وان لم ينقل ذلك وان لم يقصد الاستيلاء وهو ذا معنى قوله وعد دون أخذه مستوليا ولو فتح قفصا عن طائر
وهيجه فطار ضمن وان اقتصر على الفتح فلا ظهر انه ان طار في الحمال ضمن وان وقف ثم طار فلا وقع رأس
زق مطار وح على الأرض فخرج ما فيه بالفتح أو منسوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه ضمن وان سقط بعراض
كريح لم يضمن واليه الاشارة بقوله أو تلفا الى قوله فنقص وما تضمنته الايات الثلاثة من زيادة الناظم والرق
بكسر الزاي وضمها والزموه أي الغاصب مثل أجرة مثل المغصوب اذ قامته في يده ولو لم يستوف المنفعة مع رده
والارث للتعيب أي الزموه برده ولو غرم على رده أضعاف قيمته وارث نقص عينه كقطع يده أو صفته
كثنيان صنفه لا تنقص القيمة ويضمن مغصوب تلف بالمثلي في المثلي كما قال والمثلي في المثلي منه لا لعدم أي
للتلف لانه أقرب للتلف سواء تلف بنفسه أو بالتلف مثله والمثلي ما حصره كبل أو وزن وجاز السلم فيه
كماء وثراب ونحاس وحديد وتبر وسبيكة ومسل وعنبر وكافور وثلج وجبن وقطن ودقيق وحبوب وقمر وزبيب
وعنب ورطب ثم محلى ضمنان المثلي بآله اذا كان له عند المطالبة به قيمة والا كان تلف الماء بمقازة فطواب به
عند دم أي بحر أو شاطئ نهر أو كان بالصيف وطواب به في الشتاء ضمنه بقيمة تلك الحالة وقوله وفي سوي
المثلي أكثر القيم أشار به الى أن المغصوب يضمن بقيمته ان لم يكن له مثل بان كان متقوما فيلزم الغاصب
قيمه أكثر ما كانت من حين الغصب الى حين التلف لانه في زمن الزيادة غاصب والعبرة في ذلك بنقصه كان
التلف واذا ادعى تلفه وانكر المالك صدق الغاصب بيمينه على الصحيح كما أشار اليه الناظم بقوله وصدقه أي
الغاصب عند الاختلاف فاذا اختلف غرمه المالك على الاصح واعلم ان زوائد المغصوب المتصلة كالسمن
والمنفصلة كالولاء مضمونة على الغاصب كالاصل ويضمن متقوما بالتلف بلا غصب بقيمة وقت التلف

* (باب الشفعة) *

* (باب الغصب) *
كل امرئ بالغصب منه قد
صدق
باخذ حق غيره بغير حق
أوعد دون أخذه مستوليا
أو تلفا لغيره تعديا
أو طار طير عند فتحه القفص
أو حل زقاقه في بيت فنقص
والزموه أجرة المغصوب
مع رده والارث للتعيب
والمثلي في المثلي منه لا لعدم
وفي سوي المثلي أكثر القيم
من وقت غصبه الى الاتلاف
وصدقه عند الاختلاف
* (باب الشفعة) *

هي باسكان الفاعل وحكي ضمها وهي لغة الضم وشرعنا لم يثبت للشرى القديم على الحادثة فيما
ملكه بعوض والاصل فيها قبل الاجماع خبر البخاري عن جابر رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في
كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود ودورته فالتاريخ فلا شفعة وفي رواية لمسلم رضي بالشفعة في كل مكره لم تقسم
وبعضه أو حائط والمعنى فيه دفع ضرر وموتة القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة إلى الشرى بالاشارة
بالشفعة كصعد وتنور وبالوعة والرابعة ثابتة الربع وهو المنزل والحائط البستان وراكان أربعة أخذ
وماخوذ وماخوذ منه وصيغة

- * (ان يشترك شخصان في عقار * كالارض والبناء والشجر)
- * (فاجعل لكل يسع تلك الحصة * وللشرى أن أخذها بالشفعة)
- * (ان صح قسم ذلك العقار * ولا تجوز شفعة للجار)
- * (ولزم الشفيع ما به اشترى * من مثل أو من قيمة للمشتري)
- * (ومهر مثل ان بين طلاقها * بالشفع أو يجعل صداقها)
- * (وليتمس فوراً حيث أخوا * مع علمه تفوته ان قصر)
- * (وأثبت للجمع بالشرى * ووزعت بنسبة الاملاك)

أي وان يشترك شخصان في عقار كالارض والبناء والشجر أي ما يندرج في يسع العقار في يتبعه فيه كالبنا
والاشجار النابتة وغيره وبره وأبواب منصوبة فاجعل أمها المقتبة لكل منها يسع تلك الحصة وللشرى
حينئذ أخذها بالشفعة أمما لا يندرج في يسع العقار كشجر جاف وزرع فلا شفعة فيه وعلم بما تقرر ان لا تثبت
في منقول وان يسع من عقار لانه لا يدوم فلا يدوم ضرر الشرى فيه ولا في اشجار بيعت مع مغرسها فقط ولا في
جدار مع أسها فقط ولا في بناء أرضه تحت كبره ولا مستأجرة أو وفوقه * (تنبيه) * العقار يرفع العين اسم
للارض والمنزل والضبايع كفي تذيب النوى والشرى بالاشارة بالشفعة في سائر ان صح قسم ذلك العقار أي
فيما يقبل القسمة ان طلبها الشرى بان لا يبطل نفعه المقصود منه وقسم بان يكون بحيث يدفع به بعد
القسمة من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها كطاحون وحمام كبيرين أمما لم يقسم كطاحون وحمام
صغيرين فلا شفعة كلكو كان بينهما ما در صغيرة لا حدهما عشرة اذ باع حصته لم تثبت الشفعة لا آخر لا منه
من القسمة اذ لا فائدة فيها فلا يجاب طامها لنفسه بخلاف العكس ولا تثبت الشفعة لغير شرى ولو جارا كما
قال من زيادته ولا تجوز شفعة للجار أي ولو ملاصقا لخبر البخاري المار وما ورد فيه مجمل على الجار الشرى
جعا بين الاحاديث ولو قضى بالشفعة للجار لم ينقض حكمه ولو كان القضاء بالشفعة في كل نظام من المسائل
الاجتهادية ولا تثبت لشرى بالبعد البيع لا انتفاع الشرى كعند البيع وثبت الذي على مسلم ومكاتب على سيد
كعسكهما ولا علك الشفيع الابلط كاخذت بالشفعة مع بدل الثمن للمشتري أو أرضا للمشتري بكونه في
ذمته أو قضى القاضي له بالشفعة ثم أشار الماظم الى المأخوذ به بقوله ولزم الشفيع ما أي الذي به اشترى
من مثل أو من قيمة للمشتري والمعنى ياخذ الشفيع الشقص من المشتري بالثمن المعلوم الذي وقع عليه عقد
البيع فكأنه ونسكاح كما قال من زيادته ومهر مثل ان بين طلاقها الى آخره في أخذ في ثمن مني كنفق وجب
بذلك ان تيسر والافقية تم وفي متقوم كعبد وثوب بقيمة كفى الغصب ويعتبر قيمة يوم العقد من يسع ونسكاح
ونسكاح ونسكاح برهم لانه وقت ثبوت الشفعة ولان ما زاد في الملك المأخوذ منه أما اذا يسع عو جل فلا ظهر أنه
مخير بين ان يجعل ياخذ في الحال وان يصبر الى المحل ياخذ ولا يبطل حقه بالتأخير * (تنبيه) * لو اشترى
بجزاف نقد كان أو غيره امتنع الاخذ بالشفعة لتعذر الوفاء على الثمن والاخذ بالمجمل غير ممكن وهذا من
الحيل في اسقاطها وصور آخر لا تطيل بها والشفعة بعد علم الشفيع بالبيع على الفور كقال فليتمس فوراً
لانها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعبء والارد بكونها على الفور طامها وان آخر التملك
ويستثنى من الفورية صور منها لو قال لم أعلم ان لي بالشفعة محققا وهو ممن يخفى عليه ذلك ومنها لو قال العا

ان يشترك شخصان في عقار
كالارض والبناء والشجر
فاجعل لكل يسع تلك الحصة
والشرى أن أخذها بالشفعة
ان صح قسم ذلك العقار
ولا تجوز شفعة للجار
ولزم الشفيع ما به اشترى
من مثل أو من قيمة للمشتري
ومهر مثل ان بين طلاقها
بالشفع أو يجعل صداقها
وليتمس فوراً حيث أخوا
مع علمه تفوته ان قصر
وأثبت للجمع بالشرى
ووزعت بنسبة الاملاك

لا أعلم ان الشفعة على الفور فان المذهب هنا وفي الرد بالعيب قبول قوله فاذا علم بالبيع مثلاً فلا يبادر
عقب علمه بالشراء على العادة ولا يكف بالترارك على خلاف العادة بالعدول ونحوه بل يرجع فيه العرف
فساءه قد يصير أو توانيا كان مسقطاً أو لا فلا في آخر الشفعة مع علمه بالبيع مثلاً بان لم يعلم به مع القدرة
عليها بان لم يكن يذرتقوته الشفعة بتقصيره أما اذا لم يعلم فانه على شفخته ولو مضى سنون وخرج بعدم العذر
ما اذا كان معذوراً ككونه مريضاً مضى من المطالبة أو كان محبوباً أو يدين وهو معسر وعاجز
عن البينة أو غائباً عن بلد المشتري فلا تبطل شفخته بالتأخير فان كان العذر بزول عن قرب كالمصلي والآنكل
وقاضى الحاجة والذي في الجسام كان له التأخير أيضاً إلى زواله * (فروع) * لو أخذ به الشفيع بالبيع بالف
فترك الشفعة فبان بخمس مائة بقي حقه في الشفعة لانه لم يترك هذا بل للغلاء فليس مقصراً وان بان باكثر
مما أخبر به بطل حقه لانه اذا لم يرغب فيه بالقليل لاكثر أولي ولولي الشفيع المشتري فسلم عليه أو قال بارك
الله لك في صفقتك أو بكما اشتريت لم يبطل حقه بخلاف ما لو قال له اشتريت رخيصة ولو اختلفا في قدر القيمة
المأخوذة من الشفيع المشفوع صدق المأخوذة منه به بيمينه قاله الروائي وقول الناظم وأثبتت أي الشفعة
للجمع باشتراك الى آخره أشار به الى أنه ان كان الشفعة جماعة من الشركا استحقوها على قدر الاملاك لانه
حق مستحق بالملك فقسطاً على قدره مثله أرض بين ثلاثة لو احدث نصفها ولا آخر ثلثها ولا آخر سدسها فباع
الاول حصته أخذ الثاني سهمين والثالث سهمين كما صححه الشيخان وهو المعتمد وقول الناظم اشترى وأثبتت
وزعت بالبناء للمطعول وقوله من مثلاً أو من قيمة بدرج الله - من الزلوزن وقوله بالشفيع بكسر الشين
المجتمعة واسكان الغاف وهو اسم لقطعة من الأرض ولطائف - من الشيء اتفق عليه أهل اللغة والالف
في قوله آخره وقصر الالاطلاق * (باب القراض) *

مشتق من القرض وهو القاطع سمي بذلك لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح
ويسمى أيضاً مضاربة ومقارضة وهو أن يدفع لغيره مالا يتجرفه والربح مشترك بينهما والاصل فيه الاجماع
والحاجة واحتجوا بقوله تعالى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وبأنه صلى الله عليه وسلم
ضارب لخديجة بماله الى الشام وأنفذت معه عبد هارله ستة أركان ماله وعامل وعمل ورجح وصيغة ومال

* يجوز دفع مبالغ مبلغة في * تجارة ببعض ربح المبالغ *

* ان كان نقداً صالحاً مختوماً * بسكة معينة مختوماً *

* ثانياً الشروط اذن رب المال * للعامل المذكور في الاعمال *

* مفوضه الامور الواقعه * لم يشترط عليه ان يراجعه *

* معمم الانواع للمكاسب * أو خص نوعاً دائماً في الغالب *

* ثالثها تعيين مال للعامل * من حصه كنصف ربح حاصل *

* والمال معه مطلقاً أمانه * وبالتعدي أو جواضاً ماله *

* ثم القراض جائز لمن يملكه * فينفسخ بالنفسخ فرد منه ما *

* وان يؤقت أو يعلق لم يفسخ * ويجوز الخسران بمقادير *

للقراض شروط أحدها ان يكون عقده على ما ضرب من الدراهم الفضة الخالصه ومن الدنانير الخالصه كما
قال ان كان نقداً صالحاً مختوماً بسكة ولا بد ان يكون معيناً بيد العامل وأن يكون معلوماً بنسباً وقدره وصفه
فقوله معيناً معلوماً من فوائد المزية على أصله فلا يجوز على الفلوس على المذهب ولا على المغشوش على
الصحيح لانه انما يجوز للحاجة فاخص بما يروج بكل حال وتسهل التجارة به ولا يصح على أحدهم الذين الالفين
ولا على مجهول الصفة أو القدر للجهل بالربح ولو قارضه على دراهم غير معينة ثم عينها في المجلس جاز كالصرف
ورأس مال السلم كما حرم به ابن المقرئ فقول الناظم معيناً أي ولو في المجلس وتبيع في ذلك غيره * (تنبيه) *
انه لو قارضه على أحدهم الذين الالفين مثلاً ثم عينه في المجلس صح وبه صرح ابن المقرئ ويشترط في المالك

* (باب القراض) *

يجوز دفع مبلغ مبلغة في

تجارة ببعض ربح المبلغ

ان كان نقداً صالحاً مختوماً

بسكة معينة مختوماً

ثانياً الشروط اذن رب المال

للعامل المذكور في الاعمال

مفوضه الامور الواقعه

لم يشترط عليه ان يراجعه

معمم الانواع للمكاسب

أو خص نوعاً دائماً في الغالب

ثالثها تعيين مال للعامل

من حصه كنصف ربح حاصل

والمال معه مطلقاً أمانه

وبالتعدي أو جواضاً ماله

ثم القراض جائز لمن يملكه

فإنفسخ بالنفسخ فرد منه ما

وان يؤقت أو يعلق لم يفسخ

ويجوز الخسران بمقادير

والعامل ما يشترط في الموكل والوكيل فاني الشروط اذن رب المال للعامل المذكور في الاجمال أي في
التصرف في البيع والشراء حالة كونه مفعلاً له الامور الواقعة ولم يشترط عليه المالك أن يراجعه وهذا من
زيادة الناطم وأشار به الى أنه لا بد أن يستعمل العامل بالعامل لئلا يمكن من العمل متى شاء فلا يصح بشرط أن
يراجعه لانه قد لا يجده عند الحاجة ولا يصح بشرط كون المال بيد غير العامل كالمالك ليوفي منه عن ما اشتراه
العامل لذلك ولا يصح بشرط عمل غيره معه ويشترط أن لا يضيق العمل على العامل كما أشار اليه بقوله
معهم الا انواع للمكاسب فلا يصح على شراعه يطعمه ويخبره أو يقلب نسجه وبيعته لان الطعن وما به
أعمال لا تسمى تجارة بل أعمال مضبوطة تستأجر عليها فاعلم من ذلك أن العمل لا بد أن يكون تجارة ولا يصح
على شراء متاع معين لان المقصود من العقد حصول الربح وقد لا يحصل فيسابعه فيختل وقول الناطم
أو خص نوعاً دائماً في الغالب أشار به الى أن المال كما أن يأذن للعامل في التصرف مطلقاً كما تشر رأو
فيما لا يقطع وجوده غالباً أما الاذن فيما يندر وجوده كالأقوت الأجر والخيل البلي فيضره (فرع) *
لا يصح على معاملة شخص معين كقوله لا تبسج الا يزيد أو لا تشترى الا منه قاله أي الشرط تعيين
مال العامل من حصته في صلب العقد ولو قلنا كمنصف أو الثلث ربع حاصل فبشرط أن يكون الربح بينهما معلوماً
لهما بالجزئية كأنصف أو الثلث أو الربع فلو قال على أن لا يشترى أو نصيبا لم يصح وبشرط في الصيغة
ما عرف في البيع كقارضتك أو عاملتك في كذا على أن الربح بينهما يقبل العامل لفظاً ولا يصح في العامل بالمصلحة
لا بعين ونسبة الاذن وعليه فعل ما يعتاد فعله كطلى ثوباً ولا يسافر بالمال بالاذن لافيه من الخطر فان
أذن له جاز لكن لا يجوز في البحر الا ينص عليه ولا يحون منه نفسه حضر أو لا سفر أو المال معه مطلقاً أو
فلا يضمن بتلف المال أو بعضه بالتعدي أو جبراً أو أي العلاء ضمانه لنفر بطه كالسافر في بحر بغير إذن كما
مرو يقبل قوله في التلف اذا أطلق فان أسنده الى سبب فعلي التفصيل الآتي في الوديعة فان شاء الله تعالى
ويقبل قوله في دعوى الرد في الأصح وفي أن الشراء له لا للقراض على المشهور وذلك حصته من الربح بقسمة
لا بظهور ثم القراض جائز ان يلزم ما ليس به نسخ بنفسه فرد أي واحد منهم ما ولو مان أو جبراً عليه أو جبر
عليه بسفاهه أو بفساده أو بوقته أو بغيره لم يصح أشار به الى أن الشرط أن لا يحدد العمل مدة
كقارضتك على أن لا تصرف أو لا تبسج بعد عام لا دخلاً ذلك بقصد الاقرار فلا يجدر ان يفي العام ونحوه
وان لا يعلق القراض فان عاقبه بطل كالبسج وقوله ويجبر الخسران بما فذر رج أشار به الى أنه اذا حصل
فيما يبيده من المال ربح وخسران بعد جبر الخسران بالربح لا قضاء العرف ذلك وكذا لو تلف بعضه بأقفة
سماوية بعد تصرف العامل ببيع أو شراء قماشاً على ما عرف فان تلف قبل تصرفه في رأس المال في الأصح
وقوله معه يسكون العين والالف في قوله لن يلزماً لا طلاقاً وبهم بقوله ويجبر الخسران للفاعل والمفعول
(مهمة) قال امامنا الشافعي قدس الله روحه لا ضمان على الوكيل ولا على الإصماع ولا على المودعين ولا على
المقارضين الا أن يقصر واقتضوا وحاصل ذلك أن الأيدي ثلاثة بدياً مائة وبدياً مائة وبدياً مائة قول
الشافعي فيها أما الأولى فهي يد الخاك وأمينه والوصى والمرئى والوكيل والمودع والمقارض والشريك
والمساقى والمستأجر لانهم يسكون العين المنفعة ما أسكهوا بالناس الى ذلك حاجة فلو قلنا ان عليهم الضمان
لا تمتنع الناس من قبول ذلك * وأما الثانية في يد المستعير والغاصب والحسبي وأخذ الشيء ببيع فاسد * وأما
الثالثة في يد الجير المشرك

(باب المساقاة)

(باب المساقاة)

هي ما نخذ من السقي بفتح السين وسكون القاف المحتاج اليه فيها غالباً لا سيما في الجواز فانهم يسقون من
الابيار لانه أنفع أعمالها وحقه فقهنا أن يعامل غيره على نخل أو نخير عنب ليعتده بالقي والتربة على أن
الثمرة لهما أو الأصل فيه قبل الإجماع خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر وفروا به ذبحوا
يهود خيبر فخلوها وأرضها بشرط ما يخرج منها لمن غمر أو زرع والمعنى فيها أن مالك الأشجار قد لا يحسن نفعها

أولا يفرغ له ومن يحسن وينفرغ فلا يملك الاشجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا يحتاج الى العمل ولو
اكثرى انما لك لفته الاحرف في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويتهاون العامل فدعت الحاجة الى تجويزها
واركانها خسة عاقد وصيغة وشجرة وتقرن عمل فشرط العاقد ما سر من القراض وأما الصيغة فتجوز قول المالك
ساقيتك بكذا على النخل والعنب وأما الشجرة والثمر فسيأتي بيانها

- * (هي اكثر اعمال يسقي الشجر * ونحوه بحصة من الثمر)
- * (في النخل ثم الكرم مطلقا تبع * لافى سوى النوعين الا بالتبع)
- * (وشرطها ثمة - درهما - مدة * وعلم كل قدر تلك الحصة)
- * (وامن الاعمال عادل للثمر * فلازم للعامل الذي استقر)
- * (وان بعد للارض كالمالك * في حفرها - لازم للمالك)
- * (وعقدها من جانبيه قد لزمت * فلا يصح فسخه لمن ندم)
- * (وسائر الاعمال فيها جارية * كما اقتضاه عرف تلك الناحية)

هي اكثر اعمال يسقي الشجر

ونحوه بحصة من الثمر

في النخل ثم الكرم مطلقا تبع

لافى سوى النوعين الا بالتبع

وشرطها ثمة - درهما - مدة

وعلم كل قدر تلك الحصة

وامن الاعمال عادل للثمر

فلازم للعامل الذي استقر

وان بعد للارض كالمالك

في حفرها فلازم للمالك

وعقدها من جانبيه قد لزمت

فلا يصح فسخه لمن ندم

وسائر الاعمال فيها جارية

كما اقتضاه عرف تلك الناحية

اعلم ان اساقفة جارة الحاجة اليها كقوله هي اكثر اعمال يسقي الشجر ونحوه بحصة من الثمر كما سر ايضا
فلا يصح عقدها الا في شجر النخل والكرم أما النخل فله خبر السابق وبشرط فيه أنه أن يكون مغر وسامعينا
من زيادته - لم يمدد صاحبه مثله العنب لانه في معنى النخل بجميع وجوب الزكاة ولا تصح المساقاة على غير
نخل وعنب اساقفة الا كتن وتفتح ومشمس ويطبخ لانه يفوم من غير تعهد بخلاف النخل والعنب والذالك
أشار بقوله من زيادته لافى سوى النوعين الا بالتبع فان ساقى عليها تبع للنخل أو العنب فلا يصح في الروضة
الحصة (تنبيه) * تسمية العنب بالكرم ورد النهي عنها في الخبر لا تسموا العنب كرم ما عدا الكرم الى اجل
الشمس وامسلم وثمرات النخيل والاعناب أفضل الثمار وشجرها نفض - ل الشجر باطلاق واختلافوا في ما
أفضل والراجح ان النخل أفضل لورود اكرامه واما النخل المطعمات في الحقل وانما اخلفت من طينة آدم
والنخل مقدم على العنب في جميع القرآن وشبهه النبي صلى الله عليه وسلم النخلة بالثمن فانما تشبهه تشريفا
برأسها واذا قطعت ماتت وبتبع جميع أسرار اوشبهه النبي صلى الله عليه وسلم عين الدجال بحبة العنب لانها
أصل الخمر وهي أم الخبائث والنخلة هي الشجرة الطيبة المذكو رة في القرآن وليس في الشجر شجرة فيه ذكر
وأشئ يحتاج انني فيه الى الذكر - (فوائد) * تتعلق بالنخل احببت اناسهم في هذا الحقل اكرام النخل
المأمور به ان يقطعها ويقطعها من الجريد والكرناف ولسعت والليف الزائد من غير احتيا في ذلك وتذكر كبيرها
بالطام وسقيها عند الحاجة الى ذلك وقطع غرسها برفق وان لا يرجعها بحجر ولا غيره ولا يقول تحتها ولا يستحجر
في أصلها ولا تقطع الا عند الضرورة الى ذلك فان حصل الضرر به مالت الى ملك أو جدار أو شارع مطروق
وخشى سقوطها على شيء من ذلك أو رأى الامام في قدعها مصلحة - وأول من غرس النخل - أنوش بن شيب
عليه السلام وعن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا عائشة اذا دخل الرطب فهنئين وفي
صحح مسلم عن عائشة انها قالت لا يجوز أهل بيت عندهم الثمر وفي مسلم أيضا عن حديث عامر بن سعد بن
أبي وقاص عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أكل - جمع غرات مما بين لابتها حين يصح لم يضره
سم حتى يمسي وفيه من حديث سعد بن أبي وقاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تصبغ
بسبع تمرات عجو لم يضره ذلك البرم سم ولا حجر وليس من التمار شي تنجب فيه الزكاة الا التمر والعنب كما سر
في بابها ولا تصح المساقاة على غيرهما من سائر الثمار الا بالتبعية كما علم ما سر أيضا وذكر صاحب العمدة
انه لو حذر من غرس من شجر أو وقف معصفا في حياته أو فعله عنه غيره بعد مماته كان له ثواب ذلك بعد الموت
ذكره صاحب الروضة في باب الوصايا بشرطها أي المساقاة تقديرها بمدة معلومة يشمر الشجر فيها انما كسنة
أو أكثر كالأجرة ولو قدرت بمدة لا يشمر الشجر فيها انما بالم تصح وقوله وعلم كل قدر تلك الحصة - أشار به الى
الشرط الثاني وهو ان يعين المالك للعامل جزا معلوما في الثمرة التي وقع عليها العقد كالقراض والمالك غير

معلوم فسدت ويشترط ان لا يشترط على العامل ما ليس من جنس أعمالها وان ينفر بالعميل والبس في
الطر يقف وقوله وما من الاعمال الى آخر البيتين أشار به الى أن العمل فيها على قسمين عمل يعود نفعه الى
الثمره لزيادتها أو صلاحها أو يتكرر وكل سنة كسقي وتنقية بحري الماء من طين ونحوه وإصلاح أجابن
يقف فيه الماء حول الشجر وتلقيح النخل وتحيية الحشيش وقضبان مضره للشجر وتعرش للعنب جرت به
العادة فهو كله على العامل دون المالك لاقتضاء العرف ذلك في المساقاة وإنما اعتد به فيها الذكر ارا كل سنة لان
مالا يتكرر ويبقى أثره بعد فراغ المساقاة في تكليف العامل مثل هذا الجفاف وعمل يعود نفعه الى الارض من
غيره أن يتكرر وكل سنة يقضيه حفظ الاصول كبناء حيطان البستان وحفر ثمره ونصب الابواب
والدولاب ونحو ذلك وآلات العمل كالقاس والمعدل والنخل والطلع الذي يلقى به النخل والهبة التي تدور
الدولاب فهو كله على المالك لاقتضاء العرف ذلك وعندها أي المساقاة من جانبها قد لم أي لازم من الجانبين
كالاجارة فلا يصح فسخه لمن ندم وهذامن زيادته وتول الناطم وعامل المساقاة أمين باتفاق الاصحاب من
زيادته أيضا وسائر الاعمال فيها أي المساقاة جارية كما اقتضاء عرف تلك الناحية فان لم يكن لها عرف أو كان
ولم يعرفه اشترط تفصيل الاعمال قوله

*(ولم يجز للشخص دفع أرضه * لمن يريد زرعها بغيره)*

*(كذلك أيضا لم يجز أن يدفعها * أرضا وبذر الامرئ أن يزرعها)*

*(بصفة معلومة مما زرع * أو أجرة من غيره لم يمنع)*

أشار بذلك الى حكم المخايرة والمزارعة ففي الصحيحين عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخايرة وفي
صحيح مسلم عن ثابت بن النخائل أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة اذا تقرر ذلك فلا تصح المخايرة وهي
اجارة الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهي اجارة الارض ببعض ما يخرج منها
والبذر من المالك ومضى أفردت الارض مخايرة أو مزارعة فان كان البذر للعامل فالعقولة وعليه مال المالك الارض
أجرة مثلهما أو له ما فالعقولة له ما وعلى كل أجرة مثل عمل الاجير في حصته أما اذا وقع ما ذكر باجرة من غير ما زرع
بان أكره الارض للمزارعة بذهب أو فضة أو غيرها فانه لم يمنع على المذهب المخصوص بل نقل بعضهم فيه
الاجماع ولو كان بين الشجر أرض خالية من الزرع صحت المزارعة عليها مع المساقاة على الشجر وعلى هذا
يحمل ما روي أنه عليه الصلاة والسلام ساقى أهمل خبير على نصف النمر والزرع بشرط أن يكون عامل
المزارعة هو عامل المساقاة ولعسر أفراد الشجر بالسقي والبياض بالمزارعة مجع ما في عقد وتقديم المساقاة
ولنختم الباب بمسئلة من الفتاوى اذا وصل غصن شجرة به شجرة غير فاقصص الغصن بالشجرة فاقمر الغصن
فالشجرة للمالك أم لمالك الشجرة أجاب ان الشجرة بينهما مناصفة لانه حصل من ملكيهما ككلو كانت بينهما
مساقاة وكشجرة قويت بنفسها بعض أصلها في ملك شخص والبعض الآخر في ملك الآخر فانه ان يكون بينهما

(باب الاجارة)

بكسر الهمزة وحتى ضمها وفتحها وهي لغتنا اسم للأجرة وشراء عقد على منفعة مقصودة معلومة فانه لا لبس
والاباحة بعوض معلوم والاصل فيها قبل الاجماع خبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم استأجر رجلا من بني
الدليل وخبره مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة والمعنى فيها أن الحاجة تدعو اليها
اذ ليس لكل أحد من كوي ومسكن وخادم وفوز ذلك كما يجوز بيع الاعيان وأركانهم أو بيعه بصفة وأجرة
ومنفعة وعاقدان

*(وكل شيء صحت اعارته * فيما مضى صحت هذا اجارته)*

*(وقد رت اما بوقت أو عمل * كالأر شهر أو بنا هذا المحل)*

*(باجرة قد عجلت أو أجلت * وحديثا ان أطلق تيجات)*

*(والعقد فيها بالزوم قد وصف * وليتضمن في موجدات اناف)*

ولم يجز للشخص دفع أرضه

ان يريد زرعها بغيره

كذلك أيضا لم يجز أن يدفعها

أرضا وبذر الامرئ أن يزرعها

بصفة معلومة مما زرع

أو أجرة من غيره لم يمنع

(باب الاجارة)

وكل شيء صحت اعارته

فما مضى صحت هذا اجارته

وقد رت اما بوقت أو عمل

كالأر شهر أو بنا هذا المحل

باجرة قد عجلت أو أجلت

وحديثا ان أطلق تيجات

والعقد فيها بالزوم قد وصف

وليتضمن في موجدات اناف

* (لكن يخص الفسخ بالمستقبل * وحيث مات عاقد لم تبطل)

* (ولا ضمان يلزم المستأجرا * ما لم يكن في حفظه مقصرا)

أى كل شئ صحت اعارته فيما مضى في بابها أى كل ما أمكن الانتفاع به منفعة مقصودة معسومة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم مع بقاء عينه صحت هنا اجارته بصيغة كاجرتك هذا الثوب فيقول المستأجر قبلت الاجارة أو استأجرت فخرج بمنفعة العين ومقصودة النافعة كاستئجار ببيع على كلمة لا يتعب بها وبمعلومة القراض والجمالة على عمل مجهول وبقابلة لما ذكر منفعة البضع فان العقد عليه لا يسمى اجارة وبعوض هبة المنافع والوصية بها وبمعلوم المساقاة والجمالة على عمل معلوم بعوض مجهول وببقاء عينه ما يذهب عينه في الاستعمال كالشمع للسراج فلا تصح الاجارة في هذه الصور وقد رت ما بوقت أو عمل كالدار شهرا أو بناء هذا المحل أشار به الى أنه انما يصح اجارة ما أمكن الانتفاع به مع بقاء ما مر ان قدرت منفعة في العقد ما بوقت في المنفعة المجهولة القدر كالسكنى والرضاع وسقى الارض ونحو ذلك وما يعمل في المنفعة المعلومة القدر كبناء هذا المحل ونخاطبة الثوب والركوب الى مكان فتعين العمل فيها طريق الى معرفتها وبقي قسم ثالث وهو تقديرها بمعاملة اقوله في استئجار عين استأجرتك لتعمل لي كذا شهرا اما لو جمع بين الزمن ومحل العمل كاتركتلك لتخيط لي هذا الثوب النهار لم يصح لان العمل قد يتقدم وقد يتأخر ويشترط في العاقدين ما شرط في المتبايعين * (تنبيه) * الاجارة نوعان واردة على العين كاجارة عقار ودابة وشخص معينين وعلى الذمة كاستئجار دابة موصوفة وان يلزم ذمته بخياطة حبة أو بناء * (فرع) * لو اكتره لعمل مدة فزمن الطهارة مستثنى ولا ينقص شيئا من الاجرة وكذا سبوت اليهود ان اعتيدت فلو صلى ثم قال كنت صليت بلا وضوء قال القفال لا ينقص من الاعادة لكن يسقط من الاجرة بقدر الصلاة الثانية وينقص من الثالثة لانه متعنت ويشترط في الاجرة ما شرط في الثمن من كونه معلوما جansa وقد اوصفته الآن تكون معينة فنكفي رقبته فلا يصح في اجارة الذمة تسليم الاجرة في الذمة ثم ان عين التسليم مكانا تعين والافوض العقد وقوله باجرة قد عجلت أو أاجلت الى آخر البيت أشار به الى أن الاجارة تجوز بالحلول والتأجيل في اجارة العين اذا كانت في الذمة كالثمن في البيع كما مر وحيثما طاعت الاجارة بان لم تقيد بتأجيل ولا تجبيل تجلت كالثمن وبذلك المؤخر الاجرة بنفس العقد سواء كانت في الذمة أم معينة والعقد فيها أى الاجارة باللزوم قد وصى ولفسخ العقد في مؤخر بفتح الجيم اذا تاف لكن يخص الفسخ بالمستقبل والمعنى وتفسخ الاجارة في المستقبل بناف العين المستأجرة كأنه دام كل الدار لزوال الاسم وفوات المنفعة وقوله وحيث مات عاقد لم تبطل أفاد به أن الاجارة لا تبطل بموت أحد المتعاقدين ولا بموتها سواء كانت واردة على العين أم على الذمة بل تبقى الى انقضاء المدة ما مر من انها عقد لازم فلا تفسخ بالموت كالبيع ويتخلف المستأجر وارثه في استيفاء المنفعة ولا ضمان يلزم المستأجر ولو بعد مدة الاجارة لانه أمين ما لم يكن في حفظه مقصرا فيضمن حينئذ كان ضرب الدابة أو كسحها بالجمام فوق العادة أو أركبها أو تغفل منه أو نام ليلا في الثوب أو أسكن الدار أضرمه كالقصار والحداد * (تنبيه) * يحافظ الحمام أمين على ثياب من دخله ونحوها ولا يلزمه الحفظ الا باستحفاظ الداخل له وما يأخذه هو في مقابلة الحفظ والازار والسطل والحمام وأما الماء فغيره مضبوط فلا يقابل بعوض وقول الناطم صحت وقد رت ومجالت وأطلقت ويخص بالبناء للمفعول وقوله وحيثما أن زيادة * (تنبيه) * آخر يصح عقد اجارة مدة تبقى فيها العين غالباً فلا يؤجر العبد والدار أكثر من ثلاثين سنة والدابة عشرة أو الثوب سنتين أو سنة على ما يلقى والارض مائة سنة فأكثر * (خاتمة) * لأجرة لعمل تخلق رأس وخياطة ثوب بلا شرط أجرة وان عرف ذلك العمل لعدم التزام الاجرة مع صرف العامل منفعة هذا ان كان حراما طلق التصرف أمالو كان عبداً أو محجوراً عليه بسفه أو نحوه فلا وهذا بخلاف داخل الحمام بلا اذن لانه استوفى منفعة الحمام بسكونه فيه

* (باب الجمالة)

لكن يخص الفسخ بالمستقبل
وحيث مات عاقد لم تبطل
ولا ضمان يلزم المستأجرا
ما لم يكن في حفظه مقصرا
(باب الجمالة)

هي بتبليغ الجليل كما قاله ابن مالك الغمام لم يجعل للأنسان على ذل شيء وشرا التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول عسر عليه كره الضال والآبق والاصل في سابق الاجماع خبر الذي رماه الصحابي بالغاشية على قطيع من الغنم كافي الصحابين عن أبي سعيد الخدري وهو الرافعي كإيراد الحالك والمقطيع ثلاثون رأسا من الغنم والحاجة قد تدعو إليها الحق زنت كالأجارد ويستأنس لها بقوله تعالى ولئن جاء به حمل بعير وكان معلوما عندهم كالوسق واعلم أن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا على الصحيح وإن ورد في شرعنا ما يقرره ولذا قلت ويستأنس ولم أقل ويستدل وأركان الجملة أربعة عمل وجعل وصيغة وعادة

* (هي التزام من يضل عبده * بدفع مال للذي يردّه)

* (فكل شخص رده تعينا * تسليمه الجعل الذي قد عينا)

هي أي الجملة التزام من يضل عبده بدفع مال للذي يردّه فلا بد أن يكون الجاعل مطلقا لا تصرفيا بأن يكون بالغافعا لا غير محجور عليه وأن يكون العامل أهلا للعمل ولا بد من الصيغة من الجاعل وهي كل لفظ دل على الإذن والعمل بعوض معلوم سواء كان الإذن عاما أم خاصا كقوله من رد آبق أو آبق زيدة فلا بد من ردهم ولا يشترط القبول لفظا وإن كان العامل معينا فلا بد أن يرد آبقا أو لا يغير إذن مالكه أو باذن بالالتزام فلا شيء له وأما العمل فهو كل أمر فيه كلفة أو مؤنة كره آبق أو ضالة أو جرح أو خبطة فلو قال من رد مالي فله كذا فرده من هو في يده استحققه أو من داني عليه فله كذا فله من هو في يده لم يستحق أو غصبه واستحق أو لا بد أن يكون الجاعل معلوما فلو قال من رد عبدي فله ثوب أو ثوبه أو أرضيه أو أرضيه نسدت واستحق أو جرح المثل وقوله فكل شخص رده تعينا إلى آخره أشار به إلى أنه إذا رد الضالة أو رد غيره من المال المعقود عليه أو فرغ من عمل الصلابة مثلا استحق العامل حينئذ على الجاعل ذلك العوض المشروط في مفعلة عمله (فرع) لو قال من رد عبدي من بلد كذا فله دينار فرده من نصف الطريق استحق نصف الدينار أو من ثلثه فثلثه وهكذا أو من أبعده منه فلا شيء للزيادة والجملة جائزة من الجانبيين فكل من المالك والعامل فسخها قبل تمام العمل فان فسخ المالك بعد الشروع في العمل فعليه أجرة المثل لما عمله العامل وإن فسخ العامل قبل تمامه فلا شيء له إلا أن يكون بسبب زيادة الملتزم في العمل وعلم من قول الناظم فكل شخص رده أن من لم يتم العمل لا يستحق شيئا كان رد الآبق فثبت على باب دار مالكه أو غصب أو هرب فلم يحصل شيء من المقصود

* (باب أحياء الموات)

هو دفع الميم والواو والارض التي لا مال لها ولا ينفع بها أحد قاله الامام الرافعي وقال المسار ردى هو الذي لم يكن عامرا ولا سرحا العامر قريب من العامر أو بعد والاصل فيه قبل الاجماع أخبار كثير من عمر أرض ليست لأحد فهو أحق بهارواه البخاري

* (وكل أرض مالها مياها * تسقى مواتا ينفع في أحياء)

* (للمسلمين مطلقا بالدار * لا غيرها والعكس للكفار)

* (ويملك الانسان ما أحياء * ان لم يكن له امرئ سواه)

* (ويلزم المحمي اتباع العادة * لئلا يفسد في كل ما أراد)

كل أرض ليس لها ماء فهي موات كما مر عن الرافعي قال الأزهرى كل شيء من نابع لا روح فيه يقال له مواتان وما فيه روح حيوان وينبغي تدب أحياء الموات لحديث من أحياء أرضا بمئة فله فيها حرمات كالتعوي أي طالب الرزق منها فهو صدقة رواء النسائي قال ابن الرقعة وهو قسمان أصلي وهو عالم بعمرة وطائري وهو ما حارب بعد عمرته وقال الزركشي يباع الأرض ما لم يلوكة أو ما محبوسة على الحقوق العامة والخاصة وأما من فسخه عن الحق العامة أو الخاصة وهي الموات وانما تلك المحمي ما أحياء بشرطين أولهما أن يكون المحمي مسلما كما قال للمسلمين مطلقا بالدار أي إذا كانت الأرض بسلامة لا استلام وسواء أذن الامام في ذلك أم لم ياذن بخلاف الكافر وإن أذن فيه الامام لأنه كالأستلاء وهو ممنوع عليه بدارناه (قائده) قال السبكي عن

هي التزام من يضل عبده

بدفع مال للذي يردّه

فكل شخص رده تعينا

تسليمه الجعل الذي قد عينا

* (باب أحياء الموات)

وكل أرض مالها مياها

تسمى مواتا ينفع في أحياء

للمسلمين مطلقا بالدار

لا غيرها والعكس للكفار

وذلك الانسان ما أحياء

ان لم يكن له امرئ سواه

ويلزم المحمي اتباع العادة

لئلا يفسد في كل ما أراد

الجورى بضم الجيم من أصحابنا ان موات الارض كان ملكا للنبي صلى الله عليه وسلم ثم رده على أمته أما اذا كانت الارض ببلاد الكفار فلم يملكها الا الله من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه وهذا امر اذ لناظم بقوله والعكس للكفار وكذا للمسلمين احيائها ان لم يذنبوا عنها بخلاف ما يذنبون أي وقد صوروا على ان الارض لهم ويحمل قول الناظم لا غيرها على هذا التفصيل ولا كافر غير الحربى الاضطهاد والاحتطاب والاحتشاش في دار الاسلام وثانيتها ان تكون الارض السقي براد ملكها بالاحياء حرة لم يجز عليها ملك مسلم ولا غيره كما قال وعملك الانسان ما أحياه * ان لم يكن ملكا امرئ سواء فان جرى عليها ملك فهو سقي وان كانت خرابا لملكه مستلما كان أو كافر فان جهل مالكها والعمارة اسلامية فسال ضائع الامر فيه الى رأى الامام في حفظه أو بيعه وحفظه أو اقتراضه على بيت المال الى ظهور مالكه أو جاهلية فيملك بالاحياء كالر كاز اذ لا حرمة لملك الجاهلية ويلزم المحي اتباع العادة لئلا في كل ما أرادته تحكيمها العرف فان أراد مسكننا العرف اشترط حصول الملك بالتخويط بالابن والآخروالطين أو الخشب بحسب العادة ولا بد من تسقيف البعض على الاصح ونصب الباب أو اذ زر بنة للذواب أو غيرها التحفيف الثمارة أو لجمع الحطب والخشب اشترط التخويط ونصب الباب لا التسقيف أو يستأنس بشرط جميع التراب حول الارض ان لم تجز العادة بالتخويط حيث جرت العادة ونهيته ماء ولا بد من الغرس والضابط في ذلك ان يهيئ الارض لما يريد

* (وحافر رالبه لئلا يرتفاق * أولى بذلك الماء بانفاق) *

* (وحيث كان الماء في ذلك المقر * وقاضا عن حاجة الذي حفر) *

* (فلا يجوز مطالعا أن يمنع * من شرب شخص أو بهيمة معه) *

* (ولم يجب لسقي زرع أو بناء * ولا لشرب ان يحجزه في انا) *

أى وحافر بئر عوات للارتفاق أى لئلا يملك بل للارتفاق بها لنفسه مدة قامة هناك أولى بذلك الماء أى أولى بهامن غيره حتى يرتحل الحديث من سبق الى ماء لم يسبق اليه مسلم فهو أحق به والبئر المحفورة في الموات للتمليك أو في ملكه تلك الحافر ماء لانها ماء ملكه كالنمرة واللبن ويجب عليه بذل الماء بشروط منها أن يفضل عن حاجته لنفسه وما شقته وشجره وزرعه ومنها أن يحتاج اليه غيره لنفسه أو بهيمته المحترمة لخبر الصخين لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلا وفي خبر من منع فضل الماء يمنع به فضل السكلا منه الله فضل رحمة يوم القيامة والمراد ان المشية انما ترقى بقرب الماء فاذا منع من الماء فقد منع من السكلا ومنه أن يكون الماء الفاضل مما يستخلف في بئر أو عين في جبل أو غيره ومنها أن يكون بقرب الماء كلابا ح ترعا المواشى والا فلا يجب على المذهب للخبر من المسارين ومنها أن لا يجد مالك المشية عند الكلا ماء مباحا والا فلا يجب بذله ومنها أن لا يكون على صاحب البئر في ورود المشية الى مائه ضرر في زرع ولا ماشية فان كان منعت ولا يجب بذله لزور الغسركه انما ملو كان كما قال ولم يجز لسقي زرع أو بناء ولا لشرب ان يحجزه في انا وانما وجب بذله لما شية لحركة الروح وما تضمنه البيت الاخبر من زيادة لناظم وكذا البيت الاول (تنبيه) من أحياء مواتا فظهر فيه معدن طاهر وهو ما يخرج بعلاج كنفط وكبريت وقاروم وميا ومعدن باطن وهو ما لا يخرج بالعلاج كذهب وفضة وحديد ملكه لانه من أجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء والمياه المباحة من الاودية كالنيل والفرات والعيون في الجبال وغيرها وسبيل الامطار يستوى فيها الناس على سبيل الناس شركاء في ثلاث الماء والكلا والنار وبياح ساقط الزروع المنتشرة على الارض وكذا ما ينبت في الموات من السكلا والحب وما يسقطه الناس ويرمونه رغبة عنه في سبق الى شئ منه فهو أحق به من غيره ويجوز الوقوف في الشوارع والجلوس والمعاملة وغيرها ان لم يضيق على المارة ومن سبق الى مكان منها فهو أحق به الا ان يفارقه لحرمته مثلا أو منقلا الى غيره والاسواق التي تقام في كل أسبوع مرة اذا اتخذ فيها قعدا كان أحق به في النوب الا تبسة والجوال الذي يقعد كل يوم في مقعد من السوق يبطل حقه بالمفارقة ولو جلس في مسجد ليعرأ عليه القرآن أو نجوه فسلم في مقاعد الاسواق أو الصلاة لم يكن أحق به من غيره وهو

وحافر البئر للارتفاق

أولى بذلك الماء بانفاق

وحيث كان الماء في ذلك المقر

وقاضا عن حاجة الذي حفر

فلا يجوز مطالعا أن يمنع

من شرب شخص أو بهيمة معه

ولم يجب لسقي زرع أو بناء

ولا لشرب ان يحجزه في انا

أحق به فيها وان فارقه لعذر * (باب الوقف)

هو والتيسير بمعنى وهو لغة الحبس يقال وقفت كذا أي حبستهم وشراحبس ما يمكن الانتفاع به مع بقائه يقطع التصرف في وقفته على مصرف مباح وجود الأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون فان أباطلحة لسايمعها رغب في وقف بئر جامع هو أحب أمواله وخبر مسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف كما قاله الرافعي واشتهر اتفاق الصحابة رضي الله عنهم على الوقف ولا وقع الا وقد روى ان ابن عمر رضي الله عنهما لما كانا مائة سهم من خيبر انبأناهما فلما استجمعا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبت ما لا لم أصب مثله قط وقد أردت ان اتعرب به الى الله عز وجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احبس الأصل وسجل الشجرة فعلم ابن عمر رضي الله عنهما صدقة لا تباع ولا تورث ولا توهب * (فائدة) قال الشافعي قدس الله تعالى روحه لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمت دارا ولا أرضا وانما حبس أهل الاسلام وقسم الشافعي رضي الله عنه العطايا فقال تبرع الانسان على الغير بما له ينقسم الى مخبر في الحياة والى معلق بالموت والثاني هو الوصية والاول ضربان أحدهما تملك بعض كالهبات والصدقات والثاني الوقف وسمي وقفا لما فيه من وقف المال على الجهة العينة وقطع سائر الجهات والتصرفات عنه وأركانها أربعة وقف ووقف وموقوف عليه وصيغة

* (باب الوقف)

يصح وقف مطلق التصرف بصيغة مبينا للمصرف والشرط في الموقوف كالعار لا نحو مظلوم ولا زمار ولم يجز الاعلى شخص وجد كاهله وفرعه الذي ولد ولم يضر بعده ان يقطع وقف آخر وهو الذي به قطع والوقف أيضا جاز على الجهة مالم تكن بحرمته وجهه وان يعلق أو يوقت امتنع والشرط فيه حيث يصح يتبع كالشرط بالتأخير والتقديم والوصف والتخصيص والتعميم

- * (يصح وقف مطلق التصرف بصيغة مبينا للمصرف)
- * (والشرط في الموقوف كالعار لا نحو مظلوم ولا زمار)
- * (ولم يجز الاعلى شخص وجد كاهله وفرعه الذي ولد)
- * (ولم يضر بعده ان يقطع وقف آخر وهو الذي به قطع)
- * (والوقف أيضا جاز على الجهة مالم تكن بحرمته وجهه)
- * (وان يعلق أو يوقت امتنع والشرط فيه حيث يصح يتبع)
- * (كالشرط بالتأخير والتقديم والوصف والتخصيص والتعميم)

يصح وقف مطلق التصرف المختار فيصح من كافر ولو لم يسجد ومن مبعوض لامن مكره ومكاتب ومجبر وعليه بناس أو غيـره ولو بمباشرة وليه يصح الوقف بصيغته وقفت كذا على كذا أو حبسته أو سبلته أو جعلته وقفا أو ما أشبه ذلك ولا بد من بيان المصرف فلو اقتصر على قوله وقفت كذا لم يذكر له لم يصح لعدم ذكر مصرفه ولو ذكر المصرف اجالا كقوله وقفت كذا على مسجد كذا كفي وصرف على مصالحه عند الجمهور وما تضمنه البيت الاول من زيادة النظم والشرط في الموقوف ان يكون مما ينتفع به مع بقائه عينية كالعار لا يقتصر ببيانه في باب العارية وان يكون مملوكا كالواقف قابلا للنقل معناه فلا يصح منهعة لانها ليست بعين فلا يوقف الطعام والى باحسين المشهورة ولا آله لهو كزمار ولادراهم لا ينقل ولا مالها كمال الواقف ولا مستولدة ومكاتب لانهم لا يقبلان النقل ولا يوقف أحد عبده ويصح وقف عقار ومنقول ومشاع وبئر ماء وشجر اشعر وبها تم للبن وصوف ونحوه كبر ولم يجز أي الوقف الاعلى شخص وجد أي على موقوف عليه موجود في الحال كاهله وفرعه الذي ولد والمعنى ان كان الوقف على معين اشترط امكان تملكه في حال الوقف عليه بوجوه في الخارج فلا يصح الوقف على ولده وهو لا ولده ولا على فقراء ولا ذواتهم فان كان فيهم فقير وعنى صح ولا على جنين لعدم تملكه ولا على ميت لانه لا يملك كاصرح به الجرجاني ولا على أحد هذين الشخصين لعدم تعيين الوقف عليه ولا على نفس العبد لانه ليس أهلا للملك والوقف عليه ما لا يوافقه على سببه هو يصح الوقف على مدرسة ومسجد وباط فلا بد ان يكون الوقف مؤبدا سواء ظهر فيه جهة قريبة كالوقف على الفقراء والعلماء والمجاهدين أم لم تظهر كالاعتيار أهل الزمة والمصلحة لان الصدقة عليهم جائزة * (فرع) لو وقف على الاغنياء ودعى شخص انه غني لم يقبل الا بينة بخلاف ما لو وقف على الفقراء

و ادعى شخص انه فقير ولم يعرف له مال فيقبل بلاينة نظر الماصل فيها او قول الناطم من زيادته ولا يضر بعده ان ينقطع آخر الخ اشارة الى انه لو قال وقف على اولادى او على زيد ثم نسله ونحوه مما لا يدوم ولم يزد على ذلك صحيح لان المقصود من الوقف القرينة والدوام فاوله صحيح موجود فيدام على سبيل الخير ويسمى منقطع الاخر فان انقضى المذكور صرف الى اقرب الناس الى الواقف يوم انقراض المذكور ويختص المصرف وجوبا بفقراء قرابات الرحم لا الارث في الاصح فيقدم ابن بنت على ابن عم ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على من سبب ولد له ثم انقضى لم يصح او منقطع الوسط كوقفته على اولادى ثم على رجل منهم ثم على الفقراء صح لوجود المصرف في الحال والمآل ثم بعد اولاده يصرف للفقراء والوقف ايضا جاز على الجهة العامة لم تكن بحرمة الجهة فيشترط في الوقف على الجهة عدم المعصية فلا يصح على الكنائس ونحوها من متعبدات الكفار لما فيه من الاعالة على المعصية ولا بد ان يكون الوقف منجزا لا يصح تعليقه كان قال اذا جاء زيد فقد وقف كذا على كذا الله عقدي قضى نقل الملك في الحال لم ينع على التغليب والسرارية فلا يصح تعليقه على شرط كالبيع والهبة ولا يصح توقيفه فلو قال وقف هذا على كذا اسنم لم يصح لمصاد الصيغة وهذا معنى قوله من زيادته وان يعلق أو يوقف امتنع ولا بد ان يكون لازما فلو قال وقف هذا على كذا بشرط الخير لنفسه في ابقاء وقفه والرجوع فيه متى شاء أو بشرط عوده اليه بوجه ما كان شرط ان يبيعه أو شرط أن يدخل من شاء أو يخرج من شاء لم يصح والوقف لازم فلا يحتاج الى قبض ولا حكم حاكم وقوله والشرط فيه حيث صح يتبع اشارة الى أن الوقف اذا صح كان الوقف فيه على اتباع شرط الواقف ما لم يكن فيه ما يناهى الوقف أو يناقضه وعليه جرت أوقاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم وسواء قلنا الملك للواقف أم للموقوف عليه أم ينتقل الى الله تعالى بمعنى أنه ينفك عن اختصاص الآدميين كما هو الاظهر اذ مبني الوقف على اتباع شرط الواقف كالشرط بالتأخير والتقديم والوصف والتخصيص والتعميم فيتبع شرطه في ذلك كله * (تنبيه) * شرط الناظر عدالة وكفاية ووظيفة عمارة أو اجارة وحفظ أصل وغلة وجمعها وقسمتها على مستحقينها * (خاتمة) * لا يجوز تغيير الوقف عن كيفية فلا يجعل الدار بستانا ولا بالعكس الا اذا جعل الواقف للناظر فيه مراعاة مصلحة الوقف وفي فتاوى القاضي حسين أن يجعل حائوت القصابين للخبازين فكأنه احتمل تغيير النوع دون الجنس ولو تلف الموقوف في يد الموقوف عليه من غير تعد فلا ضمان عليه وكذا الكبران المسجلة على أحواض المأمو الانهار ونحوها فلا ضمان على من تلف في يده شيء منها بالاعتداء ومن التعدي استعماله في غير ما وقف له والله أعلم

* (باب الهبة) *

وهو التملك بلا عوض فان ملك محتاجا أو لثواب الاخرة فصدق وان نقله الى مكان الموهوب له اكراما فهدية فكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس والمصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ونحوه الصحيحين لا تحقرن جارة لجارتهم ولو فرسن شاة أى ظلفها وفى البخارى لو دعيت الى كراع لا يجب ولو اهدى الى تزارع لقبلت وقال صلى الله عليه وسلم تهدوا وتحابوا * (وكل شيء صحيح يبيعه وهب * ولا لزوم قبل قبض المتنب) * * (ولا يعود بعده فيما وهب * وجاز عود المصل مطلقا كاب) * * (وحكم ما أغمره أو أرقبه * من ماله لغيره حكم الهبة) *

كل شيء صحيح يبيعه وهب أى جازت هبته من باب أولى فان بابها أوسع لكن يستثنى من ذلك نحو حبقى حنطسة ونحوهما من المحقرات وجلد الاصبغة قائم الا يصح بيعه او تصح هبتها ونحو أمور آخرى المبسوطات ولا بد في الهبة من الصيغة وهى الايجاب من الواهب كوهبتك كذا أو أعطيتك كذا والقبول من المتنب باللفظ متصلا كأنهبت أو غلكت أو قبلت ولا يشترط الصيغة فى الهدية ولا فى الصدقة ويشترط فى العاقد ما مرقى البيع ولا يلزم الهبة الا بالقبض كما قال ولا لزوم قبل قبض المتنب بكسر الهاء فلا يلزم أى لا تملك بالاعتداء ولا روى

* (باب الهبة) *

وكل شيء صحيح يبيعه وهب
ولا لزوم قبل قبض المتنب
ولا يعود بعده فيما وهب
وجاز عود المصل مطلقا كاب
وحكم ما أغمره أو أرقبه
من ماله لغيره حكم الهبة

الحاكم في صحبه ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى الى النجاشي ثلاثين أوقية مسكاً ثم قال لام سلمة اني لارى النجاشي قد مات ولا رى الهدي التي اهديت اليه الا سترده فاودت الى فهى لك فيكون كذلك ولانه عقد ارفاق كالقرض فلا علك الا بالقبض * (تنبيه) * هذا في الهبة الصحيحة غير الضمنية وذات الثواب أما الفاسدة فلا تملك بالقبض وأما الضمنية كقوله أعتق عبدك عنى مجازاً فإنه يعتق عنه ويسقط القبض كما سقط القول اذا كان التماس العتق يعوض كما قالوه في باب الكفارة وأما ذات الثواب فتستقل بالقبض لانها بيع ولا بد ان يكون القبض باذن الواهب فيه ان لم يكن يقبضه بنفسه ولا يعود بعده فيما وهب فاذا قبضها الموهوب لم يكن الواهب حينئذ الرجوع فيها الا ان يكون الواهب والداً كما قال وجاز عود الاصل مطلقاً كاب وكذا سائر الاصول من الجهتين لقوله صلى الله عليه وسلم لم لا يحل لرجل ان يعطي عطية أو هبة فيرجع فيها الا الولد فيما يعطى ولده واه الترمذي والحاكم وصححه هذا ان لم يزل ملك الفرع عن الموهوب فلورال لم يكن للاصل الرجوع لان ملكه الآن غير مستفاد منه واعلم انه بسن للوالدان على العدل في عطية أولاده بان يسوي بين الذكر والانثى لخبر البخاري اتقوا الله واعلموا بان أولادكم يكره تركه لهذا الخبر ويسن أيضاً أن يسوي الولد اذا وهب لوالديه شيئاً ويكره ترك التسوية كما سرى الاولاد فان فضل أحدكم فالأولم أولى لخبر ان لها ثلثي البر وأفضل البر للوالدين وعقوق كل منهما من الكفار وصلة القرابة مأمور بها واعلم ان الشاظم أعلى الله درجته ختم الباب بالعمري والرقبي فقال وحكم ما نعمة وأرقباني آخره وقد برز ذلك ان الهبة تصح بعمري أو رقبى فالعمري كما اذا أعمره شيئاً كان قال أعمرك هذا أى جعلته لك عرك أو حيايتك أو ما عشت وان زاد فاذا مات عادك والرقبي كما اذا قال جعلته لك رقبى أو أرقبتك هذه الدار أو جعلته لك رقبى أى ان مت قبلى عادت الى وان مت قبلك استقرت لك وسميت رقبى لان كل واحد منهما معروف من صاحبه والاصل في ذلك خبر الصححين العمري ميراث لاهلهما وخبر أبى داود لا نعمة وأولا ترقيوا نى أقرب شيئاً أو أعمره فهو لوارثه أى لا ترقيوا ولا تعمروا طمعى أن يعود لكم فان مصيره الميراث * (خاتمة) * انعقد الاجماع على استحباب الهبة بجميع أنواعها وقد يعرض لها أسباب تخرجها عن ذلك منها الهبة ذراب الولايات والعمال ومنها ما لو كان المتهب يستعين بذلك على معصية واعلم ان الهبة ان أطقت بان لم تقيد بشاوب ولا بعدم فلا ثواب فيها وان كانت لا على من الواهب أو قيدت بشاوب مجهول فباطلة أو بعموم فبيع نظر المصنف ونظر الهدية ان لم يعتد رده كقصوره فهدية أيضاً والا فلا وإن لم يكن هبة حرم استعماله الا فى أكل الهدية منه ان اعتد ولو دفع شخص الى آخر ردهما وقال ادخل الحمام أو دراهم وقال اشتر لنفسك بها عمامة ونحو ذلك فان قال ذلك على البسط المعتاد ملكه ويتصرف فيه كيف شاء وان كان غرضه تحصيل ما عينه لما به شعث أو وسخ أو كشف رأسه لم يجوز صرفه الى غير ما عينه * (باب القطة) *

هى بضم اللام وفتح القاف واسكنهم الغنى الشئ الملقوط وسرعاد وجن حق محترم غير محرر لا يعرف الواجد مستحقه والاصل فيه سابق لاجماع الآيات الأربعة بالبر والاحسان اذنى أخذها للحفاظ والرد برواحسان والاحبار الواردة فى ذلك تكبر مسلم والله فى عون العبد مادام العبد فى عون أخيه وهو ما فى الصححين عن زيد بن خالد الجهنى أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف عفاصها وكأها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنفها ولو تكن ودبعة عندك فان جاء صاحبها يوماً من الدهر فادها اليه والافشأ نك بها وسأله عن ضالة الابل فقال مالك ولها ادعها فان معها أحد أدها وسقاهما تردها الماء وتاكل الشجر حتى يلقاها ربه وسأله عن ضالة الشاة فقال ادعها فانها هاهنا لك أو لانحيك أو لذئب

* (باب القطة) *
والشخص ان يظفر بمال ضائع
ضائع
بموضع كمسجد وشارع
فلقطة لو اتق بنفسه
أولى وغير وائق بعكسه

* (والشخص ان يظفر بمال ضائع * بموضع كمسجد وشارع) *

* (لقطة لو اتق بنفسه * أولى وغير وائق بعكسه) *

أى والشخص الحر ان يظفر بمال ضائع بموضع كمسجد فلقطة فاخذ لو اتق بامانة نفسه أولى أى أفضل من

تركها وغير واثق بامانة نفسه بعكسه أى فلا يستحب له أخذها ويكره لفاسق ثلاث دعوه نفسه الى الخيانة وانما يكون الاخذ افضل لمن وثق بنفسه اذ لم يتعين عليه أخذها بان كان هناك من يأخذها ويحفظها فان لم يكن ذلك غيره وجب عليه أخذها كالوديعة بل أولى لان الوديعة تحت يد صاحبها أما الرقيق فلا يصح التقاطه بغير إذن سيده وان لم ينه فاذا التقط باذنه صح وكان سيده هو الملتقط وأما بغير اذنه فن أخذها منه كان هو الملتقط ولو أقرها في يده سيده واستخفظه عاها ليعرفها هو أمين جاز والا فلا يصح اللقطة من مكاتب كتابه صحيحة * (تنبيه) * إذا كان واجدا للقطعة صديقا أو مجنوناً أو كان مخجوراً عليه بسفه انتزعهامنه ووليه وعرفها وقبله كماله

وليعرف الملتقط الوعاء
والجنس والمقدار والوكاء
ثم عليه حفظها دون المؤن
لكنه مثل الوديعة مؤتمن
ويلزم التعريف قدر عام
بالعرف لاني سائر الايام
بوضع الوجدان والجامع
كالطرق والاسواق

والجوامع
وبعد لا أخذ التملك
مع الضمان حين ياتي المالك
وقسمت لاربعة أقسام
أولها يبقى على الدوام
من النقود والشباب والورق
وتحوها فالحكم فيه ما سبق
والثاني لا يبقى على الدوام
بحالة كالرطب من طعام
فان يشافا لا كل مع غرم البدل
أو بيعها مع حفظ ما منه حصل
نالتها يبقى ولكن مع تعب
كالتمر في تخفيفه وكالعنب
فيعبر رطباً أو التخفيف
وبعد ذلك يلزم التعريف
رابعها ما احتاج ما لا يصرف
كالحيوان مطلقاً اذ يعلف
فاخذه يجوز بالتخيير
للشخص في ثلاثة أمور
أكل وبيع ثم يحفظ الثمن
والترك لكن ان يسامح بالمؤن
وان يكن من السباع يمنع
فلقطه ان كان في الصحرا منع

* وليعرف الملتقط الوعاء * والجنس والمقدار والوكاء *
* ثم عليه حفظها دون المؤن * لكنه مثل الوديعة مؤتمن *
* ويلزم التعريف قدر عام * بالعرف لاني سائر الايام *
* بوضع الوجدان والجامع * كالطرق والاسواق والجوامع *
* (وبعد لا أخذ التملك * مع الضمان حين ياتي المالك *
* ونسبت لاربعة أقسام * أولها يبقى على الدوام *
* (من النقود والشباب والورق * وتحوها فالحكم فيه ما سبق *
* (والثاني لا يبقى على الدوام * بحالة كالرطب من طعام *
* (فان يشافا لا كل مع غرم البدل * أو بيعها مع حفظ ما منه حصل *
* (نالتها يبقى ولكن مع تعب * كالتمر في تخفيفه وكالعنب *
* (فيعبر رطباً أو التخفيف * وبعد ذلك يلزم التعريف *
* (رابعها ما احتاج ما لا يصرف * كالحيوان مطلقاً اذ يعلف *
* (فاخذه يجوز بالتخيير * للشخص في ثلاثة أمور *
* (أكل وبيع ثم يحفظ الثمن * والترك لكن ان يسامح بالمؤن *
* (وان يكن من السباع يمنع * فلقطه ان كان في الصحرا منع *

وليعرف الملتقط الوعاء وهو يكسر الواو والمداميه اللقطة من جاد أو غيره والجنس من نقد أو غيره والمقدار كالتين فأكثروا وكأثره وهو يكسر الواو والمدامير بطيه من خبط أو غيره ثم يجب عليه حفظها السكها في حوز مثلها دون المؤن كباقي فلا يجب عليه لكنه مثل الوديعة مؤتمن ففهم المعنى الامانة والولاية والاكتساب آخر بعد التعريف ويلزم التعريف قدر عام أى سنة من يوم التعريف تحديد اذا أراد تملكها ولا يشترط أن تكون السنة متصلة بل يكفي ولو متفرقة على العادة كما قال من زيادته بالعرف لاني سائر الايام فيعرفها كل يوم مرتين طرفيه أسبوعاً ثم في كل يوم طرفه مرة أسبوعاً ثم كل أسبوع مرة أو مرتين ثم كل شهر كذلك لا ينسى بموضع الوجدان أى في الموضع الذي وجدها فيه وليكثر من التعريف فيه لان طلب الشيء في مكانه أكثر والجامع كالطرق والاسواق والجوامع أى بأبوابها عند خروج الناس من الجماعات ونحوها من مجامع الناس في بلاد الالتقاط وقرية ولا تعرف في المسجد كما لا تطالب اللقطة فيها قال الرافعي عن الشافعي انه صح جواز التعريف في المسجد الحرام بخلاف سائر المساجد وبعده أى التعريف المذكور لا أخذ ان لم يجد صاحبها التملك باللفظ كقوله تملكك مع الضمان حتى ياتي المالك أى مع قصد الضمان وتكون قرضاً عليه يثبت بدله في ذمته واذا تملكها بعد التعريف ولم يظهر لها مال فلا شيء عليه في انفاها فانها كسب من اكسبه ولا مطالبة عليه في الآخرة واعلم أن الشيء الملتقط قسمان مال وغیره والمال نوعان حيوان وغیر الحيوان ضربان آدمي وغیرہ ويعلم غالب ذلك مما ياتي في قوله وقسمت أى اللقطة بالنظر الى ما يفتل فيها لاربعة أقسام الاول ما يبقى على الدوام من النقود والذهب والفضة والشباب

والورق يفتح الرأ ونحوها فالحكم فيه ما سبق وقد عرفته والثاني ما لا يبقى على الدرهم بحاله بل يفسد بالتأخير
كالرطب يفتح الرأ من طعام كالرطب بضم الرأ الذي لا يبقى والبقول فالملتقط مخبر فيه بين أكله وغرم بدله من
منسل أو قهقهة أو بيعه بشئ من مثله وحفظ ثمنه لساكنه والثالث ما يبقى على الدرهم ولكن عن تعب كالتمرفي
تجفيفه وكالعنب الذي يتجفف فيفعل الملتقط ما فيه المصلحة لساكنه من بيعه وحفظ ثمنه أو تجفيفه وحفظه
لساكنه ان تبرغ الملتقط بالتجفيف والا فبيعه بعرضه باذن الحاكم وإن وجدته وينفعه على التجفيف ورابعها
ما احتاج ما لا يصرف في نفقته كالحيوان وما للمقامن آدمي أو غيره ولكن النقط الآدمي نادر فلهذا تركه الأصل
وغیره فغير الآدمي قسمان حيوان لا يمتنع بنفسه من صغار السباع كشاة وحمل وفصيل وكسيرة من ابل وخيل
ونحو ذلك مما اذا تركه يضيع بكاسر من السباع فاخذ به يجوز ان وجدته بمفارقة لكن بالتخير للشخص الاستخذ
له في ثلاثة أمور بين أكله وغرم ثمنه أو بيعه وحفظ ثمنه لساكنه أو تركه والنطوع بالانفاق عليه ان شاء فان
لم يتطوع وأراد الرجوع فلينتفق باذن الحاكم فان لم يجد أشهد والقسم الثاني يمتنع من السباع بنفسه فان
وجدته في الصحراء تركه وجوبا وان وجدته في الحضر فهو مخير بين الاشياء الثلاثة المتقدمة ذكرها في القسم الرابع
هذا حاصل كلام الناطم وقوله لا ربح وفي ثلاثة بالتسوية وفيه ما قوله والثاني بخذف الباء والوزن * (خاتمة) *
لا تحل اقطة حرم مكة شرعها الله تعالى الاحفظ ويجب تعريف ما النقطة لحفظه بالزم الاقطة الاقامة لا يعرف
أو دفعها الى الحاكم لان الله تعالى جعل حرم مكة مثابة للناس يعودون اليه المرة بعد الاخرى فربما يعود
مالسكها من أجلها أو يبعث في طلبها أو أمارا الحرم المدي فهو كسائر البلاد اقتضاه كلام الجمهور

(باب اللقيط)

وهو طفل صغير ضائع لا يعلم له كفيل ويقال له ملقوط ومنبوذ ودعي ونسي لقيطا وملقوفا باعتبار انه يلقط
ومنبوذا باعتبار انه نبذ أي التي في الطريق ونحوه كما قال

*(هو الصغير في مكان ينبذ * وماله من كافل فيؤخذ)*

*(فرض على كل الوري فان سبق * حرشيد مسلم فهو الاحق)*

*(ولا يقر مع سوى أمين * ولا الصبي والعبد والمجنون)*

*(ورزقه في ماله الذي معه * فيب مال ان يكن به سعة)*

أخذ اللقيط المذكور وحفظه وتربته فرض كفاية لقوله تعالى ومن أحياهن كما نأحياهن كما نأحياهن الناس جميعا
اذا باحياهنها سقط الخرج عن الناس فاحياهم بالانجاة من العذاب فان سبق اليه حرشيد مسلم فهو الاحق ولا
يقر بالبذاء للمفعول مع سوى أمين أي لا يترك الا في يد أمين وهو الحر الرشيد العدل ولو موسنوا فلو اقطعه
غيره ممن به رق أو مكانب أو كافر أو صبي أو مجنون أو فاسق لم يصح فينزع اللقيط منه لان حق الحضنة ولاية
وليس من أهلها كما أفاده الناطم بقوله من زيادته ولا الصبي والعبد والمجنون فالوا في قوله ولا زائدة للوزن
والكافرا لقط كافر لما بينهما من الموالاة ورزقه أي اللقيط من ماله الذي معه أي العام كالوفد على القمام
والوصية لهم أو الخاص وهو ما اختص به كالشئب الملبوسة له أو المفوفة عليه أو الفرس وشئبته أو ما أعطى م
أو المشدودة به أو ما يشبهه من منطقة أو هيمان أو حلي أو دراهم أو دنانير أو المال المدفون تحته ولا يجعل
له وكذا ثياب وأمتعة موضوعة بقر به لئلا لا ينفق عليه الا باذن القاضي اذا أمكنت مراجعته فان خالف
ضمن ولم يرجع فان لم يجد قاضيا فليشهد ثمان لم يوجد للقيط مال فرزقه في بيت المال كما قال فيب مال ان
يكن به سعة من سهم المصالح فان لم يكن في بيت المال أو كان وثم ما هو أهم منه يقرض عليه الحاكم
فان عسر الاقتراض وجب على مواسر يتاقرضا بانفاق عليه ان كان حرا والا فلي سبده * (تتبعان) *
أحد هما يجب الاشهاد على اللقيط وعلى ماله مع خيفة من استرقاقه فانهم ما يستفاد من قول الناطم فرضا على
كل الوري أن فرض الكفاية واجب على جميع المكافين بسقط بفعل البعض تخفيفا والالام للجميع
بتركه وهو مذهب الجمهور وافقهم السبكي وخالفه ولده في جمع الجوامع كما بينت ذلك في شرحي على الزبد

(باب اللقيط)

هو الصغير في مكان ينبذ

وماله من كافل فيؤخذ

فرض على كل الوري فان سبق

حرشيد مسلم فهو الاحق

ولا يقر مع سوى أمين

ولا الصبي والعبد والمجنون

ورزقه في ماله الذي معه

فبب مال ان يكن به سعة

* (باب الودعة) *

يقال على الوديعة وعلى العين المودعة من ودع الشيء يدع إذا سكن لأنهم إذا كانت عند المودع وقبيل غير ذلك والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ان الله يامركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وقوله تعالى فليؤد الذي ائتمن أمانته وخبرها بالامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك رواه الترمذي وقال حسن غريب والحاكم وقال على شرط مسلم ومعنى لا تخن من خانك لا تقابل به بخيانة ولاها أربعة أركان مودع ومودع ووديعة وصديعة

- * (ويستحب أخذها لمن يثق * بنفسه ولم يجز أن لم يثق)
- * (وحفظها بحتم يجعلها * في موضع يكون حرز مثلها)
- * (لكن تكون عنده أمانة * ما لم يكن تقصير أو خيانة)
- * (ولا خلاف أن قول المودع * مصدق في ردها للمودع)
- * (وان يؤخر ردها بعد الطلب * من غير عذر فالضمان قد وجب)

يستحب أخذها أي الوديعة لمن يثق بنفسه وقد وعى على حفظها الخبر والله في عون العبد مادام العبد مادي في عون أخيه فان عجز عن حفظها شكره له أخذها ولا يكره عند القدرة لمن يثق بنفسه على المعتمد * (نذرية) * محل الاستحباب لمن يثق بنفسه اذ لم يتعين عليه أخذها فان تعين وجب وحفظها أي الوديعة تحت أي واجب على الوديعة ويجعل محلها في موضع يكون حرز مثلها فان أخر أحرارها مع التمكن أو دل عليه سارقا بان عين له مكانها أو ضاعت بالسرقة أو دل عليها من يصادر المالك ضمنها لئلا يفتقر ذلك للحفظ ويجب عليه دفع متلفاتها أمواله وضعها في غير حرز مثلها أو وقع الخرب في الدار فتركه حتى احترق أو ترك علف الدابة أو سعة بها حتى ماتت به أو ترك نشر ثياب الصوف وكل ما يفسده الدود أو ترك لبسها اذ لم تدفع الآفات الابه حتى تلفت فانه يضمنها لان الله تعالى سماها أمانة والضمان ينافيها والى هذا أشار الناطم بقوله لكن تكون عنده أمانة الخ أي فلا يضمن الاب التعمدي في تلفها كان خالف مالكمها فيها أمره به في حفظها وتلفت بسبب المخالفة كأن قاله لا ترد على الصدوق فردد وانكسر ببقائه ولا خلاف ان قول المودع بفتح الدال مصدق في ردها للمودع بكسر هاء قبل قوله في ردها يمينه لانه ائتمنه أموالا على ردها على غير من ائتمنه كان ادعى المودع ردها على وارث المودع فانه يطالب باليمين أو اعلم ان كل أمين كرتن ووكيل وشريك وعامل قراض وولي محجور أو مقلط لم يملك أو مستأجر وأجير ونحوه مصدق في التلف على حكم الامانة ان لم يذ كر سببا أو ذكر سببا فمأواه عرف دون عومه وان لم يعرف فلا يدين اثباته باليمين ثم يصدق بيمينته في التلف به وان عرف وقوعه وعومه ولم يحصل صدق بالعين وقوله وان يؤخر ردها بعد الطلب الخ أشار به الى انه اذا طالب المالك به سأل ردها عليه مع القدرة عليها حتى تلفت ضمنها بعد لها من مثلي ان كانت مثلية أو قيمة ان كانت متقومة بغيرها الواجب عليه فان الله تعالى قال ان الله يامركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وليس المراد ردها كلها الى مالكمها بل يحصل أن يتخلى بينه وبينها فقطع أموالا أخر ردها العذر ظاهر كصلاة أو طهارة أو كل أوقضاء حاجة أو غير ذلك لكن لم يطلبها مالكمها لم يضمنها لعدم تقصيره

* (كتاب الفرائض) *

جمع فريضة بمعنى مفرضة أي مقدرة لها فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها والفرض لغة التقدير قال تعالى فأنصف ما فرستم أي قدرتم وشرعاً نصيب مقدراً شرعاً للوارث والاصل فيها آية الموارث والاختبار تكبر الحقة والفرائض بأهلها السابق فلاولى رجل ذكر واشتهرت الاختبار بالحث على تعليمها وتعلمها منها تعلموا الفرائض وعلموها الناس في امرؤة بوض وان العسلم سبب قبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنين في الفريضة فلا يجدان من يقضى بينهما فها منها تعلموا الفرائض فانه من دينكم وانه نصف العلم وانه أول علم يفرغ من أمي وأما سمي نصف العلم لان الانسان حالتين حالة حياة وحالة موت والكل منهما ما أحكام تخصه وقيل النصف بمعنى الصنف قال الشاعر

* (باب الودعة) *

ويستحب أخذها لمن يثق
بنفسه ولم يجز أن لم يثق
وحفظها بحتم يجعلها

في موضع يكون حرز مثلها
لكن تكون عنده أمانة
ما لم يكن تقصير أو خيانة
ولا خلاف ان قول المودع

مصدق في ردها للمودع
وان يؤخر ردها بعد الطلب

من غير عذر فالضمان قد وجب
* (كتاب الفرائض) *

اذا مات كان الناس نصفان شامت * وأخرون بالذي كنت أصنع

ويتعلق بالتركة خمسة حقوق مرتبة أخذ الناطم في بيانهم بقوله من زيادته

* (وما بعين تركة تعلقا * من الدين فليقدم مطلقا)

* (وبعد تجهيز بما يليق له * وبعده كل الدين المرسله)

* (وثالث ما يفضل للوصيه * وبعده للوارث البقية)

يبدأ أوجوباً بمن تركة الميت بحق تعلق بعين التركة كالزكاة ولا تختص صور التعلق والخاصة لها التعلق بالعين كما أفاده الناطم وهذا هو الحق الاول والثاني ما أشار إليه بقوله وبعد تجهيز بما يليق له أي مؤنة التجهيز وهو ما يحتاج إليه الميت من كفن وحنوط وأجرة تعسليه وحفر قبره وغير ذلك بحسب بساره واعساره ولا عبرة بما كان عليه في حياته من اسرافه وتقديره والثالث ما تضمنه قوله وبعده أي التجهيز كل الدين المرسله أي الدين التي كانت أصلية لله تعالى أولاً حتى والرابع ما أشار إليه بقوله وثالث ما يفضل للوصية لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وقدمت الوصية في الآية على الدين مع أنه مقدم لحكمة جليلة وهي ان الوصية لما أشبهت الميراث في كونها بلا عوض كان في اخراجها مشقة على الوارث فقدمت حثا على اخراجها ولان الوصية غالباً تكون لضعاف فقوى جانبها بالتقديم في الذكركيلا يطمع فيها ويتساهل بخلاف الدين فان فيه من القوة ما يغني عن التقوية بذلك والخامس ما أشار إليه بقوله وبعده يعني ثم للوارث البقية من حيث انه يتساهل عليه بالتصرف ليصح تأخره عن بقية الحقوق والافعالها بالتركة لا يمنع الارث على الصحيح والوارث في قول الناطم وبعده للترتيب وقوله تركة بكسر التاء الفوقية وسكون الراء

* (فالوارثون عشرة ان تختزل * هم ابنة وابن ابنة وابن ابنة وان نزل)

* (أب وجد لاب أخ وعم * وابناهما والزوج مع مولى النعم)

الوارثون من جنس الرجال عشرة بطريق الاختصاص كما قال ان تختزل بضم التاء الفوقية وفخ الزاي أي تختصر منهم اثنتان من أسفل النسب وهما الابن وابن الابن واثنتان من أعلاه وهما الاب والجد أبو الاب وان علا وأربعة من الحواشي وهم الاخ لابوين أو من أحدهما أو العلم لابوين أو لاب وابن الاخ لابوين أو لاب فقط يخرج ابن الاخ لأم فلا يرث لانه من ذوى الارحام وابن العم المذكور واثنتان بغير النسب وهما الزوج ولو في عدة رجعية ومولى النعم أي المولى المعتقد والمراد به من صدر منه الاعتناق أو ورث به ما طريق البسط هنا أن يقال الوارثون من الذكور خمسة عشر الاب وأبوه وان علا وابن ابنة وان نزل والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم للابوين والعم للاب وابن العم للابوين وابن العم للاب والزوج والمعتقد وقول الناطم أب بخطف وأوالعطف وهو سائغ شائع في الكلام الفصح

* (والوارثون سبع نسوة أقل * بنت كذا بنت ابنة وان سفل)

* (أخت وأم جدة وان رقت * وزوجة ثم التي قد اعتقت)

والوارثات من جنس النساء سبع بتقديم السيد على الموحدة بطريق الاختصاص كما قال أقل منهم اثنتان من أسفل النسب وهما البنت وبنت الابن وان سفل أي الابن وهذا أحسن من قول أصله وان سفلت لانه يؤدي الى دخول بنت بنت الابن في الارث وهو خطأ واحدة من الحواشي وهي الاخت لابوين أو لأحدهما أو اثنتان من أعلى النسب وهما الام والجدة المدلية بوارث كام الاب وأم الام وان رقت أي عات فخرج بالمدلية بوارث أم أبي الام فلا يرث واثنتان بغير النسب وهما الزوج وجدة ولو في عدة رجعية والمعتقد وهي من صدر منها المعتق كما قال ثم الذي قد اعتقت أي ورثت به كما مر وطريق البسط هنا أن يقال الوارثات من النساء عشرة الام والجدة للاب وللأم وان علنا والبنت وبنت الابن وان سفل والاخ الشقيقة والاخ للاب والاخ للام والزوجة والمعتقة * (فائدة) * الا فصيح أن يقال في المرأة زوج والزوجة لغة صريحة قال النووي واستعمالها في باب الفرائض متعين ليحصل الفرق بين الزوجين

وما بعين تركة تعلقا
من الدين فليقدم مطلقا
وبعد تجهيز بما يليق له
و بعده كل الدين المرسله
وثالث ما يفضل للوصيه
و بعده للوارث البقية
فالوارثون عشرة ان تختزل
هم ابنة وابن ابنة وان نزل
أب وجد لاب أخ وعم
وابناهما والزوج مع مولى النعم
والوارثون سبع نسوة أقل
بنت كذا بنت ابنة وان سفل
أخت وأم جدة وان رقت
وزوجة ثم التي قد اعتقت

* (وان يكن كل الرجال اجتمعوا * فابن وزوج وأب لم يمنعوا) *
 * (أو النساء البنت مع شقيقته * والام مع بنت ابنه وزوجته) *
 * (أو سائر النساء والرجال * نفيسة لم يمنعوا بحال) *
 * (ابن وبنت ثم أم والأب * وزوجها وزوجته لم يحجبوا) *
 * (أو لم يخلف وارثا من علم * فماله لبيت مال منتظم) *

في هذه الايات مسائل الاولى لواجتمع كل الذكور فقط ولا يكون الا والميت أنثى ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوج فقط لانهم لا يحجبون ومن بقي يحجب بالاجماع فابن الابن بالابن والجد بالاب والباقي يحجب بكل منهم ما أو بالابن وتضع مسائلهم من اثني عشر لان فيهم اربعة اوسدس الزوج الرابع وللاد السدس وللابن الباقي الثانية اذا اجتمع كل النساء فقط ولا يكون الا والميت ذكر فالوارث منهن خمس وهن البنت وبنت الابن والام والاخت للابوين والزوجة والباقي من النساء يحجب بالجد بالام والاخت للام بالبنت وكل من الاخت للاب والمعتقة بالشقيقة لا يكون مع البنت وبنت الابن عصبة تأخذ الفاضل عن الفروض وتضع مسائلهم من اربعة وعشرين لان فيها سدس او ثلث للام السدس وللزوجة الثلث وللبنات النصف ولبنات الابن السدس وللأخت البنتي وهو سهم الثالثة اذا اجتمع الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين بان اجتمع كل الرجال والنساء الا الزوجة فأن الميعة وكل النساء والرجال الا الزوج فانه الميت ورث منهم من المسئلتين خمسة الابوان والابن والبنت واحد الزوجين وهو الزوج حيث الميت الزوجية وهي حيث الميت الزوج يحجبهم من عددهم الاولى من اثني عشر للابوين السدسان وللزوج الربع والباقي وهو خمسة بين الابن والبنت اثلاثا ولا ثالث لها صحيح فتضرب ثلاثة في اثني عشر تباع ستا وثلاثين ومنها تصح والثاني أصلها اربعة وعشرون للزوجة الثلث وللأبوين السدسان والباقي وهو ثلاثة عشر يعين لابن والبنت اثلاثا ولا ثالث له صحيح فتضرب ثلاثة في اربعة وعشرين تباع اثنتين وسبعين ومنها تصح المسئلة الرابعة اذا لم يكن وارث أو كان ولم يستغرق صرف التركة لبيت المال المنتظم ارثا لا مصلحة لقوله صلى الله عليه وسلم لم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه وأهله وأولاد وغيره وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه شيئا وإنما يصرف ذلك في مصالح المسلمين لانهم يعقلون عن الميت كالعصبة من القرابة فيضع الامام تركته أو باقية في بيت المال أو يخص منها ما من يشاء وقد علم من كلام الناطم كغيره ان ذوى الارحام لا يرثون وفي ذلك كلام طويل ذكرته في كتاب الابتهاج في شرح نظم فرائض المنهاج فليراجع من أراد الكتاب لطال هذا الفن (ضابط) كل من انفرد من الذكور حاز جميع التركة الا الزوج والاخ للام ومن قال بالرد لا يستثنى الا الزوج وكل من انفرد من الاناث لا يجوز جميع المال الالعتقة ومن قال بالرد لا يستثنى من يحوز جميع المال الا الزوجية وما تضمنه هذه الايات من زيادته

* (واجب بوصف تسعة من العدد * مبعوض والقن مع أم الولد) *
 * (مدبر مكاتب ومن كفر * من مسلم والعكس أيضا معتبر) *
 * (وقاتل من القتل مطلقا * وذو ارثا والذى ترثها) *

اعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة أمور وجود اسبابه وجود شرطه وانتفاعه وانفعه فاما اسبابه فاربعة قرابة وولاء ونكاح وجهه الاسلام وشرطه اربعة أيضا تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت حكما كما في حكم القاضى بموت المفقود اجتهادا وتحقق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو لمصلحة ومعرفة ادلائه للميت بقرابة أو نكاح أو ولاء والجهة المقضية للارث تفصيلا والموانع أيضا اربعة كما قال ابن الهائم في شرح كافيته الرق والقتل واخذت لاف الدين والدور الحكمي وهو ان يلزم من توريت الشيخص عدم توريت له كاخ أقر بابن للميت فيثبت نسب الابن ولا يرث وقول الناطم واجب أي يمنع أيها الفرصى اذا حجب في اللغة المنع وشرع يمنع من قام به سب الارث بالدكية أو من أوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان والثاني حجب نقصان

وان يكن كل الرجال اجتمعوا
 فابن وزوج وأب لم يمنعوا
 أو النساء البنت مع شقيقته
 والام مع بنت ابنه وزوجته
 أو سائر النساء والرجال
 نفيسة لم يمنعوا بحال
 ابن وبنت ثم أم والأب
 وزوجها أو زوجة لم يحجبوا
 أو لم يخلف وارثا من علم
 فماله لبيت مال منتظم
 واجب بوصف تسعة من العدد
 مبعوض والقن مع أم الولد
 مدبر مكاتب ومن كفر
 من مسلم والعكس أيضا معتبر
 وقاتل من القتل مطلقا
 وذو ارثا والذى ترثها

فالثاني كحجب الولد الزوج من النصف الى الربع ويمكن دخوله على جميع الورثة فالاول قسمان حجب بالوصف ويسمى منعاً كالقتل والرق وسسباق ويمكن دخوله على جميع الورثة أيضاً وحجب بالشخص والاستغراق وهو المراد بقول الاصل ومن لا يحجب بحال خمسة الزوجان والاخوان وولد الصلب وقديين الناطم الحجب بالوصف بقوله واحجب بوصف تسعة من العدد الاول المبعوض اذا صحح أن المبعوض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لانه ناقص بالرق في النكاح والطلاق والولاية فلم يرث كالقن والثاني القن أى الرقيق والثالث أم الولد والرابع المدبر والخامس المكاتب لنقصهم بالرق وينفى عن هذا كله التعبد بالرق لكن الناطم أراد الايضاح للمبتدى ولا يرث الرقيق كله وأما المبعوض فيورث عنه ما ملكه ببعضه الحر لانه تام الملك عليه فيرثه عنه قريبه الحر أو معتق بعضه وزوجته ولا شيء لسيده لاستيفائه حقيقة بما اكتسبه بالرقية والسادس الكافر كما تضمنه قوله ومن كفر الى آخر البيت فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم لانقطاع الموالاة بينهما أما ملنا الكافر اذا كان اهما معا هـ دفيت وارثان كيهودى من نصرانى أو نصرانى من مجوسى أو مجوسى من ونى وبالعكس لان جميع ملل الكفر في البطلان كاله الواحدة قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال ولا توارث بين حوى وذى لانقطاع الموالاة بينهما ما والسابع القتال فلا يرث القاتل من مقتوله مطلقاً لغير الترمذى وغيره ليس للقاتل شيء من الموارث ولانه لو رث لم يؤمن ان يستحل الارث بالقتل فاقتضت المصلحة حرماته والثامن المرتد كما قال وذو ارتداد والتاسع الزنديق كما قال والذي تزدنا بالف الاطلاق فلا يرث ولا يرث وهو من لم يتدين بدين وكذا نصرانى تهودى أو يهودى تنصر أو نكحوا والتصريح بالزنديق من زيادته ثم شرع في بيان الفروض وأحكامها وهم كل من له سهم مقدس شرعاً لا يزيد عليه ولا ينقص وقد رما يستحقه كل منهم فقال

(فصل)

*(ثم الفروض ستة مقدرة * وفى كتابنا مقررره)*

*(ربيع ونصف الربيع ثم ضعفه * والثالث ثم ضعفه ونصفه)*

الفروض جمع فرض بمعنى النصيب أى الانصاف ستة بقوله وبدونه مقدرة للورثة وفى كتابنا سبحانه وتعالى مقررة ويعبر عنها بعبارة أو ضحكها النصف والربع والثمن والثلاثان والثالث والسادس وأخصرها الربع والثالث وضعف كل ونصفه وان شئت قلت النصف ونصف ونصف والثالثان ونصفهما ونصف نصفهما وان شئت قلت ما ذكره الناطم *(فائدة)* الفروض الستة يجتمعها هادياً بقاها فى حساب الجمل خمسة وهى عدد أصحاب النصف والذاتين وهى عدد أصحاب الربع والاف واحد وهو اشارة لأصحاب الثمن والذاتين باربعة وهو عدد أصحاب الثمنين والباء باثنين وهو عدد أصحاب الثالث والراى بسبعة وهو عدد أصحاب السادس وقول الناطم ربيع والربع باسكان الموحدة وقوله والثالث باسكان اللام

*(فالنصف فرض خمسة زوج ورث * ان ينفرد عن فرع زوجة يرث)*

*(بنت وبنت ابن وأخت للاب * والام أيضاً ثم أخت للاب)*

*(ان تحلل كل عن معصب لها * ومثلها وكل أنثى قبلها)*

الفرض الاول النصف وبدء الناطم به كغيره لكونه أكبر كسر مفرد وهو فرض خمسة أحدها الزوج ان ينفرد عن فرع زوجة اذا لم يكن لزوجته ولد منه أو من غيره ولا ولد ابن وان نزل لقوله تعالى ولاكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد ولد الابن كولد الصلب فيحجب الزوج من النصف الى الربع اما لصدق اسم الولد عليه مجازاً او اما قياساً على الارث والتعصيب فانه فيها كولد الصلب اجماعاً *(تنبيه)* الولد يصدق بالذكر والانثى وأقاد الناطم بقوله فرع زوجة يرث اخرج ولد فانه مانع من نكح رقى ككافر وثانها البنت اذا انفردت عن جنس البنوة والاخوة لقوله تعالى وان كانت واحدة فالها النصف وثانها بنت الابن وان نزل بالاجماع اذا انفردت عن تعصيب وتنقيص نخرج بالتعصيب ما اذا كان معها أخ فى درجاته فانه يعصبها ويكون لها نصف ما حصل له وبالتنقيص ما اذا كان معها بنت صاب فان لها معها

(فصل)

ثم الفروض ستة مقدرة

وفى كتابنا مقررره

ربيع ونصف الربيع ثم ضعفه

والثالث ثم ضعفه ونصفه

فالنصف فرض خمسة زوج

ورث

ان ينفرد عن فرع زوجة يرث

بنت وبنت ابن وأخت للاب

والام أيضاً ثم أخت للاب

ان تحلل كل عن معصب لها

ومثلها وكل أنثى قبلها

السدس تسعة الثلثين واربعة الاخوت للاب والام أي الشقيقة وخامسها الاخوت للاب اذا انفردت عن جنس البنوة والاخوة لقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك قال ابن الرافعة جعوا على ان المراد بها الاخوت الشقيقة والاخوت من الاب وقول المناظم ان تخل كل عن معصبا لها الخ علم تقريره مساقرة في الشرح وخرج بقيد الانفرد عما ذكر في الاربعة الزوج فان لكل واحدة مع وجوده النصف أيضا

*(والربيع فرض زوجهما مع الولد * وزوجه ان لم يكن له ولد)*

الفرض الثاني الربع وهو فرض اثنين الزوج مع الولد لزوجة منه أو من غيره لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع وولد الولد كالولد لما مر وفرض زوجة واحدة أو أكثر ان لم يكن له أي للزوج وولد لقوله تعالى وهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد وولد الولد كالولد بالاجماع واعلم ان ولد البنت لا يرث ولا يحجب أحدا

*(فاحكم لها بالثمن مع فرع يرى * وليست تركن حيث كن أكثرا)*

الفرض الثالث الثمن وهو فرض الزوجة أو الزوجات بالسوية مع فرع للزوج منها أو من غيرها وولد أو ولد ابن وان نزل لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلهن الثمن وولد الولد كالولد كما تقدم وللف في قوله أكثر اللاتلاق

*(والثلثان فرض أربع وهن * ذوات نصف عددت رؤسهن)*

الفرض الرابع الثلثان وهو فرض أربع أي أربع ذوات نصف عددت رؤسهن أي ضابط من يرث الثلثين من تعدد من الأناث من فرضهن النصف عند انفردهن عن بعضهن أو يحجبهن والمراد بهن البنات فأكثر وبنات الابن فأكثر والاخوتان الشقيقتان فأكثر والاخوتان من الاب فأكثر أما في البنات فبالاجماع المستند الى ما صححه الحاكم انه صلى الله عليه وسلم اعطى بنتي سعد بن الربيع الثلثين والى القياس على الاختين وأما في الاختين فلقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وأما في الأكثر فاعموم قوله تعالى فان كن نساء فارق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك

*(والثلث فرض أم ذلك الميت * عند انتفاء فرعة والاخوة)*

*(وفرض ولد الام ان يكن عدد * والسدس فرض سبعة أب وجد)*

*(ان كان فرع وارث للميت * والام مع فرع له والاخوة)*

*(والسدس للجدات مطلقا بعم * وفرض أخت أو أخ فقط لام)*

*(وبنت الابن ان تكن مع ابنته * والاخت من أبيه مع شقيقته)*

*(وضابط الجدات في الميراث * ادلاؤها بخالص الاناث)*

*(أو بالذكور الخالصين أوهما * ان كان خالص النساء مقدما)*

*(والجدان أدلى بانثي لم يرث * فكل من أدلت به ليست ترث)*

الفرض الخامس الثلث وهو فرض اثنين فرض الام عند انتفاء فرع أي الميت والاخوة والمعنى اذا لم تحجب بحجب نقصان بان لم يكن ليهن وارث ولا ابن وارث ولا اثنتان من الاخوة للميت سواء كانوا أشقاء أم لأدكورا أم لأخجوين بغيرهم كاخوين لام مع جد أم لاعموم قوله تعالى فان لم يكن له ولد ورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس وولد الابن ملحق بالابن والمراد بالاخوة اثنتان فأكثر اجسا عا قبل اظهار ابن عباس الخلاف *(تنبيه)* بشرط أيضا أن لا يكون مع الام أب وأحد الزوجين فقط فان كان معها ذلك ففرضها ثلث الباقي والثلث أيضا فرض ولد الام يضم الوارث وسكون اللام أي أولاد الام ان يكن عدد والمعنى فرض اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولد الام يستوي فيه الذكر وغيره لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأته أو أخا أو أختا الآية والمراد أولاد الام بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم وهي وان لم تتوارث لكانها كالخبر في العمل على الصحيح *(تنبيه)* قد يفرض الثلث للجد مع الاخوة فيما اذا نقص عنه بالمقامة كولو كان معه ثلاث أخوة فأكثر * الفرض السادس السدس وهو فرض سبعة أب وجدان كان فرع وارث للميت أي فرض الاب مع الولد أو ولد الابن وان نزل وفرض الجد

والربيع فرض زوجهما مع الولد
وزوجة ان لم يكن له ولد
فاحكم لها بالثمن مع فرع يرى
وليست تركن حيث كن أكثرا
والثلثان فرض أربع وهن
ذوات نصف عددت رؤسهن
والثلث فرض أم ذلك الميت
عند انتفاء فرعها والاخوة
وفرض ولد الام ان يكن عدد
والسدس فرض سبعة أب وجد

ان كان فرع وارث للميت
والام مع فرع له والاخوة
والسدس للجدات مطلقا بعم
وفرض أخت أو أخ فقط لام
وبنت الابن ان تكن مع ابنته
والاخت من أبيه مع شقيقته
وضابط الجدات في الميراث
ادلاؤها بخالص الاناث
أو بالذكور الخالصين أوهما
ان كان خالص النساء مقدما
والجدان أدلى بانثي لم يرث
فكل من أدلت به ليست ترث

للأب عند عدم الأب المتوسط بينهما وبين الميت إذا كان للميت ولد أو ولدان لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهم - السدس الآية - وولد الولد كالولد كما مرقض الأم مع فرع له أي الميت أي وضع أخوة له والمعنى والسدس فرض الأم مع الولد أو ولد الولد وان نزل أو وضع اثنين فكثر من الأخوة والأخوات والسدس أيضا للجدات مطلقا أي للجدات الوارثات لأب أو لأم لخبر أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدات السدس وروى الحاكم بسند صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قضى به للجدتين والمراد بقول الأصل للجدة الجففس لأن الجدتين فكثر الوارثات يشتركان أو يشتركن في السدس ولذلك قال الناطم والسدس للجدات مطلقا مع السدس أيضا فرض أخت أو أخ فقط لأم وبنت ابن إن تكن مع ابنته ولاخت من أبيه مع شقيقته وإيضاح ذلك باختصار أن السدس فرض سبعة الأم مع الولد أو ولد الولد أو اثنين من الأخوة والأخوات وللجدة لوارثة لأب أو لأم وبنت الابن فكثر مع بنت العاصب ولاخت من الأب مع الأخت الواحدة من الأب والأم وللأب مع الولد أو ولد الولد وان نزل والجد للأب عند عدم الأب ولو أحده من ولد الأم وأدلة ما ذكر شهيرة في كتب هذا الفن فلا تزيل بهما * وقول الناطم من زيادته وضابط الجدات في الميراث إلى قوله مقدما أشار به إلى أن الضابط لارت الجدات الوارثات هو كل جدة أدلت أي وصلت بمحض جمع من الإناث كأم أم الأم أو ولد كور كأم أبي الأب أو أوانث إلى ذكر كأم أم الأب فهذه أم الميراث ومن تكن بذ كور أدلت بنين اثنين كأم أبي الأم فلا تراث كالأبوت ذلك الذكر وحكي ابن المنذر فيه الإجماع وقوله من زيادته والجدان أدلى بأنني لم يراث أشار به إلى أن الجد المدلى بأنني لا يراث شيئا كإثباتي التي أدلت به لا تراث شيئا ومن أراد الوقوف على بسط الكلام فليراجع كتابنا المسمى الإتيان في شرح فرائض المنهاج فإنه يشفي العليل في هذا الفن

* (وسائر الجدات بالأم يحبب * وسائر الأجداد أسقطا بالأب) *

* (ويحبب ابن الأم جدو الأب * وبالفروع الوارثين يحبب) *

جميع الجدات تسقط بالأم أيضا إجماعا لأن الجدة إنما تستحق بالأمومة والأم أقرب منها وجميع الأجداد تسقط بالأب بالإجماع ويحبب ابن الأم جدو الأب بالإجماع وبالفروع الوارثين يحبب أيضا إلى الولد وولد الابن وان نزل ذكر أو أنثى وقوله وسائر بالنصب في الموضعين مع قوله ولا لقوله أحبب واسقط

* (فصل) * في التعصيب

* (وكل ما بعد الفروض قد بقي * فاحكم به لعاصب وأطلق) *

* (ومن يعصب نفسه ان ينفرد * عن الفروض حاز كل ما وجد) *

* (وهم ذكور ما عدا ذات الولد * مرتبون أولا فأولا) *

* (كل امرئ ان يليه يحبب * فلا قرب ابن فابن الابن فالأب) *

* (فجده في رتبة الأخوة * وقدموا شقيقه للقوة) *

* (فن أب فابن الشقيق قد وجب * تقدمه على ابن من أدلى باب) *

* (فعمه شقيقه فن أب * فابن الشقيق فابن عم للأب) *

* (فعمت فساير الموالى * مرتبين ثم بيت المال) *

* (وكل أنثى ذات نصف كفها * شقيقها ونال معها ضعفها) *

* (وأخته لغير أم ان أتت * مع ابنة أو بنت ابن عصب) *

* (وابن الأخ المدلى به بغير أم * وعاصب المولى وعم وابن عم) *

* (كل امرئ من هؤلاء الأربعة * ورثه دون أخيه ولو لمعه) *

وكل ما أي الذي أو شيء بعد الفروض قد بقي من الميراث فاحكم به أمها الفرضي لعاصب والعاصب هو الذي ليس له سهم مقدور حال تعصيبه وهو صادق بالغصبة بنفسه وهو كل ذى ولادة أو ذكر نسب ليس بينه وبين

وسائر الجدات بالأم يحبب
وسائر الأجداد أسقطا بالأب
ويحبب ابن الأم جدو الأب
وبالفروع الوارثين يحبب
* (فصل) *

وكل ما بعد الفروض قد بقي
فاحكم به لعاصب وأطلق
ومن يعصب نفسه ان ينفرد
عن الفروض حاز كل ما وجد
وهم ذكور ما عدا ذات الولد
مرتبون أولا فأولا

كل امرئ ان يليه يحبب

فلا قرب ابن فابن الابن فالأب

فجده في رتبة الأخوة

وقدموا شقيقه للقوة

فن أب فابن الشقيق قد وجب

تقدمه على ابن من أدلى باب

فعمه شقيقه فن أب

فابن الشقيق فابن عم للأب

فعمت فساير الموالى

مرتبين ثم بيت المال

وكل أنثى ذات نصف كفها

شقيقها ونال معها ضعفها

وأخته لغير أم ان أتت

مع ابنة أو بنت ابن عصب

وابن الأخ المدلى به بغير أم

وعاصب المولى وعم وابن عم

كل امرئ من هؤلاء الأربعة

ورثه دون أخيه ولو لمعه

وبين الميت أنثى وبغيره وهو كل أنثى عصبها ذكر ومع غيره وهو كل أنثى تصير عصبه باجتماعها مع أخرى
وهذا امراده بقوله وأطلق وقوله ومن يعصب نفسه إلى آخر البيت أشار به إلى أن من انفرد من العصبية
حاز جميع المال لحقه الحق والفرائض بأهلها فبقي فلاولى رجل ذكر * وقوله وهم ذكر كور ما عدا ذات
الولاء أشار به إلى أن العصبية هم الذكور ما عدا ذات الولاء أى المعتقة فانها أنثى * واعلم أن كل من ذكر من
الرجال عصبية إلا الزوج والأخ للام وكل من ذكر من النساء ذات فرض إلا المعتقة وقوله مرتبون أى
وهم أى العصبية مرتبون أو لا فالأول كل امرئ منهم من يليه يحجب أى يمنع فالأقرب من العصبية من
النسب إلا بن القوة عصبه بملأه فرض للام معه السدس وأعطى هو الباقى ولأنه يعصب أخته بخلاف الأب
فإن الابن أقرب العصبية من بعد الابن فهو مقدم على الأب للماسر ومؤخر عن الابن لادلائمه فالأب لادلاء
سائر العصبية به فسد أى للاب وان عدا كفى أب الأب وهو كذا وقوله في رتبة الاخوة فيه إشارة إلى
اجتماع الجد والأخوة والكلام فيها طير ويعلم من الميسوطات وقوله وقدموا شقيقه أى الأخ للابوين
لقوته فالأخ من أب بعد الشقيق فابن الأخ الشقيق قد وجب تقديمه على ابن من أدلى باب فعمه أى الميت
شقيقه أى لابوين فن أب أى فعم لاب فابن العم الشقيق فابن العم للاب وهكذا تقدم الأقرب فالأقرب حتى
تنتهى عصبات النسب فعمق أى ثم بعد عصبية النسب الميراث للمعتق فساير المولى مرتبين فان لم يكن معتق
فالميراث لعصبته من النسب فان لم يكن له عصبية فلعمتق المعتق ثم عصبته كذلك وهكذا ولا تراث امرأة بولاها
معتقها أو متبنيها إليه بنسب أو ولاد ثم ثبت المال أى ثم ان لم يوجد له عصبية نسب أو ولاد فالمال أو الفاضل
بعد الفرض لبيت المال المنتظم أو لأمه صالحة كما مر وقوله وكل أنثى ذات فرض كقوله شقيقها إلى آخر البيت
أشار به إلى أن الأخت الشقيقة وأب يعصبها أخا ساوياً فابن يكون المال أو ما بقى منه بعد الفروض للذكر
مثل حظ الأنثيين كالعصب الابن البنت وخرج بالسواى غيره فلا يعصب الأخ للاب الأخت الشقيقة بل
يفرض لها أو يأخذ الباقي بالتعصيب ولا الأخ للابوين الأخت للاب بل يحجبها وقوله وأختها لغير أم أى
لابوين أو لأب ان أتت مع ابنة أو بنت ابن عصب أشار به إلى أن الأخوات لابوين أو لأب مع البنات أو بنات
الابن عصبية كالأخوة وقوله وابن الأخ إلى آخر البيتين معناه أربعة يرثون دون أخواتهم لان الأناث اذا لم يرثن
فى النسب البعيد فلا يرثن فى الولاء الذى هو أضعف من النسب البعيد أولى ولا تحفى زيادة المناظم على
اصله هذا وحاصل ما تقدم ان مراتب التعصيب خمسة البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم المولى وهذا الفن
مفرد بالتأليف والله أعلم

(باب الوصية)

الشاملة للابن والعروهى فى اللغة الاتصال من وصى الشيء بكذا واصله به لان الموصى وصل خبره ذنياه بخبر عقبيه
وشرعاً لا يعنى الإيهام تبرع بحق مضاف ولو تعدى الميراث الموت ليس بتدبير ولا تعليق عتق بصفة وان التحق
بها حكماً كالنحر فى مرض الموت أو المحقق به والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها
أودين وخبر الصحابى ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده وخبر المحرم
من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل سنة وتقى وشهادة ومات مغفوزاً له وأركانها أربعة صيغة
وموصى وموصى له وموصى به

(باب الوصية) * وشروطه التكليف والحرية *

(بجائز موجود أو معدوم * كذا بالجهول والمعلوم)

(لكل شخص ملكه نهوياً * أوجهة تحريره بالنظر)

(وليعتبر من ثلث مال الموصى * وذلك عند الموت بالخصوص)

(فان يزد أوقف ما يزيد * حتى يجيز الوارث الرشيد)

(ولم يجز للوارث الوصية * الا اذا أجازها البقية)

وللمريض تندب الوصية للأخبار الواردة فيها شرطه أى الموصى التكليف والبلوغ والعقل والحرية

(باب الوصية)

وللمريض تندب الوصية
وشروطه التكليف والحرية
بجائز موجود أو معدوم
كذا بالجهول والمعلوم
لكل شخص ملكه نهوياً
أوجهة تحريره بالنظر
وليعتبر من ثلث مال الموصى
وذلك عند الموت بالخصوص
فان يزد أوقف ما يزيد
حتى يجيز الوارث الرشيد
ولم يجز للوارث الوصية
الا اذا أجازها البقية

أى والاختيار فلا تصح من صبي وجنون ونمى عليه ورقيق ولو مكاتباً ومكره كسائر العتق ودوا السكران
 كالمسكاف وتصح من كافر وشحو رعيه بسفه أو فليس لصحة تباركهم وتجوز الوصية بالمنافع المباحة وتوحدوها
 كما أشار إليه بقوله من زيادته يجاوز وتجوز بالشئ الموجود كوصيته له بهذه المسألة لأنها إذا صحت بالمعدوم
 قبل الموجود أولى وتجوز بالشئ المعدوم كان وصى بثمر أو حبل شئ يحدث لأن الوصية يحتمل فيها وجوده من الغرر
 وقفاً بالناس وتوسعة وكذلك تجوز الوصية بالشئ المجهول عينه كوصيته لزيد بمالى الغائب وعبد من عبدي
 أو قدره كوصيته له بهذه الدراهم أو نوعه كوصيته له بصاع خنطة أو جنسه كوصيته له بثوب أو صغته كالجل
 الموجود لأن الوصية تحتمل الجهالة وتجوز بالشئ المعلوم وإن قل كخبث الخنطة وتجوز بالمهم كعبد عبد
 وتجوز بالعين دون المنفعة وبالعين لو احدى بالمنفعة لا تخرب بشرط في الموصى به كونه مقصوداً كفى الرضوخة
 فلا تصح إلا يقصد كالدوم وكونه يقبل النقل من شخص إلى شخص فلا يقبل النقل كالقصاص وحد الغذف
 لا تصح الوصية به لأنهم ماوان انتقال بالارث لا يتمكن مستحقهما من نقلهما للموصى به لمن هو عليه صح كما
 صرحوا به في باب العفو عن القصاص ثم أشار الناظم إلى الموصى له بقوله لكل شخص ملكه تصوراً أى بان
 يتصور له الملك عند موت الموصى ولو بمعاقد قوليه فلا تصح الوصية له لأنها ليست أهلاً للملك وبشرط فيه
 أيضاً عدم المعصية كما أفاده الناظم بقوله من زيادته أو جهة تحريره أن يظهر فلا تصح بمسلم لكافر لكونها
 معصية وبشرط فيها اللفظ يشترط بالوصية وفي معناه ما مر في الضمان وتعتبر أى الوصية من ثلث مال الموصى
 سواء أوصى به في صحته أو في مرضه لاستواء الكل وقت اللزوم حال الموت وأشار الناظم بقوله من زيادته
 وذلك عند الموت بالخصوص إلى أن المال الموصى بثله يعتبر يوم الموت لأن الوصية تتكبد بعد الموت
 ويعتبر من الثلث تبرع تجزى في مرضه الذى مات فيه كوقف وعق وهدية وأرأع خبر أن الله تصدق عليكم عند
 وفاتكم بثلاث أموالكم زيادة في أعماركم ويندب للموصى أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله والاولى أن ينقص
 منه شيئاً لخبر الصحابين الثلث والثلث كثير فزاد على الثلث وقف الزائد على اجازة الورثة كما قال فان زدد على
 الثلث أو قف أم الفقيه ما ين يد حتى يجيز الوارث الرشيد فبطل الوصية بالزائد إن رده وارث خاص مطلق
 التصرف ولأنه حقه فان لم يكن له وارث خاص بطلت في الزائد لأن الحق للمسلمين فلا يجزى وكان وهو غير
 مطلق التصرف فالظاهر كما كتبه بعضهم أنه ان توقع أهلية وقف الأمر إليها والابطال وعليه يحمل ما أفق
 به السبكي من البطلان وإن أجاز فاجازته تنفيذ الوصية بالزائد * (تنبيه) * المعتمدان الزيادة على الثلث
 مكره وهما كما قاله المتولى وغيره وإن قال القاضي وغيره أنه مكره وقوله ولم يجز الوارث الوصية أى تكره كراهة
 تنزيه لوارث خاص غير جائز برز قد على حصته لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث رواه أصحاب السنن إلا
 إذا أجازها لبقية أى بقيمة الورثة المطلقين التصرف لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة
 رواه البيهقي بإسناد قال الذهبي صالح وقيل اساعلى الوصية لأجنبي بالزائد على الثلث ولا عبرة ببقية الورثة
 واجازتهم للوصية في حياة الموصى والالف في قوله تصور ولم يظهر إلا إطلاق * (قاعدة) * من الخيل في الوصية
 للوارث أن يقول أوصيت لزيد بالالف أن تبرع لولدى بخمسة مائة مثلاً فإذا قبل لزمه مدعها إليه ثم شرع الناظم
 في الإيصاء وهو اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت فقال

ويندب الإيصاء إلى مكاف
 حراً أميناً بحسن التصرف
 ينظر في مصالح الأطلاق
 وحفظ ما أبقى لهم من مال
 وكل ما أوصى به يرضيه
 وكل دين ثابت يقضيه

* (ويندب الإيصاء إلى مكاف * حراً أميناً بحسن التصرف) *
 * (ينظر في مصالح الأطلاق * وحفظ ما أبقى لهم من مال) *
 * (وكل ما أوصى به يرضيه * وكل دين ثابت يقضيه) *

أى يندب الإيصاء في التصرفات المالية المباحة يقال أوصيت لفلان بكذا وأوصيت إليه ووصيته إذا جعلته
 وصياً وقد أوصى ابن مسعود في كتب وصيتي إلى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبد الله وأركان الإيصاء أربعة
 موص وموصى فيه وصية وصية يصح الإيصاء إلى مكاف أى بالغ عاقل حراً أميناً أى عدل كما عبره بعضهم أو
 غير حائن يحسن التصرف أى يهتدى فلا يصح الإيصاء لمن فقد شيئاً من ذلك كصبي وجنون ومن بهر يق وفاسق

ومن لا يتكفي في التصرف اسفه أو هزم أو غيره لعدم الاهلية في بعضهم وللتهمه في الباقي ومن الشر وط أيضا
 الاسلام وعدم عداوة منه للمولى عليه فلا يصح الايصاء الى كافر على مسلم ولا الى من به عداوة ويصح الايصاء
 الى كافر معصوم عدل في دينه على كافر وتعتبر هذه الشر وط عند الموت على الاصح ويصح الايصاء في قضاء
 الدين وتنفيذ الوصية من كل حر مكاف ويشترط في امر الاطفال مع هذا أن يكون له ولاية عليهم ابتداء ولا ينظر
 عبي ولا نوثة والام أولى من غيرهما اذا حصلت الشر وط فيها عند الموت وأشار الناطم بقوله ينظر في مصالح
 الاطفال وحفظ ما ابقى لهم من مال وينفذ وصاياه ويقضى دينه ويرد عواريه وودائعهم ونحوها وينعزل
 الوصي بالنفس وكذا القاضي في الاصح لا الام لا يتعلق المصالح الكافية بولاية يشترط في الموصى فيه كونه
 نصر فاما اليامه احافلا يصح الايصاء في تزويج ولا في معصية كبناء كنيسة والوصايا جائزة فالوصى عزل نفسه الا
 أن يتعين أو يغلب على طنه تلف المال باستيلاء ظالم وله ان يוכל فيم لا تجرى العادة بباشرة بمثله فاذا باع
 الطفل ونازعه في الاتفاق عليه صدق الوصي بيمينه وكذا الوادي في الاعراض فيه ولم يعين قدرا وان عينه تنظر فيه
 وصدق ما يقتضي الحال تصديقه ولو ادعى انه باع مالا بلا حاجة ولا غبطة فالقول قول المدعى بيمينه ولو ادعى دفع
 ماله اليه بعد البلوغ أو الافاقه والرد لم يقبل قوله الابدية * (خاتمة) * لو كان عنده يتيم له مال ولا ولاية عليه
 ولا وصاية ولا يخاف لو سلمه الى ولي الامر لضعفه ان يتصرف فيه وينظر في امره قاله ابن الصلاح رحمه الله ولما
 فرغ الناطم من الكلام على ما يتعلق بالمعاملات شرع في الكلام على ما يتعلق بربيع الممتلكات الحافظ
 للانسان المسمى من نتائج للاراء والقرايات وقد قدم من ذلك الربيع كتاب النكاح على غيره من
 الابواب الاتية فقال

* (كتاب النكاح) *

لانه الاصل في اهلها وقد قيل ان للنكاح الفلأور بعين اسمها اذ من عادة العرب أنهم اذا ألفوا شيئا تجاذبوه بكثرة
 الاسماء كالسيف والاسد الى غير ذلك وهو لغة الضم والجمع يقال تناكحت الاشجار اذا تعاينلت وانضم بعضهم بعضها
 الى بعض وشرعا قد زوج يصح طلاقه أو القام مقامه بالحب وقبول على امرأة خلية عن نكاح وعدة تلك
 علم احل الاستمتاع تخصنا وتخليص النسل والذرية بولي مرشد وشاهد عدل وهو حقيقة في العقد جاز في
 الوطء على الاصح والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى
 وانكحوا الايما منكم واخبار تكثيرنا كحوا كثيرا واخبر من أحب فطرق في فليستن بسنتي ومن ستنى النكاح
 رواهما الشيخان بلاغا وقد جرت عادتنا تفتحه هذا الكتاب بذكر شيء من خصائصه
 صلى الله عليه وسلم وقد اجبت ان اذكر في هذا شيئا منها تبرا كالان ذكره صلى الله عليه وسلم يزيد في الاعيان
 ولان الكلام في الخصائص والعلم بها مستحب ولو قيل بوجوبه لم يكن بعيدا عنه بما جاهدت جهل بعض
 خصائص ثابتة في الصحيح فعمل بها باصل التأسي فوجب بيانها التعرف فلا يعامل بها فاذا علمت ذلك فقول
 خص النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب صلاة الفجر ووجوب الاضحية وصلاة الترت والتسجد وهو الصلاة
 بالليل لكنه نسخ في حقه كما نسخ في حق غيره ووجوب السواك وتخيير نسائه في نفسه ووجوب طلاق
 من رغب في نكاحها على الزوج ووجوب اجابته على المصلى ولا تبطل صلاته ووجوب المشاورة في الامر
 مع أهله وأصحابه ووجوب تعبير المنكر ووجوب مصابرة العدو الكثير وقضاء دين الميت المسلم المعسر
 وخص من المحرمات بغيرهم صدقة الفرض والتطوق عليه وحرمت الزكاة على قريبه وعلى موالهم
 وبجرمة رفع الصوت عليه وبجرمة ندائه من وراء حجرته وندائه باسمه بل يابى الله يا رسول الله وبجرمة
 نزاع لامته حتى يقتال وبجرمة طائفة الاعين وهو ان يشير بالعين الى مباح مما يخالف الظاهر وحرمة المن بان
 يستكثر وهو ان يعطى شيئا يأخذ أكثر منه وحرمة مسالك كارهته في النكاح وحرمة نكاح الكفاية ونكاح
 الامسة وحرمة من دخل بها اهلك يمين ونكاح غيره وخص من الاباحات باباحة الوصال في الصوم واباحة صفى
 الغنم وهو ما يجزاه قبل القسمة من جارية وغيرها واباحة خمس الخمس من الف والغنمة وباباحة كل ميراثه
 صدقة واباحة ان يشهد ويقبل الشهادة ويحكم لنفسه ولده واباحة ان يحصى لنفسه وان ياخذ طعاما

المحتاج اليه وعلى المحتاج البذل منه وان تزوج امرأتين بنفسه ومن غيره بغير اذن وليه او اباحته
 فز يد على نكاح أو بيع نسوة وعلى نكاح تسعة وان ينكح بالخطأ الهبة وبمعناه حتى لا يجب المهر وان ينكح
 بالامهر وبلاولى وبلاشهود ومع احرام وخص من الفضائل بان أزواجه أمهات المؤمنين وتفضل زواجه
 على سائر النساء وجعل نواحيهن وعقابين مضاعفا ولا يحل ان يسألهن أحد شيئا الا من وراء الحجاب ويجوز
 ان يسألهن مشافهة وهو خاتم النبيين وأمه خير الامم وشريعتهم مؤبدة وناسخة لجميع الشرائع وكلها معجز
 محفوظ عن التحريف والتعديل وأقيم بعده حجة على الناس ومعجزات سائر الانبياء انقضت وانصر بالرعب
 وجعلت له الارض مسجد وادوا وهو سيد ولد آدم وأول من تنشق عنه الارض وهو أول شافع ومشفع
 وأول من يقرع باب الجنة وهو أكثر الانبياء اتباعا وأمه معصومة لا تجتمع على ضلالة وصفوفهم كصفوف
 الملائكة وكان لا ينام قلبه ويرى من وراء ظهره كما يرى من قدامه وأطوعه بالاصلاح اعدا كتطوعه قائما وتحل
 له الهدية بخلاف غيره من ولاية الامور من رعاياهم واعطى جوامع الحكم وكان يؤخذ عن الدنيا قبل تاتي
 الوحى ولا تسقط عنه الصلاة ومن رأى في المنام فقد رآه حقا فان الشيطان لا يمثّل على صورته ولا يعمل بما
 يسمعه الراى في المنام منه مما يتعلق بالاحكام لعدم ضبط الراى لا للشك في الرؤية والكذب عليه ليس
 كالنكذب على أحد فان الكذب عليه عيبا كبيرا والله سبحانه وتعالى أعلم

* (سن النكاح مطلقا لكل من * يحتاجه ان كان واجدا المؤمن)

* (قال عبد بن حزين يجمع * وجائز للعرفية أو بيع)

فيه مسائلتان الاولى بسن النكاح يجمع في التزوج لكل من يحتاجه بان يتزوج نفسه الى الوطء ان كان
 واجدا المؤمن من مهر وكسوة فصل التمكن ونفقة يومه سواء كان مشغولا بالعبادة لم لا تحصن الدين ونكح
 الصحيحين يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليلزمها فان النكاح فان فقد المحتاج اليه المسلمة
 يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء بالمد أى دافع لشهوته والباءة بالمؤمن النكاح فان فقد المحتاج اليه المسلمة
 سن له تركه ويكسر شهوته بالصوم ارشاد للخبر المذكور اما خبر المحتاج اليه فان فقد مؤنته كرهه لاسفبه
 من التزام ما لا يقدر عليه من غير حاجة وسواء كان به علة أم لا وكذا ان وجدها وبه علة كهرم أو تعين وان لم
 يكن به علة لم يكره له المؤمن لكن تحليته للعبادة أفضل منه ان كان يتعبد والا فالنكاح أفضل وسن ان يتزوج
 بيكر الا لعذر دينية جميلة وغير ذات قرابة قريبة تخفيفه مهر ذات خلق حسن لاشعراء ولا مطلقة يرغب فيها
 مطلقها المسئلة الثانية يجوز للعبد ان يجمع بين حرتين فقط لانه على النصف من الحر وماله البعض ويجوز
 للحر ان يجمع في النكاح بين أربع حرائر فقط لقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
 ورباع وقوله صلى الله عليه وسلم اعلان وقد أسلم وتحت عشر نسوة أمساك أو رباعا فارق سائرهن واذا
 امتنع في الدوام ففي الابتداء أولى وقد ذكر ابن عبد السلام انه كان في شريعة موسى عليه السلام الجواز من
 غير حصر تغليب المصلحة الى حال وفي شريعة عيسى عليه السلام لا يجوز غير واحدة تغلب بالمصلحة النساء وراعت
 شريعته صلى الله عليه وسلم مصلحة النوعين فلو نكح الحر نسوة لا يعقد واحد والعبد لا كذلك بطلان
 أو مرتبا فانما ماسة للحر والثالثة للعبد يبطل نكاحها * (تنبيهه) * استيفيد من قول الناطم حرتين
 الجمع بين الاماء بلك اليمين من غير حصر سواء كن مع الحرائر أو منفردات لقوله تعالى فان خفتن الاتعبد لولي
 فواحدة أو ما ملكت أيمانكم

* (ولم يجز أن ينكح الحر الامه * الا بشرط أن تكون مسلمة)

* (مع عجزه عن مهر حرة هنا * وخوفه من الوقوع في الزنا)

* (ولا يكون تحتها من يصلح * من حرة تعفه فينكح)

لا ينكح الحر امرأة لغيره الا بشرط ادها أن تكون مسلمة فلا يحل له نكاح الامه الكافرة ولو كذبته ولم يلوكة
 لمسلم فانها عديم قدرته على صدق حرة تصلح للاستمتاع قال تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات

سن النكاح مطلقا لكل من
 يحتاجه ان كان واجدا المؤمن
 قال عبد بن حزين يجمع
 وجائز للعرفية أو بيع
 ولم يجز أن ينكح الحر الامه
 الا بشرط أن تكون مسلمة
 مع عجزه عن مهر حرة هنا
 وخوفه من الوقوع في الزنا
 ولا يكون تحتها من يصلح
 من حرة تعفه فينكح

المؤمنات الآتية والطول السعة والاراد بالحصنات الحرائر أمالو كان تحت حرة لا تصلح للاستمتاع فانه يحل له
نكاح الامة وثالثها خوف العنت وهو الوقوع في الزنا بان تغلب شهوته وتضعف تقواه وان لم يغلب على طمعه
وقوع الزنا بل توقعه لا على بدور فن ضعف شهوته وله تقوى أو مروعة أو حياء يستقيج معه الزنا أو قويت
شهوته وتقواه لم يحل له الامة لانه لا يخاف الزنا ولا يجوز له أن يرق ولده لقضاء وطرا أو كسر شهوة واصل العنت
المشقة يمي به الزنا لانه سبها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة ولا يحل للحرم مطلقا نكاح أمة ولده ولا أمة
مكاتبه ولا أمة موقوفة عليه ولا موصى له بخدمتها

*** (فصل) * في حكم عورة النظر الموعود بذكرها فيما تقدم في الصلاة بقوله وسوف يأتي حكم عورة النظر**

*** (وعورة النساء والذكور * محصورة في سبعة أمور) ***

*** (فرؤية الفحل الكبير الاجنبي * من تشتهى ممنوعة ولو صبي) ***

*** (وفاقد الانثيين لا الذكور * وعكسه كالفحل في منع النظر) ***

*** (وجاز حتى الفرج بالزوجيه * والمالك للرقيقة الخلية) ***

*** (أما اذا تزوجت فليحرم * من سره لركبة كمحرم) ***

*** (وامرأة مع امرأة ومع ذكر * ممسوح كل الانثيين والذكور) ***

*** (وعبدها ومن رآه للشر * وعكسه كمحرم فيما يرى) ***

*** (كذا الذكور مع ذكور ومنع * من ذى جمال أمر دأهل الورع) ***

*** (والوجه والكفين جوز في النظر * من خاطب وغير فرج في الصغر) ***

*** (والوجه في الاشهاد والمعاملة * وللطبيب كل ما يحتاج له) ***

*** (والفرج في تحمل الشهادة * على الزنا ومثله الولادة) ***

اعلم أن عورة الرجال والنساء محصورة في سبعة أمور الأول رؤية الرجل الفحل من تشتهى أى الى امرأة
أجنبية فهى ممنوعة أى غير جائزة طعاوان أمن الفتنة وقول الناظم من زيادته ولو صبي أراد به المراهق
ولوميزا ولا يجوز وقوله من زيادته أيضا وفاقد الانثيين لا الذكور أى وهو النصى وعكسه أى وهو المحبوب
بالموحد وهو من قطع ذكره وبقي أنثياه كالرجل الفحل في منع النظر وكذا العنين والشيخ الهرم والمخت
وهو يكسر النون على الانصاع التشبيه بالنساء وكلام الناظم شامل للوجه والكفين على المعتمد فانه يحرم
النظر اليهما عند أمن الفتنة على الصحيح كفى المنهاج كماله وفى ذلك خلاف لانطيل به الامر الثانى نظره
الى بدن زوجته والى بدن أمته التى يحل له الاستمتاع بها فيجوز أن ينظر الى كل بدنهما حال حيتهما لانه
يحل استمتاعه والى هذا أشار بقوله وجاز أى النظر حتى الفرج أى حتى الى الفرج والمالك للرقيقة الخلية
وأما خبر النظر الى الفرج يورث العامة أى العمى كما ورد كذلك فر واه ابن حبان وغيره فى الضمائم
بل ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات لكن يكره النظر اليه بلا حاجة والى باطنه أشد كراهة قالت
عائشة رضى الله عنها ما رأيت منه ولا رأى منى أى الفرج *** (تنبيهان) *** أحدهما اختلافوا فى قوله يورث
العمى فى الناظر وقيل فى الولد وقيل فى القلب فانهم شمل الكلام الذى وقول الامام والتلذذ بالذبح بلا
ايلاج جائز مريح فهو المعتمد وان خالف فيه الدارجى واعلم ان السيد فى أمته التى يحل الاستمتاع بها
كالزوج كما تقرر وأما من لا يحل له فيها ذلك بكافة أو تزويج أو شركة أو كفر كتوشن وودة وعدة من غيره
ونسب ورضاع ومصاهرة ونحو ذلك فيحرم عليه نظره منها الى ما بين السرة والى كبة دون غيره والى هذا أشار
بقوله أما اذا تزوجت فليحرم الى آخر البيت ونحوه بقوله فى حال الحياة ما بعد الموت فيصير الزوج حينئذ
كالحرم كقوله فى المجموع الامر الثالث نظر المرأة الى المرأة والذى ذكره ممسوح الانثيين والذكور والى
عبدها والى من رآه للشر وعكسه كمحرم أى كمن يحرم من نسب أو رضاع أو مصاهرة فيجوز بغير
شهوة فيما عدا ما بين السرة والى كبة الامر الرابع نظر الرجل الى الرجل فيجوز بلا شهوة الا ما بين سرته

*** (فصل) ***

وعورة النساء والذكور

محصورة فى سبعة أمور

فرؤية الفحل الكبير الاجنبي

من تشتهى ممنوعة ولو صبي

وفاقد الانثيين لا الذكور

وعكسه كالفحل فى منع النظر

وجاز حتى الفرج بالزوجيه

والمالك للرقيقة الخلية

أما اذا تزوجت فليحرم

من سره لركبة كمحرم

وسرأة مع امرأة ومع ذكر

ممسوح كل الانثيين والذكور

وعبدها ومن رآه للشر

وعكسه كمحرم فيما يرى

كذا الذكور مع ذكور ومنع

من ذى جمال أمر دأهل الورع

والوجه والكفين جوز فى

النظر

من خاطب وغير فرج فى

الصغر

والوجه فى الاشهاد والمعاملة

والطبيب كل ما يحتاج له

والفرج فى تحمل الشهادة

على الزنا ومثله الولادة

وركبتة فيحرم وإلى هـ - إذا أشار بقوله كذا الذي كور مع ذكر كور ومنع من نظري جبال أمر دجيل أهل
 الورع كالامام النوري رحمه الله تعالى فإنه حرم النظر إليه بغير شهوة ولا خوف فتنة - والاكثر ون
 على خلافه وأما نظره بشهوة فحرام بالاجماع ولا يختص ذلك بالامر إذا النظر بشهوة حرام لكل من منظور
 إليه الا زوجته وأخته وأعلم انه يجوز النظر للتعليم للامر ودو غيره واجبا كان أو مندوبا على المعتمد وإنما منع
 من تعليم الزوجة المطلقة لان كلام من الزوجين تعاقبت آماله بالاشترار الامر الخامس النظر المسنون لاجل
 النكاح فبسن اذا قصد نكاحها ورجار جاء ظاهر انه يحجب الى خطبته كما قاله ابن عبد السلام ان ينظر الى
 جميع الوجوه والكفين ظاهرا وباطنا وإلى هـ - إذا أشار الناظم بقوله ولو جهرا والكفين يجوز أن في
 النظر لخطاب وان لم تأذن له فيه لقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة وقد خطب امرأة انظر اليها فإنه أحرى أن
 يؤدم بينكما أي تدوم المودة والالفة بينكما كما رواه الترمذي وحسنه وخرج بالوجه والكفين غيرهما فلا
 ينظره لانه عورة منها وفي نظرها كفاية اذ يستدل على الوجه بالجمال وبالكفين على نصب البدن وله
 تسكر يه ليتبين هيتها فلا يندم بعد نكاحها عليه وإنما كان النظر قبل الخطبة لئلا يعرض عنها بعده
 فيؤذيها ويندب لها أيضا ان تنظر الى وجهه وكفيه اذا عزم على نكاحه لانها يجبها منه ما يجب به منها وخرج
 بالنظر من الجانبين المس إذا حاجة إليه ويجوز للرجل ان ينظر الى الصغيرة التي لا تستحي ما دعا الفرج
 كما أشار إليه الناظم بقوله وغير فرج في الصغير الاسر اسدس النظر للشهادة فحما لا وادعوا للمعاملة من بيع
 وغيره كما قال والوجه في الاشهاد والمعاملة فيجوز للاشهاد لها وعليها عند التحمل والاداء للحاجة والصحيح جواز
 النظر الى فرج الزائنين لتحمل الشهادة بالزنا والفرج هو ثديها للشهادة بالولادة والرضاع كما أشار إليه بقوله
 والفرج في تحمل الشهادة الخ وأما في المعاملة فينظر الى الوجه فقط كما حرم به الماوردي وغيره الامر السابع
 النظر للمداواة فيجوز الى المواضع التي يحتاج الى قلبها فقط كما قال والطبيب كل ما يحتاج له فلا رجل مداواة
 المرأة وعكسه وليكن ذلك بحضرة محرم أو زوج أو امرأة ثقة ان جوارحها خفية بامرأتين وهو الرابع
 ويشترط عدم امرأة يمكنها تعاطي ذلك وان لا يكون ذميا مع وجود مسلم وكشف قدر الحاجة فقط * (تنبيه) *
 قول الناظم محصورة في سبعة أمور رأى في الاصل والانهي على ما ذكره الناظم تزيد على ذلك بكثير وأعلم ان
 النظر الى الامة كالحرمة على الاصع عند المحققين وان نظر الكافرة الى المسلمة حرام كافي المنهاج كاصاله والاشبه كما
 في الروضة وأصلها انه يجوز ان ترى منها ما يبدو عند المهنة وهذا هو الظاهر ومتى حرم النظر حرم المس لانه أبلغ
 منه في اللذة وانارة الشهوة * (خاتمة) * يحرم اضطجاع رجلين أو امرأتين في ثوب واحد وان كان كل منهما في
 جانب من الفراش فحرم مسلم لا يفضي الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا المرأة الى المرأة في الثوب الواحد
 * (فصل) * في أركان النكاح وبيان الاولياء وغير ذلك وهي خمسة صيغة وزوجة وزوج وولي وشاهدان

* (فصل) *

شرط النكاح شاهدان والولي
 بصيغة صريحة لم تفصل
 وكون كل مسلما حرا ذكرا
 مكافعا - دلا بسمع وبصر
 ولا يضر في الولي فقد البصر
 وقلة الانغماء لكن ينظر
 ولا يضر فسق سيد الامة
 والكافر في ولي غير المسلم

* (شرط النكاح شاهدان والولي * بصيغة صريحة لم تفصل) *

* (وكون كل مسلما حرا ذكرا * مكافعا دلا بسمع وبصر) *

* (ولا يضر في الولي فقد البصر * وقلة الانغماء لكن ينظر) *

* (ولا يضر فسق سيد الامة * والكافر في ولي غير المسلم) *

شرط صحة النكاح شاهدان والولي الخ - برأين حبان في صحبه عن عائشة رضي الله عنها لا نكاح الا بولي
 وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فان تشاحوا فالسلمان ولي من لا ولي له والحكمة
 في احضار الشاهدين الاحتياط للايضاع وصيانة الانكحة عن الجحود ويسن احضار جميع من أهل الخير
 والدين وشرط صحة النكاح الصيغة كما قال من زيادته بصيغة صريحة لم تفصل أي بشرط في الصيغة هنا
 ما يشترط في صيغة البيع مما امر بيبانه ومنه عدم التعليق والتأقيد وللفظ ما يشترط من تزويج أو نكاح فلا
 يصح عقد النكاح الا بايجاب وقبول فلا يوجب كقول الولي زو جنتك وأنكحتك ابنتي أو تزويجها أو أنكحتها
 والقبول كقول الزوج قبالت نكاحها أو تزويجها أو هذا النكاح أو التزويج أو أنكحت أو تزوجت ابنتك

فلما قصر على قوله قبلت لم يصح بخلاف البيهقي وخروج بقول الناطم صريح الكناية كاحالة بنتي اذ لا بد في الكناية من النية والشهود وكن كما هو ولا اطلاع لهم على النية أما الكناية في المعقود عليه كقوله قال زوجتك بنتي فقبل ونوبا معينة يصح النكاح بها والاتصال بين الابواب والقبول بشرط كافي البيهقي * (فرع) * لو أوجب الولي العقد فخطب زوج خطبة قصيرة عرفا فقبل صح العقد مع الخطبة الفاصلة بين القبول والابواب لانها مقدمة القبول فلا تقطع الولاء ويشترط كون كل من الشاهدين والولي مسلما وهو في ولي المسلمة أجمعا وسيأتي أن الكافر يلى الكافرة وأما الشاهدان فلا سلام بشرط فهم ماسوا كانت المنكحة مسلمة أو ذمية أذ الكافر ليس أهلا للشهادة وكونه حرا فلا ولاية لرقيق ولو لم يعضا لقصه وكونه ذكرا فلا تزوج امرأة نفسها ولا غيرها ولا تقبل نكاحا لاحد بولاية ولا وكالة وايست المرأة أهلا للشهادة فلا ينعقد النكاح بشهادة النساء وكونه مكلمة أي بالغاعاقلا فلا ولاية لصبي ومجنون وان تقطع جنونه وليس من أهل الشهادة وكونه عدلا فلا ينعقد بولي فاسق لغير الامام الاعظم مجبرا كان أم لا لخبر لا نكاح الابولي مرشد قال الشافعي رحمه الله تعالى والمراد بقوله المرشد العدل والمراد بالعدالة هنا العدالة الظاهرة فينعقد بالمستور في كل من الولي والشاهدين وهو المعروف بها ظاهر الاباطنا بان عرفت بالخاطبة دون التزكية عند الخاك لان الظاهر من المسلمين العدالة ومن شروط الشاهدين السمع والبصر والضبط والنطق وفقد الحرف الدينية والاصح انعقاده بابني الزوجين وعدوقهم ما ولا يضرب في الولي فقد البصر فلا يقدح في التزويج لحصول المقصود بالبحث والسماع وقلة الانغماء أي لا تضرب في الولي أيضا لكن تنتظر افاقته منه ومن شروط الولي أن لا يكون مختلس النظر بهم رم أو خبيل وأن لا يكون محجورا عليه بسفه في كان الاقرب به بعض من هذه الصفات المانعة من الولاية قالوا لا يبعد ولا يضرب فسق سيد الامامة بزواج بالملأ بالولاية ولا يضرب الكافر في ولي غير المسلمة أي فلا تنفقر الذمية الى اسلام الولي ولو كانت الذمية عميقة مسلم أو اختلف اعتقاد الزوجية والولي في زوج اليهودي نصرانية والنصراني يهودية كالارث لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ولا يلي المرتد مطلقا ويشترط في الزوجين خلوهما من موانع النكاح وتعيينهما والعلم بذكورة الرجل وأنوثة الزوجية ثم شرع في بيان الاولياء بقوله

* (والاولياء هم أولو التعصيب * كما مضوا في الارث بالترتيب) *

* (لكن هنا تقدم الاجداد * عن اخوة ولا تلي الاولاد) *

اعلم ان أولى الولاية الاقارب الاب ثم الجد ابوالاب وان علام ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ الشقيق وان سفل ثم ابن الاخ للاب وان سفل ثم العم للابوين ثم العم للاب ثم ابن العم للابوين وان سفل ثم ابن العم للاب وان سفل وهذا معنى قوله والاولياء هم أولو التعصيب الى قوله الاجداد فان عذمت العصبات فالولي المعتق ثم عصباته كترتيب عصبات النسب وأفاد بقوله من زيادته ولا تلي الاولاد أنه لا تزوج ابن أمه بنتوه محضة خلافا للائمة الثلاثة فان كان ابن عم لها زوج ثم ان لم يكن يوجد عصبية من جهة الولاية فالخا كم يزوج المرأة التي في محل حكمه وان كان مالها في غيره وكذا يزوج الخا كم اذا عضل النسيب القريب ولو مجبرا ولا تنتقل الولاية للابعد اذا كان العضل دون ثلاث مرات فان كان ثلاث مرات زوج الابعد بناء على منع ولاية الغاسق كما قاله الشيخان وكذا يزوج الخا كم في صور أيضا جعها بعضهم في قوله

وزوج الحكم في صورأت * منظومة تحكي عقود جواهر

عدم الولي وفقدته ونكاحه * وكذلك غيبته مسافة قاصر

وكذلك انغماء وجنس مانع * أمسة لمحجور تواري القادر

احرامه وتعزز مع عضله * اسلام أم الفرع وهي لكافر

وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كفء فامتنع الولي من تزويجه وان كان امتناعه انقص المهر أو من غير نقد البدل ان المهر يتحصن حقها

والاولياء هم أولو التعصيب
كما مضوا في الارث بالترتيب
لكن هنا تقدم الاجداد
عن اخوة ولا تلي الاولاد

* (ولا يجوز عقده في العدة * ولا صريح خطبة المعتدة) *

* (ويحرم التعريض للرجعية * وجوز للمرأة الخلية) *

لا يجوز ولا يصح عقد النكاح في العدة ولا يجوز صريح خطبة المعتدة عن طلاق رجعي أو بائن أو وفاة لمفهوم قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الآية والتصریح ما يقطع بالرغبة في النكاح كإيدان أنكحتك وإذا انقضت عدتك نسكتك لأنه إذا صرح بتحقيق رغبته فيها فربما تسكتك في انقضاء العدة ويحرم التعريض للرجعية لأن رجعة أو في معنى الزوجة ولا تمنح رجعة بالطلاق فقد تسكتك انتقاما والتعريض ما يثبت الرغبة في النكاح وعدمها كقوله أنت جميلة ورأيتك ومن يجد مثلك وجوز أي التصریح والتعريض للمرأة الخلية عن عدة ويجوز أن تعرض للبائن قبل انقضاء عدتها * (تنبيهان) * أحدهما ما مر كله في غير صاحب العدة الذي يحل له نكاحها فيها أمّا هو فيحل له التعريض والتصریح ثانيهما حكم جواب المرأة في الصور المذكورة تصریحاً وتعتيلاً بضاحك الخطبة فيما تقدم وقوله يجوز بالبائن للمنفعة

* (والدب التزويج بالاجبار * مادامت الانثى من الابكار) *

* (لو سر كف من عيب رد * بهر مثل حل من نقد البلد) *

* (وكل جد لاب فـكـكـالاب * فلا يكون مجبراً للثيب) *

* (والشرط في تزويجها الصحيح * بلوغها مع اذنها الصريح) *

* (والبكر في تزويجها كالثيب * ان لم يكن أب ولا أبواب) *

اعلم أن النساء بالنسبة إلى اجبارهن في التزويج وعدة على قسمين بكر وثيب فالبكر ولو كبرت ومخلوقة بلا بكارة أو زالت بلاوط كسقطه وحدوث اللاب والجد وان علا عند عدم الاب أو عدم أهلية اجبارها على النكاح بغير اذنها كما قال وللاب التزويج بالاجبار إلى آخر البيت وكما قال بعد ذلك بيت وكل جد لاب فـكـكـالاب وذلك لخطبة المداق في الثيب أحق بنفسها والبكر بزوجه أو هو لا تمنحها لم تخارس الرجال بالوطء وهي شديدة الحياء والتزويج الاب والجد البكر بغير اذنها شرط زادها الناظم على أصله منها أن لا يكون الزوج معسر أبـلـ موسر بحال صداقها ومنها أن تزويجها بكف بالهر ومنها أن لا تزويجها بمن تنضر بعاشقته كاعشى وشيخ هرم ومنها أن يكون طالباً من عيب يرد به مما يأتي في محله ومنها أن تزويجها بهر مثلها ومنها أن يكون من نقد البلد ومنها أن لا يكون بينه وبينها عداوة ظاهرة وسن استئذان البكر إذا كانت مطلقة تطيباً لخطرها أو أمّا الثيب البالغة فلا يجوز تزويجها بغير اذنها الغيب السابق والخطبة لا تسكتها إلا ما يحق حتى تستأمر وهن رواه الترمذي وقال حسن صحيح ولا نعلم ما عرفت مقصود النكاح فلا تجبر بخلاف البكر فلذلك قال لناظم وكل جد لاب فـكـكـالاب فلا يكون مجبراً للثيب إلى الصريح فإن كانت الثيب صغيرة غير مجنونة وغير أمّ لم تزوج إلا بعد بلوغها واذنها لأن اذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها إلى البلوغ وأمّا المجنونة فبغير وجه الاب والجد عند عدمه قبل بلوغها المصلحة وأمّا المأمة فلا يدها أن تزويجها وكذا ولي السفينة عند المصلحة والبكر في تزويجها كالثيب فيما تقدم ان لم يكن أب ولا أبواب ومن على حاشية النسب كاخ وعم لا تزوج الصغيرة أو المجنونة ونحوه بحال بكرة كانت أو ثيباً لأنه إنما تزوج بالاذن ولا إذن لها * (تتمة) * يكفي سكون البكر البالغة إذا استؤذنت وسواء ضحكك أم بككت إذا بككت مع صياح وضرب خد فان ذلك يشعر بعدم الرضا

* (فصل) * والمحرمات على قسمين تحریم مؤبد وتحریم غير مؤبد كإياني

* (حرم نكاح أربع وعشر * من النساء قطعاً بنص الذكر) *

* (أم الفتي وأخته مع ابنته * وخالة الانسان ثم عمته) *

* (وبنت أخت وأخ من النسب * والاويان من رضاع مكاتب) *

ولا يجوز عقده في العدة

ولا صريح خطبة المعتدة

ويحرم التعريض للرجعية

وجوز للمرأة الخلية

وللاب التزويج بالاجبار

مادامت الانثى من الابكار

لو سر كف من عيب ود

بهر مثل حل من نقد البلد

وكل جد لاب فـكـكـالاب

فلا يكون مجبراً للثيب

والشرط في تزويجها الصحيح

بلوغها مع اذنها الصريح

والبكر في تزويجها كالثيب

ان لم يكن أب ولا أبواب

* (فصل) *

حرم نكاح أربع وعشر

من النساء قطعاً بنص الذكر

أم الفتي وأخته مع ابنته

وخالة الانسان ثم عمته

وبنت أخت وأخ من النسب

والاويان من رضاع مكاتب

* (وأر بعاً يحرم من بالمصاهرة * وهن بنت الزوجة المباشرة) *
 * (وأما أيضاً وان لم تقرب * وزوجة ابن ثم زوجة لاب) *
 * (كذلك أخت زوجة ان تجتمع * معها وأما بعد ما لم تجتمع) *
 * (وجمعها مع خالة أو عمه * لها حرام بانفاق الامه) *
 * (وكل من يغيرها لم تجتمع * فوطؤها بالملك معها ممنع) *
 * (وحرموا من الرضاع ما وجب * تحريمه من النساء بالنسب) *

أى حرم أنت نسكاح أربع عشرة من النساء قطعاً من نص الذكراى القرآن العظيم وله ثلاث أسباب قرابة
 ورضاع ومصاهرة فالسبب الاول القرابة وقد بدأ الناطم به وهن سبع يحرم من النسب والاصل في ذلك
 قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقد ذكر والميا يحرم من النسب والرضاع ضابطان الاول يحرم
 نفسه القرابة لأم دخلت تحت والد العمومة والد الخولة والذى يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول
 أول أصوله وأول فصول من كل أصل بعد الأصل الاول فالأصول الامهات والفصول البنات وفصول أول
 الأصول الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخت وأول فصول من كل أصل بعد الأصل الاول العمات والخالات
 والضابط الاول أربع لا يجاوز ونفسه على الانثى بخلاف الثاني فالاول من السبع من النسب أم الفتي
 وضابط الام هي كل من ولدت نفسها أم حقيقة أو ولدت من ولدك بجواز الثاني أخته وضابطها كل من
 ولدتها أو أوالها أو أحدها فالخلاف الثالث ببناتها وضابطها كل من ولدتها فبناتك حقيقة أو ولدت من ولدتها
 والرابع خالة الانسان وضابطها كل أخت أنتى ولدتك بلا واسطة فالتمسك حقيقة أو بواسطة كخالة أمك
 فخالتك بجواز وقد تكون الخالة من جهة الاب كاخت أم الاب واعلم ان الناطم لم يترتب على ترتيب الآية
 مراعاة للنظام والخامس عمته وضابطها كل أخت ذكر ولدك بلا واسطة فعمتك حقيقة أو بواسطة
 كعمة أيل فعمتك بجواز وقد تكون العمة من جهة الام كاخت أبي الام والسادس والسابع بنت أخت
 وبنت أخ من جميع الجهات وبنات أولادهم وان سفلن فهذه محرمات من النسب (تنبيه) تحل المخلوقة
 من ما عدا ما مع النكاحية ويحرم عن الميراث ولدها من زمان ثم شرع في النسب الثاني وهو الرضاع بقوله
 والاوليان من رضاع أمي والبنان من الرضاع وهما الام المرضعة والاخت من الرضاع لقوله تعالى
 وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة فمن أرضعكم من امرأة صارت بتمام الميراث جودات قبلة
 والحداديات بعده فحواشيه وهذا وان كان واختا فبنيانه مطلوب لان كثير من الجهلة يظنون ان الاخت
 من الرضاع هي التي أرضعت معه دون غيرها فظن له وأمكن من الرضاع كل امرأة أرضعتك أو أرضعت من
 أرضعتك أو أرضعت من ولدك بواسطة أو غيرها أو ولدت المرزعة والفحل وبناتك من كل امرأة أرضعت
 ببنك أو ببنين من ولده أو أرضعت امرأة ولدتها وكذا بناتها من النسب والرضاع لقوله صلى الله عليه وسلم
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ثم شرع في السبب الثالث بقوله وأر بعاً يحرم من بالمصاهرة وهن بنت
 الزوجة المباشرة أى المدخول بها لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان
 لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ذكرا الحور مخرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وأما أى أم الزوجة
 تحرم أيضاً وان لم تقرب أى سواء دخل بها أم لا لاطلاق قوله تعالى وأمهات نسائكم وانما لم يعتبر الدخول في
 تحريم أصول البنات واعتبر في تحريم البنات الدخول لان الرجل يبتلى بكافة أمهات من بعد العقد لترتيب
 أمور فخرت بالعقد ليسهل ذلك بخلاف بناتها وزوجة ابن تحرم أيضاً وان لم يدخل بها ولذلك ثم زوجة
 الاب تحرم أيضاً وان لم يدخل بها ولا تحرم بنت زوج الام ولا أمه ولا بنت زوج البنات ولا أمه ولا أم
 زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الوبيب ولا زوجة الواب ثم شرع في القسم الثاني
 وهو التحريم غير المؤبد بقوله كذلك أخت زوجة فتحرم ان تجتمع معها فلا يشأ بد تحريمها بل تحل بحوث اختها
 أو يبنونها كما قال من زيادته وأما بعد ما لم تجتمع لقوله تعالى وان تجتمعوا بين الاثنين ولم يأت ذلك من طبيعة

وأربع يحرم من بالمصاهرة
 وهن بنت الزوجة المباشرة
 وأما أيضاً وان لم تقرب
 وزوجة ابن ثم زوجة الاب
 كذلك أخت زوجة ان تجتمع
 معها وأما بعد ما لم تجتمع
 وجمعها مع خالة أو عمه
 لها حرام بانفاق الامه
 وكل من يغيرها لم تجتمع
 فوطؤها بالملك معها ممنع
 وحرموا من الرضاع ما وجب
 تحريمه من النساء بالنسب

الرحم وان رضى بذلك لان الطبع يتغير ولا تجتمع بين المرأة وخالها من نسب أو رضاع وحرم أو أى
العلماء من الرضاع ما وجب تحريم من النساء بالنسب للعديد المتقدم وقول الناطم والاوليان بضم الهمزة
(فصل) في مثبتات الخيارات

- * (من العيوب خمسة يجب ايراد * كل من الزوجين مع فسخ ورد)
- * (فبالجنون والجدام والبرص * فسخ النكاح للذى منها اخص)
- * (أو كان مثل غيرة في عائلته * وخبرت بجبهه وعنته)
- * (وخبروه ان يكن به ارتق * أو قرن في فسخته كما سبق)

من العيوب خمسة يجب ايراد كل من الزوجين أى يثبت لكل منهما خيار فسخ النكاح بواحد منها فبالجنون ولو
مستطاعا وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء والجدام بالجمعة وان قتل وهو علة
يحكم منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر والبرص وان قل وهو بياض شديد يقع الجلدة ويذهب نوره
يثبت فسخ النكاح للذى منها أى من هذه الامور خاص ان شاء فسخ أو رضى وان قام به ما قام بالآخر كما قاله
من زيادته أو كان مثل غيرة في عائلته لان الانسان يعاف من غيره لا يعاف من نفسه وخبرت أى المرأة بجبهه
بفتح الجيم أى قطع ذكره بحيث لا يبقى منه قدر الحشفة ولو فعلها وعنته بضم المهملة وتشديد النون أى عجزه
عن الوطء لعمدم انتشأ رأته ان كان قبل وطء منه في قبلها في ذلك النكاح بخلاف عنته بعد ذلك لانها عرفت
قدرته ووصلت الى حقها منه والعجز بعده لعارض قد يزول بخلاف الحب بعد الوطء يثبت الخيار لانه
يورث الياس من الوطء وخبروه أى الزوج ان يكن به أى الزوجة رتق بفتح التاء وقرن بفتح الراء واسكانها
في فسخته أى النكاح أو امضاة كما سبق وهما انسداد محل الجماع منها الختم في الاول وبغظم في الثاني فخرج
بهذه العيوب بغيرها من بهق واثمساء ونحوه وصنان واستحاضة وعوى وغير ذلك بالزواجين الولي فانه لا خيار له
بحدوث ولا بمقارن جب وعنة ويخير بمقارنة غيرهما والخيار على الفور وبشرط في الفسخ بالعيوب بالرفع
الى الحاكم وتثبت العنة باقراره أو ببينة على اقراره ولا يتصور ثبوتها بالبينة وكذا ثبت بيمينها بعد نكاحه
واذا ثبتت ضرب القاضى له سنة بظلمها فاذا تمت رفعة اليه فان لم يطق ولم تصدقه حالف فان نكل حلف
أو قال لها ثبتت العنة أو حق الفسخ استقلت به والفسخ بعينه أو عيها قبل وطء يسقط المهر وبعد له وجب
مهر المثل ان فسخ له بمقارن أو بحدوث بين العتد والوطء والافالمسمى كأنفسا خبردة بعد وطء وقوله برد
بالبناء للمنعول * (خاتمة) * حيث اختلف الزوجان في الاصابة كان المصدق نافيها لافى مسائل منها العنين
كأمرونها المولى وهو كالعينين فى أكثر ما ذكر ومنها اذا ادعت المظلة ثلاثا ان الحمل وظها وقارها وانقضت
عدتها أو أنكر الحمل فتصدق بيمينها الحلق الاول ومنها مورى بالمسوطات

* (فصل) فى الصداق وهو بفتح الصاد أشهر من كسرها ما وجب بنكاح أو وطء أو نفويث بضع قهرا
كرضاع ورجوع شهود له ثمانية أسماء مجموعة فى قول بعضهم صداق ومهر ونحلة وقرية * جماعا وأجر ثم
عقر علائق والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله صلى الله عليه وسلم لم يرد
التزويج التمس ولو خاتما من جديد

- * (ذكر الصداق سنة فلونكح * بلا صداق حالة التفويض صح)
- * (ولم يجب الابفرض قاضى * أو بالتزام الزوج بالتراضى)
- * (أو بالدخول فهو مهر مثلها * والاعتبار بالنساء من أهله)
- * (وفى سوى التفويض ان سمي لها مهر - راو الا فهو مهر مثلها)

ذكر الصداق أى تسمية المهر للزوج فى صاب النكاح سنة لانه عليه الصلاة والسلام لم يخل نكاحا عنه ولا نه
أدفع للخصومة ولئلا يشبه نكاح الواهبه نفسها صلى الله عليه وسلم ويسن ان لا يدخل بها حتى يدفع لها
شيئا من الصداق خروجا من خلاف من أوجبه فان لم يسم صداقا صح العتد بالاجماع اسكن مع الكراهة كما

* (فصل)

من العيوب خمسة يجب ايراد
كل من الزوجين مع فسخ ورد
فبالجنون والجدام والبرص
فسخ النكاح للذى منها اخص
أو كان مثل غيرة في عائلته
وخبرت بجبهه وعنته
وخبروه ان يكن به ارتق
أو قرن في فسخته كما سبق

* (فصل)

ذكر الصداق سنة فلونكح
بلا صداق حالة التفويض صح
ولم يجب الابفرض قاضى
أو بالتزام الزوج بالتراضى
أو بالدخول فهو مهر مثلها
والاعتبار بالنساء من أهله
وفى سوى التفويض ان
سمى لها

مهر او الا فهو مهر مثلها

طعام يتخذ لسرور حادث من عرس واملاك وغيرهما لكن استعملها لمصلحة العرس أشهر وقتية بدني
غيره فيقال لو لمصلحة الختان اعتذار وللولادة عقيقة واسلامه الرأفة من الطلق خرس ولقدوم المسافر نقيعة وللبناء
وكبرة ولما يتخذ للمصيبة وضمة ولما يتخذ بلا سبب مادية اذ يعرف ذلك فوليمة العرس مستحبة مؤكدة لشبوتها
عنه صلى الله عليه وسلم قول لا وفلا وأقلها شاة لامة يكن ولغيره ما قدر عليه والمراد أقل الكلال شاة قول التنبيه
بأي شيء أول من الطعام جازوا علم انهم لم يتعرضوا للوقت او قد استنبط السبب من كلام البغوي ان وقتها موسع
من حين العقد فدخل وقتها به والافضل لفعالها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يلزم على بعض نسائه
الا بعد الدخول وفي كلام الناطم اشارة الى هذا لكان حضور من دعى الى وليمة العرس خاصة تحتم أي واجب
تكبر الصحبة اذ ادعى أحدكم الى الوليمة فليأتمها وخبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة تدعى اليها الاغنياء وتترك
الفقراء ومن لم يحب الدعوة فقد دعى الله ورسوله والمراد وليمة العرس لانهم المعهوده عندهم ويؤيد ذلك
ما في مسلم ايضا اذ ادعى أحدكم الى وليمة العرس فليجب وقول الناطم ان لم يكن عذر الخ أشار به الى أكثر
شروط الاجابة اذ شرطها كثير فمنها ان لا يكون هناك منكر لا نزول بحضوره كشراب الخمر والضرب
بالملاهي فان كان نزول بحضوره وجب حضوره للدعوة وازالة المنكر ومن المنكر فرش الحسر برلر حال
ومنها ان لا يخص بالدعوة الاغنياء اغنياءهم لخبر شر الطعام ومنها ان يدعو في اليوم الاول فتنس الاجابة في
اليوم الثاني وتكره في الثالث ومنها ان يكون الداعي مسلما ومنها ان يكون المدعو وايضا مسلما ومنها ان
لا يدعو لحرف منه ومنها ان لا يدعو من أكثر ماله حرام فن كان كذلك كرهت اجابته فان علم ان عين
الطعام حرام حرمت اجابته والا فلا وتباح الاجابة ولا تجب اذا كان في ماله شبهة ولو اذ قال الزركشي لا تجب
الاجابة في زماننا ومنها أمور أخرى في المبسوط والالف في قوله لو لم يتحتم الاطلاق * (خاتمة) * لا تسقط
الاجابة بصوم فان شق على الداعي صوم نقل من المدعو فافطاره أفضل ويستحب للمفطر الاكل وأقله لقمة
وياكل الضيف مما قدم اليه باللفظ من المضيف اكتفاء بقرينة التقديم الا اذا كان ينتظر حضور غيره فلا
ياكل حتى يحضر أو ياذن المضيف لفظا ولا يتصرف فيه الا بالاكل ولا يعلم سائلا ولا هرا الا اذا علم رضاه ولا مضيف
تقديم صاحبه الا ان تفاضل طعامهما ويكره تفاضله وتفضل حرام وهو الحضور بلا دعوة ويجوز ترثعوا
سكر كاوز وجوز في املاك وختان وبحل التقاطه وتركه أفضل

* (باب القسم والنشور) *

والقسم بفتح القاف وسكون السين مصدر قسمت الشيء أما بالسكر فالنصب والقسم بفتح القاف والسين
اليمين والنشور وهو الخروج عن طاعة الزوج ويقال له النشور بالصاد

* (حق على زوج النساء يقسمها * بالعدل بينهن لابين الاما)

* (ودون حاجة دخوله امتنع * لغير ذان النوبة التي تقع)

* (وان أراد بعضهن للسفر * فقرعة بين الجميع تعتبر)

* (واجعل ليكر جددت سبعاولا * وثيب ثلاثة لتعدلا)

* (ومن يخف نشور زوجته زجر * بوعظها فان أثبت به هجر)

* (ولا ينام عندها في المضجع * فان تزادني بضرب موجه)

* (وبالنشور يسقط الاتفاق * ومالهاني قسمها استحقاق)

حق أي واجب على زوج النساء ان يقسم بينهن بالعدل ولو امتنع الوطء طبعاً أو شرعاً كان كانت الزوجة
مرضاة وتقام وحاضرات المقدود الانس قال الله تعالى وعاشرون بالمعروف وقال صلى الله عليه وسلم اذا كان
عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشق مائل أو سافط رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم
وخرج بالزوجات الاماء كما قال من زيارته لابين الاما أي وان كن مسلولات لكن يستحب العدل بينهما
والاصل في القسم الليل والنهار تبع وان عمل املا وسكن مزارا فالفضل في حق النهار والليل تابع له والمراد

* (باب القسم والنشور) *

حق على زوج النساء

يقسمها

بالعدل بينهن لابين الاما

ودون حاجة دخوله امتنع

لغير ذان النوبة التي تقع

وان أراد بعضهن للسفر

فقرعة بين الجميع تعتبر

واجعل ليكر جددت سبعاولا

وثيب ثلاثة لتعدلا

ومن يخف نشور زوجته زجر

بوعظها فان أثبت به هجر

ولا ينام عندها في المضجع

فان تزادني بضرب موجه

وبالنشور يسقط الاتفاق

ومالهاني قسمها استحقاق

من القسم للزواج الميث عند من ولا يلزمه ذلك ابتداء لانه حقه فله تركه وانما يلزمه اذا بات عند بعض
نسوة ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة ابتداء أو بعد القسم لم ياثم ويستحب ان لا يعطاهن ولا يخصهن وكذا
الواحدة وادنى درجاتها ان لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة اعتبارها بمن له أربع زوجات وقوله ودون حاجة
دخوله امتنع الى آخر البيت أشار به الى انه عتق دخوله على غير ذات النوبة لغير حاجة سابقة من ابطال حق
صاحبة النوبة فان فعل وطال مكثه لزمه لصاحبة النوبة القضاة بعد ذلك من نوبة المدخول عليه أمد دخوله
لحاجة كوضع مناع أو أخذ أو تسليم نفقة أو تعريف خبر في نزول ولا يقضى اذا دخل لحاجة وان طال
الزمان هذا بالنهار ان عماد قسمه الليل أما الليل فيحرم عليه ولو لحاجة على الصحيح لما فيه من ابطال حق ذات
النوبة الاضرورة كمرضها الخوف وشدة الطلاق وخوف النوب والحريق ثم ان طال مكثه عتق فاقضى فان لم
يقض عتق ويأثم من تعدي بالدخول وان لم يطل مكثه ولو جامع من دخل عليه في نوبة غير ما عصى وان قصر
الزمن وكان اضرورة امانه عماد قسمه النهار قليلا كنهار غيره ونهاره كليل غيره في جميع ما تقدم * (تنبيه) *
هذا كله في المقيم أما المسافر فعماد قسمه وقت نزوله ليلا أو نهارا قليلا كان أو كثيرا قاله في الروضة وتجب القرعة
للإبتداء بواحدة منهم عند عدم رضا من فيبدأ بمن خرجت قرعتها فاذا مضت نوبتها أقرع بين الباقيات ثم
بين الاخيرات فان تمت النوب راعى الترتيب ولا حاجة الى إعادة القرعة بخلاف ما لو بدأ بالقرعة فانه يقرع بين
الباقيات فاذا مضت النوب أقرع للإبتداء وقوله وان أراد بعضهن للسفر الى آخر البيت تقريره انه اذا أراد
السفر المارخص ببعض زوجاته بغير نفقة فلا يجوز أن يسافر ببعضهن ولو سافر اقصا يراى الا بقرعة فان سافر
بهم لم يقض للمختلفات ذهابا ولا بيا بالقرعة صلى الله عليه وسلم كفى الصحيحين ومن أراد السفر لبقلة يحرم عليه
ان يصحب بعضهن بقرعة وغيرها وان يخلعهن حذر من الاضرار بل ينقلهن أو يطايقهن فان سافر ببعضهن ولو
بقرعة قضى للمختلفات حتى مدة بيايه وقوله واجعل ليكرالى آخر البيت أشار به الى انه اذا تزوج جديدة على
من يقسم لهن خص البكر وجوباً بسبع ليال ولاء بلاقضاء وخص الشيب بثلاثة ولاء بلاقضاء لغيره ان حبان
في صحبه سبع للبكر وثلاث للشيب والمعنى في ذلك زوال الحشمة بينهما ما يزيد لايكرا لآن حياءها أكثر والمراد
بالبكر من يكفي سكوتها في الاذن في النكاح وانما اعتبر بولاء المدينتين لان الحشمة لا تزول بالمفروق فلو فرق لم
يحسب فيوفيهما حقها ولاء ثم قضى ما فرق وخرج بقوله جددت الرجعية لبقائها على النكاح الاول
* (تنبيه) * يسن تخيير الشيب بين ثلاث بلاقضاء وسبع بقضاء ثم شرع في القسم الثاني وهو النشوز بقوله
ومن يخف أى من الأزواج نشوزاً فبان ظهور أمارات نشوزها فعلا كان يجدها عراضاً وعبوساً بعد
أطاع وطاعة وجهه او قولا كان تحبسه بكلام خشن بعد ان كان بلين زجرها بوعظها استجباً بالقرعة تعالى
واللاقي تخافون نشوزهن فعظوهن كان يقول لهما اتق الله في الحق الواجب لى عليك واحذرى العقوبة
بلا هجر ولا ضرب وحسن أن يذكرها في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم اذا باتت المرأة ساجدة
فرأى زوجها العنتها الملائكة حتى تصبح وفي الترمذى عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أى امرأة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة ويبين لهما ان النشوز يسقط القسم والنفقة فلعلها تنبذ
عذراً وتوب عما وقع منها بغير عذر فان أتت مع وعظها وأتت به أى النشوز هجرها فلا ينالها من عدها في
المضجع أى يجوز له ذلك لظاهر الآية ولان في الهجر أثر اظهارها في تأديب النساء وأما الهجر في الكلام
فيجوز في ثلاثة أيام ويحرم فيما زاد علم الغير عذر شرعى فان كان عذراً كدعوة المجهور أو فسقة جاز ذلك فان ترد
بان أمرت على النشوز بعد الهجر المرتب على الوعظ أتى بضرب موجه غير مبرح لظاهر الآية وانما يجوز
الضرب اذا أفاد ضرباً في ظنه والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره أما الضرب المبرح فلا يجوز مطلقاً
ولا يجوز على الوجه والمهالك وبالنشوز يسقط الاتفاق عليه لانه وجب لكونه ماعظله المناقعة محبوسة
عنده فاذا نشزت سقط ما يقابل التمسك وبما لها في قسمها الواجب لها الاستحقاق * (تنبيه) * النشوز لا يحصل
بغير وجه من منزل زوجها الى القاضي لما لب الحق منه ولا الى كتابها النفقة اذا أعسر به الزوج ولا

الى الاستمتاع اذ لم يكن زوجها فبها ولم يستفد منها او يحصل ايضا بغيره الزوج من الاستمتاع ولو غير الجماع
 حيث لا عذر كنعيم الله منه تدلا ولا الشتم له ولا الاذناءه باللسان أو غيره بل تأخيره وتستحق التأديب ولو منع
 الزوج زوجته حقا كنفقة وقسم الزم القاضى توفيقه فان أساءه خلعها وأذاها بضر بالأسباب فمأذون
 ذلك فان عاد اليه عذر جسيم * (فائدة) * الخلق يضم النام واسكنها الدين والطبع والسجية وحقيقة نسبه
 انه صورة الانسان الباطنة وهي نفسه وأوصافها ومعانيها وأوصاف حسنة وقبيحة والثواب والعقاب
 متعلقات بأوصاف الصورة الظاهرة ترى كأنه من عبد بن عبد بن عبد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال لكل شيء خلق
 وخلق هذا الدين الحياء وروى الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل المؤمن بن
 إيماننا أحسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائهم وبرحم الله القائل

بكم أكرم الاخلاق كن مختلفا * ليفرح مسك ثيابك العطر الشذى
 وانفع صديقك ان أردت صداقة * وادفع عدوك بالنى فاذا الذي

والالف في قول الناطم بقوله سار لعل لا طلاق وقوله امرأة أغنى امرأته * (خاتمة) * لو قال كل من الزوجين
 ان صاحبه متعدي عليه تعرف القاضى الحال من ثقة في جوارها خبير بشأنها فان لم يكن أسكنها ما يجب
 ثقة يتفحص عن حاله فماذا تبين الظالم منعه من الظلم واذا اشتد الشقاق وداما على اكتساب الفواحش
 والنصارى بعث حكيمان من أهل الزوج وحكمن أهل الزوجة لينظرا في أمرهما ويحلل بينهما أو يفارقا ان
 عسر الاصلاح والبعوثان من أهلها ما سئل في الاصح والبعث واجب

*** (باب الخلع) ***

هو لغة مشتق من خلع الثوب لان كلام من الزوجين لباس الاخر قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن
 فكانه بمشاهدة الاخر نزع لباسه وشرا ففرقة بين الزوجين ولو بلفظ مفاد اذ بعوضه قصود راجع لجهة
 الزوج وأركان ثلاثة عاقدة ومعتقود عليه وصيغة

- * (هو الطلاق ان جرى على عوض * وجاز في طهر وحيض ومرض)
- * (موت وبانت بعده المخالعة * فليس للمخالعة المراجعة)
- * (بل يستحق العوض الذي جعل * ومهر مثل ان جرى بمأجل)
- * (ثم الطلاق بعده لم يلحق * من خالعت من زوجها المطلق)
- * (ولم تعد الا بعقد منه جديد * والخلع كالطلاق في نقص العدد)

ذكر الخلع مع ذكر المال صريح في الطلاق لشبوهه في العرف والاسم مع المال للطلاق وبدونه كناية فلذا قال
 الناطم من زيادته بقوله هو أى الخلع الطلاق ان جرى على عوض أى معلوم مقصود راجع لجهة الزوج كالمهر
 العوض تخرج بالمعلوم المجعول كثوب غير معين فيقع باثنا عشر المنسل وبالمقصود الخلع بدم ونحوه فانه راجع
 بالمال ودخل راجع لجهة الزوج وقوع العوض الزوج ولسيده وما لو خالعت بمأجل لها من قود أو غيره عليه
 وشو ج به ما لو علق الطلاق بالبرائة من مالها على غيره فيقع رجعيًا ورازى الخلع في طهر جامعها قبل لانه
 لا يلحقه ندم بظهور الخلع لرضاه باخذ العوض وفي حيز لانها يبدلها الفداء لطلاقها ارضيت لنفسها بتطويل
 العدة وفي مرض وموت والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فان طبن الحكم عن شيء منه نفسها والامر به في
 البخارى في امرأة ثابت بن قيس بقوله اقبل الخديقة وطلقة الطليقة وهو أول خلع وقع في الاسلام ويصح
 الخلع في حالي الشقاق والوفاق وذكر الخوف في قوله تعالى فان خفتم الا يفتكم احد ود الله الآية جرى على
 الغالب وهو مكره على الاصح الآن بخلاف أو أحدهما الا يقيما مدد ذاته التي افترضا في النكاح أو أن
 يخالف بالطلاق الثلاث على فعل ما لا بد منه من فعله فيخالف ثم يفعل المحلوف عليه لانه وميله للتخلص من وقوع
 الثلاث ويصح الخلع من زوج مكلف مختار لامن صبي ومجنون ومكره ويصح من مكره ان وشوطا له من
 زوجة أو مائة يسجوا اب أو سؤال اطلاق تصرفه في المال بان يكون بالغًا عاقلًا غير مجنون عليه وشوطا للمعوض

*** (باب الخلع) ***

هو الطلاق ان جرى على عوض
 وجزا في طهر وحيض ومرض
 موت وبانت بعده المخالعة
 فليس للمخالعة المراجعة
 بل يستحق العوض الذي جعل
 ومهر مثل ان جرى بمأجل
 ثم الطلاق بعده لم يلحق
 من خالعت من زوجها المطلق
 ولم تعد الا بعقد منه جديد
 والخلع كالطلاق في نقص
 العدد

وهو البضع ان يكون مملوكا للزوج فيصح خلع رجعية لانها كالزوجة بخلاف البائن اذا فادته فهو بائن بعده اى الطلع المرأة المخلعة والمعنى ما كنت نفسها فليس للتحاليع المراجعة في العدة لانقطاع سلطنته بالبينونة المباحة من نسائه على الابعد قد جدد عليها باركانه وشروطه المتقدمة في باب النكاح بل يستحق الزوج العوض الذي جعل له سواء كان قبل الاوكثر اذ بنا أو عينا أو منفعة ويستحق مهر المثل ان جرى بما جهل كما قدمته أول الباب * (قرع) * لو قال ان أبرأتني من صداقتك أو دينك فانت طالق فإبرأته وهي جاهلة بقدره لم تطالق لان الأبراء لم يصح فلم يوجد ما علق عليه الطلاق ثم الطلاق بعده أى الطالع لم يلحق من خالعت في عدتها من زوجها المطلق لصبر زوجها اجنبية بخلاف الرجعية فيلحقها الطلاق الى انقضاء العدة لبقاء سلطنته عليها لم تعد الا بعدة منه جدا أى جديد كما قدمناه والخلع كالطلاق في نقص العدد فلو خالعا ثلاث مرات لم ينكحها الا بمحالي وقوله جهل وجعل بالبناء للمعقول

* (باب الطلاق) *

هو في اللغة حل القيد وفي الشرع حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه والاصل فيه قوله تعالى الطلاق مرتان وقوله صلى الله عليه وسلم ليس شيء من الحلال أبغض الى الله من الطلاق واه أبو داود باسناد صحيح وأركان خمسة صبغة ومحمل وولاية وقصد ومطلق

* (يصح من مكاف تخنار * حل النكاح بالطلاق الجارى) *

اعلم أن شرط المطلق ولو بالعلق نكاح فلا يصح من غير مكاف تخنار رفع القلم عن ثلاثة الا السكران فيصح منه مع انه غير مكاف كما نقله في الرضة عن أصحابنا وغيرهم تغلظا عليه وشروطه الاختيار فلا يصح من مكروه وان لم يور لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق في اغلاق أى اكراه وشروط الاكراه قدرة المكروه بكسر الراء على تحقيق ما هو دونه بولاية أو تغلب ما جلا ظلمنا وعجز مكروه بفتح الراء عن دفعه بهرب أو غيره وظنه انه ان امتنع حقق ما هو دونه وبحصل الاكراه بتخويف بمحذور كضرب شديد أو نحو ذلك كالخمس وما تضمنه هذا البيت من زيادة النظم ثم شرع في الصيغة بقوله

* (وللطلاق صبغة قسمان * صريح او كناية فالثاني)

* (ما احتمل الطلاق مع سواء * ولم يقع الا اذا نواه)

* (ثم الصريح لفظة الطلاق * ولفظناه السراح والفرار)

* (وهذه الثلاث ليست تفتقر * لنية ولتعتبر بمن سكر)

الصبغة في الطلاق قسمان صريح وكناية فالثاني وهو الكناية ما احتمل الطلاق مع ما سواء اى غيبه ولم يقع الطلاق به الا اذا نواه اجاءا لفظا متريدين الطلاق وغيره فلا بد من نية تميز بينهما والكناية كثيرة نحو أطلقتك وأنت مطلقة بسكون الطاء خلية برباين اعادى اسم تبرئ رجل الحق باهالك حبلا على غار بك لانه سرك اغري اغري عيني ذوقى تجرى ذوقى كللى اشربى وغى بذلك ثم الصريح الذى هو القسم الاول فثلاثة ألفاظ فقط كقوله الاصحاب لفظ الطلاق أى وما شئت منه وكذا الفراق والسراح بفتح السين أى وما شئت منهم على المشهور وفيهم أو أمثلة المشتق من الطلاق كطلقتك وأنت طالق وبأى مطلقته وبأى طالق لان طلاق والطلاق فليس يصح بل كنايةات ويقاس بما ذكر فارقته وسرحته فهما صريحان وكذا أنت مفارقة ومسرحة وبأى مفارقة وبأى مسرحة وأنت فراق والفراق وسراح والسراح كنايةات ولا تفتقر هذه الالفاظ الثلاثة الصريحة لنية اجاءا وتعتبر بمن سكر كما تقدم الكلام عليه (فروع) اشارة لطلب لغوي وبعد اشارة الاخرى في العقود والحلول فاذا فهم طلاقهم اكل أحد فصريحته وان اخص بهم فافظون فكناية ولو اشتهر لفظ الطلاق كالحلال أو حلال الله على حرام أو أنت حرام قال الراغبى فصرح فى الامع عند من اشتهر عنه دهم وصحح النووي انه كناية لان الصريح انما يؤخذ بما ورد القرآن به وتمكروا على لسان جملة الشرعية وليس المذكور كذلك ولو قال أنت حرام ولم يقل على فكناية

* (باب الطلاق) *

يصح من مكاف تخنار

حل النكاح بالطلاق الجارى

وللطلاق صبغة قسمان

صريح او كناية فالنكاح

ما احتمل الطلاق مع سواء

ولم يقع الا اذا نواه

ثم الصريح لفظة الطلاق

ولفظناه السراح والفرار

وهذه الثلاث ليست تفتقر

لنية ولتعتبر بمن سكر

قطعا ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على فلان ولو قال الطلاق لازم لي أو واجب على فهو صريح بخلاف فرض على للعرف في ذلك ولو قال على الطلاق وسكت ففي الخبر عن المزني أنه كناية وقال الصمري أنه صريح قال الزركشي وهو الحق في هذا الزمن لا شهارة في معنى التطبيق وهو الظاهر وقول النظم صريح أو بدوح الهمة

ثم الطلاق سنة ومبتدع

ويحرم البدعي وهو ما وقع

أما حيض أو بما يليه

من طهرها بعد الجماع فيه

أو في خلال حيضها الذي

مضى

وان يطلق بالسؤال والرضا

وضابط السني وهو ما وقع

بطهر ذي حيث الجماع لم يقع

أصلابه ولا بحيض قبله

وماعدا البدعي جائز له

وأربع طلاقهن لم يكن

بسنة ولا بدعة وهن

صغيرة وحامل وآتية

وذات خلع حيث لا ممانسة

(فصل)

واجعل ثلاثا أكثر التعلق

للعر وانثنين للزريق

ومصح الاستئناء في الطلاق

ان يتصل به بالاستغراق

وشروطه ائماع من يقربه

وقصده من قبل انطقه

ومصح تعليق بشرط أو صفة

من زوجة ولو سوى مكلفه

*(ثم الطلاق سنة ومبتدع * ويحرم البدعي وهو ما وقع)*

*(أما بحيض أو بما يليه * من طهرها بعد الجماع فيه)*

*(أو في خلال حيضها الذي مضى * وان يطلق بالسؤال والرضا)*

*(وضابط السني وهو ما وقع * بطهر ذي حيث الجماع لم يقع)*

*(أصلابه ولا بحيض قبله * وماعدا البدعي جائز له)*

*(وأربع طلاقهن لم يكن * بسنة ولا بدعة وهن)*

*(صغيرة وحامل وآتية * وذات خلع حيث لا ممانسة)*

اعلم ان الطلاق ينقسم الى سني وبدعي ولا ولا كما يعلم بما يأتي *(فائدة)* ينقسم الطلاق الى الاحكام الخمسة واجب كطلاق الحكم في الشقاق ومنسحب كطلاق زوجة حالها غير مستقيم كان تكون غير عفيفة وحرام كالطلاق البدعي كما سيأتي ومكروه كطلاق مستقيمة الحال وعليه جل الخبر المار أول الباب وهو بغض الحلال الى الله تعالى الطلاق وأشار الامام الى المباح بطلاق من لا يهرها ولا تسمع نفسه بموتها من غير استئناء بها اذا علم ذلك فخرام الطلاق البدعي وهو ما وقع اما بحيض أو بما يليه من طهرها بعد الجماع فيه أو في خلال حيضها الذي مضى والمعنى من البدعي أن يقع الطلاق على مدخول بها في الحيض أو في طهر جامعها فيه أو في خلال أي أثناء حيضها فهو حرام وان يطلق بالسؤال والرضا أي وان سألته طلاقا بلا عوض أو اختلعا أجنبي وذلك لما تقدم فيها اذا طلقها في حيض قوله فطالقوهن لعدهن وزمن الحيض لا يحسب من العدة ومثله النفاس والمعنى في ذلك تضررها بطول مدة التربص ولذا انه الى الندم فيمن تحمل ولو ظهر حمل فان الانسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التدارك فيتضرر وهو والولد يندب لمن طلق بدعيان تراجع ما لم يدخل الطهر الثاني وقوله وضابط السني الى قوله قبله أشار به الى ان الطلاق السني هو ان يقع على مدخول بها ليست بحامل ولا صغيرة ولا آتية في طهر غير جامع فيه ولا في حيض قبله وذلك لاستعقابه الشرع في العدة وعدم الندم فيمن ذكرت وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطالقوهن لعدهن أي في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وقول النظم ذي اشارة الى المنة دم ذكرها في البدعي وقوله وما عدا البدعي جائز له تسكمله وايضاح وقوله وأربع طلاقهن لم يكن بسنة ولا بدعة وهن الصغيرة التي لم تحض وحامل طهرها الان عدها بوضعها فلا تختلف المدة في حقه فلا ندم بعد ظهور الحمل وآتية لان عدها بالاشهر فلا ضرر يلحقها وذات خلع حيث لا ممانسة أي المختلعة التي لم يدخل بها الا عدة عليها وقوله ومبتدع بفتح الدال

(فصل) فيما عدا ذلك الزوج من الطلاقات وفي الاستئناء والتعليق

*(واجعل ثلاثا أكثر التعلق * للعر وانثنين للزريق)*

*(ومصح الاستئناء في الطلاق * ان يتصل به بالاستغراق)*

*(وشروطه ائماع من يقربه * وقصده من قبل انطقه)*

*(ومصح تعليق بشرط أو صفة * من زوجة ولو سوى مكلفه)*

في هذه الابيات مسائل الاولى عاك الحرة على زوجها سواء كانت حرة أو أمة ثلاث طلاقات لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان أين الثالثة فقال أو تسريح بإحسان وبذلك الزريق طلقين فقط وان كانت زوجته حرة لما روى الدارقطني مرفوعا طلاق العبد مطلقان والمكاتب والبعض والمذبح كالقن

والنكاح يعتبر واروق الزوجة ولا يحرم فيها ذكر لان الاعتبار في الطلاق بالزوج لحسب الطلاق بالرجال
والعدة بالنساء واه البيهقي الثانية مع الاستثناء لوقوعه في القرآن والسنة وكلام العرب وهو الاخراج
بالأواحدى اخواتها وأختته بشرط أحدها أن يتصل به أى اليمين نأنيها أن لا يستغرق المستثنى منه
فان استغرق ضرر والمستغرق باطل بالاجماع كقوله الامام والآمدى فلو قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا لم يصح
الاستثناء وطالقت ثلاثا وثلاثها اسماع من يقر به كما يشترط اسماع نفسه ورابعها قصده أى الاستثناء
قبل نطقه به أى قبل فراغه وقصد رفع حكم اليمين ولو قال أنت طالق ان شاء الله أو ان لم يشأ الله طلاقك وقصد
التعليق لم يقع الطلاق لان المعلق عليه مشيئة الله تعالى وعدمها غيره هـ يوم ولان الوقوع بخلاف مشيئة
الله تعالى محال وكذا أنت طالق الا ان شاء الله كذا ينسخ التعليق بالمشيئة انعقاد نية وضوء وصلاة وصوم
وغيرها عند قصد التعليق وانعقاد تعليق وعقوبتين ونذر وكل تصرف غير ما ذكر كبسع وغيره الثالثة يصح
تعلق الطلاق بشرط أوصفه كتعليقه بفعله أو فعل غيره كقوله ان دخلت الدار فانت طالق وقد استؤنس
بجواز التعليق بالشرط بقوله عليه الصلاة والسلام المؤمنون عند شروطهم وأدوات التعليق بالشرط
والصفة ان واذمن وذا منى وكل أو أى ونحوها ولا يقتضين فوراً فى التعليق عليه ولا تراخيا ان عاقبت
كالدخل في غير خلع الا اذا قال أنت طالق ان شئت ولا تكرار الا كلاً وقول الناظم من زوجة ولو سوى
مكلفة أشار به الى المحل فلا يقع الطلاق المعلق قبل النكاح بعد وجوده لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد
نكاح صححه الترمذى * (خاتمة) * لوقال لزوجه مثلاً ان كنت زيدا فانت طالق فكلمت حاططاً ثم لا وهو
يسمع لم يثبت فى أصح الوجهين لانها لم تسكاهم ولو قال لزوجه ان دخلت الدار وجدت فيه شيئا من متاعك
ولم أكسره على رأسك فانت طالق فوجد في البيت ها ونالم طالق كجرحه بالخوارزى ورجحه الزركشى
لاستحالة كسره وفروع الطلاق لا تنحصر

* (باب الرجعة) *

هى دفع الرأى فصع من كسرها عند الجوهرى والكسراً أكثر عند الأزهرى هى لغة المارة من الرجوع
وشرعاً المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن فى العدة على وجه مخصوص كما يؤخذ مما سبق والاصل فيها
قبل الاجماع قوله تعالى وبوائن أحق بردهن فى ذلك أى فى العدة ان أرادوا اصلاحاً أى رجعة كقوله امامنا
الشافعى وقوله صلى الله عليه وسلم أنا نى جبريل فقال راجع حفصة فانها صوامت وقوامت وانما زوجه في الجنة
وأركانها ثلاثة تحمل وصيغته ومن شخ ثم قال الناظم

- * (من طلق بعد الدخول أو قعاً * أو طلقتهين وهو حر راجعاً) *
- * (فصل انقضاء عدة نعتها * لكن بعقد بعدها بردها) *
- * (وبعد عودها طلقاً بقي معه * بما بقي بعد الطلاق أو قعاً) *
- * (فان يطلق أكثر الطلاق * تعذر النكاح بانقضاء) *
- * (وجاز بعد خمسة أمور * وهى انقضاء عدة المذكور) *
- * (وبعد ما تزوج غيره بها * ثم الدخول وهو ان يصيبها) *
- * (ثم الطلاق ثم عدة له * وبعد ما حلت لزوجه قبله) *

اعلم ان للرجعة شرطاً أحدها أن يكون الطلاق دون الثلاث فى الحر كما قال من طلق بعد الدخول أو قعاً
أو طلقتهين وهو حر راجعاً وان يكون دون اثنتين فى الرقيق إيمان استوفى عدد الطلاق فلا اذا لا طاعة له عليها
وثانيها أن يكون بعد الدخول كذا كره فان كان قبله فلا رجعة لبيئتها وثالثها أن تكون الرجعة قبل انقضاء
العدة فاذا انقضت عدتها بوضع حل أو اقراء أو أشهر كان له إعادة نكاحها بعقد جديد بشرطه لبيئتها
حينئذ وبعد عودها طلقاً بقي معه بما بقي له من عدد الطلاق بعد طلاق أو قعاً ماروى البيهقي عن عمر رضى
الله عنه أنه أنفى بذلك ووافقه عليه جماعة من الصحابة ولم يظهر لهم مخالف ورابعها أن لا يكون الطلاق بعوض

* (باب الرجعة) *
من طلق بعد الدخول أو قعاً
أو طلقتهين وهو حر راجعاً
قبل انقضاء عدة نعتها
لكن بعقد بعدها بردها
وبعد عودها طلقاً بقي معه
بما بقي بعد الطلاق أو قعاً
فان يطلق أكثر الطلاق
تعذر النكاح بانقضاء
وجاز بعد خمسة أمور
وهى انقضاء عدة المذكور
وبعد ما تزوج غيره بها
ثم الدخول وهو ان يصيبها
ثم الطلاق ثم عدة له
وبعد ما حلت لزوجه قبله

منها أو من غيرها فان كان على عوض فلا رجعة كما تقدم فوجب فيه في الخلع وتركه النظم هـ الله لم به هناك
ويشترط في الرجوع الاختيار وأهلية النكاح بنفسه وفي الصيغة لفظي شعر بالمراد وهو ما صرح به وهو رد ذلك
إلى ورجعتك وان رجعتك وامسكتك وأما كاية أن رجعتك ونكحتك ويشترط فيها تجزئ
وعدم تأقيت وسن الشهادتين أخر وجامن خلاف من أوجبته وقول النظم فان يطلق إلى آخره لا يثبت معناه
إذا طلق الحر ثلاثا والعبد طائفتين معاً أو مصر تباقيل الدخول أو بعد لم تحل المطلقة إلا بعد خمسة أمور في
الدخول بها وعلى وجود ما عدا الأولى منها في غيرها أولها انقضاء عدتها من المطلق ثانياً تزويجها بغيره
ولو عبد أي كبير إلا أن الرجوع للعبد الصغير لا يصح إيجابه على النكاح أو مجئنا نالها دخوله بها وإصابتهما
بدخول حشفته أو قدرهما من مقلوعها ولو كان عليهما حائل كان لف عليهما خرقه فانه يكفي تعيها في قيامها خاصة
لا في غيره كدبرها كالاخصى بل به التحصين وسواء أوجح أو نزلت عليه في بقطة أو نوم أو أوجح فيها وهي
ثالثة رابعها يبينونتها من الزوج الثاني بطلاق أو فسخ أو موت خامسها انقضاء عدتها بالاستبراء عنها الاحتياط
عالمها من أنزال حصل منه والاصل في ذلك قوله تعالى فان طلقها أي ثلاثة فلا تحل له من بعده حتى تنكح زوجاً
غيره وخبر الصحيحين جاءت امرأة رفاعة العنقرطى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كنت زوجة رفاعة
فطلقني فبنت طلاق فترجعت بعده بعد الرجوع من الزبير وإن ما معه كهدية الثوب فقال أن تريدني أن ترجعي
إلى رفاعة لا حتى تذوق عسايته ويذوق عسايته والمراد بها الوطء ويشترط الانتشار للآلة ولولا انتشارها لضعفها
ويشترط في تحصيل البكر الافتراض كما قاله الشيخان وقبل قول المطلقة ثلاثاً في التحليل بينهما عند الامكان
ولذلك تزويجها وان ظن كذبها ولكن يكره فان قال هي كاذبة منع من تزويجها إلا ان قال بعده تبين لي
صدقه أو الالف في قول النظم أو وقع أو رجعت أو رجعت ثلاثاً * (خاتمة) * يصح الإيلاء والظهار والعلاق واللعان
من الرجعية ويتوارثان لبقاء الزوجية

* (باب الإيلاء) *

هو لغة الخلف قال الشاعر وأكذب ما يكون أبو المنى * إذا آلى عينا بالطلاق وشراً ما ياتي في النظم وهو
حرام للإيذاء والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤثرون من نساءهم الآية وأركانها ستة حالف ومحلوف به ومحلوف
عليه ومدة وصيغة وزوجان

- * (عين زوج صح أن يطلقها * ليس ترك الوطء تركاً مطلقاً) *
- * (أوزانها عن ثلث عام ايلاً * حيث الجساع ليس مستحبلاً) *
- * (ويثبت الإيلاء بالتعليق * فالصوم والاعتاق والتطليق) *
- * (فليهل المولى شهراً أو ربعه * من وقته أو رجعة المراجعة) *
- * (وبعد ذلك خير وألا * بين الرجوع والعلاق حالاً) *
- * (فان أبي كاهما معانده * فليوقع القاضي عليه واحده) *
- * (واجب بوطئه بعد القسم * ونحوه كفارة أو ما التزم) *

عين زوج يصح طلاقه باسم من أسماء الله تعالى أو صفته من صفاته أو بالتزام ما يلزم به نذراً وتعليق
طلاق أو عتق كما أشار إليه في البيت الثالث بقوله ويثبت الإيلاء الخ ليس ترك الوطء لزوجه في الحر في
قبلها ووطؤه لها ممكن أو الأمانة تركاً مطلقاً كقوله والله لا أطولك أو زائد عن ثلث عام أي أمدته تزيد عن
أربعة أشهر كقوله والله لا أطولك خمسة أشهر أو يسد بسبعة أشهر كقوله والله لا أطولك حتى ينزل
عيسى عليه الصلاة والسلام إيلاء لضررها فعلم من هذا أنه لا يصح من أجنبي ولو أنكره لم يكن مولياً كما
قال عين زوج الخ ولا من صبي ومجنون ومكره ولا من أشل أو جبذ كره ولم يبق منه قدر الحشفة ولا من
رتقاء وقرناء كقال من زباده حيث الجساع ليس مستحبلاً وينعقد الإيلاء بالصرح كالجساع والوطء
واقتراض البكر وبالكناية مع النية كالباضعة والمباشرة والعس وقوله فليهل المولى إلى آخره لا يثبت

* (باب الإيلاء) *

عين زوج صح أن يطلقها
ليس ترك الوطء تركاً مطلقاً
أوزانها عن ثلث عام ايلاً
حيث الجساع ليس مستحبلاً
ويثبت الإيلاء بالتعليق
بالصوم والاعتاق والتطليق
فليهل المولى شهراً أو ربعه
من وقته أو رجعة المراجعة
وبعد ذلك خير وألا
بين الرجوع والعلاق حالاً
فان أبي كاهما معانده
فليوقع القاضي عليه واحده
واجب بوطئه بعد القسم
ونحوه كفارة أو ما التزم

تقدرون ان المولى يهل وجوباً ان سأل زوجه ذلك أربعة أشهر من حين الايلاء او ابتداء في رجعية إلى
منها من حين الرجعة فاذا مضت المدة ولم يطأها من غير مانع خير المولى بطلمها بين الفيتة بان يزوج المولى حشفته
أو قدرها من مقطوعها بقبل المراء أو يسمي الوطء فيتم لانه من فاء اذا رجح أو بين الطلاق بطلمها حالاً طلاقه
رجعية ان لم يطأها في كلاهما أي امتنع من الفيتة والطلاق معاندة فليوقع القاضي عليه طلاقاً واحدة
رجعية نيابة عنه بسؤاله وواجب الوطء بعد القسم ونحوه كفارة أو ما التزم ويلزمه كفارة عين في الخلف
بالله لا بغيره ان وطئ تحتها لمطالبة أو دونها فان حلف بتعليق طلاق أو عتق وقع بوجود الصفة أو بالتزام قرينة
لزمها التزم أو كفارة عين * (تنبيه) * ما ذكره الناطم تبعاً من أنها ترد الطالب والطلاق هو ما في الروضة
وأما في موضع وصوب الزكشي وغيره الترتيب بين مطالبتها بالفيتة والطلاق

* (باب الظهار) *

ما أخذ من الظهور ان صورته الامامية ان يقول لزوجه أنت على كظهر أي وخصوا الظهور لانه موضع
الكوب والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآية وهو حرام لقوله تعالى
وانهم ليقولون منكر من القول وزور أو أركانه أربعة صيغة ومظاهر ومظاهر منها ومثبه

* (ظهاره تشبيهه لزوجه) * يحرم ككاهه وعتمته *

* (كقوله أنت على كابتني) * أو ظهر أي أو كرس عني *

* (وحيث لم يتبعه بالطلاق) * فعائد اليه باتفاق *

* (ولا يجوز الذي قد ظاهراً) * وعاد وطء قبل ان يكفراً *

* (بالعتق ثم الصوم فلا طعام) * كما مضى في الوطء في الصيام *

حققة الظهار الشرعية تشبيه الزوج وزوجه في الحرمة بحرمة كاهه وعتمته كقوله لزوجه أنت على أو مني أو
معى أو عني كابتني أو ظهر أي أو كرس كرس من أي فهذا صريح وقوله من زيادته أو كرس
عني كناية ومثله ما ذكره الكرامة كقوله أنت كاهي أو كرسها فانه كناية فلا يصح من أجنبي حتى لو نكحها
لم يكن مظاهراً ولا من مسمى ومجنون ويصح من السكران اذ شرط المظاهر كونه زوجاً يصح طلاقه وحيث لم
يتبعه بالطلاق أي اذا قال المظاهر ذلك ولم يتبعه بالطلاق بان يسكنها بعد مظاهرها من امكان فرقتهم لم يفعل
فعائد اليه باتفاق أي صار عائد لان تشبيهها بالام مثلاً يقتضي ان لا يسكنها زوجة فان أمسكها زوجة بعد
عاد فيها قال لان العود للقول في الفقه يقال قال فلان قولاً ثم عادله وعاد فيه أي خالفه ونقضه وهذا في الظهار
الغير المؤقت أما العود في الظهار المؤقت فهو ان يطأ في المدة ولا يجوز والذي قد ظاهراً وعاد وطء قبل ان يكفر
لا ية والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لمسا قالوا الآية والوجه ان الكفارة تجب بالظهار والعود
واعلم ان الكفارة مأخوذة من الكفر وهو السر استبرها الذنب تخفيفاً من الله تعالى وسمى الزواج كافر
لانه يستبرأ البذر وتنقسم الكفارة الى قسمين مخيرة في أولها ومربعة في آخرها وهي كفارة اليمين ومربعة
في كراهي كفارة القتل والجباة في شهر رمضان والظهار والكلام الآن في كفارة الظهار وخصاها ثلاث
أولها العتق أي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل اضراراً بيناً ثانياً الصيام فاذا لم يجد رقبة
يجتهد بان يحررها حساً أو شرعاً صام شهرين متتابعين للآية المكربة ثالثها الاطعام فان لم يستطع الصوم
المتتابع أطعم ستين مسكيناً للآية أو فقيراً لانه أشد حالاً منه ويكفي البعض مساكين والبعض فقراً ويدفع
للستين المذكورين ستين مداً كل مسكين مد من جنس الحب الذي يكون فطرة * (تنبيه) * اذا عجز من
لزمه الكفارة عن جميع الخصال ثبتت في ذمته الى أن يقدر على شيء منها فلا يطأ المظاهر حتى يكفر والالف
في قول الناطم ظاهر أو كافر الاطلاق

* (باب اللعان) *

هو لغة الباعدة ومنه لعنه الله أي أبعد وطرده وشرعاً كلمات ملومة جعلت حجة للمضطر الى قذف من لطمح
فراشه والحق العار به والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم الآية

* (القذف رمى الشخص شخصاً بالزنا) * وحده من رمى بذات المحصنة *

* (باب الظهار) *

ظهاره تشبيهه لزوجه

بحرم كاهه وعتمته

كقوله أنت على كابتني

أو ظهر أي أو كرس عني

وحيث لم يتبعه بالطلاق

فعائد اليه باتفاق

ولا يجوز الذي قد ظاهراً

وعاد وطء قبل ان يكفراً

بالعتق ثم الصوم فلا طعام

كما مضى في الوطء في الصيام

* (باب اللعان) *

القذف رمى الشخص شخصاً

بالزنا

وحده من رمى بذات المحصنة

- * (مالم يقيم على زناه أربعه * أو يلعن بقذف زوجته) *
 * (كقوله بامر قاض اشهد * بالله اني صادق مؤكد) *
 * (فيمارمه بتهابه من الزنا * وليس مني فزعها بل من زنا) *
 * (يقول ذلك أربعاً بلفظه * وخامساً يقول بعد وعظه) *
 * (ولعنة الله على من ضرب * ان كنت فيما قلت ممن يكذب) *
 * (حيث جاء باللعان لم يحد * بقذفها أو ينتفي عنه الولد) *
 * (وفارقه فرقة مجله * وحرم فلا تحل بعده) *
 * (وتستحق ان تحدد للزنا * مالم تلعن مثل ما قد لاعنا) *
 * (لكن تقول انه لقد كذب * في القذف وتبدل اللعن غضب) *
 * (فلا تحدد بعد ان تلعنه * لكن تصير معه غير محصنه) *

اللعان عین مؤکدة بلفظ الشهادة کافی الروضة عن الاصحاح لعان صبي ومجنون ولا يقضي قذفهما لعنا بعد كمالهما ولا عقوبة کافی الروضة بشرط لصحة اللعان سبق قذف تقديم السبب على الميبك وهو مستفاد من قول الناطم القذف وحی الشخص شخصاً بالزنا مریحاً كقوله زنت أو بارانی أو بارانية أو زنی فرجك أو یا فحبة کما أفتی به العز بن عبد السلام أو كناية كزنا في الجبل بالهمز أو یا فحرة أو یا فاسقة أو انت تحبين الخلو ولم أجده بکرا ونوی القذف وحده من یرى بذلك لصحة حد القذف لا یداعفرج بالمحصن غیره والمحصن الذي یحد قذفه مکاف حرم مسلم عقیف عن وطعته به مالم یقیم على زناه أربعة شهودون بذلك فیرتفع عنه الحد والتعزیر أو یلعن بقذف زوجته لدفع الحد ان اختاره كقوله أي الزوج بامر قاض اذا اللعان لا یعزیر لا یحضوره ویکون فی أشرف مواضع لده بحضور رجوع من عدول الناس وصحلتهم اشهد بالله اني صادق أي لمن الصادق یمارمه بتهابه أي زوجي هذه من الزنا ان كانت حاضرة أو یسمیها و یرفع نسبه ان كانت غائبة وان كان ثم ولد بنفیه عند ذکره فی کل کلمات اللعان الخمسة لا یتبقی عنه فیه قول فی کل منها وليس منی فزعها بل من زنا أي وان هذا الولدان كان حاضر أو ان الولد الذي ولده ان كان غائباً من زنا وليس هو منی لان کل مرة بمنزلة شاهد فلو أغفل ذکر الولد فی بعض الکلمات احتجاج الی إعادة اللعان لنفییه ویکون ذلك أربع مرات للآیات السابقة وکرت الشهادة لتأکید الامر لانها أقبت مقام أربعة شهود من غیره لیهام علی الحد ولذا لم یثبت شهادتان وهی فی الحقيقة ایمان وأما الکامة الخامسة الا یتبقی فؤکدة لفاد الا ربع وخامسها یقول بعد وعظه أي یقول فی المرة الخامسة بعد ان یعظه الحاکم ندباً بان یخوفه من عذاب الله تعالی وقد قال صلی الله علیه وسلم لهلال اتق الله فان عذاب الدنیا أهون من عذاب الاخرة یا مریرجلات یضع یده علی قلبه لعله ینزجر فان أتى بعد المغفلة الحاکم فی وعظه الا انفی قال له قل ولعنة الله علی من ضرب ان كنت فيما قلت ممن يكذب أي علی لعنة الله ان كنت من الکاذبین فیما یمارمه من الزنا حیث جاء باللعان بتمامه لم یحد بقذفها أي الملاءمة ان كانت محصنة أو یتنفي عنه نسب الولد أي ان نفاه فی لعانه لخبر الصحیحین انه صلی الله علیه وسلم فرق بین ما والحق الولد بالمرأة وفارقه فرقة مجله لانقطاع النکاح ینفیه ما وهی فرقة فسخ کالرضاع وفی سنن أبی داود الملاءمة لا یجوز عن أبداً وحرم فلا تحل بعده أي حرم علی الابن لا یحل له نکاحها بعد دال اللعان ولا وطؤها بل لا یبین لو كانت أمة واشترها ا قوله صلی الله علیه وسلم لا یحل للک علیه او لم یصر فی الحدیث المار وتستحق أي الملاءمة ان لم تحدد للزنا مسلمة كانت أو کافرة مالم تلعن مثل ما قد لاعنا لقوله تعالی ویدرأ عنها العذاب الا یتبقی فذل علی وجوب الحد علیها بابعانه وعلی سقوطه بابعانها فتقول بعد ان یامرها الحاکم فی جمع من الناس اشهد بالله ان فلاناً هذا ان كان حاضراً أو یمیزه فی الغیبة ان الکاذبین علی فیما مانی به من الزنا أربع مرات وتقول فی المرة الخامسة

مالم يقيم على زناه أربعه
 أو يلعن بقذف زوجته
 كقوله بامر قاض اشهد
 بالله اني صادق مؤكد
 فيمارمه بتهابه من الزنا
 وليس مني فزعها بل من زنا
 يقول ذلك أربعاً بلفظه
 وخامساً يقول بعد وعظه
 ولعنة الله على من ضرب
 ان كنت فيما قلت ممن يكذب
 حيث جاء باللعان لم يحد
 بقذفها أو ينتفي عنه الولد
 وفارقه فرقة مجله
 وحرم فلا تحل بعده
 وتستحق ان تحدد للزنا
 مالم تلعن مثل ما قد لاعنا
 لكن تقول انه لقد كذب
 في القذف وتبدل اللعن
 غضب
 فلا تحدد بعد ان تلعنه
 لكن تصير معه غير محصنه

بعد ان بعظه الحاكم كبر وعلى غضب الله ان كان من الصادقين فيما رآني به كافي الى روضة فلا تحل له بعد ان
تلا عنه لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب الآتي ثم زاد الناظم على أماله قوله لكن تكون أي نصير معه
غير محصنة فلا يجذب ذنوبها فان قيل ما الحكمة في اختصاص لعانهم بالغضب ولعان الرجل باللعن قلت لان
حرمة الزنا أعظم من حرمة القذف فقوبل الاعظم بمثله وهو الغضب لان غضبه تعالى ارادة الانتقام من
العصاة وانزال العقوبة عليهم واللعن الطرد والبعد فنصت المرأة بالترام أغلا العقوبة منه الله - لم لا تغضب
عليها ولا تبعدها عن بابك أبجعين وقول الناظم مؤكد بكسر الكاف المشددة ايضاح وتكملة وقوله معه
يسكون العين

* (باب العدة) *

ماخوذة من العدد لاشتهائها على عدد من الاقراء والاشهر وهي في الشرع اسم لمدة تربع فيها المرأة
لمعرفة براءة زوجها أو لتفجيرها على زوجه أو الاصل فيها قبل الاجماع آيات وأخبار تأتي في السبب
وشرعت صيانة الانساب وتحصينها من الاختلاط رعاية لحق الزوجين والولد والنكاح الثاني والمغلب فيها
التعبد بدليل انهما لا تنقض بقرء واحد مع حصول البراءة به

* (تعذر زوجة عن الوفاة * والفسخ والطلاق في الحياة)

* (عدة الوفاة ثلث عام * مع عشرة أيام)

* (أو وضع ذات الحمل باتفاق * فان تمكن عن فسخ أو طلاق)

* (فذاث حمل وضعها الوفاء * وغيرها ثلاثة أقراء)

* (وحيث كانت ذات يأس أو صغر * فاشهر ثلاثة لها تقصر)

* (وذاث رق عن وفاة بعلمها * تعدد أيضا بانفصال جهلها)

* (وحيث كانت حاملا فله اعتبار * ستون يوما ثم خمسة أخرى)

* (فان طلق حاملا فلا ينقض * الا بوضع حملها كالمضى)

* (أو ذاث حيض فليجب قرآن * وغيرها شهر ونصف الثاني)

* (وحيث كان وطؤها من الزنا * أرحلها فماله حكم هنا)

* (وان يطلق قبل وطئها انتفت * عدتها أو مات قبلها أوفت)

* (وان تمكن من شبهة فلتعتبر * عدتها بكل ما في الزوج من)

وتعذر الزوجان عن الوفاة أي الموت وعن الفسخ لانكاح وعن الطلاق في الحياة ما يأتي لما قدمناه وللآيات
الكرامات والاعخبار الشرعية بنات وقد سلك الناظم أعلى الله درجته في تقسيم الاحكام الآتية مسامحا
حسنا مع الاختصار والعدة ضرر بان الاول يتعلق بفرقة وفاة له ثم وط والثاني يتعلق بفرقة حياة بطلاق
أو فسخ وقد بدأ الناظم بالاول فقال فعدة الوفاة أي الحرية المتوفى عنها زوجها ثلث عام أي أربعة أشهر
وعشرة أيام بضم الهمزة على تعالي والذين يتوفون منكم وينزلون أرضا جابت بطن بانفسهن أربعة أشهر
وعشر او هو محمول على الحرائر والحائلات أو وضع ذات الحمل جهلها أي انفصاله كله حتى ثانی توأمين ولو بعد
الوفاة ولو كان الحمل ميتا أو مضغ غير مصورة أخبر القوابل انهما أصل أدعى لقوله تعالى وأولات
الاحمال أجعلن أن يضعن حملهن فهو مقيد بقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية ويشترط أن يكون
منسوب إلى صاحب العدة ولو كان صاحبها مجهول أو مشكوكا أو كانت نسبة الحمل اليه احتمالا لا كنفيا بلعان
وان انتفى عنه مظاهر الاحتمال كونه منه فان لم تكن نسبته اليه لم تنقض العدة بوضعه كان مات وهو صبي
وامرأته حامل لا تنقض عنه * (تنبيهان) * أحدهما اعتبر الاشهر بالا لانه ما أمكن ويكمل المنكسر بالعدد
كظايره فانهم الومان عن مطالعة جمعية انتقلت الى عدة وفاة بالاجماع كما حكاه ابن المنذر أو مات عن مطلقة
بأن لم تنتقل لعدة وفاة بالاجماع لانهم ليست زوجة فتكمل عدة الطلاق وخرج بقيد الحرية الامة وسيداتي في

* (باب العدة)

تعذر زوجة عن الوفاة

والفسخ والطلاق في الحياة

عدة الوفاة ثلث عام

مع عشرة أيام

أو وضع ذات الحمل باتفاق

فان تمكن عن فسخ أو طلاق

فذاث حمل وضعها الوفاء

وبغيرها ثلاثة أقراء

وحيث كانت ذات يأس أو صغر

فاشهر ثلاثة لها تقصر

وذاث رق عن وفاة بعلمها

تعدد أيضا بانفصال جهلها

وحيث كانت حاملا فله اعتبار

ستون يوما ثم خمسة أخرى

فان طلق حاملا فلا ينقض

الا بوضع حملها كالمضى

أو ذاث حيض فليجب قرآن

وبغيرها شهر ونصف الثاني

وحيث كان وطؤها من الزنا

أرحلها فماله حكم هنا

وان يطلق قبل وطئها انتفت

عدتها أو مات قبلها أوفت

وان تمكن من شبهة فلتعتبر

عدتها بكل ما في الزوج من

كلامه ثم شرع في الضرب الثاني بقوله فان تسكن المرأة عن فرقة ففسخ بعيب أو لعان أو طلاق فذات حمل وضعها
 الوفاة كعدتها والمعنى ان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل لقوله تعالى وأولات الاحمال أحملن ان يضعن حملهن
 فهو مخصص لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولان المعتبر من العدة براءة الرحم وهي
 حاصلة بالوضع * (فائدة) * اختلف في الحمل اذ اقامت في البطن والمعتداتها لا تنقض الا بالوضع لا لانه وقوله
 وغسيرا وهي الحائض عدتها ثلاثة اقراء ان كانت من ذوات الحيض والا فجمع قروء وهو لغة بفتح القاف
 وضمة هاء حقة في الحيض والطهر وفي الاصطلاح الاطهار كذا وي عن عمر وعن عائشة وغيرهما من الصحابة
 ولقوله تعالى فطالعهن لعدتهن والطلاق في الحيض حرام كما تقدم فيصير في الاذن الى زمن الطهر وحيث
 كانت المرأة ذات يأس أو صغير بان بلغت سن اليأس وهو اثنان وستون سنة أو كانت ذات صغير فاشهر ثلاثة
 لها قروء أي فعدتها ثلاثة أشهر هلالية بان انطبق الطلاق على أول الشهر قال الله تعالى واللاتي يسنن من
 الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أي عدتهن كذلك والامة على النصف
 من الحرة وقوله وذات رق الى قوله ثم خمسة أخوم عنها المحصن ان عدتهن فيها رقبان على كعدة الحرة لعموم الآية
 الكريمة وعدتها بالشهر وعن الوفاة قبل الدخول أو بعده ان تعد بشهرين هلاليين وخمسة أيام بلياليها فان
 يطلق من فيها رقبان فلا انقضاء لعدتها الا بوضع حملها كما مضى بيانه أو ذات حيض فيجب قرآن أي يجب ان
 تعد بقروء أي لانها على النصف من الحرة في كثير من الاحكام والقراء لا يتبعض فان عتقت في عدة رجبية
 كملت عدة حرة في الاطهر وغيرها أي غير ذات الحيض عدتها بالطلاق وما في عدة شهر ونصف الشهر الثاني
 لا يمكن التنصيف في الشهر وقوله وان يطلق قبل وطئها انتفت عدتها أسارى الى ان الماطقة قبل الدخول بها
 لا عدة عليها لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فمالكم
 عليهن من عدة والمعنى فيه عدم اشتغال رجها بما وجب استبراءه وقوله أو مات قبله أي الدخول وقت أي
 تعدد للوفاة هـ ذامن زيادته وكذا قوله وحيث كان وطئها من الزنا أو جملها فله حكم هذا الا حرمه الماء الزنا
 وكذا قوله وان تسكن أي العدة من وطئ شبهة فلا تعتبر عدتها بكل ما في الزوج من رأي بكل ما مر في عدة المتزوجة
 وفاة وحيوة وحرية ورقا * (تنبيه) * من انقطع دمها ولو اغبر علة نصبر حتى تحيض فتعد بالاقرء أو تيأس
 فتعد بالشهر والمعتبر يأس كل النساء واقصاه اثنان وستون سنة كالمس * (فائدة) * يتعين النطق لها
 وهذه المسئلة ان من انقطع حيضها عارض أو غير قبل بلوغ سن اليأس يسمى منسيا مجرد لا انقطاع آيسة
 ويكتفون بمضى ثلاثة أشهر ويستغنون بالقول بصبرها الى بلوغ اليأس حتى نصبر عجزا فليحذر من ذلك
 وقول الناطم ثلاثة بالتدوين وقوله وقت بخفيف الفاء * (تنبيه) * لو عاش مطلقته كزوج بلا وطئ في عدة اقراء
 أو أشهر فان كانت بائنا انقضت عدتها بما ذكر وان كانت رجبية لم تنقض عدتها بذلك وان طالت المدة
 ولا رجبية له بعد الاقراء أو الأشهر وان لم تنقض بهم العدة احتياطا لمحققها الطلاق الى انقضاء العدة
 * (خاتمة) * من غاب وانقطع خبره ايسر لزوجه فكاح حتى يتيقن موته أو طلاقه ثم تعد وان لم ينقطع خبره
 فكاح مستقر وينفق عليها الحسا كم من ماله ان كان في بلد الزوجه ماله والا كتب الى حاكم بلده ليطالبه
 بحقه ولو أخبرها عدل بوفاة جاز لها فيما بينها وبين الله تعالى ان تتزوج

(باب الاستبراء)

وهو بالمداغة طلب البراءة وشرعا تراض الاممة مدة بسبب حدوث ملك أو زواله أو حدوث حمل كالكتابة
 والمرئدة لمرقة البراءة الرحم أو لا تعبد والاصل فيه ما سأتى

- * (أوجب في حق الفتي اذا ملك * رقيقة وحققها اذا هلك)
- * (أوعتقت من بعد وطء أو جده * ومثلها في ذلك المستتولاه)
- * (فقبله امنع كل الاستمتاع * وجاز للساجي سوى الجساع)
- * (وقبله وبعد موت السيد * أوعتقتها نكاحها لم يعقد)

(باب الاستبراء)
 أو جبه في حق الفتي اذا ملك
 رقيقة وحققها اذا هلك
 أوعتقت من بعد وطء أو جده
 ومثلها في ذلك المستتولاه
 فقبله امنع كل الاستمتاع
 وجاز للساجي سوى الجساع
 وقبله وبعد موت السيد
 أوعتقتها نكاحها لم يعقد

* (وان تكن في عمة عند الشرا * أو عمة فمعهما نأخرا) *

* (وحيث كان فهو وضع حامل * أو حيضة في ذات حيض حائل) *

* (والشهر في ذات الشهر * وقد رشح شهر كامل حيثما انعكس) *

أو جبه أنت أي الاستبراء في حتى الفتي إذا لم يكن رقيقاً ولو لم يكن جاعاً كما رأوا الصبي ولو لم يستبرأ قبل ملكه بشراء أو أرب أو هبة أو رد بعيب أو أقاله أو بغيرها أو وجبه في حقها أي الرقيقة ذاك السيد أو عنقت بعد وطء أو جده السيد ومثلها في ذلك المستولدة أي أم الولد إذا مات سيدها أو أعتقها وهي خالية من زوج أو عدة فتسبرح نفسها وجوباً على حكم ما يأتي نلو كانت في نكاح أو عدة وقت موت السيد أو عتقه

لهالم يلزمها الاستبراء على المذهب لأنها ليست فراساً للسيد بل للزوج وهي كغيرها وطوءاً ولأن الاستبراء لحل الاستمتاع وهما مشغولان بحق الزوج ولو أعتق مستولدة فله نكاحها بلا استبراء في الأصح كما يجوز له أن ينكح المعتدة من المأهولة وأحد قوله وقبله أي الاستبراء يمنع من غير المسبية كل الاستمتاع أي بما بكل نوع من أنواعه حتى النظر بشهوة حتى يستبرأها لا احتمال حملها أو جازاً لساكني سوى الجماع من أنواع الاستمتاع من المسبية التي وقعت في سهمه من الغنمية فهو قوله صلى الله عليه وسلم في سبائك أو طاس ألا لا توأما حامل حتى تضع ولا ذات حيض حتى تحيض وفاض امامنا الشافعي قدس الله روحه غير المسبية عليها بجماع حدوث الملك أو أخذ من المأهولة في المأهولة لا فرق بين البكر وغيرها أو الحق من لا تحيض من تحيض باعتبار قدر الحيض والطهر غالباً وهو شهر كما سيأتي ولم يروى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال وقعت في سهمي جارية من سبي جلولاء فنظرت إليها فادعت فقها مثل أبي ربيق الغضفة فلم أتمالك إذ قبلتها

والناس ينظرون ولم ينكح علي أحد من الصحابة وجلولاء بفتح الجيم والمدقرة به من نواحي فارس فتحت يوم الهمول سنة سبع عشرة من الهجرة قبلت غنائمها ثمانية عشر ألف ألف وفارقت المسبية غير هاتان غائمتان تكون من متولدة حربي وذلك لا يمنع الملك وإنما حرم وطؤها خاصة بانه لما نهى للاختلاط بجماع حربي لا حرمة ماء الحربي ثم زاد المأهولة على أصله قوله وقبله أي الاستبراء بعد موت السيد أو بعد عتقها نكاحها لم يعقد فيحرم إلى الاستبراء تزويج الأمة أو وطوءاً وكذا قوله وان تكن في عمة عند الشرا * أو عدة فمعهما

نأخرا أشار به إلى أنه يشترط أن يقع الاستبراء بعد لزوم الملك الحاصل بشراء أو غيره بعد عدة المعتدة * (فرع) * لو زوج السيد أمته ثم طلقها الزوج قبل الدخول وجب الاستبراء وان طلقها بعد الدخول فاعتدت لم يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه أن يستبرأ بعد انعقاد عدها وحيث كان الاستبراء مطاوعاً فهو وضع حامل ولو من زماناً فاستبرأ ما يحصل بالوضع لعموم الحديث السابق ولأن المقصود معرفة براءة الرحم وهي تحصل بذلك أو حيضة في ذات حيض حائل ان كانت الأمة التي يجب استبرأؤها من ذوات الحيض فاستبرأها يحصل بحيضة واحدة بعد انقضاءها اليه في الجديد للخبر السابق فلا تسكن في بقية الحيضة التي وجد السبب في انقضاء الشهر في ذوات الشهر أو يصغر أو يأس معتبراً أي فاستبرأها يحصل بشهر فقط لأنه يدل على

الفرع جوا وطهر أو قدر شهر كامل ان انعكس كما مر نظيره في العدة * (فرع) * لو اشترى زوجته الأمة استحب استبرأها ليتبين ولد الملك من واد النكاح والالف في قوله نأخرا المأهولة

* (فصل) * فيما يجب للمعتدة وعليها

* (عليه للرجعية الانفاق * ومسكن حربي به الطلاق) *

* (ولم يجب لغيرها الا السكن * والباثن الحبل لها كل المؤن) *

* (وما سوى رجعية لا تخرج * من بيتها الا امر يحوج) *

* (ولم يجز له الوفاة ان * تمس طيباً أو تزين البدن) *

عليه أي الزوج للرجعية ولو حائل أو أمة الانفاق ومسكن حربي به الطلاق أي والسكنى والكسوة وسائر حقوق الزوجية إلا آلة التنظيف لبقاء حبس النكاح وسلطنته ولهذا يسقط بنشورها ولم يجب لغيرها أي

وان تكن في عمة عند الشرا
أو عدة فمعهما نأخرا
وحيث كان فهو وضع حامل
أو حيضة في ذات حيض حائل
والشهر في ذات الشهر *
وقدر شهر كامل حيث انعكس
* (فصل) *

عليه للرجعية الانفاق
ومسكن حربي به الطلاق
ولم يجب لغيرها الا السكن
والباثن الحبل لها كل المؤن
وما سوى رجعية لا تخرج
من بيتها الا امر يحوج
ولم يجز له الوفاة ان
تمس طيباً أو تزين البدن

غير الرجعية وهي البائن بخلع أو ثلاث غير الناشئة لا السكينة فقط لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم فلا
سكنى لمن أبانها ناشئة أو نشرت في العدة لأن عادت إلى الطاعة كفى الرخصة والبائن الحليل يولد لحق الزوج
يجب لها كل المؤن بسبب الحمل على أظهر القوانين إذا توافقا على الحمل أو شهده أربع نسوة لما العدة عن وفاة
فلا نفقة لها وإن كانت حاملا لخبر إيس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة زواجه الدار قاضي بإسناد صحيح * (تنبيه) *
لو نشرت البائن الحامل في العدة سقط ما وجب لها وما سوى الرجعية لا يخرج من بينها فيجب على المتوفى عنها
زوجها وعلى البائن ما لازمة بيتها الذي كانت فيه عند الفراق بغيره أو غيره إلى انقضاء العدة فلا يخرج منه ولا
يخرجها صاحب العدة لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا إن باتن بفاحشة مبدية قال ابن
عباس أي بالبذاءة على أهل زوجها وتغير فرجة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري أن زوجها قتل فسلت
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترجع إلى أهلها وقالت إن زوجي لم ير كني في منزل يملكه فاذن لها في الرجوع
قالت فانصرف حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني فقال مكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت
فأعادت فيه أربعة أشهر وعشر أصححه الترمذي وغيره * (تنبيه) * خرج بقول الناطم وما سوى رجعية
الرجعية فان للزوج اسكانها حيث شاء في موضع يليق بها وهذا ما في حاوي الماوردي والمذهب وغيرهما
من كتب العراقيين لأنهم في حكم الزوجة وخزم به النووي في نسكته والذي في النهاية ومفهوم المنهاج كاصوله
أنها كغيرها وهو ما نص عليه في الام كما قال ابن الرفعة وغيره وهو كما قال السبكي أولى لا طلاق الآية وقال
الأذري أنه المذهب المشهور والزر كشي أنه الصواب ولأنه لا يجوز له الخلوقة ففسل عن الاستماع فليست
كالزوجة ثم استثنى الناطم من وجوب ملازمة البيت بقوله لا امر يخرج أي فيجوز لها الخروج لشراء
طعام وقطن وكذا ويبيع غزل ونحوه للحاجة وضابط ذلك كل عدة لا تجب نفقة لها لم يكن لها من يعقنها
حاجتها إلى الخروج في التماس الحاجة ومن وجبت نفقة لا يخرج إلا بذن أو ضرورة كالزوجة لأنها مكففة
بنفقة زوجها وكذا إذا التمس الخروج لئلا ان لم يكن لها ما أو كذا إلى دار جارها الغزل أو حديث ونحوهما للناس
لكن بشرط أن ترجع وتبيت في بيت زوجها واقصر الناطم على الحاجة إعلاما بجواز الضرورة ومن باب
أولى أن خافت على نفسها تلفا أو فاحشة أو خافت على مالها أو ولد لها من هدم أو غرق واستفاد من كلامه
تحريم خروجها من غير حاجة وهو كذلك تكر وجهها ليارت عبادة مريض وتجارته ونحو ذلك ويجب على
المتوفى عنها زوجها ولو أمة الاحداد كما أشار إليه بقوله ولم يجوز لعدة الوفاة أن تمس طبيبا إلى آخره لخبر الصحيحين
لا يحل لمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام الأعلى زوج أربعة أشهر وعشر أي
فإن يحل لها الاحداد عليه فلا يجوز لها أن تمس طبيبا أي تسعمله في بدن أو ثوب لخبر الصحيحين عن أم
عطية كذا انتهى أن تحد على ميت فوق ثلاث الأعلى زوج أربعة أشهر وعشر أو أن تطيب أو
تلبس ثوبا مصبوغا ويحرم عليها هذين شعرا أو كحلها بالأمهوان لم يكن فيه طيب أما كحلها بالابيض
كالتوتيا فلا يحرم وإذا الاصفر فحرم على السوداء وكذلك على البيضاء في الاصفر ويجوز لا كحل بالأمه
لحاجة كرمه فتكحل لئلا وتمسح به سارا ويحرم عليها أن تمسح على الوجه بالاسفنداج والخرقة وخضب
يديها ورجليها بالحناء وطر يف أصابعها أو تصفيف شعرها وتجديد شعر صدغها وحشو حاجبها
بالكحل وتدقيقه بالحلف ولا يجوز لها أن تزين البدن بحلي من ذهب أو فضة كالحل وسوار وخاتم لأن ذلك
يزيد في حسنها ويحرم التزين باللؤلؤ في الاصفر وثياب مصبوغة لئلا يتنوع لباس غير مصبوغ من قطن
وصوف وكتان وإن كان بنفسا وحرا إذا لم يحدث في زينة أو تجميل الفراء وهو الذي تفعله أو ترقده
عليه من نطع ومزينة وسادة ونحوها وتجميل أثاث البيت أي متاعه فيجوز ذلك ويجوز تطيب بنفسه
رأى وقلم أظفار واستحدادوا لاله وسخ ودخول حمام إن لم يكن فيه خروج محرم * (حاشية) * لو تركت
الاحداد الواجب عليها كل المدة أو بعضها عصت إن علمت حرمة الزكوا ونقضت عندها مع العصيان ولو بلغها
وفاة زوجها أو طلاقه بعد انقضاء العدة كانت معصية ولا احداد عليها ولا احداد على غير زوج ثلاثة

دونهم وتحرم الزيادة عليها ولا يجب الاحد ادعى المعتدة لغير الوفاة

(باب الرضاع)

هو يفتح الرأ وكسر هاء الغنة اسم لصل الثدي وشرب لبنه وشرع اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في جوف طفل وقد تقدم التحريم به في كتاب النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به وأركانه ثلاثة مريض

ورضيع ولبن ***(من سنها تسع وأرضعت ولدا صار ابنها ان يرضع خمساً بعد)***

(معتقات نال من كل شبع * وقبل حولين الرضاع قد وقع)

(وصار زوج من سقت أباه * وفرع كل منهما أحاه)

(وأختها من الجهات خالته * وأخت هذا الزوج ايضا عتبه)

(وأم كل جدلة والاب * جداله من الرضاع والنسب)

(وتنتهى فروعه اليهما * دون الاصول والحواشي فاعلم)

(فيحرم النكاح بينهم على * ما قدمضى في باب مفسد الا)

(فخائر تزوج الجميع * من أهل هذا الطفل لا الفروع)

من سنها تسع من السنين القمريه تقر بها أو أرضعت ولدا أجنبيا صار ابنها بشرط ان يرضع خسا من الرضعات بقيامه فترقات واصلات لجوفه ونال من كل منها شبع أو قبل حولين قد وقع فيثبت ويحصل به التحريم فلا يحمل لبن رجل ولا ابن خنثى مالم تنضح أو توثقه لانهم حالهم مخلقا بخلاف ذاء الولد فاشبهوا سائر المسائعات ولا يابنهم حتى لو شرب منه ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أخوة لانه لا يصلح لغذاء الولد مثل صلاحية لبن الآدميات ويؤخذ من هذا التعليل انه لا يثبت حرمة الرضاع بابن جنية وهو كذلك لان الرضاع تلوا النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والإنس ولا تثبت حرمة بابن من لم تبلغ تسع سنين لانها لا تحمل البلوغ ولا يوصله الى جوف ميت خمر وجهه عن التغذية ولا بدون خمس رضعات يقيها ولا مع الشك فيها للشك في سبب التحريم وقد روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيها أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من فسنخن بخمس معلومات فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأن أى يتلى حكمهن أو يعرفهن من لم يبلغه النسخ لقربه وضبطهن بالعرف وان لم يشبع فلو قطعه للهوا ولتفس وعاد أو تحول من ندمها الى نديم الآخر فلا تعد ولا اعراض بعدد عمل ولا تثبت حرمة بالرضاع بعد الحولين ولا مع الشك في ذلك لحديث الرضاع الاما كان في الحولين رواه البيهقي وغيره والشك في التحريم في صورة الشك ولا بد ان يكون الرضاع أو الحلب الاب في حياتهما الحياة المستقرة فلا تثبت حرمة بلبن ميتة لانه من جنة مفسدة كمن الحل والحرمة كابن البهيمة ولا بلبن من انتهت الى حركة مذبح ولا تحريم بوصول اللبن للجوف بحقنة فاذا علمت ذلك وجدت الشرط المذكور صارت المرضعة المذكورة أمه وصار زوج من سقت أى الذى أرضعت أباه لان الرضاع تابع للنسب وصار فرع كل منهما أخاه وأختها أى المرضعة من كل الجهات خالته وأخت هذا الزوج صاحب اللبن ايضا عتبه وأم كل منهما من نسب أو رضاع جدلة والاب لهما جدله وقوله من الرضاع والنسب راجع للجميع وذلك لما مر من ان الرضاع تابع للنسب وتنتهى فروعه أى المرضع اليهما مادون الاصول والحواشي ومن الرضيع الى فروعه دون أصوله وحواشيه كما قال فيحرم التزويج بينهم الى آخره فيجوز لابيه وأخيه ان يتكلم المرضعة وبناتها وقد انظم بعض الفضلاء في ذلك بيتين فقال

وينشر التحريم من مرضع الى * أصول وفصل والحواشي من الوسط

ومن له ذى هذه ومن * رضيع الى ما كان من فرعه فقط

ايضاح ذلك وبيانه ان تحريم الرضاع يتعاق بالمرضعة والفعل والطفل الرضيع فهم الاصول في الباب ثم تنتشر الحرمة منهم الى غيرهم ثم المرضعة والفعل فتنتشر الحرمة الى آبائهم وأخوتهم ما وأخواتهم ما وأولادهم ما وأما المرضع فتنتشر الى أولادهم من الرضاع والنسب فهم أنساب المرضعة والفعل ولا تنتشر الى

(باب الرضاع)

من سنها تسع وأرضعت ولدا

صار ابنها ان يرضع خمساً بعد

معتقات نال من كل شبع

وقبل حولين الرضاع قد وقع

وصار زوج من سقت أباه

وفرع كل منهما أحاه

وأختها من الجهات خالته

وأخت هذا الزوج ايضا عتبه

وأم كل جدلة والاب

جداله من الرضاع والنسب

وتنتهى فروعه اليهما

دون الاصول والحواشي فاعلم

فيحرم النكاح بينهم على

ما قدمضى في باب مفسد الا

فخائر تزوج الجميع

من أهل هذا الطفل لا الفروع

آبائهم وأمهاتهم وأخوتهم وأخواتهم فيجوز لأبيهم وأخوتهم أن يبيعوا المملوك الذي يملكه المملوك بغير إذنهم ولا يبيعونه لأحد من غيرهم ولا يبيعونه لأحد من غيرهم ولا يبيعونه لأحد من غيرهم ولا يبيعونه لأحد من غيرهم

(باب النفقات)

جميع نفقة وأسبابها ثلاثة: النكاح والقراءة ومالك الميمون يبدأ الناظم بأولها فقال

- *(الزوجة من نفسها تمسك * مؤنة وكسوة ومسكن)*
- *(يعرفهم وقدرة الإنسان * وقوتهم من مؤسرمندان)*
- *(وواجب من معسر مد فقط * لكن هذا مد ونصف من وسط)*
- *(وتستحق خادمات لثملها * أن سكان ذلك عادة لثملها)*
- *(وفسخت بعجزه عن الأقل * أو عن صدق حيث لم يكن دخل)*

فهي مسائل الأولى نفقة الزوجة الممكة من نفسها واجبة بالتمسك التام لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وتطهرن الله في التسامع فأنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف وراه مسلم ولائم أصل ما ملكه عليهما فيجب ما يقابل من الحرية لها والمراد بالتمسك أن تعرض نفسها عليه بالمعروف في عرض المراهقة والمجنونة عرض الولي وانما تجب المؤنة بالتمسك لا بالعدة لأنه لا يوجب عوضين مختلفين فلو اختلفا في التمسك صدق بينهما ويجب لها عليه من الكسوة لفصل الشتاء والصيف ما جرت به العادة ويختلف بطولها وقصرها وسهولة هزلها وباختلاف البلاد وحارها وبرد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف يسار الزوج وعساره ولكنهما يؤثران في الجودة والرداء ولا فرق بين البدرية والحضرية ويجب لها عليه في كل ستة أشهر قميص وسراويل ونجار ومكعب ويزيد على ذلك في الشتاء جبة محشوة قطناً أو قزاً بحسب العادة تدفع البرد ويجب أيضاً عليه ثوبان من كوفية للرأس وتكة للباس وذر للقميص ونحوه وجنس الكسوة من قطن ويكون للزوجة مؤسرم من لينه ولزوجة المعسر من غليظه ولزوجة التمتنع مسما بمساكنة فان جرت عادة البلد الزوج لثملها بكان أو حرير وجب في الأصح ويجب لها من الأدم ما جرت به العادة ومن أدم غالب البلد كزيت وشبرج وزبدون وخل ويجب لها عليه لحم يليق بيساره وتوسعه وبأساره كعادة البلد ولو كان عاديها تاكل الخبز وحده وجب الأدم ولا تظر لعادته إلا أنه حقه ويجب لها عليه تهيئة مسكن يليق بها ولا يشترط كونه ملكه فإذا علمت ذلك فتقول الناظم لزوجة من نفسها إلى قوله الإنسان شامل لما تقرركاه الثانية نفقة الزوجة مقررة على الزوج بحسب حاله فان كان حراماً وسراقدان عليه لزوجه كما قال وقوتهم من مؤسرمندان أي من غالب قوت بلدها واجب من زوج معسر أي عليه لزوجه مد فقط لكن هنا يجب مد ونصف من وسط واحتج الاحتجاج لأصل التفاوت بقوله تعالى لينة فق ذو سعة من سمته ومساكين الزكاة معسر ومن فوقه لو كان لكف مد من رجوع مسكيناً فوسط والا فوسر ويعتبر اليسار وغيره بطاوع الفجر ويجب عليه مؤنة الطعن الحب وبغنة وخبرة *(تنبيه)* لو أكلت معه كالعادة سقطت نفقتها في الأصح ان كانت رشيده أو غير رشيده وأذن وليها في أكلها معه فان كانت غير رشيده ولم يأذن وليها في أكلها معه لم تسقط *(فروع)* يجب لها عليه آلة تنظف من الأوساخ التي تؤذيها كمشط ودهن وما تغسل به الرأس من سدر وخطمي ولا يجب لها عليه دواء مرض ولا أجرة طبيب وحاجم كفاصد وخاتن ويجب لها عليه طعام أيام المرض وأدمها وأجرة حمام بحسب العادة وثمن ماء غسل جباغ ونفاس لأماء غسل من حيض واحتلام ويجب لها آلة أكل وشرب وآلة طبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه الثالثة تستحق الزوجة الحرة خادمات لثملها ان كان ذلك عادة لثملها ان كانت ممن تخدم في بيت أبيها أو غيرها لا يليق بها أخذ دمة لنفسها فاعلها أخذها ولو كان معسر أو رقيقاً لأنه من المعاشرة بالمعروف ويحصل بحرة أو أمة أو محرماً لها وصبي غير مرأوق وليس له أن يتخذها بنفسه في الأصح اما الرقيقة فلا أخذ لها وان كانت جارية يتخدم مثلاً أو خرج عن لا يليق بها أخذها بنفسها في بيت أبيها مثلاً لمنصبها من لم يتخدم إذ ذاك وان صوت تتخدم في بيت زوجها والمراد به عادة لثملها في ذلك كما أفاده الناظم نعم

(باب النفقات)

لزوجة من نفسها تمسك

مؤنة وكسوة ومسكن

يعرفهم وقدرة الإنسان

وقوتهم من مؤسرمندان

وواجب من معسر مد فقط

لكن هذا مد ونصف من وسط

وتستحق خادمات لثملها

ان كان ذلك عادة لثملها

وفسخت بعجزه عن الأقل

أو عن صدق حيث لم يكن

دخل

ان احتاجت للخدمه فمقارض أو زمانه وجب اخذها وما وجب ان تخدم بالنفقة كسوة تلبق بهما من قميص
ومقنعة ومخففة لحاجتها الى الحر وجبة في الشتاء لاسراويل عند الجوهر ووجوب ما تفرشه وما تنعطي به
لا آله تنظيف فان كثرت قمل وتآذنت بوضوح وجب ان ترفعه * (تنبيه) * يجب في المسكن والخدام امتناع
لا تلبس ويجب فيها استئثارك لعدم بقاء عياله كالطعام وادم تلبسك وما دام نفقه مع بقاء عياله ككسوة وفرش
وطرف طعام وشرا بولان تنظيف ومشتا تلبسك في الاصح * الرابعة اذا أعسر الزوج بنفقة زوجته
المستقبلة فان صبرت بهم أو انفقت على نفسها من مالها ومما افترضته صار ديناً عليه فان لم تصبر فلها فسخ
النكاح بالطريق الآتي لقوله تعالى فامسك بهن وأتسرن بهن باحسان فان عجز عن الأول تعين الثاني
ولانها اذا فسخت بالجب والعنة فبالعجز عن النفقة أول لان البدن لا يقوم بدونها اما وأعسر بنفقة ماضى
فلا فسخ على الاصح ولا فسخ أيضاً بالاعسار بنفقة الخدام ولا بامتناع مواسر من الاتفاق وسواء حضر أم غاب
عنها ان يكتنهما من تخليص حقها بالحكم وانما نفسخ الزوج بغير الخسار كم عن نفقة المعسر كما أفاده الناطم بقوله
وفسخت بغيره عن الأقل فلو عجز عن نفقة مواسر أو متوسط لم تفسخ لان نفقته الآن نفقة معسر فلا يصير
الزائد ديناً عليه والاعسار بالكسوة كالاعسار بالنفقة ولا تفسخ باعساره عن الادم والمسكن وكذلك يثبت
لها خيار الفسخ اذا أعسر بالصدق قبل الدخول كما أشار اليه الناطم بقوله وعن صدق حيث لم يكن دخل
للجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض فاشبه ما اذا لم يقبض البائع الثمن حتى يحجر على المشتري بالفلس
والمبيع باق بعينه ولا يفسخ بعده لتلف المعوض وصيرورة العوض ديناً في الذمة واعلم انه لا فسخ بشئ مما
ذكر حتى يثبت عند فاض بعد الرفع اليه باعساره ببينة أو اقراره فيفسخه بنفسه أو يأذن لها فيه ثم على ثبوت
الفسخ باعسار الزوج بالنفقة يجب اماله ثلاثة أيام ثم صاحبة اليوم الرابع يفسخ القاضي نكاحه بطلبها أو
بكتنهما من فسخته ثم شرع الناطم في السبب الثاني وهو القرابة فقال

* (وذو اليسار واجب أن ينفق * على الاصول والفروع مطلقاً) *

* (بشرط فقر في الجميع معتبر * وعجز فرع كالجنون والسفر) *

أي وذو اليسار أي المورس بما فاضل عن مؤنته ومؤنة عياله في يومه وليلته واجب عليه ان ينفق على الاصول
والفروع أي على أصوله وفروعه بشرط فقر في الجميع فهو معتبر فيهم اما وجوب نفقة الاصول فلقوله تعالى
وصاحبكم في الدنيا معروفاً ومنه القيام بنفقتهم واما وجوب نفقة الفروع فلقوله تعالى فان أوضع لكم
فأتوهن أجورهن ووجه انهم الماترأت أجوراً لضعاع لاولاد كانت نفقته الزم وتظهر هندامراً أي سفيان
انها جاءت للنبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أباسفان رجل شحج لا يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما آخذ
منه سر او هو لا يعلم فهل على في ذلك شيء فقال لا ذى ما يكفيناك ولديك بالمعروف رواه الشيخان وفي
الحديث فواتد منهن وجوب نفقة الزوجة والولد وان يجوز للمرأة أن تخرج من بيتها وتستغنى وان صونها
ليس بعور وان يجوز لمن منع حقه أن يشكو ويظلم وانه يجوز ذكر الغائب بما يسوءه عند الحاجة فانها
وصفته بالشع وانه يجوز ان له حق على غيره وهو ممنوع أن يأخذ من ماله بغير اذنه واعلم ان نفقة الفروع تجب
على والديهم اما بالفقر او الصغر الذي لا ينهيا معه العمل فالغنى الكبير لا تجب نفقته واما بالفقر والزمانة
فالغنى القوي لا تجب نفقته واما بالفقر والجنون فالغنى العاقل لا تجب نفقته اذا عات ذلك ظهر لك معنى
قوله وعجز فرع كالجنون والصغر فلا تجب على الاصل نفقة فرعه اذا كان مكنتها يلبق به ويجب على الفرع
نفقة أمه اذا كان غير مكنت وان لم يكن زماناً لا صغير ولا جنوناً لعظم حرمة الاصل لانه ما مور بمصاحبه
بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب * (تنبيهان) * أحدهما لا تجب نفقة الاصول والفروع الارقاء ولا
نفقة الاخوة والاخوان ونحوهم فانهم ما يباع في نفقة القريب ما يباع في الدين من عقار وغيره وتسقط بقواتها
ولا تصير ديناً الا باذن قاض في اقتراضه الغيبة أو منع والا نف في قوله ينشأ الملامح لاني ثم شرع الناطم في
السبب الثالث وهو ملك الغير فقال

وذو اليسار واجب أن ينفق
على الاصول والفروع مطلقاً
بشرط فقر في الجميع معتبر
وعجز فرع كالجنون والسفر

* (ثم على رب البهائم المؤمن * بحيث لا يضرت كرها البدن) *
 * (ولم تكلف فوق ما تطيق * من عمل ومثلها الرقيق) *
 * (لكن له أن يطلب الزيادة * من مؤن وكسوة معناده) *

يجب على مالك البهائم المؤمن أي نفقتها وهي جمع بهيمة سميت بذلك لانها لا تتكلم وهي كما قاله الترمذي كل ذات أربع من ذواب البر والبحر اه وفي معناها كل حيوان يحترق فيجب عليه عافها وسقيها الحرمة الروح ولغير الصالحين دخلت امرأة النار في هرة حبستها الا هي ائتممتها ولا هي اؤسستها تأكل من خشاش الارض بفتح الخاء وكسرها أي هوامها وأفاد الناطم بقوله من زيادته بحيث لا يضرت كرها البدن أي أن الراد بكفاية الدابة وصولها لأقل الشبع والري دون غايتهما قال المنع المالك من الانفاق وله مال أجبره الحاكم في المأكولة على بيعها أو عافها أو ذبحها وفي غيرها على العلف أو البسح فان لم يفعل ناب الحاكم عنه في ذلك على ما روي بقتضيه الخال ولم تكلف أي البهائم فوق ما تطيق من عمل فلا يجوز مال كرها أن يكلفها ذلك ومثلها في ذلك العمل الرقيق لور ودانتهى عنه في صحيح مسلم في الرقيق وقيل عليه البهائم بجمع حصول الضرر ونفقة الرقيق واجبة أيضا بقدر الكفاية لخبر لا يعملون طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل مالا يطيق فيكفيه طعاما واداما وعليه كفايته وكسوته وكذا ما ترمونه كما أشار اليه الناطم بقوله من زيادته لكن له أي الرقيق أن يطلب الزيادة الخ فلا تجب على المالك الكفاية المذكورة من جنس طعامه وكسوته بل من غالب قوت رقيق البلد وادامهم وكسوتهم ويراعى حال السيد في البسار والاعسار ثم لا فرق بين أن يكون الرقيق آبقا أو زمنا أو أم ولد أو موهونا أو مستأجرا أو معارولا لا تجب نفقة المالك على السيد لاستقلاله * (تنبيه) * تسقط نفقته بمضي الزمان ويبسح القاضي فيه اماله ان امتنع أو غاب فان فقد المال أمر ببيع أو اعتاقه * (خاتمة) * لا يجلب مالك الدابة من لبنها ما يضربها ولا ما يحب ما يفضل عنه وما لا روح له كدار وقناة لا تجب عمارتها ولا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان حذرا من اضاعته للمال * (باب الحضانة) *

بفتح الخاء لغة الضم مأخوذة من الحضان وهو الجنب لضم الحضنة الطفل اليه وشرعا حفظ من لا يستقل بأموره وتربيته بما يصلح والابن البقي به الا نهن أشفق وأهدى الى التريبة وأصدر على القيام بها وأولاهن الام ثم بعد الام أمهات لها وارثات وان عدت لام تقدم القر في فالقر في اها فامهات أب كذلك فانحت نخاله فبنت أخت فبنت أغ فعمته وتقدم أخت وخاله وعمه لابوين عليهن لاب وتقدم أخت وخاله وعمه لاب عليهن لام ثم شرع الناطم في شروطها بقوله

* (ومن يفارق زوجة لها ولد * منه استحققت حضن ذلك الولد) *
 * (بالعقل والاسلام والحرية * وكونها من نكح خليفه) *
 * (وفقد فسق والخلو من سفر * وجاز حضن كافر لمن كفر) *

أي من يفارق زوجته بطلاق أو فسخ أو اعلان ولها منه ولد لا يميز ذكرا كان أو أنثى استحققت حضن ذلك الولد لو فور شفقته السكن بشروط * أولها العقل فلا حضنة لمجنون وان كان جنونه منقطع لانها ولاية وليس هو أهلها ولانه لا يتأتى منه الحفظ والتعهد بل هو في نفسه يحتاج الى من يحضنه نعم ان كان يسيرا كيوم في سنة لم تسقط الحضنة كمرض بطل أو نزول * ثانيها الاسلام فلا حضنة لكافر على مسلم اذ لا ولاية عليه ولانه ربما يفتنه في دينه * ثالثها الحرية فلا حضنة لرقيق ولو لم يعضوا وان أذن له سيده لانها ولاية وليس من أهلها ولانه مشغول بخدمة سيده * رابعها كونها أي الحضنة من نكح أي زوج لاحق له في الحضنة ولا حضنة لمن تزوجت به وان لم يدخل بها وان رضى أن يدخل الولد داره لخبر امرأه قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثدي له سقاء وان أباه طلقني وزعم انه ينزع عني فقال أنت أحق به ما لم تنكحي ولانها مشغولة عنه بحق الزوج فان كان له فيها حق كتم الطفل وابن عمه فلا يبطل حقها

ثم على رب البهائم المؤمن
 بحيث لا يضرت كرها البدن
 ولم تكلف فوق ما تطيق
 من عمل ومثلها الرقيق
 لكن له ان يطلب الزيادة
 من مؤن وكسوة معناده
 * (باب الحضانة) *
 ومن يفارق زوجة لها ولد
 منه استحققت حضن ذلك الولد
 بالعقل والاسلام والحرية
 وكونها من نكح خليفه
 وفقد فسق والخلو من سفر
 وجاز حضن كافر لمن كفر

بذلك كاحه لان من نكحته له حق في الحضانة وشفقة تحمله على رعايته فيمتعاونان على كذالته * خامسها فقد فسق فلا حضانة لفاستق لانه لا يلب ولا يؤمن وكذا صبي وسطيته ومغفل * سادسها الخلو من سرفه بان يكون أبوه مقيم في بلد واحد فلا وراد أخذهما سفر الانقلة كحج أو تجارة فالقيم أولى بالولد من سرفه كان أو لاحق يعود المسافر لخطر السفر أو لقلته فالعصبات من أب أو غيره ولو غلبت محرم أولى به من الام لحفظ النسب ان أمن خوفا في طريقه والا فالام أولى ثم زاد لناظم على أصله قوله وجاز حضان كافر لمن كفر فيستفاد منه ثبوت الحضانة للمسلم على الكافر بل أولى لان فيه مصلحة له * (تنبيه) * يشترط أيضا أن لا يكون أعمى وأن لا يكون به مرض دائم ولا يكون أربص ولا أجذم * (فرع) * لو طاعت من كرهه عاده حقها لها لزوال المانع * (تنبيه) * اذا لم يفرق بين أبويه ان افترقا وصحلا لانه صلى الله عليه وسلم خير غلام بين أمه وأبيه رواه الترمذي وحسنه والعلامة كالغلام ويكون عنده من اختاره منها فان اختار الأب أخذته ولا يمنع أمه من زيارته لئلا يكون قاطع الرحم ولا يمنع زيارتها كيلا يكلفها الخروج لزيارته الا أن تكون أنثى فله منعها من زيارتها لتألف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها بالخرج والزيارة في الايام مرة على حسب العادة لا كل يوم وان اختار والد كراهة منعها لئلا وعندها لا وعنده الاب نهارا ليؤدبه بالامور الدينية والدنيوية أو اختارها نهارا فعندها لا ويهنا وزوره الاب على العادة وان اختارها هو الولد أفرع بينهما وان لم يختار واحدا منهما فالام أولى ههنا انتهى الكلام على ما يتعلق برابع المناكحات ثم ان لناظم أعلى الله درجته ربيع برابع الجنائيات فقل

* (كتاب الجنائيات) *

الشاملة للجنابة بالجراح وبغيره كسحر ومثقل والتعريض بهم الأعم من تعريض غيره بالجراح والاصل في ذلك قبل الاجماع آيات كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم العصاص وأخبار كبار الصحاح لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وانى رسول الله الا باحدى ثلاث الشيب الزنى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة * (تنبيهات الأول) * تصح توبة القاتل عدا اذ الكافر تصح توبته فهذا أولى ولا يتحتم عذابه بل هو في خطر المشقة ولا يخلد عذابه ان عذب وان أصر على ترك التوبة كسائر أصحاب الكبائر غير الكفر وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدافيهما فالمراد بالخلود المكث الطويل فان الدلائل تظهر على أن عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم أو مخصوص بالمستحل كما ذكره عكرمة وغيره * الثاني اذا اقتصر منه الوارث أو عفا على شئ أو جحانا فظواهر الشريعة تقتضي سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما ينبغي به النووي وذكر مثله في شرح مسلم * الثالث ذهب أهل السنة ان المقتول لا يموت الا باجله والقتل لا يقطع الاجل خلافا للمعتزلة فانهم قالوا القتل يقطع ثم شرع لناظم في تقسيم القتل بقوله

* (القتل اما محض عمد أو خطأ * أو شبه عمد واسم ذاعدا لخطا) *

* (فالعمد قصد الفعل والشخص بما يقتل ذلك غالبا فليعلم) *

* (والخطأ السهم الذي رماه * اذا أصاب غيره من نواه) *

* (وحد شبه عمد ان يضربا * شخصا بشئ قتله ان يغلبا) *

* (وفي سوى العمد القصاص منتفى * وواجب في العمد الا ان عفى) *

* (فان عفا وليه على ديه * تغلظت في حق من جنى الديه) *

* (فاخذها من ماله مثله * على الخلول كلها مؤثثة) *

* (أما الخطأ واجب له الديه * وخففت فخمست في التاديه) *

* (وللذين يعقلون حلت * وثلاث من سنين أجلت) *

* (وكالخطا عمد الخطا فيما سبق * لكن ههنا التثليث فيها مستحق) *

اعلم أن القتل على ثلاثة ضرب عمد محض وخطا محض وعمد خطأ ووجه الحصر في ذلك أن الجاني ان لم

* (كتاب الجنائيات) *

القتل اما محض عمد أو خطأ

أو شبه عمد واسم ذاعدا لخطا

فالعمد قصد الفعل

والشخص بما

يقتل ذلك غالبا فليعلم

والخطا السهم الذي رماه

اذا أصاب غيره من نواه

وحد شبه عمد ان يضربا

شخصا بشئ قتله ان يغلبا

وفي سوى العمد القصاص منتفى

وواجب في العمد الا ان عفى

فان عفا وليه على ديه

تغلظت في حق من جنى الديه

فاخذها من ماله مثله

على الخلول كلها مؤثثة

أما الخطا فواجب له الديه

وخففت فخمست في التاديه

وللذين يعقلون حلت

ولثلاث من سنين أجلت

وكالخطا عمد الخطا فيما سبق

لكن ههنا التثليث فيها مستحق

يقصد عيني المجني عليه فهو الخطاوان قصدها فان كان بما يقتل غالباً فهو العمد والافشيه عمد كايؤخذ
من قول الناطم فالعمد المحض هو قصد الفعل وقصد الشخص بما يقتل ذلك الشخص المقتول بالجناية
غالباً كجراح ومثقل والخطا المحض هو ان يقصد الفعل دون الشخص كان برى الى شئ كشجرة أو صيد
فيصيب انساناً فيقتله كما أشار اليه بقوله والخطا المسهم الذي رماه اذا أمة أب غير ما نواه أي قصده وعمد
الخطا المسمى بشبه العمد هو ان يقصد ضرره بما لا يقتل غالباً كسوط أو عصا خفيفة ونحو ذلك
فيؤثر بسببه كما أشار اليه بقوله وحد شبه عمده ان يضربا الى آخر البيت وفي سوي العمد القصاص منتفى
أي لا يجب القصاص الا في العمد فقط لا لاجراع ولقوله تعالى ولكفي القصاص والخطا بر البخاري كتب الله
القصاص وانما لم يجب القصاص في الخطا أو شبه العمد لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطا فمجرى رقبته ومثمة
ودية والخطا برقتيل الخطا وشبه العمد قتل السوط والعصا فيه مائة من الابل رواه أبو داود وغيره وصححه ابن
حبان وغيره فان عفا وليه أي المقتول وهو المستحق على دية وجبت دية مغالطة مثله كاسم أي حاله من
مال القاتل وان لم يرض الجاني لما روى البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع موسى عليه السلام تختم
القصاص جرماً وفي شرع عيسى عليه السلام الدية فقط تخفف الله تعالى عن هذه لامة وخيرها بين الاسرين
لم في التزام أحدهما من المشقة ولان الجاني محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه وأما لو عفا الجاني فلا
دية وكذا ان أطلق العفو لادية على المذهب لان القتل لا يوجب الدية والعفو اسقاط ثابت لا ثبات
معدوم أما الخطا فواجبه أي فيه الدية لادية السابقة تخففت فحسنت في التادية بما تستعرفه في
ياهم والذين يعقلون حمل وثلاث من سنين أجلت في آخر كل سنة ثلثها أما كونهم مؤجلة فلا نال العاقلة
تحميها على سبيل الموازنة فوجب أن يكون وجوبهم مؤجلاً قياساً على الزكاة وأما كون الاجل ثلاث
سنين فلا لاجراع والخطا عمد الخطا فيما سبق لكن هنا التثنية أي في الدية مستحق فيها فهي مغالطة من
وجه وهو كونها مثلية وتخففت من وجهين كونها مؤجلة على العاقلة * (تنبيه) * يحمل تحمل العاقلة دية الخطا
اذا صدقوا القاتل أو قامت به بيته وسميت العاقلة بذلك لعقلهم الابل عن توجهت عليه المستحق وقيل غير
ذلك وهي العصبية لالاصول والفروع وقول الناطم فليعلم بالثنية أو الاطلاق وقوله عني وغالطت
وخففت وخسست وجات وأجلت بالبناء للمفعول

* (فصل) * في شرائط وجوب القصاص وفي أمور أخر

- * (شرط القصاص أن يكون من جنس * مكلفاً ملتزماً بالحكمنا) *
- * (ولا يكون للقتيل والدا * وان عدا ولا يكون سيداً) *
- * (وعصمة القتييل بالامان * أو غيره كالعهد والامان) *
- * (وكونه عن قاتل ان يقتل * اما بكفر أو بوق خصصا) *
- * (فيه مدر الحربي عند قتله * وفي مدر المرتد لاعم مثله) *
- * (ويقتل الجمع الكثير بالاحد * وليس في كسر العظام من قود) *
- * (بل يثبت القصاص في عضو * مع مفصل أو مع اجافة منع) *
- * (وكل شرط للقصاص قد سلف * في النفس شرط للقصاص في الطرف) *
- * (مع شركة العضوين في الاسم الاخص * وفقد نقص أي بمقطوع يخص) *
- * (ويقطع الاشل بالاشل ما * لم يخش عند قطعه نزع الدما) *
- * (وان جنس يجرحه لم يجرحه * الا برأس أو بوجه أو ضحجه) *

شروط وجوب القصاص في العمد أمور أولها ان يكون من جنس أي القاتل مكلفاً أي بالغاً فلا قاصص
على صبي ومجنون لرفع القلم عنهما ولو قال كنت عند الحاجة صبياً أو مجنوناً صدق بيته ان أمكن الصبا وعهد
الجنون قبله ولو قال أنا صبي الآن فلا قصاص ولا يخلف انه صبي ثانياً بان يكون ملتزماً بالحكمنا معاشر المسلمين

* (فصل) *
شرط القصاص ان يكون
من جنس

مكلفاً ملتزماً بالحكمنا

ولا يكون للقتيل والدا

وان عدا ولا يكون سيداً

وعصمة القتييل بالامان

أو غيره كالعهد والامان

وكونه عن قاتل ان يقتل

اما بكفر أو بوق خصصا

فيه مدر الحربي عند قتله

وفي مدر المرتد لاعم مثله

ويقتل الجمع الكثير بالاحد

وليس في كسر العظام من قود

بل يثبت القصاص في عضو

قطع

من مفصل ومع اجافة منع

وكل شرط للقصاص قد سلف

في النفس شرط للقصاص في

الطرف

مع شركة العضوين في الاسم

الاخص

وفقد نقص أي بمقطوع يخص

ويقطع الاشل بالاشل ما

لم يخش عند قطعه نزع الدما

وان جنس يجرحه لم يجرحه

الا برأس أو بوجه أو ضحجه

فلا قصاص على حربي قتل حال حرابته وان عصم بعد ذلك بالاسلام أو عقد دمه لمسا أو اتهم من فعله صلى الله عليه وسلم والحقابة بعده من عدم القصاص ممن أسلم كوحشى قاتل حرة ولعدم التزامه الاحكام نالها ان لا يكون القتال للقتل والدوان علاوان لا يكون سيد فلا قصاص بقتل ولد للقاتل وان سفل لحب بر الحاك واليهي وقصصه لا يقدل لالين من أبيه ولرعاية حرمة ولانه كان سيدي في وجوده فلا يكون هو سبياني اعداه ولا قصاص بقتل عبده رابعها عصمة القتل بالابحان وغيره كالعهد والامان لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية وقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فاجره الآية فيه بدر الحربى ولو صيدا أو عبدا لقوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وبيد ردم المرتدى في حق معصوم لحبر من بدل ديه فاقبلوه وهذا معنى قوله في البيت الخامس فيه الحربى الى آخره خامسها كونه أى المقتول لن ينقصا ما بكفر أو بوق أو هدر دم تحقيقا لكافة المشروط لوجوب انقصا بالادلة المعروفة فان كان انقصا بان قتل مسلم كافرا أو حرمن فيه بوق أو معصوم بالاسلام زانيا محصنا فلا قصاص حيث نذ وخرج بتقييد العصمة بالاسلام المعصوم بجزبه كالذى قاتله يقتل بالزاني المحصن وبذنى أيضا وان اختلفت ما تم ما يقتل يهودى بنصرانى ومعهاهد ومستأمن ومجوسى وعكسه لان الكفر كماله واحدة من حيث هو لان النسخ شمل الجميع * (تنبيهه) * لو أسلم الذى القاتل لم يسقط القصاص لتكافؤهما حال الجنائية لان الاعتبار فى العقوبات بحال الجنائية ولا نظر لما يحدث بعده او يقتل رجل بامر أو خنق كعكسه وعالم يحاهل كعكسه وشريف بخسيس وشيخ بشا ويقتل قن ومدير ومكاتب وأم ولد بعضهم ببعض ولو كان المقتول لكافر والقاتل مسلم * (فرع) * لو قتل عبدا ثم عتق القاتل فكحدوث الاسلام وقد مر حكمه ويقتل الجمع الكبير بالاحد أى بالواحد اذا كافاه كل أحد وكان فعل كل قاتلا لو انفردوا وتواطوا لان عمر رضى الله عنه قتل نفر خمسة أو سبعة بوجع رجل قتلوه لى أى حيلة وقال لو تم الا عليه أهل البلد لقتلتهم به جميعا ولم ينكر عليه أحد فصارت ذلك اجسا عا ثم زاد المناظم على أصله قوله وايس فى كسر العظام من قود أى قصاص ابعده ضابطها وسمى القصاص قودا لانهم لم يقدون الجاني بجعل أو غيره الى محل الاستيفاء بل ثبت القصاص فى عضو قطع من مفصل يفتح الميم وكسر الميم حلة كالرفق والامل والكوع ومفصل القدم والركبة لا تضبط ذلك مع الامن من استيفاء الزيادة ومن المفصل أصل الفخذ والمنكب وافاد المناظم بقوله ومع اجافسة منع انه ان أمكن القصاص بلا جافسة اقتص والا فلا سواء اجاف الجاني أم لا نعم ان مات المحبى عليه بذلك قطع الجاني وان لم يكن بلا جافسة فكل شرط للقصاص قد سلف أى مضى ذكره فى النفس شرط للقصاص فى الطرف بعد الشرائط المعتبرة فى قصاص النفس لا شترالى الاسم الخاص رعاية للمماثلة كما قال مع شركة العضوين فى الاسم الاخص كاليمين باليمين واليسرى باليسرى فلا تقطع يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما ويشترط أن لا يكون باحد الطرفين نقص كشال كقال وفقد نقص أى يقطع شخص فلا تقطع شفة من يدا أو رجل بشلاء وان رضى به الجاني أو شات يده أو رجله بعد الجنائية لا تنفاه المماثلة ويقطع الطرف الاشل بالاشل اذا استويا فى الشلل أو كان شالى الجاني أكثر ولم يخف نزف الدم والا فلا يقطع والشل بطلان العمل ولا قصاص فى الجروح فى سائر البدن لعدم ضبطها وعدم أمن الزيادة والنقصان طولا وعرضا كما قال وان جنى بجرحه ان يجرحه * الا برأس أو بوجه أو ضجه أى الا فى الجراحة الموضحة للعظم فى أى موضع من البدن من غير كسر ففها القصاص لتيسر ضبطها * (خاتمة) * فى نزع السن قصاص لقوله تعالى والسن بالسن ولا قصاص فى كسرهما كالأصص فى كسر العظام ولو نزع شخص مشغور وهو الذى سقطت راحته سن كبير أو صغير لم تسقط اسمه انه الر واضع فلا ضمان فى الحال لانها تعود غالبا فان جاء وقت نباثهم بان سقطت البواقي ونبتت دون المقلوعة وقال أهل الخبرة فسد المني وجب القصاص فيها ولا يستوفى للصغير فى صغيرة لان القصاص للتنشيط ولو نزع شخص سن مشغور فنبتت لم يسقط القصاص لان عودها نعمة جديدة ويجب القصاص فى فق العين وفى قطع اذن وجف وشفة سفلى وعليا واسان وذكر وانثيين وشفران يضم الشين المعجمة تنثية شفر وهو

حرف المخرج وفي الاليتين وهما اللجيمان المنانين بين الظاهر والغخذ

(باب الديان)

جمع دية وهي في الشرع اسم للمال الواجب بجناية على الحر في نفس أو مادونها وذكورها الناطم عقب
القصاص لانهم يبدل عنه على الصحيح والاصل فيها الكتاب والسنة واجماع الامة

- *(في كل حر مسلم اذا قتل * بغير حق مائة من الابل)*
- *(وثلث في العمد بالتفاق * منها ثلاثون من الحقائق)*
- *(ومن جذاع مثلهما والفاضل * قل أربعون كلها حوامل)*
- *(وهكذا التثليث في عمد الخطا * ونجست في حق من جنى خطا)*
- *(من الحقائق الخمس بالاجماع * عشرون ثم الخمس من جذاع)*
- *(والخمس من بني اللبون يلزم * والخمس من بناتها محتم)*
- *(ومن بنات الناقصة لمخاض * تمامها ولو بلا اقتراض)*
- *(وحيث كانت كلها معدومة * أو بعدت فليقتل للقيمة)*
- *(وفي ثلاث غلطت مع الخطا * في الحرم المكي والذي سما)*
- *(بالقتل في شهر حرام ولزم * تغليظها في قتل محرم رحم)*

في كل حر مسلم ذكر اذا قتل بغير حق مائة من الابل سواء وجب في قتله قصاص وعق على مال أم لا كقتل الوالد
ولده وثلث في العمد بالتفاق منها ثلاثون من الحقائق ومن جذاع مثلهما أي ثلاثون وقد تقدم بيانها في كتاب
الزكاة والفاضل من المائة قل أيها الفقيه هو أربعون كلها حوامل أي أربعون بعون كحامل وهي التي في بطونها
أولادهما الخطير المزمى بذلك وهذه الدية مغالطة من ثلاثة أوجه كونها على الجاني وحالة من جهة السن
وهكذا التثليث في عمد الخطا أي شبه العمد فهي مغالطة في من وجه واحد وهو كونها مثلية ونجست في
حق من جنى خطا فهي مخففة من ثلاثة أوجه الاول كونها خمسة كقائل من الحقائق الخمس إلى قوله ولو بلا
اقتراض والمعنى بالاختصار عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن لبون وعشرون بنت لبون وعشرون
بنت مخاض وتقدم بيانها في الزكاة الثاني وجوبها على العاقلة الثالث وجوبها مؤجلة في ثلاث سنين وفي شبه
العمد مخففة من وجهين وهما وجوبها على العاقلة وجوبها مؤجلة في ثلاث سنين * (تنبيه) * لا بد أن
تكون الابل المذكورة سليمة من عيب يثبت الرد في البيع فلا تقبل من مريض ولا مبيسة الارض المستحق
وماذ كره الناطم من التغليظ والتخفيف في النفس يجزئ مثله في الاطراف والجروح وحيث كانت الابل
كلها معدومة أو بعدت والمعنى فان عدم الابل حسب ان لم توجد في موضع يجب تحصيها منه أو شترعا
بان وجدت فيه ما أكثر من ثمن مثلهما فليقتل إلى القيمة وقت وجوب تسليمها بالغة ما بلغت لانهم يبدل من تلف
فيخرج إلى قيمتها عند اعواز أصله ويقوم بنقد باده الغالب لأنه أقرب من غيره وأضبط فان كان فيه نقدان
فاكثر لا غالب فيها ما يتخير الجاني بينهما وقوله في ثلاث إلى قوله رحم أشار إلى ان دية الخطا تعاط من وجه
واحد وهو وجوبها مثلية في أحد ثلاث مواضع الاول اذا قتل خطا في الحرم المكي فانها ثلاث فيلأنه تأثيرا
في الامن بدليل ايجاب خلع الصيد المقتول فيه وخرج بالحرم الاحرام وبمكة حرم المدينة الثاني اذا قتل خطا في
شهر حرام من الشهور الاربع وهي ذوالقعدة وذوالحجة ومحرم وربح الثالث اذا قتل خطا محرم اذ كان حرم
محرم أي قريب كالام أو الاخت لاسي في ذلك من طبيعة الرحم أما اذا انفردت المحرمية عن الرحم كما في المصاهرة
والرضاع أو انفردت الرحمة عن المحرمية كالولاد الاعمام والاخوان فلا تعاط في الاولى قطعا وفي الثانية على
الاصح عند الشيخين لما بينهما من التفاوت في القرابة وقول الناطم قتل وثلث ونجست وغلطت بالبناء
للمطعول وقوله الخمس يضم الخاء في المواضع الاربعة

*(ثم اليهودي ثلثه سلم يرى * فكاليهودي كل من تنصرا)*

(باب الديان)

في كل حر مسلم اذا قتل

بغير حق مائة من الابل

وثلث في العمد بالتفاق

منها ثلاثون من الحقائق

ومن جذاع مثلهما والفاضل

قل أربعون كلها حوامل

وهكذا التثليث في عمد الخطا

ونجست في حق من جنى خطا

من الحقائق الخمس بالاجماع

عشرون ثم الخمس من جذاع

والخمس من بني اللبون يلزم

والخمس من بناتها محتم

ومن بنات الناقصة لمخاض

تمامها ولو بلا اقتراض

وحيث كانت كلها معدومة

أو بعدت فليقتل للقيمة

وفي ثلاث غلطت مع الخطا

في الحرم المكي والذي سما

بالقتل في شهر حرام ولزم

تغليظها في قتل محرم رحم

ثم اليهودي ثلثه سلم يرى

وكاليهودي كل من تنصرا

* (وفي المجوسى الخمس من نصراني * وكالجوس عابد الاوثان) *
 * (ودية الانثى بكل حال * نصف الذى قدم فى الرجال) *
 * (والطرف الاشل بالحكومة * والغرم فى قتل الرقيق القيمة) *
 * (وفي الجنين الحر عبد أو أمه * والعبد عشر أمه مقومه) *
 * (والسن والابضاح خمس من ابل * والهشم والتنقيل مثله جعل) *
 * (وان يحف فالثالث كالأمومه * وسائر الجروح بالحكومة) *

اشتملت هذه الايات على مسائل الاولى دية اليهودى ثلث دية الحر المسلم نفسا وغيرها كاليهودى كل من تنصرا أى النصرانى أى المعاهد والمستأمن اذا كان معصوما وتحمل منا كخته ففي قتله عمدا أو شبهه عمدا عشر حقا وعشر جذاع وثلاث عشرة خلة وثلاث وفي قتله خطأ لم يغاظ ستة وثلاثين من كل بنات الخاض وبنات الابون وبنى العمون والحقا والجذاع مجموع ذلك ثلاثة وثلاثون وثلاث أمغا غير المعصوم من المرتدين ومن لا أمان له فانه مقتول بكل حال وأمان لا تحل منا كخته فهو كالمجوسى * (تنبيه) * السامرة كاليهود والصابئة كالنصارى ان لم يكن لهم أهل ملتهم والافسكمن لا كتاب له الثانية فى قتل المجوسى الذى لا أمان له أخس الديانات وهى الخمس من دية نصرانى أو يهودى ففيه عند النخيل حقتان ووجدعتان وخلفتان وثلاث خرافة وعند التخفيف بعير وثلاث من كل سن فمجموع ذلك ست وثلاثين والمعنى فى ذلك ان فى اليهودى والنصرانى خمس فضائل وهى حصول كتاب ودين كان حقا بالايجاب وتحمل منا كتهم وذبا عنهم ويقرون بالجزية وليس للمجوسى من هذه الا التقدير بالجزية فكانت دية الخمس من دية اليهودى والنصرانى والمجوسى عابد الاوثان ونحوه كعابد الشمس والقمر وزندىق وهو من لم يتدين بدين ممن له أمان كدخوله الديار ولا أمان له فانه فى الدار الثالثة دية الانثى أى المرأة الحرة وسواء اعتلها رجل أم امرأة بكل حال نصف الذى قدم فى الرجال الاحرار نفسا وجرحا بحرية المرأة نصف دية الرجل رواه البيهقى والخنى كالمرأة هنا فى جميع أحكامها لان زيادته عليها مشكوك فيها * الرابعة يجب فى كل عضو لا منفعة فيه كالبدا الشلاء والذكر الاشل ونحو ذلك كالاصلع الاشل حكمة كما قال والطرف الاشل بالحكومة وكذا فى كسر العظام لان الشرع لم ينص عليه ولم يبيته لنا فوجب فيه حكومة والحكومة مخرو من الدية نسبتا الى دية النفس نسبة نقص الجنابة من قيمة المحنى عليه لو كان وقفا بصفاته التى هو عليها بغير جنابة لو كان رقيقا فاذا قيل مائة قيمة قال كم قيمته بعد الجنابة فاذا قيل تسعون قال تفاوت العشر فيجب عشر دية النفس وهو عشر من الابل اذا كان المحنى عليه حرا ذكر مسلمانا لان الجنابة مضمونة بالدية فتضمن الاحزاء بالجزء منها كالى نظير من عيب المسيح الخامسة يجب بالجنابة على نفس الرقيق المعصوم ذكر اكر كان أو أنثى أو خنثى ولو مديرا أو مكاتبا أو أم ولد قيمته بالغت بالغت كما قال الناطم والغرم فى قتل الرقيق القيمة لانه مال فاشبهه سائر الاموال المنقومة والمبعض يجب فيه قيمة جزئه الرقيق ودية جزئه الحر وتعبيره بالقيمة أولى من تعبيره بالدية * السادسة فى الجنين فى الغرة فى الجنين اذا انصل ميتا بجنابة على أمه الحية مؤثرة فيه سواء كانت الجنابة بالقول كالتهديد والتخويف المقضى الى سقوط الجنين أم بالفعل كان يضربها أو يوجعها دواء أو غيره فتلقى جنينا أم بالترك كان يمنعها الطعام أو الشراب حتى تلقى الجنين وكانت الاجنة تسقط بذلك ويعتبر أن يكون الرقيق ميمرا سليما من عيب مبيع أما اذا ألقته حيا ففيه الدية ان كان حرا والقيمة ان كان رقيقا وان مات عقبه أو دام ألمه الى موته لانه ثمة حياته وقد مات بالجنابة فان بقي زمانا لا ألم فيه ثم مات فلا ضمان فيه لاننا لم نتحقق موته بالجنابة فان تنازعنا فى أنه مات بالجنابة أو لا حلف الجنان أنه لم يمت بجنابته لانه الاصل وقوله والعبد عشر أمه مقومه أشار به الى أن دية الرقيق ذكر اكر كان أو أنثى من حيث الغرة عشر قيمة أمه وان كانت حرة ويعتبر أقصى قيمتهما من الجنابة الى الاجهاض وخروج الرقيق بالمبعض فالتوزيع بالحصة

وفي المجوسى الخمس من نصراني
 وكالجوس عابد الاوثان
 ودية الانثى بكل حال
 نصف الذى قدم فى الرجال
 والطرف الاشل بالحكومة
 والغرم فى قتل الرقيق القيمة
 وفى الجنين الحر عبد أو أمه
 والعبد عشر أمه مقومه
 والسن والابضاح خمس
 من ابل
 والهشم والتنقيل مثله جعل
 وان يحف فالثالث كالأمومه
 وسائر الجروح بالحكومة

* السابعة يجب في قاع السن الاصلية التامة المتغورة وغير المقلقلة صغيرة كانت أو كبيرة بيضاء أو سوداء نصف عشر دية صاحبها ففيها الذكركر حرم سلم خمس من الابل لحديث عمر بن حزم بذلك وفي الموضحة أي موضحة الرأس ولو العظم الثاني خلف الاذن والوجه وان صغر ولو مات تحت المقلقلة من اللحيين نصف عشر دية صاحبها ففيها الحرم سلم غير جنين خمس من الابل لمارواه الترمذي وحسنه في الموضحة خمس من الابل والى ذلك أشار بقوله والسن والابيضاح خمس من ابل فقوله خمس من ابل راجع الى السن ثلثين كما قرره والهشم والتنقيب مثله جعل في الهاشمة وهي التي تهشم العظم والمنقلة وهي التي تنقله أي اذا كانا في حد الرأس والوجه نصف عشر دية صاحبها خمس من ابل وخرج بالرأس والوجه عظم سائر البدن فلا تقدير فيه وقوله وان يحف فالثالث كما أمومة أشار به الى أنه يجب في الجائفة ثلث دية وهو جرح ينفذ الى جوف كبطان ونقرة فخر وجنب وناصرة وفي المسامومة ثلث دية وهي التي تبلغ خريطة الدماغ وفي سائر جروح البدن حكومه وقد مر بيانه او اعلم ان شجاج الرأس والوجه عشر حارصة وهي ماشق الجلد قليل الادامة تقدمه وباضعة تقطع اللحم وملاحة تغوص فيه وسحقا تباعج الجادة التي بين اللحم والعظم وموضحة توضع العظم وهاشمة تهشمه ومنقلة تنقله ومامومة تباعج خريطة الدماغ ودامة تخرفها ويجب القصاص في الموضحة فقط كما مر وترتيب الناطم أحسن من ترتيب أصله كما لا يخفى وقد زاد زيادة حسنة غير خافية

* (فصل) *

في الاذنين أوجبوا كل الدية
كذلك في العينين أي بالتسوية
والشفقتين ثم في اللحيين
وفي اليدين ثم في الرجلين
كذلك في اليدين مع ثدييهما
والانثيين بل وفي شفريهما
والانف أيضا والجفون الاربعة
على جميع ماضى وزعه
وفي اللسان والحنان والذكر
وسلخ جلد ثم سمع وبصر
وعقله وشمه وذوقه
ومضغه وصوته ونطقه
وبعشه والمشى والاحبال
ولذة الجماع بالابطال

* (في الاذنين أوجبوا كل الدية * كذلك في العينين أي بالتسوية)
* (والشفقتين ثم في اللحيين * وفي اليدين ثم في الرجلين)
* (كذلك في اليدين مع ثدييهما * والانثيين بل وفي شفريهما)
* (والانف أيضا والجفون الاربعة * على جميع ماضى وزعه)
* (وفي اللسان والحنان والذكر * وسلخ جلد ثم سمع وبصر)
* (وعقله وشمه وذوقه * ومضغه وصوته ونطقه)
* (وبعشه والمشى والاحبال * ولذة الجماع بالابطال)

في الاذنين أي في ابائهم أوجبوا كل الدية سواء كان سمعا أم أصم خبر عمر بن حزم في الاذنين خمسون من الابل رواه الدارقطني والبيهقي كذلك أوجبوا كل الدية في ابائهم العينين خبر عمر بن حزم بذلك وحكى ابن المنذر فيه الاجماع وفي كل عين نصفها ولو كانت جهر أعزهي التي لا تبصر في الشمس أو حوله وهي التي كأنها ترى غير ما تراه أو عشاها وهي ضعيفة الرؤية مع سيلان الدمع غالبا أو عشاها وهي التي لا تبصر ليلا فقط ولا يبيض ينقص الضوء وأوجبوا كل الدية في الشفتين لحديث عمر بن حزم وفي الشفتين الدية وفي كل شفة وهي التي في عرض الوجه الى الشدقين وفي طوله الى ماسترا للثة نصف الدية ثم أوجبوا كل الدية في اللحيين بفتح اللام وهما العظامان اللذان ينبت عليهما اللسان السفلى وفي اللحي بفتح اللام ويجوز كسرهما نصف الدية وأوجبوا كل الدية في ابائهم اليدين الاصليين لخبر عمر بن حزم بذلك رواه النسائي وغيره وفي احدهما نصفها ثم أوجبوا كل الدية في ابائهم الرجلين اذا قطعتهما الكبين لحديث عمر بن حزم بذلك وفي احدهما نصفها كذلك وأوجبوا كل الدية في الاليتين وفي الالة نصفها وهي اللحم الثاني عن البدن بين الظهر والفخذ وأوجبوا كل الدية في الثديين كما قال مع ثدييهما أي المرأتى ابائهم الثدي الواحد نصف الدية وأوجبوا كل الدية في الانثيين لحديث عمر بن حزم بذلك ولأنهما من تمام الخلقة ومحل التناسل وفي احدهما نصفها سواء البيني والبصري ولون عنبين ومحبوب وطفل وغيرهم والمراد بالانثيين البيضايتان وأما الخصيتان فالجلدتان فيهما البيضايتان بل أوجبوا كل الدية في شفريهما أي المرأتى وفي احدهما نصفها وأوجبوا كل الدية في ابائهم الانف وهو مالا من الانف وخلاص العظم لخبر عمر و ابن حزم بذلك وهو مشتمل على الطارقين المسجدين بالخنجرين وعلى الخاجر بينهما وفي كل منها ثلث دية صاحبها

وأوجبوا كل الدية في ابانة الجفون الأربعة في قطع كل جفن بفتح الجيم وكسرها وغطاء العينين وبيع
 دية كفال على جميع ماضى موزعة سواء على ولاسل ولو كانت لا عبي وبلاه مدب لان فيها اجالا ومنفعة
 وأوجبوا كل الدية في ابانة اللسان ولو ألسن وارت والنخ وطفة لخبير ابن خرم بذلك وفي اللسان الدية ر واه
 أودود وقوله والجانب بكسر العين أراد به رفع ما بين مدخل الذكور والذكر الدية وهو الافضاء من زوج أو
 غيره فيجب فيه الدية وأوجبوا كل الدية في ابانة الذكور واشلالة لخبير ابن خرم وفي الذكور الدية وأوجبوا كل
 الدية في سلع جلد وان كان سلع جعسه قاتلا لاسكن أعرض حياة مستقرة تبعدها فظهر فائدة استحباب الدية ثم
 أوجبوا كل الدية في ذهاب سمع لخبير البهي وفي السمع الدية ونقل ابن المنذر وفيه الاجماع ولأنه من أشرف
 الحواس فكان كالصبر بل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء لانه به يدرك الفهم ويدرك من الجهات الست
 وفي النور والظلمة ولا يدرك البصر الامن جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو من سمع وقيل البصر أفضل
 وعليه أكثر المتكلمين لان السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر يدرك به الاجسام والالوان والهيئات فلما
 كانت تعاقباته أكثر كان أشرف وهذا هو الظاهر وأوجبوا كل الدية في ذهاب بصر من العينين لخبير معاذ
 وفي البصر الدية وهو غريب وفي ذهاب بصر كل عين نصفها وأوجبوا كل الدية في ذهاب عقله الغريزي لخبير
 البهيقي بذلك ولا يزد شي على ذية العقل ان زال بما للأرسل ولا حكمومة كاطمة وأوجبوا كل الدية في ذهاب
 شمه من المخترين كفي خبير وبن خرم وهو غريب وفي إزالة شمه مخمر نصف الدية وأوجبوا كل الدية في
 ذهاب ذوقه كغيره من الحواس ويدرك به حلاوة وحوضه ومروية وملوحة وعذوبة وتوزع الدية على ما فان
 نقص الادوار في حكمه وأوجبوا كل الدية في ابطال مضغعة لانه من المنافع المقصودة وأوجبوا في ابطال صوته
 مع بقاء اللسان على اعتداله ونكته من التقطيع والترديد لانه من المنافع المقصودة فلو ابطال صوته وحركة
 لسانه فدينان وأوجبوا كل الدية في ابطال نطقه وان كان لا يحسن بعض الحروف خالقه لانه من أعظم
 المنافع ونقل الشافعي رضي الله عنه في الام فيه الاجماع وانما تؤخذ دية اذا قال أهمل الخبر لا يعود نطقه
 وأوجبوا كل الدية في ابطال بطنه من يديه وفي ابطاله من أحدهما نصفها وأوجبوا كل الدية في ابطال
 الاحبال بكسر الصل وأوجبوا في ابطال لذة الجماع كذلك * (فرع) * أزال اطرافا لماتت تقتضي ديان
 فبات سراية فدية وكذا لو حزم الجاني قبل اندماله في الاصح فان حزم عمدا والجنايات خطأ أو عكسه فلا تدخل
 في الاصح لو حزم غيره تعددت

* (فصل في القسامة) * هي بفتح القاف اسم للإيمان التي تقسم على أولياء الدم مأخوذة من القسم وهي
 البين وقيل اسم للأولياء

- * (من ادعى قتلا على سواء * فواجب تفصيل ما ادعاه)
- * (وأثبتوا للمدعي القسامة * بشرط لوث معه أي علامه)
- * (بما يظن صدق ما يقول * كان يرى عند العدا القتل)
- * (وحيث أقسم الولي بالصمد * نجسين يعطى دية ولا قود)
- * (والمدعى عليه قبل يقسم * ان لم يكن هنالك لوث يعلم)
- * (فيحلف النجسين أيضا كالولي * ومن أراد ردها فليفعل)

من ادعى قتلا على سواء أي غيره فواجب عليه تفصيل ما ادعاه من كون القتل عمدا أو خطأ أو شبهة أو انفرادا
 أو شركة فان أطلق استحب للقاضي أن يستفله ولا بد أن يعين المدعى عليه فلو قال قتله أحد دهو لا علم تسمع
 وأثبتوا أي العلماء للمدعي القسامة بشرط لوث معه بما سلك الواو وبالمثلثة مشقة من التلوين وهو
 التلطيخ وفسره الناظم بقوله أي علامته بما يظن صدق ما يقول والمعنى ان يغلب على الظن صدقه بقرينة كان
 يرى عند العدا القتل في قرية صغيرة سواء كانت العدا ودينية أو دنيوية اذا كانت تبعث على الانتقام
 بالقتل أو جدي قتل أو بعضه كراهة في محلة منفصلة عن بلد كبير ولا يعرف قاتله ولا بينة بقتله أو وجد

* (فصل في القسامة) *

من ادعى قتلا على سواء
 فواجب تفصيل ما ادعاه
 وأثبتوا للمدعي القسامة
 بشرط لوث معه أي علامه
 بما يظن صدق ما يقول
 كان يرى عند العدا القتل
 وحيث أقسم الولي بالصمد
 نجسين يعطى دية ولا قود
 والمدعى عليه قبل يقسم
 ان لم يكن هنالك لوث يعلم
 فيحلف النجسين أيضا كالولي
 ومن أراد ردها فليفعل

قيل وتفرق عنه جمع وقوله وحيت أقسم الولي بالصمد إلى آخر البيت معناه أن المدعى يحلف بخمس عينة ولو
مفرقة فإذا حلف استحق الوارث الدية دون القصاص لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري أما أن تدوا
صاحبكم وأما أن تاذنوا بحرب من الله وأعلم أن دية العمد على الجاني بخلاف دية الخطأ وشبهه فأنه على
العاقلة تخفف فتبقى الأولى مغاظة في الثاني كما مر * (تنبيه) * لو تعدد المدعى حلف كل بقدر حصته من الارث
ويجبر المذنب كسر ان لم تنقسم صحبة لان المدين الواحد لا تنبعض فلو كانوا ثلاثة بمنزلة حلف كل واحد منهم
سبعة عشر والصمد اسم من أسماء الله تعالى ثم ان لم يكن عند القتل لوث فالإيمان على المدعى عليه لسقوط
اللوث في حقه والاصل براءة ذمته وهذا معنى قوله المدعى عليه الى قوله كالولي وعبارته هنا أحسن من عبارة
أصله بقوله فاليمين على المدعى عليه ثم زاد النظم على أصله قوله ومن أراد رد هذا فاعمل أي اليمين فإذا حلف
المدعى عليه لم يطالب بشيء ثم أخذ في بيان كفارة القتل فقال

* (باب الكفارة) *

والترجمة مزينة على أصله

* (وكل نفس ان تسكن محرمة * في قتلها كفارة محتمة) *

* (ووافقت في سائر الاحكام * كفارة الظهار ولا الاطعام) *

وفي كل نفس ان تسكن محرمة في قتلها عمدا أو خطأ أو شبهة كفارة محتمة أي واجبة قال تعالى ومن قتل مؤمناً
خطأً فتمير برقبته مؤمناً وغير الخطأ أولى منه * وروى أبو داود وغيره عن عائشة بن الاسقع قال أتينا النبي
صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد استوجبت النار بالقتل فقال أعتقه وأعتقه رقبته عتق الله بكل عضو منها
عضواً منه من النار ووافقت هذه الكفارة في سائر الاحكام كفارة الظهار المتقدمة في بابها وهي عتق رقبته
مؤمناً سامة من عيب بخلي بالعمى فان عجز عنها صام شهرين متتابعين كما لا الاطعام فانه لا يجب هنا اذا
عجز عن الصوم اقتصار على الوارد فيها من اعتاق رقبته مؤمناً فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يحمل
المطلق هنا على المقيدين في كفارة الظهار الوارد فيها فان لم يستطع فاطعام سبعة أشهر متتابعين كما في الايمان لان هذا في
أصله وذالك في وصف

* (باب حد الزنا) *

الحديث في اللغة المنع وشراعه قوة مقدرة وجبت زجر عن ارتكاب ما وجبه الزنا بالقصر لغة مجازية وبالمد
لغة تيمية واتفق أهل المال على تجريمه وهو من آفح السكائر ولم يحصل في ماله قط ولهذا كان حده أشد
الحدود ولانه جنائية على الاعراض والانساب والاصل في تجريمه الآيات والاخبار الشهيرة

* (ومن يغيب موضع الختان * في فرج أجنبية فزاني) *

* (أما يكون محصناً عند الزنا * ألا يكون عند ذلك محصناً) *

* (فالمحصن الحر المكاف الذي * باشر وطأ في نكاح نافذ) *

* (والحدرجم محصن من امرأة * أو رجل وجلد غيره مائة) *

* (وبعد هذا التغريب قدر عام * مسافة القصر على التمام) *

* (وقدر واحد الرقيق الزاني * بنصف حد غير ذي احسان) *

* (ثم اللواط كالزنا إذا جرى * لامن أني بهيمة بل عزرا) *

اعلم ان الزنا يلاج حشفاً المكاف المختار ذكره المتصل أو قدرها من فاقد ما يجرج أصلي متصل محرم بعينه
خال عن الشهية مشتم على فحش غير الابلاج كالمفاخذة ومسافة الرأين والابلاج في فرج الزنا تدأو
مشكوك فيه أو مبان وابلاج دون قدر الحشمة أو قدرها من زانده مشكوك فيه أو مبان فلا يوجب ذلك
الحد بل التعزير ثم الزاني اما أن يكون محصناً عند الزنا ولا يكون عند ذلك محصناً فالمحصن هو الحر طارقيق
ليس بمحصن المكاف فلا حصانة له سي ويحزن له دم الحد ما لم يكن يؤذ بان جوارحه كما قاله في
الروضة الذي باشر وطأ في نكاح نافذ أي غيب حشمة أو قدرها من مدقق لها قبل ولو لم نزل البكارة في

* (باب الكفارة) *

وكل نفس ان تسكن محرمة

في قتلها كفارة محتمة

ووافقت في سائر الاحكام

كفارة الظهار ولا الاطعام

* (باب حد الزنا) *

ومن يغيب موضع الختان

في فرج أجنبية فزاني

أما يكون محصناً عند الزنا

ألا يكون عند ذلك محصناً

فالمحصن الحر المكاف الذي

باشر وطأ في نكاح نافذ

والحدرجم محصن من امرأة

أو رجل وجلد غيره مائة

وبعد هذا التغريب قدر عام

مسافة القصر على التمام

وقدر واحد الرقيق الزاني

بنصف حد غير ذي احسان

ثم اللواط كالزنا إذا جرى

لامن أني بهيمة بل عزرا

نكاح صحيح لان الله هو مركبة في النفوس فاذا وطئ في نكاح صحيح فقد استوفى ما خلقه الله أن يتمتع عن الحرām
 وخرج بقوله في نكاح نافذ الوطئ في نكاح فاسد فانه حرام فلا يحصل به صفة كفافا وبما تقرّر علم أن شروط
 الاحصان التكليف والحرية ووجود الوطئ في نكاح صحيح والحدود من حصن وهو من استكمل هذه
 الشروط من رجل أو امرأة حتى يموت بالاجماع وتظاهر الاخبار فيه كرجم ماعز والغامدية وجد غيره
 أي الحصن ذكرنا كان أو اثني مائة جلدة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
 وبعد الغريب قدر عام لرواية مسلم بذلك مسافة القصر على التام أي يغرب من بلد الزنا إلى مسافة
 القصر لان مادونها في حكم الحضر لتواصل الاخبار فيها ليهولان المقصود اياها شهرة عن الاهل والوطن
 فساد وفها ان رآه الامام لان عمر غريب إلى الشام وعثمان إلى مصر وعلى إلى البصرة وأمكن تغريبه إلى بلد
 معين فلا يرسله الامام ارسالا ولا يكتفي بنفي الزاني نفسه في الاصح وانما يحصل بنفي الامام ولا تغرب امرأة
 وحدها بل مع زوج أو محرم أو نسوة ثقات مع أمن الطريق وعليها أجرته اذا لم يخرج الاجمافا اذا امتنع لم يجبر
 والرجم بحجارة معتدلة ومدى لاصح في خفيفة ولا يصغر مائة ويحيطون به من الجوانب الاربع بامر
 الامام ولا يقتل بسيف ونحوه وقد روي العلماء ان الحد الرقيق المكاف الزاني ولو لم يعض نصف حد الحر غير
 ذي احضان وهو خسون جلدة لقوله تعالى فعليه نصف ما على الحصنات من العذاب واذا جلد لا الرجم
 قيل لان القتل لا ينصف * (تنبيه) * ثبت الزنا بأحد أمرين اما بينة وهي أربعة شهود أو اقرار حقيق ولو
 مرة بسن الزاني والسكن من ارتكب معصية السر على نفسه فليست من أتى من هذه القاذورات فليست بستر
 الله فان أبدى النياصة فتمتة آفة عليه الحد واهل الحيا كتم اللواط وهو ايلاج الحشفة أو قدرها في دبر ذكر ولو
 عبده وأثنى غير زوجته وأتمته كل زاني حكمهم على المذهب فيرجم الفاعل المحصن ويجلد ويغرب بغيره
 على ما سبق وأما المفعول به فيجلد ويغرب بمطلق الحصن أم لا على الاصح وخرج بقيد غير زوجته وأتمته
 اللواطهم ما فلا حد عليه بل واجبه التعزير فقط على المذهب في الروضة أي اذا تكرر منه الفعل فان لم يتكرر
 فلا تعزير كما ذكره الرواي وقوله لا من أتى به ميتة بل عزرا أشار به إلى أنه لا يجب الحد على من أتى به ميتة على
 أظهر الأقوال لان الطبع السليم يباهي بحق إلى زاجر يحده بل يعزير وفي النسائي عن ابن عباس ليس على
 الذي يأتي به ميتة حد ومثل هذا لا يقوله الا عن توقيف قول والاصل في وجوب الحد مروج والالف في
 قول الناطم عزرا لا طلاق ثم شرع في بيان التعزير فقال

(باب التعزير)

والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن الآية قابح الضرب عند المخالفة فكان
 فيه تنبيه على التعزير وروى البيهقي ان عليا رضي الله عنه سئل عن قال لرجل يا فاسق يا خبيث فقال يعزير

(وفي المعاصي كلها التعزير) ان لم يجب حد ولا تكفير

(بضرب أو حبس كذا الكلام) أو غيره مما يرى الامام

(فمن رأى تعزيره بضربه) فلا يصل أدنى حدوده

ضابط التعزير برأيه مشرع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة سواء كانت حدة الله تعالى أم لا آدمي وسواء
 كانت من مقدمات ما فيه حد كما بشره اجنبية في غير الفرج وسرقته لا تطع فيه والسب بما ليس بحد فأم لا
 كالزور وشهادة الزور والضرب بغير حق ونشوز المرأة ومنع الزوج حقها مع القدرة ويحصل التعزير
 بضرب أو حبس أو وضع أو نفي ويفعل ما يراه الامام من الجمع بين هذه الامور والاعتصام على بعضهما
 الاقتصار على التوبيخ باللسان وحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كافي الروضة ولا يبلغ الامام بالتعزير بوجوب
 أدنى الحدود كما أشار إليه بقوله فمن رأى تعزيره بضربه الخ * (خاتمة) * للامام ترك تعزير بحق الله تعالى
 ولا يجوز تركه ان كان لا آدمي عند طلبه كالغصاص على المعتد خلافا لابن المقرئ ويعزير من وافق الكفار في
 أعبادهم ومن عمل الحق ويدخل النار ومن قال للكافر يا حاج ومن سب زائر القبور وحاجا ولا يجوز للامام

(باب التعزير)

وفي المعاصي كلها التعزير

ان لم يجب حد ولا تكفير

بضرب أو حبس كذا الكلام

أو غيره مما يرى الامام

فمن رأى تعزيره بضربه

فلا يصل أدنى حدوده

العفو عن الحسد ولا تجوز الشفاعة فيه وتسبب الشفاعة الحسنات في ولاية الامور

*** (باب حد القذف) ***

وهو بالذال المججمة الغنة الومي وشمرع الومي بالزنا في معرض التعذيب وألفاظ القذف ثلاثة صريح وكنائية ونعريض

- * (اذارمي الانسان شخصا بالزنا * فقاذف وحده تعينا) *
- * (ولا يحسد والد المقتذوف * بل غيره ان كان ذاتك كيف) *
- * (والشرط مع تكليفه ان يقذف * حرافة بغيره مسكافا) *
- * (فيحد الرقيق أربعين * وكل حصة بغيره تعينا) *
- * (ولا يحسد حيث يثبت الزنا * ولا يقذف زوجة ان لاعنا) *
- * (ولو عفا المقتذوف عن حد سقط * وحيث لم يجب فتمز برقطة) *

اذارمي الانسان شخصا بالزنا كقوله لرجل أو امرأة زنت أو زنت بفتح التاء وكسر هاء أو ياراني أو يارانية فقاذفه وحده تعينا بالاجماع المستند الى قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية ونظر هلال بن أمية المشهور وما ذكر صريح والكنائية كقوله زنت بالهمز بالجبل أو السلم أو نحو ذلك لان ظاهره يقتضي الصعود وأقضى ابن عبد السلام في قوله يا فتية أنه صريح وهو الظاهر وأقضى أيضا بصراحة يا فتية العرف والظاهر أنه كناية وقوله يا لوطي كناية على المعتمد بخلاف قوله يا لوط فانه صريح * (تنبيه) * ان أنكر شخص في الكناية ارادة قذف بها صدق بيمينه لانه أعرف بمراده فيحلف انه ما أراد قذفه قاله الماوردي ثم عليه التميز برلادى وقيد الماوردي بما اذا خرج لفظه مخرج السب والذم والافلاتعز بر وهو ظاهر وأما التعريض فكقوله اغيره في خصوصية ابن الحلال وأما أنا فلست بران ونحو ذلك كاستأخي زانية واست ابن زانية فليس بذلك قذف صريح ولا كناية وان نواه ولا يحسد والد المقتذوف كما لا يقتل به بل يحسد غيره ان كان ذاتك كيف فلا حد على صبي ومجنون لنفي الايداع بغيره فاما العدم فكيفهما السك بغيره ان كان لهما نوع تميز والشرط مع تكليفه أن يقذف حرافة بغيره الزنا بان يكون ما وطئ أو وطئ وطأ لا يحسد به مسكافا فلا حد على قاذف رقيق وغيره عفيف عن الزنا وكافر وصي ومجنون فيحد الرقيق لا قذف ولو لم يعضا أربعين جلدة بالاجماع وكل حصة بغيره تعينا أي ثمانين جلدة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية واستفيد كونها في الاحرام من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أي لا يحد حيث ثبت الزنا باقامة البينة على زنا المقتذوف ولا يحسد بغيره زوجة ان لاعنا ولا مع قدره على اقامة البينة كما تقدم في بلو عفا المقتذوف عن حد وجب على قاذفه سقط ولو عفا عن بعضه لم يسقط كما ذكره الزاقي في الشريعة وقذفه فغفاعة ثم قذفه لم يحسد كما يحسد الزكشي بل يعزى وقولنا انهم من زيادته وحيث لم يحسد فتمز برقطة فقط شامل لجميع الصور التي لا حد فيها والالف في قوله تعينا او يقذفوا لاعنا لا يطلق * (فرع) * لو أباح قذفه كان قال الغيرة ان قذفه لم يجب الحد * (أتمة) * لو شهد دون أربعين أو ثلاثة مع زوج المرأة حد ولو شهد واحد على اقراره فلا حد

*** (باب حد شرب المسكر) ***

الاصل في تحريم الشرب قوله تعالى قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبسغى الآية والاثم هو الخمر قال الشاعر شربت الاثم حتى ضل عقلي * كذلك الاثم يذهب بالعقول ونحوه مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وكان تجوز يها في السنة الثامنة من الهجرة

- * (وشرب كل مسكر حرام * به يحسد الشارب الامام) *
- * (بشر به مكافا مختارا * مع علمه التحريم والاسكارا) *
- * (وحسده في الحرار بعونا * وفي الرقيق نصفها عشرونا) *
- * (بشاهدي عدل أو الاقرار * لا يرحم والقي والاسكارا) *
- * (وللامام بعد أن يعزرا * بما يساوي حده المقدرا) *

*** (باب حد القذف) ***

اذارمي الانسان شخصا بالزنا

فقاذف وحده تعينا

ولا يحسد والد المقتذوف

بل غيره ان كان ذاتك كيف

والشرط مع تكليفه ان يقذف

حرافة بغيره مسكافا

فيحد الرقيق أربعين

وكل حصة بغيره تعينا

ولا يحسد حيث يثبت الزنا

ولا يقذف زوجة ان لاعنا

ولو عفا المقتذوف عن حد سقط

وحيث لم يجب فتمز برقطة

*** (باب حد شرب المسكر) ***

وشرب كل مسكر حرام

به يحسد الشارب الامام

بشر به مكافا مختارا

مع علمه التحريم والاسكارا

وحده في الحرار بعونا

وفي الرقيق نصفها عشرونا

بشاهدي عدل أو الاقرار

لا يرحم والقي والاسكارا

وللامام بعد أن يعزرا

بما يساوي حده المقدرا

اعلم أن كل شراب أسكر كثيره حرم هو وقيل له وحده شارب به لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال كل شراب أسكر فهو حرام وروى مسلم خبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام وإنما حرم القليل وسد شارب به وإن كان لا يسكر حسمه المادة الفساد كما حرم تعجيل الأجنبية والخلوة بهم لأفضائهم إلى الوطء المحرم ولحديث رواه البخاري من شرب الخمر فجلده وقبس به شرب النبيذ وخروج بقول الناظم وشرب الحقنة بأن أدخله دبره والسعوط بأن أدخله أنفه فلا حد بذلك لأن الحد للزجر ولا حاجة إليه هنا وبالشرب المفهوم من شرب النبات قال الدميري كالحشيشة التي تأكلها الخرافيش ونقل الشيخان في باب الاطعمة عن الروياني أن كلها حرام ولا حد فيها وقوله به يجد الشارب الامام بشر به مكلفا خرج به الصبي والمجنون لرفع القلم عنها وقوله مختارا خرج به المصوب في حلقه قهرا والمسكره على شرب به لخبر رفع عن أمي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه وقوله مع علمه التحريم والاسكار اخرج به من جهل كونها خمر اطانا كونها شرابا لا يسكر فانه لا يجد العذر ولا يلزم قضاء الصلوات الفاتنة مدة السكر كالغصبي عليه * (قروع) * لوقال السكران بعد الاحتجاج كنت مكرها أولم أعلم أن الذي شربته مسكرا صدق بهمينه قاله في البحر في كتاب الطلاق ولوقر باسامة فقال جهلت خمر بها لا يجد لأنه قد يخفى عليه ذلك والحد يدرك بالشبهات سواء نشأ في بلاد الاسلام أم لا ولوقال علمت خمر بها ولكن جهلت الحد بشربها حد لأن من حقه إذا علم التحريم أن يمنع * (تنبيه) * لا بد أن يكون الشارب متزما بالحكم من الخمر الحرج الحرجي لعدم التزامه والذي لأنه لا يلزم بالذمة ما لا يعقله * (تنبيه) * آخر لو غص بلغمه ولم يجد غير الخمر فاسأله به فلا حد عليه لوجوب شربها عليه انقاذ النفس من الهلاك والسلامة بذلك قطعية بخلاف الدواء وهذه رخصة واجبة ولو وجد غيره هو أو لولا حرم اساعتها بالخمر وجب حده ويحد بدري مسكر ولا يجد بشر به فيما استهلك فيه ولا يجزى عن دقة به ولا مجزى هو فيه لاستهلاكه ولا باكل لحم طبخ به بخلاف مرقه إذا شربه وحده أي الشرب في الخمر أو بعون جلدته لما في مسلم عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والنعال أو بعين وفي الرقيق ولهم بعضا نصفها عشرون جلدته لأنه حديث بعض قتة نصف على الرقيق كحد الزنا وقوله بشاهدي عدل الخ أفاده أن الحد إنما يجب على الشارب المذكور بإحدى امرين إما بشهادة رجلين أنه شرب خمر أو شرب مما شرب منه غيره فسكر منه أو الاقرار بما ذكره كإقراره من المدينة والاقراء بجهة شرعية فلا يجد بشهادة رجل وامرأتين لأن البينة ناقصة والاصل براءة الذمة ولا باليمين المردودة ولا برجح خمر وقى وسكر لاحتمال أن يكون شرب غالطا والحد يدرك بالشبهات ولا يجد حال سكره لأن المقصود منه الردع والزجر والتنكيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يؤخر وجوبه إلى إفاقته ليرتدع وأصل الجلد أن يكون بسوط أو نعال أو أطراف ثياب ويجوز للإمام أن يعز بغيره بما سار حده المقدور بأن يبلغ به للشارب الحد ثمانين على الأصح المنصوص له روى عن علي رضي الله عنه أنه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى لأنه إذا شرب سكر أو إذا سكر هذى وإذا هذى افتري وحد الافتراء ثمانون والزيادة على الأربعين في الخمر وعلى العشرين في غيره على وجه التعزير كما أفاده الناظم لأنهم لو كانت حد المأجرات تركها والالف في قول يعزوا والمقدور لا طلاق * (تنبيه) * يحرم تناول الخمر لدواء أو عطش أما تحريم الدواء بها فإنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الدواء بها قال أنه ليس بدواء ولكنه داء المعنى أن الله سلب الخمر منافعتها حين حرمها وما دل عليه القرآن من أن فيها منافع للناس إنما هو قبل خمرها وإن سلم بقاء المنفعة فحرمها مقطوع به وحصول الشفاء بهم ما ظنون فلا يقوى على إزالته المقطوع به وأما تحريم العطش فلا لأنه لا يزيله بل يزيد لأن طبعها حار يابس كما قاله الأطباء وشربها يدفع الجوع كشرابها يدفع العطش هذا إذا تناولها بصرفها أما الترياق المجنون بها ونحوه مما يستهلك فيه فيجوز التداوى به عند فقدهما يقوم مقامه مما يحصل به التداوى من الطاهرات كالتداوى بنخس كاسهم حبة وبول ولو كان التداوى بذلك لتجيب لشداء شرط أخبار طبيب مسلم عدل بذلك أو معرفته للتداوى

(باب قطع السرقة)

الواجب بالنص والاجماع وهي لغة أخذ المال خفية وشرعاً أخذته خفية طاعمان حرز مثله بشرط تاتى
وأركان القطع ثلاثة مسروق وسرقة وسارق

(ويقطع المسكاف المختاران * يسرق أصابا ربع دينار وزن)

(من حرزه ما لم يكن له انتهى * بالملك أو بشبهة فليعلم)

(فلا يجوز قطعه إذا سرق * ما يعضه ملكه أو مستحق)

(ولا يبال أصله وفسرعه * وغير ذلك موجب لقطعه)

(فإن بعدد فكل مرة طرف * مخالف لعضوه الذي سلف)

(فالاول اليمنى من اليدين * وبعدها اليسرى من الرجلين)

(وثالثا يسرى اليدين فاقطع * ورجله اليمنى تمام لاربع)

(من مفصل الكوعين منه والقدم * وبعدها تعزيره بها التحتم)

(وان يؤخر قطعه حتى سرق * كفاه قطع واحد مسبق)

ويقطع المسكاف لا الصبي والمجنون لعدم تكليفهما المختار لا المكره ان يسرق أصابا ربع دينار فأكثر خبر
مسلم لا يقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا ولا بد أن يكون خالصا للربيع المغشوش ليس ربع دينار
حقيقة فان كان في المغشوش ربع خاص وجب القطع ومثل ربع دينار ما قيمة ربع دينار ولا بد أن يأخذه
من حرزه أي حرز مثله فلا يقطع بسرقة ما ليس بحرزه كمن في الحرز العرف فله لم يحد في الشرع ولا في اللغة
في جمع فيه الى العرف كالقبض والا حواشي بشرط كون السارق لاهل له في المسروق كقال الناطم ما لم يكن
له انتهى أو شبهة فلا يقطع بسرقة ما له الذي في يد غيره وان كان مرهونا أو موقرا ولا يقطع بسرقة ما له فيه شبهة
دافعة لقطع فلا يقطع بسرقة ما وهب له قبل قبضه ولا بسرقة ما ظن به ملكه ولا يقطع بدل أصل أو فرع السارق
كإزاده الناطم على أصله ولا يقطع على من أخذ المال عيانا كالخناس وهو من يعتمد الهرب والمنتهب وهو
من يعتمد الغلبة والقوة والمودع والوديع اذا جحد الوديع والمستعار **(فرع)** * لو مال السارق المسروق
قبل الرفع الى الحاكم فلا يقطع لتوقفه على طلب المسروق منه وفدع ذرو وع هذا الباب كسيرة وقول
الناظم فان بعدد الى آخر الايات تقديره ان السارق يقطع يده اليمنى أو لأم مفصل الكوع لقوله تعالى
فاقطعوا أيديهم فان سرق ثانيا بعد قطع يده ساء قطع رجليه اليسرى من المفصل الذي بين الساق والقدم
للا تبايع في ذلك فان سرق ثالثا بعد قطع رجليه اليسرى قطع يده اليسرى فان سرق رابعا بعد قطع يده
اليسرى قطع رجليه اليمنى ولا بد من اندمال الطرف قبل قطع ما بعده وانما يقطع من خلاف لما روى الشافعي
أن السارق اذا سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجليه ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجليه
وحد كمنه لئلا يفوت جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كافي قطع الطريق فان سرق بعد ذلك عزر كقال
وبعد ذاك أي بعد قطع أعضائه الاربعه تعزيره قد انتقم قد وجب على المشهور ولانه لم يبق في نكاله بعد
ما ذكر الا التعزير كالمسقطات أطرافه أو لا ثم زاد الناطم على أصله قوله وان يؤخر قطعه حتى سرق ثانيا أو ثالثا
أو رابعا كفاه قطع واحد لا اتحاد السبب كالموزني أو شرب مرارا فانه يستوفي بحد واحد **(تنبيه)** * يجب
على السارق ودما أخذه ان كان باقيا فان أقلفه ضمن يده حراما فان **(فائدة)** لما نظم أبو العلاء المعري
البيت الذي شكله به على أهل الشر يجمع في الفرق بين الدين والقطع في السرقة وهو
يدبح خمس مئين عسجد وديت * ما بالها فطعت في ربع دينار
فاجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الحيانة فافهم حكمه البارى

وقال ابن الجوزي لما سئل عن هذا قال لما كانت أمينة كانت ثمنه فلما خانت هانت

(باب قطع السرقة)

ويقطع المسكاف المختاران

يسرق أصابا ربع دينار وزن

من حرزه ما لم يكن له انتهى

بالملك أو بشبهة فليعلم

فلا يجوز قطعه إذا سرق

ما يعضه ملكه أو مستحق

ولا يبال أصله أو فرعه

وغير ذلك موجب لقطعه

فإن بعدد فكل مرة طرف

مخالف لعضوه الذي سلف

فالاول اليمنى من اليدين

وبعدها اليسرى من الرجلين

وثالثا يسرى اليدين فاقطع

ورجله اليمنى تمام لاربع

من مفصل الكوعين منه

والقدم

وبعد ذاك تعزيره بها التحتم

وان يؤخر قطعه حتى سرق

كفاه قطع واحد مسبق

* (باب قطاع الطريق) *

الاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية وقطاع الطريق وهو البروز لاخذ المال
أو القتل أو الارهاب أو الاغارة اعتمادا على القوة مع البعد عن الغوث ويثبت برجائين لابر رجل وامرأتين

* (هم فرقة ترصد للناس * في طرقهم - بقوة وبأس) *

* (بشرط تكليف مع الاسلام * وقسمه الى اربع اقسام) *

* (ان يقتلوا مع أخذ مال يقتلوا * ويصابوا ثلاثا يقتلوا) *

* (أو يقتلوا من غير أخذ قتلا * فقط وأما عكسه لم يقتلوا) *

* (بل اليد اليمنى لى كل تقطع * مع رجله اليسرى كذا أجمعوا) *

* (وتقطع اليسرى من اليمين * ان عادوا اليمين من الرجلين) *

* (أولم يكن منهم سوى الاخافة * فبسببهم ونفيهم مسافة) *

* (وحيث تابوا قبل قدره سقط * عنهم حدود وخصص بهم فقط) *

* (لا غير ذلك من حدود بنا * أو أدى كالعصاص والزنا) *

* (وقطعهم - بسيرة النصاب * بشرطه في سائر الابواب) *

* (باب قطاع الطريق) *

هم فرقة ترصد للناس

في طرقهم بقوة وبأس

بشرط تكليف مع الاسلام

وقسمه الى اربع اقسام

ان يقتلوا مع أخذ مال يقتلوا

ويصابوا ثلاثا يقتلوا

أو يقتلوا من غير أخذ قتلا

فقط وأما عكسه لم يقتلوا

بل اليد اليمنى لى كل تقطع

مع رجله اليسرى كذا أجمعوا

وتقطع اليسرى من اليمين

ان عادوا اليمين من الرجلين

أولم يكن منهم سوى الاخافة

فبسببهم ونفيهم مسافة

وحيث تابوا قبل قدره سقط

عنهم حدود وخصص بهم فقط

لا غير ذلك من حدود بنا

أو أدى كالعصاص والزنا

وقطعهم بسيرة النصاب

بشرطه في سائر الابواب

هم أى قطاع الطريق فرقة ترصد للناس في طرقهم - بقوة وبأس كما تقرر وبشرط تكليف مع الاسلام كما
اشترطه في المنهاج كاصوله والمعتمد بشرط اعتماد الاسلام كما جرى عليه شيخنا في شرح الاصل وقسمه الى اربع
أقسام أوها ما أشار اليه بقوله ان يقتلوا معصوما مكافئ لهم عدم أخذ مال مقدور بنصاب السرقة يقتلوا
حيثما يصابوا بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم زيادة في التشكيل وزجر الغيرهم ويصلبون على
خشب - مرة أو نحوها ثلاثة أيام ليس - من الحال ويتم النكال وينزلوا بعد ذلك لم يخف النكير فان خيف قبل
الثلاث انزلوا على الاصع وحمل النص في الثلاث على زمن البرد والاعتدال نالها ما أشار اليه بقوله
ويقتلوا من غير أخذ مال يقتلوا فقط لا آية السابقة نالها ما أشار اليه بقوله وأما عكسه لم يقتلوا والمعنى
فان أخذوا المال المقدور بنصاب سرقة بلا شبهة من حرز محاسن بيانه في السرقة لم يقتلوا بل اليد اليمنى لى كل من
قطاع الطريق تقطع مع رجله اليسرى كذا أجمعوا ودفعه أو على الولا لانه حدودا حدان عادوانا نالها بعد
قطعها ما قطع اليسرى من اليمين وتقطع اليمين من الرجلين لقوله تعالى أو تقطع أيديهم وأرجلهم من
خلاف رابعها ما أشار اليه بقوله أولم يكن منهم سوى الاخافة بان أخافوا الطريق بوقوفهم فيها ولم يأخذوا
مالا من المسارعة ولم يقتلوا منهم أحدا فبسببهم ونفيهم وغير ذلك مما ساء الامام وحيث تابوا قبل
قدره عليهم أى قبل ففرهم سقط عنهم حدود وخصص بهم فقط من تختم القتل والصلب وقطع اليد
والرجل لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الآية لا غير ذلك من حدود بنا سبحانه وتعالى أو
أدى كالعصاص والزنا والسرقة والشرب والعنف فلا يسقط عنهم بالتوبة هذا في الظاهر أما فيما بينهم وبين
الله تعالى فسقط قطعان التوبة تسقط أثر المعصية كما نبه عليه في زيادة الروضة في باب السرقة وفي الحديث
الشريف التوبة تحب ما قبلها وفيه التائب من الذنب كن لا ذنب له وقال الناطم من زيادته وقطعهم بسيرة
النصاب الى آخره أشار به الى ما قرأناه ونختتم الباب بالمطائف تتعلق بالتوبة وهى لغة الرجوع ولا يلزم
أن تكون عن ذنب وعليه جل قوله صلى الله عليه وسلم انى لا توب الى الله فى اليوم سبعين مرة فانه صلى الله
عليه وسلم رجوع عن الاشتغال بصلاح الخلق الى الحق وانما فعل ذلك تشريعا وليفتق باب التوبة للامة
ليعلمهم كيف الطريق الى الله تعالى وقد سئل بعض أكابر القوم عن قوله تعالى لقد تاب الله على النبي من أى
شيء فقال به توبة من لم يذنب على توبة من أذنب يعنى معنى ذلك انه لا يدخل أحد مقاما من المقامات الصالحة
الا تابا لله صلى الله عليه وسلم فلو تابوا لله صلى الله عليه وسلم ما حصل لاحد توبة وأصل هذه التوبة أخذ العاقبة
من صدد الكبريم صلى الله عليه وسلم وقيل هذه حفظ الشيطان منك والتوبة شرعا للرجوع عن التعويج

الى سنن الطاريق وشروطها ان كانت من حق الله تعالى الذم والافلاخ والعزم على أن لا يعود وأن كانت من حق الآدميين زيد على ذلك رابع وهو الحر وج من المظالم وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الزيد
 * (باب الصيال) *

وما تملكه البهائم هو الاستطالة والثوب والاصل فيه قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وخبر البخاري انه مرأخا ظالم أو مظلوم أو اصاب ظالم فيمنع من ظلمه لان ذلك نصره وخبر الترمذي وصححه من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد

* (للشخص دفع صائل عن ماله * ونفسه أيضا وعن عياله)
 * (ولو يقتل أو يقطع للطرف * مقدم عليه الاخف فالأخف)
 * (ولا ضمان من قصاص ودية * أصلا ولا التكفير بل لامعصية)

للشخص دفع صائل عن ماله وعن نفسه أيضا وعن عياله ولو يقتل للصائل أو يقطع للطرف مقدم عليه أي في دفعه الاخف فالأخف ان أمكن فاذا أمكن دفعه بكلام واستغاثه حرم الضرب أو يضرب بيد حرم بسوط أو بسوط حرم بعصا أو يقطع عضو منه حرم يقتل لان ذلك جواز للضرورة ولا ضرورة في الانقسل مع إمكان تحصيل المقصود بالاسهل فان لم يندفع الا بالقتل فقتله لم يضمن بقصاص ولا دية ولا كفارة للحديث المتقدم ولا ثم عليه أيضا لذكره النظم من فوائده المزیدة بقوله بل لامعصية لانه مأمور بدفعه وفي الامر بالقتال والضمان منافاة * (تنبيه) * يجب الدفع عن بضع لانه لا يسيل الى اباحته سواء كان بضع أهل أم أجنبية ولو أمة وعن النفس المحترمة اذا قصدها جناية أو كافر أو لوم معصوم أو لوم لا حرمة له والمعصوم بطلت عصيته بصياله والاستسلام للكافر ذلي الذي بخلاف ما لو كان الصائل مسلما لا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له لخبر ابن خنيس بن آدم يعني قابيل وهابيل * (تنبيه) * آخر الدفع عن نفس غيره اذا كان آدميا محترما كالدفع عن نفسه يجب حيث يجب ويتنفي حيث يتنفي ففي مسند الامام أحمد بن حنبل من أدل عنده مسلم فلم ينصر وهو قادر ان ينصره أهله الله على رؤس الخلائق يوم القيامة ثم شرع فيما تملكه البهائم بقوله * (وضمنوا من كان مع جريمه * ما أتلفتم بالمثل أو بالقيمة)

* (باب الصيال)
 للشخص دفع صائل عن ماله
 ونفسه أيضا وعن عياله
 ولو يقتل أو يقطع للطرف
 مقدم عليه الاخف فالأخف
 ولا ضمان من قصاص أو دية
 أصلا ولا التكفير بل لامعصية

وضمنوا أي العلماء من كان مع جريمه أي راكبا أو سائقا أو قائدا يدها أو رجلها أو غيره ذلك من نفس أو مال لا لا أو غيرها بالمثل في المثل أو بالقيمة في المتعقبات لانها في يده وعليه تعهدا وحفظه ولانه اذا كان معها كان فعلها منسوب اليه والالتصاف اليها كالسكاب اذا أرسله صاحبها وقتل الصيد حل وان استرسل بنفسه فلا ضمانا لهما بكنائيه وانما يضمن صاحب الدابة ما أتلفته دابته اذا لم يقصر صاحب المال فاذا قصر بان وضع المال بطريقه أو عرضه للدابة فلا يضمنه لانه مضاعف ماله وان كانت الدابة وحدها فالتلف زرع أو غيره ثم ان لم يضمن صاحبها أو وليه الا ضمن لتقصيره بارساله الدابة بخلافه خبر صحيح في ذلك رواه أبو داود وغيره والعادة حفظ الزرع ونحوه ثم ان الدابة ليل ولو تعذر أهله بالمدارس الدواب أو حفظ الزرع ليل الإذن النهارا انعكس الحكم * (تنبيه) * يستثنى من الدواب الجماد وغيره من الطيور فلا ضمان باتلافها ما تلقا كما حكاه في أصل الروضة عن ابن الصباغ وعلمه بان العادة ان الدواب يدخل في ذلك النحل وقد أفتى البلقي في نحل لانسان قتل جلا بعدم الضمان وعلمه بان صاحب النحل لا يملكه ضابطه والتقصير من صاحب الجمل * (فرع) * لو أتلفت الهرة طيرا أو ماعا أو غيره فانعه بذلك ضمن مالكها أو صاحبها الذي يؤويها ما أتلفته ليل كان أو خمارا وكذا كل حيوان مولى بالتعدي والجار الذي عرف بعقر الدواب وأتلفها اذا لم يعهدها منها اتلاف ما ذكر فلا ضمان لان العادة حفظ ما ذكر عنها لا ربطها * (خاتمة) * ولو كان بدابة كبعرة أو دابة جوح ودخلها شخص بأذنه ولم يعلمه بالحال فعصاه السكاب أو رخصته الدابة ضمن وان كان بصيرا أو دخلها بالإذن أو أعلمه بالحال فلا ضمان لانه ممة سبب في هلال نفسه وقد سئل القفال عن حبس الطيور في أقفاص السباع

أصواتها وغير ذلك فأجاب بالجواز إذا تعهدا ما لهما من الحاجة إليه كالبهيمة تربط

(باب البغاة)

جمع باغ والباغي الظالم مجازة الحدس وبذلك لظالمهم وعدولهم عن الحق والاصل في قتالهم قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الآية وليس فيها ذكر الخروج على الامام صريحا لكنها تشمله لعمومها أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال لباغي طائفة على طائفة فله باغي على الامام أولى

* (هم فرقة مختصة بالامام * مما يرى شرعا من الاحكام)

* (لهم كبير كما مطاع * وعسكر لحكمه أطاعوا)

* (فصار يبدى للامام المنعة * وان أراد الحق منهم منعه)

* (مؤثلا له دليل سائغ * لكنه عن الصواب زائغ)

* (فواجب على الامام العادل * قتالهم ودفعهم كاصائل)

* (حتى يصير جمعهم مفرقا * ويتبقى من شرهم ما يتقى)

* (ولا يجوز قتل مدبر لنا * ولا أسير وجرح اخنا)

* (وواجب في الفور رد مالهم * ورد ما حزناء من عيالهم)

(باب البغاة)

هم فرقة مختصة بالامام

مما يرى شرعا من الاحكام

لهم كبير كما مطاع

وعسكر لحكمه أطاعوا

فصار يبدى للامام المنعة

وان أراد الحق منهم منعه

مؤثلا له دليل سائغ

لكنه عن الصواب زائغ

فواجب على الامام العادل

قتالهم ودفعهم كاصائل

حتى يصير جمعهم مفرقا

ويتبقى من شرهم ما يتقى

ولا يجوز قتل مدبر لنا

ولا أسير وجرح اخنا

وواجب في الفور رد مالهم

وردم حزناء من عيالهم

هم أي البغاة فرقة من مختصة بالامام الاعظم بخروج عليه وترك الانقياد له فيما يرى شرعا من الاحكام ولو جازوا اذ لا ينزل بالجور لهم كبير كما مطاع وعسكر لاسره أطاعوا فصار كبيرهم يبدى أي يظهر للامام المنعة بفتح النون والعين المهملة أي الشوكة بكثرة أو قوة فان أراد امامنا الحق المتوجه عليهم كان كائنهم منهم مطاعهم ومؤثلا لهم دليل سائغ أي محتمل لكنه عن الصواب زائغ أي مائل فبذلك ان قتال أهل البغي له ثلاثة شروط أولها ان يكونوا في منعة بكثرة أو قوة ولو لم يحصل بحيث يمكن معها مقاومة الامام فيحتاج في رددهم الى الطاعة لكافة من بذل مال وتحصيل رجال وهي لا تحصل الا بمطاع يحصل به قوة كشوتهم وبصرون عن رأيه ولا يشترط ان يكون فيهم امام منصوب لان عليا رضي الله عنه قاتل أهل الجبل ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب امامهم ثانيا ان يخرجوا عن قبضة الامام فانه ان يكون لهم في خروجهم عن طاعة الامام تأويل سائغ يعتقدون به جواز الخروج على الامام ككتابي الخبر جين على علي بانه يعرف قتله عثمان رضي الله عنه ويقدّر عليه م ولا يقتص منهم لمواطاة اياهم وكذا تأويل بعض ما نفي الزكاة على أبي بكر الصديق رضي الله عنه بانهم لا يدفعون الزكاة الا بالصلاته سكن لهم وهو الذي صلي الله عليه وسلم لانه من خالف بغير تأويل كان معاندا للحق فان انتفى شرطهما ذكر فذهب قطع الطريق وقدم حكمهم وأما الخوارج وهم صنف من المبتدعة يكفرون من أتى كبيرة ويطعنون بذلك في الامة ولا يحضرون معهم الجمعة والجماعات فكذلكهم انهم لم يقتلوا أو كانوا في قبضة الامام تركوا انهم ان ضررناهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر وحيث اجتمعت الشروط المذكورة في البغاة قاتلهم الامام وجوبا كما استفيد من الآية المتقدمة والى ذلك أشار الناطق بقوله فواجب على الامام العادل قتالهم الى قوله ما يتقى ولا يقتالهم حتى يبعث لهم أمينا فطنا محاسبا لهم ما يكرهون فان ذكرنا مظلمة أو شبهة أزالها فان أصروا ونصعهم ووعظهم فان أصروا دعاهم الى المظلمة فان لم يجيبوا أو أصروا وما كبر من آذنتهم باقتال فان استعملوا فيه فعل ما رأه مصلحة فاذا قاتلهم دفعهم بالاحف فلا تخف ولا يجوز اذا وقع قتال قتل مدبر لنا اللهم عنده كل راء البهيقي والحاكم وشمل كلام الناطق بالحق يراى فتنه بعدة أو أعرض عن القتال أو بطالت قوته أو ما من ولي متخرفا لقتال أو متخف يراى فتنه فانه يتبع في قتال وكذا لو ولوا مجتمعين تحت راية زعيمهم ولا يجوز قتل أسير اللهم عنه ولا جرح اخنا اللهم عنه أيضا ويجب في الفور رأى على الفور رد مالهم من سلاح ومال وغيرهما ورد ما حزناء من عيالهم بعد انقضاء الحرب والامن من غائلتهم ويؤخذ منهم ما أخذوه منا ولا يجب عليهم ضمان ما تألفوه من نفوس ومال وغيرهما الضرورة القتال كاهل العدل بخلاف ذلك في غير القتال وفيه للضرورة

فيه حافظه موت على الاصل وفي قول الناظم المأثوم منه ضرب من الجناس النام المائل

(باب الردة)

أعاذنا الله تعالى منها هي لغة الرجوع عن الشيء إلى غيره وهي من الخس الكفر وأعاذنا بحبطة اللؤلؤ ان
انصابت بالموت والاحباط نوابه كمنقلبه في المهادت عن نص الشافعي وشرا عا طاع من يصح طلاقه استمرار الاسلام

(من يرتد عن دينه فليس تائب) فان أبي فالقتل فوراً قد وجب ***(*)**

(ولم يجز والصلاة تمتنع) كالدفن في قبور نافل تمتنع ***(*)**

أي ومن يرتد عن دينه بنية كفر أو فعل مكفر أو قول مكفر سواء قاله استهزاء أم عناداً أم اعتقاداً كان ترد
في الكفر أم عزم عليه في المستقبل أو اعتقد فسدم العالم أو حدوث الصانع أو كذب رسولاً أو حلال محرماً
بالاجماع معلوماً من الدين بالضرورة أم حرم حلالاً كذلك أو جحد وجوب مجمع عليه معلوماً من الدين
بالضرورة كركعة من الصلاة الخمس أو اعتقد وجوب باليس الواجب بالاجماع كذلك كصلاة سادسة أو ألقى
مصحفاً في قاذورة أو وجد اصنم أو نحوها أو ادعى نبوة بعد نبينا صلى الله عليه وسلم أو صدق مدعيها أو استخف
باسم الله أو رسوله أو رضى بالكفر أو ذف عانث عرضي الله عن الأغبيذ لأن جماهيري من في مقسدم متى غاية
المرام وتجب استنبأه المرتد في الحال كما قال فليست تائب أي وجوب بقبول قتله لأنه كان محترماً بالاسلام فربما
عرضت له شبهة فيسعى في إزالتها إلا أن الغالب ان الردة تكون عن شبهة عرضت فان أبي امتنع فلم يذب في
الحال فالقتل فوراً وجب لخبر البخاري من بدل دينه فاقوله أي يضرب عنقه دون غيره وهو شامل للمرأة
وغيرها ولم يجز لخبر وجهه من أهلية الوجوب والصلاة تمتنع أي لا يصلي عليه لخبرهما على الكافر قال الله
تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبداً كالدفن في قبورنا معاشر المسلمين فلم تمتنع أيضاً ***(تنبيهان)***
أحدهما يجوز دفن المرتد في قبور الكفار ولا يجب كالحربي كقوله في الردة ثابتهما اختلافاً وفي الميت
من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح كافي المجموع في باب صلاة الاستسقاء تبعاً للحنيفة في أنهم في الجنة
والأكثر على أنهم في النار وقيل على الاعراف ثم شرع لناظم في بيان حكم ترك الصلاة المفروضة على
الاعيان أصالة بخدا أو غيره فقال

(ومن يدع صلاته بخدا كفر) وصار مرتداً وفيه القول مر ***(*)**

(وان يكن ترك الصلاة عن كسل) ولم يذب فالقتل حداً انصل ***(*)**

(واجعله في التجهيز والصلاة) ككس في سائر الجهات ***(*)**

ومن يدع أي ترك صلاته المفروضة عليه بخدا أي أو عناداً كما ذكره الداوي كفر وصار مرتداً وفيه القول
مر في حكم المرتد وان يكن ترك الصلاة عن كسل أو تنهاون ولم يذب بعد استأنبه فالقتل بالسيف حداً لا كفراً
انصل والمعنى وجب لخبر الصحيحين أمريت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله
ويقوموا بالصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الاسلام وحسابهم على
الله تعالى واجعله أي الفقهاء في التجهيز والصلاة كسلاً لا بطامس فيه وكسائر أصحاب الكفار من المسلمين
واعلم أن توبة تارك الصلاة على الفور لان الامهال يؤدي إلى تأخير مالوات وان الصحيح قتله بصلاة فقط
بشرط نحو اجها عن وقت الضرورة فيماله وقت ضرورته بان تجمع مع الشائبة في وقتها فلا يقتل بترك الظهور
حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغروبها
وفي العشاء بطلوع الفجر ويقتل في ترك الجمعة وان قال أصلها ظهراً كافي زيادة الرخصة عن الشافعي

(كتاب الجهاد)

أي القتال في سبيل الله تعالى والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقوله تعالى
وقاتلوا المشركين كافة وقوله واقتلوهم حيث وجدتموهم وأخبار الخبر الصحيحين أمريت أن أقاتل الناس وخبر
مسلم اغدوا ورحمة في سبيل الله يخبر من الدنيا وما فيها وكان الجهاد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة

(باب الردة)

من يرتد عن دينه فليس تائب

فان أبي فالقتل فوراً قد وجب

ولم يجز والصلاة تمتنع

كالدفن في قبور نافل تمتنع

ون يدع صلاته بخدا كفر

وصار مرتداً وفيه القول مر

وان يكن ترك الصلاة عن كسل

ولم يذب فالقتل حداً انصل

واجعله في التجهيز والصلاة

كس في سائر الجهات

(كتاب الجهاد)

فرض كفاية وأما بعده صلى الله عليه وسلم فلا كفارة حالان الحال الأول أن يكونوا ببلادهم ففرض كفاية إذا فعله من فيهم كفاية سقط الخرج عن الباقيين كما هو شأن فرض الكفاية الحال الثاني أن يذبحوا ببلدة لنسا مثلاً فيلزم أهلها دفع بالممكن منهم ويكون الجهاد حينئذ فرض عين كما سيأتي في كلام الناطم

* (جهاد أهل الكفر والغواية * في دارهم فرض على الكفاية)

* (بكل عام مرة لا أكثر * ولا يعم فرضه كل الوري)

* (بل كل حرم مسلم مكاف * ذي قدرة وصحة ومصرف)

* (فإن أتوا البلاد تعيننا * على جميع أهلها ومن دننا)

جهاد أهل الكفر في دارهم فرض كفاية في كل عام مرة ولا يعم فرضه كل الوري كما قدمنا بل كل حرم الجهاد على رقيق ولو لم يعضأ أو مكاتبه مسلم فلا يجب على كافر ولو ذمياً مكاف فلا جهاد على صبي ولا مجنون لعدم تكليفهما ذي صحة فلا جهاد على مريض وذو قدرة أي طاقة على القتال بالبدن والمال فلا جهاد على الاعشى ولا على ذي عرج بين ولا على ذي رجل واحدة لقوله تعالى ليس على الاعشى حرج ولا على ذي رجل واحد حرج ولا على المريض حرج وذو مصرف فلا جهاد على عديم الأهلية القتال من نفقة وسلاح ومعذور والحج إذا كان عدم استطاعته لخوف طريق من كفار وأصوص فإنه يجب عليه الجهاد لأن مبناه على ركوب المخاوف * (تنبيه)

يعتبر إذن رب الدين الحلال في سفر مؤسر للجهاد وغيره سواء كان رب الدين مسلماً أو ذمياً بخلاف المؤجل وإن قصر الأجل والحال إذا كان المدين معسر انعم لو استناب المؤسر من يقضى دينه من مال حاضر جازله الشفـفر بدون إذن رب الدين ويعتبر إذن الأبوين المسلمين في سفر مخوف لأن برهما فرض عين بخلاف ما لو كان أبواه كافرين وبخلاف غير المخوف لا يعتبر إذن فهمه * (فإن أتوا أي الكفار ببلدة من بلاد الإسلام تعين القتال على جميع أهلها سواء أمكن تأخيرهم للقتال أم لم يمكن علم كل من قصد أنه إذا أخذ قتل أولم يعلم أنه إذا امتنع من الإسلام قتل أولم تلمن المرأة فاحشـة أن أخذت ومن هودون مسافة قصر من البلد الذي دخلها الكفار حكمه كاهلها كما أفاده نظم بقوله ومن دننا أي قرب وإن كان في أهلها كفاية لأنه كالحاضر معهم والاف في قوله أكثر وتعيننا لالاطن ثم شرع الناطم في أحكام الجهاد بقوله

* (ونسوة الكفار كالأطفال * بسبيهم رقيقوا لنا في الحال)

* (كذا الخناني والعبيد مطلقا * وكل مجنون جنونا مطبقا)

* (وللا مام رق من عداهم * وقتلهم والمن أوفداهم)

* (بالمال والرجال من أسرانا * يقـدم الأولى لنا إن بانا)

* (وقبل أسر من يتب بعصم دمه * والمسال والأطفال كلا عصمه)

* (أوتاب بعد أسر لم يعصم * مما ذكرنا أنفا سوى الدم)

اعلم أن من أسر من الكفار على ضربين ضرب يكون رقيقاً بغير دالسي وهم النساء والصبيان والخناني والعبيد ولو مسلمين والمجانين وهذا مراده بقوله ونسوة الكفار كالأطفال * بسبيهم رقيقوا لنا في الحال إلى آخر البيت الثاني والمعنى يصبرون بالأسر أقاء لذا ويكفون كسائر أموال الغنيمة وضرب لارقي بنفس السبي وانما يرق بالاختيار كإباني وهم الرجال الأحرار الباسغون العـقلاء وهو مراده بقوله وللا مام رق من عداهم والمعنى إن الامام أو أمير الجيش يخبر فيهم بفعل الاحتـلال لا لاسـلام والمسلمين وهو الاسترقاق أو القتل بضرب الرقبة فلا يغيره والمن عليهم بتخلية سبيلهم أو فدايتهم بالمال أي باخذ منهم سواء كان من مالهم أو من مالنا أي أيديهم والرجال من أسرانا معاشر المسلمين يقـدم الأولى لنا إن بانا أي ظهر والمعنى بفعل الامام أو أمير الجيش من ذلك بالاجتهاد لا بالتشـتـهي ما فيه المصلحة للمسلمين والاسـلام فإن خفي الاحتـلال حبسهم حتى يظهر له لأنه راجع إلى الاجتهاد وقبل أسر من يتب أي يسـلم من رجل أو امرأة في دار حرب أو اسلام يعصم دمه من سفكه والمسال من غنيمت الأطفـال أي صغار أولاده عن السبي لأنهم يتبعونه في الاسلام

جهاد أهل الكفر والغواية
في دارهم فرض على الكفاية
بكل عام مرة لا أكثر
ولا يعم فرضه كل الوري
بل كل حرم مسلم مكاف
ذو قدرة وصحة ومصرف
فإن أتوا البلاد تعيننا
على جميع أهلها ومن دننا
ونسوة الكفار كالأطفال
بسبيهم رقيقوا لنا في الحال
كذا الخناني والعبيد مطلقا
وكل مجنون جنونا مطبقا
وللا مام رق من عداهم
وقتلهم والمن أوفداهم
بالمال والرجال من أسرانا
يقـدم الأولى لنا إن بانا
وقبل أسر من يتب بعصم
دمه
والمسال والأطفال كلا عصمه
أوتاب بعد أسر لم يعصم
مما ذكرنا أنفا سوى الدم

والخيرية كذلك في الاصح أو تاب أي أسلم بعد أسرهم بعصم مما ذكرنا أنفسا سوى الدم فيحرم قتله لخبر
 الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله الى ان قال فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وقوله
 وأموالهم محمول على ما قبل الأسر بدليل قوله لا يجزئهم من حقها ان له المقدور عليه بعد الدار غنيمتو بقي
 الخيار في الباقي من خصال التخيير السابقة لان الخبر بين أشياء اذا سقط بعضها للعدو لا يسقط الخيارات في الباقي
 كالخبر عن العتق في الكفارة وقوله عصمته تكملة وانما

- * (ثم الصبي صار حكما مسلما * ان كان في آباءه من أسلم)
- * (وهكذا اذا أسلم مسلم * من غير أم وأب فيعلم)
- * (كذا اللقيط ان تحزه أرضنا * أو أرضهم ان كان فيها بعضنا)

يحكم له صغير ذكرا كان أو أنثى بالاسلام عند وجود أحد ثلاثة أسباب أولها ما ذكره بقوله ان كان في آباءه
 من أسلم فيحكم بالاسلام الولد في الحال لقوله تعالى والذين آمنوا واتبعناهم ذريةهم بايمان ألقناهم بهم
 ذريةهم وقوله صلى الله عليه وسلم ما من مولود يولد الا على الفطرة فاعلموه دانه ونصرانه ولا على الاصل ولا
 يعلى عليه فان بلغ ووصف بعد بلوغه كفا أو أفاق المجنون ووصف كفر الفريد يسبق الحكم بالاسلام فاشبهه من
 أسلم بنفسه ثم ارتدنا ثانيا ثانيا ما أشار اليه بقوله وهكذا اذا أسلم مسلم من غير أم وأب فينبغي في الاسلام لانه
 صار تحت ولايته كالأبوين أما اذا كان معه أحد أصوله فإنه لا يحكم بالاسلام معان تبعهم أقوى من تبعه
 الساب فلومات أحد أصوله بعد سببه واستقر كفره ولم يحكم بالاسلام لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي
 أما لو سبها ذمى قاطن ببلاد الاسلام فإنه لا يحكم بالاسلام اذا دخل به دار الاسلام * (تنبيه) * معنى قوله لم
 ان يكون أحد أصوله بان يكون في جيش واحد وغنيمته واحدة لا كونهم في رجل واحد وكالصغير المجنون
 نائما ما أشار اليه بقوله كذا اللقيط ان تحزه أرضنا أو أرضهم ان كان فيها بعضنا والمعنى ان اللقيط مسلم
 حكما بان يوجد في دار الاسلام ولو كان فيها أهل ذمة أو بدار كفر حيث سكن به المسلم يمكن ان يولد له فيحكم
 بالاسلام تغليب الدار الاسلام ونحو خبر الاسلام يعلى ولا يعلى عليه أما اذا لم يكن فيها بعضنا فإنه كافر والألف في قوله
 أسلم لا إطلاق وقوله فيعلم تكملة (خاتمة) اقتضاه كغيره على هذه الثلاثة المذكورة يدل على عدم الحكم
 بالاسلام الصغير المميز وهو الصحيح والمنصوص في القديم والجديد كما قاله الامام لانه غير مكاف فاشبهه غير المميز
 والمجنون وهما لا يصح اسلامهما اتفاقا ولان نطقه بالشهادتين اما خبر واما انشاعان كان خبرا لغيره غير
 مقبول وان كان انشاء فهو كعقود وهى باطله وأما اسلام سيدنا على كرم الله وجهه رضي عنه فقد
 اختلف في وقتيه فقيل انه كان بالغ حين أسلم كما قاله القاضي أبو الطيب عن الامام أحمد وقيل انه أسلم قبل
 بلوغه وعليه الأكثر وأجاب عنه البيهقي بان الاحكام انما صارت معقبة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي
 وهو صحيح لان الاحكام انما تثبت بخمسة عشر عام الخندق فقد تكون منوطا قبل ذلك بسن التمييز واثمة
 أعلم

* (باب الغنمة)

وهي اغة لربح وشرع المال أو ما لحق به تكسر مخترعة حصل لنا من كفار أو صليين حربيين مما هو لهم بقتال منا
 أو ايجاف بخيل أو ركاب ونحو ذلك ولو بعد انهم رامهم في القتال أو قبل شهر السلاح حين النقي العفان ولم
 تحل الغنمة الا لهذه الامة

- * (ما جاء نامن مالهم مع التعب * غنمة وقد سبوا من السلب)
- * (لقاتل المسلوب وهو مأمعه * من فرس وآله وأمنعه)
- * (وما عدا السلام هم مما غنم * خذ خمسة آخره والباقي قسم)
- * (على الذين شاهدوا القتالا * بقصد فرسانا أو رجالا)
- * (ثلاثة للفارس المقاتل * منهم وسهم واحد للراجل)
- * (ان كان كل مسلما مكافا * حرا ولا فلهم وضع كفي)

* (والرضخ)

ثم الصبي صار حكما مسلما
 ان كان في آباءه من أسلم
 وهكذا اذا أسلم مسلم
 من غير أم وأب فيعلم
 كذا اللقيط ان تحزه أرضنا
 أو أرضهم ان كان فيها بعضنا
 * (باب الغنمة)
 ما جاء نامن مالهم مع التعب
 غنمة وقد سبوا من السلب
 لقاتل المسلوب وهو مأمعه
 من فرس وآله وأمنعه
 وما عدا السلام هم مما غنم
 خذ خمسة آخره والباقي قسم
 على الذين شاهدوا القتالا
 بقصد فرسانا أو رجالا
 ثلاثة للفارس المقاتل
 منهم وسهم واحد للراجل
 ان كان كل مسلما مكافا
 حرا ولا فلهم وضع كفي

- * (والرضخ قدر دون سهم يجتهد * فيه الامام باعتبار ما وجد)
 * (وخمس الخس الذي تخلفا * فخمسه يعطى لآل المصطفى)
 * (والخمس في مصالح الاسلام * وثالث الانجاس للآيتام)
 * (رابعها يعطى لاهل المسكنه * وابن السبيل خامس معينه)
 * (وللامام ان يزيد من حصل * منه جهاد زائد وهو النفل)

ما جاءنا من مالهم أي الكفار الذي كثر من مع النعب كما هو غنيمة ومنها ما أخذ من دأولهم سرقة أو اختلاس أو لقطه أو مأهولاً أو صالحاً عليه والحرب قائمة وقد مولاه الساب بالبحر يك القاتل المسلوب لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه وهو أي الساب ماله أي ما يصحب الحرب من فرس وآلة وأمتعة وثياب وخف وغـ ير ذلك وما عدا السلام مما غنم خذ خمسة أخوه والباقي وهو أربعة أخماسه من عقار ومقول قسم على الذين شاهدوا القتال بصدده فرساناً ورجالاً وهم الغنائم لا تطلق الآية لكرية وعمل ولا بفعله صلى الله عليه وسلم في أرض خيبر ثلاثة أسهم للفارس المقاتل منهم له سهم ولنفر سهم سهمان للاتباع فيهمارواه الشيطان وسهم واحد للراجل لله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر متفق عليه ولا يسهم من الغنمة إلا من ذكره بقوله أن كل مسلم مكافأ حراً والافان كان كافراً أو صلياً أو مجنباً ونا ورقيقاً أو امرأة أو خنثى أو ذمياً فلهم رضخ كفي لانهم ليسوا من أهل فرض الجهاد والرضخ بالضاوا والهاء المجعوتان لغنة العطاء القليل وشرعاً اسم لادون السهم ويجتهد الامام أو أمير الجيش في قدره لانه لم يقع فيه تحديد فيرجع الى رايه كما أفاده النافهم بقوله من زيادته والرضخ الى آخر البيت وخمس الخس الذي تخلفا أي الخس خمسة أسهم فالقسمتين خمسة وعشرين لقوله تعالى واعلموا انما غنم من شيء فان الله خمسة الآية فخمسه الأول لآل المصطفى صلى الله عليه وسلم أي لذوي القرابة للآية الكريمة وهم بنوها شهم وبنو المطالب ومنهم امامنا الشافعي رضي الله عنه دون بنى عبد شمس وبنى نوفل والعبرة بالنسب الى الاتباع والخمس الثاني بصرف في مصالح الاسلام كسد نفور وعمارة حصون وقناطر ومساجد وأوراق قضاة وعلماء ويجب تقسيم الاهم فالاهم وثالث الانجاس للآيتام الآية وهم جمع يتيم وهو صـ غير لأب له أما كونه صغيراً لأب له فليجبر لاتباع احتلام وأما كونه لغيره فلا موضع والعرف سواء كان من ولاد المرتقة أم لا قتل أو نواه في الجهاد أم لا له حد أم لا * (فائدة) * من فقد أمه دون أبيه يقال له منقطع واليتيم في البهاشم من فقد أمه وفي الطبر من فقد أباه وأمه رابعها أي الانجاس يعطى لاهل المسكنة للآية ويدخل في هذا الاسم هنا الفقراء كما قاله في الروضة والخامس لبناء السبيل كما قال وابن السبيل خامس وقد مر تعريفهم في الزكاة ثم زاد النافهم على أصله قوله وللامام أي أو أمير الجيش ان يزيد من مال المصالح الحاصل عنده لمن حصل منه جهاد زائد وهو النفل يفتح الفاء ويجتهد في قدره وقوله غنم وقسم وجد بالبناء للمفعول

* (باب قسم النقي ع)

النقي لغة الرجوع من فاء اذار جمع لان الله تعالى خلق الانس والجن لعبادته وخلق لهم ما خلق كما قال تعالى هو الذي خلق لكم في الارض جميعاً لئلا تكونوا على قيام الابدان وعلى العبادة وتتوصـ لوايه الى طاعته واتباعه ورضاه ورضوانه فلما أوتوه المسلمين وضعوه في محالة من وجوه ما أمر وابه فزاد الله تعالى في أرزاقهم وبارك لهم فيه ولما أوتوه الكفار أخر جوه من وجوه ما أمر وابه وتوصـ لوايه الى سبيل المخالفة والعناد والبطر والاسراف فخالوا وخسر وأورد الله الذين كفروا بغير ظاههم لم ينالوا خيراً وجمع ورد من الكفار ما أخر جوه من وجوه ما أمر وابه الى الفرقة الناجية المؤمنين بقوله تعالى التائبون العابدون الآية بزيادة ونافله لهم فضلاً من نعمته وإحساناً ورحمة ومن ثم قيل

إذا كنت في نعمـ فارعها * فان المعاصي تزيد النعم

اللهم لا تسلبنا نعمته أنعمت بها علينا وأجرنا على حسن عوائدك الجيلة آمين والنقي ع شرعاً ما يأتي في قوله

والرضخ قدر دون سهم يجتهد
 فيه الامام باعتبار ما وجد
 وخمس الخس الذي تخلفا
 فخمسه يعطى لآل المصطفى
 والخمس في مصالح الاسلام
 وثالث الانجاس للآيتام
 رابعها يعطى لاهل المسكنه
 وابن السبيل خامس معينه
 وللامام ان يزيد من حصل
 منه جهاد زائد وهو النفل
 * (باب قسم النقي ع)

* (وما أتى من مالهم إلا تعب * فكله فيء وقسمه وجب) *
 * (فاجعله أيضا خمسة من أسهم * نفمسه لاهل خمس المغنم) *
 * (وما عداه للذين عينوا * للفرز ومن أرسدوا ودونوا) *
 * (مفضلا في قدر الاستحقاق * بكثرة العيال والانفاق) *
 * (وجاز صرف فضاهم للمصلحة * كصرف في الخيل أوفى الاسلحة) *

وما أتى من مالهم أي الكفار أو نحوه ككاتب ينتفع به لا تعب أي بلا قتال ولا بجاني أي اسراع خيل ولا سير ركاب أي ابل ونحوهما كبعال وجير وسفن ورجال فكله فيء ومنه الجزية عشر تجارة من كفار شرطت عليهم إذا دخلوا دارنا وخارج ضرب عليهم على اسم حريته وما جلاوا أي تفرقوا عنه ولو بغير خوف كضرب أسلحتهم ومال مرتد قتل أو مات على الردة وذبح أو نحوه مات بلا وارث أو ترك أو أقر غير حائز وقسمه أي مال الفيء وما لحق به واجب فاجعله أيضا خمسة من أسهم لقوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى الآية نفمسه يصرف وجوبه لاهل خمس المغنم كما تقدم وما عداه وهو أربعة أنجاسه التي كانت له في حياته صلى الله عليه وسلم يصرف للذين عينوا للفرز ومن أرسدوا ودونوا أي للمقاتلة أي المرتزقة لعمل الأولين به لأنها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول النصر به والمقاتلون بعدهم المرصون للقتال وهم امرئزقة لانهم أرسدوا أنفسهم للذب عن الدين وطلبوا الرزق من الله تعالى وخرجهم من المتعاقبة وهم الذين يغزون إذا انشطوا وانما يعاوان مال الزكاة لأن الفيء على المرتزقة ويجب على الامام أن يبحث عن حال كل واحد من المرتزقة وعن التزامه نفقتهم من أولاد وزوجات ورفق لما جئتمز وولدهم أن اعاندها كما أفاده النظم من زيادته مفضلا في قدر الاستحقاق إلى آخر البيت لا رقيق زينة وتجارة فية طيبة وكفايتهم ولا صغابته يجوز أن يصرف بعضها في اصلاح النعمور والسلاح والكراع كما أفاده وزاده بقوله وجاز صرف فضاهم إلى آخره

* (باب الجزية) *

تطلق على العقد وعلى المال المترتب به وهي مأخوذة من المجازاة لكفنائهم وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال الله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تقضى والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية وقد أخذها النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس هجر فقال سنوهم سنة أهل الكتاب كما رواه البخاري ومن أهل نجران كلواه أودادوا يعني في ذلك أن في أخذها معونة لأهلها فأنهم ورع بما يحرمهم ذلك على الاسلام وفسروا اصطاع الجزية في الآية بالترامها والصغار بما تزام أحكامنا وأركانها خمسة عاقد ومعتود ومكان ومال وصيغة

* (ان يطالب الكفار جزية وجب على الامام ان يجيب من طلب) *
 * (بصبغة وذكر مال جاري * ولم يجز أقل من دينار) *
 * (عن كل حرذ كرم مكلف * له كتاب ظاهر أو مختفي) *
 * (كذا المجوس عابدوا والنيران * ولم يجز اعباد الاوثان) *
 * (وما كس الامام ندبا ان فعل * حتى يزيد مالها عن الاقل) *
 * (ويستحب عن غنى أربعة * ونصفها عن ذى توسط معه) *
 * (وليس شرط ضياقة لمن يمر * مناعليهم زائدا ان لم يضر) *
 * (وحيت صحت الزموا بشرعنا * وابعد كل ما عابسه مدعنا) *
 * (وليعرفوا باللبس للغيار * جميعهم والشدة للزناز) *
 * (وليعلموا من فعل ما قد ضرنا * وقول كفر يسمونه ونسنا) *
 * (ومن ركوب الخيل مع رفع البنا * عن مسلم وما يساوى من بنا)

وما أتى من مالهم إلا تعب
 فكله فيء وقسمه وجب
 فاجعله أيضا خمسة من أسهم
 نفمسه لاهل خمس المغنم
 وما عداه للذين عينوا
 للفرز ومن أرسدوا ودونوا
 مفضلا في قدر الاستحقاق
 بكثرة العيال والانفاق
 وجاز صرف فضاهم للمصلحة
 كصرف في الخيل أوفى الاسلحة
 * (باب الجزية) *

ان يطالب الكفار جزية وجب
 على الامام ان يجيب من طلب
 بصبغة وذكر مال جاري
 ولم يجز أقل من دينار
 عن كل حرذ كرم مكلف
 له كتاب ظاهر أو مختفي
 كذا المجوس عابدوا والنيران
 ولم يجز اعباد الاوثان
 وما كس الامام ندبا ان فعل
 حتى يزيد مالها عن الاقل
 ويستحب عن غنى أربعة
 ونصفها عن ذى توسط معه
 وليس شرط ضياقة لمن يمر
 مناعليهم زائدا ان لم يضر
 وحيت صحت الزموا بشرعنا
 وابعد كل ما عابسه مدعنا
 وليعرفوا باللبس للغيار
 جميعهم والشدة للزناز
 وليعلموا من فعل ما قد ضرنا
 وقول كفر يسمونه ونسنا
 ومن ركوب الخيل مع رفع البنا
 عن مسلم وما يساوى من بنا

ان يطلب الكفار جزية وجب على الامام أو نائبه ان يجيب من طلبها بصيغة كافر وتسكن أو أذنت في اقامتكم
 بدارنا ثم سلا على أن تلزوا كذا جزية كما قال وذو كرمال جارى وتنقادوا لحكمنا فية ولون قبلنا أو رضينا
 وأقل الجزية دينار في كل حول عن كل واحد كما قال ولم يجز أقل من دينار وذلك لما رواه الترمذي وغيره عن
 معاذ أنه صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله من المعافى وهي
 ثياب تكون باليمن * (تنبيه) * قول الناظم ولم يجز أقل من دينار بحكمة عند قوتنا والافقد نقل الدارمى
 عن المذهب انه يجوز عقدها بأقل من دينار نقسه له الأذرى وقال انه ظاهر متجه ثم بين شرائط وجوب ضرب
 الجزية على الكفار المعقود لهم بقوله عن كل حر فلا يصح عقدها مع الرقيق ولو لم يعضد كراهي فلا يصح عقدها
 مع امرأ ولا جزية عليها والخلفى كالأثرى مكاف ببلوغ أو عقل فلا يصح عقدها مع صبي ومجنون ولا من
 وإيهما العدم تسكينهما ولا جزية عليهما وان كان المجنون بالغاً ولو بعد عقد الجزية ان أطبق جمونه فان
 بقطع وكان قابلاً كساعة من شهر لزمت ولا عبرة بمذاهب الزن اليسير لهم كتاب ظاهر كاليهود والنصارى
 من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد نكحهم أولاهم شبهة كتاب كما قال أو محتفى كالمجوس لانه
 صلى الله عليه وسلم أخذها منهم كما روى الباب وأما من ليس لهم كتاب ولا شبهة كعبد الاوثان والشمس
 والملائكة ومن في عنانهم فلا يقرن بالجزية كما أشار اليه بقوله من زيادته ولم تجز اعباد الاوثان * (تنبيه) *
 الصابئة والسامرة تعقد لهم الجزية ان لم يكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في أصول دينهم والاقلا
 تعقد لهم وكذا تعقد لهم لو أشكل أمرهم وتعقد لزعم النسل بحرف ابراهيم وصحف شيت وهو ابن آدم
 لصلبه وزبور داود لان الله تعالى أنزل عليهم صحفا فقال صحف ابراهيم وموسى وقال تعالى وانه في زبر الاولين
 وتسمى كتباً كما نص عليه امامنا قدس الله روحه والمذهب وجوبه على شيخ وأعمى وزمن وراهب وأجير
 لانها كاجرة الدار واعلم انه لا حد لكثر الجزية فينبذ للامام مما كسبه الكافر المعاهد لنفسه أو لموكله
 في قدر الجزية بقلى ما يزيد على دينار كما أشار اليه بقوله من زيادته وما كس الامام الى آخر البيت فيؤخذ من
 الموسر أربعة دنانير ومن المتوسط ديناران كما قال الناظم وتستحب عن غنى أربعة الى آخر البيت اقتداء
 بسيدنا عمر رضى الله تعالى عنه كإرواه البيهقى ولان الامام يتصرف للمسلمين فينبغى أن يحتاط لهم فاذا
 أمكنه أن يعقد أكثر منه لم يجز أن يعقد بدونه الاصلحة * (تنبيه) * يعتبر الغنى وضده وقت العقد
 لا وقت الاخذ وبشرط الامام أو نائبه جوازاً كما هو قضية كلام الجمهور والراجح استحبابا كفى المنهاج انه
 يستحب للامام أن يشترط لنفسه أو نائبه عليهم أى على غنى ومتوسط لا فقير ضيقاً من عزمنا عليهم زائد على
 الجزية ان لم يضركم وإرواه البيهقى انه صلى الله عليه وسلم صالح أهل ايلة على ثلاثمائة دينار وكانوا ثلاثمائة
 رجل وعلى ضيافة من عمرهم من المسلمين ويجعل ذلك ثلاثة أيام فاقبل ما روى الشيخان الضيافة ثلاثة
 أيام اما الفقير فلا يشترطها عليه لانما اتذكر فلا تنيسر له وأما ما يضركم فلا يشترط أيضاً وحيث صحت الجزية
 أى عقدها الزموا بشرط غنى العبادات ويعطى كل ما عليه من حقوق الأديمين في المعاملات وغرامة
 المألفات مذهبنا أى خاضعاً لبلدنا وأشد على المرأة أن يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر الى احتماله ويجزى
 عليهم أحكام الاسلام كما روى مؤخذ منهم الجزية برفق كسائر الدون ويكفى في الصغار المذكور وفى الآية ان
 يجزى عليه الحكم بما لا يعتقده كإسره الاصحاب بذلك وأما تفسيره بان يجلس الاخذ ويقوم الكافر
 وبطأ على رأسه ويخفى ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الاخذ لحيته ويضرب لهرمته فردود
 بان هذه الهمة باطلة ودعوى استحبابها أشد خطا كما قال فى المنهاج وليعرفوا باليس الغيار جميعهم وهو
 بكسر الغين المجعومة تغيير اللباس بان يخط كل منهم فوق الثياب بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف
 ما تحالف لونه وثابس والاولى بالنصارى الازرق والرمادى واليهود الاصفر والمجوس الاجز والاسود
 ويكتفى من الخياطة بالعمامة كما عليه الآن وليعرفوا بالشد للزنا بضم الزاى وهو خيط غليظ فيه ألوان يشد
 فى الوسط لان عمر رضى الله عنه صالحهم عليه كإرواه البيهقى ولينعموا من فعل ما قد ضلنا معاشر المسلمين

كفيل وامتناع من أدا عجزية ومن عدم اجراء حكم الاسلام عليهم فان فعلوا شيئا من ذلك انتقض عهدهم وان لم يشترط الامام الانتقاض ولينعوا ايضا من قول كثر يستعيرنا لنا كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومن اظهار خمر وخنزير وناقوس وعيد * (تنبيه) * لوط عنوا في الاسلام أو في القرآن العظيم أو ذكر وارسول الله صلى الله عليه وسلم على ان يليق بقدره العظيم عزروا والاصح ان شرط انتقاض العهد بذلك انتقض والا فلا ولينعوا من ركوب الخيل نفيسة أو غصيرها وكذلك البراذين النفيسة لان في ركوب بناياها ارها بالالاعداء وعز المسلمين ونحوها بالخيل غيرها كالبعال والخير فاهم ركوبها با كافر وركاب خشب لاحديد أو نحوه عرضا وقوله مع رفع البناء الخ أفاد به انهم يمنعون وجوب ما من رفع بناء لهم على بناء جار لهم مسلم لخبر الاسلام يعلموا ولا يعلى عليه ولا يطلعوا على عوراتنا وسوا عرض الجار بذلك أم لا لان المنع من ذلك لحق الله بالخص حق الدار والاصح المنع من المساواة أيضا كما زاده الناطم وان كانوا محلة منفصلة عن المسلمين كطرف من البلد لم يمنعوا من رفع البناء وقوله الزموا ليعرفوا ولينعوا بالبناء لاهل معمول * (حاشية) * قال ابن الصلاح ينبغي منعهم من خدمة الملوك والاسراء كما يمنعون من ركوب الخيل اهـ ويجوز من زحمة المسلمين الى اضييق الطرق ولا يوقرون في مجلس فيه مسلم وتحرّم موادهم وإذا دخل الذي متجبر داجما فيه مسلمون أو تفرّد عن ثيابه بين المسلمين في غير حمام جعل وجوب ما في عنقه خاتم حديد أو رصاص أو نحو ذلك قال الماوردي ومنعوا من التخم بالذهب والفضة فلما فيه من التطاول والمباهاة وتجعل المرأة تخفها الوثين قال في الحاوي ولا يشون الا فرادى متفرقين

ذكاة كل ما عليه يقدر

بذبحه وما سواه يعقر
فالذبح تقطع سائر الخلقوم
مع المري في المذبح المعالوم
وقطع كل منهما قد أوجبوا
لألودجين معهما بل يندب
والعقر جرح مفرق لأرواح
حيث انتهت إصابة الجروح
بجراح نحو الحديد والخشب
لألسن والأظفار نهى تحتب

* (باب الصيد والذباح) *

الصييد مصدر صاد يصيد ثم أطلق الصييد على الصيد قال تعالى ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم والبايع جمع ذبيحة
معنى مذبحه والاصل في ذلك قوله تعالى وإذا حللتم فاصطادوا قوله تعالى الا ما ذكركم

* (ذکاة کل ما علیہ رية - در * بذبح - و ما سواہ - قر) *

* (فالذبح قطع سائر الحاقوم * مع المرى فى المذبح المعالوم) *

* (وقطاع كل منها قد أوجبوا * لا الودجين معهم ما بل يندب) *

* (والعقرب حرق فزق للروح * حيث انتهت أصابة البحر حرق) *

* (بجوارح نحو الحديد والخشب * لا السن والاطفار ذهبي تجنب) *

ذكاة كل ما عليه يقدر يضم اليها بالبناء لا منقول من الحيوان المأكول تحصل بدمه ما في حلقه أو لبته اجماعا
والحلق أعلى العنق واللثة بفتح اللام المشددة أسفلها وما سواها في الم يقدر على ذكاته لا يكون متوحشا
كما يصعب بعقر أى يجرح بمزق كاسنذ كره فالدمح قطع سائر أى جميع الحلقوم وهو مجرى النفس مع
المرى بفتح الميم وهو مجرى الطعام والشراب فلو ترك شيئا من الحلقوم والمرى ولو قليلا لومات الحيوان فهو
حرام وكذا قال الناطم وقطع كل منهما فاد أو جبو الالودجين منها بفتح الواو والذله واما عرقان في مصفى
العنق يحيطان بالحلقوم فلا يجب قطعهما بل ينسحب زيادة على ما مر وتترك لينة البعير فأما على ثلاث قوائم
معقول الركبة اليسرى والافبار كما نذبح حلق البقر والغنم لا يتابع ولو عكس فقطع حلقوم الابل ولينة
غيرها لم يكره واللثة بفتح اللام من أسفل العنق وبسن أن يكون البقر والشاة مضطجعة جنبها الايسر وتترك
رجلها اليمنى المستريح بغير ريكها وتشد باقي القوائم وتذب توجيه المذبوح نحو القبلة لأنها أشرف الجهات
والشمسية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يقول بسم الله واسم محمد لإيهامه التشريك
بالإيجوز افراد غير الله بالذكرة على المذبوح والعقر جرح مرقع للروح * حيث انتهت أصابة المجرور
والمعنى في أى موضع كان العقر من بدنه بالاجماع * (فرع) * لو وحش النسي كبعير نذبه أو كاصيد
يحل بجرحه في غيره هذا بمحدث قدر عليه بالظن بربه ويحل بإرسال الكتاب عليه كإفاله في الروضة
(تنبيه) * تناول الطائفة المولودى بغير بشر ولم يقدر على ذكاته فيحل بجرحه في غير المذبوح

وهو كذلك على الاصح في الزوائد ولا يحل بارسال السكاب عليه كما صح في المنهاج من زيادته * فان قلت
ما انفق قلنا ان الحديد يستباح به الذبح مع القدر بخلاف فعل الجارحة ثم أشار الناطم الى ان الله بقوله
بجوارح نحو الحديد أي محدد الحديد والخشب والذهب والفضة والنحاس والرصاص وغيرها لا السن
والاظفار فهي تحتجب فلا يجوز الذبح بهم ما وكذا باقي العظام متصلاً او منفصلاً من آدمي أو غيره نظير
الصمغين ما انفق الدم وذ كراسم الله عليه فساوا ليس السن والظفر وساحد ثم كن عن ذلك فاما السن فمعظم
وأما الانفقر فدى الحشرة وألحق بذلك باقي العظام والنهي عن الذبح بالعظام قبل التعبد وبه قال ابن الصلاح
ومال إليه ابن عبد السلام وقال النووي في شرح مسلم معناه لا نذبح بها فانما تنجس بالدم وقد نهيتهم عن
تنجسوا في الاستنجاء استكونا منهم اخوانكم من الجن ومعنى قوله وأما الظفر فدى الحشرة فانهم كفار وقد
نهيتهم عن التشبه بهم نعم ما قبلته الجارحة بظفرها أو بأحد أحوال كباقي * (تنبيه) * خرج بقوله محدد الحديد
ما لو قتل بمقل كبد قوصوط وسهم بلا نصل ولا حد أو بسهم وبندقية أو نتحقيق فلا يحل في شيء من هذه
الصور * (فائدة) * قال بعض العلماء الحكمة في اشتراط الذبح وانما بالدم تنجس به زحلال اللحم والشحم من
حرامها وتنبه على تحريم الميتة لبقاؤه أو قول الناطم في المذبح المعالوم تكملته

- * (والاصططاد جائز بكل ما * من السباع والطيور عدا)
- * (ان كان مع ارساله مسترسلاً * من جزاء برجزه ممثلاً)
- * (مجتنباً لالكل مما اصطادا * مكرراً حتى يرى معتاداً)
- * (الا الطيور فاعتبر ما قد ذكر * فيها ولكن لم يجب أن تنزح)
- * (وشرط كل صائد وذابح * اسلامه وصحة التناكح)
- * (وفعل كل منهما لم يجب * ما احتك من حي بسيف فاذبح)
- * (أوصاده كالبب الا ارسال * وصيده الا عي لم يجوز بحال)
- * (وحيت ذال شرطه لا تبع * الا لذي أدركت حيا وذبح)
- * (ثم الجنين من مذ كة يحل * بغير ذبح لا اذا حيأ فصل)
- * (وكل جزء في الحياة يقطع * فنجس الاشعوراً تنفع)

أي والاصططاد جائز لمن يحل ذكاته لا غيره بكل ما من السباع والطيور عدا أي بكل جارحة من سباع البهائم
كالسكاب والتهود ومن جوارح الطيور كالبنار والصدرة قوله تعالى أحلت لكم الطيبات وما علمتم من
الجوارح أي صيده ما علمتم ثم بين شروط جارحة السباع بقوله ان كان مع ارساله مسترسلاً أي اذا
أرسلها صاحبها ترسأت أقوله تعالى مكين قال امامنا الشافعي رضي الله عنه اذا أمرت السكاب فاعتبر واذا
نهيت فانتبه أي فهو كصيد هذه الشروط الاول والثاني ما أشار اليه بقوله من جزاء برجزه ممثلاً أي اذا
زجرها صاحبها في ابتداء الامر وبعده فزجرت أي وقفت والثالث ما تضمنه قوله مجتنباً لالكل مما اصطادا
أي اذا قتلت صيده لم تأكل منه أي من لحمه أو نحوه والرابع ما بينه بقوله مكرراً حتى يرى معتاداً أي يشترط
تكرره هذه الامور المعيرة في التعليم منها بحيث يظن نادب الجارحة ولا يضبط ذلك بعد دبل الرجوع في
ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح وما ذكرته من اشتراط جميع هذه الامور في جارحة السباع والطيور هو
منص عليه الشافعي قدس الله روحه كما نقله البيهقي ثم قال ولم يخالفه أحد من الاصحاب وهذا هو المعتد
وان كان ظاهر كلام المنهاج كالروضة بخلاف ذلك حيث خصها بجارحة السباع وشرط في جارحة الطيور ترك
الاكل فقط وقول الناطم الا الطيور فاعتبر ما قد ذكر أي من الشروط فيها ولكن لم يجب ان تنزح أي
برجزه كذا كر تباع فيه مفهوم قول المنهاج بان تنزح جارحة السباع * (تنبيه) * لو ظهر كونه معلماً ثم أكل
من لحم صيده لم يحل ذلك الصيد في الاظهر فيشتترط تعليم جديد ولا أثر للعق الدم ومعض السكاب من الصيد
نجس والاصح انه لا يفي عنه وانما يكفي غسله سبعاً بماء وترايب ولا يجب أن يتقروا بطرخ وشرط كل صائد وذابح

والاصططاد جائز بكل ما
من السباع والطيور عدا
ان كان مع ارساله مسترسلاً
من جزاء برجزه ممثلاً
مجتنباً لالكل مما اصطادا
مكرراً حتى يرى معتاداً
الا الطيور فاعتبر ما قد ذكر
فيها ولكن لم يجب أن ينزح
وشرط كل صائد وذابح
اسلامه وصحة التناكح
وفعل كل منهما لم يجب
ما احتك من حي بسيف فاذبح
أوصاده كالبب الا ارسال
وصيده الا عي لم يجوز بحال
وحيت ذال شرطه فلا تبع
الا لذي أدركت حيا وذبح
ثم الجنين من مذ كة يحل
بغير ذبح لا اذا حيأ فصل
وكل جزء في الحياة يقطع
فنجس الاشعوراً تنفع

اسلام وصحة التناكح فيحل ذكاة وصيد كل مسلم ومسلمة وكل كنية تحل منا كنية الاهل ما لم يمتنع قال تعالى
وما علم الذين اوتوا الكتاب حل لكم * (تنبيه) * لا تترك في الذبح فيحل ذكاة كنية كنية وان حرم
منا كنية العجم والآية المذكورة يشترط فعل كل منهما أي المسلم ومن تصح منا كنية والمعنى يشترط في
الذبح قصد فلم يبح أي لم يحل ما احتل من حي بسيف فأنذبه وكذا الواسطة قط مديته على مذبح شاء وأنحكمت
بها فأنذبت أو صاد كذب لا إرسال وكذا الواسطة سل سها لا صيد فقتل صيدا حرم وصيد الاعشى لم يحز
بحال لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد * (تنبيه) * يحل ذبح وصيد صغير مسلم أو كني ميم لان قصده صحيح
بدليل صحة العبادة منه ان كان مسلما فأنذرج تحت الأدلة كالبالغ وكذا صغير غير ميمز وجنون وسكران تحل
ذبحهم في الاظهر لان لهم قصدا واداة في الجملة لكن مع الكراهة كإص عليه في الامم خوفهم عدو لهم عن
الحل وذكاة الاعشى كذلك وحيث زال شرطه أي الصيد فلا يبح الصيد الا الذي أدركت حيا أي فيه حياة
مستقرة وذبح فيحل لقوله صلى الله عليه وسلم لم لا يثعلب الخشني في حديثه وما صدت بكبك غير المعلم
وأدركت ذكاته فيحل متفق عليه ثم ختم الناطم الباب بقوله ثم الجنين من مذ كانه يحل بغير ذبح لقوله صلى
الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة أمه أي ذكاتها التي أحلتها أحلتها تباعها الا اذا حيا فصل فلا يحل بذكاة
أمه وقوله فلم يبح وذبح بالبناء للمفعول وكذا قوله فصل وزيادة الناطم على أصله هنا غير خافية

* (باب الاطعمة) *

أي بيان ما يحل أكله وشربه منها وما يحرم ومعرفته أحكامها من المسمات لان في تناول الحرام الوعيد
الشديد فقد ورد في الخبر أي لحم نبت من حرام فالنار الأولى به والأصل فيها قوله تعالى قل لا تجد فينا وحى الى
بحر الآيات وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث

* (والحيوان ان يكن عند العرب * مستخبئا يكن حراما محجبا) *

* (أو مستطابا عندهم ان يحرم ما * ان لم يرد في الشرع نص فيهما) *

* (وماله من السباع ناب * يعدو به فتعنه صواب) *

* (وماله من الطيور مخالب * يسطو به فامنع فهو المذهب) *

والحيوان ان يكن عند العرب أي أهل يسار أي ثروة وخصب وأهل طباع سائمة مستخبئا أي عندهم
خبئيا يكن حراما وان يكن مستطابا عندهم ان يحرم ما أي فهو حلال ان لم يرد في الشرع نص فيهما أي في
التحريم والتحليل كما سيأتي فلا يرجع فيه الى استحبابهم والى استطابهم لان الله تعالى أناط الحل بالطيب
والتحريم بالخبث وعلم بالعقل انه لم يرد ما يستطبه ويستخبئه كل العالم لاستحالة اجتماعهم على ذلك عادة
واحدة لاختلاف طبائعهم فتعين أن يكون المراد بعضهم والعرب بذلك أولى اذ هم المخاطبون أولا ولان
الدين عربي أما أهل البوادي الذين ياكلون ما دب ودرج من غير ذبيحة فلا عبرة بهم ولا عبرة أيضا بحال الضرورة
* (تنبيه) * يرجع في كل زمان الى العرب الموجدون فيه فان استطابته فحلال وان استخبئته فحرام فان
اختلفوا في استطابته تبع الاكثر فان اختلفوا فمقبول لانهم اقرب الى العرب فان اختلفت اعترافا بقراب
الحيوان شبهها به صورة أو طبع أو طعم فان استوى الشبهان أو لم يوجد ما يشبهه فحلال الآية قل لا تجد
فيما أوحى الى محرم ما وماله من السباع ناب يعدو به أي يسطو على غيره من الحيوان كاسد وغر وذئب وفيل
وقرد وكب وخنزير وفهد وابن آوى فتعنه صواب فحرم وماله من الطيور مخالب بكسر الميم واسكان الجمجمة
وهو الطير كالظفر لانه انسان يسطو به كالصقر والباز والشاهين والنسر والعقاب وجميع جوارح الطير كما
قاله في الوضوء فامنعها أي الفقيه فهو المذهب * (تنبيه) * مما ورد فيه النص بالحل الابلي والبقر والغنم
وان اختلفت أنواعها والخيل وبقرة الوحش والطي والضبعة والارنب والثعلب والفيل بفتح الفاء
والنون وادلة ذلك شهيرة ومن الطيبات ابن عرس والغنم وذئب يحرم كل ما دب فله كنية وعقرب وعقاب أبقع
وحداة وفارة والبرغوث والزنبور والبق وتحرم الرخمة والبغائنة والبيغا وما نسي عن قتله كطاف ويسمى

* (باب الاطعمة) *
والحيوان ان يكن عند العرب
مستخبئا يكن حراما محجبا
أو مستطابا عندهم ان يحرم ما
ان لم يرد في الشرع نص فيهما
وماله من السباع ناب
يعدو به فتعنه صواب
وماله من الطيور مخالب
يسطو به فامنع فهو المذهب

بعضه والجنة وغل وذباب ولا تحل الحشرات وهي صغار دواب الأرض ويحل كركي ويطاوار وزودجاج وحمام
وهو ما عاب وهدر وما على شكل عصفور وان اختلف لونه كمن دايب وهو الهزار وهو صغرة وهو صغار العصافير
وقول الناظم محتجب بالوقف تكلمة وايضا حوالا في قوله ان يحرم الاطلاق

*(وليا كل المضطرب حيث أشقعا * من ميتة أكل يسد الرمقا)*

وليا كل المضطرب حيث أشقعا أي خاف على نفسه موتا أو مرضا مخوفا أو زياذته أو طول مدته أو انقطاعه عن
رفقه أو خوف ضعيف عن مشي أو ركوب ولم يجد حلالا ياكله من ميتة تحرم عليه قبل اضطراره لان تاركه
ساع في هلال نفسه وقد قال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ثم ان توقع حلالا على قرب أو توقع حلالا على قرب
لم يجز ان ياكل غير ما سد رمقه كما قال أكل يسد الرمقا لاندفاع الضرورة وقد يجد بعده الحلال واقوله تعالى
غيره يتجاف لا تميل أراد به السمع نعم ان خاف تلفا أو حدوث مرض أو زياذته ان اقتصر على سد الرمق جاز
له ان ياذل وجبت الاكل لنفسه *(تأنيبه) * يستثنى مما ذكر العاصي بسفوره فلا يباح له الا كل حتى
ينوب بسما الكلام على هذا المحل يطالب من المطولات والالف في قوله أشقعا الاطلاق

*(وميتان حلتا بغير شرك * في حلالها وهي الجراد والسمك)*

*(وحرم كل الدماء معهد * في منعها الا الطحال والكبد)*

فيهما مسئلتان الاولى لناميتان حلالان وهي الجراد والسمك خبر أحلت لناميتان الجراد والسمك الشائبة
حرم كل الدماء معهد في منعها من قوله تعالى حرم عليكم الميتة والدم الا الطحال والكبد بكسر الموحدة
على الافصح فهم احلالا لخبر أحلت لناميتان ودمان الجراد والسمك والكبد والطحال *(خاتمة)*
أفضل ما أكلت منه كسبك من زراعتها أقرب الى التوكل ثم من صناعة تلان الكسب فيها يحصل بكسب اليقين
ثم من تجارة لان التجارة كانوا يكتسبون بها ويحرم ما يضر البدن والعقل كالخمر والتراب والزجاج والسم
كلا فيون *(باب الاضحية)*

بضم الهمزة ركسره وهي اسم لما يذبح من البقر والابل والغنم تقربا الى الله تعالى من يوم عيد النحر الى آخر
أيام التشريق ويحب بأول زمان فعلها وهي النحر والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فمن لم يكن له ذب ولا نحر
أي صل صلاة العيد وانحر النسك وخبر مسلم عن أنس قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين أحمرين
أقرنين ذبحهما بآب دوسمي وكبر ووضع رجله على صفاحهما والا لم يذبح الا بيض الخالص وقيل الذي يذبحه
أكثر من سواده وقيل غير ذلك

*(يسن للمكاف الاضحية * بشاة ضأن أو ثلث سنه)*

*(أو بالثني من معز أو من بقر * كلاهما في سائر الاعوام قر)*

*(أو ابل وهو الذي قد تم له * من السنين خمسة مكمله)*

*(وان تسكن من ابل أو من بقر * فواحد عن سبعة ولا ضرر)*

*(وتمنع العوراء والعرجاء * كذلك الجففاء والجرباء)*

*(وكون كل بينهما واجب * فليغتفر يسيرها الا الجرب)*

*(وضر قطع أذنها أو الذنب * ولا يضر الخصى أو قرن ذهب)*

*(ووقتها من بعد ركعتين * خفيفتين ثم خطبتين)*

*(يؤتى بها قصد من الشروق * من يومها الا آخر التشريق)*

*(وسن عند الذبح أن يصلها * على النبي المصطفى مسميا)*

*(مكبرا مستقبلا مع الدعاء * لله في قبولها تضربا)*

*(والبيع لا يجوز منها مطلقا * وأوجبوا في حقه الصدقات)*

*(بعضها وسن أكل ماندر * ولا يجوز أكله مما نذر)*

وليا كل المضطرب حيث أشقعا

من ميتة أكل يسد الرمقا

وميتان حلتا بغير شرك

في حلالها وهي الجراد والسمك

وحرم كل الدماء معهد

في منعها الا الطحال والكبد

(باب الاضحية)

يسن للمكاف الاضحية

بشاة ضأن أو ثلث سنه

أو بالثني من معز أو من بقر

كلاهما في سائر الاعوام قر

أو ابل وهو الذي قد تم له

من السنين خمسة مكمله

وان تسكن من ابل أو من بقر

فواحد عن سبعة ولا ضرر

وتمنع العوراء والعرجاء

كذلك الجففاء والجرباء

وكون كل بينهما واجب

فليغتفر يسيرها الا الجرب

وضر قطع أذنها أو الذنب

ولا يضر الخصى أو قرن ذهب

ووقتها من بعد ركعتين

خفيفتين ثم خطبتين

يؤتى بها قصد من الشروق

من يومها الا آخر التشريق

وسن عند الذبح أن يصلها

على النبي المصطفى مسميا

مكبرا مستقبلا مع الدعاء

لله في قبولها تضربا

والبيع منها لا يجوز مطلقا

وأوجبوا في حقه الصدقات

بعضها وسن أكل ماندر

ولا يجوز أكله مما نذر

أي يسن للحر المكاف العاقل المستطيع الاضحية بمعنى التضحية وتكره للقادر تركها أو يسن لمن يدها أن
 يزيل شعره ولا طفره في عشر ذي الحجة حتى يضحي ولا يحب إلا بالندروا التضحية أفضل من صدقة التطوع
 لا اختلاف في وجوبها وشرط التضحية نعم من ابل أو بقرة أو غنم لقوله تعالى لكل أمة جعلنا منسكاً لذكرها
 اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم كالزكاة
 ويجزئ فيها من النعم الجذع من الضأن كما قال بشارة ضأن أكملت سنه بالتصغير أي استكملت سنة وطعنت
 في الثانية أو الثاني من معز أو من بقر وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة كما قال كلاهما في ثالث الأعوام
 قرأ ومن ابل وهو الذي قد تم أي كمل له من السنة خمس وطعن في السادسة وأفاضت بغير النعام بالتأنيث
 والتذكير أن التضحية تجزئ بالذكر والأنثى وهو كذلك بالاجماع نعم التضحية بالذكور أفضل على الأصح
 المنصوص وتجزئ البدينة عند الاشتراك عن سبعة وكذا البقرة كما قال وأن تسكن من ابل أو من بقر إلى
 آخر البيت لما رواه مسلم عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالخيل فامرنا أن نشرك
 في الأبل والبقرة كل سبعة منافي بدنة وتجزئ الشاة عن واحدة فقط فإن ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأهله
 غيره في ثوابها جاز * (تنبية) * يسن أن يذبح الرجل الاضحية بنفسه إن أحسن الذبح لا يتابع والسنة
 للمرأة أن تؤكل كافي المجموع وتمنع العوراء بالمد البين عورها بان لم تبصر بأحدى عينيها وإن بقيت الخدقة
 وتمنع العمياء بطريق الأولى وتمنع العرجاء بالمد البين عرجها بان يشهد عرجها بحيث تسمعها المشاة
 إلى المرمى وتختلف عن القطيع كذلك الجفاء بالمد تمنع أيضاً وهي التي ذهب لجهال المسلمين بسبب
 ما يحصل لها من الهزال وتمنع الجرباء بالمد وإن كان الجرب يسيراً لأنه يفسد اللحم والودك ويشترط كون كل من
 هذه العيوب بيناً كما تقر رقبة تغفر يسيرها إلا الجرب فلا يغفر يسيره كما تقر رأياً لا تجزئ المربية
 البين مرضها ولا المجنونة وهي التي تدور في المرمى ولا ترضى إلا قليلاً لا تفهزل وتسمى أيضاً بالتولا ولا الحامل كما
 حكاه في المجموع عن الأصحاب * (فائدة) * ضابط الجزئ في الاضحية السلامة من عيب ينقص اللحم
 أو غيره مما يؤكل وضرر قطع بعض أذننها وإن كان يسيراً بالذهب جزءاً كقول وضرب قطع بعض الذنب
 وإن قل ولا يضر الخصى لأن الخصى يزيد اللحم طيباً وكثرة القر ورن لا يتعلق بها كبريغرض وإن كانت
 ذوات القر ورن أفضل من غيرها نعم أن انكسر القرن وأثر انكساره في اللحم ضرر كانه الشيطان عن الفحال
 * (تنبية) * لا يضر شق أذن ولا خرقها بشرط أن لا ينقص من الأذن شيء بذلك كما علم مما مر ويسن في
 الاضحية استسمانها واستحجامها بان لا تكون مكسورة قرن ولا فاقدة ووقتها أي أول وقت الاضحية
 من بعد صلاة ركعتين خفيفتين ثم خطبتين بعدها يؤتى بها فصد من الشروق من يومها أي التضحية أي
 بشرط قدر مضى ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس ويبقى وقت الذبح إلى غروب شمس آخر
 ثلاثة أيام التشرى المتصلة بعاشرا الحجة كما قال لا آخر التشرى سواها الليل والنهار وإن كان يكره الذبح ليلاً فلو
 ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية نعم أن لم يذبح الواجب حتى فات الوقت ذبحه بعده قضاء ويسن عند الذبح
 مطلقاً أن يصلي على النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم وأن يسمي أي حال كونه مسمياً بان يقول بسم الله ولا
 يجوز أن يقول بسم الله واسم محمد كما تقدم مكبراً بالالتسمية كما قاله الماوردي مستقبلاً القبلة بذكر الذبيحة
 فقط دون وجهها مع الدعاء لله في قبولها أو ضرباً بان يقول اللهم ان هذا منك واليك فتهب مني ويسن تحديد
 الشفرة في غير مقاماتها وأمرها أو التحامل في ذهابها أو إياها أو اضجاعتها على شقها أو شقوقاتها الثلاث غير
 الرجل البني وعقل الأبل كما أشار إليه في باب الصبي والذباغ والبيع منها أي من الاضحية لا يجوز مطلقاً
 فبحرم عليه أن يبيع شيئاً منها ولو جلدها ولا يصح ذلك سواء كانت منذرة أم لا لأنه لا ينفع بجلده أضحية
 التطوع كما يجوز له الانتفاع بها كأن يجعله دلو أو غلا أو خفا أو تصدق به أفضل أما الواجب فيجب التصديق
 بجلدها كافي المجموع وأوجبوا أي العلماء في حق أي المضحى التصديق ببعضها أي الاضحية النفل وإن
 قل في طعم الفقراء والمساكين ما ينطاق عليه الاسم لقوله تعالى وأطعموا البائس الفقير والمراد بالتصدق

تقبل النقيير الشامل للمساكين ولو واحد شيئاً من لجهافياً لا مطبوخاً ومونة الذبح على المضحي فلا يعطى
الجزء منها شيئاً وله طعام الأغنياء منها لا يتلوا عليهم ويأكل كل ثلثاً ويتصدق بالباقي والأفضل التصديق بكلها إلا
لعمري ينزل بها كما قال ومن أكل كل مثلاً بالذبح الممعة أى قل اقتداء به صلى الله عليه وسلم فإنه كان يأكل
من كبد أضحية ولا يجوز أكله ما نذر بالذبح الممعة والمراد الواجب بنذر أو غيره يكفى الكفارة سواء وجب
بالنذر أم بغيره كدم القران والتبضع فلو أكل منه شيئاً وجب عليه مثل ما أكله على الصحيح * (خاتمة) * لا تضحية
لأحد عن آخر بغير إذنه ولو كان ميتاً كسائر العبادات بخلاف ما إذا أذن له كالزكاة

* (باب الحقيقة) *

هى لغة اسم للشعر الذى على رأس المولود حين ولادته وشعر الذى يولد عنده حلق شعر رأسه تسمية
للشئ باسم سببه وهى سنة مؤكدة عنه للأخبار الواردة فيها تكبر الولد مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع
ويحلق رأسه ويسمى واه الترمذى ومعنى مرتين بعقيقته قيل لا ينمو غواً أمثاله وقيل إذا لم يعق عنه لم يشفع
لوالديه يوم القيامة

* (باب الحقيقة) *

وكل مولود له العقيقة

على أبيه وهى فى الحقيقة

شاة للاثني واثنتان للذكر

والابل أولى وأولاً ثم البقرة

تطبخ يوم سابع الولادة

للمقر أو غيرهم بالعاده

وحكمها فى وصفها كالاضحية

وسن معها احاقه والتسمية

* (باب السبق والرعى) *

* (وكل مولود له العقيقة * على أبيه وهى فى الحقيقة) *

* (شاة للاثني واثنتان للذكر * والابل أولى وأولاً ثم البقرة) *

* (تطبخ يوم سابع الولادة * للمقر أو غيرهم بالعاده) *

* (وحكمها فى وصفها كالاضحية * وسن معها احاقه والتسمية) *

أى وكل مولود ذكر أو أنثى يسن له العقيقة على أبيه أو من تلزمه نفقته للأخبار الواردة فيها وهى أى العقيقة
فى الحقيقة شاة للاثني واثنتان أى شاتان للذكر متساويان خبر عائشة رضى الله تعالى عنها أمرنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن نعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة ويتأدى أصل السنة عن الغلام
بشاة لأنه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشاً وكبشاً والابل أولى أى أفضل وأولاً ثم البقرة أفضل
بعدها كفى الاضحية وكالشاة سبع بدنة أو بقرة * (تنبيه) * علم من كلام الناطم انه لا يجوز زوالوى أن
يعق عن المولود من ماله لأن العقيقة تبرع وهو ممنوع من مال المولود ويتبدل ان يعطى رجل الشاة للقبالة لأن
قاطمة رضى الله عنها أفجعت ذلك وتسبب العقيقة سابع ولادة المولود فهو أفضل من غيره ويحسب منها يوم
ولادته ويسن ذبحها فى صدر النهار عند طلوع الشمس وان يقول عند ذبحها باسم الله والله أكبر اللهم منك
واليك اللهم عقيقة فلان خبر ورد فيه تطبخ يوم سابع الولادة بحلوتها ولا يجلد ولا يذبح الولد كفى الخبر كان
بيننا ببحر الخوى والعلل ويسن ان لا يكسر فيها عظام بل يقطع كل عضو من مفصله تفاؤلاً بسلاسة أعضائه
المولود وتطعم الفقراء والمساكين وغيرهم بالعاده وحكمها فى وصفها كالاضحية وقدره ربنا ان لا يصدق
باللحم ويسن ان يؤخذ فى أذن المولود البين ويقيم فى اليسرى ليكون اعلماً بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند
قدومه الى الدنيا كما قال عندهم ما يسن معها أى مع العقيقة يوم سابع ولادته حاقه أى حلق رأسه
كلها ويكون ذلك بعد ذبح الذبيحة وان تصدق بزنة الشعر ذهباً فان لم يتيسر كفى الروضة ففضة ويسن لطنخ
رأسه بالزعفران والخلوق ويسن التسمية فى السابع للخبر المأثور ان يكون باسم حسن ولو سقط كما عهد الله وعهد
الرحن ويكره باسم فيج وما يتطير بنفبه كنافع وأفلح ولجيج وبركة ويسن الناس أو العلماء أو نحوه أشد
كرهاه ولا تذكر التسمية باسم الملائكة والأنبياء * (فائدة) * روى ابن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة
أخرج الله أهل التوحيد من الأول من يخرج من وافق اسمه نبي وعنه انه قال اذا كان يوم القيامة
يتنادى مناد ألا يقم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لنبى محمد صلى الله عليه وسلم

* (باب السبق والرعى) *

السبق بالسكون مصدر سبق أى تقدم وبالتحرين المال الموضوع بين أهل السبائك والرعى يشمل الرعى
بالسهم والمزارع وغيرهما وهذا الباب لم يسبق الشافعى رحمه الله الى تصنيفه أحد كقوله المزنى وغيره

- * (على الدواب تنسب المسابقة * والرمي أيضا بالسهام المارقة) *
 * (ان عينوا الدواب والمسافة * وبينوا في رميهم أوصافه) *
 * (كالخسق أو كالمرق أو قزع الغرض * مع علم كل منهما قدر العوض) *
 * (وكونه من واحد ليدفعه * للخصم ان يسبق والا استرجعه) *
 * (أو منهما معا ولكن معهما * يحلل كفاء لكل منهما) *
 * (فليأخذ المالبين حيث يسبق * ولا يكون غارما اذ يسبق) *

اعلم ان المسابقة الشاملة للمناضلة سنة للرجال المسلمين بقصد الجهاد بالاجاع وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرمي ويكره لمن علم الرمي تركه كراهة شديدة أما النساء فقد اصرح الصيرى بجمع ذلك لهن وأقره الشيخان ومراجه كما قاله الزركشي انه لا يجوز بعوض مطلقا فقد روى أبو داود بإسناد صحيح ان عائشة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم اذا نقر ر ذلك فتصح المسابقة بعوض وغيره على الدواب والخيول والابل والبغال والجرم والفيلة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم لا يسبق الا في خف وحافر فلا تجوز على السكالب أو مهارشة الديكة ومناطحة البكاش لا بعوض ولا بغيره لان فعل ذلك سفه ومن فعل قوم لوط الذين أهلكتهم الله تعالى بذنوبهم ولا على طير وصراع بعوض لا بغيره وتصح المناضلة على رمي السهام سواء كانت عربية أو غير عربية وهي النبل أو بحجارة أو بغيرها وتصح على المزاريق ورمح ورمي بالحجارة بقلاع أو يد أو رمي من جنين وكل نافع في الحرب مما يشبه ذلك ولا تصح على سباحة في الماء ولا على شطرنج ولا على خاتم ولا على وقوف على رجل ولا على ما يشبهه من شفع ووتر ولا مسابقة شروط أحدها تعين الفرس بين مثالا قال ان عينوا الدواب لان الغرض معرفة سيرها وهي تقضى التعيين فانها ان تكون المسافة معلومة ابتداء وغاية ثالثها بيان معرفة صفة إصابة الغرض كما قال وبينوا في رميهم أوصافه كالخسق بان يثبت فيه وان سقط بعد ذلك أو كالمرق بان ينفذ منه بان يثقب ويسقط والاصح ان صفة الرمي المدكورة لا يشترط بيانها بل بسن ولا يشترط بيان سهم وقوس رابعها العلم بالمبال المشروط كما قال مع علم كل منهما قدر العوض وجنسه وصفته كسائر الاعراض ولا يصح عقد بغير مال ككباب ولا بمال مجهول كثر بغير موصوف ويشترط اجتناب شرط مفسد وتعين الرابطين وشروط أخرى في المبسوطات ويخرج العوض المشروط أحدا المتسابقين كما قال وكونه من واحد ليدفعه * للخصم ان يسبق والا استرجعه والمعنى اذا سبق بفتح أوله أو سترده من هو معه وان سبق بضم أوله أخذ صاحبه ولا يشترط حينئذ بينهما محلل وان أخرج المتسابقان العوض معاً لم يجز حينئذ الا ان يدخل بينهما محلا لا يكسر الامم الاولى فيجوز ان كانت دابة كفؤ الدابة بينهما وهي محلا لا نه يحلل العدة ويخرج عن صورة القمار لمجرمة فان المحلل اذا سبق المتسابقين أخذ ما أخرجه من العوض لنفسه وان سبق أي سبقه وجاء معاً لم يغرم لهما شيئا ولا شيء لاحدهما على الآخر وهذا مراده بقوله أو منهما معا على آخره وان جاء المحلل مع أحد المتسابقين وتأخر الآخر فالحال هذا لنفسه لانه لم يسبقه أحد ومال المتأخر للمحامل والذي معه لا نهما سبقه وان جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فيل الآخرا لاول لسبقه الاثنين * (خاتمة) * ما يفعله العوام من الرهان على جل كذا من موضع كذا الى مكان كذا أو اجراء الساعى من طلوع الشمس الى الغروب كل ذلك ضلالة وجه له مع ما شمل عليه من ترك الصلاة وفعل المنكرات ذكره الله - يرى ولو تراهن رجالان على اختبار قوتهم باصبع ودجل أو اقلال صخرة أو أكل كذا فهو من أكل أموال الناس بالباطل وكاه حرام ذكره ابن كنج وأقره في الروضة * (باب الايمان) *

الايمان بفتح الهمزة جمع عين وأصله في اللغة اليد اليمنى وأطلقت على الخلف لانهم كانوا اذا تحالفوا يأخذ كل واحد منهم يده صاحبه وفي الاصطلاح تحقيق أمر غير ثابت ماضيا كان أو مستقبلا نفا أو اثباتا مكننا كلفه ليدخل الدار أو ممتنعا كلفه ليدخل الميت صداقة كانت أو كاذبة مع العلم بالخال أو الجهل به والكاذبة مع

على الدواب تنسب المسابقة
والرمي أيضا بالسهام المارقة
ان عينوا الدواب والمسافة
وبينوا في رميهم أوصافه
كالخسق أو كالمرق أو قزع
الغرض
مع علم كل منهما قدر العوض
وكونه من واحد ليدفعه
للخصم ان يسبق والا استرجعه
أو منهما معا ولكن معهما
يحلل كفاء لكل منهما
فليأخذ المالبين حيث يسبق
ولا يكون غارما اذ يسبق
* (باب الايمان) *

العلم بالحال تسمى اليمين الغموس لانها تغمس صاحبها في الاثم والذار وهي من الكثرة والاصل في الباب قبل الاجماع قوله تعالى لا يؤخذكم بالله الغوف في ايمانكم الآية واخبار كقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غرور قريش ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله واه ابوداود

- * (لا يعقد اليمين مع ادائه * الا بذات الله أو صفاته)
- * (كقوله والله لم أفعل كذا * وكبرياء الله ما فعلت ذاك)
- * (لكن له توكيل من عدا * في فعله وفعله ما سواه)
- * (وان يوكل في النكاح لم يبر * والخنث في اغوا اليمين مغتفر)
- * (وقوله والله لا أحدث * زيد وعمر اطلاقا لا يحث)
- * (ما لم يكن لائمه اقدحنا * لا واحد فانه لا يحثنا)
- * (ومن عبال للتصدق التزم * فالواجب التكفير أو ما قد لزم)
- * (والاعتبار باليمين الجارية * من قاصد مكلف مختار)

لا يعقد اليمين مع ادائه
الا بذات الله أو صفاته
كقوله والله لم أفعل كذا
وكبرياء الله ما فعلت ذاك
لكن له توكيل من عدا
في فعله وفعله ما سواه
وان يوكل في النكاح لم يبر
والخنث في اغوا اليمين مغتفر
وقوله والله لا أحدث
زيد وعمر اطلاقا لا يحث
ما لم يكن لائمه اقدحنا
لا واحد فانه لا يحثنا
ومن عبال للتصدق التزم
فالواجب التكفير أو ما قد لزم
والاعتبار باليمين الجارية
من قاصد مكلف مختار

لا يعقد اليمين الا بذات الله تعالى أي بما يفهم منه ذات الباري سبحانه المراد بها الحقيقة من غير احتمال غيره أو باسم من أسمائه تعالى المختصة به أو صفة من صفاته تعالى كقوله والله لم أفعل كذا أو كبرياء الله ما فعلت ذاك ولا فرق بين ما كان من أسمائه الحسنى أو من غير هاسوا كانت اسما مفردا كقوله والله أو مضافا كقوله رب العالمين ومالك يوم الدين أو لم يكن كقوله والذي أعبدته أو أسجد له أو أصلى له ولا يدين في ذلك فلو قال أردت به غير الله لم يقبل منه لا ظاهرا ولا باطنا لان اللفظ لا يصلح لغيره ومن الصفات المختصة به تعالى العزة والجلالة والعظمة والعلم والقدرة والمشيئة كقوله وعزته وجلاله وعظمته وعلمه وقدرته ومشئته وحقه والقرآن والمخف وحرمة وكلامه وسعيه بقاءه فتعقد اليمين بكل منها ما لم يرد به غيره كأن يريد بالعزة والجلال والعظمة والمشيئة والبقاء والكبرياء ظهور آثارها على الخلق وبالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور وبالخلق العبادات وبالقرآن الخطبة والصلاة بالمخف الورق والجلاد والكلام الحروف والاصوات المدالة عليه وبالسمع المسموع أما اسم الله تعالى ان غالب اطلاقه عليه وعلى غيره قليلا كرحيم والرب والمالك فتعقد بيمينه بذلك ان قصد هاء أو أطلق لان نوى بها غيره تعالى لانهم اتستعمل في غيره معقيدة كرحيم القلب ورب الابل ومالك النعم وخرج باسم الله وصفته الحالف بغيرهما كالنبي والسكبة فلا تعقد بل يكره وقول الشخص ان فعلت كذا فانا لم ودى أو برى من الله أو رسوله أو نحو ذلك فليس بيمين ولا يكفر به ان قصد تبعيد نفسه عن الفعل أو أطلق ولا يقل ندبا كما صرح به النووي في نفسه استغفر الله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى وان قصد الرضا بذلك اذ فعله كفر في الحال * (تنبيه) * خروف القسم المشهورة بأعمو حدة وواو وناء فوقية كبرائه والله وتامة لا فعلن كذا وتختص التاء بالله والواو بالظهور وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمرة فهي الاصل ويلها الواو ولو قال الله ورفع أو نصب أو جرف ليس بيمين الا بتية ولو قال أقسمت أو اتسم أو حلفت أو اذلف بالله لا فعلن كذا فيمين ان نواهها أو أطلق وان قال قصدت خبرا ماضيا أو مستقبلا صدق باطنا وكذا ظاهره اعلى المذهب ولا يكون يمين الاحتمال ما نواه ولو قال لغير ما قسم عليه بالله أو أسألك بالله لتفعلن كذا أو أرادين نفسه فيمين ويستحب للمخاطب ابراره فيهما والا فلا وتجمل على الشفاعة * واعلم أن اليمين تصح على ماض وغيره وتكره الان في طاعة وتوفي دعوى مع صدق عندنا كم وفي حاجة كتركه كذا كلام فان حلف على ارتكاب معصية عصي بحلفه ولزم محنت وكفارة أو على تركه أو فعل مباح سن تركه حنثه أو على ترك مندوب أو فعل مكره من حنثه وعليه بالخنث كفارة أو فعل مندوب أو ترك مكره كره حنثه وله تقديم كفارة بلا صوم على سبها كذو رمالي ومن حلف لا يفعلن شيئا معينا كان لا يبيع أو لا يشتري فأمر غيره ففعله أو فعل غير لم يحث كما أشار اليه بقوله لكن له توكيل من عدا في فعله وفعله ما سواه أما في الاولى فلا فانه حلف على فعله ولم يفعله هو الآن يريد الحالف استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة وهو أن لا يفعله

هو ولا غيره فيحدث بفعله وكيله فاذكر عملا بارادته وأما في الثانية فلا نه لم يفعل الخلو ف عليه أما إذا فعل الخلو ف عليه بان باع أو اشترى لنفسه فان كان عالما بخنار احدث أو جاهلا أو مكرها لم يحن ولو خاف لا ينكح حنث بعقد وكيله لا يقبل الخالف النكاح غيره لان الوكيل سفير محض ولهذا يجب تسمية الموكل وقد أشارنا نظم بقوله من زيادته وان يوكل في النكاح لم يبر وهذا ما جزم به في النهج تبع الأصل وهو المعتمد * (فروع) * لو خالف الامام لا يضرب زيد فامرا الجلاء بضربه لم يحنث أو خالف لا يبي بينه فامرا البناء ببنائه فبنائه كذلك ولا يحاق رأسه فامرا حلاقا فحلقه لم يحنث وقول الناظم والحنث في لغو اليمين مغتفر أشار به الى أنه لا شيء في لغو اليمين لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان أي قصدتم ولغو اليمين هو كما قالت عائشة رضي الله عنها قول الرجل لا والله وبلى والله واه البخاري كان قال ذلك في حال غضب أو لجأ أو صلة كلام وجعل صاحب الكفاي من لغو اليمين ما أدخل على صاحبه فاراد أن يقوم له فقال لا والله لا تقوم لي وهو مما نتم به البلوي * (فروع) * لو خالف على شيء وسبق لسانه الى غيره كان من لغو اليمين ثم زاد الناظم على أصله قوله والله لا أحدث زيدا وعمر الى آخر البيتين وأشار به الى أنه اذا خالف لا يحدث زيدا وعمر فإنه لا يحنث الا اذا حدثت ما يختلف ما اذا حدث أحداهم ولو خالف لا يلبس هذين الثوبين لم يحنث بأحدهما لان الخلف عليهما أولا وليس هذا ولا هذا احنث بأحدهما * (فروع) * لو خالف لا ياكل هذه الفمرة فاخترطت بقر فاكله الفمرة لم يحنث أولا كاهها فاخترطت بقر لم يبر الا بالاكل الجميع أو لما كان هذه الرمانة فانما يبر بجميعها ولو قال لا آكلها او ترك حبة لم يحنث وقوله ومن يمال للنصدق التزم أشار به الى أنه اذا خالف بصدقة من ماله كقوله لله على ان تصدق بمالي ان فعلت كذا أو اعتق عبدي قالوا يجب التكفير أو ما يلتزم أي فهو مخير على أظهر الأقوال بين كفارة وبين فعل ما التزمه والاصل في ذلك خبر مسلم كفارة النذر كفارة عين وهي لا تكفي في نذر التبرر بالاتفاق فتعين حله على نذر اللجاج * (تنبيه) * مثل ما مر قوله العتق يلزمني ما أفعل كذا ثم أشار الى ضابط الخلف بقوله من زيادته والاعتبار باليمين البخاري الى آخره ولا تنعقد يمين اللغو كسر ولا يمين الصبي والمجنون والمكروه * (فروع) * لو خالف ليشين على الله عز وجل أحسن الثناء وأعظمه أو أبحله فليقل لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك أو ليحمدن الله تعالى بجميع المحامد أو يا جل العظميد فليقل الحمد لله جدا نوافي نعمه وكافئ مزيده ثم مر في صفة كفارة اليمين وقد اختلفت من بين الكفارات بكونها بخيرة في الابتداء مرتبة في الانتهاء الصحيح في سبب وجوبها عند الجمهور واليمين معاقبة

- * (والزمو ذا الحنث في التكفير * ماشاء من ثلثة أمور) *
- * (اعتاق نفس لم تعيب مؤمنه * في الفور وأطعام أهل المسكنه) *
- * (هم عشرة لكل شخص مدحب * أو كسوة ثوب لكل قد وجب) *
- * (ان كان ذا مال والاصاما * لجزه ثلاثة أياما) *

والزمو أي العلماء ذا الحنث وهو الحر الرشيد التكفير أي الكفارة لما شاء من ثلاثة أمور وهو مخير فيها ابتداء بين فعل واحد من ثلاثة أمور اعتاق نفس لم تعيب أي لا يعيب بخل بعمل وكسب مؤمنة في الفور رأى على الفور وأطعام أي تمليك أهل مسكنة وهم عشرة مساكين لكل شخص منهم مدحب من جنس الفطرة أو كسوة ثوب لكل قد وجب أو ما يسمى كسوة بما يعتاد لبسه ولو عامة أو أزار أو طيلاسا لا يسمى كسوة قاله لا يجوز كدرع من حر يد وخرج بقوله هم عشرة ما اذا أطمع خمسة وكسا خمسة فإنه لا يجوز في كالا يجوز في اعتاق نصف وقية أو أطعام خمسة هذا ان كان المكفر ذاملا والایان لم يجد شيئا من الثلاثة لجزه عن كل منها فانه يجب عليه صوم ثلاثة أيام كما قال والاصاما العجزه ثلاثة أياما والاراد بالعجز ان لا يقدر على المال الذي يصرفه في الكفارة كمن يجد كفايته وكفايته من تلزمه مؤنته فقط ولا يجد ما يفضل عن ذلك فلا يكفر عبدا بمال الا اذا ملكه سيده طعاما أو كسوة وقلنا ذلك بتلك كما لو كان حلف وحنث باذن سيده فهو ماصا بالاذن منه أو وجد

والزمو ذا الحنث في التكفير
 ماشاء من ثلاثة أمور
 اعتاق نفس لم تعيب مؤمنه
 في الفور وأطعام أهل مسكنه
 هم عشرة لكل شخص مدحب
 ان كان ذا مال والاصاما
 لجزه ثلاثة أياما

بلاذن لم يصح الاباذن منه وان اذن في أحدهما فالاصح اعتبارا لحالف فان كان باذن صام بلاذن وان كان
بغير اذن لم يصح الاباذن * (تنبيه) * لا يجب تناسع في الصوم لاطلاق الآية * (خاتمة) * في فروع
تتعلق بالباب حلف لا يسكن هذه الدار ولا يقيم فيها وهو فيها يخرج في الحال فان مكث بلا عذر حنث وان بعث
مناعه وان اشغله باسباب الخروج كجمع متاع واخراج أهله ولبس ثوب للخروج لم يحنث ولو حلف
لا يسكنه في هذه الدار فخرج أحداهما في الحال لم يحنث وكذا لو بنى بينه ما جدارا وكل جانب مدخل في
الاصح ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا يحنث ومن حلف لا يدخل دارا حنث بدخول
دهليز داخل أو بين بابين لا بدخول طاق معقود دام الباب ولا يصعد سطح من خارجها غير محوط وكذا محوط
من الجوانب الاربع في الاصح ولو حلف لا يدخل دارا يحنث بدخول ما يسكنه بالكلية لا بأجزاء وأجارت ونصب
الآن بريد داره مسكنة فيحنث بما عاكه وغيره ويسكنه وفروع هذا الباب كثيرة وفي هذا كفاية لمن وفقه
الله تعالى * (باب النذر) *

هو بذل جمعة ساكنة وحكى فتحه لغة الوعد بخيرا وشروا الوعد بخير خاصة وقال بعضهم هو التزام قرينة
لم تعين والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذرهم وأنخبار كبر البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه
ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وأركله ثلاثة صيغة ومنذور وما ذر في النذر الاسلام والاختيار
ونفوذ التصرفات

* (باب النذر) *

نذر الجزاء فرض كان بعلقا
صلاة أو صياما أو تصدقا
بجائز أو طاعة نحو الشفا
من سقم أو زيارة للمصطفى
كان شفا في الله من أسقام
أو زرت طه صمت نصف عام
فيلزم المنذور أو ما يصدق
عليه ذلك الاسم حيث يطلق
لا في حرام نحو ان جنيت
بقتل زيد صمت أو صليت
ولا مباح نحو ذاك الطعام
على أو هذا القبا حرام

* (نذر الجزاء فرض كان بعلقا * صلاة أو صياما أو تصدقا) *

* (بجائز أو طاعة نحو الشفا * من سقم أو زيارة للمصطفى) *

* (كان شفا في الله من أسقام * أو زرت طه صمت نصف عام) *

* (فيلزم المنذور أو ما يصدق * عليه ذلك الاسم حيث يطلق) *

* (لا في حرام نحو ان جنيت * بقتل زيد صمت أو صليت) *

* (ولا مباح نحو ذاك الطعام * على أو هذا القبا حرام) *

نذر الجزاء فرض بناء على أنه بسلامة به مسلك واجب الشرع وهو ما صححه الشيخان وفي كون النذر قرينة أو
مكرهناخذ لاف والنذر بحسب الزعم أنه قرينة في نذر التبر دون غيره وهو أولى ما قيل فيه ثم بين نذر
الجزاء والتبر بقرينة كان بعلقا صلاة أو صياما أو تصدقا بجائز أو طاعة مقصودة لم تعين نحو الشفا من
السقم أو زيارة للمصطفى صلى الله عليه وسلم كقوله ان شفا في الله من أسقامي أو شقي من بضئ أو قدم غائب
أو زرت طه صلى الله عليه وسلم صمت نصف عام أو صليت كذا كذا ركعة أو تصدقت بكذا فيلزم المنذور بعد
حصول المعلق عليه أو ما يصدق عليه ذلك الاسم حيث يطلق الصلاة أو الصوم أو الصدقة وهو في الصلاة
ركعتان في الاظهر باقيا مع القربة جلا على أقل واجب الشرع وفي الصوم يوم واحد لانه اليقين فلا يلزمه
زيادة عليه وفي الصدقة ما يتوكل شرعا واعلم ان نذرا محجوزا وهو المعلق بشئ نوع من التبر كما تقرروا علم من
صنيع الناطم انه يشترط في الصيغة ألفاظا يشعر بالالتزام * (تنبيه) * لو نذر غير القرينة المذكورة من واجب
عليه معين كصلاة الظهر أو خير كاحد اتصال كفارة اليمين أو معينة أو معينة كشر بخر وصلاة يحدث
أو مكرره كصوم الدهر ان خاف به ضررا أو فوت حق لم يصح نذره ولما كان النذر لا يصح في معصية الله تعالى
بين ذلك الناطم بقوله لا في حرام نحو ان جنيت بقتل زيد صمت أو صليت وذلك لخبر مسلم لا نذر في معصية الله
تعالى وخبر البخاري المتقدم ولا ينعقد النذر في مباح أي تركه وفعله نحو ذاك الطعام أو هذا القبا حرام وفسر في
الروضة وأصلها المباح بما لم يرد فيه ترغيب ولا تهيب وزاد في المجموع على ذلك واستوى فعله وتركه شرعا
كنوم وأكل وسواء فسد به بالنوم النشاط على التهجيد وبالأكل التقوى على العبادة أم لا على المعتمد
* (فائدة) * في فتاوى بعض المتأخرين انه يصح نذرا أن لا يزوجها بما وجب لها عليه من حقوق الزوجية
ويبرأ الزوج وان لم تسكن عالة بالمقدار (فروع) من نذر اتسام نذر لزمه أو نذر صوم بعض يوم لم ينعقد ولو نذر

زيتا أو شمع الأسراج مسجد أو غيره أو وقف ما يشتريان به من غلته صح كل من النذر والوقف أن كان بداخل المسجد أو غيره من ينتفع به من نحو مصل أو ناظم والام يصح لانه اضاة مال

(كتاب القضاء)

وهو لغة اتمضاء الشيء واحكامه وشرا عا فصل الخصومة بين خصمين فاكثر بحكم الله تعالى والاصل فيه آيات كقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط واخبار تكبر الصحابي اذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله أجر وان أصاب فله أجران وفي رواية فله عشرة أجور وقال النووي في شرح مسلم أجمع المسلمون على ان هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم فان أصاب فله أجران باجتهاده واصابته وان أخطأ فله أجر باجتهاده في طلب الحق أما من ليس أهلا للحكم فلا يحل له ان يحكم وان حكم فلا أجر له بل هو آثم ولا ينفذ حكمه وسواء وافق الحق أم لا لان اصابته ما اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع أحكامه وسواء وافق الصواب أم لا وهي مردودة كلها ولا به - ذكر في شيء من ذلك وقد روى الاربعة والحاكم والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاء ثلاثة فاضيان في النار وقاض في الجنة فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق وقضى به والذين في النار رجل عرف الحق وجاز في حكمه ورجل قضى للناس على جهل فالقاضي الذي ينفذ حكمه هو الاول والثاني والثالث لا اعتبار بحكمهما

- *(على الامام نصب قاض يحكم * بين العباد وهو حر مسلم)*
- *(مكاف - عدل - يسمع وبصر * ونطق ايضا متيقظ ذكر)*
- *(وكونه مجتهدا بان - عرف * في النحو والتصرف واللغة طرف)*
- *(ومن كتاب الله والحديث ما * يدري به أحكام كل منهما)*
- *(كالنسخ والعموم والاجال * مع علمه بطرق الاستدلال)*
- *(وموضع الاجماع والخلاف * فثل هذا للقضاء كافي)*
- *(لا فاسقا الا اذا ولاه * ذو شوكة فليعتبر قضاء)*

اعلم ان تولي القضاء فرض كفاية في حق الصالحين له في الناحية وأما تولية الامام لبعضهم ففرض عين كقوله تعالى على الامام نصب قاض يحكم بين العباد في تعيين له في ناحية لزمه طلبه ولزمه قبوله ولا يجوز ان يلي القضاء الا من اجتمعت فيه امور أحدها الحرية فلا يجوز ولا يترقب لنقصه ثانيا الا السلام فلا يصح ولاية كافر ولو على كافر ثالثها اورايعها البلوغ والعقل كقوله مكاف فلا يصح ولا يشترط المكاف لنقصه خامسها العدالة فلا تصح ولاية فاسق سادسها ان يكون سميعا كقوله سمع وبصر أي ولو بصياح في أذنه فلا يولي أصم لا يسمع أصلا فانه لا يفرق بين انكار واقرار سابعها ان يكون بصيرا فلا يولي أعمى ولا من يرى الاشباح ولا يعرف الصور لانه لا يعرف الطالب من المطلوب فان كان يعرف الصور اذا قرب منه صح أما الاعور فانه يصح توليته سابعها ان يكون ناطقا كقوله الناطم من زيادته ونطق ايضا فلا يصح توليته الاخرس على الصحيح لانه كالجهاد سابعها ان يكون متيقظا كقوله متيقظ ذكر على رأي مرجوح والمجزم به في الروضة وغيرها الاستحياب عاشرها ان يكون ذكرا فلا تصح ولاية امرأة ولا مشكل حادي عشرها كونه مجتهدا بان يعرف في النحو والتصرف واللغة طرفا ومن كتاب الله والحديث ما يدري به أحكام كل منهما والمعنى ان شرط معرفة أحكام الكتاب العزيز ومعرفة السنة على طريق الاجتهاد فلا يشترط حفظ آياته ولا احاديثها المتعارفات بها عن ظهر قلبه من أنواع الكتاب والسنة النافع والمنسوخ والعام والمجمل كقوله من زيادته كالنسخ والعموم والاجال ومن ذلك الخاص والمبين والمطلق والمقتصد والنص والظاهر ومن أنواع السنة المتواتر والآحاد والمتصل وغيره يعرف حال الروايات وقوة وضعفها مع علمه بطرق الاستدلال الموصلة الى مدارك الاحكام الشرعية وموضع الاجماع والخلاف فيعرف أقوال الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا لا يقع في حكم اجماعه على خلافه *(تنبيه)* يعني أن يعرف في المسئلة التي يفتي

(كتاب القضاء)

على الامام نصب قاض يحكم بين العباد وهو حر مسلم مكاف عدل يسمع وبصر ونطق ايضا متيقظ ذكر وكونه مجتهدا بان عرف في النحو والتصرف واللغة طرف

ومن كتاب الله والحديث ما يدري به أحكام كل منهما كالنسخ والعموم والاجال مع علمه بطرق الاستدلال وموضع الاجماع والخلاف فثل هذا للقضاء كافي لا فاسق الا اذا ولاه ذو شوكة فليعتبر قضاء

أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها لما يعلم بموافقة بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن تلك المسئلة لم يتكلم فيها الأولون بل تولدت في عصره كعلم من كلام الناطم فتضمنية كلام الاصل أنه يشترط معرفة ذلك وليس مراداً * (تنبيه) * آخر لا يشترط أن يكون متبحراً في هذه العلوم حتى يكون في النحو وكسبويه أو في اللغة كالخليل بل يكفي معرفة جل منها كما أفاده الناطم بقوله طرف قال ابن الصباغ أن هذا سهل في هذا الزمان فإن العلوم قد دوت * واعلم أن اجتماع هذه العلوم إنما يشترط في المجتهدين المطابق وهو الذي يفتي في جميع أبواب الشرع أما المقلد لمذهب امام خاص فليس عليه غبار معرفة قواعد امامه وليراع فيها ما راعى المطلق في قوانين الشرع فإنه مع المجتهد كالمجتهد في نصوص الشرع وهذا ليس له أن يعدل عن نص امامه كما لا يسوغ له الاجتهاد مع النص ثم اعلم أنه يجوز تبع بعض الاجتهاد بأن يكون العالم بمجتهداً في باب دون باب فيكفي علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه ويشترط أن يكون في القاضي كفاية للقيام بامر القضاء فلا يولى بمثل نظر كبير أو مرض أو نحو ذلك فإن تعذر في شخص جميع هذه الشرط السابقة فولي سلطان له شوكة فاسقة أو مقلداً مسلماً نفذ قضاؤه للضرورة كما أشار إليه الناطم بقوله من زيادته لا فاسق الى آخر البيت * (فرع) * يجوز تركه كيم اثنين فأكثر أهلاً للقضاء في غير عقوبة الله تعالى ولو مع وجود قاض وقول الناطم ونطق أيضاً بخرج الهـ مرة وقوله واللغة بسكون الهاء وقوله طرف بالوقف للوزن وقوله طرف بسكون الزاء وقوله فمثل هذا للقضاء كافي تبيين وإيضاح

* (ويستحب كونه وسط البلد * وان يكون بارزاً لمن قصد) *

* (بمجلس حرا وبردا معتدل * متسع بغير مسجد جعل) *

ويستحب كونه وسط البلد
وان يكون بارزاً لمن قصد
بمجلس حرا وبردا معتدل
متسع بغير مسجد جعل
وليس بين صاحبي خصام
في اللعظ والجلوس والكلام
ولم يجز قبوله لما حصل
هدية من أهل ذلك العمل
أو غيرهم ممن لهم خصومه
أو كان فوق عادة قديمه

اعلم أنه يستحب للقاضي أن يبحث عن حال علماء المحل وعدوله قبل دخوله وان يدخل يوم الاثنين نفميس فسبب وان يجلس للقضاء في وسط البلد ليساوى أهله في القرب منه هذا ان اتسع والانزل حيث تيسر وان يكون بارزاً رأى ظاهر المن قصد من مسوطن وغريب بمجلس حرا وبردا معتدل بأن يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كن وان يكون مجلسه متسعاً ولا يقعد للقضاء في المسجد كما قال بغير مسجد جعل فيكره اتخاذ مجلساً للحكم صوماً من ارتفاع الاصوات واللغة الواعين بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضايا وقت حضوره فيه أصلاً أو غيرهما فلا بأس بفضلهما * (تنبيه) * يكره للقاضي أن يتخذ حاجباً حيث لا رجة وقت الحكم فإن كان في وقت دخوله أو كان ثم رجة لم يكره نصبه ويسن أن يجلس على مرتفع كدكان أو يستقبل القبلة لأنهم أشرف المجالس وقول الناطم حرا وبردا منصوباً بنزع الخلاف ثم شرع الناطم في التسوية بين الخصمين فقال

* (وليس بين صاحبي خصام * في اللعظ والجلوس والكلام) *

وليس للقاضي وجوباً على الصحيح بين صاحبي خصام في أمور أحدهما في اللعظ بالظاء المشالة وهو النظر بآخر العين كإتي الصحاح * وثانيها في الجلوس فيسوي بينهما في أن يجلسهما بين يديه أو أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره والجلوس بين يديه أولى والصحيح جواز رفع مسلم على ذي في المجلس لأن الاسلام يعاول ولا يعلى عليه وثالثها في الكلام أي في استماعه منهما ما التلاين كسر قلب أحدهما وليس بينهما في سائر أنواع الاحكام

* (ولم يجز قبوله لما حصل * هدية من أهل ذلك العمل) *

* (أو غيرهم ممن لهم خصومه * أو كان فوق عادة قديمه) *

لا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية وان قل من أهل ذلك العمل أو من غيرهم ممن له خصومة أو كان فوق عادة قد عتد انصاح ذلك وتقر به أنه لا يجوز له أن يقبل هدية فان أهدي اليه من له خصومة في الحال عنده سواء كان ممن كان يهدي اليه قبل الولاية أم لا وسواء كان من أهل عمله أم لا حرم عليه قبولها وان أهدي اليه ممن لم يكن له خصومة لكنه لم يهد اليه قبل ولايته للقضاء حرم عليه أيضاً ما في الأولى فلهما بمرهديات الأعمال سمحت

وفي رواية هـ - دأب الساطان سحت ولا تماند عوا الى المبل البور يسكسر بم اذاب خصمه وأما في الثانية فلان
 سبها العمل ظاهرا ولا عمل كها في الصورتين لوقبلها ويردها على مالها فان تعذر وضعها في بيت المال
 أمالها هدى اليه من لا خصوصية له وكان يمدى اليه قبل ولا يمه جازله قبولها وان كانت الهدية بقبول العادة
 السابقة والاولى اذ قبلها ان يرددها أو يشب عليها لان ذلك أبعد عن التهمة * (تنبيه) * الضيافة والهبة
 كالهدية ويحرم قبول الرشوة وهي ما يمدل للقاضي ليحكم به في الحق ولينزع من الحكم بالحق لحب برعن
 الله الراشي والمرأشي في الحكم

- * (ويكره القضاء حالة الغضب * والحر والبرد الشديد والتعب)
- * (والحزن والسرو والاورجاع * كمرض وشهوة الجساع)
- * (وفي الظما والجوع والنعاس * وما يبس خلقه للناس)

يكره القضاء في موضح مضابطها كل حالة يتغير فيها الخلق وكالعله أحد هاهنا الغضب لغير الصريحين
 لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان ثم لا فرق بين أن يكون الغضب لله تعالى أولا ثانيا أو ثالثا هاهنا الحر والبرد
 الشديد واربعا هاهنا التعب كافي للروضة خامسا هاهنا الحرط في معصية أو في غيرها سادسا هاهنا
 السرو والمفرط سابع هاهنا الاورجاع كمرض مؤلم كإفديته في الروضة ثامنا هاهنا شهوة الجساع تاسعا في
 حالة الظما أي العطاش المفرط عاشرا في حالة الجوع المفرط حادي عشرها في حالة النعاس أي غلبته ثم
 أشار الناظم الى المضابط المتقدم بقوله وما يبس خلقه للناس ويكره أيضا عند مدافعة الخصمين وعند الخوف
 المزيج وانما يكره القضاء في هذه الاحوال لتغير الخلق والعقل فيها اذ لو خالف وقضى فيها فانه قد قضاه كما حرم
 به في الروضة

- * (وماله أن يسأل الذي ادعى * عليه الا بعد دعوى المدعى)
- * (ولاله تحلفه اذ انكس * حتى يكون المدعى في ذاسأل)
- * (ولا يلقن حجة لواحد * ولاله تعنت في الشاهد)
- * (بل حيث ما ان أثبتت عدائته * بان ترك جورت شهادته)
- * (ولم تجز على عدو بل له * وعكسه اجعل فرعه وأصله)

شملت هذه الايات على مسائل احداها لا يجوز للقاضي أن يسأل المدعى عليه الا بعد دعوى * ثانيا
 لا يحلف المدعى عليه الا بعد سؤال المدعى فلو حلفه قبل سؤاله لم يعتد به فعلى هذا يقول القاضي للمدعى حلفه
 والافاقطاع طامبك عنه ثالثا لا يلقن القاضي حجة لواحد من الخصمين يستظهر بها على خصمه فيحرم عليه ذلك
 لاضراره به رابعا لا تعنت في الشاهد أي لا يشق عليه كان يقول له أشهدت وما هذه الشهادة فتر بما يؤدى
 الى تركه الشهادة فيتضرر المأشهور به بذلك بل حيث ما ان أثبتت عدائته أي الشاهد بان ترك جورت
 شهادته فلا يقبل القاضي الشهادة اذالم يعرف عدالة الشاهد الا ان ثبت عدائته عند الحاكم سواء طعن
 الخصم فيه أم سكوت عنه لانه حكم بشهادة فيخصم تعديله والتعدي لا يثبت الا بالبيعة خامسا لم تجز شهادة
 عدو على عدوه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة ذى غم على أخيه واه أبو داود بإسناد حسن والغم
 بكسر الغين الغل والحقد وما في ذلك من التهمة بل تجوز له والفضل ما شهدت به الاعداء وعدو الشخص من
 يجزى بفرحه ويفرح بحزنه * (تنبيه) * المراد بالعداوة الدينية بالظاهرة لان الباطنة لا يطالع عليها الا الله
 تعالى ولا يشترط ظهور العداد بل يكفي ما دل عليه من الخصامة ونحوها كما قاله الباقي نأذله عن نص
 المختصر أما العداوة الدينية فلا تجز رد الشهادة * سادسا لا تقبل شهادة البوان علان له وان سفل ولا
 شهادة ولا وان سفل لو المدهوان علان للثمة وتقبل شهادة الوالد على والده وعكسه وهذا معنى قوله وعكسه
 اجعل فرعه وأصله وتقبل الشهادة لسلك من الزوجين على الآخر * (تنبيه) * علم من كلام الناظم كصله
 ان ما عدا الاصل والفرع من حواشي النسب تقبل شهادة بعضهم لبعض فتقبل شهادة الاخ لأخيه وهو
 كذلك * (ويحكم القاضي على من غابا * للبعد وليكتب به كتابا)

ويكره القضاء حالة الغضب
 والحر والبرد الشديد والتعب
 والحزن والسرو والاورجاع
 كمرض وشهوة الجساع
 وفي الظما والجوع والنعاس
 وما يبس خلقه للناس
 وماله أن يسأل الذي ادعى
 عليه الا بعد دعوى المدعى
 ولاله تحلفه اذ انكس
 حتى يكون المدعى في ذاسأل
 ولا يلقن حجة لواحد
 ولاله تعنت في الشاهد
 بل حيث ما ان أثبتت عدائته
 بان ترك جورت شهادته
 ولم تجز على عدو بل له
 وعكسه اجعل فرعه وأصله
 ويحكم القاضي على من غابا
 للبعد وليكتب به كتابا

(ينهي لقاضي بلدة المطلوب * ما قد جرى في ذلك المكتوب)

(مع شاهدين يشهدان بالقضا * وليعمل الثاني بكل ما اقتضى)

ذكر في هذه الايات حكم القضا على الغائب وهو جائز ان كان عليه دين سواء ادعى المدعي بحجوده فان قال هو مقر لم تسمع بيته وانعت دعواه وان اطلق فالاصح ان تسمع وان ثبت مال على غائب وله مال حاضر قضاه الحاكم منه والابان سأل المدعي انهاء الحال في ذلك الى قاضي بلدة الغائب اجابه وهذا معنى قول الناطم وبحكم القاضي على من غابا للبعد وتقرر ببقية الايات انه لا يقبل القاضي كتاب قاض كتبه الى قاض ولو غير معين أى لا يعمل به فيما اتهم فيه من الاحكام كان حكمه لحاضر على غائب يدين الابدع شهادة شاهدين عدلين يشهدان عند من وصل اليه من القضاة بما في الكتاب من القضاة والحكم وصورة الكتاب كما هو حاصل كلام الروضة حضر فلان وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا يدين وحكمت له بحجة أو حجت الحكم وسألني ان اكتب اليك بذلك كتابا فاجبته واشهدت بالحكم شاهدين ويسميهم ما لم يعد له ما والا فله تسميتهما ويسن ختمه بعد فرائده على الشاهد من حضرته ويقول اشهد كما اني كتبت الى فلان باسمي عنهما وبضعان خطيما فيه ولا يكفي ان يقول اشهد كما اني كتبت الى فلان باسمي عنهما وبضعان خطيما فلهما او شذ كر عند الحاجة ويشهدان عند القاضي الاخر على القاضي الكاتب بما جرى عنده من ثبوت أو حكم ان أنكر الخصم المحضر أن المال المذكور فيه عليه فان قال ليس المكتوب اسمي صدق بيمينه ان لم يعرف به لانه اخبر بنفسه والاصل براءة الذمة فان عرف به لم يصدق بل يحكم عليه أو قال لست الخصم وقد ثبت باقراره أو حجة انه اسمه حكم عليه ان لم يكن ثم من يشره فيه أو كان ولم يعاصر المدعي فان مات أو أنكر الحق بعث المكتوب اليه لكتاب ليطالب من الشهود زيادة تميز اللبس هو دعاه و يكتبها وينهيها ثانيا لقاضي بلدة الغائب فان لم يجد زيادة تميز وقف الامر حتى يكتشف فان اعترف المشترك بالحق طواب به ويعتبر أيضا مع المعاصرة ما كان المعاملة كما صرح به البند نجبي وغيره واعلم أن الانهاء ولو بغير كتاب يحكم به مطلقا عن التقيد بفروق مسافة العدوى والانهاء بسماع حجة يقبل فيما فوق مسافة عدوى لا فيما دونه وفارق الانهاء بالحكم بان الحكم قد تم ولم يبق الاستيفاء بخلاف سماع الحجة اذ يسهل احضارها مع القرب والعبرة بالمسافة بمابين القاضيين لا بمابين القاضي المنهي والغريم وسميت بذلك لان القاضي يعدى أي يعين من طالب خصمها منها على احضاره هذا حاصل كلام الناطم والالف في قوله غابا لا مطلق

(باب القسمة)

هي بكسر القاف تمييز بعض الانصاء من بعض والقسام الذي يقسم الاشياء بين الناس قال لبيد

فارض بما قسم المليك فانما * قسم العيشة بيننا قسما

والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الاية وكان صلى الله عليه وسلم لم يقسم الغنائم بين اربابها واه الشيخان والحاجة داعية اليه التمكن كل واحد من الشر كاع من التصرف في ملكه على الكمال ويخلص من سوء المشاركة واختلاف الابدى

(ومن دعا شريكه لقسمة ما * مالا ينصرف قسمه فليقسما)

(بقاسم مكاف حذرك * يكون عدلا حاسبا لا من كفر)

(فان أقاما قاسمالم يقتقر * في كونها صحيحة لما ذكر)

(أو كان في القسوم ما يقوم * فباجتماع قاسمين يقسم)

(وبعدان تعدل الاجزاء * ففي رفاع تكتب الاسماء)

(تدرج كل رقعة بشمعه * وليختر جوا السكل جزء وقعه)

ومن دعا أي طالب شريكه لقسمة مالا ينصرف قسمه كثل من حبوب ودرهم وادهان وغيرها ودار متسعة الابنية وأرض منقعة الاجزاء فليقسما أي فليزمل الشر يك المطلوب اجابة الطالب اذا حضر رعايه فيها فيجبر وتحصل

ينهي لقاضي بلدة المطلوب
ما قد جرى في ذلك المكتوب
مع شاهدين يشهدان بالقضا
وليعمل الثاني بكل ما اقتضى
(باب القسمة)

ومن دعا شريكه لقسمة
مالا ينصرف قسمه فليقسما
بقاسم مكاف حذرك
يكون عدلا حاسبا لا من كفر
فان أقاما قاسمالم يقتقر
في كونها صحيحة لما ذكر
أو كان في القسوم ما يقوم
فباجتماع قاسمين يقسم
وبعدان تعدل الاجزاء
ففي رفاع تكتب الاسماء
تدرج كل رقعة بشمعه
وليفخر جوا السكل جزء وقعه

القسمة بقاسم ينصبه الامام أو القاضي مكلف حذ كراسم مسلم لان ذلك ولاية ومن لم ينصف بما ذكر
ليس من أهل الولايات وانما اشترط كونه عالما بالحساب أو المساحة لانها آلة القسمة كإن الفقه آلة
القضاء واذالم يكن القاسم منصوباً بمن جهة القاضي بان تراضى الشرى كان يقسم بينهما لم يفتقر
القاسم الى ما ذكر كما قال فان أقاماً فاسمهم لم يفتقر في كونهم احدى لئلا يكرأى لانه وكيل عنهما لكان
بشترط فيه التكليف وقوله أو كان في المعسوم ما يقوم به فاجتماع قاسمين يقسم أشار به الى أنه ان كان في
القسمة ما يقوم لم يقتصر فيه على أقل من اثنين لاشترط العدد في المتقوم لان التقويم شهادة بالقيمة أما اذا
لم يكن فيها تقويم فيكون قاسم واحد وقوله من زيادته وبعد أن تعدل الاجزاء الخ عنها بايضاح ان القسمة
في المكيل كالأوزن وزناً وفي المذروع ذراعاً وفي المعدود عددان بعد الانضمام ان استوت وتكتب مثلاً
في كل رقعة اما اسم شريك من الشركاء أو جزء من الاجزاء من اذن البقية بعد أو غيره وتدرج الرقعة في
بنادق من شمع أو طين أو نحو ذلك مستوية ثم يخرج من كل بنادق الحصة والادراج رقعة الماء الى الجزء الاول
ان كتبت الاسماء أو اسم زيد مثلاً ان كتب الاجزاء في عطى ذلك الجزء الاول ويعمل كذلك في الثانية وتعين
الثالثة للباقي ان كانت الرقاع ثلاثة فان اختلفت الانصبة كصنف وثلاث وسدس خري ما يقسم على أقلها
ويجب ان اذا كتبت الاجزاء تفريق حصصاً واحدة بان لا يدرأ صاحب السدس * (تنبيهات الاول) * يجعل
الامام رزقاً منصوباً به ان لم يتبرع من بيت المال اذا كان نفسه سعة والاخرية على الشركاء لان العمل لهم
الثاني ما عظم ضرر قسمة ان بطل نفعه بالسكينة كجوهرة وثوب نفيسين منعهما مالهما كمنها وان لم يبطل
نفعه بالسكينة كان نقص نفعه أو بطل نفعه المقصود لم يذهبهم ولم يذهبهم فالاول كسيف يكسر والثاني كطاحونة
وجسم صغيرين الثالث ما لا يعظم ضرر قسمة فانواع ثلاثة أولها القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة
المتشابهات والى بالاشارة بقول الناطم أول الباب ومن دعا شريكاً الى آخر البيت فانها القسمة بالتعدد
بان يعدل السهام بالقيمة كارض تختلف قيمة اجزائها بخوفاً ان يقر بماء أو يختلف جنس ما فيها
كسبتان بعضه نخل وبعضه غنم فاذا كانت لثنتين نصفين وقيمة ثلثها المشتمل على ما ذكره قيمة ثلثها
الحسابين عن ذلك يجعل الثالث سهماً والثلثين سهماً وأقرع كما تقدم ثلثها القسمة بالرد بان يحتاج في القسمة
الرد مال أجنبي كان يكون بأحد الجانبين من الارض نحو بئر كشجر لا يمكن قسمته فبرداً نخذ بالقسمة
نسبة قيمة نحو البئر فان كان ألفاً وله النصف رد خمسة مائة وعلم ان النوع الاول اقرار الحق لا يبيع والاخير بن
بيع وان أجبر على الاول منهم ما دون الثاني والالف في قول الناطم لقسمة ما في قسمة الاطلاق * (خاتمة) *
لو ثبت بحجة غامضة أو حيف في قسمة اجبار أو قسمة تراض نقضت القسمة ونوعها فان لم تكن بالاجزاء
بل كانت بالتعدد أو بالرد لا تنقض لانها يبيع وان لم يثبت ذلك فلا تخلف شريكه

(باب الدعوى)

هي في اللغة الطلب والتفتي ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وشرعاً اخبار عن وجوب حق للمدعى على غيره
عند حاكم والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لو بطل على الناس بدعواهم لم ادعى أناس دماء رجال
وأموالهم ولكن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه رواه مسلم وفي رواية البيهقي باسناد حسن ولكن
البينة على المدعى واليمين على من أنكر واعلم ان المدعى من خالف قوله الظاهر والمدعى عليه من وافقه

- *(والمدعى ان كان معه بينة * فليحكم القاضي له بالبينة)*
- *(أو لم تكن فليحلف الذي ادعى * عليه أو بردها للمدعى)*
- *(فباليمين يستحق ما ادعى * وان أبي فقول له ان يسمعا)*
- *(ولو تدعى اثنان عينا معهما * فالحلفا وقسمت بينهما)*
- *(وان تمكن مع واحد فقط حكم * له بهما مع اليمين المتختم)*
- *(ومن على أفعال نفسه حلف * بت اليمين مطلقاً كوصف)*

(باب الدعوى)

والمدعى ان كان معه بينة
فليحكم القاضي له بالبينة
أو لم تكن فليحلف الذي ادعى
عليه أو بردها للمدعى
فباليمين يستحق ما ادعى
وان أبي فقول له ان يسمعا
ولو تدعى اثنان عينا معهما
فالحلفا وقسمت بينهما
وان تمكن مع واحد فقط حكم
له بهما مع اليمين المتختم
ومن على أفعال نفسه حلف
بت اليمين مطلقاً كوصف

* (أو فعل شخص غيره فان نفى كفاه نفى علمه اذ حلفا) *

المدعى اذا كان معه بينة بما ادعاه فلحقه القاضى له بعد سماعها بالبينه أى بالشريعة الغراء ان كانت البينة معه بدلة وان لم تكن معه بينة مع بدلة فلحقه المدعى عليه اذ القول قوله لموافقة الظاهر أو يرد لها أى اليمين للمدعى لانه صلى الله عليه وسلم ردها على صاحب الحق كإقراره بالحق وكصححه فباليمين المردودة يستحق المدعى ما ادعى لا ينكول خصمه وان أبى أى امتنع من اليمين المردودة ولا عذر سقط حقه من اليمين والمطالبة لا عراضه عن اليمين كما قال الناطم فقله لن يسمعوا ولكن تسمع حجة فان أبى عذرا كإقامة حجة وسؤال نفيه ومراجعة حساب أمهـ ل ثلاثة أيام فقط وللخصم بعد نكوله العود الى الحلف ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا ولا فليس له العود عليه الا رضاه المدعى وقول القاضى للخصم احلف نازل منزلة الحكم بنكول المدعى عليه كفى الروضة كإصلها وان لم يكن حكم بنكوله حقيقة وتبين القاضى حكم النكول للجاهل به بان يقول له ان نسكت عن اليمين حلف المدعى وأخذنا منك الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله نفذ حكمه لتقصيره بترك البحث عن حكم النكول * (تنبيه) يحصل النكول بالامتناع من اليمين بعد عرضها عليه كان يقول انانا كل أو يقول له القاضى احلف فيقول لا احلف أو يسكت لالدخلة وغباوة واعلم ان اليمين المردودة كإقرار الخصم لا كالبينة ولا يسمع بعدها حجة بسقط كإدعاء أو إقرار ولو تدعى اثنان عينا معهما ولا يثبت لواحد منهما حقا الفاعل على النفي فقط وقسمت عليهما القضاة صلى الله عليه وسلم بذلك كما صححه الحنفية على شرط الشيخين وان تسكن أى العين مع واحد منهما ما ولا يثبت لواحد منهما حكم له به مع اليمين المنهكة اذ القول حينئذ قول صاحب اليد بيمينه انها ملكه لان اليد من الاسباب المرجحة ومن على افعال نفسه حلف اثباتا كان أو نفيات أى قطع وختم اليمين مطلقا كوصف أى حلف على البت لانه يعلم حال نفسه ويطلع عليها أو حلف على فعل شخص غيره فان نفى أى بان كان فعله نفيًا مطلقا كفاه نفى علمه اذ حلف أى يحلف على نفى العلم أى انه لا يعلم فقول والله ما علمت انه فعل كذا لان النفي المطابق بعسر الوقوف عليه ولا يتعين فيه ذلك فلو حلف على البت اعتد به كإقراره القاضى أو الطبيب وغيره لانه قد يعلم ذلك أما نفى المحصورة فكلا اثباتا في إمكان الاحاطة به كفى آخر الدعاوى من الروضة فيحلف فيه على البت وان كان فعل غيره اثباتا حلف على البت والقطع لسهولة الاطلاع عليه وقول الناطم بينة والبينة ضرب من الجناس التام المماثل وقوله ادعى وقسمت وحكم بالبناء للمفعول والالف فى قول الناطم حلفا لا مطلق * (تنبيه) اليمين من الخصم تقطع الخصومة حالا لا الحق فتسمع بينة المدعى بعد حلف الخصم ولا يجوز لقاض ان يحلف أحدا بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردى وغيره قال امامنا قدس الله روحه ومضى بالغ الامام ان قاضيا يحلف الناس بطلاق أو نذر أو عتق عزله الامام عن الحكم لانه جاهل ولا يحلف قاض على تركه ظاهرا فى حكمه ولا شاهدا انه لم يكذب فى شهادته ولا مدعى صبا ولو احتمل الابل يعول حتى يبلغ الا كافر امسيا أثبت وقال تجلت انبات العانة فيحلف اسقوط القتل وهما أنا أتخلفك فى هذا الباب بفوائد * الفائدة الاولى عشرة لا يلزمهم حلف وان ادعى عليهم يجمعها قول بعضهم

ولا يحلف القاضى ولا شاهده * كذا وكفى وصى قسيم ثم منكر
وكالة من دأه من مستحقه * ويحد سفيه ان الاتلاف ينكر
واعناقه من قد شره بنكره * كدعواه اسقاط الزكاة يخبر
وموطاة بالرق ينكر ربه * لولد كدعوى من على الطفل يذكر

* الفائدة الثانية من شروط الدعوى العلم بالمدعى به وكون الحق حالا واستثنى من العلم بالمدعى به احدى عشر مسألة يجمعها قول بعضهم

سماع دعوى مجهول مسائله * احدى وعشرة فاعرفها عتق قول
رضخ وفرض لتفويض حكومته * ومتعة مع اقراره مجهول
دعواه شفعة ما اقرار النكاح كذا * وصية مع ثواب الواهب المولى

أو فعل شخص غيره فان نفى
كفاه نفى علمه اذ حلفا

مروءة ثم اجراء الميا له * ثلاث غير هنا فاسح بنقصيل
 * الفائدة الثالثة بائع مال الغير بغير اذنه سبعة يحكمها قول بعضهم
 امام ولي حاكمهم * ووصيه * وملتقط خاف الهلاك وظافر
 وكيل فتلك السبعة اعين بحفظها * يبيعون مال الغير والغير حاضر
 * (باب الشهادات) *

هي اخبار عن شيء بالفظ خاص والاصل فيه ما قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تكتموا شهداءه واستشهدوا
 شهيدين من رجالكم واخبار تكبر الصحيحين ليس لك الا شاهدك أو عينك وخبرانه صلى الله عليه وسلم سئل
 عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم قال على مثلها فاشهد اودع رواه البيهقي والحاكم وصححه
 اسناده وأركان خمسة شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة

* (ولم تجز شهادة ان لم تجدد * معها شرط خمسة فحين شهد)
 * (حيث كان مسلما مكافا * وكان حرا ذا عدالة كفي)
 * (والعدل من لم يرتكب كبيره * ولم يكن ملازما صغيره)
 * (ولم يكن ذا يدعة به انساب * للفسق مامون الاذى اذا غضب)
 * (وتركه الرذائل المسيئه * بمثله حرم على المروءة) *

ولم تجز شهادة أي لا تقبل عند الادعاء ان لم تجدد معها شرط خمسة فحين شهد أو لها الاسلام فلا تقبل شهادة
 الكافر على مسلم بل ولا على كافر لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم والكافر ليس يعدل وليس مناولاته
 أفسق الفاسق ويكذب على الله فلا يؤمن من الكذب على خلقه * ثانياها وثالثها البلوغ والعقل فلا تقبل
 شهادة صبي لقوله تعالى من رجالكم ولا يجنون بالاجماع * رابعها الحرية فلا تقبل شهادة رقيق ولو لم يعضا
 أو مكاتب لأن ادعاء الشهادة فيه معنى الولاية وهو مسلوب منها * خامسها العدالة فلا تقبل شهادة فاسق
 لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا اذا تقرر ذلك حيث كان الشاهد مسلما مكافا وكان حرا وكان ذا عدالة
 كفي * (تنبيهان) * أحدهما خرج بقوله عند الادعاء التحمل فلا يشترط عند هذه الشروط بدليل
 قولهم ولو شهد كافر أو عبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبيل كما قاله الزركشي في الخادم قال ولا يستثنى من
 ذلك غير شهود النكاح فإنه يشترط الأهلية عند التحمل * ثانيها ما سكت الناطم كماله عن شرط آخر
 أحدهما أن يكون له مروءة فمن لامروءة له لحياءه ومن لحياءه قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم
 اذا لم تستح فاصنع ما شئت وقد ذكرت في شرح الزبد معناه * ثانياها أن يكون غير متم في شهادة لقوله
 تعالى ذاكم أقسط عند الله وأقوم الشهادة وأدنى أن لا تروا أو الرية حاصلة بالمتهم * ثالثها أن يكون
 ناطقا فلا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته * رابعها أن يكون متيقظا كما ذكره صاحب التبيين وغيره
 فلا تقبل شهادة المعطل ثم دين شرط العدالة بقوله والعدل من لم يرتكب كبيره * ولم يكن ملازما صغيره
 فيشترط أن يكون محتسبا للكبائر غير مصر على القليل من الصغار من نوع وأنواع أو فسر جماعة الكبيرة بأنها
 مال حق صاحبها أو عيدين شديدين نص الكتاب أو السنة وقبل غير ذلك وأما ضبطها بالعد فاشياء كثيرة فمن الكتاب
 تقديم الصلاة وتأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة
 ونسيان القرآن والباس من رجة الله تعالى وأمن مكره أو كل الربا أو كل مال اليتيم والأفطار في رمضان من
 غير عذر وعقوق الوالدين والزنا واللواط وشهادة الزور وضرب المسلم بغير الحق والغيبة اذا كانت في أهل
 العلم وجملة القرآن كما جرى عليه ابن المقرئ وغير ذلك من الصغار النظر المحرم وهجر المسلم فوق ثلاثة أيام
 والسيادة وشق الخبيث والتجتر في المشي وادخال صبيان أو مجانين بغاب تجسس عنهم في المسجد وغير ذلك
 فبارت كتاب كبيرة أو اضرا على صغيرة من النوعين تنفي العدالة لأن أغلب طاعاته على معاصيه كما قاله
 الجمهور فلا تنفي عنه التهور يشترط أن يكون العدل سليم العقيدة بان لا يكون مبتدعا لا يكفر أو لا يفسق

* (باب الشهادات) *

ولم تجز شهادة ان لم تجدد

معها شرط خمسة فحين شهد

حيث كان مسلما مكافا

وكان حرا ذا عدالة كفا

والعدل من لم يرتكب كبيره

ولم يكن ملازما صغيره

ولم يكن ذا يدعة به انساب

للفسق مامون الاذى اذا

غضب

وتركه الرذائل المسيئه

بمثله حرم على المروءة

ببدعته فلا تقبل شهادته بعد كفر أو يفسق بدعته فلا تقبل كمنسكر البعث والثاني كسباب الصحابة ويشترط أن يكون العدل مأمونا إذا غضب من ارتكب قول الزور والاصرار على الغيبة فلا عدالة لمن يحمله غضبه على الوقوع في ذلك ويشترط أن يكون محافظا على المروءة كما قال وتركه الرذائل المسببة * بخله حرصا على المروءة بأن يتخلق الشخص بخلق أمثاله من أبناء عصره فلا تقبل شهادته من لامروءة له كمن يأكل أو يشرب في سوق وهو غير سوق في كافي الروضة وغير من لم يعلبه جوع أو عطش أو عيش في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة مما لا يليق بمثله وغير محرم بنسك وأما كشف العورة فحرام أو يقبل زوجه أو أمته بحضرة الناس ومن ذلك أكثر حكايات مخجلة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة له وليس فقيه قديرا أو قلنسوة في محل لا يعتاد للفقيه لبسه واكتساب على لعب شطرنج بحيث يشغله عن مهماته وإن لم يقترن به ما يحرمه أو على غناء أو استماعه وأكثر رقص وحرفة ذنبه بمباحة كجامة وكس زبل ونحوه مما لا يليق بذلك به إما حرفة غير المباحة كالنجيم والعراف والكاهن والمصور فلا تقبل شهادتهم وهذا الشرط المذكور راعاه وشرط في قبول الشهادة لا في العدالة لأنه مع ذلك لا يخرج عن كونه عدلا لكن شهادته لم تقبل لفقد مروءته ومن شرط القبول أيضا أن لا يكون منهما كلابي أنس الباب إن شاء الله تعالى

ثم الحقوق كلها ضربان
هما حقوق الله والانسان
ثانيهما ثلاثة أشياء
في اثنين منها تقبل النساء
وكل ما يغلب في الرجال
وكان مقصود الغير المال
كالقذف والطلاق والوصاية
والجرح والتعديل والجنابة

فالشروط في ثبوته عدلان
لا بالنسبة أصلا ولا الايمان
وكل ما يطالع الرجال
عليه والمقصود منه المال
كالبيع والخيار والاقالة
والرهن والضمان والحوالة
فائتان أو ثنيتان مع عدل ذكر
أو اليمين بعد عدل معتبر
وكل ما يخص النساء بالعاده
كالحيض والرضاع والولادة
فثبت بيمينه أو أربع
لا باثنتين مع يمين المدعي
أما حقوق الله وهي الأول
فليس فيها للنساء مدخل
بل الرجال فالزنا بآبائه

ان شهدوا برؤية الجماعة
وغيره من الحدود اثنتان
ومن أتى بهيمة كالزاني
لكن لشهر الصوم بالهلال
عدل وآلية التكامل

- * (ثم الحقوق كلها ضربان * هما حقوق الله والانسان)
- * (ثانيهما ثلاثة أشياء * في اثنين منها تقبل النساء)
- * (وكل ما يغلب في الرجال * وكان مقصود الغير المال)
- * (كالقذف والطلاق والوصاية * والجرح والتعديل والجنابة)
- * (فالشروط في ثبوته عدلان * لا بالنسبة أصلا ولا الايمان)
- * (وكل ما يطالع الرجال * عليه فالمقصود منه المال)
- * (كالبيع والخيار والاقالة * والرهن والضمان والحوالة)
- * (فائتان أو ثنيتان مع عدل ذكر * أو اليمين بعد عدل معتبر)
- * (وكل ما يخص النساء بالعاده * كالحيض والرضاع والولادة)
- * (فثبت بيمينه أو أربع * لا باثنتين مع يمين المدعي)
- * (أما حقوق الله وهي الأول * فليس فيها للنساء مدخل)
- * (بل الرجال فالزنا بآبائه * ان شهدوا برؤية الجماعة)
- * (وغيره من الحدود اثنتان * ومن أتى بهيمة كالزاني)
- * (لكن لشهر الصوم بالهلال * عدل وآلية التكامل)

ثم الحقوق المشهود بها كلها بالنسبة إلى ما يعتبر فيها عدد أو وصف فاضربان وهما حقوق الله تعالى وحقوق الانسان ثانيهما وهو حقوق الانسان وبتدأ به لأنه الاغلب وقوعا ثلاثة أشياء في اثنين منها تقبل النساء كما ستعرفه فكل ما يغلب في الرجال أي ما يطالع عليه الرجال غالباً وكان مقصود الغير المال كالقذف والطلاق والوصاية والجرح والتعديل والجنابة وكذلك الرجعة والافراق بنحو زنا والموت والوكالة والشركة والقراض والكفالة فالشرط في ثبوته عدلان أي شاهدان ذكران ولا مدخل فيه للاثنتين ولا لليمين مع الشاهد كما قال لا بالنسبة أصلاً ولا الايمان لأن الله تعالى نص على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية * وروى مالك عن الزهري مضت السنة لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وليس بالمذكورات غيرها مما أشار إليها في المعنى المذكور فلهذا هو الشيء الأول ثم أشار إلى الثاني بقوله وكل ما يطالع الرجال عليه والمقصود منه المال كالبيع والخيار والاقالة والرهن والضمان والحوالة فائتان أي رجلان شرط في ثبوته أو ثنيتان أي امرأتان مع عدل ذكر أو اليمين من المدعي بعد ادعاء شهادته عدل معتبر وبعد تعديله ويذكر حتم في يمينه صدق شاهده وذلك عموم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل

وامرأتان * وروى مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زائد الشافعي في الاموال وقيس
 بهما ما فيه مال ثم أشار الى الشئ الثالث بقوله وكل ما يخص النساء بالاعادة ولا يطالع عليه الرجال غالباً كالخبيص
 والرضاع والولادة واليكارة وعيب امرأة تحت ثوبها كراحة على فرجها حرق كانت أو أمة أو سبيلك ولد
 فثبت بما مضى أي رجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة منفردات لا بأثنين مع عين المدعي وذلك لما
 روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما لا يطالع عليه غيرهن من ولادة
 النساء وعيونهن وقيس بما ذكره غير مما أشار به في الضابط المذكور وإذا ثبتت شهادتهن في ذلك منفردات
 فشهادة الرجلين أو الرجل والمرأتين أولى * (تنبيه) * كل ما لا يثبت من الحقوق برجل وامرأتين
 لا يثبت برجل وعين لأن الرجل والمرأتين أقوى وإذا لم يثبت بالأقوى لا يثبت بما دونيه وكل ما يثبت برجل
 وامرأتين يثبت برجل وعين لا عيوب النساء ونحوها كرضاع وقدم من تقسيم الناطم المذكور انه
 لا يثبت شئ بامرأتين وعين وهو كذلك لعدم ورود ذلك وقيامهما مقام رجل في غير ذلك لوروده أما حقوق
 الله تعالى وتبارك وهو الضرب الاول فليس للنساء فيه ما دخل ومثلهن الخنثى بل الرجال المدول فلهم
 المدخل فيها فالزنا يثبت بأربعة من الرجال ان شهدوا برؤية الجماعة فلا بد أن يقولوا رأينا ذلك فحشفته أو
 قدورها في فرجها وان لم يقولوا ك الاصبغ في الخاتم أو كالمز في المسكحلة قال الله تعالى والذين يرمون
 المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولان الزمان اغلظ الفواحش فغاطت الشهادة فيه ليكون أسوأ وغيره
 من الحدود اثنتان أي رجلان فيثبت بهما ثم زاد الناطم على أصله قوله ومن أتى بهيمة كالزاني على المذهب
 ومثل ذلك اللواط قال في زيادة الرضة ثلاث كلاًهما جامع ونقصان العقوبة فيه لا يمنع العدد كذا في الزنا لامة
 لكن لشهر الصوم كالهلال عدل واحد رأيه السكك بالنسبة للصوم كما مر ذلك وبيناه في باب وقول الناطم
 ثلاثة بالتدوين * (فرع) *

* (فرع) *

ان يشهد الاعمى بشئ لم يجب
 في غير خمس وهي موت ونسب
 والمالك والاقرار ممن لزمه
 بضبطه الى الاداء والترجيح
 ولم تجز شهادة امرئ بجرح
 نفع له أو دفعها عنه ضرر
 * (كتاب العتق) *

* (ان يشهد الاعمى بشئ لم يجب * في غير خمس وهو موت ونسب) *
 * (والمالك والاقرار ممن لزمه * بضبطه الى الاداء والترجيح) *
 * (ولم تجز شهادة امرئ بجرح * نفع له أو دفعها عنه ضرر) *

ان يشهد الاعمى بشئ لم يجب بضم الياء وفتح الجيم فلا تقبل شهادته فيما يتعلق بالبصر لجواز اشتباه الاصوات
 اذ قد يحاكي الانسان صوت غيره في غير خمس من المواضع وهي أي أولها موت فانه يثبت بالتسامع لان أسبابه
 كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاع في ازان يعتمد على الاستفاضة فانها انساب لذلك أو أنشئ
 وان لم يعرف عين المنسوب اليه من أب فيشهد ان هذا ابن فلان وان هذه بنت فلان أو قبيلة فيشهد انه من
 قبيلة كذا لانه لا مدخل للرؤية فيه ثالثها المالك المطلق من غير اضافة لما للمعني اذ لم يكن منازع رابعها
 الاقرار ممن لزمه بضبطه الى الاداء والمعني تصح شهادته على المضبوط عنده كان يقر شخص في اذنه بنحو طلاق
 أو عتق لشخص معروف الاسم والنسب فيعني الاعمى به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمع منه عند قاض
 به خامسها التبرجئة اذا اتخذ القاضى مترجماً أو تابجوازه وهو الاصح فتقبل شهادة الاعمى في هذه المواضع
 ولم تجز شهادة امرئ بجرح نفع له أي لنفسه فترد شهادته لعيده ومكاتبه لانه فيه علة وتورد شهادته بما هو له
 ولي أو وكيل فيه ولو بدون جعل ولا تقبل شهادة دافع عن نفسه ضراً كما قال أو دفعها أي الشهادة بالوقوف
 كشهادة عاقلة بنفسه قتل بحملونه من خطأ أو شبهة عمد وشهادة غرماً مغلس بنفسه شهود دين آخر
 ظهر عليه لانهم يدفعون بهاضر والمزاجية وقول الناطم بجرح بهامقة وحقه وقد ختم
 الناطم أعلى الله درجته كتابه بابواب العتق وجاء ان الله يعقته وقارته وشارحه من النار فقال

* (كتاب العتق) *

فنسال الله تعالى من فضله وكرمه ان يجيرنا ووالديننا وجميع أهلنا ونحوهم من النار اعلم ان العتق
 لغتة مأخوذة من قولهم عتق الفرس اذا طار واستقل وشرعاً إزالة العتق عن الادنى تقر بالي الله تعالى والاصل

فيه قبل الاجماع قوله تعالى فكل رقبة وقوله تعالى واذا تقول للذي أنعم الله عليه أي بالاسلام وأنعمت عليه أي بالعق كقوله أهل النفس وفي الصحيحين من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى الفرج بالفرج * (فائدة) * أعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين نسمة وعاش ثلاثاً وستين سنة وأعتقت عائشة رضي الله عنها تسعاً وستين نسمة وعاشت كذلك وأعتق عبد الله بن عمر ألفاً وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة وأعتق ذوالكراع الجسيري في يوم عمانية آلاف عتق وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفاً رضي الله عنهم وحشرناهم آمين وأركاناً أي العتق ثلاثة معتق وعتيق وصيغة

- * (يصح عتق مالك مكاف * حر رشيد مطلق التصرف) *
 * (بصيغة صريح أو كناية * كانت حر معتق مولاه) *
 * (ومن لبعض عبده قد اعتقا * سري عليه في الجميع مطلقاً) *
 * (أو أعتق الشريك ملكه سري * أيضاً الباقي العبد حيث أيسر) *
 * (بقيمة الشقص الذي قد قوته * على الشريك وليؤده قيمته) *
 * (وكل عبد صار ملكاً أصله * أو فرعه فاحكم بعتق كاه) *

يصح عتق كل مالك للرقبة مكاف ببلوغ وعقل حر رشيد مطلق التصرف أهل للتعرف والولاء مختار فلا يصح من اضداد هؤلاء ويصح من سكران ومن كافر ولو حر يدا ويصح العتق بصيغة صريح أو كناية فالصريح كانت حر أو عتق أو حررتك لورده في القرآن ويستوي في ذلك الهازل واللاعب وقوله مفكوك الرقبة صريح في الأصح والكناية ما حمل العتق وغيره كقوله يامولاه أو لا ملك لي عليك لا سلطان لي عليك ولا سبيل لي عليك لا خدمه في عليك أنت سائبة لا شعار ما ذكر بإزالة الملك مع احتمال غيره فلا بد في ذلك من نية العتق قبل فراغه من لفظ الكناية * (فرع) * أقر بحرية عبده خوفاً من أخذ المالكس عنه إذا طال به المكاس به وقد صد الاخبار لم يعتق باطنوا يصح إضافة العتق إلى جزء من الرقيق كما قال ومن لبعض عبده قد اعتقا كيدته أو ربه سري عليه في الجميع مطلقاً أي عتق جميعه سرياً كظاثره في الطلاق سواء في ذلك المومر وغيره هذا ان كان باقية له فان كان باقية لغيره فقد أشار إليه بقوله أو أعتق الشريك ملكه أي نصيبه في رقيق سري العتق أيضاً الباقي العبد بمجرد تلفظ به به حيث أيسر بقيمة الشقص الذي قد قوته على الشريك وليؤده قيمته أي قيمة نصيب شريكه يوم الاعتاق لانه وقت الاتلاف فان أيسر ببعض حصته سري إلى ما أيسر به من نصيب شريكه أمالو كانت معسرافاً لا يسري بل الباقي ملكاً لشريكه وتعتق حصته فقط وكل عبد صار ملكاً أصله أو فرعه فاحكم أيها الفقهاء بعتق كاه سواء كان الملك قهراً كالارث أو اختياراً كالشراء والهبة أما الأصول فلقوله تعالى وانخفض لهما جناح الذل من الرحمة ولا يتأني خفض الجناح مع الاسترقاق ولما في صحيح مسلم ان يجزى ولد عن والده الا ان يجدهم لم يكره فيعتقه وأما الفرع فلقوله تعالى وما ينبغي للرجل ان يتخذ ولداً ان كل من في السموات والارض الا أنى الرحمن عبداً له على نفي اجتماع الولدية والعبدية والالف في قوله أعتقا وأيسر الاطلاق

* (باب الولاء) *

وهو بفتح الواو والمدلغمة القرابة مأخوذ من الموالاة وهي المعاونة والمقاربة وشرعاً عبودية سبها والملك عن الرقيق بالحرية والاصل فيه قوله تعالى ادعوهم لا بأثمهم إلى قوله ومواليكم وقوله صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق

- * (ثم الولاء حق لكل معتق * به يصير عاصباً للمعتق) *
 * (من بعد كل عاصب قريب * وحكمه كالارث في الترتيب) *
 * (وانقله بعد معتق لعاصبه * أعني به الذكور من أقاربه) *

يصح عتق مالك مكاف
 حر رشيد مطلق التصرف
 بصيغة صريح أو كناية
 كانت حر معتق مولاه
 ومن لبعض عبده قد اعتقا
 سري عليه في الجميع مطلقاً
 أو أعتق الشريك ملكه سري
 أيضاً الباقي العبد حيث أيسر
 بقيمة الشقص الذي قد قوته
 على الشريك وليؤده قيمته
 وكل عبد صار ملكاً أصله
 أو فرعه فاحكم بعتق كاه
 * (باب الولاء) *
 ثم الولاء حق لكل معتق
 به يصير عاصباً للمعتق
 من بعد كل عاصب قريب
 وحكمه كالارث في الترتيب
 وانقله بعد معتق لعاصبه
 أعني به الذكور من أقاربه

* (فعمق معتق فالعاصب * بنفسه مقدم الاقارب) *
 * (وهكذا كارثهم من النسب * أي بالجهات أولا ثم الرتب) *
 * (الاخا وابن أخ فقد حجب * كلاهما عن الولا جد الاب) *
 * (فان فقدت سائر الموالى * صار الولا حتم البيت المال) *
 * (فان يكن حرافع معتق الاب * فعاصب فعمق أبا الاب) *
 * (وهكذا ترتيب كل مرتبه * ولم يجز بيع له ولا هبة) *
 * (وتنقص الانثى عن الرجال * اذ لم تعصب معتقا بحال) *
 * (بل عصبت عتيقها والمنتهى * له بقرب أو ولاء فانهم) *

ثم الولا حق لكل معتق فلا ينتفى بنفسه فلو اعتقد على ان لا ولا عليه أو أنه لغيره لغيره الشرط وحكمه حكم التعصيب في أحكامه كما قال به يصير عاصبا للمعتق من بعد كل عاصب قريب * وحكمه كالارث في الترتيب أي حكم الارث بالولا حكم التعصيب في النسب في أربعة أحكام التقدم في صلاة الجنازة والارث به وولاية التزويج وتحمل الدية وانقله أي الملقية أي الولا بعد موت معتق لعاصبه أعني به أي العاصب المذكور من أقارب دون الاناث فعمق المعتق نقل اليه فالعاصب بنفسه حاله كونه مقدم الاقارب وهكذا كارثهم من النسب يعني به بعد موت المعتق ابنه ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوه لكن الاظهر ان اخا للمعتق وابن اخيه يقدمان على جده لان الاخ ابن أبي المعتق والجد أبو أبيه والبنوة أقوى من العصوبة وإلى هذا أشار الناطم بقوله من فوائده المزيده الاخوان أخ الى آخر البيت فان فقدت انت سائر الموالى صار الولا حتم البيت المال فان يكن حرافع معتق الاب فعاصب فعمق أبا الاب وهكذا ترتيب كل مرتبه كما علم ذلك بإيضاح في كتاب الفرائض فليبراجع ولم يجز بيع له أي الولا ولا الهبة لانه معني بورثه فلا ينتقل بالبيع والهبة كالقرابة ثم زاد الناطم على أصله قوله وتنقص الانثى عن الرجال إلى آخره وأشار به إلى ان المراد لا ترث بالولا الامعتقه أو منتميا اليه بنسب أو ولاء أعني عتيقها وان سفل أو عتيق عتيقها وان سفل كما تقدم ذلك في كتاب الفرائض أيضا وذكره هنا تيمم الباب

* (باب التدبير) *

هو لغة النظر في العواقب وشرعها لعل عتق بالموت الذي هو دبر الحياة والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصحيحين أن رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فقبره له وعدم انكاره يدل على جوازه واسم الغلام يعقوب ومدمره أبو مذكور وأزكاه ثلاثة رقيق غير أم ولد وصيغة مالك بالغ عاقل مختار كما قال

* (ومن يعلق عتق عبد قدم لك * بموته فعتقه متى هلك) *

* (من ثلثه وقبله مدمر * يباع قبل عتقه ويؤجر) *

* (إذا أراد السيد المذكور * فان يبيع فليبطل التدبير) *

* (وحكمه من قبل موت سيده * كالقن في ارش وكسب في يده) *

اعلم ان التدبير كان معروفا في الجاهلية وأقره الشرع على ما كان عليه كذا حكاه الامام والقاضي حسين وقبله انه مبتدأ في الاسلام بنص ورد فيه عمل به المسلمون فاستغنوا عن نقل النص فصار بالنص شرعا صار العمل على النص دليلا قال الماوردي وقد أجمع المسلمون على جوازه اذا علم ذلك فيعتقد التدبير بالصريح والكناية فالصريح أن يقول أنت حر بعد موتى وأعتقتك أو حررتك بعد موتى والكناية مثل أن يقول خلعت سبيلك بعد موتى وينوي العتق ويصح التدبير مطلقا وهو ان يعلق العتق بالموت بلا شرط ومقتضى بلا شرط في الموت مثل أن يقول ان مت في مرضي هذا أو في سفرى هذا أو في هذا الشهر فانت حر فاذا مات على الصفة المذكورة عتق والا فلا كما قال الناطم أعلى الله درجاته ومن يعلق عتق عبد قدم لك بموته فعتقه متى هلك من ثلثه أي عتق المدمر بعنق من الثلث لما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان المدمر يعتق من الثلث ولانه تبرع يلزم بالموت فيكون من الثلث كالوصية وأيضا فان الاعتاق في المرض أقوى من التدبير لانه منجز ولازم

فعمق معتق فالعاصب

بنفسه مقدم الاقارب

وهكذا كارثهم من النسب

أي بالجهات أولا ثم الرتب

الاخا وابن أخ فقد حجب

كلاهما عن الولا جد الاب

فان فقدت سائر الموالى

صار الولا حتم البيت المال

فان يكن حرافع معتق الاب

فعاصب فعمق أبا الاب

وهكذا ترتيب كل مرتبه

ولم يجز بيع له ولا هبة

وتنقص الانثى عن الرجال

اذ لم تعصب معتقا بحال

بل عصبت عتيقها والمنتهى

له بقرب أو ولاء فانهم

* (باب التدبير) *

ومن يعلق عتق عبد قدم لك

بموته فعتقه متى هلك

من ثلثه وقبله مدمر

يباع قبل عتقه ويؤجر

إذا أراد السيد المذكور

فان يبيع فليبطل التدبير

وحكمه من قبل موت سيده

كالقن في ارش وكسب في يده

لارجوع فيه ثم هو معتبر من الثالث فالتدبير أولى أن يعتبر من الثالث ثم قبل موت السيد المذكور يجوز إزالة الملك عن المدبر بالبيع والهبة والوصية وغيرها سواء كان التدبير مطلقاً أو مقيداً بما روي أن عائشة رضي الله عنها باعت مدبر الهاولم ينكر ذلك أحد من الصحابة فان يبيع فليبطل التدبير أي يستدل بزوال الملك في حياة السيد ولو عاد ما كره اليه لم يعد التدبير وحكمه من قبل موت سيده كالقن في أرش وكسب في يده وقول الناظم يبيع بالبناء للمفعول * (تتمة) * لا يجوز زال جوع عن التدبير بقول ولا غيره إلا بان يزيل ملكه عنه يبيع أو نحوه كسائر التعليمات

* (باب الكتابة) *

هي لغة الضم والجمع وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض معلوم من نجمين فأكثر والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما مائة كت أيمانكم فمكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وخبر المكاتب عبد مابقي عليه درهم رواه الحاكم صحيح إسناده وخبر من أعان غاروا أو مكاتبنا في كتابته أظله الله يوم لا نل الاظله والكتابة خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد ورفيقه ولا نه سابع ماله بماله وأركانها أربعة سيد ومكاتب وعوض وصيغة

* (باب الكتابة) *

ان يسأل العبد الامين
المكتسب

كتابة فعتقه هاله ندب

بصيغة وذ كرمال لاجل

مع علم كل منهم اقدر الاجل

والمال أيضا وليخجم في الادا

نجمين أو ثلاثة فصاعدا

وعقد هاهن جانب المولى لزم

فلم يجب للسخره وان ندم

وجاز من جانب المكاتب

فلم يسخروا العجز عنه ما أتى

وحديث صحت صار مع مولا في

كسب ومال مطلق التصرف

مالم يكن في فعله تبرع

أو خطر فذلك منه يمنع

وألزموا سيده بدفعه

خزأ له من دينه أو وضعه

وحديث أدى العبد كل ما بقي

عليه بعد وضعه فليعتق

* (ان يسأل العبد الامين المكتسب * كتابة فعتقه هاله ندب) *

* (بصيغة وذ كرمال لاجل * مع علم كل منهم اقدر الاجل) *

* (والمال أيضا وليخجم في الادا * نجمين أو ثلاثة فصاعدا) *

* (وعقد هاهن جانب المولى لزم * فلم يجب للسخره وان ندم) *

* (وجاز من جانب المكاتب * ففسخه والعجز منه ما أتى) *

* (وحديث صحت صار مع مولا في * كسب ومال مطلق التصرف) *

* (مالم يكن في فعله تبرع * أو خطر فذلك منه يمنع) *

* (وألزموا سيده بدفعه * خزأ له من دينه أو وضعه) *

* (وحديث أدى العبد كل ما بقي * عليه بعد وضعه فليعتق) *

ان يسأل العبد الامين المكتسب كتابة فعتقه هاله ندب اذا كان السيد المسؤول غير محجور عليه واعتبرت الامانة للايضاح مباحصه في معصية فلا يعتق والقدرة على الكسب فيوثق بتحصيل النجوم وبها فسر الشافعي قدس الله روحه الخبير في الآية ولا تصح الكتابة من صبي ومجنون ومحجور عليه بسفه أو إياهم ومكره وانما تصح الكتابة بصيغة وهي أن يقول السيد كاتبك على كذا انجم اذا أديت فانت حر وبين عدد النجوم ووقت كل نجم ويقول المكاتب قبل ولا بد من العلم بقدرة العوض في الكتابة وصفته وأقدار الاجل وما يؤدى عند حلول كل أجل كقال الناظم وذكر مال لاجل مع علم كل منهم اقدر الاجل والمال أيضا ومن شروط عوض الكتابة أيضا ان يكون دينه يلزمه في الذمة ثم يحصل له ويؤديه أما الاعيان فانه لا يملكها حتى يورثها العقد عليها ويشترط أن يكون منجم كقال ولينجم ووجه اشتراط التأجيل اتباع السلف فانهم لم يبعه قدوا الكتابة الاعلى عوض مؤجل ومن شروط العوض التخييم نجمين فصاعدا كقال الناظم نجمين أو ثلاثة فصاعدا لانه المأثور عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم قولوا وعملوا وروى عن عثمان رضي الله تعالى عنه انه عقد على عبده فقال عاقدة تلك أو ككاتبك على نجمين فيه اشعار بأنه الغاية في التضييق وقال الماسر جسي رأيت أبا إسحق في مجلس النظر قرر ذلك فقال كانت الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجعب بن يسارعون في القربات فلوجازت الكتابة على نجم واحد لبادر واليهما واعلم ان الكتابة الصحيحة لازمة من جهة السيد فليس له فسخه الا اذا امتنع العبد من أدائه النجوم وجازته من جهة العبد فله تعجيل نفسه متى شاء كقال الناظم وعقد هاهن جانب المولى لزم إلى آخر البيتين وانما كانت الكتابة جازية من جهة العبد لازمة من جهة السيد لان الحظ في الكتابة للعبد ولا يمكن من اسقاط ما أثبتته من الحظ وصاحب الحظ بالخيار في حقه وان عجز نفسه

فالسيد بالخيار بين أن يفسخ أو يصبر وإذا اختار الفسخ فله ذلك بنفسه ولا يحتاج إلى الرفق إلى القاضي
وحيث خفت الكتابة صار المكتوب مع مولاه في مال وكسب مطلق التصرف فيجو زله أن يتصرف كالحر
فيمسح ويشتري ويؤجر ويستأجر ويأخذ بالشفعة ويقبل الهبة والصدقة والوصية ويصطاد ويحطب ما لم
يكن في فعله تبرع أو خطر فذلك منه يمنع فلا يصح منه تصرف فيها إلا أن يأذن سيده كهفته وأقرضه
وتصدقته وتبسطه في الملابس والمأكل وشراؤه بالمحاباة وتسليمه الثمن قبل قبض المبيع وإيساره الاعتاق ولو
بأذن سيده * (فرع) * إذا أحر نفسه أو عبيده أو أمواله فججزه السيد في المدة أنفسخ العقد والزمو أي
العلماء سيده بدفعه جزأه من دينه بعد قبضه أو وضعه عنه لقوله تعالى وأتوهم من مال الله الذي آتانا كم فسر
الائتاء بما ذكر لان القصص منه الاعانة والخطأ أولى من الدفع لانه المنقول عن أكثر الصحابة رضي الله تعالى
عنهم أجمعين وفي النجم الأخير أول لانه أقرب إلى العتق ويكفي ما يقع عليه الاسم وحيث أدى العبد المكتوب
كل ما بقي عليه بعد وضعه فليعتق وكذلك لو أبرأ السيد ولا يحصل بأداء بعض النجوم أو الأبراء عتق بعض
العبد بل يتوقف على أداء الكل أو الأبراء لقوله صلى الله عليه وسلم المكتوب قن ما بقي عليه درهم رواه أبو
داود والنسائي وابن حبان في صحيحه وقال في الروضة أنه حديث حسن وقول الناظم ما أبي بالبناء للمفعول

* (باب أم الولد) *

الاصول في خبر أئمة وأمة ولدت من سيدها فهي حرة وعن ديبر منه رواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده وخبر
أمهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بهم أسيدها مادام حيا فإذا ماتت فهي حرة رواه ابن القطن
وحسنه

- * (ومن بطأ قنته فنجبل * بوطنه أو مائه المستدخل) *
- * (تصر بوضع حملها أم ولد * ان بان خلق آدمي في الولد) *
- * (وبعد ذلك السيد الاجاره * والارش والتزويج والاعاره) *
- * (والوطع واستخدمها بالاشبه * لا بيعها ورهنها ولا الهبته) *
- * (وان تلد من غيره فنجبلها * من الزنا أو من نكاح مثلها) *
- * (أو قنته لغيره زني بها * أو في نكاح فانبها لزها) *
- * (أو شبهة كظنه الزوجيه * أو غر في التزويج بالحرية) *
- * (ففرعه حرنسب غرمه * قيمته في الحال سيد الامه) *
- * (ومن يطأ رقيقه منكوحته * أو باشتباه ثم صارت قنته) *
- * (فالوطع لم تصر به أم ولد * قطعا ولا بشبهه في المعتمد) *
- * (وحيث أثبتت له ايلادها * فأت عنها بلغت مرادها) *
- * (بان يزول رقبها فتعتقا * قبل الوصايا والديون مطلقا) *

ومن بطأ من المسلمين والكفرة قنته أي أمته فنجبل بوطنه أو مائه المستدخل تصر بوضع حملها أم ولد لاخبار
الواردة ان بان أي ظهر خلق آدمي في الولد ولو لاهل الخبرة أمالوا قالوا انه أصل آدمي ولو بقي لتصور فلا يثبت
به الايلاد ولا يجب به غرة لانه لا يسمى ولدا وبعد ذلك السيد الاجاره والارش أي وارش جنابه عليها والتزويج
بغير اذنها في الاصح والاعاره والوطع ان لم يمنع منه مانع واستخدمها بالاشبه لا بيعها ورهنها ولا الهبة فلا يجوز للسيد
ذلك لخبر أمهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن المتقدم * (تنبيه) * يصح بيعها من نفسها لانه عتاقه في
الحقيقة وان تلد أي أم الولد من غيره أي السيد فنجبلها أي ولد هامن الزنا ومن نكاح مثلها أي فالولد للسيد
يعتق بموته كهي وقوله أو قنته لغيره أشار به إلى أنه لو وطئ أمة غيره بنكاح أو زنا فانبها لربها أي مالكتها
بالاجماع أو وطئها بشبهة كظنه الزوجية أي بان ظنها زوجته الحرة أو غر في التزويج بالحرية أو غر بحرية
أمة فنكحها ففرعه منها حرنسب كاذ كر نظر إلى ظن أبيه وعلى الواطئ بالشبهة قيمة الولد السيد الامه لانه
قوت وقوله عليه بظنه كإقال الناظم غرمه قيمته في الحال سيد الامه وان يطأ رقيقه منكوحته أو باشتباه ثم

* (باب أم الولد) *

ومن يطأ قنته فنجبل
بوطنه أو مائه المستدخل
تصر بوضع حملها أم ولد
ان بان خلق آدمي في الولد
وبعد ذلك السيد الاجاره
والارش والتزويج والاعاره
والوطع واستخدمها بالاشبه
لا بيعها ورهنها ولا الهبة
وان تلد من غيره فنجبلها
من الزنا أو من نكاح مثلها
أو قنته لغيره زني بها
أو في نكاح فانبها لربها
أو شبهة كظنه الزوجيه
أو غر في التزويج بالحرية
ففرعه حرنسب غرمه
قيمه في الحال سيد الامه
ومن يطأ رقيقه منكوحته
أو باشتباه ثم صارت قنته
فالوطع لم تصر به أم ولد
قطعا ولا بشبهه في المعتمد
وحيث أثبتت له ايلادها
فأت عنها بلغت مرادها
بان يزول رقبها فتعتقا
قبل الوصايا والديون مطلقا

صارت قنته أي أمته بان ملكها فالوطاء المذكور لم تصر به أم ولد قطعا في النكاح ولا تصير أم ولد بوطئها في شبهة في المعتمد وحيث أثبتنا يلاذها فسات السيد عنها بلغت مرادها فتعق بجموته وان قتلتها كما قال بان يزول رقه افتتعا * قبل الوصايا والديون مطلقا وينزل الاستهلاك منزلة الاستيلاء حتى ان استيلاء المرء في مرض الموت كاستيلاء الصحيح في أنه مؤذن رأس المال كاتفق المال في اللذان والشهوان وقول الناظم بلا شبهة بضم الشين المعجمة وفتح الموحدة والالف في قوله فتعقعا لا إطلاق

* (وتم نظم غاية التقريب * سميته نهاية التدريب) *

* (أبياته ألف وخمس ألف * وزد عليها ربع عشر الألف) *

* (نظم الفقير الشرف العمر بطي * ذي العجز والتقصير والتفريط) *

تم أي كمل نظم غاية التقريب المسمى بنهاية التدريب بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه وأبياته عدتها ألف ومائتان وخمس وعشرون من أبيات الرجز نظم الفقير إلى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامة الشيخ شرف الدين العمر بطي ذي العجز والتقصير والتفريط أعلى الله درجته وأسكنه جنته وقد جاء هذا النظم روضة قد توضع نشرها وخزانة علم مشتملة على عرائس من نفائس الفقه عظيم قدرها وجاء شرحه مصباحا يجلو حسنه ويظهر به لمن فهمه طرائق تسهل عليهم حزنه ليس بطويل مسهب مادام لسهامه ولا قصير معقد يصعب على طالبه مرامه أسأل الله تعالى أن يشيبهه على نظمه ويثيبني على شرحه الثواب الجزيل فإنه أكرم مسئول وهو حسبي ونعم الوكيل وحق للناظم أن يحمد ربه على تمام نظمه حيث سهله ودفع الموانع عنه فلا حرم ختم منظومته بالحمد ثم بالصلاة والسلام كبد بذلك وجاء قبول ما بينهما فقال

* (فالحمد لله على تمامه * ثم صلاة الله مع سلامه) *

* (على النبي وآله وصحبه * والتابعين ثم كل حربه) *

وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بذلك وأنا أتوسل إلى الله تعالى بالناظم وأسأله أن يمن علي وعلى أحبائي بتوبة صادقة ونعمة وافية والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله اللهم لك الحمد الا تم على كل نعمة ولك الحمد على كل حال اناسألوك متوسلين بك وسيلة في مقام اجابة ان تصلي على سيدنا محمد سيد عبادك وعلى سائر النبيين وآل كل واصالحين منتهى المن وان تنفع بما اشتمل عليه هذا الكتاب أجمع جميع المسلمين وان تصونه من الخطأ والحرمان ومن حظوظ عدوان الشيطان وان تجعل له لئامن موجبات الغفران والرضوان

أمين أمين لأرضي بواحدة * حتى أكررها ألفين آمينا

وتم نظم غاية التقريب
سميته نهاية التدريب
أبياته ألف وخمس ألف
وزد عليها ربع عشر الألف
نظم الفقير الشرف
العمر بطي
ذي العجز والتقصير
والتفريط
فالحمد لله على تمامه
ثم صلاة الله مع سلامه
على النبي وآله وصحبه
والتابعين ثم كل حربه

(يقول راجي غفران المساوي مصححه محمد الزهري العمرأوي)

الحمد لله الذي أكمل منته على العباد وأرسل الرسل وسن الشرائع فاتضح سبيل النجى من الرشاد والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي جاء بالخليفة البيضاء ولعل فجر شريعتيه في الخافقين فعم الارحاء وعلى آله ذوى الصفوة والهداية وأصحابه الناصرين من العدل والاستقامة خير رايه أما بعد فقد تم بحمده تعالى طبع شرح العلامة الفاضل والملاذالكامل ذى التحقيقات الشريف والتأليفات المفيدة المنيفة من تحت المسامع بدرارى منظوماته وتكملت النفوس بحماس من مصوغاته العلامة الشيخ أحمد بن محجازي ابن بدير الفسيفسائي جل الله مسعاه وأورثه من طرائفه فوق متمناه على نظم غاية التقريب المسمى نهاية التدريب للعلامة الكامل والفهامة الفاضل من منغ من سلاسة النظم السحر الحلال ورزق من اجادة

السبيل ما نرى بعقد النجوم بينهن الهلال الفهامة الشيخ شرف الدين يحيى

الشهير بالعمر يطلى رحمه الله وأثابه رضاه وقد تحت طرره ووشيت

غرره بهذا النظم الشريف فكملت به محاسن عقده المنيف

وذلك بالمطبعة الميمية بمصر المحروسة المحمية بجوار

سبيل أحمد الدردير قريمان الجامع الازهر

المدير ادارة المفتقر لعفوره القدير أحمد

البابى الحلبي ذى العجز والتقصير

وذلك في شهر رجب سنة

١٣١٤ هجرية على

صاحبها أتم الصلاة

وأزكى التحية

آمين